

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية  
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة منتوري قسنطينة  
كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية  
- قسم علم الاجتماع -  
- رقم التسجيل:.....  
- رقم التسلسل:.....

التعليم الثانوي ودوره في التنمية  
الاقتصادية والاجتماعية (الجزائر نموذجاً)

دراسة ميدانية أجريت على عينة من خريجي التعليم الثانوي والمشرفين عليهم العاملين  
بالقطاع الإداري والإنتاجي بمدينة قالمة.

- أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه العلوم في علم اجتماع التنمية -

- إشراف:  
الأستاذ الدكتور ميلود سفاري

- إعداد الباحث:  
لخضر غول

- لجنة المناقشة:

رئيساً.	جامعة منتوري - قسنطينة	أ.د/ بوعناقة علي
مشرفاً وقرراً.	جامعة فرحات عباس - سطيف	أ.د/ سفلوي ميلود
عضواً.	جامعة قاصدي مرباح - ورقلة	أ.د/ محي الدين مختار
عضواً.	جامعة باجي مختار - عنابة	أ.د/ زعيمي م.راد
عضواً.	جامعة منتوري - قسنطينة	أ.د/ عنصر يوسف
عضواً.	جامعة محمد خيضر - بسكرة	د/ براهيم الطاهر

السنة الجامعية: 2009/2008

## الإهداء

إلى والديّ الكريمين... إلى إخوتي وأخواتي ...

إلى الأهل والأصدقاء والأحباب...

أهدي ثمرة جهدي.

## شكر وتقدير

الحمد لله الذي وفقني إلى إتمام هذا العمل العلمي، وأنعم عليّ بنعمة الصبر لتلقي نصيب من المعرفة والاستفادة من خبرة الآخرين لإنجاح ما كلفت به من عمل علمي لتطوير معارفنا ومؤسساتنا من خلال جهودنا المتواضعة في البحث عن الجديد خدمة للمجتمع والوطن .  
كما أتقدم بالشكر والامتنان إلى الأستاذ الدكتور سفاري ميلود على تفضله بالإشراف على هذه الرسالة ، وأقدّر له معاملته الطيبة والمعهودة ، والجهد الذي بذله في إرشادي وتوجيهي كلّها دعت الضرورة إلى ذلك، مما كان له الفضل بعد عون الله في إنجاز هذا البحث، فقد وجدت في أخلاقه الكريمة ورحابة صدره ما هوّن عليّ عناء البحث ومواصلة الدراسة رغم الصعوبات التي واجهتها .

كما أتقدم بالشكر الجزيل إلى الأساتذة الآتية أسماؤهم : أ.د/ بشاينية سعد ، أ.د/غربي علي، أ.د/عنصر يوسف، ( جامعة قسنطينة ). أ.د/ عسوس عمر، أ.د/ بومهرة نور الدين، أ. بن فرحات غزالة (جامعة قالمة)، أ.د/ كامل عمران (جامعة دمشق- سوريا)، أ.د/ علي محمد ليلة (جامعة عين شمس- مصر)، أ. شيببي خميسي( معهد البحوث والدراسات العربية- بلقاهرة )، إلى كل هؤلاء خالص الشكر والامتنان على ما قدموه لي من توجيهات وأفكار نيرة ساعدتني في إنجاز هذا العمل المتواضع.

كما لا يفوتني بهذه المناسبة أن أخص بالشكر السادة : رئيس جامعة قالمة، مدير مصنع الدرجات والدراجات النارية ، مدير مؤسسة صناعة الخزف، ومدير معمل تكرير السكر كلهم بمدينة قالمة على موافقتهم ودعمهم لنا لتطبيق الاستمارة، وإلى كافة الموظفين والعمّال بالمؤسسات السالفة الذكر...

إلى كل هؤلاء أتقدم بخالص الشكر،  
ودعائي للجميع بأن يجزيهم الله خيرا.

## فهرس الجداول

الرقم	عنوان الجدول	ص
1	معدلات الأمية في البلدان العربية والنامية قياسا على مجموع الدول المتقدمة (1993)	77
2	نسبة انتشار التعليم في الدول المتقدمة والدول النامية ولاسيما العربية منها (مقارنة)	164
3	دليل قياس التنمية البشرية في الدول العربية حسب مؤشر التعليم (1992-1998).	166
4	اثر المستوى التعليمي على تطوّر إنتاجية العامل (الاتحاد السوفيتي نموذج	181
5	تطور الإنفاق على التعليم إلى الناتج القومي الإجمالي في البلدان العربية (1980-1996)	223
6	مؤشرات سوق العمل العربية خلال الفترة (1999-2002).	226
7	تطور عدد التلاميذ في التعليم الثانوي خلال السنوات : (1966 - 1985)	235
8	تطور نسبة الإنفاق على التعليم في الدول العربية (1980 - 1995 )	238
9	نسبة توزيع التلاميذ في التعليم الثانوي في مناطق متعددة من العالم (1983)	243
10	نسبة الملحقين بالتعليم الثانوي التقني والعام في مناطق من العالم (1965-1980)	249
11	تطور عدد تلاميذ التعليم الثانوي في الجزائر بين (1920-1930)	266
12	نسبة الالتحاق بالمدارس الثانوية في البلدان العربية خلال (1985-1990 )	274
13	نسبة الالتحاق بالمدارس الثانوية في البلدان العربية خلال (1990-1995)	275
14	نسبة البطالين حسب المستوى التعليمي في عدد من الدول العربية (1989-1991)	307
15	أنواع التدريب المتاحة للشباب من سن 16-18 في بعض الدول الأوروبية (1984)	312
16	نسب المسجلين في التعليم الثانوي العام مقابل التعليم الثانوي التقني مقارنة مع بعض دول أمريكا اللاتينية (1991-1993)	- 317
17	تطور التعليم الثانوي وعزوف تلاميذ التعليم التقني والمهني في الجزائر (1988-1998)	322
18	مؤشرات الحالة التعليمية لبعض الدول العربية عام 1997 مقارنة مع بعض الدول الغربية	334
19	جدول يوضح مراحل التعليم ما قبل العالي في البلدان العربية.	363
20	المجال البشري للدراسة (المجتمع الأصلي - عينة الدراسة)	405
21	توزيع أفراد عينة الخريجين حسب متغير الجنس	416
22	توزيع أفراد عينة الخريجين حسب متغير السن	416
23	توزيع أفراد عينة الخريجين حسب متغير الحالة العائلية	417
24	توزيع أفراد عينة الخريجين حسب متغير المستوى التعليمي	418
25	توزيع أفراد عينة الخريجين حسب متغير الشهادات والمؤهلات العلمية	418
26	توزيع أفراد عينة الخريجين حسب نوع التعليم (ثانوي عام - ثانوي تقني)	419
27	توزيع أفراد عينة الخريجين حسب الوظيفة الحالية	420
28	توزيع أفراد عينة الخريجين حسب الصفة	421

421	توزيع أفراد عينة الخريجين حسب الأقدمية في الوظيفة الحالية	29
422	دور مناج التعليم وبرامج التعليم الثانوي في تجبير الطاقات الإبداعية لدى الخريجين	30
423	مدى مساعدة المعارف المحصل عليها في تكيف الخريج مع عمله الحالي	31
424	طرق التحاق الخريج بالوظيفة الحالية	32
425	أسباب إقبال التلاميذ على التعليم الثانوي العام ونفورهم من التعليم التقني والمهني	33
426	مدى استفادة الخريج من تريضات قبل الالتحاق بعمله الحالي	34
426	درجة رضا الخريجين على أداء عملهم الحالي	35
427	أسباب عدم قدرة الخريج على التكيف مع عمله الحالي	36
428	مدى مساهمة خريجي التعليم الثانوي في مخططات التنمية الاقتصادية والاجتماعية	37
429	الشروط الضرورية لتفعيل العلاقة بين التعليم والتنمية	38
430	دور التكنولوجي الحديثة في تطوير التعليم الثانوي والنهوض بأسباب التنمية	39
431	مدى تناسب نوعية التعليم الثانوي مع متطلبات سوق العمل	40
432	دور برامج التعليم الثانوي في ترسيخ قيمة حب العمل لدى الخريجين	41
432	القيم التي يفضلها خريج التعليم الثانوي في حياته المهنية	42
433	مدى عناية كل من التلاميذ والأساتذة بالمواد التعليمية المدعمة لمبادئ الحرية والديمقراطي	43
434	دور التعليم الثانوي في إعداد الخريج ليكون فردا صالحا في المجتمع	44
435	مدى استفادة الخريجين من المعارف والمهارات المكتسبة خلال المرحلة الدراسي	45
436	العلاقة بين المستوى التعليمي للخريج وقدرته على التحكم في العمل	46
437	نوع الصعوبات التي واجهها الخريج عند التحاقه بالعمل الحالي	47
438	درجة إتقان خريج التعليم الثانوي لعمله الحالي	48
439	دور الوسائل التقنية المتاحة للخريج في تأدية عمله الحالي	49
440	مدى قدرة التعليم الثانوي على إعداد قوى عاملة مؤهلة لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية.	50
441	الأهداف التي حققتها الإصلاحات التربوية خلال العشرية الماضية	51
442	شروط ومتطلبات تحسين مستوى التعليم الثانوي وتطويره في الجزائر	52
443	عوامل نجاح المنظومة التربوية في ظل التحديات المعاصرة	53
444	دور الإصلاحات التربوية الحالية في تفعيل العلاقة بين التعليم وعالم الشغل	54
445	مدى اطلاع خريجي التعليم الثانوي على الإصلاحات الحالية (2006/2005)	55
446	توزيع أفراد عينة المشرفين حسب متغير الجنس	56
446	توزيع أفراد عينة المشرفين حسب متغير السن	57
447	توزيع أفراد عينة المشرفين حسب متغير الحالة العائلية	58

448	توزيع أفراد عينة المشرفين حسب متغير المستوى التعليمي	59
449	توزيع أفراد عينة المشرفين حسب الشهادات والمؤهلات العلمية	60
450	توزيع أفراد عينة المشرفين حسب متغير الوظيفة	61
451	توزيع أفراد عينة المشرفين حسب الأقدمية في الوظيفة الحالية	62
452	مدى مواظبة خريجي التعليم الثانوي على عملهم	63
452	مدى تحكم خريج التعليم الثانوي في عمله	64
453	مدى قدرة الخريجين على مواجهة الصعوبات التي تواجههم أثناء العمل	65
454	حاجة الخريجين للتدريب قبل الالتحاق بالعمل	66
455	مدة التدريب الضرورية للخريج قبل الالتحاق بالعمل	67
456	نوع الصعوبات التي تواجه الخريج أثناء العمل	68
456	العقود المبرمة بين مؤسسات التعليم ومؤسسات العمل التي تضمن للخريج الحصول على منصب عمل	69
457	الشروط الواجب توفرها عند الخريج للظفر بمنصب عمل	70
458	مدى التزام الخريج بأصول المهنة والرغبة في إتقان العمل	71
459	نوع المشكلات المهنية التي تحول دون تكيف الخريج مع عمله	72
460	درجة مساهمة الخريجين في إنجاح مخططات التنمية	73
461	مدى ملائمة مستوى التكوين لمستوى الأداء والانعكاسات المترتبة على ذلك	74
462	سبل تطوير التعليم الثانوي للمساهمة بفعالية في خدمة أهداف التنمية	75
463	دور التعليم الثانوي في إكساب الخريج المهارات التي يتطلبها سوق العمل	76
463	مدى تناسب التكوين (العرض) مع احتياجات السوق (الطلب)	77
464	دور التكنولوجيا الحديثة في تطوير التعليم الثانوي والنهوض بأسباب التنمية	78
465	سبل تفعيل العلاقة بين المؤسسات التعليمية والمؤسسات الإنتاجية	79
466	عوامل وأسباب التراجع في كفاءة خريجي التعليم الثانوي	80
467	دور توجهات التعليم الثانوي في ظل المخططات المستقبلية للتنمية	81
468	الآليات الواجب اعتمادها في وضع إستراتيجية تعليمية تحقق أهداف ومتطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الجزائر.	82
469	مدى استجابة التعليم الثانوي في شكله الحالي للتطلعات المستقبلية للخريجين	83
470	عوامل نجاح المنظومة التربوية والتعليمية الجزائرية في ظل التحديات المعاصرة	84
471	مدى تحقيق مشاريع الإصلاح التربوي والتعليمي لأهداف التنمية	85
472	نوع التنسيق والتعاون بين المدرسة الثانوية ومراكز التكوين والتدريب الأخرى	86
473	الإجراءات الواجب اتخاذها لإنجاح قطاع التعليم الثانوي باعتباره قطاع استثماري	87

## فهرس المخططات والأشكال

ص	عنوان المخطط أو الشكل	الرقم
121	شكل يمثل المنظور المتكامل للتنمية الاقتصادية والاجتماعية.	1
130	شكل يوضح العلاقة بين المستوى التعليمي ومستوى النمو الاقتصادي	2
342	شكل يمثل أزمة التعليم في العالم العربي وتحديات القرن الحادي والعشرين	3
347	مخطط يمثل نظام التعليم في الولايات المتحدة الأمريكية.	4
354	مخطط يمثل نظام التعليم في بريطانيا.	5
358	مخطط يمثل نظام التعليم في فرنسا.	6
383	مخطط يحدّد الصورة المثالية للإصلاح التربوي والتعليمي لمدرسة المستقبل.	7

## الفهرس

المقدمة ..... أ - هـ

01 ..... - الفصل الأول: دراسة المشكلة

- تمهيد

02 ..... أولا- مشكلة الدراسة

04 ..... ثانيا- فرضيات الدراسة

05 ..... ثالثا- أسباب اختيار الموضوع

07 ..... رابعا- أهمية الدراسة

09 ..... خامسا- أهداف الدراسة

09 ..... سادسا- تحديد المفاهيم

31 ..... سابعا- الدراسات السابقة

58 ..... - الفصل الثاني: المعالجة السوسيو- اقتصادية لعلاقة التعليم بالتنمية

- تمهيد:

59 ..... أولا- التخلف والتنمية: (المفهوم والعلاقة)

59 ..... 1- التخلف: مفهومه ومظاهره

59 ..... أ- مفهوم التخلف

60 ..... ب- عوامل التخلف

63 ..... 2- التنمية: مفهومها وأنواعها

63 ..... أ- مفهوم التنمية

69 ..... ب- أنواع التنمية

74 ..... 3- العلاقة بين التخلف والتنمية

78 ..... ثانيا- أهم المداخل النظرية في التعليم والتنمية

79 ..... 1- المدخل الإنساني

84 ..... 2- المدخل الاقتصادي

87 ..... 3- المدخل الاقتصادي- الاجتماعي

90 ..... 4- نظرية رأس المال البشري

97.....	ثالثا - طبيعة العلاقة بين التعليم والتنمية
98.....	1- أهمية التعليم في التخطيط للتنمية والتطور
104.....	2- دور التعليم في التنمية الاقتصادية والاجتماعية
112.....	3- جدلية العلاقة بين التعليم والتنمية
130.....	4 - حقائق عن التنمية الاقتصادية والاجتماعية
133.....	- الفصل الثالث: أهمية الموارد البشرية ودورها في التنمية
	- تمهيد:
134.....	أ و لا- الموارد البشرية وعلاقتها بالتعليم والتنمية
134.....	1- مفهوم التنمية البشرية
138.....	2- أهمية العنصر البشري في التنمية
142.....	3- فوائد التنمية البشرية وعوائدها
147.....	ثانيا- أهمية الموارد البشرية في تحقيق أهداف التنمية
148.....	1- التعليم وتنمية المهارات البشرية
156.....	2- تكوين الموارد البشرية والتنمية
160.....	3- ترظيم الموارد البشرية والتنمية
166.....	ثالثا- سياسات التعليم العربية وتنمية الموارد البشرية
166.....	1- الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية للتنمية البشرية
174.....	2- الموارد البشرية والبعد الاقتصادي للتعليم
175.....	3- الموارد البشرية والبعد الاجتماعي للتعليم
177.....	4 - التنمية البشرية والاستثمار في التعليم
183.....	رابعا- دور التعليم ووظائفه في برامج التنمية البشرية
184.....	1- أهداف التعليم في النظام التربوي العربي
186.....	3- الوظائف الاقتصادية والاجتماعية للتعليم
189.....	2- أهداف التعليم في النظام التربوي الجزائري
194.....	- الفصل الرابع: التخطيط للتربية والتعليم ودوره في التنمية

- تمهيد :

- أولاً- أهمية التخطيط التربوي في العالم العربي..... 197
- 1- مفهوم التخطيط التربوي وأهميته..... 197
- 2- عوامل الاهتمام بالتخطيط للتعليم ..... 199
- 3- التخطيط للتعليم وسياسة التنمية العربية..... 200
- 4- التخطيط للتعليم ونتائجه الاقتصادية والاجتماعية..... 203
- ثانياً - العلاقة بين التخطيط التربوي والتخطيط التنموي..... 208
- 1- التخطيط للتعليم وأثره على التنمية..... 208
- 2- التخطيط للتنمية وأثره على التعليم..... 212
- 3- التكامل بين التخطيط التربوي والتخطيط التنموي..... 214
- ثالثاً - الاستثمار في التعليم ومخططات التنمية الشاملة..... 221
- 1- أهمية الاستثمار في التعليم وفوائده..... 222
- 2- التعليم بين الاستثمار والاستهلاك..... 226
- 3- سياسة الإنفاق على التعليم عربيا ودوليا..... 235
- رابعاً - التخطيط للتعليم والتنمية في الجزائر..... 240
- 1- أهمية التخطيط التربوي في مخططات التنمية..... 240
- 2- التخطيط للتعليم الثانوي ودوره التنموي في الجزائر ..... 241
- 3- الكفاية الداخلية والكفاية الخارجية للتعليم الثانوي..... 250
- 4 - مشكلات التخطيط للتعليم والتنمية في البلاد العربية..... 253
- الفصل الخامس: فلسفة التعليم الثانوي واحتياجات التنمية في الجزائر..... 256

- تمهيد:

- أولاً- التعليم الثانوي في الجزائر بين النشأة والتطور..... 258
- 1- وظيفة المدرسة الثانوية عي العصر الحديث..... 258
- 2- العوامل والقوى المؤثرة في التعليم والتنمية ..... 260
- 3- التعليم الثانوي في الجزائر قبل وبعد الاستقلال ..... 263
- 4- مخططات إصلاح التربية والتعليم في الجزائر(1962- 1999)..... 268
- ثانياً- مبادئ وفلسفة التعليم الثانوي في العالم العربي..... 272
- 1- خصائص مرحلة التعليم الثانوي في، الوطن العربي ..... 272

274	2- العلاقة بين مخرجات التعليم الثانوي ومدخلاته.....
288	3- التعليم الثانوي وإستراتيجية التنمية في الجزائر .....
293	<b>ثالثا- مكانة التعليم الثانوي وأهميته في سوق العمل</b> .....
293	1- خريج التعليم الثانوي ودوره في التنمية.....
294	2- التعليم الثانوي وإعداد القوى العاملة المنتجة.....
296	3- مشكلات التعليم الثانوي وطرق معالجتها.....
305	4 - رؤية نقدية لأنظمة التعليم العالمي المعاصرة .....
309	<b>رابعا- إستراتيجية تطوير علاقة التعليم الثانوي بالتنمية</b> .....
309	1- وظائف التعليم الثانوي وأهدافه.....
313	2- فلسفة التعليم الثانوي الحالية و تناقضاتها.....
315	3- أنواع التعليم الثانوي ومتطلبات سوق العمل.....
317	4- شروط تطوير العلاقة بين التعليم والتنمية في الجزائر .....
323	<b>- الفصل السادس: التعليم الثانوي وسياسة الإصلاح التربوي في العالم</b> .....
	- تمهيد:
325	<b>أولا- المدرسة الثانوية والتطور العلمي والتكنولوجي</b> .....
325	1- التعليم والتطور العلمي والتكنولوجي ومتطلبات العصر.....
326	2- مستقبل التعليم في ظل المعلوماتية وتكنولوجيا الاتصال .....
330	3- التربية والتعليم وتحديات ثقافة العولمة.....
334	4- أزمة التعليم الثانوي بين الإصلاح والتطوير .....
343	<b>ثانيا- التعليم الثانوي في ظل التجارب الدولية</b> .....
343	1- التعليم الثانوي في الولايات المتحدة الأمريكية.....
349	2- التعليم الثانوي في بريطانيا.....
254	3- التعليم الثانوي في فرنسا.....
358	<b>ثالثا- لتعليم الثانوي في العالم العربي (الفلسفة والأهداف)</b> .....
358	1- نظم التعليم الثانوي في الدول العربية.....
366	2- فلسفة التعليم الثانوي العربي وأهدافها.....
370	3- التعليم الثانوي العربي وجهود التنمية.....
376	<b>رابعا- مشاريع إصلاح التعليم الثانوي في العالم العربي</b> .....
376	1- أهم محاور فلسفة الإصلاح في السيم الثانوي العربي.....

383.....	2- مبادئ ومعايير إصلاح التعليم في العالم العربي.....
393.....	3- شروط ومتطلبات إصلاح التعليم الثانوي في الجزائر.....
402.....	- الفصل السابع : منهجية الدراسة وإجراءات البحث الميداني.....
	- تمهيد:
402.....	أولاً- مجالات الدراسة.....
404.....	ثانياً- منهج الدراسة.....
406.....	ثالثاً- عينة الدراسة.....
409.....	رابعاً- أدوات جمع البيانات.....
415.....	- الفصل الثامن: تحليل البيانات الميدانية ونتائج الدراسة.....
	- تمهيد:
415.....	أولاً- تحليل ومناقشة البيانات الميدانية.....
415.....	1- تحليل ومناقشة البيانات الميدانية المتعلقة بفئة الخريجين.....
445.....	2- تحليل ومناقشة البيانات الميدانية المتعلقة بفئة المشرفين.....
474.....	ثانياً- نتائج الدراسة:
474.....	1- على ضوء الفرضيات الجزئية والدراسات السابقة.....
481.....	2- على ضوء المداخل النظرية.....
482.....	ثالثاً- النتائج العامة للدراسة.....
483.....	رابعاً- التوصيات والاقتراحات.....
485.....	- الخاتمة.....
488.....	- المراجع.....
	- الملاحق.....
	- المقدمة:

لقد شهد العالم في السنوات الأخيرة حركة ديناميكية نشيطة في مراجعة وتحديث سياساته وهي نتيجة حتمية للتغيرات السريعة والعميقة التي مست مختلف جوانب حياة الإنسان الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية، ناهيك عن الانفجار المعرفي والتطور العلمي والتقني السريع الناتج عن استخدام المعلوماتية وتكنولوجيا الاتصال الحديثة في مختلف مجالات وميادين الحياة . ولأن الجزائر جزء من هذا العالم، فهي أيضا مطالبة أكثر من أي وقت مضى بإعادة النظر في سياساتها الاجتماعية والاقتصادية ولاسيما التربوية والتعليمية منها وكيفية تطويرها و تحديثها لمسايرة تلك التطورات . كما بات من الضروري السعي لإعداد الأفراد إعدادا جيدا يتلاءم ومتطلبات المجتمع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، ومن ثم تحقيق التنمية الشاملة، خاصة بعد أن عرفت النظم التربوية والتعليمية العالمية تغييرات أساسية خلال العقدين الماضيين. وبعد أن أدركت الدول المتقدمة و النامية على حدّ السواء أن تقدم أي مجتمع وازدهاره إنما يتوقف على حسن استثماره لكل ما لديه من طاقات وفي مقدمتها الطاقات البشرية، إذ يرى الكثير من المفكرين ومنذ زمن بعيد أن التعليم هو المسؤول الأول عن إعداد وتكوين المهارات لدى الشباب، وهو أيضا المسؤول عن حياة الإنسان ومستقبله، لأن نجاعة أي نظام تعليمي إنما تقاس بمدى قدرته على تنمية الثورة البشرية القادرة على تحقيق التنمية وصناعة المستقبل. لكن رغم الجهود المبذولة إلا أن التعليم في الدول العربية في واقعه الحالي ما زال بعيدا عن تحقيق أهدافه، وفي إحداث التغيير المطلوب.

وما دام الأمر كذلك كان لزاما على المشرفين على قطاع التربية والتعليم في الجزائر أن يوجهوا جهودهم نحو البحث عن الصيغ اللائمة لتحسين وتطوير التعليم تطورا من شأنه أن يحقق الأهداف التنموية و الحضارية المنشودة. لذا فإن من أهم الانتقادات التي وجهت إلى النظام التعليمي في البلدان العربية عامة : " جموده و عدم قدرته على مواكبة التطورات ومجابهة التحديات، وعدم تمكنه من تبني و استيعاب الاتجاهات التربوية المعاصرة . وفي خضم هذه التحولات العالمية التي تواجه الأمة العربية ومن بينها الجزائر، تحديات مصيرية أين تبرز أهمية التعليم في مواجهة هذه التحديات ولاسيما على المستوى الاقتصادي والاجتماعي والسياسي." إننا أمام أكبر تحدّ كبير وهو بناء الإنسان المتصل بثقافته، المتفاعل مع عصره، الملتزم بقضايا مجتمعه. إن مواجهة التحديات عن طريق التخطيط للتربية و التعليم هو السبيل إلى تقدّم المجتمع و تحريره من التبعية والتخلف، وهنا يبرز الدور الهام للتعليم في عملية التنمية . وهذه القضية وإن كانت تبدو حديثة إلا أنها في الحقيقة قديمة قدم الإنسان، فالمفكرون الأوائل قد أقرّوا بذلك، فأفلاطون مثلا أكد أنه لا وسيلة لبناء المجتمع وتطوره إلا عن طريق التعليم. ونفس الاتجاه

أخذت به الحضارة الإسلامي قديما، إذ من الصعب على أيّ إنسان تجاهل الرسالة التي تقول بأهمية التعليم وقداسته، قال تعالى: ﴿ **أَقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ الَّذِي خَلَقَ، خَلَقَ الْإِنْسَانَ مِنْ عَلَقٍ، اقْرَأْ وَرَبُّكَ الْأَكْرَمُ، الَّذِي عَلَّمَ بِالْقَلَمِ، عَلَّمَ الْإِنْسَانَ مَا لَمْ يَعْلَم** ﴾ سورة العلق، الآيات 1-5. وقوله صلى الله عليه وسلم: " **أطلبوا العلم من المهد إلى اللحد** ". وبعدها الحضارة الأوربية التي انطلقت في تطورها المعاصر من أساس ثابت كان و لا زال التعليم أحد أركانها الهامة، كما تفتن علماء التربية والاجتماع و حتى رجال السياسة والاقتصاد في الفكر الحديث إلى أهمية التعليم في تنمية المجتمعات ، كما أشاروا إلى أهمية الدور الذي يقوم به التعليم في دعم الجماعات المهنية و مساعدتها في رفع كفايتها الإنتاجية من خلال ما يوفره التعليم للأفراد من معارف ومهارات تساهم في زيادة الإنتاج الذي بدوره يؤدي إلى تطور المجتمع و ازدهاره ... والدليل على ذلك أن الدول التي تبوأَت هذه المكانة قامت بتعليم مواطنيها، وتخصيص ميزانيات هائلة لتطوير التعليم، وتوفير الوسائل، وتحسين المردود، وزيادة العوائد ... الخ، كل ذلك للوصول بالإنسان إلى حياة أفضل . إن شعار " **التعليم للجميع** " أصبح بمثابة حجر الزاوية في أي عملية تنموية، بحيث أصبحت الشركات وأسواق العمل تولي اهتماما كبيرا لتكوين العمال وتعليمهم حتى يواكبوا الثورة العلمية والتكنولوجية التي ظهرت في الآونة الأخيرة، وذلك لأن التطور الصناعي والتقني الحاصل رافقه تطور في نوعية التعليم والتكوين للعمال وخريجي التعليم لتأهيلهم وجعلهم أكثر إنتاجية . هذا مما حدا بالمستثمرين والشركات في الدول المتقدمة بعد أن أدركت أهمية التعليم ودوره التنموي إلى المبادرة بالمساهمة في تمويل أجزاء معتبرة من مشاريع التعليم، وخاصة العاملين لديها قصد رفع مستوى التدريب والكفاءة لديهم مما يؤدي إلى رفع معدلات الإنتاج ومن ثم تحقيق مكاسب اقتصادية واجتماعية تعود بالفائدة على المجتمع ككل . وإذا كان للتعليم مثل هذه القيمة وهذه الأهمية، فما هو الدور الذي يمكن أن يلعبه التعليم الثانوي في التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الجزائر ؟ وهل التعليم الثانوي في صورته الحالية يساهم في تحقيق متطلبات التنمية ؟

في هذا الإطار بالذات تبرز مكانة التعليم بمختلف أنماطه ومستوياته ليس فقط فيما يتعلق بتأهيل رأس المال البشري وإعداده لآك تساب ما يلزم من معارف ومهارات، وقيم واتجاهات، بل مدى مساهمة هذه الطاقات البشرية في تلبية احتياجات المجتمع ومتطلباته الاقتصادية والاجتماعية، ومن ثم تعزيز المشروع السوسيوي- حضاري بكل مقوماته ومقاصده . غير أن الإقرار بهذه القيمة الحضارية للتعليم باعتباره دعامة أساسية للتنمية الاقتصادية و الاجتماعية ، يتوقف على مدى قدرة المجتمع على التفعيل

**العقلاني لنظامه التعليمي** والاستثمار الرشيد لرأسماله البشري بشكل يخدم أهداف التنمية الشاملة، وهذا عن طريق إعادة تأهيل النظم التربوية والتعليمية ووضعها على مسارات معقلنة وهادفة لبناء مدرسة المستقبل. من هنا جاءت هذه الدراسة لتكشف عن الدور الذي يلعبه التعليم الثانوي في إعداد الأفراد وتأهيلهم للمساهمة الإيجابية في عملية التنمية، كما تحاول هذه الدراسة توضيح التداخل الوظيفي بين التعليم الثانوي من جهة والتنمية الاقتصادية والاجتماعية من جهة أخرى. وهذا البحث ما هو إلا مساهمة في هذا الاتجاه من أجل التعرف على واقع التعليم الثانوي في البلدان العربية عامة، وفي الجزائر بصفة خاصة، لأن القناعة المتوفرة لدى الباحث بأهمية وخطورة هذا الموضوع في الظروف الراهنة التي تمر بها الجزائر، وتأكيدا منه على استيعاب فلسفة الدولة وتوجهاتها لهذه الأهمية، كانت سببا في اختيار هذا الموضوع الذي يستمد أهميته في الظروف الحالية كونه يأتي منسجما مع الاهتمام الواسع والمتزايد بقطاع التربية والتعليم، وامتزانا مع الإصلاحات الجارية التي مست على الخصوص التعليم الثانوي وذلك منذ 2005-2006. لذا جاءت هذه الدراسة كمزيج من الرؤية الأكاديمية والخبرة العملية، وموضوعها الأساسي هو **التعليم الثانوي ودوره في التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الجزائر**. كما أن الرؤية النقدية التي اتسمت بها هذه الدراسة لا تهدف إلى توجيه الاتهام لأي كان بقدر ما ترمي إلى **تعبئة الوعي الاجتماعي لأهمية التعليم ودوره في التنمية، وضرورة إصلاحه وتطويره بما يتماشى ومتطلبات العصر**. وهناك أمثلة كثيرة على هذا النوع من الوعي والتعبئة الشعبية نحو حركات الإصلاح التربوي والتعليمي كما جرى في أمريكا وكندا واليابان والدانمرك وغيرهم. ومن هذه الزاوية فإن دراستنا لهذا الموضوع تعدّ محاولة **لتقصي واقع التعليم الثانوي في الجزائر ودوره في التنمية**. وفي إطار هذه المتغيرات الفكرية والاجتماعية والاقتصادية، واستنادا إلى الفرضيات الجزئية وتساؤلاتها فقد تم تقسيم هذه الدراسة إلى ثمانية فصول جاءت كالتالي:

#### - الفصل الأول: دراسة المشكلة

وخصصه الباحث إلى إشكالية الدراسة وفرضياتها، ثم أسباب اختيار الموضوع، وبعدها إلى أهمية الدراسة وأهدافها، ثم تحديد أهم المفاهيم الواردة في الدراسة، وأخيرا الدراسات السابقة، وقد قام الباحث برصد ثمانية عشر دراسة تم تصنيفها إلى ثلاثة محاور رئيسية: المحور الأول ويشمل الدراسات المقارنة (6 دراسات)، والمحور الثاني ويشمل دراسات تناولت تطوير التعليم الثانوي (6 دراسات)، أما المحور الثالث والأخير ويشمل دراسات تناولت تجديد التعليم الثانوي (6 دراسات).

- ج -

#### - الفصل الثاني: المعالجة السوسيو-اقتصادية لعلاقة التعليم بالتنمية

وتعرض فيه الباحث إلى العلاقة بين التخلف والتنمية بعد تحديد مفهوم كل منهما تحديدا إجرائيا، نظرا لما لهذه العلاقة من أهمية في مجال الدراسات السوسيو-تربوية والسوسيو-اقتصادية. وتتبع أهمية هذا الموضوع من استمرار أوضاع التخلف التي تعيشها البلدان العربية عامة ومنها الجزائر، ليستعرض الباحث بعد ذلك أهم المداخل النظرية التي تناولت علاقة التعليم بالتنمية ومدى إسهام هذه المداخل في فهم موضوع الدراسة ومدى ملاءمة هذه الأفكار والتوجهات لواقع التعليم ودوره في إعداد القوى العاملة التي يتطلبها سوق العمل . وبعد تقييم الباحث لهذه المداخل ومناقشتها تطرق إلى طبيعة العلاقة بين التعليم والتنمية ميرزا جدلية هذه العلاقة وأهميتها في التخطيط للتنمية، لينتهي إلى الاستشهاد ببعض الحقائق عن التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الفكر الاقتصادي المعاصر.

### - الفصل الثالث: أهمية الموارد البشرية في التنمية الاقتصادية والاجتماعية

وخصّصه الباحث إلى إبراز أهمية العنصر البشري وعلاقته بالتنمية ولاسيما فيما يتعلق بالتنمية المهارات والقدرات البشرية في ظل سياسات التعليم العربية. كما يرى الباحث أن مفهوم التنمية البشرية في السنوات الأخيرة قد حظي باهتمام كبير من طرف الكثير من المفكرين باعتباره المعيار الجوهرى في تطوير كفاءات الأفراد وقدراتهم للقيام بأدوارهم اتجاه أنفسهم ومجتمعهم . وقد ازداد الاقتناع بهذا المفهوم المتنامي على الصعيد العالمي نتيجة لخبرات التنمية في العقود الثلاثة الأخيرة، وهو اقتناع مستمد من القيمة المطلقة للعنصر البشري. ويذهب الباحث في هذا الصدد إلى التأكيد على أن الإنسان هو محور التنمية وفاعلها ومنظمها ومطوّرها، فهو بهذا يصبح هدفا ووسيلة لجهود التنمية ببعدها الاقتصادي والاجتماعي. ومن هنا وحسب رأي الباحث تتضح أهمية التعليم في تكوين الإنسان القادر على استيعاب احتياجات التنمية والاضطلاع بمهامها، مما يجعل التعليم والتدريب صناعة واستثمار، وعاملان هامين وحيويان في تطوّر المجتمعات وتقدّمها.

### - الفصل الرابع: التخطيط للتعليم ودوره في التنمية الاقتصادية والاجتماعية

وقد تتبّع فيه الباحث التطوّرات التي عرفها التخطيط التربوي عبر مراحل زمنية طويلة باعتباره أسلوب علمي يهدف إلى دراسة الموارد والإمكانات المادية والبشرية المتاحة وتحديد أساليب توظيفها مكانيا وزمنا بأقل تكلفة ممكنة، وأكثر فعالية لتحقيق الأهداف المرجوة، ومن ثم تحديد كيفية استثمارها بهدف تحسين الأوضاع الاجتماعية. كما سلّط الباحث الضوء على أهمية التخطيط التربوي في العالم العربي ونتائجه الاقتصادية والاجتماعية مؤكدا على ضرورة التكامل بين التخطيط للتعليم والتخطيط للتنمية باعتبارهما عمليتان متداخلتان ومتكاملتان لا يمكن الفصل بينهما . وهنا تتضح أهمية التخطيط للتعليم الثانوي في الجزائر باعتباره مرحلة حاسمة في حياة المتخرجين ودورهم في التنمية.

- د -

### - الفصل الخامس: فلسفة التعليم الثانوي واحتياجات التنمية في الجزائر

تعرض فيه الباحث إلى واقع التعليم الثانوي في الجزائر قبل وبعد الاستقلال، معرجا على مخططات الإصلاح التعليمي في الفترة ما بين : 1962-2000. ولتسليط الضوء أكثر على المنظومة التربوية في الجزائر تناول الباحث في هذا الفصل مختلف التطورات والتغيرات التي طرأت عليها منذ فترة ما قبل الاستقلال إلى الآن، دون أن ننسى التطرق إلى الفترة الاستعمارية لإعطاء صورة حقيقية عن الجهود التي قامت بها الدولة الجزائرية منذ الاستقلال إلى اليوم . ليتعرض الباحث بعد ذلك إلى فلسفة التعليم الثانوي في العالم العربي وفي الجزائر ودوره في التنمية، محددًا إستراتيجية تطوير العلاقة بين التعليم الثانوي والتنمية ، ليصل في نهاية الفصل إلى مكانة التعليم الثانوي في سوق العمل، وأهم المشكلات التي تعترضه وطرق معالجتها.

#### - الفصل السادس: التعليم الثانوي وسياسة الإصلاح التربوي في العالم

وتطرق فيه الباحث إلى فلسفة التعليم الثانوي وسياسات الإصلاح التربوي على المستوى العالمي، ومستقبل هذه المرحلة من التعليم في ظل التحديات المعاصرة كالتحدي العلمي والتكنولوجي وتحدي العولمة. كما استعرض الباحث تجارب عربية ودولية معاصرة في التعليم وحقل العمل والإنتاج والتدريب، وكذلك مسار تطور الشراكة بين التعليم الثانوي وحقل العمل . وكذلك فيما يتعلق بسياسة إصلاح وتطويره في ظل التحديات السابقة الذكر. وفي هذا السياق سلط الباحث الضوء على تقارير بعض الملتقيات الدولية لإصلاح المنظومة التربوية العربية من حيث الأهداف، والمناهج، وتقنيات التعليم، والتقييم، والإدارة المدرسية، والإنفاق على التعليم . وغيرها من مبادئ ومعايير الإصلاح التربوي في الدول العربية، ليصل في نهاية الفصل إلى شروط ومتطلبات هذا الإصلاح في الجزائر.

#### - الفصل السابع: منهجية الدراسة وإجراءات البحث الميداني

وتضمن هذا الفصل مجالات الدراسة ( المجل الجغرافي- المجال البشري- المجال الزمني)، ثم منهج الدراسة والعينة من حيث مواصفاتها وطرق اختيارها، وأخيرا أدوات جمع البيانات وقد استخدم الباحث الملاحظة والمقابلة والاستمارة كأدوات رئيسية في جمع المعلومات.

#### - الفصل الثامن: تحليل البيانات الميدانية ونتائج الدراسة

وتم فيه عرض ومناقشة بيانات الدراسة الميدانية، ثم نتائج الدراسة على ضوء الفرضيات الجزئية والدراسات السابقة والمداخل النظرية، وفي الختام وبعد عرض أهم التوصيات والاقتراحات أباي الباحث إلا أن يطرح جملة من التساؤلات أوحى بها هذه الدراسة تمثل الإجابة عليها حلاً لبعض المشكلات التي تواجه التعليم والتنمية في الجزائر وفي سائر البلدان العربية . بالإضافة إلى هذه الفصول الثمانية، فقد تضمنت الدراسة خاتمة تضمنت مجمل نتائج الدراسة النظرية والميدانية.

# الفصل الأول

## مشكلة الدراسة

- تمهيد:

أولاً - إشكالية الدراسة.

ثانياً - فرضيات الدراسة.

ثالثاً - أسباب اختيار الموضوع.

رابعاً - أهداف الدراسة.

خامساً - أهمية الدراسة.

سادساً - تحديد المفاهيم.

سابعاً - الدراسات السابقة.

تمهيد:

إن الشروع في أيّ بحث علمي إنما يثير في نفس صاحبه الكثير من الاستفسارات والتساؤلات التي تستدعي البحث ومن ثم الإجابة عليها في حدود الموضوع عية التي تتطلبها الدراسة العلمية، دون أن يدرك الباحث في هذه اللحظة أهميتها والهدف من دراستها وهذا بعد أن يكون قد حدد أبعادها وأهدافها تحديدا واضحا. وفي هذا السياق سيتم التطرق في هذا الفصل إلى التعريف بالإشكالية و الفرضيات المنبثقة عنها، ثم إلى أسباب اختيار هذا الموضوع " التعليم الثانوي ودوره في التنمية الاقتصادية والاجتماعية (الجزائر نموذجا) " وتليها أهمية الدراسة وأهدافها، بعد ذلك سيتم تحديد المفاهيم الأساسية الواردة في هذه الدراسة قصد ضبطها ضبطا دقيقا وإزالة أي لبس قد يكتنفها، وفي الأخير استعراض الدراسات السابقة لسابقة مشابهة كانت أو مطابقة. وهكذا نتضح لنا محتويات هذا الفصل، وتتمثل في دراسة المشكلة من حيث أبعادها ومستوياتها.

### أولا- إشكالية الدراسة:

إن الدول المتقدمة في تصديها لمختلف التحديات التي كانت تواجهها في مسيرتها التنموية نحو تحقيق التقدم و الازدهار اتخذت من التعليم الوسيلة الأساسية لتحقيق هذه الأهداف . وهذا بعد أن أدركت أن التعليم يساعد على تجاوز الكثير من الصعوبات والمشكلات، كما يساعد على صقل مواهب وقدرات الأفراد، ويحفزهم على الإبداع ليجعل منهم مواطنين صالحين يتوفرون على الاستعدادات والقابلية للتغيير ومن ثم للعمل والإنتاج. وإلى جانب الوظائف الاجتماعية للتعليم، فله وظيفة اقتصادية تتمثل في كونه استثمار بشري يلعب دورا هاما في العملية الإنتاجية، وله أثره في تكوين العامل ذي الإنتاجية المرتفعة الذي يحسن تجميع رأس المال و استثماره. كما أن للتعليم عائدا آخر غير مباشر على المجتمع يتمثل في عملية زيادة المعرفة و المهارة لجميع أفراد المجتمع . فهو من الناحية الاقتصادية عملية نمو رأس المال البشري و استثماره بكفاءة في عملية التنمية، ومن الناحية الاجتماعية فهو يتضمن مساعدة الأفراد على الاستمتاع بحياتهم على أكمل وجه ممكن كأعضاء في المجتمع.

ومن هنا راحت الدول المتقدمة و منذ مدة طويلة تستثمر في هذا الميدان و تعمل على تنمية طاقاتها البشرية بشتى الطرق و الوسائل . و قد ازداد الاهتمام بهذا المجال (المجال البشري) لا سيما منه قطاع التربية و التعليم باعتباره ميدانا له القدرة على تكوين و تأهيل الأفراد لخدمة مجتمعهم و تحقيق متطلباته الاجتماعية و الاقتصادية. وفي هذا السياق يذهب الكثير من دارسي علم اجتماع التنمية إلى اعتبار التعليم استثمارا طويلا المدى يتحكم في اقتصاديات الدول وفي مشاريعها التنموية إذا ما تم توجيهه توجيهها حسنا.

إن المجتمعات المتخلفة مطالبة اليوم أكثر من أي وقت مضى بالتصدي إلى الكثير من الصعوبات والتحديات إن هي أرادت أن تحقق نمواً و تطوراً اجتماعياً و اقتصادياً، بل و حضارياً يمكّنها من مواجهة التحديات التي تواجهها وعلى رأسها تحديات العولمة . إن مثل هذه التحديات والرهانات تقتضي اكتساب عوامل النجاح في ظل صراع حضاري تفرضه معطيات هذا العصر . وإذا كانت العوامل المادية طبيعية كانت أو مالية تساهم في تحقيق مثل هذه الأهداف والتطلعات، فإن العوامل البشرية هي الأخرى لا تقل أهمية إن لم نقل هي الأهم في تقدّم الأمم وازدهارها، و ذلك لأن تنمية أي مجتمع اقتصادياً أو اجتماعياً أو ثقافياً يتوقف إلى حدّ كبير على تنمية موارده البشرية، و ذلك بتزويد أفرادها بالمهارات الكافية و القدرات اللازمة لتحقيق متطلبات التنمية الشاملة.

إذا كانت منظومة التربية والتعليم في الجزائر قد حققت بعض الأهداف رغم ما ورثته من عهد الاستعمار من جهاز تربوي ضعيف لا يستجيب لمتطلبات المجتمع آنذاك، ورغم النمو والتطور النسبي الذي عرفه هذا القطاع ، فقد برزت جملة من الصعوبات والمشكلات تخللت مختلف مراحل و فروع النظام التربوي و التعليمي في الجزائر وسنتطرق إليها في حينها لأنها تمثل إحدى محطات هذا البحث.

فالمنظومة التربوية الجزائرية كغيرها من المنظومات التربوية والتعليمية العالمية تتميز بمجموعة من الخصائص سواء من حيث البنية أو الأهداف، أو من حيث الأنماط الثقافية و المعرفية، أو من حيث طبيعة العلاقات الاجتماعية بين المؤسسات الأخرى اقتصادياً كانت أو اجتماعية أو ثقافية، و كذلك أشكال التعامل مع مختلف الأطراف المشاركة في العملية التعليمية من مشرفين و خبراء و أساتذة و إداريين و تلاميذ و أولياء وغيرهم. وإذا كانت الدولة الجزائرية وهي تبدي رغبتها في إعادة النظر في نظامها التعليمي بصفة عامة، وفي التعليم الثانوي بصفة خاصة، لأن التعليم الثانوي يعتبر أحد الرهانات الإستراتيجية التي يعتمد عليها لتحقيق التنمية، فهو المورد الأساسي لتكوين و تأهيل يد عاملة مدربة و مؤهلة للمساهمة في تطور المجتمع و تقدمه. وعلى هذا الأساس أولت الدولة الجزائرية اهتماماً بالغ الأهمية بالتعليم الثانوي حيث أنجزت إلى غاية الموسم الدراسي 2008/2007، 1300 ثانوية موزعة على مختلف ولايات الوطن . كما شرعت و منذ السنوات الأولى للاستقلال كما سبق ذكره إلى إجراء العديد من الإصلاحات مست مختلف أطوار و مراحل التعليم بهدف حل الكثير من المشكلات التي تعرقل مسيرة التنمية التي ينشدها المجتمع الجزائري الذي يسعى إلى استثمار طاقات أفراد الإبداعية في خدمة أهداف التنمية . وهذا الهدف لن يتحقق إلا من خلال توجه الجزائر بمؤسساتها التعليمية إلى إعداد و تأهيل الكوادر البشرية القادرة على تنفيذ مشاريع و مخططات التنمية الاقتصادية والاجتماعية. إلا أن الكثير من المعطيات تؤكد أن واقع التعليم الثانوي في الجزائر يفتقر إلى إستراتيجية تعليمية لتنظيم الجهود و بلورتها في اتجاه إعداد إنسان واعي و مدرك لحساسية المرحلة وصعوبة الوضع

تلك هي المشكلة المحورية التي ستعالجها هذه الدراسة والتي تكمن في محاولة تحديد العلاقة بين التعليم الثانوي والتنمية الاقتصادية والاجتماعية من جهة، و مدى مساهمة هذه المرحلة من التعليم في تحقيق متطلبات التنمية من جهة أخرى.

وانطلاقا مما سبق تتبلور مشكلة الدراسة في السؤال الرئيسي التالي:

- إلى أي حدّ يساهم خريجي التعليم الثانوي في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الجزائر؟  
وتتفرع عن هذا السؤال الرئيسي التساؤلات الفرعية التالية :

- إلى أي حدّ يمكن استثمار مخرجات التعليم الثانوي في التنمية الاقتصادية والاجتماعية ؟

- هل التعليم الثانوي في صورته الراهنة كفيل بإعداد قوى عاملة تساهم في تحقيق التنمية ؟

- هل التعليم الثانوي يوفر الخبرة والمهارة التي يتطلبها سوق العمل ؟

- هل هناك تناسب بين مخرجات التعليم الثانوي(التخصص والمهارة) ومتطلبات عالم الشغل ؟

- ما هي أبرز المشكلات التي يعاني منها التعليم الثانوي في علاقته بالتنمية في الجزائر ؟

- ما هي أولويات العمل لتصحيح مسار العلاقة بين التعليم الثانوي والتنمية وجعلها أكثر فعالية ونجاعة ؟

- ما مدى كفاءة إصلاحات التعليم الثانوي الجارية ؟ وهل تتلاءم مع احتياجات التنمية ؟

لعل الجواب على هذه التساؤلات يقودنا لا محالة إلى التقصي والبحث في قضايا تكوين وتأهيل

خريجي التعليم الثانوي وإمكانية استثمارهم في مشاريع التنمية الاقتصادية والاجتماعية . وكذا محاولة الوقوف

على أهم المشكلات التي تعرقل مسيرة التعليم والتنمية، وأخيرا تقييم إصلاحات التعليم الثانوي الجارية في

الجزائر، وما إلى ذلك من متغيرات نراها ضرورية في هذه الدراسة.

**ثانيا- فرضيات الدراسة :**

وانطلاقا من إشكالية البحث وطبيعة الموضوع وخصوصياته، انبثقت الفرضيات التالية:

**أ- الفرضية العامة :**

- يلعب التعليم الثانوي دورا هاما وحاسما في التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الجزائر.

**ب- الفرضيات الجزئية:**

**1- يلعب مستوى خريجي التعليم الثانوي دورا هاما في التنمية الاقتصادية والاجتماعية.**

☞ مؤشراتها:

- مستوى الأداء والكفاءة المهنية لدى خريجي التعليم الثانوي.

- قدرة تكيف خريجي التعليم الثانوي مع العمل والمساهمة الإيجابية في العملية الإنتاجية.

- مستوى التحصيل العلمي والمهني لدى الخريجين وانعكاساته على مستوى الأداء.

2- إن عدم التناسب بين مستوى التكوين في التعليم الثانوي ومتطلبات سوق العمل ينعكس سلبا على أداء الخريج .

☞ مؤشراتها:

- عدم تناسب تخصصات الخريجين مع طبيعة الأعمال التي يلتحقون بها ومع متطلبات السوق.
- عدم وجود تنسيق وتعاون بين المؤسسات التعليمية والمؤسسات الإنتاجية.

3- يعود فشل خطط التنمية في تحقيق الأهداف المرجوة إلى عجز التعليم الثانوي في تمكين خريجه من استغلال حصيلة معارفهم ومهاراتهم في الحياة المهنية.

☞ مؤشراتها:

- عدم مواكبة سياسة التعليم الثانوي للتحوّلات الاقتصادية والاجتماعية الجارية.

- عدم مسايرة التعليم الثانوي في بنيته وأهدافه لتطوّرات العصر العلمية والتكنولوجية.

- قلة الوعي الاجتماعي وارتفاع نسبة البطالة بين خريجي التعليم الثانوي.

4 - يتجلى إخفاق إصلاحات التعليم الثانوي إلى عدم قدرته على إعداد وتأهيل كفاءات تستجيب لمتطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الجزائر.

☞ مؤشراتها:

- عدم جدوى الإصلاحات في حل مشكلات التعليم الثانوي وتأهيل خريجه للعمل المنتج.

- قلة الوسائل التقنية والتكنولوجية التي تساهم في إصلاح وتطوير التعليم الثانوي.

وحتى يتسنى للباحث التحقق من صحة هذه الفرضيات والوصول إلى إجابات علمية وموضوعية

للتساؤلات السابقة، يبقى الميدان هو المرجع وهو المحك.

### ثالثا- أسباب اختيار الموضوع:

إن عملية اختيار موضوع الدراسة عملية تتطلب اتخاذ جملة م ن التدابير والاحترازاات حتى يكون

الاختيار صائبا وناجحا. لذا فإن الأسباب التي دفعت الباحث إلى اختيار هذا الموضوع أي " التعليم الثانوي

ودوره في التنمية الاقتصادية والاجتماعية - الجزائر نموذجا- " لم يكن وليد الصدفة، وإنما هو نابع أساسا

من قناعة الباحث بالأهمية الكبرى التي يكتسيها قطاع التربية والتعليم في بناء المجتمعات وتطوّرها ... من

هنا تبرز أهمية هذا الموضوع وقيمه العلمية، خاصة وأن المجتمع الجزائري يعيش اليوم مرحلة تحوّل جذري،

وهو بصدد وضع مشاريع ومخططات تنموية في المجال الاقتصادي والاجتماعي والثقافي والسياسي للمجتمع

الجزائري. لذا فإن أيّ إغفال لدور التعليم في أيّ مخطّط تنموي فيه خطر كبير على حياة المجتمع ومسيرته

التنموية، خصوصا وأن الإنسان أصبح يمثل رأس مال بشري وعامل استثمار لا يستهان به في تحقيق أهداف

ومتطلبات التنمية. كما كان اختيار الباحث لهذا الموضوع استجابة لعدة عوامل نذكر منها:

أ- **عوامل ذاتية** : وتتمثل هذه العوامل في ميل و رغبة الباحث في دراسة موضوع جديد وذو أهمية بالغة في حياة الأفراد والمجتمعات، وهو موضوع هام جدا ولم يأخذ حقه من الدراسة العلمية والتحليل الموضوعي (التعليم ودوره في التنمية). كما أن التحدي العلمي لمثل هذه الموضوعات البالغة الأهمية في حياة الفرد و المجتمع هو الذي حفز على هذا الاهتمام إضافة إلى معايشة الباحث و تجربته الطويلة بالتدريس في التعليم الثانوي لفترة طويلة نسبيا مكنته من الوقوف على جملة من القضايا والمشكلات التي ما فتئت تعرقل مسيرة التعليم في الجزائر، خاصة وأن الجزائر كبقية الدول النامية تحاول الخروج من دائرة التخلف واللحاق بركب الدول المتقدمة . فإن مثل هذا الشعور وهذا الإحساس هما بمثابة الدافع القوي للإقدام على اختيار هذا الموضوع دون غيره من الموضوعات آملين الوصول إلى نتائج قد تكون مفيدة و قادرة على إحداث تغيير ايجابي على منظومة التعليم والتكوين في الجزائر . هذا إضافة إلى ارتفاع نسبة خريجي المدارس الثانوية بسبب التوسع في هذا التعليم دون ملاءمة هؤلاء الخريجين لمتطلبات سوق العمل مما زاد في نسبة البطالة بين هذه الفئة من الخريجين.

ب- **عوامل موضوعية** : وهناك عوامل موضوعية أدت هي الأخرى إلى اختيار هذا الموضوع وتتبع أساسا من الأهمية الكبرى التي يكتسبها قطاع التربية والتعليم عامة، والتعليم الثانوي بصفة خاصة من حيث مكوناته و بنيته وهياكله وأهدافه وعلاقته بالمحيط الاجتماعي والاقتصادي، ودوره في تكوين وتأهيل الأفراد للعمل المنتج.

لهذا يعدّ هذا الموضوع جديرا بالدراسة العلمية لأنه جاء في أعقاب مرحلة جدّ حساسة تعرفها الجزائر اليوم وهي مرحلة تغيير جذري على أكثر من صعيد ، ولاسيما في قطاع التربية والتعليم ، وأخص بالذكر إصلاحات التعليم الثانوي الجاري منذ الموسم الدراسي 2006/2005 هذا من جهة، وإدراك الدول النامية ومنها الجزائر الفجوة أو القطيعة الشبه تامة بين التعليم والتنمية من جهة أخرى. هذا إضافة إلى عوامل كثيرة ذات صلة مباشرة أو غير مباشرة ترتبط بقطاع التربية والتعليم عامة، و التعليم الثانوي خاصة، و يمكن حصرها فيما يأتي:

- 1- دور التعليم الثانوي في تكوين و تأهيل التلاميذ للمساهمة في تحقيق أهداف التنمية.
- 2- إعداد محيط اجتماعي و اقتصادي ملائم لنجاح هذه المرحلة من التعليم وتكوين الأطر المتوسطة التي يتطلبها سوق العمل والإنتاج باستمرار.
- 3- المشكلات التي تعاني منها المنظومة التعليمية الجزائرية في علاقتها بالتنمية و سبل معالجتها.
- 4- قلة البحوث و الدراسات العلمية في اقتصاديات التربية.

## رابعا - أهمية الدراسة :

إن أهمية أي دراسة علمية تتجلى من خلال مساهمتها في إبراز المشكلة المطروحة بعد تحديد ك ل متغيراتها تحديدا دقيقا و واضحا، و التي تشكل فيما بعد الوحدة البحثية التي تسهل معرفة القيمة العلمية والتطبيقية للبحث ككل . وهذه الدراسة تحاول تسليط الضوء على العلاقة بين التعليم الثانوي والتنمية الاقتصادية و الاجتماعية في الجزائر، و مدى مساهمة هذه المرحلة من مراحل التعليم في تكوين وإعداد التلاميذ لتنفيذ مخططات ومشاريع التنمية بعد التحاقهم بسوق العمل، باعتبار التخطيط للتعليم عاملا هاما في نجاح مشاريع التنمية . و كذلك لأن تنمية الموارد البشرية كمّ ا و نوعا أصبح من الاهتمامات الكبرى للدولة الجزائرية، كما هو الحال في الدول المتقدمة . خاصة وأن العنصر البشري أصبح يمثل العمود الفقري و الاستثمار الحقيقي لأية تنمية اقتصادية كانت أو اجتماعية أو سياسية أو ثقافية . من هنا تبرز أهمية معالجة هذا الموضوع، و قد تم التركيز في هذه الدراسة على التعليم الثانوي العام (الأكاديمي) والنفسي (المهني). وأهمية هذه المرحلة تكمن في كونها همزة وصل بين التعليم الأساسي و التعليم العالي من ناحية، و كونها مرحلة منتهية و موصلة في نفس الوقت من ناحية أخرى . فهي منتهية لأنها تعمل على تخريج حملة الشهادات المتوسطة و الذين سيوظفون في مختلف القطاعات إنتاجية كانت أو خدماتية لتنفيذ برامج التنمية، كما يتوجه من خلالها التلاميذ إلى تخصص معين قد يلزمه طيلة حياته، وهي مرحلة موصلة لأنها تؤهل التلاميذ للالتحاق بالجامعات والكليات والمدارس العليا لمواصلة الدراسة . وقد دعت أهمية هذه المرحلة من التعليم رجال التربية و المهتمين بشؤون التعليم إلى إعادة النظر في شكله و مضمونه و محاولة التجديد و التطوير في نظمه ومحتوياته وطرقه ومساراته حتى يستطيع أن يحقق الأهداف المرجوة منه آنية كانت أو مستقبلية، و تمكينه من مواكبة التقدم السريع و التحديات المعاصرة على رأسها التحدي العلمي و التكنولوجي و تحديات العولمة. وإذا كان التعليم العالي قد شرع في إصلاحه منذ عام 1971، و التعليم الابتدائي و المتوسط منذ أمرية 16 أفريل 1976، فإن التعليم الثانوي لم ينل نفس الحظوظ من الإصلاح إلاّ في بداية الثمانينات وبداية التسعينات ، والإصلاح الجاري منذ العام الدراسي 2005/2006. لهذا فإن أهمية هذه الدراسة تكمن في محاولة الوقوف على واقع التعليم الثانوي في الجزائر و ما طرأ عليه من تغيير و تطوّر كمي و نوعي ، والصعوبات والمشاكل التي واجهته و انعكاسات كل ذلك على التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الجزائري. ومن هنا كان تركيز هذه الدراسة على الجوانب الثلاثة التالية:

1- ارتباطها بالتعليم الثانوي.

2- ارتباطها بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية.

3- ارتباطها بعالم الشغل (سوق العمل).

. إن ارتباط الدراسة بالتعليم الثانوي يكسبها أهميتها من حيث أهمية التعليم الثانوي نفسه . لأن الاتجاهات التربوية الحديثة كلها تستدعي تطوير التعليم الثانوي من حيث البنية ومن حيث المضمون . والجزائر كبقية البلدان العربية تحاول هي الأخرى إيجاد صيغة جديدة لنظامها التعليمي بما يتفق مع هذه الاتجاهات

الحديثة. وقد مرت الجزائر بتجارب عديدة لاختيار الصورة المثلى للتعليم الثانوي وآخرها الإصلاحات التي باشرتها وزارة التربية الوطنية خلال السنة الدراسية 2005-2006 .

. أما من حيث ارتباط الدراسة بالتنمية ، فهذا يجعلها مرتبطة بالمنظومة التربوية الجزائرية وتطلعاتها المستقبلية، ومدى نجاح الخطط التعليمية في تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية باعتبارها عاملا يساهم في تقدم المجتمعات وازدهارها.

. أما كون الدراسة ترتبط بسوق العمل ، فهذا لأن نجاح وفشل المشاريع التنموية يتوقف على كفاءة وتأهيل اليد العاملة التي يطلبها سوق العمل، وهنا بالذات تظهر أهمية التعليم والتكوين ، وما هذه الدراسة إلا محاولة لتحديد بعض المؤشرات وإبراز دورها حتى يتسنى للخبراء والمشرفين على المنظومة التربوية الجزائرية دعم الخطط التربوية والتعليمية بما يستجيب ومتطلبات المجتمع. لهذا فإن أهمية هذا البحث ترجع إلى كونه:

1- دراسة تحليلية لأهم مرحلة من مراحل التعليم في الجزائر لأنها تستقبل التلاميذ في مرحلة عمرية حساسة جداً، إذ تعتبر من أنسب المراحل لإعداد الفرد إعدادا سليما يجعل منه مواطنا صالحا قادرا على التعامل مع مشكلات الحياة بنجاح. إضافة على كونه يعدّ مرحلة منتهية لنسبة كبيرة من التلاميذ إذ ينطلقون منها إلى الحياة العملية.

2- يعالج دور مخرجات التعليم الثانوي في التنمية الاقتصادية والاجتماعية باعتباره يمثل مرحلة هامة في إعداد الأطر المتوسطة التي يطلبها عالم الشغل. وهو دور هام بالنسبة للدول النامية عامة ومنها العربية التي تحاول الخروج من دائرة التخلف، متخذة من خطط التنمية الوسيلة والأسلوب، معتمدة على أكثر القوى تأثيرا في إنجاح تلك الخطط وهي القوى البشرية التي يعتبر التعليم الأداة الوحيدة لإعدادها إعدادا كافيا لتحقيق تطلعات المجتمع المستقبلية.

3- يتم في الوقت الذي تعيد فيه الجزائر النظر في سياستها التعليمية القائمة، ولا سيما المتعلقة منها بالتعليم الثانوي، وذلك بهدف وضع سياسة وفلسفة تربوية وتعليمية جديدة يمكن أن تلبي احتياجات التنمية الشاملة . هذا في الوقت الذي تخوض فيه وزارة التربية الوطنية غمار تجربة إصلاح جديدة للمنظومة التربوية في مختلف مراحلها وخاصة مرحلة التعليم الثانوي.

4- يمثل واحدة من الدراسات القليلة التي وجهت أهميتها إلى البحث في التعليم الثانوي كمرحلة حاسمة في الحياة الدراسية للتلميذ من جهة، و كونها تمد سوق العمل بالكوادر المتوسطة التي تساهم في تنفيذ مخططات التنمية الشاملة من جهة ثانية.

5- قلة الدراسات التي تتناول التعليم الثانوي ودوره في التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الجزائر.

## خامسا- أهداف الدراسة :

مادامت هذه الدراسة مخصصة لمرحلة التعليم الثانوي، فالهدف منها هو التعرف على بنية هذا التعليم و مبادئه وأهدافه مع توجيه الاهتمام إلى أهم الصعوبات والمشكلات التي تواجهه وكيفية وضع إستراتيجية تربوية وتعليمية لإصلاحه وتطويره بما يتلاءم واحتياجات التنمية . جاءت هذه الدراسة لتكشف عن طبيعة العلاقة بين بعض مؤشرات التنمية الاقتصادية والاجتماعية وسياسة التعليم الثانوي في الجزائر، وإذا كان ذلك يمثل هدفا عاما فإنه ينطوي على مجموعة من الأهداف الفرعية يمكن حصرها في النقاط التالية:

- 1- التعرف على واقع التعليم الثانوي في الجزائر و دوره في التنمية.
- 2- إبراز العلاقة الجدلية القائمة بين التعليم الثانوي والتنمية.
- 3- المساهمة في تقديم عمل أكاديمي وعلمي متخصص لمعالجة واحدة من أهم المشكلات المعاصرة.
- 4 - إيجاد أرضية لبلورة مقاربات ومداخل نظرية حول علاقة التربية و التعليم بالتنمية.
- 5- تقديم عمل أكاديمي متخصص يعالج مشكلات التعليم الثانوي في الجزائر وانعكاساته على الحياة الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع الجزائري.

### سادسا- تحديد المفاهيم:

إذا كانت البحوث العلمية عامة و الاجتماعية خاصة تهتم بمعالجة قضايا ملحة في المجتمع ، تبعا لمنهجية محددة قصد الوصول إلى نتائج أكثر واقعية و صادقية ، فإن الباحث الاجتماعي لا يحقق أهدافه إلا إذا قام بمجموعة من الخطوات الضرورية التي تتطلبها الدراسة، لعل أهمها تحديد المفاهيم المتداولة في البحث مثلما هو الحال بالنسبة لصياغة الإشكالية ووضع الفرضيات وغيرها من الخطوات المنهجية. وللمفاهيم في هذا المقام أهمية كبرى لا يمكن إغفالها وذلك لأنها تمثل حلقة وصل بين الإطار النظري و الميداني لذا يجب عند تحديد المفاهيم مراعاة الأطر العامة التي تحيط بأي مفهوم من المفاهيم التي تمّ توظيفها في البحث<sup>(1)</sup>. وخاصة تلك المفاهيم الواردة في عنوان البحث ، و ما دام كل علم يسعى إلى تطوير أدواته و وسائله وفقا لمعطيات الواقع المراد دراسته، فإن الأمر يزداد إلحاحا لما يتبع لفق الأمر بمصطلحات العلوم الاجتماعية، لأنه كلما تطوّرت صياغة المفاهيم في البحث العلمي كلما أستطاع الباحثون تنمية تصورات جديدة و من ثم المساهمة في تقدّم المعرفة العلمية وتمكين الباحثين من حل العديد من المشكلات التي يطرحها الواقع الاجتماعي.

---

1- علي غربي: أهمية المفاهيم في البحث الاجتماعي- أسس المنهجية في العلوم الاجتماعية- منشورات جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، 1999، ص ص 89- 90 .

وإذا كانت المفاهيم في عمومها ليست ثابتة وتتسم بمرونة و نسبية كبيرة، بحيث تتسع دلالتها ومعانيها أحيانا وتضيق أحيانا أخرى، فإن هذا التعدد في المعاني والاختلاف في الدلالات هو الذي يستدعي هذا التحديد لإزالة اللبس والتباين في المفاهيم، باعتباره ضرورة منهجية و معرفية تقتضيها المعرفة العلمية

ومعطيات البحث العلمي . وفي هذا الصدد يقول روبرت ميرتون ( R.Myrton ) : " تلعب المفاهيم دورا محوريا في علاقة النظرية السوسولوجية بالبحث الإمبريقي، حيث أن تحديد المفاهيم يوضح بصورة جلية طبيعة البيانات التي تندرج تحت هذا المفهوم، ويساعد على التقليل من احتمال احتوائه لبيانات أخرى تحت مفاهيم معينة والقصد من استعمالها دون أي لبس أو اختلاف" (1). لهذا فقد أشتمل البحث على جملة من المفاهيم الأساسية ذات الصلة بالموضوع، والتي تعددت مصادرها وأختلف تناولها بين علماء الاجتماع وعلماء النفس و التربية و ذلك لعلاقتها الشديدة بتلك المبادئ. ومن هذه المفاهيم ما يلي:

## 1- التربية:

التربية لغة تعني تربي، يترى، يتربى، تريبا : الرجل تنشأ وتكوّن وتنقّف (2). وكلمة تربية مأخوذة من الفعل الرباعي ( ربى) أي غذى الولد وجعله ينمو، وربى الولد أي هذبه وأصلها ربا يربو أي زاد ونما . وهناك من جعل أصلها ( ربّ ) الثلاثي فلا بد أن يجعل المصدر تربييا لا تربية . يقال ربّ القوم يربيهم بمعنى ساسهم وكان فوقهم، وربّ النعمة زادها، وربّ الولد رباه حتى أدرك (3).

فالتربية تعني تبليغ الشيء إلى كماله، أو هي كما يقول المحدثون تنمية الوظائف النفسية بالتمرين حتى تبلغ كمالها شيئا فشيئا . نقول: ربيت الولد، إذ قويت ملكاته ، ونميت قدرا ته، وهذبت سلوكه، حتى يصبح صالحا للحياة في بيئة معينة... ومن شروط التربية الصحيحة أن تنمي شخصية الطفل من الناحية الجسمية والعقلية والخلقية حتى يصبح قادرا على مؤالفة الطبيعة ويتجاوز ذاته، ويعمل على إسعاد نفسه وإسعاد الناس (4). إن التربية في الاصطلاح تفيد معنى التنمية، وهي تتعلق بكل كائن حي (النبات، الحيوان، الإنسان) ولكل منها طرائق خاصة لتربيته. وتربية الإنسان تبدأ في الحقيقة قبل ولادته ولا تنتهي إلا بموته ، وهي تعني باختصار أن نهى الظروف المساعدة لنمو الشخص نموا متكاملا من جميع النواحي الشخصية، والعقلية، والخلقية، والجسمية ، والروحية، أي أن التربية ما هي إلا تهيئة ظروف تتاح فيها الفرص لأن توجه كل مقومات التربية التي تجعلها تنشئ الأشخاص صغار وكبار تنشئة سليمة في النواحي الخلقية والجسمية والعقلية والروحية (5).

1- علي غربي: المرجع السابق ، ص 91 .

2- بن هادية علي وآخرون : القاموس الجديد للطلاب، المؤسسة الوطنية للكتاب، ط7، الجزائر، 1991، ص 183.

3- المنجد الأبجدي: دار المشرق، ط5، بيروت، لبنان، 1967، ص 244.

4- جميل صليبا: المعجم الفلسفي، دار الكتاب اللبناني، ط1، بيروت، لبنان، 1971، ص 266.

5- تركي رابح: أصول التربية والتعليم، ديوان المطبوعات الجامعية، ط2، الجزائر، 1990، ص ص 18- 19.

يعتبر مفهوم التربية من المفاهيم الشائعة والمتداولة كثيرا في المجتمعات وعلى مختلف المستويات والاختصاصات النفسية، الاجتماعية، التعليمية والاقتصادية. وعادة ما ترتبط كلمة تربية بمفهوم النمو والتنمية والتغيير والذي يعني تهيئة مختلف الظروف الاجتماعية، العقلية، العاطفية وغيرها حتى تسهل عملية التكيف

والاندماج الاجتماعي، وهي بهذا المفهوم تحمل معنى الاستمرارية والديمومة. والتواصل لأنها تستمر طوال حياة الإنسان.

كما أن مصطلح التربية يشير إلى: " عملية التنشئة الاجتماعية فكريا وخلقيا وتنمية القدرات الإدراكية والعقلية داخل المدرسة وغيرها من المنظمات والمؤسسات المتعددة للتربية " (1).

أما **بن جوين** فيقول: " التربية هي عملية تقديم التدريب المنظم و التنمية للملكات العقلية الطبيعية أو السوية أو هو الإشارة إلى كون الإنسان يتلقى تعليماً، و تشير التربية إلى التحصيل العقلي" (2).

ويلاحظ على هذا التعريف قصوره عن إيراء الاهتمام بالجوانب الجسمية والنفسية والعاطفية والانفعالية و الروحية و الاجتماعية و الوطنية للفرد، حيث يقتصر التعريف على الإنجاز العقلي وهو مجرد جانب واحد مما تهتم به التربية الحديثة و هذا ما يعرف باسم التربية التكاملية . فالتربية أساساً هي عبارة عن عملية نقل الميراث الاجتماعي، المادي، العقلي، والأخلاقي الثقافي، ونقل التراث من جيل إلى آخر أو نقله إلى كل جيل جديد. وعملية التربية تحتاج من جانب الفرد إلى القابلية للتعلم و الاستعداد للاكتساب.

و هي كما يعرفها **أسعد رزوق**: " المقدرة التي يبديها الكائن الحي على الاستفادة من مواد الخبرة و موضوعات الدراسة التي يطلع عليها أو تعرض له في ميدان الاختيار و التعلم " (3). فالقابلية تشير إلى استعداد المرء لتكييف نفسه تبعاً للظروف الحياتية التي تطرأ من جديد أو تستجد، وهي تختلف في الدرجة و المدى باختلاف الأشخاص و البيئات، فالتربية تعتمد على محورين رئيسيين هما : الطالب و المعلم و لا بد إن يحدث التفاعل و التعاون بينهما لتحقيق الغايات التربوية المنشودة، ولقد ظهرت الحاجة إلى ضرورة تعاون الأسرة مع المدرسة لحل المشاكل المدرسية للطلاب.

كما تشير أكثر استخدامات هذا المصطلح عمومية إلى التنشئة الاجتماعية والتدريب الفكري والأخلاقي، وتطوير القوى العقلية والأخلاقية وبخاصة عن طريق التلقين المنظم سواء في المدارس أو في منظمات تتولى عملية التربية طوال اليوم.

1- معجم العلوم الاجتماعية: الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 1975، ص 377.

2- عبد الرحمن العيسوي: التربية النفسية للطفل و المراهق، دار الراتب الجامعية، بيروت، لبنان، 2002، ص 161.

3- عبد الرحمن العيسوي: سيكولوجية المراهق المسلم، دار الوثائق، الكويت، 1987، ص 42.

ومن العسير في هذا الصدد أن نفرق بين كافة مظاهر الصراع التاريخية والمعاصرة الخاصة بالتدريب، ذلك أن التعريفات المختلفة للتربية تتضمن بعض الفروق المتعلقة بمفاهيم التربية و مضمونها ، وفي ضوء ذلك فغن أكثر التعريفات عمومية غالباً هي أكثرها استخداماً (1). وفي هذا الصدد تذهب الدكتورة " سميرة أحمد السيد " في تعريفها للتربية على أنها " وسيلة المجتمع للمحافظة على بقائه واستمراره وثبات نظمه ومعاييرها الاجتماعية وقيمه ومعارف الأجيال السابقة، ونقل التراث الثقافي للجيل الجديد" (2)

وقد تبنى كارل مانهايم (k.Manheim) وجهة النظر التي تعتبر التربية من الأساليب الفنية الاجتماعية باعتبارها مقولة عامة تشمل طرق التأثير في السلوك الإنساني الذي يتلاءم مع أنماط التفاعل الاجتماعي السائدة في المجتمع والتنظيم<sup>(3)</sup>. كما يذهب البعض الآخر من المحدثين إلى اعتبار التربية: "مساعدة كل فرد في المجتمع لأن يصبح الإنسان حرا ومستقلا قادرا على التفكير والحكم بمفرده في الفنون والاجتماع والتاريخ والعلوم التكنولوجية، وبالتالي يكون قادرا على التكيف مع متطلبات العصر لموافق لرشده وليس لعصر طفولته الذي يكون قد ولى"<sup>(4)</sup>. فالتربية تعمل على تكوين الطفل وتوجيهه نحو حالة الرشد : ونسجل بأن التربية بهذا المعنى تعطي في نفس الوقت المظهر الثقافي والمظهر النفسي والأخلاقي.

إن مبادئ التربية تتحول وفقا للتصورات التي نكونها على الإنسان فرابلي (Rabelais) يريد "دماغا مملوءا جدا"، ومونتني (Montaigne) الذي يفضل "دماغا حسن التكوين" وروسو (J.J.rousseau) الذي يركز على دور الطبيعة (فمسرحة الطبيعة هو الذي يلهم الروح الإنسانية المبادئ الأولية للأخلاق) ، إلى أوجست كونت (A.Comte) الذي يشير عكس ذلك إلى دور المجتمع في تكوين وإعادة تكوين العقل في الاتجاه السليم. إن التربية العامة والإنسانية تستطيع تكوين عمال وتقنيين مؤهلين وقادرين على أن يتحولوا شيئا فشيئا وفقا للتطورات النفسية وتحولات العالم المعاصر. هدف التربية هو أولا التكوين، ثم التكيف اجتماعيا، ثم أخيرا تكوين الأحكام الشخصية والحرية.<sup>(5)</sup>

يذهب جون ديوي (J.Dewey) إلى القول: "إذا تحدثنا بلغة النوع قلنا أن التربية تعني مجموع العمليات التي يستطيع بها مجتمع ما أو زمرة اجتماعية صغرى أو كبرى أن ينقل سلطاتهما وأهدافهما المكتسبة بغية تأمين وجودهما الخاص ونموهما المستمر، " ثم يضيف: "أعتقد اعتقادا جازما أن التربية هي الوسيلة الأساسية للتقدم الإنساني، وأنها الأساس الذي يجب أن يقوم عليه كل إصلاح اجتماعي"<sup>(6)</sup>.

1- محمد عاطف غيث: قاموس علم الاجتماع، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ب ت، ص.152

2- سميرة أحمد السيد: علم الاجتماع التربوية، دار الفكر العربي، ط2، مصر، 1993، ص. 3.

3- محمد عاطف غيث: قاموس علم الاجتماع، مرجع سابق، ص.153.

4- بوسنة محمد: النسق التربوي في الجزائر- رهانات التغيير- حوليات الجزائر، عدد خاص جامعة الجزائر، 1996، ص. 53.

5- DIDIER JULIA: Dictionnaire de la Philosophie ; Librairie Larousse ; Paris ; 1982. p.75

6- محمد الجوهري وآخرون: تمهيد في علم الاجتماع، دار الكتاب الجامعية، الإسكندرية، 1972، ص. 397.

نفهم من هذا أن المجتمع عن طريق التربية يستطيع أن يرسم الغاية النبيلة التي يريد تحقيقها لأداء رسالته الحضارية كاملة، وعن طريق التربية والتعليم يستطيع أن يكون رجالا يتجهون به نحو تحقيق تلك الغاية المنشودة، وإذا أردنا أن نحقق الرفاهية للمجتمع ينبغي تربية النشء على أسس سليمة ، فالتربية إذن ضرورة حيوية وهي قوام المجتمع وعماده الأساسي.

ومن هنا نلمس تقارب وجهات النظر بين جون ديوي وإميل دوركايم، هذا الأخير الذي يقول:

" إن الإنسان الذي تود التربية أن تحققه فينا ليس هو الإنسان كما خلقته الطبيعة وإنما هو الإنسان كما يريده المجتمع أن يكون ، إن دور التربية يتمثل في عملية التأثير الذي تمارسه الأجيال الراشدة على تلك التي لم تنتضج بعد ولم تنتهياً للمشاركة في الحياة الاجتماعية أي أن التربية عند دوركايم هي عملية توارث اجتماعي ونقل المعارف والمهارات من الأجيال الناضجة إلى الأجيال التي لم ت نضج بعد ، فالتربية تكمن في تنمية القدرات منهجياً، وبصفة خاصة قدرة التفكير ، لأن القدرات الإنسانية لا تنتضج بذاتها، فالحيوان هو بطبيعته كل ما هو عليه، لأنه محكوم بقانون ثابت هو قانون الفطرة، بينما الإنسان لا يكون إنساناً إلا في تعامله مع الآخرين " (1). فالتربية بهذا المعنى هي التي تجعل من الإنسان إنساناً بكل مقوماته، فهي التي تنمي في الطفل مختلف القدرات التي تؤهله للتكيف مع البيئة الاجتماعية التي يوجد بها. ويذهب الكاتب أحمد الخشاب في تعريفه للتربية بأنها : " نسق اجتماعي يقوم بدور وظيفي في إعداد وتنشئة وتشكيل النشء من خلال وسائل ومؤسسات وأجهزة لها فاعلية تكوين الفرد من الناحية الجسمية والعقلية والأخلاقية ليكون عضواً في مجتمعه يحيا حياة سوية في بيئته الاجتماعية " (2). أما الكاتب محمد لبيب النجيجي فيعرف التربية بأنها : " عملية تشكيل وإعداد أفراد إنسانيين في مجتمع معين وفي مكان وزمان معينين حتى يستطيعون اكتساب المهارات والقيم والاتجاهات وأنماط السلوك المختلفة التي تيسر لهم عملية التعامل مع البيئة الاجتماعية والمادية " (3).

فالتربية بهذا المفهوم هي عمل يقوم به الأفراد داخل المجتمع بهدف إكساب مهارات وخبرات وثقافة المجتمع لأفراد آخرين يعيشون فيه، وهي تختلف باختلاف الأمكنة والأزمنة والشعوب . لهذا نجد أن أغلبية التعاريف تنتظر إلى التربية على أنها عملية إنماء وتهذيب فإن المنتفع الأول منها المربي أي الفرد الذي يتلقاها . فالتربية بهذا المعنى لا تهتم بتنمية القوى الجسمية والعقلية للفرد الذي يتلقاها فحسب، بل تعمل أيضاً على تهذيبها وتوجيهها في إطار جملة من العلاقات القائمة على كيفية التعامل أو المعاملة بين الأفراد أو بالأحرى المجتمع ككل.

1- ALAIN GRAFF et CHRISTINE LE BIHAN : **lexique de la philosophie** ; EDITION DU SEUIL ; France ; 1996 ; P.29

2- أحمد الخشاب: **الاجتماع التربوي والإرشاد الاجتماعي**، مكتبة القاهرة الحديثة، 1971، ص ص 13 - 14.

3- محمد لبيب النجيجي: **الأسس الاجتماعية للتربية**، مكتبة الأنجلو المصرية ، القاهرة، 1975، ص 18.

إن هذه التعاريف عموماً تذهب إلى أن **التربية عملية اجتماعية** تهدف إلى تزويد متلقيها بكل ما يعينه على الحياة المنظمة والإيجابية في المجتمع، وذلك في خلال حدوث النمو المتكامل في شخصية الفرد الذي يتلقاها بكل جوانبها البيولوجية والاجتماعية والنفسية.

أما التربية عند الفقهاء فهي العملية التي توصل المرء إلى الانتصار على الشرور والمفاسد، فتتحقق ل ه السعادة في الدنيا والآخرة . وهذا المفهوم للتربية لا يختلف كثيراً عما هو معطى اليوم للتربية ولدورها في

المجتمعات المعاصرة. فتحقق الإنسان الصالح، والمجتمع الصالح والإنسان المنتج والمتطور والقادر وغير ذلك مما يتطلع إليه عادة الراشدون ويطلبون المستقبل لأبنائهم، إنما هو عمل التربية ومفهومها قديما وحديثا، والغرض من التربية كان ولا يزال هو ما فيه من مصلحة الفرد وتعدد الطرق المؤدية إليها.

هذا المفهوم العام والشامل للتربية ولأغراضها، نجده متقاربا عند كل المفكرين والعلماء. فالتجديد والتطوير والاستقلالية في التربية ظاهرة ترتبط ارتباطا وثيقا بالمجتمع ككل، وبكل ما يفعل أو يؤثر في هذا المجتمع، بل في الإنسان ذاته من معطيات وعوامل وظواهر. إنها من المجتمع وإليه لا تتبع من الفراغ. فالعملية التربوية ذات صفة شمولية وكلية، حية وديناميكية، إنها سبب ونتيجة. ولما تغيرت البنى الاجتماعية بظهور الثورة الصناعية والتكنولوجيا الحديثة، تغيرت معها قيم المجتمع وثقافته وتطلعاته، وبالتالي مفهوم سعادة الفرد ومنطلقاته الفكرية، فتطورت التربية بمفهومها ومضامينها وأغراضها وظهر ما يطلق عليه اليوم " التربية الحديثة " بمنطلقاتها وأهدافها، ورفعت هذه الأخيرة شعار: " التربية هي الحياة وليس إعداد للحياة "، كما جاء على لسان رائد علوم التربية الأمريكي جون ديوي<sup>(1)</sup>. وهنا يتفق مع كلاباريد (Claparède) الذي يقول: " يجب أن تكون التربية حياة، وإذا افترضت التربية كإعداد للحياة دون أن تكون هي بذاتها حياة، لا تعد حياة"<sup>(2)</sup>.

## 2- التعليم:

تعلم، يتعلم، تعلم: الأمر أو الشيء أتقنه وعرفه<sup>(3)</sup>. وتعلم ( بصيغة الأمر) : بمعنى أعلم من أخوات ظن<sup>(4)</sup>. " فالتعليم (Enseignement) هو التدريس وهو مقابل للتعلم ، نقول : علّمته العلم فتعلم . ويشترط في التعليم توفير الشروط التي تسهل طلب العلم على الطالب داخل المدرسة وخارجها . والتعليم أخص من التربية، لأن التربية تشمل نقل المعلومات إلى الطالب مع العناية بتبديل صفاته وتهذيب أخلاقه والتعلم لا يشمل إلا نقل المعلومات بطرق مختلفة، ومفهوم التعليم يتضمن مفهوم الحاجة إلى العلم ، على حين أن

1- عبد الأمير شمس الدين : الفكر التربوي عند ابن سحنون و القابسي، دار اقرأ، ط1، بيروت، لبنان، 1985، ص 212.  
2-E. Claparède : **L'éducation fonctionnelle** ; 6 ème Edition décachaux et neistle ; 1973.P. 206.

3- أحمد زكي بدوي: المعجم العربي الميسر، دار الكتاب اللبناني، بيروت، لبنان، ب ت، ص 236.

4- بن هادية علي وآخرون : القاموس الجديد للطلاب، مرجع سابق، ص 251.

مفهوم التعلم لا يتضمن ذلك، لأن المتعلم يستطيع تحصيل العلم بنفسه، وربما كان استقلاله بطلب العلم أعمق تأثيرا في نفسه من أخذه عن معلم. وكل تعلم فهو إنما يكون عن معرفة متقدمة الوجود، وهي تنتقل من جيل إلى جيل بواسطة المعلمين والكتب ووسائل التعليم وغيرها<sup>(1)</sup>.

يصبح مفهوم التعليم هنا مرادفا لمفهوم التدريس، ويتمثل في عمليات وفعاليات يمارسها المعلم في سبيل تلقين تلاميذه ما يشاء. ولا نجد توضيحا لنوع الموصلات هل هي معرفة أو سلوك أو أخلاق.

وكلمة " التعليم" من المفاهيم الأساسية في ميدان التربية وأهم العناصر المكوّنة للعملية التربوية ذلك لأنها هي التي تتم عن طريقها نقل وتوصيل المعارف والعلوم والثقافات للمتعلمين، وبالتالي إحداث تغيير لديهم،

وفي هذا الإطار يمثل مفهوم التعلم عاملاً أساسياً بحيث لا يمكن الحديث عن إعداد المكونين والمتكونين دون التكلم عن هذا النشاط أو هذه العملية التي يعدون لممارستها وعن الأهداف المرجوة منها . فالتعليم في الاصطلاح هو " تلقين الغير أنواع المعارف والمهارات المختلفة" (2).

نستخلص من هذا أن التعليم هو عملية اتصال بين المعلم والتلميذ وذلك عن طريق مجموعة أنشطة يمارسها المعلم في سبيل توصيل المعارف والخبرات إلى المتعلمين، وبالتالي فهذا التعريف ينظر إلى مفهوم التعليم من جانب ماهيته وهيئته ومن يقوم بأدائه، واتجاه من توجه هذه العملية . ونظراً لصعوبة تحديد مفهوم التعليم ظهرت عدة محاولات منها:

تعريف " محمد زياد حمدان " للتعليم بقوله: " التعليم هو عملية اجتماعية يتم خلالها نقل مادة التعلم سواء كانت هذه معلومة أو قيمة أو حركة أو خبرة، من مرسل نطلق عليه عادة بالمعلم، إلى المستقبل وهو التلميذ (3). أما محمد عطية الأبراشي ، فيعرف التعليم بقوله : " إن التعليم هو جزء من التربية العقلية، والغرض منه كسب المعرفة وكسب المهارة، والدراسة بعلم من العلوم أو فن من الفنون أو حرفة من الحرف " (4). يذهب هذا المفهوم إلى اعتبار التعلم تربية عملية عقلية، أي أنه نشاط موجه لتنمية قدرات التلميذ العقلية ومواهبه بالعلوم والفنون والمعارف، دون الأخذ في الاعتبار الجوانب الأخرى من شخصية التلميذ ومنها الخلقية والاجتماعية خاصة، وهنا يظهر قصور هذا التعريف، لأن التعلم في الحقيقة لا يهدف إلى تنمية الجوانب العقلية والمعرفية فقط عند التلميذ، وإنما يهدف أساساً إلى تنمية النواحي الاجتماعية والنفسية والخلقية لدى التلميذ، وبالتالي خلق فرد قادر على التكيف مع محيطه الاجتماعي وحاملاً لثقافة مجتمعه وعلومه ومعارفه، هذا هو المفهوم الحديث للتعليم، أما التعاريف السابقة الذكر فهي تقليدية ولا تعبر عن حقيقة ماهية التعليم الذي هو أوسع من كونه وسيلة توصيل الخبرات والمعارف إلى المتعلم.

1- جميل صليبا: المعجم الفلسفي، مرجع سابق، ص307.

2- أحمد فؤاد الأهواني:(جون ديوي) ، سلسلة نوابغ الفكر العربي، عدد 11، دار المعارف، القاهرة، 1995 ص 56.

3- محمد زياد حمدان : ترشيد التدريس بمبادئ واستراتيجيات حديثة، دار التربية الحديثة، الأردن، 1985، ص.86

4- محمد عطية الأبراشي: روح التربية والتعليم، دار الفكر العربي، القاهرة، 1993، ص 16.

أما المبروك عثمان أحمد فيعرف التعليم بأنه : " تلك العملية والأنشطة والفعاليات التي يقوم بها المعلم، وهو يقوم بتعليم تلاميذ درسا جديداً، بحيث يسخر كل الفعاليات إلى تحقيق الهدف من الدرس وهو توصيل ما يود المعلم توصيله إلى التلاميذ بحيث يتعلم هذا الأخير شيئاً... " (1)

يتضح مما سبق أن هذه التعاريف كلها تركز على جانب من عملية التعليم وهو نقل واكتساب شيئاً للمتعلم. والتعريف الإجرائي الذي يمكن استخلاصه من كل هذه التعاريف وغيرها هي أن التعليم عملية اتصال اجتماعي بين المعلم والمتعلم، تتضمن جملة أنشطة هادفة ومقصودة، يمارسها المعلم في سبيل

توصيل المعارف والعلوم المقررة وأنماط السلوك والأخلاق، مستعينا في ذلك بمختلف المهارات والخبرات الضرورية لنجاحه. واتجاهات التعليم يمكن حصرها في اتجاهين أساسيين هما :

- **الاتجاه الأول :** ويركز هذا الاتجاه على التعليم كوسيلة لنقل الثقافة و التراث الاجتماعي إلى التلاميذ ويتم داخل المؤسسات التعليمية كالمدارس و الجامعات.

- **الاتجاه الثاني:** ويركز على التعليم عملية مستمرة و **وسيلة للتنمية الاجتماعية** و ذلك عن طريق تزويد الأفراد بالمعارف و الاتجاهات و المهارات المهنية، و أي قدرة يكتسبها الإنسان باعتباره عضو في المجتمع . و من هذين الاتجاهين يمكن للباحث استخلاص **تعريف إجرائي للتعليم** كما يأتي:<sup>(2)</sup>

فالتعليم إذن هو الوسيلة أو العملية التي يتم بمقتضاها إعداد فئات و كوادر مختلفة من ذوي

التخصصات المتباينة إعدادا اجتماعيا واقتصاديا و سياسيا و ثقافيا وإكساب الأفراد المعرفة و المهارات اللازمة، و تنمي فيهم القدرات و الإستعدادات و القويم، و تنمي التكوين الكلي للشخصية الإنسانية الأكثر فاعلية و توافقا و تفاعلا و إنتاجية في مجتمعها، و يتم ذلك عن طريق المدارس و المعاهد التعليمية التي تنشئها الدولة لهذا الغرض و ذلك بهدف المشاركة في التنمية الاجتماعية و الاقتصادية . فهو بهذا المعنى مجموع العمليات التي تتم مع الأفراد من أجل اكتسابهم أو تزويدهم بمختلف المعارف والقيم وتنمية قدراتهم وإثراء معارفهم وزيادة مؤهلاتهم الفنية أو المهنية . و تغيير سلوكياتهم أو مواقفهم مستهدفين التنمية الشاملة والكاملة لشخصيتهم والإسهام في التنمية الاجتماعية والاقتصادية والثقافية. كما يمكننا حصر مفهوم التعليم في كونه تحصيل علمي يطور مبدأ الكفاءات<sup>(3)</sup> .

فالتعليم في هذا البحث يشير إلى جميع العمليات الرسمية التي يكتسب من خلالها الفرد معلومات جديدة والتي ينقل بها المجتمع ثقافته إلى الأجيال اللاحقة بهدف استمرار وجوده وتنميته، كما أنه يتضمن تلقين المهارات الحرفية والمهنية الضرورية للاندماج المهني السوي داخل المجتمع.

1- المبروك عثمان أحمد: طرق التدريس وفق المناهج الحديثة، منشورات كلية الدعوة الإسلامية، ط2، طرابلس، 1990 ص38.

2- سيد جاب الله: التعليم والتنمية- رؤية نظرية و دراسة واقعية- مؤسسة الوراق للنشر، ط1، الأردن، 2004، صص 29- 30.

3- أحمد شفيق السكري: قاموس التنمية الاجتماعية والخدمات الاجتماعية، دار لمعرفة الجامعية، القاهرة، 2000، ص21.

وهكذا فإن التعليم يتضمن جانبين نظري وعملي . حيث أن الجانب الأول تنتقل فيه ثقافة المجتمع إلى الأفراد مبلورة في شكل أهداف تختلف من مرحلة تعليمية إلى أخرى .

وبهذا يكون الفرد المتشبع بثقافة مجتمعه قادرا على احتلال مركزه الاجتماعي وممارسة المنوطة به بشكل فعال حيث أن درجة الوعي والحس الاجتماعي عند كل فرد تكون كبيرة حسب طبيعة المرحلة وحسب نوع الثقافة الدخيلة عن طريق مختلف وسائل الاتصال الحديثة، والتي قد تؤثر على ثقافة المجتمع بشكل سلبي . هذا الوعي يصبح الركيزة الأساسية للحفاظ على ثقافة المجتمع بالشكل الذي يخدم التنمية الاجتماعية لأنه لا جدوى من مشاريع تنموية غير مرتبطة بثقافة المجتمع.

أما الجانب العملي فإنه يتمثل في عمليتي التدريب والتكوين المهنيين من حيث أنهما عمليتان هامتان في تلقين الأفراد كافة المهارات الحرفية والمهنية التي تساعد الأفراد على التكيف المستمر مع التطور التكنولوجي بما يساعد على رفع مستوى الأداء الإنتاجي للفرد بصفة خاصة وللمجتمع بصفة عامة .

وفي هذا السياق ونظرا لما للتعليم من أهمية في حياة الإنسان، قال ابن خلدون : "مهمة التعليم مهمة عظيمة المقدار، كثيرة الأخطار، دقيقة المعنى، صعبة المرتقى." (1)

### 3- التعليم الثانوي:

لقد حاول بعض التربويين تقديم تعريفات لمصطلح التعليم الثانوي منها تلك التي جمعها "راوا" (rawa) في مقالاته عن مفهوم التعليم الفني والمهني حيث عرفه ريفلين (Rivlin) بمعنيين، أحدهما محدود حيث يشير إلى التدريب الوظيفي للعمل المفيد، والآخر شامل يتضمن التعليم والخبرة الحياتية المباشرة وغير المباشرة التي تناسب الفرد للحصول على وظيفة مفيدة أو تحسين أدائه الوظيفي أثناء الخدمة، ويتضمن التعليم التقني والصناعي والزراعي وغيره. أما تيري (Terry) فقد عرفه بأنه ما يحتوي على جميع الأنشطة داخل المدرسة وخارجها والمصممة لمساعدة الأفراد في إعدادهم للمهنة أو تدريبهم أثناء الخدمة. وهو ذلك الجانب من الخبرة التعليمية الذي يساعد الفرد على اكتشاف قدراته واستعداداته واستخدامها في العمل في وظيفة ما (2). أما هاويز (Howes) فيعرفه بأنه "ما يشير إلى تلك البرامج التي تقدم في المرحلة الثانوية والمصممة لإعداد المتعلم للعمل في وظائف متخصصة. أما منظمة اليونسكو فقد وضعت تعريفا أكثر شمولية للتعليم الذي يشمل إضافة إلى جوانب التعليم العام المتضمنة في العملية التعليمية دراسة التكنولوجيا والعلوم المرتبطة بها، واكتساب المهارات العملية والاتجاهات الإيجابية نحوها، بالإضافة إلى الفهم والمعرفة لوظائف القطاعات في الحياة الاقتصادية والاجتماعية" (3).

1- عبد الأمير شمس الدين: الفكر التربوي عند ابن سحنون والقابسي، مرجع سابق، ص 200.

2- علي السيد محمد الشخبي: علم اجتماع التربية، دار الفكر العربي، ط 1، القاهرة، 2002، ص. 325.

3- المرجع نفسه، ص 326.

ومن خلال هذه التعريفات للتعليم الثانوي عامة والتقني على الخصوص يمكننا تحديد بعض الخصائص المميزة له ومنها اهتمامه بنقل المعرفة وفهمها، وتكوين اتجاهات موجبة نحو الوظائف العملية والتدريب عليها ، كما يعدّ القوى العاملة لمستويات أعلى من المتوسط.

أما التعريف الإجرائي للتعليم الثانوي " فهو ذلك التعليم الذي يتوسط النظام التعليمي الرسمي ويقابل مرحلة المراهقة، و هي أحد أهم مراحل النمو عند الإنسان، و يمتد هذا التعليم من انتهاء المرحلة الابتدائية و الإكمالية و ينتهي عند مدخل التعليم العالي" (1). و تمتد المرحلة الثانوية في معظم النظم التعليمية الدولية من

سن انتهاء الطفولة (حدود الثانية عشر ) إلى سن الاكتمال و النضج و تحصيل القدرة على الإسهام في نواحي النشاط الاجتماعي (حدود الثامنة عشر).

وتعتبر مرحلة التعليم الثانوي حلقة هامة في سلسلة المراحل التعليمية ، فهي فضلا عن قيامها باستقبال و إعداد التلاميذ لمواصلة تعليمهم الجامعي، فهي تتحمل أيضا عبئ إعداد العناصر البشرية من ذوي المهارات الفنية و التقنية المتوسطة اللازمة لتنفيذ خطط التحول الاجتماعي والاقتصادي ومقابلة احتياجات المجتمع ومتطلبات التنمية . والتعليم الثانوي يعد من أهم ركائز النظام التعليمي والتربوي ليس فقط بسبب موقعه كهمزة وصل بين مرحلة التعليم الابتدائي وإكتمالي، والتعليم الجامعي، وإنما بوصفه يمثل مرحلة منتهية و موصلة في آن واحد . فهو من جهة يعمل على تخريج حملة الشهادات المتوسطة م ن الموظفين والفنيين، ومن جهة أخرى يؤهل التلاميذ للالتحاق بالجامعات و الكليات والمعاهد العليا لمن يرغب في مواصلة تعليمه في مختلف التخصصات . ويحتل التعليم الثانوي موقعا إستراتيجيا في الهرم التعليمي إذ يقع بين مرحلتين تعليميتين ، فهو يتوسط مرحلة التعليم الأساس ي ومرحلة التعليم العالي، وهو تعليم مفتوح يتصل بجميع المجالات الحيوية في مختلف الميادين وذلك بفضل تنوعه وتعدد شعبه وتخصصاته ، وتدوم الدراسة به ثلاث سنوات على العموم ، حيث تمثل السنة الأولى الجذع المشترك ، ثم فيما بعد ثلاث شعب تضم كل شعبة عدة تخصصات .

وتعد مؤسسات التعليم الثانوي مؤسسات عمومية للتعليم تتمتع بالشخصية المعنوية و الاستقلال المالي، و تدعى **المدارس الثانوية و المتاقن** (2) . قد تكون الثانوية العامة مرحلة منتهية بالنسبة لبعض التلاميذ الذين يكتفون بهذا القدر من التعليم ، أو الذين لا تؤهلهم قدراتهم ل الحصول على البكالوريا لمواصلة التعليم العالي، أو الذين يفضلون استكمال تعليمهم بعد فترة من حصولهم على الثانوية العامة (3)، وتمثل مرحلة الدراسة الثانوية فترة تعليم مواطن يمكن أن يلعب دورا في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وفي هذه

1- محمد الفالوقي و رمضان الفدافي: **التعليم الثانوي في البلاد العربية**، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 2002 ص 120.

2- المرسوم 72/76 المؤرخ في 16/04/1976، المتضمن تنظيم مؤسسات التعليم الثانوي و سيرها، أمرية 16.04.1976.

3- المركز القومي للبحوث التربوية والتنمية: **البداية المقترحة لنظام التشعب ومدّة الدراسة في التعليم الثانوي**، القاهرة، 1990.

المرحلة ينطلق نموه في جميع النواحي انطلاقا من كونه يسير به نحو المواطنة الصالحة باعتباره شخصا منتجا و مسؤولا، فشعوره بالانتماء إلى المجتمع يقويه إلى الحد الذي يجعله يشغل نفسه بمشكلات قومية، وبالقيادة المستنيرة والإرشاد الصائب ينمو خلقيا و اجتماعيا بشكل يحقق فيه صفات المواطن الإيجابي (1)

## أ - التعليم الثانوي العام (الأكاديمي):

هو أحد الأنماط الدراسية التي تدخل ضمن مسافات و شعب متنوعة تقدم للتلميذ في مرحلة من مراحل التعليم الثانوي، و ينقسم التعليم الثانوي العام إلى شعبتين رئيسيتين وهما: (2)

1- **شعبة الآداب و العلوم الإنسانية** : و تندرج تحتها و بشكل عام الدراسات الأدبية و اللغات و العلوم الإنسانية ، كما قد تشمل خطة الدراسة على تقديم بعض مواد العلوم الاقتصادية و العلوم الطبيعية والرياضيات ببعض الشعب الأدبية بنسب متفاوتة حسب ما هو معمول به في البلدان العربية و يستطيع خريجو هذه الشعبة الالتحاق بالجامعات ، و المعاهد و الكليات التي تقدم دراسات مماثلة بعد الانتهاء من الدراسة بالمرحلة الثانوية .

2- **شعبة العلوم** : و تتضمن تدريس العلوم الطبيعية و العلوم الرياضية و العلوم التقنية بصفة خاصة بالإضافة إلى بعض الدراسات التي تشمل التربية الدينية و اللغات و العلوم الإنسانية بصفة عامة . و يلتحق خريجو هذه الشعبة بالكليات العلمية الجامعية و المعاهد التقنية المختلفة .

إن الدراسة في مرحلة ا لتعليم الثانوي العام تتجه أساسا إلى إعداد التلميذ لمواصلة الدراسات الأكاديمية دون التركيز بشكل قوي على عملية إعداد التلاميذ للحياة العملية في حالة عدم رغبتهم في مواصلة التعليم أو عدم حصولهم على شهادة البكالوريا بعد الانتهاء من مرحلة الدراسة الثانوية .  
ويقصد بالتعليم الثانوي العام في بحثنا هذا التعليم الأكاديمي بفروعه الثلاثة والتي تشمل العلوم الطبيعية ،والعلوم الدقيقة، و العلوم الإنسانية . وهو التعليم الذي يستقبل التلاميذ من سن الخامسة عشرة إلى الثامنة عشرة، ويركز غالبا على الجوانب النظرية من المعرفة.

### **ب- التعليم الثانوي التقني:**

إن هذا النوع من التعليم يتخذ شكلين رئيسين أو نموذجين في الدول العربية وهما:<sup>(3)</sup>  
- نموذج يحدد مجال الدراسة بالمدرسة الثانوية التقنية فيما تقدمه الشعب المختلفة في إطار ثلاثة أنواع رئيسية من التعليم الفني و التقني و هي: التعليم الزراعي- التعليم الصناعي- التعليم التجاري.

1- أحمد حسن عبيد: **فلسفة النظام التعليمي وبنية السياسة التربوية**، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، 1996، ص ص 185- 187  
2- محمد الفالوقي و رمضان الفدافي: مرجع سابق، ص ص 163- 164.  
3- المرجع نفسه ، ص ص 163- 164.

- أما هذا النموذج فيحدد مجال الدراسة بالمدرسة الثانوية التقنية في إطار ما تقدمه كل مدرسة على إنفراد حسب تخصصها و بحيث تتعدد أنواع التعليم بتعدد التخصصات، و نجد في هذا المجال:  
المدارس الثانوية الصناعية، المدارس الثانوي التجارية، المدارس الثانوي الزراعية وغيرها إضافة إلى المعاهد الثانوية الخاصة بالنفط و الصحة و المياه و الخدمة الاجتماعية و الهندسة التطبيقية و غيرها، هذا إلى جانب تخصصات أخرى لم يشملها هذا الحصر . " و تقوم المدارس الثانوية التقنية و المهنية بتقديم برامج دراسية متنوعة لتغطية جميع النشاطات الصناعية و الزراعية و الاقتصادية و الاجتماعية والتقنية، وهي

مدارس موصلة ومنتھية في آن واحد. إذ أنها تؤدي إلى عالم الشغل و الإنتاج في نفس الوقت الذي تقود فيه من يرغب من التلاميذ القادرين على مواصلة الدراسة الجامعية . و يقصد به التعليم الذي يؤكد على اكتساب المهارات و الأساليب الفنية و التقنية، و يهدف إلى إعداد الفنيين دون الحصول على درجة جامعية " (1).

والتعليم الثانوي التقني هو التعليم الذي يستقبل التلاميذ من سن الخامسة عشرة إلى الثامنة عشرة، ويشمل فروع عديدة كالتعليم الصناعي، والإلكتروتقني، والبيوكمياوي، والاقتصادي وغيرها من التخصصات، ويركز فيه على الجوانب التطبيقية . وبخصوص مدة التعليم الثانوي العام أو التقني المشار إليهما فقد حددتها وزارة التربية الوطنية في 3 سنوات بعد الانتهاء من التعليم المتوسط . ووزارة التربية الوطنية هي التي تحدد شروط القبول في التعليم الثانوي بنوعيه . فالثانويات تختص بالتعليم العام، أما المتاقن فهي متخصصة في التعليم التقني والمهني، وتختتم الدراسة الثانوية بشهادة البكالوريا.(2)

والخلاصة أن بالتعليم الثانوي هو ذلك النوع من التعليم النظامي الذي يبدأ بعد إنهاء المرحلة الإكمالية (التعليم المتوسط ) ، وينتهي عند مدخل التعليم العالي (التعليم الجامعي) . وتقوم مرحلة التعليم الثانوي باستقبال وإعداد التلاميذ لمواصلة تعليمهم الجامعي، فضلا عن ذلك فهي تتحمل عبئ إعداد وتكوين العناصر البشرية ذوي المهارات والتقنية المتوسطة اللازمة لتنفيذ خطط ومشاريع التحول الاقتصادي ، ويقابله متطلبات التنمية.

كما يمثل التعليم الثانوي مرحلة تعليم منتھية وموصلة في وقت واحد، لأنه يعمل من جهة على تخريج حملة الشهادات المتوسطة من الموظفين، ومن جهة أخرى يؤهل الخريجين للالتحاق بالجامعات والكليات والمعاهد العليا لمن يرغب في مواصلة الدراسة في مختلف التخصصات . وتتميز هذه المرحلة من التعليم كونها تكسب التلاميذ المهارات والخبرات، وتكوّن لديهم القدرة على تحمل المسؤوليات ، وخاصة فيما يدور في محيطهم الاجتماعي والاقتصادي والثقافي من أحداث وتغيرات.

- 
- 1- حسين جمال الدين حرب: دراسة مقارنة لدور التعليم الفني في التنمية في جمهورية مصر والعراق ، (رسالة دكتوراه غير منشورة)، كلية التربية، جامعة عين شمس القاهرة، 1983.
  - 2- تركي رايح: أصول التربية و التعليم، مرجع سابق، ص.68

#### 4- التنمية:

تعددت المفاهيم التي تحدد هذا المصطلح، فكلمة " تنمية " في اللغة العربية هي مصدر الفعل " نَمَى " بمعنى جعله ناميا " وإنماء الشيء بمعنى زيادته، ونما ينمو نموًا بمعنى زاد وكثر (1). وتنمى، تنمى (نمى)، بمعنى ارتفع من موضعه إلى موضع آخر . ويقال نمى، ينمى، تنمى، الحديث أذاعه على وجه النميّة، فالنار أشيع وقودها، والشيء جعله ناميا ومزدهرا . يقال: نمى، وينمى، نماء ونميا : الحديث شاع، والماء ارتفع. أما نما، ينمو نماء ونموا: الشيء زاد وكثر(2).

وهذا المعنى اللغوي للتنمية يختلف نوعاً ما عن معنى التنمية التي يقصدها هذا البحث فهو يركز على الكم أولاً، أما المعنى المقصود في هذا البحث هو التركيز على كيفية تنمية رأس المال البشري الأساس في تحقيق أي برنامج تنموي . لقد عرفت موسوعة السياسة التنمية بأنها : "سياسة تلجأ إليها الدول النامية لكي تتخلص من التبعية الاقتصادية للدول الأجنبية ، وتتحول من الإنتاج البدائي إلى الإنتاج المصنوع . ومن مؤشراتنا: ارتفاع مستوى الاستهلاك الفردي وتوزيع اليد العاملة على كافة القطاعات الاقتصادية ونمو القطاع الصناعي، وتحسين قطاعات الخدمات والمواصلات والصحة وغيرها" (3). وعلى الرغم من إغفال هذا التعريف وابتعاده عن الجوانب الأخرى التي يجب أن يتضمنها مفهوم التنمية كالجانب الاجتماعي والسياسي والثقافي، إضافة إلى الجانب الاقتصادي . إن مصطلح تنمية يعني الزيادة والنمو في كافة المجالات الاقتصادية والاجتماعية والبشرية، لهذا تمركزت تعريفات عديدة تناولت هذا المفهوم حول الإنسان باعتبار أن الزيادة والنمو تتناول كل ما من شأنه تطوير حياة البشر، لذا ارتبط مفهوم التنمية ارتباطاً وثيقاً بالإنسان . (4)

لهذا فمفهوم التنمية لا ينتمي إلى علم واحد، بل لا بد من تعاون العلوم المختلفة والتخصصات المتباينة في هذا المعنى . وقد اختلف المفكرون الاجتماعيون في تحديدهم لمفهوم التنمية وأبعادها وثمة تعريفات عديدة للتنمية منها : " النمو المدروس على أسس علمية والذي قيست أبعاده بمقاييس علمية سواء كانت تنمية شاملة متكاملة ، أو تنمية في أحد الميادين الرئيسية مثل الميدان الاقتصادي أو الاجتماعي أو السياسي ، أو الميادين الفرعية كالتنمية الصناعية أو الزراعية أو التجارية... الخ. كما يمكن القول أنها عملية تغيير اجتماعي مخطط يقوم بها الإنسان للانتقال بالمجتمع من وضع إلى وضع أفضل، وربما مع احتياجاته وإمكانياته الاقتصادية والاجتماعية والفكرية " (5).

1- لويس اليسوعي: المنجد في اللغة والأدب والعلوم، ط2، بيروت، ص 118- 119.

2- المنجد الأبجدي: مرجع سابق، ص 242.

3- عبد الوهاب الكيالي: موسوعة السياسة، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، الجزء الأول، 1985، ص 795.

4- يعقوب حسين نشوان: التربية في الوطن العربي، دار الفرقان للنشر والتوزيع، ط1، الأردن، 2005، ص 142.

5- عبد الهادي الجوهري: قاموس علم الاجتماع، المكتب الجامعي الحديث، ط3، الإسكندرية، 1998، ص 165.

و يوضح الدكتور فاخر عاقل مفهوم (النمو) باعتبار أن التنمية هي نمو مقصود، أي بمعنى: "تغيرات البناء والشكل التي تحدث أثناء انتقال العضوية الفردية من أصلها إلى نضجها ويستعمل المصطلح أيضاً للدلالة على نمو اللغة والفهم والمهارة." (1)

أما عبد الباسط محمد حسن فقد حدد مفهوم التنمية في كتابه المشهور "التنمية الاجتماعية" كما يأتي: "اللفظ العربي للتنمية لا يشير إلى النمو التلقائي، وإنما يشير إلى النمو المعتمد الذي يتم عن طريق الجهود المنظمة التي يقوم بها الإنسان لتحقيق أهداف معينة . وفي هذه الحالة يصبح التفريق بين النمو والتنمية،

كالتفريق بين التطور والتطوير والتغيير والتغيير، فالفارق بين الاصطلاحات المختلفة إنما يتمثل في مدى تدخل الإنسان في إحداث التنمية أو التطوير أو التغيير.<sup>(2)</sup>

فالتنمية إذن باعتبارها نموا مقصودا هي التغيير المقصود في شخصية الفرد وقدراته، وهي أيضا توسيع وتعميق للفهم والمهارة وكل هذا لا يحصل دون عملية تدفع للتنمية وهي الإعداد الجيد للمكونين. فالتنمية هي "تغير اجتماعي إرادي مقصود بالمجتمع من الحال الذي هو عليه فعلا إلى الحال الذي ينبغي أن يكون عليه أملا وتطورا، فهي عملية ديناميكية مقصودة، متداخلة ومتشابكة تهدف إلى تطوير الإنتاج ورفع كفاءته باستخدام كافة الموارد المتاحة على مختلف المستويات، وتؤدي إلى إحداث تغيير شامل في الهيكل الاقتصادي والاجتماعي للدولة وزيادة قدرة المجتمع على البقاء والنمو"<sup>(3)</sup>.

ويعرفها علي السلمي في كتابه "التنمية والإصلاح الإداري": "بأنها محاولة إحداث تغييرات ايجابية متراكمة لتطوير الإنتاج ورفع كفاءته على مختلف المستويات من ناحية، وتقود إلى أنماط متطورة من السلوك الاقتصادي والاجتماعي من ناحية أخرى"<sup>(4)</sup>.

أما مختار حمزة فيعرف التنمية في كتابه "مناخ جديد في التنمية الاجتماعية": بأنها " مفهوم معنوي يعبر عن عملية ديناميكية تنتج من التدخل الإرادي للمجتمع والنسق الاجتماعي والاقتصادي للإنتاج والإبداع وقوام هذه العملية إحداث سلسلة من التغييرات الوظيفية والهيكلية في المجتمع، بهدف زيادة قدرة المجتمع على البقاء والنمو". أما الدكتور عبد المنعم دسوقي فيعرفها بأنها " ذلك الكل المعقد من الإجراءات والعمليات المتتالية والمستمرة، التي يقوم بها الإنسان للتحكم بقدر ما في مقتضيات واتجاهات وسرعة التغيير الثقافي أو الحضاري في مجتمع من المجتمعات بهدف إشباع حاجاته "<sup>(5)</sup>.

1- فاخر عاقل: معجم علم النفس، دار العلم للملايين، بيروت، لبنان، 1971، ص.34

2- عبد الباسط محمد حسن: التنمية الاجتماعية، مكتبة وهبة، ط 2، القاهرة، 1977، ص.91.

3- محمد عبد الفتاح محمد: التنمية الاجتماعية من منظور الممارسة المهنية للخدمة الاجتماعية، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 2000، ص ص 48 - 49.

4- فاروق شوقي البوهي: التخطيط التربوي، عملياته، مداخله، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ب ت، ص.157

5- سيد جاب الله: التعليم و التنمية- رؤية نظرية و دراسة واقعية- مرجع سابق، ص.6.

أما محمد عاطف غيث فيرى بأنها "عبارة عن منهج ديناميكي وعملية مستمرة تحدث من خلالها

عمليات مختلفة من التعليم والتفكير والتخطيط وتنفيذ أسلوب معين في الحياة..."<sup>(1)</sup>

كما يعرف علي خليفة الكواري التنمية بأنها: " عملية ذاتية موجهة وفقا لإرادة وطنية مستقلة من أجل إيجاد تحولات هيكلية وإحداث تغييرات سياسية، اجتماعية واقتصادية تسمح بتحقيق دعم وقدرة المجتمع المعني وتحسين مستمر لنوعية الحياة فيه "<sup>(2)</sup>

وقد أورد العلماء والباحثون في هذا الصدد عدة تعريفات للتنمية منها:<sup>(3)</sup>

1- أنها عملية تغيير اجتماعي واقتصادي وسياسي عميق، وأن هدفها الأكبر هو تحقيق تغيير جذري وشامل في الحياة.

2- التنمية جهد منظم ومتكامل يهدف إلى تنمية موارد المجتمع ماديا وفكريا من أجل مواجهة التخلف أولا، ثم اللحاق بركب التقدم الحضاري لتوفير حياة كريمة ميسرة لكل فرد من أفراد المجتمع ثانيا.

ومن هذين التعريفين، نرى أن **التنمية ذات مفهوم شامل**، وأنه من الضروري النظر إلى أي نشاط تنموي في أي مجال من مجالات الحياة من خلال تأثيره وتأثؤه بالأنشطة الأخرى، وبخاصة النشاط التربوي. فالتنمية إذن تتناول كافة الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية، أي تتناول كافة مظاهر الحياة في المجتمع، فالتنمية من هذا المنطلق عملية متكاملة لا تهتم بجانب دون آخر.

أما التعريف الشامل للتنمية والذي تذهب إليه **منظمة اليونسكو (UNESCO)** فقد جاء فيه " أن التنمية ينبغي أن تكون متمركزة حول الإنسان وتتناول كافة نشاطاته، فهي عملية ارتقاء الإنسان به ومن أجله " (4) ولعل أهم تعريف هو ذلك الذي يرى فيه الدكتور **محمود الكردي** " أن التنمية هدف عام شامل لعملية ديناميكية تحدث في المجتمع وتتجلى مظاهرها في تلك السلسلة من التغيرات البنائية والوظيفية التي تصيب مكونات المجتمع وتعتمد هذه العملية على التحكم في حجم ونوع الموارد المادية والبشرية المتاحة للوصول بها إلى أقصى استغلال ممكن في أقصر فترة ممكنة ، وذلك بهدف تحقيق ال رفاهية الاقتصادية والاجتماعية المنشودة للغالبية العظمى من أفراد المجتمع" (5) .

---

1- محمد عاطف غيث: دراسات في علم الاجتماع التطبيقي، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، ت. ت، ص. 172.

2- محمد منير حجاب: الإعلام والتنمية الشاملة، دار الفجر للنشر ولتوزيع، ط 2، القاهرة، 2000، ص. 5.

3- أخليف يوسف الطراونة: أساسيات في التربية، دار الشروق للنشر والتوزيع، ط1، عمان، الأردن، 2004، ص 146.

4- محمد عاطف غيث: مرجع سابق، ص. 143.

5- محمود الكردي: التخطيط للتنمية الاجتماعية، دار المعارف، القاهرة، 1977، ص 72.

وهناك من يرى أن التنمية : "هدف عام وشامل لعملية ديناميكية تحدث في المجتمع وتتجلى مظاهرها في سلسلة من التغيرات البنائية والوظيفية التي تمس مكونات المجتمع، وتعتمد هذه العملية على التحكم في حجم ونوعية الموارد لبشرية والمادية المتاحة للوصول إلى أقصى استغلال ممكن في أقصر فترة ممكنة، وذلك بهدف تحقيق الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية أو قل المنشودة للغالبية العظمى من أفراد المجتمع" (1). فالتنمية بهذا المعنى هي عملية حضارية شاملة لمختلف أوجه النشاط في المجتمع بما يحقق رفاه الإنسان وكرامته، فهي بناء للإنسان وتحرير له وتطوير لكفاءاته و إطلاق لقدراته للعمل البناء، وهي كذلك اكتشاف

لموارد المجتمع و تنميتها واستخدامها الاستخدام الأمثل من أجل بناء الطاقة الإنتاجية القادرة على العطاء المستمر<sup>(2)</sup>. فالتنمية بمفهومها الواسع: " عملية واعية ومدروسة ومخطط لها، تتم بالإنسان ومن أجله، بهدف الانتقال بالمجتمع إلى وضع أفضل يحقق له التقدم والأمن والرخاء والمشاركة والاستقلالية سواء أكان ذلك في المجالات الاقتصادية أم السياسية أم الثقافية أم الاجتماعية، أم غيرها من المجالات"<sup>(3)</sup>.

كما اختلف المفكرون الاجتماعيون والاقتصاديون في تحديدهم لمفهوم التنمية وأبعادها المختلفة، فقد انصب معنى التنمية عند علماء الاقتصاد " على العمليات التي يمكن عن طريقها الوصول بمتوسط دخل الفرد في دولة ما إلى مستوى معين، كما يتضمن معنى التخلف عند هؤلاء الباحثين مقارنة أية دولة من الوجهة الاقتصادية بدول معينة اصطلح على أنها تمثل المستوى المتقدم في هذه الناحية. وبذلك تتمثل التنمية عندهم في قدرة الإنسان والدولة على استخدام الأسباب التكنولوجية للسيطرة على الموارد الطبيعية بهدف رفع مستوى دخل الفرد". أما التربويون فيرون أن الجهل هو العامل الرئيسي في التخلف وأن الكثير من أسباب أمراض المجتمع وتخلفه مرجعه إلى الجهل والامية . أما علماء السياسة فيحاولون دراسة الإيديولوجيات والمعتقدات السياسية بهدف التعرف على التأثير الذي يمكن أن يحدثه في عملية التنمية<sup>(4)</sup>. وهكذا يمكننا القول: أن التنمية عملية متشابكة متداخلة لا يمكن السرير في جانب منها دون الآخر، وهي تهدف إلى زيادة الدخل القومي بمعدل أكبر من معدل نمو السكان وبالتالي زيادة متوسط دخل الفرد بغرض رفع مستواه المعيشي. فهي بهذا المعنى هدف أساسي تسعى إليه كل الدول و بكل إمكانياتها لرفع شأن شعوبها و رفاهية مواطنيها و تتعدد مفاهيم التنمية و تختلف باختلاف المنظور الذي يراها من خلاله الباحثون، فهناك المنظور الاقتصادي والاجتماعي والسياسي والديني و الإداري للتنمية.

- 
- 1- محمود الكردي: التخطيط للتنمية الاجتماعية، المرجع السابق، ص 72.
  - 2- شبل بدران: التربية والمجتمع، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 2003، ص 189.
  - 3- صالح خليل أبو أصبع: وسائل الإعلام والتنمية في الإمارات العربية المتحدة، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، العدد 47، السنة الثامنة عشر، الكويت، 1986، ص 156.
  - 4- سيد جاب الله: مرجع سابق، ص ص 4- 5.

لكننا نرى من الأفضل استخدام مصطلح التنمية بصفته المطلقة والشاملة، خاصة و أنه لا يمكن الفصل بين مختلف جوانب التنمية كما سبق ذكره، حيث يمكن أن نكتشف على سبيل المثال جوانب اجتماعية في عمليات التنمية الاقتصادية والعكس جوانب اقتصادية في عمليات التنمية الاجتماع ية لتكون فيما بعد نسيجاً واحداً يشترك فيه الناس على اختلاف فئاتهم . ونرى أن المقصود بها هو خلق ظروف النهوض وتهيئة عوامل التقدم لكل ظواهر المجتمع عن طريق مساهمة أفرادهم وجماعاته، مع الاستغلال الأمثل لكافة الموارد والإمكانيات المتاحة (المادية والبشرية)، ووفقاً لأولويات معينة تحدد على أساس مدروس لتحقيق التنمية الشاملة و المستهدفة<sup>(1)</sup>

والتنمية بالمفهوم الشامل ليست مجرد عملية اقتصادية وتكنولوجية، وإنما هي قبل كل هذا عملية بناء حضاري تؤكد فيه المجتمعات ذواتها وخصائصها، وتطور مقومات هويتها الإنسانية في إطار التعاون الإقليمي والدولي... ويهتم هذا النمو الإنمائي الجديد على الإنسان، كل إنسان لإشباع حاجاته الأساسية جسدياً وعقلياً واجتماعياً ونفسياً وروحياً، ويفهم من هذا التعريف أن التنمية تعني بالمجتمع من خلال الاهتمام بالإنسان من كافة الجوانب، وأن هذه التنمية ينبغي أن تكون شاملة في إطار التفاعل بين المجتمعات الإنسانية<sup>(2)</sup>. لهذا لم تعد التنمية موضوع علم واحد، بل هي نتاج لعلوم مختلفة وتخصصات متباينة سواء كانت في العلوم العامة أو الجزئية وهذا لا يقع الباحثون أسرى للتحيز الأكاديمي الضيق. كما تعتبر قضية التنمية من أكثر القضايا خلافاً بين علماء الاجتماع والاقتصاد ورجال السياسة. ويرجع هذا الاختلاف إلى حداثة دراسة هذه القضية في الفكر السوسيولوجي من ناحية، واختلاف المتطلبات الفكرية والإيديولوجية التي تقف وراء دراستها من ناحية أخرى. وهذا الاختلاف انعكس على تصور العلماء والباحثين لمفهوم التنمية.

ويذهب البعض إلى تعريف التنمية بأنها: "عملية توافق اجتماعي، بينما يعرفها آخرون بأنها تنمية طاقات الفرد إلى أقصى حد مستطاع. أو هي إشباع الحاجات الاجتماعية للإنسان، أو الوصول بالفرد إلى مستوى معين في المعيشة، أو أنها عملية تغيير موجه يتحقق عن طريقها إشباع احتياجات الأفراد<sup>(3)</sup> ومن المسلم به عالمياً إلى حد الآن على الأقل، أن التنمية هي عملية تحريك مخطط مجموعة من العمليات الاجتماعية والاقتصادية من خلال إيديولوجية معينة لتحقيق التغيير المستهدف من أجل الانتقال من حالة غير مرغوب فيها إلى حالة مرغوب الوصول إليها<sup>(4)</sup>.

1- محمد معوض: لماذا التنمية الشاملة؟ مجلة الفيصل، العدد 91، السنة الثامنة، السعودية، 1984، ص 37.

2- المرجع نفسه، ص 143.

3- عبد الباسط محمد حسن: التنمية الاجتماعية، مرجع سابق، ص 92-95.

4- سيد جاب الله: مرجع سرياق، ص 5-6.

وهذا يعني أن عملية التنمية تستهدف إحداث تغيير أساسي في البناء الاجتماعي بما تتضمنه من تنظيمات مختلفة الأهداف وتعديلاً في الأدوار والمراكز وتحريك الإمكانيات الاقتصادية... وعلى الرغم مما كتب عن التنمية وما وضع في خطط تنموية في دول العالم الثالث، فإن تجارب التنمية بمفهومها الشامل مازالت تعاني من القصور في تحقيق الأهداف الموجودة في التحرر من التبعية الاقتصادية والثقافية بل وحتى السياسية. فالتنمية بمفهومها الواسع هي: "عملية واعية ومدروسة ومخطط لها، تتم بالإنسان ومن أجله، بهدف الانتقال بالمجتمع إلى وضع أفضل يحقق له التقدم والأمن والرخاء والمشاركة والاستقلالية سواء أكان ذلك في المجال الاقتصادي والسياسي والثقافي أو الاجتماعي، وغيره من المجالات"<sup>(1)</sup>. إن التنمية كما هو

معروف في تكاملها وآثارها ونتائجها العامة يمكن تعريفها بأنها : عملية موحدة تستهدف إحداث تغيير كمي وكيفي في المجتمع على مراحل زمنية مخططة . وقد جرى الفرق بين المحللين والدارسين لهذه العملية على تقسيمها من قبيل التوضيح إلى نوعين هما: (2)

#### أ- تنمية اقتصادية:

ويقصد بالتنمية الاقتصادية " تلك الإجراءات و السياسات و التدابير المعتمدة و تتمثل في تغيير بنيان الاقتصاد الوطني و هيكله و تهدف إلى تحقيق زيادة سريعة و دائمة في متوسط دخل الفرد الحقيقي عبر فترة ممتدة من الزمن و بحيث تستفيد منها الغالبية العظمى من الأفراد " (3).

وتركز هذه التنمية على إحداث تغيير في الظواهر الاقتصادية وعوامل الإنتاج الطبيعية والفيزيائية، وهي التي تؤثر على الجانب المادي للتنمية فتهتم بطريقة تحسين وتنظيم واستغلال الموارد الاقتصادية بغية تحقيق زيادة في الإنتاج الكلي من سلع وخدمات بمعدل أسرع من الزيادة في السكان، وهي ليست مجرد زيادة في الدخل القومي، ولا في متوسط نصيب الفرد منه وإنما تتضمن إلى جانب ذلك حدوث تغيير جذري في هيكل الإنتاج وفي البنيان الاقتصادي للمجتمع من خلال تطوير وسائل وطرق الإنتاج المستخدمة وتغيير أنواع السلع المنتجة وتغيير في هيكل العمالة، وكذلك تغيير الهيكل الاجتماعي والثقافي للأفراد والسلوك الاقتصادي للمؤسسات الاقتصادية في المجتمع (4). و يتفق هذا التعريف مع التعريف القائل بأن: " التنمية هي السياسات و الإجراءات المقصودة و المخططة و التي تهدف إلى تحقيق التقدم الاقتصادي و الاجتماعي و التي تقوم بإحداث تغييرات في هيكل الاقتصاد القومي و القصد منها تحقيق زيادة سريعة و دائمة في متوسط دخل الفرد الحقيقي ، و يستفيد منها غالبية أفراد المجتمع " (5).

1- صالح خليل أبو أصبع: وسائل الإعلام والتنمية في الإمارات العربية المتحدة ، مرجع سابق، ص.156

2- حامد عبد المقصود عبد الهادي : الشباب والتنمية ، مجلة الفيصل، العدد 112، جويلية 1986، ص ص 43- 44.

3- علي لطفي: التنمية الاقتصادية-دراسة تحليلية - مكتبة جامعة عين شمس، القاهرة، 1986، ص 85.

4- محمد منير حجاب: الإعلام والتنمية الشاملة، دار الفجر للنشر ولتوزيع، ط2، القاهرة، 2000، ص 78.

5- محمد نبيل نوفل : التعليم والتنمية الاقتصادية ، مكتبة الأنجلو المصرية ، القاهرة، 1979، ص ص 55- 56.

كما يعرفها محمد زكي الشافعي بأنها : " تغير بنائي يكون من شأنه تحقيق معدل مرتفع للزيادة في الدخل الفردي الحقيقي عبر فترة من الزمن ، ودفعة قوية يتهاى بفضلها التغلب على عوامل ا لمقاومة الداخلية التي يموج بها الاقتصاد المتخلف ، واستراتيجيه ملائمة يتسنى بمقتضاها توفير أسباب الدفعة القوية اللازمة لتحقيق ذلك التغيير البنائي الذي تتطلبه (1) .

ويعرفها مينت (H.Myint) في كتابه (اقتصاديات تنمية المدن ) بقوله: " هي عملية مستمرة لمدة طويلة ، وليست جهدا أنيا لزيادة الإنتاج فقط " (2).

ويذهب **جون كنيث (J. Kenneth)** إلى " أن التنمية الاقتصادية هي استغلال الموارد المتوفرة لدى المجتمع لزيادة الإنتاج في الحاضر و المستقبل و استثمار المدخرات لزيادتها" (3).

يضاف إلى هذا أن عملية التنمية الاقتصادية ذاتها، لا تتم إلا داخل إطار سوسيولوجي عام تتفاعل داخله مجموعة من النظم والمتغيرات المتكاملة. هذا بالإضافة إلى أن عمليات التنمية الاقتصادية ليست في نهاية الأمر إلا وسيلة لتحقيق أهداف التنمية الاجتماعية الشاملة (4).

من هنا فالباحث يأخذ بالتعريف الذي يرى أن التنمية الاقتصادية هي العملية التي تمكن شعبا أو أمة أو دولة من استخدام مواردها الطبيعية و البشرية معا خيرا استخدام في سبيل تحقيق زيادة مستمرة في دخل الفرد و رفع مستوى معيشته، والحصول على نصيبه من السلع و الخدمات التي هو بحاجة إليها . كما يعتبر موضوع التنمية الاجتماعية من أكثر الموضوعات شيوعا في الكتابات السوسيولوجية و الاقتصادية المعاصرة، و خاصة تلك الدراسات التي تهدف إلى وضع خطط و برامج للارتقاء بالمجتمع في عمومه أو المجتمعات المتخلفة إلى مستوى أحسن مما هي عليه . ومما لا شك فيه " أن موضوع التنمية أصبح يمثل الصدارة في العلوم الاجتماعية و الاقتصادية وتزداد أهمية هذا الموضوع بالنسبة للمجتمعات المتخلفة التي أصبحت تعتمد على التنمية كأساس لدفع مجتمعاتها نحو الأخذ بأساليب التقدم و التحديث" (5).

**ب- تنمية اجتماعية:**

والتنمية الاجتماعية هي عملية توافق اجتماعي تسعى لتنمية طاقات الفرد إلى أقصى حد مستطاع لإشباع الحاجات الاجتماعية للإنسان والوصول بالفرد إلى مستوى معيشي معين، والتنمية الاجتماعية هي هدف، أسلوب، وعملية.

---

1- محمد زكي الشافعي: التنمية الاقتصادية، دار المعارف، ط1، القاهرة، 1960، ص.76

2- مطانيوس حبيب : التنمية الاقتصادية ، منشورات جامعة دمشق ، سوريا ، 1982، ص 152.

3- John Kenneth : **le développement économique** ; Université of oxford ; Presse ; 1969 ; P.77

4- مصطفى زايد: التنمية الاجتماعية ونظام التعليم الرسمي في الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1986، ص.68.

5- عبد الهادي الجوهري: دراسات في التنمية الاجتماعية، مكتبة الطليعة، مصر، 1978، ص.3.

فالتنمية الاجتماعية كما يراها **محي الدين صابر** هي : "عبارة عن أسلوب حديث للعمل الاجتماعي يقوم على إحداث تغيير حضاري في طريقة التفكير والعمل والحياة عن طريق إثارة وعي البيئة المحلية . في حين يرى **ريتشارد وارد (R. Word)** أن التنمية الاجتماعية هي : " منهج علمي واقعي لدراسة وتوجيه نمو المجتمع من النواحي المختلفة مع التركيز على الجانب الإنساني منه وذلك بهدف إحداث التكامل والترابط بين مكونات المجتمع (1). وتهتم بتطوير الموارد البشرية كما وكيفا، ومن الأفضل هنا أن نطلق عليها الجانب الاقتصادي والجانب الاجتماعي للتنمية باعتبارهما عملية شاملة، ولما بينهما من تكامل لا يمكن إغفاله . وتعرف التنمية الاجتماعية بأنها عبارة عن تغيير اجتماعي يلحق بالبناء الاجتماعي للمجتمع ووظائفه بغرض إشباع

الحاجات الاجتماعية الأخرى. أو هي عبارة عن تلبية نمو العلاقات الاجتماعية بين الأفراد وبين الجماعات في المجتمع على أساس أن المجتمع هو مجموعة من الأفراد والجماعات تسود فيما بينهم علاقات اجتماعية... (2).

ومن زاوية أخرى " فالتنمية الاجتماعية هي تغيير الأوضاع الاجتماعية القديمة لتي لم تعد تسير روح العصر بطرق ديمقراطية إلى بناء اجتماعي جديد تتبثق عنه علاقات جيدة وقيم مستحدثة " (3).

وهكذا أصبحت قضية التنمية الشاملة من التحديات التي تواجه المجتمعات النامية بصفة عامة، والعربية بصفة خاصة، وتعتمد التنمية الشاملة - اقتصادية واجتماعية - على التحريك الفعال لطاقت المجتمع والتي يمكن تحديدها في الطاقات البشرية والمادية والمعنوية، والتي لا ينبغي أن تتعرض لأي اهتزاز أو اضطراب لأن ذلك يمثل عائقا أمام جهود التنمية.

وفي النهاية نخلص إلى أن التنمية هي " تلك الجهود المنظمة المتكاملة لتنمية موارد المجتمع اقتصاديا واجتماعيا وسياسيا وفكريا من أجل مواجهة التخلف أولا، ثم اللحاق بالركب الحضاري لتوفير حياة أفضل لكل فرد من أفراد المجتمع ثانيا " (4). فهي بهذا المعنى عملية إرادية تهدف إلى صياغة بناء حضاري متكامل، يؤكد فيه المجتمع هويته وإبداعه. هناك ثلاثة اتجاهات في تحديد مفهوم التنمية الاجتماعية وهي: (5)

- **الاتجاه الأول** : و هو الاتجاه الذي يذهب أنصاره إلى اعتبار مفهوم التنمية الاجتماعية مرادفا لمفهوم الرعاية الاجتماعية التي يقصد بها الخدمات التي تقدم للجماعات التي لا تستطيع الاستفادة بصورة تامة من الخدمات الاجتماعية القائمة ، التعليمية ، الصحية و السكنية.

1- محمد عبد الفتاح محمد: التنمية الاجتماعية من منظور الممارسة المهنية للخدمة الاجتماعية، مرجع سابق، ص 50- 51.

2- محمد منير حجاب: الإعلام والتنمية الشاملة، مرجع سابق، ص 76.

3- المرجع نفسه، ص 77.

4- سيد إبراهيم الجبار: مشكلات التربية والمجتمع ، دار غريب للطباعة والنشر، القاهرة، ب.ت، ص 89 .

5- سيد جاب الله : مرجع سابق ، ص ص 9- 10.

- **الاتجاه الثاني** : و هو الاتجاه الذي يرى أنصاره أن التنمية الاجتماعية عبارة عن خدمات اجتماعية تقدم في مجال الصحة و التعليم و الإسكان ، فمحصلة التنمية الاجتماعية إذن في هذا التعريف هو توفير الخدمات الاجتماعية التي تؤدي إلى أقصى استثمار ممكن للموارد البشرية المتاحة في المجتمع.

- **الاتجاه الثالث** : وهو الاتجاه الذي يشير إلى أن التنمية عبارة عن عمليات تغيير اجتماعي تلحق بالبناء الاجتماعي و وظائفه بهدف إشباع الحاجات الاجتماعية للفرد و الجماعة، و حيث أن التغيير الاجتماعي ينصب على التركيب السكاني والأنظمة والطبقات والمؤسسات الاجتماعية و أنماط الع لاقات و المعايير الاجتماعية بدراسة المشاكل المرافقة للتغيير الاجتماعي، كالفوارق الطبقيّة والإصلاح الزراعي و مشاكل الطبقة العاملة، وما يظهر من مشاكل اجتماعية نتيجة للتغيير الاجتماعي السريع . و من خلال إلقاء الضوء

على أهم التعريفات للتنمية الاجتماعية والاقتصادية ية نخلص إلى أن هناك عناصر أساسية تشخص ذلك المفهوم، لعل أهمها ما يأتي: (1)

1- إن التنمية مفهوم شامل و متكامل، أي أن التنمية لا تقتصر على جانب معيّن من جوانب البناء الاجتماعي(الاقتصادية، الاجتماعية، السياسية والثقافية )، وذلك بهدف تحقيق زيادة تراكمية في معدلات الإنتاج والدخل والاستهلاك من ناحية، ومن ناحية أخرى فإن التنمية تسعى إلى زيادة معدلات النمو الاجتماعي أي زيادة في معدلات التعليم والرعاية الصحية والإسكان والرعاية الاجتماعية التي تساهم بفاعلية في نمو المجتمع.

2- تعتمد التنمية بصفة رئيسية على المشاركة الشعبية، وهذا يعني ضرورة أن يساهم جميع أفراد المجتمع في كل مراحل التنمية وابتداءً من التخطيط للتنمية حتى آخر مراحل التنمية.

3- إن التنمية مفهوم معنوي لعملية ديناميكية موجهة أصلاً إلى الإنسان باعتباره العنصر البشري الذي يساهم في عملية التنمية، كما أن عملية التنمية تهدف إلى تحقيق الرفاهية الاقتصادية و الاجتماعية للإنسان أي أن الإنسان هو وسيلة التنمية وغايتها .

4- إن التنمية عملية إرادية و موجهة يقوم بها الإنسان للانتقال بالمجتمع من وضع إلى وضع بما يتفق مع احتياجاته و إمكانياته الاقتصادية و الاجتماعية. وهكذا تعرف التنمية الاقتصادية و الاجتماعية بأنهما جهود منظمة تبذل لإحداث سلسلة من التغييرات الهيكلية و الوظيفية في المجتمع للاستفادة من الموارد بجميع أنواعها على الوجه الأمثل من أجل زيادة الإنتاج و من ثم زيادة الدخل القومي و زيادة مستوى دخل الفرد، وعليه يعدّ الفرد محور عملية التنمية باعتباره هدف التنمية و وسيلتها (2). فالتنمية هي الهدف الأساسي الذي تسعى إليه الدول بكل إمكانياتها لرفع شأن شعوبها، ورفاهية مواطنيها، وتتعدد مفاهيم

1- سيد جاب الله : المرجع السابق ، ص 11.

2- أحمد زكي بدوي: معجم العلوم الاجتماعية، دار النهضة للطباعة و النشر، لبنان، بيروت، 1986، ص 12.

التنمية لكنها تختلف باختلاف المنظور الذي يراها الباحثون من خلاله، فهناك المنظور السياسي والاقتصادي والاجتماعي والديني... لكننا نرى أن من الأفضل استخدام مصطلح التنمية بصفته المطلقة دونما وصفه بأي صفة اجتماعية أو سياسية إلى آخر ما هنالك من تسميات، خاصة وأنه لا يمكن الفصل بين مختلف جوانب التنمية، حيث يمكن أن تكشف على سبيل المثال جوانب اجتماعية في كل ظواهر المجتمع وكلها تكون فيما بينها نسيجاً واحداً يشترك فيه الناس على اختلاف فئاتهم . ونرى أن المقصود بها خلق ظروف النهوض وتهيئة عوامل التقدم لكل ظواهر المجتمع عن طريق مساهمة أفراد وجماعته، مع الاستغلال الأمثل لكافة الموارد والإمكانات المتاحة . ويشرح أحد تقارير الأمم المتحدة مفهوم التنمية بالقول: " إن التنمية تشمل على النمو وعلى التغيير ، والتغيير بدوره اجتماعي واقتصادي وثقافي ، وهو كمي و كمي .

فالتنمية إذن لا تهتم بجانب واحد كالجانب الاقتصادي والاجتماعي، وإنما تحيط بكافة جوانب الحياة على اختلاف صورها وأشكالها فتحدث فيها تغييرات كيفية وكمية عميقة وشاملة وعلى مستويات مختلفة<sup>(1)</sup>.

كما ينظر بعض المفكرين الاجتماعيين إلى التنمية كهدف وأسلوب، فهي كهدف تحاول الوصول بالإنسان إلى محاولة الاستمتاع بالرفاهية والإحساس بالكرامة وزيادة فاعلية في أداء دوره الوظيفي من خلال مؤسسات وهيئات المجتمع في حدود معينة تسير عليها حياة الناس في المجتمع . وهي كأسلوب تحاول بطريقة معينة تنمية الطاقات البشرية وحسن استثمارها وزيادة فاعلية المشاركة الشعبية مع الجهود التي تبذلها عن طريق مجموعة من المشروعات الخدمية تقدمها لأفراد المجتمع لتكون ملاذا ومناخا لأبناء المجتمع جميعا. فهي إذن حق لكل الناس دون تفرقة وعامل لتحقيق العدالة الاجتماعية ، فهي السياسة العامة التي ترسم خطوطها الأجهزة العليا في الدولة، وتترجمها الأجهزة التنفيذية إلى مجموعة من الخطط ذات البرامج والمشروعات القابلة للتنفيذ في ظل نظم تحيطها بالضمانات والقواعد التي تلزم المسؤولين بالقيام بأعباء مسؤولياتهم التي تحقق تكافؤ الفرص وتجعل من الخدمات حقوق مشروعة للناس جميعا<sup>(2)</sup>.

**والتعريف الإجرائي** الذي يمكن تحديده هو أن التنمية هي عملية توسيع وتعميق قدرات ومهارات ومعارف الفرد الذي يتلقى إعدادا خاصا على أداء وظيفة اجتماعية أو اقتصادية بكل جدية وكفاية دون أي إخلال أو تقصير بهذه المهمة. ومن هذا المنطلق يتضح لنا مفهوم التنمية باعتباره عملية تغيير تعنى بجوانب الحياة المادية والبشرية للمجتمع، وكذلك ما يتصل بثقافة المجتمع من عادات وتقاليد وأنماط السلوك التي تحكم اتجاهات وميول الأفراد. إن فضايا التنمية تصنف على العموم إلى تنمية اقتصادية و تتضمن كل ما يتعلق بالجوانب المادية كالإنتاج والدخل، وتنمية اجتماعية و تتضمن كل ما يتعلق بالجوانب البشرية كالصحة والتعلم وغيرها.

1- أحمد زكي بدوي: معجم العلوم الاجتماعية، المرجع السابق، ص 13.

2- عبد الهادي الجوهري: دراسة في التنمية الاجتماعية، مرجع سابق، ص 248.

كما تتضح أهمية التنمية وتبرز جوانبها الاجتماعية والاقتصادية التي تهدف إلى إيجاد صيغة من التوازن بين إنتاجية السلع وإنتاجية الخدمات التي تستند إلى الدور الاجتماعي للعمل الإنساني بوجه خاص، حيث تهدف هذه الصيغة إلى تحقيق التكامل بين الجانبين الاقتصادي والاجتماعي وزيادة مردود كل منهما بالنسبة للآخر، وذلك بهدف تحقيق الخدمات الأساسية التي يحتاج إليها المجتمع، والتي لا يمكنهم الاستغناء عنها. وفي النهاية يمكننا الظفر بتعريف محدد وشامل للتنمية يتضمن كافة العناصر المكونة لها، وهو أن التنمية عملية تغيير واع للمجتمع يحدث من خلال تظافر جهود المواطنين والدولة بهدف الاستفادة من كافة الموارد المادية والبشرية المتاحة في المجتمع، وتحقيق الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية وذلك وفق خطة مرسومة مسبقا.

## سابعاً- الدراسات السابقة:

تمهيد:

إن مرحلة مراجعة الدراسات السابقة تعدّ واحدة من أهم مراحل البحث العلمي، لأنها توفر الإجابات العلمية لبعض الأسئلة التي تعدّ أساسية في وضع الدراسة الحالية في مكانها الملائم في إطار التراكم المعرفي. كما توفر للباحث إمكانية توجيه مجهوده العلمي بالبداية من حيث انتهى غيره من الباحثين، وما لم يبحث بعد من جوانب مشكلة دراسته. إضافة إلى أن الدراسات السابقة تتجزأ في إطار مراجعة نقدية لتحديد نقاط القوة ونقاط الضعف فيها، وكذلك الأساليب والمناهج التي استخدمت في تلك الدراسة. إن عرض نتائج الدراسات السابقة ومراجعة الأساليب المنهجية والطرق المتبعة في معالجة البيانات تعدّ مهمة للباحث حتى يتسنى له تدارك بعض نواحي القصور في تلك المناهج والأساليب ومن ثم معالجتها بشكل مناسب في الدراسة الحالية. إن الدراسات السابقة تكتسي أهمية بالغة كونها تساعد الباحث على الاستفادة من سبقه إلى دراسة هذا الموضوع. إذ يتفق الباحثون في الدراسات والأبحاث العلمية عامة والسوسيولوجية خاصة، على أهمية الاطلاع على الدراسات السابقة، ذلك لكونها تلقي الضوء على الكثير من المعالم التي تفيد الباحث في دراسته، خاصة وأنها تمكنه من تكوين خلفية نظرية عن موضوع بحثه، ومن ثم تقديم تبرير منطقي لمشكلة البحث أو جانب من جوانب هذه المشكلة<sup>(1)</sup>.

وعند مراجعة الباحث للدراسات السابقة يتوجب عليه تحديد بعض الموصفات لنوع وعدد الدراسات التي سيقوم باستعراضها. فمن حيث نوع الدراسات مثلاً يجب على الباحث أن يختار دراسات ذات صلة مباشرة (مطابقة) لموضوع بحثه أو ذات صلة غير مباشرة (مشابهة).

---

1- سفاري ميلود : في الأسس المنهجية في توظيف الدراسات السابقة، دراسات في المنهجية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2000 ، ص39.

أما من حيث عدد الدراسات السابقة التي على الباحث مراجعتها وتوظيفها، فإن ذلك يرجع إلى تقدير الباحث، لأن إمكانية مراجعة كل الدراسات السابقة ذات الصلة بمشكلة البحث غير متيسرة وليست بالأمر الهين نظراً لعدد البحوث والدراسات العلمية التي تنشر اليوم في المجالات والدوريات العلمية والكتب والرسائل التي هي المصدر الأساسي للدراسات السابقة، لهذا فإن تقدير الباحث وإمكاناته المادية والعلمية هي الفيصل في تحديد العدد المناسب من الدراسات التي تخدم موضوعه. وما لاحظته الباحث في هذا السياق هو ندرة مثل هذه الدراسات في الجزائر، وخاصة فيما يتعلق بالتعليم الثالث نوي وعلاقته بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية.

كما أن من أهم العوامل التي تساعد الباحث على تحديد مشكلته تحديداً دقيقاً هي قراءته للدراسات السابقة ذات الصلة بموضوع بحثه، لأنه بذلك يستطيع أن يحدد نقطة البداية بالنسبة لبحثه، كما يستطيع أن يحدد إجابات صحيحة عن الأسئلة التالية:

- هل هناك نقص أو قصور في البحوث والدراسات السابقة ما زالت تحتاج إلى إجراء بحوث حولها ؟
  - هل سيتطرق البحث الحالي إلى موضوع جديد لم تعالجه الدراسات السابقة ؟
  - ما مدى استفادة الدراسة الحالية من نتائج هذه الدراسات ومقترحاتها ؟
- كما أن قراءة أو مراجعة الدراسات السابقة يزود الباحث بأفكار وفروض وتفسيرات تساعد على تحديد أبعاد مشكلته وعلى تفسير نتائجها . وعليه سيتعرض الباحث في هذا الفصل إلى عدد من الدراسات السابقة ذات الصلة بموضوع البحث مطابقة كانت أو مشابهة . و بعد عرضها سيتم التعليق عليها بتوضيح مدى صلتها بالبحث الحالي، لأن مراجعة الدراسات السابقة يحقق للباحث عدة أهداف كتحديد مشكلة البحث ، والاستفادة من النتائج والتوصيات التي توصلت إليها هذه الدراسات.
- وقد قام الباحث برصد تسعة عشر دراسة سابقة تم تصنيفها إلى ثلاثة محاور رئيسية:

- **المحور الأول:** ويشمل الدراسات المقارنة وعددها 06
  - **المحور الثاني:** ويشمل دراسات تناولت تطوير التعليم الثانوي وعددها 06
  - **المحور الثالث:** ويشمل دراسات تناولت تجديد التعليم الثانوي وعددها 06
- وقد اختار الباحث هذا العدد من الدراسات لا باعتبارها لذاتها، ولكن باعتبارها تخدم بشكل مباشر البحث الحالي في جوانب عديدة سواء من حيث المفاهيم النظرية أو مداخل الدراسة الميدانية . فاستعرض الباحث 18 دراسة سابقة عربية وأجنبية، تعدّ كل منها نمطاً متميزاً من الدراسة التي عالجت دور التعليم الثانوي في التنمية.

### - المحور الأول: دراسات مقارنة.

. الدراسة الأولى : دراسة محمد علي الدويري (1)

- موضوع الدراسة : مقارنة لدور التعليم الثانوي العام في التنمية الاقتصادية و الاجتماعية في كل من الأردن و مصر و المملكة المتحدة و الإتحاد السوفيتي .

تناولت هذه الدراسة مفهوم التنمية و أنواعها و العلاقة بين التعليم و التنمية كما تعرضت بالشرح المفصل إلى واقع التعليم الثانوي العام و الفني في كل من الأردن و مصر و المملكة المتحدة و الإتحاد

السوفيتي من حيث نشأته و تطوره و فلسفته، و أسس القبول و أنواع التعليم الثانوي و مدى انسجامه كل ذلك مع خطط التنمية في بلاد الدراسة في ظل القوى و العوامل الثقافية و الاجتماعية المؤثرة في هذا التعليم . وقد هدفت هذه الدراسة إلى توضيح فلسفة التعليم الثانوي العام و أوضاعه و أهدافه في كل من الأردن و مصر و المملكة المتحدة و الإتحاد السوفيتي، و ا لخروج بتصوير مستقبلي لما يجب أن يكون عليه التعليم الثانوي من خلال تقديم جملة من التوصيات توجد ضمن خطة اقترحتها الدراسة لهذا الغرض . وقد توصلت هذه الدراسة بعد هذه المقارنات إلى النتائج التالية:

- **نتائج الدراسة:** وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج يمكن تلخيصها فيما يلي:

- 1- أن دور التعليم الثانوي في الأردن في مجالات التنمية الاقتصادية و الاجتماعية كان محدودا جدا.
- 2- عدم وجود توازن بين أنواع التعليم الثانوي في الأردن .
- 3- أن دور التعليم الثانوي في التنمية في مصر أكثر فعالية و وضوحا منه في الأردن.
- 4- وجود اتصال وثيق بين المدرسة و المؤسسات الصناعية و التجارية في المملكة المتحدة و الإتحاد السوفيتي .

5- أن التعليم الثانوي بنوعيه العام والتقني لعب دورا هاما في التقدم الصناعي والاقتصادي والاجتماعي في كل من المملكة المتحدة و الإتحاد السوفيتي.

- **أوجه التشابه و الاختلاف:**

و تختلف هذه الدراسة عن البحث الحالي في كونها اقتصرت على التعليم الثانوي العام في الأردن و مصر و دولتين متقدمتين و هما المملكة المتحدة و الإتحاد السوفيتي ، بينما تناولت الدراسة الحالية واقع التعليم الثانوي العام و التقني و دوره في التنمية الاقتصادية و الاجتماعية في الجزائر.

---

1- محمد علي الدويري : دراسة مقارنة لدور التعليم الثانوي العام في التنمية الاقتصادية و الاجتماعية في كل من الأردن و مصر والمملكة المتحدة و الإتحاد السوفيتي،(رسالة دكتوراه غير منشورة )، كلية التربية، جامعة عين شمس، القاهرة، 1982 .

. **الدراسة الثانية: دراسة للمنظمة العربية للتربية و الثقافة و العلوم (ALECSO) (1)**

- **موضوع الدراسة:** التعليم الفني و المهني و مكانته بالنسبة للتعليم العام في البلاد العربية .

تناولت هذه الدراسة بالتحليل النقاط التالية :

- 1- مكانة التعليم الثانوي التقني بالنسبة للتعليم العام .
- 2- دراسة أهم الاتجاهات العالمية وتجارب بعض الدول المتقدمة في مجال التعليم التقني و المهني .
- 3- أثر المفاهيم الاجتماعية على عدم إقبال التلاميذ على التعليم التقني والمهني في البلاد العربية بالمقارنة مع التعليم العام .

- 4- التكوين التقني و المهني للتلميذ وأثره على التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الوطن العربي .  
5- علاقة التعليم الثانوي التقني و المهني بتنمية الوطن العربي .

وقد نوقشت هذه الموضوعات من خلال جذور التعليم التقني والمهني وتطوره وبيان مدى الاحتقار للعمل اليدوي في فترات ماضية، وتأثير كل ذلك على الأوضاع الاقتصادية و الاجتماعية. كما تناولت الدراسة تجارب الدول المتقدمة و الجهود المبذولة في تطوير التعليم الثانوي و تحسينه من أجل مسايرة التقدم العلمي و التكنولوجي الذي تسلكه هذه الدول و حتى تبقى متفوقة على الدول النامية من خلال اهتمامها بتنويع التعليم الثانوي مقارنة بأوضاع هذا التعليم في البلاد العربية ولا سيما تجارب المدرسة الثانوية الشاملة .

#### - نتائج الدراسة:

لقد حققت هذه الدراسة جملة من النتائج من أجل تحسين وتطوير التعليم التقني والمهني في البلاد العربية منها :

- 1- أن تضع كل دولة عربية إستراتيجية للقوى العاملة مبينة على السياسات العامة و اتجاهات التنمية وأن يتم التخطيط للتعليم التقني و المهني في ضوء هذه الإستراتيجية.
- 2- أن يعنى القائمون على التعليم في الوطن العربي بالعمل على أن يكون التعليم مفتوحا على كل المراحل ومستمرًا ومتواصل الحلقات بحيث يستطيع كل فرد أن يدخل في الحلقة التي تناسب حاجته وإمكاناته مستفيدا من دراسته السابقة متابعًا لما يحدث من تطوير في مهنته والعمل على إزالة الحواجز بين التعليم و التدريب والعمل .
- 3- العمل على إيجاد حوافز مادية و معنوية لتشجيع الإقبال على هذا النوع في التعليم ورعاية المتخرجين و تأمين مناصب العمل لهم .

---

1- المنظمة العربية للتربية و الثقافة والعلوم : اجتماع مسؤولين و خبراء لدراسة " مكانة التعليم التقني بالنسبة للتعليم العام في البلاد العربية " ، المنعقد في دمشق في الفترة 1- 6 أفريل 1978، إدارة التربية ، القاهرة، 1980.

4- الاهتمام بالتوجيه التربوي والمهني للتلميذ في مختلف المراحل الدراسية والعمل على إعداد الأطر المتخصصة في مجال التوجيه التربوي .

#### - أوجه التشابه و الاختلاف:

و تختلف هذه الدراسة عن الدراسة الحالية في أنها تناولت موضوعات عامة من خلال علاقة التعليم التقني والمهني بالتعليم العام وتجارب الدول المتقدمة في مجال التعليم التقني، في حين اقتصرت الدراسة الحالية على دور التعليم الثانوي التقني والمهني في تلبية احتياجات التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الجزائر من خلال تطوره وأهدافه ومناهجه ومدى ارتباط هذا التعليم بخطة التنمية .

وقد مكنت هذه الدراسة الباحث من الإطلاع على واقع التعليم التقني والمهني في البلدان العربية والعوامل التي تحد من عدم الإقبال عليه ونظرة المجتمع لهذا النوع من التعليم، ومدى إسهام الدول المتقدمة في تطوير هذا النوع من التعليم من خلال الجمع بين المواد النظرية والمواد التطبيقية دون الفصل بينهما خلافا لما هو جاري في البلدان العربية .

### . الدراسة الثالثة: دراسة عثمان يوسف عثمان (1)

- موضوع الدراسة: دور التعليم الثانوي في التنمية بالسودان على ضوء بعض الاتجاهات المعاصرة.

لقد تناولت هذه الدراسة جملة من القضايا المرتبطة بالتعليم الثانوي والتنمية في السودان وبعض الدول

المتقدمة يمكن حصرها فيما يلي:

1- التعليم الثانوي الصناعي في السودان: نشأته و تطوره، نظامه، أهدافه و مناهجه ودور خطط التنمية لهذا النوع من التعليم في السودان، دراسة نظرية و ميدانية.

2- دور التعليم الثانوي الفني في التنمية الاقتصادية و الاجتماعية في إنجلترا من حيث النشأة و التطور ودور التعليم الصناعي قبل الثورة الصناعية وما بعده ا في التنمية الشاملة . وكذا عرض أنواع المدارس الثانوية و أهدافها و فلسفتها، وكذا مناهجها ودور معلم التعليم الثانوي في التنمية مع بيان القوى والعوامل والقوى المؤثرة على هذا النوع من التعليم في إنجلترا.

3- دور التعليم الثانوي الصناعي في التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الإتحاد السوفيتي من حيث تطور التعليم الصناعي، فلسفته، أهدافه، ومناهجه، واتجاهات الدارسين نحو العمل ثم دور المعلم في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، مع بيان العوامل المؤثرة في على هذا النوع من التعليم . وقد ناقش الباحث هذه القضايا والموضوعات السابقة من خلال عرض دور التعليم الثانوي الصناعي في التنمية الشاملة بالسودان

---

1- عثمان يوسف عثمان : دور التعليم الثانوي في التنمية بالسودان على ضوء بعض الاتجاهات المعاصرة ( رسالة دكتوراه غير منشورة)، كلية التربية، جامعة عين شمس، القاهرة، 1986.

وانجلترا والإتحاد السوفيتي وعلاقته باحتياجات المجتمع، ومدى مساهمته في دفع عجلة التنمية إلى الأمام في تلك البلدان . وكان هدف هذه الدراسة تقويم دور التعليم الثانوي الصناعي في تلبية احتياجات التنمية الاقتصادية والاجتماعية بالسودان مسترشدا في ذلك بالاتجاهات العالمية المعاصرة.

### - نتائج الدراسة :

و انتهت الدراسة إلى عدة نتائج يمكن تلخيصها في:

1- أن دور التعليم الثانوي في التنمية بالسودان محدودا جدا.

2- عدم وضوح أهداف التعليم الثانوي الصناعي بالسودان.

- 3- عدم استقرار السياسة التعليمية للتعليم الثانوي الصناعي بالسودان.
  - 4- عدم ارتباط السياسة التعليمية بمشاريع وطنية طويلة المدى للقوى العاملة المدربة.
  - 5- عدم اهتمام التعليم الثانوي الصناعي بميول الدارسين ورغباتهم نحو الدراسة النظرية والتطبيقية.
  - 6- القصور في التدريب العملي بمواقع العمل و الإنتاج بالسودان.
  - 7- وضوح السياسة التعليمية للتعليم الثانوي الصناعي في إنجلترا و الإتحاد السوفيتي.
  - 8- استقرار السياسة التعليمية التي تهدف إلى تعميق مفهوم الحرية والمساواة والتحديث و تنمية المواهب في إنجلترا .
  - 9- ترايط مواد منهج الدراسة الثانوية الفنية و تكاملها في مواد ثقافية و مهنية.
  - 10- اهتمام التعليم الثانوي الفني في إنجلترا برغبات الدارسين واستعداداتهم و ميولهم نحو الدراسة النظرية التطبيقية.
  - 11- أهداف التعليم الثانوي الصناعي في الإتحاد السوفيتي محدودة و واضحة المعالم.
  - 12- سعى المدرسة الثانوية إلى تقديم تعليم أكاديمي وفني و اجتماعي و سياسي في آن واحد.
  - 13- التدريب العملي سمة أساسية لمنهج التعليم الثانوي في جميع حلقاته في إنجلترا والإتحاد السوفيتي.
- أوجه التشابه والاختلاف:

تختلف هذه الدراسة عن البحث الحالي الذي تناول واقع التعليم الثانوي بأنواعه العام و التقني ودوره في التنمية الاقتصادية و الاجتماعية في الجزائر، لاقتصارها على التعليم الثانوي الصناعي فقط في كل من السودان وإنجلترا والإتحاد السوفيتي . وقد أفادت الدراسة الحالية فيما تناولته تلك الدراسة من محاور وما توصلت إليه هذه الدراسة من نتائج وتوصيات.

#### . الدراسة الرابعة: دراسة أسامة شاكر عبد العليم<sup>(1)</sup>

- موضوع الدراسة : دراسة مقارنة لتنوع التعليم الثانوي بمصر و بعض البلدان الأجنبية.
- اتجهت هذه الدراسة نحو التعرف على مشكلات تنوع التعليم في المرحلة الثانوية بمصر والتي تعيق تحقيق بعض أهدافها . وكذلك دراسة الاتجاهات المعاصرة، وتجارب الدول المتقدمة في مجال تنوع التعليم الثانوي وأهميته في إعداد وتأهيل المتخرجين. وتمحورت مشكلة الدراسة في التساؤلات التالية:
- ما هي الأسس التي يقوم عليها توزيع التلاميذ على مسارات التعليم الثانوي العام و الفني؟
- هل التعليم الثانوي العام بوضعه الحالي قادر على تحقيق أهداف التنمية؟

- هل المدارس الثانوية في مصر بوضعها الحالي قادرة على إعداد العمال المهرة في مجالات الصناعة والزراعة و التجارة ؟

- نتائج الدراسة :

- 1- لقد أوضحت الدراسة في شقها التاريخي أن نشأة أنواع التعليم الثانوي و تطورها في مصر ارتبطت ارتباطا قويا بالتطورات المستمرة في المجتمع المصري.
- 2- لقد أشارت الدراسة إلى عدم وجود استقرار على سياسة تعليمية واحدة في تنويع التعليم الثانوي .
- 3- لقد بينت الدراسة في جزئها المقارن أن كل الدول المقارنة قد قامت بمواجهة مشكلة ازدواجية التعليم واختلفت سبل و طرق هذه الدول في إعادة تنظيم تعليمها الثانوي.
- 4- أوضحت الدراسة أيضا أن الولايات المتحدة الأمريكية أخذت بتنظيم تعليمها الثانوي في مدارس ثانوية عليا تسير على أساس المدرسة الشاملة . ونفس الشيء بالنسبة لبريطانيا حيث نظمت تعليمها في صورة المدرسة الشاملة، بينما أخذت ألمانيا في تنظيم تعليمها على أساس مدرسة موحدة (عام ومهني).
- 5- كما كشفت الدراسة عن العوامل التي تدفع التلاميذ إلى اختيار نوع من الدراسة دون أخرى منها:  
أ- زيادة الطلب الاجتماعي على التعليم الثانوي العام.  
ب- النظرة المتدنية للعمل المهني ومن ثم قلة الإقبال على التعليم الفني والمهني بأنواعه المختلفة.  
ج- عدم قدرة التعليم الثانوي في مصر على تحقيق أهدافه حسب ما جاء في التشريعات الرسمية.
- 6- ظهور مشكلات نوعية متعددة يعاني منها التعليم الثانوي في مصر، وفي مقدمتها تغليب الطابع النظري على المناهج الدراسية وبعدها عن مجالات العمل و حياة التلاميذ.

---

1- أسامة شاكر عبد العليم : دراسة مقارنة لتنويع التعليم في المرحلة الثانوية بمصر و بعض البلدان الأجنبية ، (رسالة دكتوراه غير مشورة ) ، جامعة الأزهر ، القاهرة ، 1989 .

### . الدراسة الخامسة: دراسة مكتب التربية العربي لدول الخليج<sup>(1)</sup>

- موضوع الدراسة : التطور الكمي و النوعي لأنواع التعليم المهني و الفني في دول الخليج العربي .
- قام مكتب التربية العربي لدول الخليج المتواجد بالرياض بإعداد دراسة مقارنة للتطور الكمي والنوعي لأنواع التعلم المهني و الفني في دول الخليج . وقد طبقت هذه الدراسة على 6 دول عربية خليجية وصدرت في أواخر عام 1980، واعتمد فيها على مجموعة من الاستبيانات وعلى البحوث والدراسات السابقة المتعلقة بتطوير التعليم المهني خلال فترة الخمس السنوات السابقة لإعداد التقرير.

لقد حاولت هذه الدراسة التعرف على واقع التعليم المهني والفني بأنواعه في الدول الأعضاء وطرح الحلول المناسبة للمشاكل القائمة فيه . كما تقترح البدائل في هذا المجال خدمة للأهداف المشتركة في توفير القوى العاملة الماهرة.

و قد تناولت الدراسة المواضيع الرئيسية التالية :

- التمويل و التكاليف الخاصة بالتعليم.
- القوى العاملة و دورها التربوي.
- التعليم الفني و المهني و تلبية احتياجات خطط التنمية.
- مقارنة التطور الكمي و النوعي في التعليم الثانوي الصناعي في دول الخليج.
- نتائج الدراسة:
- 1- ضعف مستوى التعليم الفني وعدم الاهتمام بالتحصينات التي يحتاجها سوق العمل.
- 2- تدني الإقبال على التعليم المهني والفني وزيادة الطلب على التعليم العام.
- 3- ضرورة فتح المجال أمام التلاميذ المتفوقين في التعليم الفني والمهني لمواصلة دراستهم وربط التعليم الفني و التدريب المهني بمتطلبات خطط التنمية.
- علاقة الدراسة بموضوع البحث:

الواقع أن هذه الدراسة تعتبر دراسة مشابهة لموضوع بحثنا و لا سيما فيما يتعلق بصلة التعليم الفني والتقني بخطط التنمية، وفي مشكلة تدني الإقبال على التعليم التقني والمهني وضرورة رفع مستوى مؤسساته و التشجيع على الالتحاق به من قبل التلاميذ المتفوقين في التعليم العام، وصلة هذا النوع من التعليم بسوق العمل و مساهمته في تطوير وإعداد القوى البشرية اللازمة للإنتاج والإسهام في التنمية الاقتصادية . وقد احتوت هذه الدراسة على أفكار بناءة و توصيات إيجابية ، لأن المشكلات التي تطرقت إليها لا تزال قائمة و جديدة بالدراسة لأنها تمثل تحديا كبيرا في الوقت الراهن.

1- مكتب التربية لدول الخليج العربية : دراسة عن التطور الكمي والنوعي لأنواع التعليم المهني والفني في دول الخليج العربي، الرياض، 1990.

. الدراسة السادسة: دراسة كاوزيو إسيهازا ( KAZUO ISHIZAHA ) (1)

- موضوع الدراسة : الفروق الجوهرية بين الإصلاحات التعليمية في كل من الولايات المتحدة الأمريكية واليابان . حاولت هذه الدراسة الوقوف على أهم جوانب القوة والضعف في النظام التعليمي لكل من الولايات المتحدة الأمريكية واليابان باعتبارهما من الدول الناجحة في سياستها التعليمية . وهذا بهدف التوصل إلى مجموعة من التوجهات المستقبلية للإصلاح التربوي والتعليمي في هذين البلدين . و تبلورت مشكلة الدراسة في الإجابة على السؤال الرئيسي التالي:

ما هي التوجهات المستقبلية في سياسة الإصلاح التعليمي في كل الولايات المتحدة الأمريكية واليابان ؟ وما الفرق بينهما ؟

- وقد أسفرت هذه الدراسة على مجموعة من النتائج أهمها:

- 1- أن مسألة الإصلاح التربوي والتعليمي أصبحت من الأولويات في كل من أمريكا واليابان.
- 2- أشارت الدراسة إلى أن المدرسة الثانوية في الولايات المتحدة الأمريكية أصبحت هدفا أساسيا لهذا الإصلاح. وأصبح ينظر إلى التنوع المعمول به في أمريكا وإتباع نظام اللامركزية في التعليم من أسباب تدهور مستوى الأداء عند التلاميذ والطلاب . ومن هنا كان من أهم التوجهات المستقبلية في هذا الشأن ضرورة الأخذ بمبدأ توحيد المناهج ، والعودة إلى سياسة مركزية التعليم .
- 3- أن الإصلاحات في النظم التعليمية التي بدأت في البلدين أخذت اتجاهين متعاكسين ، إذ يسير الإصلاح في الولايات المتحدة الأمريكية نحو التوحد، بينما يسير في اليابان نحو التنوع .
- 4- كما أظهرت الدراسة من جانب آخر أن الهدف الرئيسي من الإصلاح التعليمي في المدرسة الثانوية في اليابان هو أساليب التقويم ونظام الامتحانات، وخاصة التنافس الشديد في امتحانات القبول والنجاح والالتحاق بالجامعة، وهو ما يسمى في اليابان " بجحيم الامتحانات " .
- 5- أشارت الدراسة إلى أن تلاميذ المدارس الأمريكية بحاجة إلى تعليم أكثر صرامة، إذا كان لزاما عليهم دخول مجال المنافسة على المستوى الاقتصادي والسياسي.

- وقد تقاطعت هذه الدراسة مع البحث الحالي في النقاط التالية:

- ضرورة إصلاح نظام التعليم وتطويره من حيث المناهج وأساليب التقويم، و الامتحانات.
- ربط جميع الصفوف الدراسية بالتكنولوجيا الحديثة كاستخدام أجهزة الكمبيوتر وشبكة المعلومات .
- العمل على تثقيف التلاميذ تكنولوجيا إلى جانب توفير بيئة مدرسية خالية من مظاهر العنف.
- توفير بيئة مدرسية تعمل على جذب التلاميذ إليها ، وتعلمهم طرق التفتح على البيئة الخارجية.

---

1- KAZUO ISHIZAHA: Essential Differences between the Education Reforms in the U.S.A and JAPAN; National Institute for Educational Research; TOKYO; JAPAN; 1988

- **المحور الثاني:** دراسات تناولت تطوير التعليم الثانوي

. الدراسة السابعة: **دراسة محمد مصطفى متولي.** (1)

- **موضوع الدراسة :** دراسة مقارنة لإعادة تنظيم التعليم الثانوي في الولايات المتحدة الأمريكية وانجلترا والسويد، مع الإشارة إلى السياسة التعليمية المتبعة حاليا في مصر .
- وكان هدف هذه الدراسة هو إيجاد سبل لتطوير تطوير التعليم الثانوي في مصر بما يحقق التغلب على الهوة (الفجوة )، بين العجز بين القوة البشرية واحتياجات قطاع العمل والإنتاج مما يتطلب إعادة النظر في بنية

وتتظيم التعليم الثانوي في مصر . وتركزت مشكلة الدراسة في أنه على الرغم من الجهود المبذولة من طرف الدولة المصرية من اجل تحقيق التحديث والتطوير في مختلف المجالات بما فيها ال تعليم الثانوي، إلا أن الأوضاع ونظرا لتعدد مشكلات الإصلاح فلم تستطيع الدولة المصرية حل هذه المشكلات . وقد استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي باعتباره المنهج المناسب لهذا الموضوع، ليخلص في النهاية إلى مجموعة من النتائج أهمها:

- أن الظاهرة البارزة في بداية الخمسينات هي تلك الزيادة المطردة في عدد المسجلين في كل مستويات التعليم في الدول الثلاثة . فقد تعرض التعليم خلال القرن العشرين إلى ضغوط كمية وأخرى نوعية، وتعزى هذه الضغوط الكمية إلى النمو الديمغرافي والانفجار السكاني.
- في الفترة ما بين 1950-1965 مثلا كانت نسبة الزيادة عند من تقع أعمارهم بين 10-15 سنة، والتي تقابل المستويات الدنيا في المرحلة الثانوية كبيرة جدا ، فعلى سبيل المثال في الولايات المتحدة الأمريكية ترتفع أعداد الملتحقين بتلك المرحلة حوالي 66.10 %، وفي بريطانيا كانت حوالي 34.50 % ، بينما في السويد بلغت حوالي 20 % ، وذلك في الوقت الذي كانت نسبة الزيادة عند من تقع أعمارهم ما بين 15-19 سنة والتي تقابل المستويات العليا في المرحلة الثانوية في الولايات المتحدة الأمريكية حوالي 58.70 % ، وفي بريطانيا 57.20 % ، وفي السويد 51.70 % .
- أهمية نوع التربية التي يجب أن تقدّم لهؤلاء الشباب حتى تساهل التقدم العلمي والتكنولوجي، مما فرض على التربية أعباء هؤلاء الشباب لمواجهة الحياة المتطورة والسريعة التغير مع الأخذ بعين الاعتبار قدرات المتعلمين وحاجاتهم ، كما استدعى إعادة النظر في النظم التعليمية وضرورة الاهتمام بالتعليم الثانوي الشامل.

---

1-MOSTAFA MOHAMED METWALLY: A comparative study of the reorganization of secondary education in the united state ,England and swiden . With reference in the Arab republic of Egypt; Egyptian education. London; March; 1986.

لقد استفاد البحث الحالي من هذه الدراسة في التعرف على نوع التعليم الذي يجب أن يقدم لتلاميذ التعليم الثانوي، والذي ينبغي أن يساهل التقدم العلمي والتكنولوجي ومن ثم ضرورة الاهتمام بالتعليم الشامل أي ما يسمى بالمدرسة الشاملة.

كما تقاطع البحث الحالي مع هذه الدراسة فيما يتعلق بتوجيه التلاميذ نحو الدراسة والعمل . وكذلك من حيث النتائج الخاصة بإتاحة الفرصة للتلاميذ بالانتقال من فرع دراسي إلى آخر أو من نوع من التعليم إلى آخر تيسيرا لهم لاستكمال تعليمهم في ظروف حسنة.

كما تشابهت الدراسة الحالية مع البحث الحالي في جعل التعليم الثانوي يتلاءم مع تحديات العصر لتحقيق مستوى أعلى من الإنجاز ، بحيث يصبح الخريجين مثقفين علميا وتكنولوجيا ، وكذلك منحهم الفرصة لتحقيق مستويات عالية من التعليم والكفاءة والمهارة اللازمة للعمل . كما تقاطعت الدراسة مع البحث الحالي في دعوتها لإلى ضرورة ريد التلاميذ بالبيئة الخارجية للمدرسة الثانوية.

ويختلف البحث الحالي مع هذه الدراسات في كونها استخدمت المقارنة للواقع التربوي والتعليمي في بعض الدول الغربية، بينما البحث الحالي استخدم المنهج الوصفي التحليلي لواقع العليم الثانوي في الجزائر والدول العربية عامة ، ودور هذه المرحلة من التعليم في التنمية.

### . الدراسة الثامنة: دراسة محمود سلطان. (1)

- موضوع الدراسة : دور التربية التعليم في خطة التنمية الاقتصادية .

وقد ركزت هذه الدراسة التي استندت إلى المدخل التحليلي الوصفي على جملة من النقاط جاءت في صورة تساؤلات ، نوجزها فيما يلي:

- ما كمية التعليم المطلوب لكل مرحلة من المراحل المختلفة للنمو الاقتصادي ؟
- متى يكون التعليم أكثر فاعلية في الجامعات أم في الثانويات أم في الابتدائي ؟ وما نوع التوازن الم مطلوب إحداثه بين المراحل وأنواع التعليم لتحقيق أقصى معدّل للكفاية الإنتاجية ؟
- ما نوع التعليم المناسب للتنمية الاقتصادية ؟
- إذا نظرنا إلى التعليم الثانوي على انه استثمار اقتصادي، فما هي إستراتيجيته في التخطيط الاقتصادي ؟
- ما هو الدور الذي يمكن أن يؤديه التخطيط للتعليم في إحداث تغيير على المستوى المهني والوظيفي للأفراد ، وكذا على الهيكل الإنتاجي والحراك الاجتماعي ؟
- ما دور التعليم الثانوي في خطط التنمية ؟

1- محمود سلطان: دور التربية في خطة التنمية،(رسالة ماجستير غير منشورة)، كلية التربية جامعة عين شمس، القاهرة، 1986.

وقامت الدراسة على العمليات الآتية:

- 1- التحليل الاقتصادي للاستثمار البشري، حيث أولت أهمية للعنصر البشري في عملية التنمية.
- 2- التخطيط التربوي وآثاره على المجتمع، حيث أولت الدراسة أهمية للتخطيط التعليمي وآثاره الإيجابية على المجتمع.
- 3- صلة الطاقة العاملة بالتعليم، حيث أولت الدراسة أهمية للمداخل المختلفة ذات الصلة بالتعليم ومتطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

وهكذا تقاطعت هذه الدراسة مع البحث الحالي في نقاط عديدة نذكر منها:

- نوع وكمية التعليم المطلوب لتحقيق نمو اقتصادي واجتماعي.
  - نوع التعليم المناسب للتنمية الاقتصادية والاجتماعية.
  - إستراتيجية التعليم في التخطيط الاقتصادي والاجتماعي.
  - التخطيط للتعليم ودوره في إحداث تغيير على المستوى الإنتاجي.
- وقد اختلفت هذه الدراسة مع البحث الحالي في جانبين، الأول كونها ركزت على التنمية الاقتصادية أكثر من تركيزها على التنمية الاجتماعية. والثاني كونها لم تحدد مرحلة تعليمية معينة لتبين دورها في التنمية رغم انها تساءلت عن نوع التعليم المناسب للتنمية.

### - الدراسة التاسعة: دراسة عبد الكريم الأحول و آخرون<sup>(1)</sup>

- موضوع الدراسة : التعليم الفني و متطلبات التنمية في مصر .
- لقد تناولت هذه الدراسة بالبحث واقع التعليم الثانوي الفني من حيث مفهومه و موقعه في السلم التعليمي و مدى التخطيط التفصيلي لهذا التعليم من حيث إعداد التلاميذ، و توفير المستلزمات، ونوعية المناهج و البرامج الدراسية وهيئة التدريس... الخ.
- نتائج الدراسة:

- 1- أن هناك جهودا لخفض عدد المقبولين في التعليم الثانوي العام مقابل زيادة في عدد المقبولين بالتعليم الثانوي التقني.
- 2- أن التعليم الفني في مصر - حسب نتائج الدراسة- يعاني قصورا من حيث الكم والكيف والمستوى.
- 3- أن التعليم التقني في مصر يعاني أوجه قصور من حيث الأبعاد التشريعية والتجهيزية والإدارية والتمويلية والتنفيذية والعلاقة بين المؤسسات المعنية وغيرها.

- 
- 1- عبد الكريم الأحول وآخرون : التعليم الفني و متطلبات التنمية في مصر، معهد التخطيط القومي، القاهرة، 1988.
  - 4 - أن معظم الخريجين لا يوظفون في مجالات تخصصهم ولا يحصلون على التدريب الكافي ولا يحصلون على أجور مرضية.
  - 5- أنه لا بد أن يقوم أي تخطيط للتعليم العام و التقني بشكل خاص على أساس من تخطيط القوى العاملة وتوفير الإحصائيات لحاجة سوق العمل الفعلية، وإعادة هيكلة التعليم الفني لتوزيع التلاميذ بين فروعه الأفقية، و ربط مخرجات هذا التعليم بمتطلبات سوق العمل في البلاد العربية بالذات.
- موقع هذه الدراسة من البحث الحالي :

وعند مقارنة هذه النتائج بوضع التعليم التقني في الجزائر على ضوء دراستن ا نلاحظ وجود تشابها في التوجهات و المشكلات كما يلي:

- 1- تشابه مصر والجزائر في القصور الذي أصاب التعليم الثانوي من حيث الكم و الكيف، وضعف المستوى ، ونفس الشيء بالنسبة للمشاكل التشريعية و الإدارية و التجهيزية و التمويلية.
- 2- بالنسبة للخريجين فتتشابه المشكلات إلى حد بعيد بين مصر والجزائر في عدم وضع الخريج في المكان المناسب لتخصصه وقد يتحوّل إلى موظف يشغل أي منصب كان.

#### . الدراسة العاشرة : دراسة عبد القادر حسن خليفة (1)

- موضوع الدراسة : الاستثمار في التعليم الثانوي في مصر.
  - مشكلة الدراسة : و تبلورت مشكلة الدراسة حول السؤال:
  - إلى أي حد تستثمر الدولة خريجي التعليم الثانوي الفني والمهني في قطاعات التنمية ؟  
وتفرع على هذا السؤال الأسئلة الفرعية التالية:
  - هل هناك تفاوت بين خريجي التعليم الفني و بين الموزعين على قطاعات العمل ؟
  - هل تتناسب تخصصات الخريجين مع طبيعة الأعمال التي تم توزيعها عليهم ؟
  - ما مدى اقتناع الخريجين بدورهم الاقتصادي في المجتمع ؟
  - منهج الدراسة :
- و قد استعانت الدراسة بالمنهج الوصفي. أما عن إجراءات الدراسة فقد تمثلت في الخطوات التالية:
- 1- جمع الإحصاءات و جدولتها للوقوف على تدفق الخريجين على مؤسسات العمل.
  - 2- إحصاءات الخريجين بواسطة القوى العاملة و أماكن توزيعهم.

---

1- عبد القادر حسن خليفة: استثمارية التعليم الفني الصناعي في مصر، دراسة وصفية لتدفق المتخرجين و توزيعهم في سوق العمل ، المؤتمر العلمي السنوي الثالث "مستقبل التعليم الفني في مصر" رابطة التربية الحديثة، القاهرة، 1993.

#### - نتائج الدراسة :

- 1- تضاعفت أعداد المدارس الفنية الصناعية خلال العشر سنوات، وبلغ عدد الخريجين 40927 متخرجا، و لم يتم تعيين سوى بعض أفراد الدفعة السابقة و بلغت نسبتهم 10% 25. من إجمالي الدفعة % 90.1 من إجمالي المتخرجين في السنوات العشر التي حددتها الدراسة.

- 2- غالبية الموزعين بواسطة القوى العاملة تم توزيعهم على " أعمال إدارية و مكتبية " و من ثم مارست المدرسة الصناعية نفس الدور التقليدي للمدرسة عامة، وهو دفع الآلاف من الخريجين سن ويا إلى العمل قد أصيب بالشلل لضيق سوق العمل عن استيعاب الأيدي العاملة المتخرجة وتزايد نسبة البطالة.
- 3- عدم تناسب المهن التي تم توزيعها على الخريجين مع ميولهم و كفاءتهم، و قبلها البعض لندرة فرص العمل مما يتطلبه البحث عنها المشقة و التعب.
- 4- حل مشكلة البطالة بين المتخرجين من التعليم الفني الصناعي يتطلب الأمر ربط تخطيط التعليم الفني الصناعي بخطة التنمية الصناعية، ومراعاة زيادة معدلات النمو الاقتصادي في إيجاد فرص عمل حقيقية للشباب المتخرجين و الاعتماد على المشروعات كثيفة العمالة لاستيعاب الأيدي العاملة المتزايدة.

### . الدراسة الحادية عشر: دراسة كامل حامد جاد علي<sup>(1)</sup>

#### - موضوع الدراسة :

تطوير التعليم الثانوي في مصر العربية في ضوء المتغيرات المجتمعية و التعليمية . واتجهت الدراسة نحو التعرف على واقع التعليم الثانوي في مصر و بنيته و تطوره في ضوء المتغيرات الحالية.

#### - هدف الدراسة :

- 1- تحليل الخلفية التاريخية لنشأة التعليم الثانوي و مراحل تطوره بمصر .
  - 2- تحليل المتغيرات المجتمعية في مصر منذ منتصف السبعينات و انعكاساتها على أوضاع التعليم.
  - 3- التعرف على اتجاهات السياسة التعليمية، وحركة التعليم الثانوي في مصر منذ منتصف السبعينات.
  - 4- تحليل الاتجاهات العالمية المعاصرة في مجال تنظيم بنية التعليم الثانوي ، و تحديد مفهوم التطوير التربوي و خصائصه و دوافع تطوير التعليم الثانوي في مصر .
  - 5- وضع تصور مقترح لتطوير نظام التعليم الثانوي و بنيته في المجتمع المصري .
- مشكلة الدراسة : و تتبلور الدراسة في التساؤل الرئيسي الآتي :
- كيف يمكن تطوير التعليم الثانوي و بنيته في ضوء ما يشهده المجتمع المصري من متغيرات وما تفرضه التنمية الشاملة في عصر المعلوماتية و العولمة من تحديات ؟

1- كامل حامد جاد علي: تطوير التعليم الثانوي في جمهورية مصر العربية في ضوء المتغيرات المجتمعية والتعليمية (رسالة دكتوراه غير منشورة)، كلية التربية ، جامعة عين شمس، القاهرة ، 1996.

واستخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي في رصد و تحليل المتغيرات المجتمعية و التعليمية في مصر، وحركة التعليم الثانوي خلال فترة الدراسة من 1975 إلى عام 1996 ، و تقييم التجربة العالمية في مجال تطوير بنى التعليم الثانوي و تنظيمه، إلى جانب استخدام المنهج التاريخي مقرونا بالتحليل و التفسير في دراسة الخلفية التاريخية لنشأة التعليم الثانوي بمصر و تطوره .

## - نتائج الدراسة :

انتهت هذه الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها:

- 1- لا تزال الحاجة قائمة إلى إعادة النظر فيما يتعلق بنظام التخصص، و التشعب و البنية بصفة عامة في التعليم الثانوي فيما يتفق و ميول الطلبة المتنوعة، و تكافؤ الفرص التعليمية، واحتياجات سوق العمل.
- 2- ضرورة البحث عن بديل للمدرسة الثانوية بوضعها الحالي ينتهي فيه نظام التقسيم بين التعليم الثانوي العام والتقني الذي يتعارض و مبادئ الديمقراطية و تكافؤ الفرص التعليمية.
- 3- عجز البيئة ( المحيط الاجتماعي ) الحالية للتعليم الثانوي عن الوفاء بمتطلبات الإعداد الكافي للتعليم الجامعي من جهة و متطلبات الثقافة العامة و الإعداد للمواطنة الصالحة من جهة أخرى.
- 4- تطور الأوضاع الاقتصادية و الاجتماعية و السياسية في مصر خلال الفترة الأخيرة في صورة تحولات متسارعة زادت من تعقيد مشكلات التعليم الثانوي و حدة أثارها الاجتماعية .
- 5- ظهور مشكلات نوعية متعددة يعاني منها التعليم الثانوي في مصر، و في مقدمتها تغليب الطابع النظري على المناهج الدراسية و إهمال الفروق الفردية بينهم و إتباع طرق تقليدية في تنفيذ البرامج الدراسية .

## . الدراسة الثانية عشر: دراسة بلقاسم سلاطينية. (1)

- موضوع الدراسة : التكوين المهني وسياسة التشغيل في الجزائر.

كانت هذه الدراسة عبارة عن مزوجة بين الإطار النظري الذي يتحدد أساسا في محاولة إبراز الاستنتاجات التي خلصت إليها أهم البحوث بصدد التكوين المهني ومختلف العوامل المؤثرة ف يه، وبين الإطار الميداني الذي اعتمد فيه بشكل كبير على تقنيات الدراسة الميدانية كالاستمارة وتقنية المقابلة . وقد أجريت بمركب المحركات و الجرارات بقسنطينة . وتمحورت إشكالية الدراسة في إبراز العلاقة التبادلية بين التكوين المهني و الفعالية الاقتصادية والاجتماعية . وقد ركزت هذه الدراسة على دور مراكز التكوين المهني في تأهيل وتكوين الخريجين و لاسيما العاطلين منهم عن العمل لإعادة إدماجهم في العملية التنموية.

---

1- سلاطينية بلقاسم: التكوين المهني والتنمية- دراسة امبريقية- (رسالة دكتوراه غير منشورة)، معهد علم الاجتماع ، جامعة منتوري قسنطينة، 1996.

وفي هذه الدراسة طرح سؤالاً على العامل المتكوّن حول هدف التكوين الذي تلقاه مفاده : هل التكوين يساهم في زيادة وتحسين إنتاجية العامل فقط ؟ أو تحسين قدرته الفكرية و الجسمية فقط ؟ أم الاثنين معا ؟ جاءت إجابات المبحوثين كما يلي:

- أقرّ 59 عاملاً أي ما نسبته 50.42 % أن فعالية التكوين الذي تلقوه كان هدفه من أجل زيادة الإنتاج وتحسين قدراتهم الجسمية والعقلية معا.

- أكد 53 عاملا بنسبة 45.30 % أن هدف التكوين ارتبط بتحسين إنتاجيتهم وزيادة الإنتاج فضلا عن ذلك أبرزت هذه الدراسة جملة من المسائل المتعلقة باستقرار العامل وتحسين ظروفه .

فإذا كان التكوين يرتبط بالترقية المهنية فإن المشرفين على هذه العملية بمركب المحركات والجرارات بقسنطينة عمدوا إلى منح العامل المتكون شهادة تسمح له بالترقية والحراك المهني في نطاق م ركزه فقط. إن نتائج هذه الدراسة لا تختلف كثيرا عن نتائج الدراسة الحالية، و يتجلى هذا التشابه في عدد من المسائل ذات الأهمية البالغة أسفرت عليها هذه الدراسة يمكن حصرها في النقاط التالية:

1- يشكل التعليم والتكوين المهنيين استثمارا ورأس مال لا يمكن الاستغناء عن ه في أية تنمية اقتصادية تستند إلى أسس رشيدة.

2- ترتبط التنمية الناجحة بالتعليم والتكوين الذي يلبي احتياجات الاقتصاد الوطني من الأيدي العاملة المدربة والمؤهلة.

3- يرتبط التعليم والتكوين المهنيين بالتدرج المهني وتحسين ظروف العامل واستقراره في عمله.

4- يعمل التعليم والتكوين المهني على تنمية قدرات العامل ومن ثم رفع كفاءته المهنية للمساهمة في التنمية الاقتصادية.

5- يمثل التكوين المهني مثله مثل العليم الثانوي إحدى المتطلبات الأساسية لأية سياسة تنموية، باعتباره إنتاجا اجتماعيا يلعب الدور الحاسم في تحديد معالم التنمية الوطنية، وهذا الإنتاج يقوم على المعرفة الحديثة والرغبة الذاتية والإثراء الوظيفي من ناحية، ويرتبط بالبناء الاجتماعي الذي يشكله من ناحية أخرى.

6- تحديد الأدوار وتقسيم العمل من خلال عملية التنمية يتطلب التوزيع الرشيد و العقلاني للأفراد على الوظائف وفق ال خبرة أو المعرفة أو الشهادة، وهذا يشكل إحدى المرتكزات الأساسية في الاقتصاديات المتطورة، على اعتبار أن هناك علاقة جدلية بين الجماعات المهنية وتحديد مسارات التنمية.

وعن دورالتكوين المهني في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، توصل الباحث إلى أن نتيجة هامة مفدها أن دور التكوين المهني في التنمية يكمن في عنصرين هما: إنتاج اليد العاملة الماهرة لمقابلة احتياجات النمو الاقتصادي من جهة، ومن جهة أخرى في تنمية السعة الفكرية والجسدية للمكونين لإشباع متطلباتهم الذهنية ولتهيئتهم لتنفيذ حقوقهم وواجباتهم كمواطنين في مجتمعهم

- فالوظيفة الأولى مرتبطة مباشرة بالإنتاج ، ومن وجهة نظر هذه الوظيفة فإن التكوين يعتبر عاملا لا غنى عنه للنمو الاقتصادي، و بإنتاجه لليد العاملة الماهرة التي هي أحد العوامل الرئيسية للإنتاج، فهو يلعب دورا اقتصاديا مشابها من عدة وجوه للدور الذي تلعبه وسائل الإنتاج الأخرى.

- أما الوظيفة الثانية فتعود إلى الاستهلاك الفردي والجماعي ، وهي تهتم بإشباع طلبات المتكوّن اهتماما بمتطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع ككل.

لقد تقاطعت نتائج هذه الدراسة مع البحث الحالي في نقاط كثيرة سواء من حيث اهتمامها بالعنصر البشري في التنمية أو فيما يتعلق بأهمية التكوين والتدريب ودورها في التنمية الاقتصادية والاجتماعية . لكنها اختلفت مع البحث الحالي في كونها اهتمت بدراسة التكوين المهني في حين اهتمت الدراسة الحالية بالتعليم الثانوي.

### - المحور الثالث: دراسات تناولت تجديد التعليم الثانوي.

. الدراسة الثالثة عشر: دراسة المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم (ALESCO)<sup>(1)</sup>

- موضوع الدراسة : قضايا التعليم الفني والمهني في البلاد العربية.  
و قد تناولت هذه الدراسة الموضوعات التالية:

- 1- الاتجاهات الحديثة نحو تكامل التعليم العام و التعليم التقني.
  - 2- بناء برامج التعليم التقني على أساس الأداء و الكفاية.
  - 3- تكنولوجيا التعليم التقني و تحسين مستوى الأداء .
  - 4 - التعليم التقني كتعليم مستمر.
  - 5- إعداد المربين للتعليم التقني في الوطن العربي.
  - 6- إعادة هيكلة التعليم التقني والتدريب المهني بما يتلاءم ومعطيات القوى العاملة ومتطلبات التنمية.
- وقد تناولت هذه الدراسة قضايا التعليم التقني والمهني في الدول العربية من خلال نشأته وتطوره، والصعوبات والمشكلات التي تواجهه، وجعلت منه تعليما من الدرجة الثانية بعد التعليم الثانوي العام

---

1- المنظمة العربية للتربية و الثقافة و العلوم :من قضايا التعليم الفني في البلاد العربية ، دراسة أعدت في اجتماع المسؤولين عن التعليم التقني في البلاد العربية المنعقدة في الكويت في الفترة 10 - 15 نوفمبر 1979، تونس، 1980 .

وأسباب عزوف التلاميذ عن الالتحاق به . ثم انتقلت هذه الدراسة لعرض بعض الاتجاهات الحديثة من أجل تحقيق " صيغة التكامل "بين التعليم التقني و التعليم العام لتجعل منهما تعليما شاملا ومتكاملا.  
- أوجه التشابه و الاختلاف:

وتختلف هذه الدراسة عن البحث الحالي في أنها اهتمت بالمشكلات التي يعاني منها التعليم الثانوي في البلدان العربية عامة، في حين يهدف البحث الحالي على بحث دور التعليم الثانوي في التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الجزائر. كما أنها ركزت على التعليم الفني والمهني فقط بينما اهتمت الدراسة الحالية بالتعليم الثانوي بنوعيه التقني والعام. ومع ذلك فقد استفاد الباحث من بعض المحاور التي أوردتها الدراسة و كذا ما توصلت إليه من نتائج و توصيات.

#### . الدراسة الرابعة عشر: دراسة محمود عبد الرزاق شفشق وآخرون (1)

- موضوع الدراسة : العلاقة بين التعليم الثانوي العام و التعليم الثانوي الفني.

تناولت هذه الدراسة نشأة التعليم الثانوي العام و التعليم الفني عربيا و دوليا ، و كذا النظرة إلى المحاولات الجادة لإعادة التوازن للتعليم العام في النظم التعليمية المختلفة عربيا و دوليا سعيا منها لربط النظرية بالتطبيق و إدخال العمل كركيزة أساسية لإعداد الشباب، و ربط التعليم بالتنمية . كما أشارت الدراسة إلى الممارسات التربوية و التعليمية التي انفصل فيها عالم التعليم عن عالم العمل، أي فصل الدراسات النظرية و الأكاديمية عن الدراسات التطبيقية بحيث أصبح للتعليم العام مساره الخاص و التعليم التقني و المهني مساره الخاص به.

كما طرحت هذه الدراسة قضية ضرورة التكامل بين التعليم العام و التعليم المهني في محاولة للالتماس الأساليب التي يمكن أن تحقق التنمية الشاملة ، في مدرسة تتكامل فيها الأبعاد التي تعد الأفراد للحياة و متطلبات سوق العمل وإلى الدراسات العليا .

- وقد تمخضت عن هذه الدراسة عدة نتائج يمكن حصرها فيما يلي:

- 1- عدم ربط التعليم الثانوي بالمجتمع و حركة تطوره و متطلبات سوق العمل.
- 2- افتقار المدرسة الثانوية في الدول العربية إلى التوازن بين الدراسة الأكاديمية و الدراسة الفنية. لذا ينبغي إحداث هذا التوازن حتى ترتبط المدرسة الثانوية بسوق العمل و احتياجاته.
- 3- ضعف الصلة بين التعليم التقني والمهني وبين سوق العمل في أغلب الدول العربية في الوقت الحاضر، مما يستوجب العمل على ربط هذا التعليم بالهؤسسات الصناعية والاقتصادية وقطاع الخدمات. وقد أفادت هذه الدراسة البحث الحالي في جوانب ومتغيرات كثيرة ولا سيما قضية الربط بين التعليم

—

1- محمود عبد الرزاق شفشق و آخرون : العلاقة بين التعليم العام و التعليم المهني، دراسة مقدمة من المركز العربي للبحوث التربوية لدول الخليج العربي، الجمعية العلمية الكويتية، الكويت، 1981.

الثانوي العام والتقني في إطار مدرسة واحدة تفي باحتياجات وأغراض الخريجين من جهة و متطلبات سوق العمل من جهة ثانية . هذا كما استفاد الباحث مما توصلت إليه هذه الدراسة من نتائج و توصيات تخدم موضوع البحث.

## . الدراسة الخامسة عشر : دراسة مصطفى عبد الله رجب (1)

- موضوع الدراسة: دور التعليم الفني و المهني في تحقيق أهداف التنمية في البحرين .

وقد تناولت هذه الدراسة بالتحليل والمناقشة المحاور التالية:

1- التعليم الفني و المهني من حيث نشأته تطوره و نظامه.

2- دور التربية في التنمية الاقتصادية و الاجتماعية في البحرين.

3- دور التعليم في عملية التنمية ومتطلباتها من القوى البشرية العاملة.

4- قدرة التعليم الفني و المهني على الوفاء باحتياجات التنمية .

و قد ناقش الباحث الموضوعات السابقة من خلال عرضه لمفهوم التنمية وأنواعها وعلاقة التعليم بالتنمية. و كذلك عرض واقع التعليم الثانوي الفني والمهني ( الصناعي و التجاري ) في البحرين من خلال الأهداف و البرامج و المناهج و هيئة التدريس وعلاقة كل ذلك بم متطلبات التنمية و مدى مساهمة هذه العوامل في تغطية احتياجات البحرين من العمالة الفنية المدربة و الماهرة.

كما هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على مفاهيم التنمية وأبعادها، وفهم الواقع الاقتصادي والاجتماعي الذي تعيشه البحرين واتجاهات نموه والصعوبات التي تعترض طريقه . وكذا العمل على تحليل هيكل العمالة خلال عملية النمو الاقتصادي والاجتماعي . ثم وصف واقع التعليم الثانوي الفني والمهني من حيث طبيعته وإمكانياته وتوجهاته ... و تحليل هذا الواقع في ضوء العلاقات القائمة بينه وبين التغيرات الاقتصادية والاجتماعية.

- وقد أسفرت هذه الدراسة على النتائج التالية:

1- انعدام التنسيق والتكامل بين القطاعات الاقتصادية والاجتماعية والتربوية لا سيما فيما يتعلق بخطط التنمية و مطالب الإنتاج و العمالة .

2- عدم وجود دراسة علمية دقيقة لاحتياجات سوق العمل ومتطلباته من القوى البشرية العاملة .

3- وجود فائض في العمالة في بعض التخصصات يعوق عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية في البحرين.

---

1- مصطفى عبد الله رجب : دور التعليم الثانوي و المهني في تحقيق أهداف التنمية ، ( رسالة دكتوراه غير منشورة ) ، كلية التربية، جامعة المنصورة، 1981.

4 - عدم وجود إستراتيجية واضحة لتنمية القوى البشرية العاملة مبنية على اتجاهات التنمية و تطوراتها المستقبلية .

- علاقة الدراسة بالبحث الحالي:

الواضح أن هذه الدراسة و إن كانت تناولت بالبحث في بلد غير الجزائر إلا أنها أفادت البحث الحال ي من حيث تناوله الأوضاع التربوية و التنموية التي يمر بها بلد عربي (البحرين) في مجالات التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وإن كانت هذه الدراسة قد اقتصرت على التعليم الفني والمهني (الصناعي والتجاري) فقط في حين أن الدراسة الحالية هي دراسة لواقع التعليم الثانوي العام والتقني معا ودورهما في تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

و قد أفادت هذه الدراسة البحث الراهن في الكثير من المحاور التي عالجت واقع التعليم الثانوي في الجزائر من حيث بنيته ونظامه وعلاقته بالتنمية، وكذلك أهم الصعوبات التي تواجهه وما هي أن جمع السبل لمعالجتها... كما أفادت هذه الدراسة البحث من جهة ما توصلت إليه من نتائج هامة.

### . الدراسة السادسة عشر: دراسة المركز العربي للبحوث التربوية (الكويت) (1).

- موضوع الدراسة : الاتجاهات الحديثة في التعليم الثانوي بدول الخليج العربية .

- نتائج الدراسة : و توصلت هذه الدراسة إلى نتائج هامة مفادها :

- 1- إن التعليم الثانوي لم يحقق أهدافه التقليدية في الإعداد للجامعة أو الإعداد للوظائف العامة.
  - 2- إنه لم يحقق هدف تكوين الإنسان القادر على تحقيق ذاته، والاستمتاع بقدراته والمشاركة البناءة في حياة المجتمع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية .
  - 3- إنه لم يحقق هدف إعداد الإنسان لمواكبة التغير السريع في المعلومات والتكنولوجيا بإكسابه مهارات التعلم الذاتي، والتفكير الناقد وتقبل التغيير و التلاؤم معه.
  - 4- إنه لم يجعل هدف الإعداد للعمل والمهنة بشكل عام من أولوياته إلا في وقت قريب .
  - 5- عدم كفاءة التعليم الثانوي بشكله الحالي وعدم تلبية احتياجات المجتمع الاقتصادية والاجتماعية مما أدى إلى محاولة استحداث أنماط جديدة للتعليم الثانوي تتماشى وتطورات العصر.
  - 6- إن كفاءة التعليم الثانوي تتحقق فقط بتغيير مبناه ومناهجه وته يئة العاملين فيه لهذا التغيير . وهذا ما لم تأخذه بعض الدول مأخذ الجد بل اكتفت بالحديث عنه أكثر من التنفيذ.
- **التقييم:** ومع التحفظ فقط على العمومية القاطعة لهذه الاستنتاجات التي توصلت إليها الدراسة المذكورة وغيرها من الدراسات السابقة الذكر ، فإنها تؤكد كلها عدم الرضا على أنماط التعليم الثانوي الحالية.

---

1- المركز العربي للبحوث التربوية : "الاتجاهات الحديثة في التعليم الثانوي بدول الخليج العربية" مكتب التربية العربي لدول الخليج، الكويت، 1981.

وإذا نظرنا إلى هذه النتائج مع حجم التعليم الثانوي بكل أنواعه وفروعه ، فإن العمل المطلوب إنجازه في هذا الشأن ليس بالهين. وهذا ما يبرر المحاولات العديدة الجارية لإصلاح وتطوير التعليم الثانوي في بلدان العالم بصفة عامة وفي البلدان النامية بصفة خاصة . ولعل أولى المحاولات الجارية في البلدان العربية بشكل عام

تتمثل في الجهود المبذولة للعناية بالتعليم التقني الذي تمت إقامته في هذه الدول بشكل منفصل عن التعليم العام في المحاولات الأولى... ولكن نتائج هذه المحاولات لم تكن مشجعة أبداً ومن عدة جوانب، الأمر الذي جعل هذه الدول تعيد النظر في هذا النوع من التعليم.

#### . الدراسة السابعة عشر : دراسة دلال ياسين محمد (1)

**موضوع الدراسة :** تجديد التعليم الثانوي المصري في ظل توقعات التغيير في هيكل العمالة عام 2001 حاولت هذه الدراسة التعرف على التجديد المناسب للتعليم الثانوي في مصر، والذي يفي باحتياجات التنمية من القوى العاملة في ظل توقعات التغيير في هيكل العمالة حتى عام 2001، لأن هذه المرحلة في التعليم يمكنها أن تفي بهذا الغرض . و كذلك التوصل إلى التجديد في التربية و التعليم بما يسهم في إحداث التوازن المطلوب بين خريجي التعليم الثانوي و بين الطلب على القوى العاملة حتى نهاية القرن العشرين. و في هذا السياق ترى الباحثة أن هناك نوعاً من الخلل في النظام التعليمي لأنه ينتج أعداداً كبيرة لا يحتاج إليها سوق العمل ، في الوقت الذي لا ينتج فيه الأعداد الكافية التي يتطلبها سوق العمل، الأمر الذي أدى إلى ظهور مشكلات اقتصادية حادة نظراً لعدم التوازن بين المعروض من القوى العاملة و الطلب على المهن المختلفة (فقدان التوازن بين العرض والطلب).

#### - وكان السؤال الرئيسي الذي حاولت الباحثة دلال ياسين محمد الإجابة عنه هو:

ما هو التجديد المناسب للتعليم الثانوي في مصر حتى يسهم في تحقيق احتياجات التنمية من القوى العاملة في ظل توقعات التغيير في هيكل العمالة حتى عام 2001 ؟

وقد استخدمت الباحثة جملة من المداخل منها على الخصوص المدخل المعياري متناولاً اتجاهات تطور التعليم الثانوي في مصر وموقعه من سوق العمل ، والقوى المؤثرة في ذلك السوق، مع الإشارة إلى التوقعات المستقبلية لخريجي الثانويات إلى غاية عام 2001 ، و مقارنة العرض المتوقع منه بالطلب على المهن المختلفة خلال هذه الفترة و تحديد جوانب الخلل عدم التوازن.

- **منهج الدراسة :** كما استخدمت الباحثة المنهج الوصفي التحليلي المقارن بين عرض وطلب التعليم الثانوي.

---

1- دلال ياسين محمد: تجديد التعليم الثانوي المصري في ظل توقعات التغيير في هيكل العمالة عام 2000، (رسالة دكتوراه غير منشورة) جامعة عين شمس، القاهرة، 2000.

- وقد أسفرت هذه الدراسة على عدة النتائج أهمها:

- 1- لقد تأكد لدى الباحثة و من خلال دراستها النظرية، أن مشكلات التعليم الثانوي لم تكن وليدة الحاضر و إنما تمتد إلى أعماق الماضي، فهي مشكلات لها جذورها التاريخية، وإدخال نظام التعليم الحديث على النمط الغربي في مصر لتلبية احتياجات الدولة من الأيدي العاملة .
- 2- لم تبذل من قبل الدولة حتى زمن الدراسة أية جهود إيجابية لإيجاد حلول لمشكلات التعليم الثانوي.
- 3- فقد أظهرت نتائج الدراسة أن عملية الالتحاق بالتعليم الثانوي تسيطر عليها بعض الاتجاهات الاجتماعية، و الأفكار العامة السائدة، حيث يحرص الأولياء و التلام يذ على الالتحاق بالتعليم الثانوي العام كما يترتب عليه من مميزات اجتماعية مرغوب فيها، ويعزفون عن التعليم التقني والمهني.
- 4- لقد ساهمت ازدواجية التعليم الثانوي ( عام و تقني ) في إعاقة تحقيق مبدأ تكافؤ الفرص.
- 5 - وجود انفصال بين سياسات التعليم و سياسات العمالة، بحيث يسير كل منهما في اتجاه منفصل عن الآخر دون محاولات جادة للربط بينهما ، كما توصي التصريحات المتعددة بهذا الخصوص . وانتهت الدراسة إلى وضع تصور مستقبلي لتجديد التعليم الثانوي المصري في ظل توقعات التغيير في هيكل العمالة حتى عام 2001 يقوم على محورين:

- المحور الأول : المبادئ التي يركز عليها التصور المستقبلي وهي:

- 1- التكامل بين الأنواع المختلفة للتعليم الثانوي و إلغاء الازدواجية .
- 2- الأخذ بنظام التعليم المستمر (التربية المستدامة) .
- 3- إسناد مهمة التدريب لمؤسسات العمل والإنتاج.
- المحور الثاني: و يمثل مجموعة من البدائل المقترحة للتصور المستقبلي لتجديد التعليم الثانوي.
- البديل الأول: ويمثل هذا البديل الواقع الراهن الذي يهدف إلى مواجهة بعض مشكلات التعليم الثانوي من خلال علاقته بسوق العمل عن طريق إدخال بعض التغييرات في هيكل التعليم الثانوي العام وذلك بإضافة بعض التخصصات العملية والتقنية لسد العجز الموجود في سوق العمل .
- البديل الثاني: المدرسة الثانوية المتخصصة.
- البديل الثالث: المدرسة الثانوية العملية الموحدة ( من حيث المناهج و مدّة الدراسة ).
- علاقة الدراسة بالبحث الحالي :

وقد كشفت هذه الدراسة عن عدة نقاط وجوانب سوف تقوم الدراسة الحالية من التأكد منها من خلال الإجابة على فرضيات البحث ووضع النتائج النهائية للدراسة . وإن كانت هذه الدراسة قد اختلفت عن البحث الحالي في كونها ركزت على التكوين المهني ودوره في التنمية الاقتصادية والصناعية بينما تذهب الدراسة الحالية إلى البحث في دور التعليم الثانوي في التنمية والاقتصادية والاجتماعية أيضا.

وقد أوضح الباحثان الأهمية التي يشغلها التعليم والتكوين المهني في خلق قاعدة عمالية ذات تأهيل عالي يبنى عليها اقتصاد قوي ومتميز بالاعتماد على التقنيات والتكنولوجية الحديثة . هذا ما من شأنه أن

يحقق مطالب التنمية الاقتصادية التي يتطلع إليها المجتمع . من هنا يبدو جليا أن سياسة التعليم والتكوين المهنيين تمثل مطلبا أساسيا لأية تنمية تعتمد على الاستخدام العقلاني لمواردها البشرية.

**. الدراسة الثامنة عشر : دراسة بيسنار وليطار (BESNARD .P- LIETARD.B) (1)**

- **موضوع الدراسة :** تحليل العلاقة بين التعليم والتكوين والاقتصاد .

قدم كل من الباحثين الفرنسيين (بيسنار وليطار) هذه الدراسة التي جمعا من خلالها بين الجانب النظري والتطبيقي كمحاولة بين المحاولات الحديثة التي سعت إلى تفسير استراتيجيات التكوين على ضوء تخطيط الدولة للمسائل الاقتصادية والصناعية.

- **مشكلة البحث :** تدور مشكلة هذا البحث حول التكوين باعتباره من أهم عوامل النمو الاقتصادي، كما أنه استثمار وفير للاحتياجات الاقتصادية . كما أكد الباحثان أيضا على أن التكوين هو مصدر الخدمات الإنتاجية. وفي هذا الإطار ورد في الدليل العلمي للتكوين بالمؤسسات الفرنسية ما يلي : " التكوين الجيد هو أفضل وسائل الاستثمار."

- **وقد توصلت هذه الدراسة إلى جملة من النتائج يمكن تلخيصها على النحو التالي:**

1- يشكل التكوين المهني المتطلب الأساسي لتحقيق أية تنمية اقتصادية أو صناعية، فضلا عن أنه يؤدي إلى إيجاد توازن اقتصادي يحافظ على استقرار المجتمع .

2- يرتبط رفع مستوى التأهيل بتجديد القدرات الإنتاجية والمعارف العلمية .

3 - يشكل التكوين المهني استثمارا فعّالا لدفع عجلة التنمية إلى الأمام . وقد أوضح الباحثان من خلال هذه الدراسة أن التكوين يلعب دورا أساسيا على مستوى سوق العمل باعتباره ميكانيزما يخلق نوعا من الانسجام بين احتياجات الاقتصاد من اليد العاملة والقادمين الجدد إلى سوق العمل .

- **التقييم :** تذهب هذه الدراسة إلى اعتبار التعليم والتكوين رأس مال لا يمكن هدره ، هذا إلى جانب ما يتضمنه من طرق تجديد المهارات والقدرات والتحفيز . فإنه مكوّن من مكونات الحضارة الصناعية المعاصرة التي تقوم على التخصص المتجدد والدقيق للخبرات والمهارات . ويمكن أن نجد تأييدا لهذا الموقف في بعض الدراسات الأوروبية الحديثة التي أوضحت أن التكوين عبارة عن قيمة مضافة لرأس المال البشري تزوّده بالطاقة الإنتاجية، وتعلّمه المعارف والمهارات والتقنيات التي تجعله يواكب التطورات المعرفية والتكنولوجية، وبهذا يمكن تحقيق استثمار متين. كما كشفت هذه الدراسة أن التكوين الجيد يسمح بخلق نوع من التوازن بين العرض الكمي والنوعي في اليد العاملة.

---

1- BESNARD.P-LIETARD.B : LA FORMATION CONTINUE ; PARIS ; P.U.F ; 1976 ; PP. 27-28

## التعليق على الدراسات السابقة

يبدأ هذا البحث حيث انتهت الدراسات السابقة، وما توصلت إليه من نتائج و مقترحات تتعلق بمرحلة التعليم الثانوي كمرحلة حاسمة في حياة التلاميذ الدراسية والعملية باعتبارها مرحلة إعداد وتأهيل للكوادر المتوسطة التي يتطلبها عالم الشغل. كما تناولت هذه الدراسة مسألة تطوير التعليم الثانوي بما يواكب تطورات العصر والتغيرات الحادثة على المستوى المحلي، الإقليمي والعالمي، ومن ثم مواجهة التحديات العلمية والتكنولوجية التي تتطلبها التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

و من خلال استعراض الدراسات السابقة التي تناولت التعليم الثانوي ودوره في التنمية، والتي كانت متعددة ومتنوعة، وهذا رغم اختلاف البيئات والظروف التي تناولت هذا موضوع سواء على المستوى العربي أو العالمي. فإن جميع هذه الدراسات أشارت إلى ضرورة السعي إلى إصلاح وتطوير التعليم الثانوي لما له من أهمية قصوى في إعداد فئة من الشباب ذات مستوى تعليمي متوسط، لكنها بالغة الأهمية في حياة المجتمع الاقتصادية والاجتماعية، حيث ينطلق بعدها التلاميذ إما لاستكمال دراستهم الجامعية، وإما التوجه إلى سوق العمل. وقد انصبحت البحث الحالي على هذا التوجه الأخير و توصل إلى رؤية شاملة حول فلسفة إصلاح وتطوير التعليم الثانوي بما يخدم أهداف ومتطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الجزائر. كما أشارت أغلب هذه الدراسات إلى وجود العديد من المشكلات التي يعاني منها التعليم الثانوي في الدول العربية عامة ومنها الجزائر. ومن هنا أنتقل الباحث إلى تحليل ومراجعة هذه الدراسات بما يتفق مع محاور البحث الحالي كما يلي:

### **. المحور الأول : الدراسات المقارنة.**

يتشابه البحث الحالي مع دراسات المحور الأول في كونها دراسات مقارنة، و يتشابه أيضا مع الدراسات في اختيار دولة بريطانيا، الولايات المتحدة الأمريكية، فرنسا، وروسيا كدول مقارنة لإصلاح التعليم الثانوي و تطويره بما يتماشى و احتياجات المجتمع الاقتصادية و الاجتماعية. إضافة إلى مقارنته مع بعض الدول العربية مثل العراق والأردن ومصر والسودان...

و تختلف هذه الدراسات عن البحث الحالي في أن بعضها تناولت مشكلات التعليم الثانوي وأخرى تنويع التعليم الثانوي وأهدافه أو إلى دور التعليم الثانوي في التنمية الاقتصادية فقط أو الاجتماعية فقط، بينما البحث الحالي يتعرض إلى دور التعليم الثانوي في التنمية الاقتصادية والاجتماعية. كما تختلف أيضا في الظروف والأوضاع السائدة في دول المقارنة. وقد استفاد البحث الحالي من هذه الدراسات في التعرف على واقع التعليم الثانوي وبيان القوى والعوامل التي تؤثر في بنيته ومساره ومن ثم على الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للمجتمع الجزائري. كما استفاد البحث الحالي من التعرف على نوع التعليم الواجب تقديمه لخريج المدرسة الثانوية ليتمكن من المساهمة الإيجابية في خدمة أهداف التنمية.

### **. المحور الثاني : دراسات تناولت تطوير التعليم الثانوي.**

يتشابه البحث الحالي مع دراسات المحور الثاني في التعرف على اتجاهات تطوير التعليم الثانوي الحديثة في بعض الدول المتقدمة سواء تعلق الأمر ببنية هذا التعليم، أو العوامل التي تتحكم فيه وذلك بهدف الاستفادة من خبرة هذه الدول في مجال تطوير التعليم، وفي ضرورة البحث عن السبل التي تجعل التعليم الثانوي يتلاءم مع متطلبات العصر الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لتحقيق مستويات عالية من الإنجاز حتى يكون خريج المدرسة الثانوية مؤهل معرفيا وتقنيا عند الالتحاق بعالم الشغل.

وتختلف هذه الدراسات عن البحث الحالي كونها انصبت على فلسفة التعليم الثانوي وتطوره فقط، دون البحث في مدى مساهمة هذه المرحلة من التعليم في تلبية احتياجات المجتمع الاقتصادية والاجتماعية. كما استفاد البحث الحالي من الدراسات السابقة من خلال أهداف السياسة التعليمية الجديدة ودورها في تطوير مرحلة التعليم الثانوي، والتعرف على الخلفية التاريخية لنشأته وتطوره في بعض البلدان العربية، وتشخيص المشكلات التي تعاني منها هذه المرحلة من التعليم و انعكاساتها على حياة المجتمع، ومن ثم التوصل إلى مجموعة من التوجهات المستقبلية فيما يتعلق بإجراءات تطوير التعليم من جميع جوانبه، وكذلك ضرورة المشاركة الفعالة من طرف مختلف الأطراف المعنية بصنع القرار التعليمي لتحقيق جملة من القيم أهمها مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية، ومبدأ الديمقراطية وغيرها من المبادئ المجتمعية بهدف تحقيق مستويات عالية من التعليم للحصول على المهارات اللازمة للتنمية .

### - المحور الثالث : دراسات تناولت تجديد التعليم الثانوي.

يتشابه البحث الحالي مع دراسات المحور الثالث في التعرف على التجارب الرائدة لتجديد التعليم الثانوي و مدى إمكانية تطبيقها في المجتمع الجزائري، كما يتشابه أيضا في استخدام المنهج المقارن، والمنهج الوصفي التحليلي بصفة خاصة من خلال رصد واقع التعليم الثانوي في الجزائر و وصفه وتحليله للوقوف على أهم معالمه مقارنة بالدول المتقدمة . كما يتشابه أيضا في أهمية توجيه التلاميذ نحو التخصصات التي تتناسب مع قدراتهم ورغباتهم .

وتختلف هذه الدراسات عن البحث الحالي في أنها تناقش مسألة تجديد التعليم الثانوي وتقدم بعض الدراسات بدائل مقترحة لنظام التشعيب، بينما البحث الحالي يعالج مدى مقدرة التعليم الثانوي على تحقيق أهداف ومتطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية . و قد استفاد الباحث من هذه الدراسات في تحقيق هدف أساسي وهو أن يكون التعليم الثانوي مرحلة منتهية تؤهل التلاميذ للحياة العملية ، وتعددهم إعداد كافيا لأن يكونوا أفراد صالحين و منتجين. كما استفاد أيضا من هذه الدراسات من خلال عرض واقع التعليم الثانوي في الجزائر والعوامل التي جعلت منه تعليما غير قادر على تحقيق الأهداف المرجوة منه، و كذلك التعرف على احتياجات سوق العمل من القوى العاملة المدربة والمؤهلة في ظل التغيرات الحاصلة. كما كشفت هذه الدراسات عن وجود انفصال وعدم تنسيق بين سياسات التعليم و سياسات التشغيل في البلدان العربية. وبعد عرض الدراسات السابقة والتعليق عليها توصل الباحث إلى ما يلي:

- إن كل دراسة من الدراسات السابقة إنما تناولت العديد من الجوانب الاجتماعية و الاقتصادية و خرجت كلها بنتائج تدعو إلى ضرورة مراعاة العوامل التربوية و التعليمية عند التخطيط للتنمية.  
- كما تناولت هذه الدراسات العلاقة بين التعليم و التنمية، و أثر السياسات التعليمية السائدة في التغيرات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للمجتمع.

والمهم أن غالبية هذه الدراسات كانت تهدف إلى التعرف على دور التعليم الثانوي في خطط التنمية، وأهم العوامل التي تتحكم في هذه العملية من جهة، وكذلك أهم المشكلات التي تواجهه . لكن البحث الحالي يتفق مع الدراسات السابقة حول دور التعليم بصفة عامة و التقني بصفة خاصة في تحقيق أهداف ومتطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية . وكان تركيز الدراسة الميدانية على أهمية التخطيط للتربية والتعليم بالنسبة للتغيرات الاقتصادية و الاجتماعية التي يشهدها المجتمع الجزائري في ظل التحولات الجارية . وقد استفاد الباحث من هذه الدراسات في إعداد الإطار النظري لهذا البحث، كما استفاد منها أيضا في إثبات ما يلي:  
1- إن مرحلة التعليم الثانوي تعد مرحلة حاسمة في حياة التلميذ الدراسية بالمقارنة مع المراحل التعليمية الأخرى لأنه يتوسط مرحلة التعليم الأساسي والتعليم العالي، ولأنه أقرب إلى المساهمة في قضية التنمية، زيادة عن كونه مرحلة تسهم في إعداد الكوادر الوسطى التي يطلبها سوق العمل.  
2- إن هذه المرحلة من التعليم تعمل على تنمية شخصية التلميذ وصقل مواهبه وإكسابه الكثير والمبادئ التي تجعل منه مواطنا صالحا قادرا على تحمل المسؤولية ومن ثم المساهمة في بناء المجتمع.  
3- إن هذه المرحلة من التعليم بحاجة إلى مزيد من البحث والدراسة.  
بعد عرض ومراجعة الدراسات السابقة والتعليق عليها يمكن ملاحظة ما يلي:

1- لقد اشتمل الجانب الأكبر من هذه الدراسات على أبحاث و دراسات تتعلق بواقع التعليم الثانوي الفني و الصعوبات التي تواجهه . كما بينت هذه الدراسة أن نظرة التقليدية للتعليم اليدوي و الحرفي ( المهني ) مازالت موجودة في الكثير من الدول العربية و منها الجزائر باعتباره تعليما مغلقا لا يؤدي إلى مواصلة التعليم العالي في الكثير من الحالات، ولا يسمح للحصول على مكانة اجتماعية مرموقة مقارنة مع التخصصات الأخرى .

2- كما تتفق الدراسات السابقة الذكر مع الدراسة الحالية في أن للتعليم الثانوي دورا هاما في التنمية الشاملة، وأنه يمثل الحلقة الوسطى والركيزة الأولى بين الحرفي و الأخصائي الفني ، كما يعتبر المصدر الرئيسي لتزويد مشروعات التنمية بالقوى العاملة الماهرة ، إضافة إلى كونه استثمار ذي عائد متميز في مسيرة التنمية و التطور .

3- و تختلف هذه الدراسات عن الدراسة الحالية فيما يلي :

أ- أن الدراسة الحالية انصبحت على واقع التعليم الثانوي العام والتقني ودوره في تحقيق أهداف ومتطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية، في حين أن معظم هذه الدراسات ركزت على التعليم الثانوي الفني و المهني فقط ودوره في التنمية الاقتصادية فقط.

ب- أن البحث الحالي تناول التعليم الثانوي العام و التقني في الجزائر ودورهما في خدمة أهداف ومتطلبات التنمية الاجتماعية والاقتصادية معا نظرا لارتباطهما وتداخلهما كما هو معروف.

- كما أفادت هذه الدراسات البحث الحالي في المجالات التالية:

1- التعرف على نشأة التعليم الثانوي و تطوره و المشكلات التي واجهته وتواجهه منذ الاستقلال .

2- وأظهرت هذه الدراسات أهمية التعليم الثانوي في تزويد المجتمع باليد العاملة الماهرة التي يتطلبها سوق العمل و الإنتاج.

3- كما أوضحت هذه الدراسات أهمية تنويع التعليم الثانوي والأخذ بالاتجاهات الحديثة مثل " المدرسة الشاملة "، والعمل على الربط بين الدراسة النظرية و التطبيقية خلال مرحلة التعليم التكويني.

وفي النهاية وبعد مراجعة هذه الدراسات يمكن ال قول بأنها جميعا على درجة كبيرة من الأهمية

لدراستنا الحالية، حيث أفادت الباحث في كل خطوة من خطوات ه، إلا أن بعضها يختلف إلى حد ما مع

البحث الحالي . لقد ركز بعضها على دراسة التعليم الثانوي من حيث بنيته ومكوناته وتنظيمه وسبل

إصلاحه وتطويره، في حين ذهبت الدراسة الحالية إلى البحث عن الدور الذي يمكن أن يلعبه التعليم

الثانوي في تلبية احتياجات التنمية الاقتصادية والاجتماعية . كما أسفرت المراجعة لهذه الدراسات عن أن

معظمها يركز على جانب أو بعض جوانب البحث الحالي . فمن حيث نوعية التعليم ركزت الدراسات السابقة

على التعليم التقني والمهني فقط ، ومن حيث نوع التنمية ركزت على التنمية الاقتصادية فقط، هذا مما

يعطي لدراستنا أهمية كبرى حيث جمعت بياناتها بين التعليم الثانوي العام و التقني من جهة، وأثرهما على

التنمية الاقتصادية والاجتماعية من جهة ثانية باعتبارهما عمليتان متداخلتان ومر تبطتان لا يمكن الفصل

بينهما عند التخطيط لأية تنمية . و الشئ الجامع بين نتائج مختلف الدراسات التي تم استعراضها هنا هو

وجود مجموعة من المؤشرات توحى بضرورة إعادة النظر إلى هذا النوع من التعليم سواء في بنيته أو

تنويعه أو إدارته ... أو ربطه بمؤسسات المجتمع الاقتصادية والاجتماعية والثقافية حتى يحقق الأهداف

المرجوة منه.

## الفصل الثاني

### المعالجة السوسيو-اقتصادية لعلاقة التعليم بالتنمية

- تمهيد:

#### أولاً- التخلف والتنمية: (المفهوم والعلاقة)

1- التخلف: مفهومه ومظاهره

أ - مفهوم التخلف

ب- عوامل التخلف

2- التنمية: مفهومها وأنواعها

أ - مفهوم التنمية

ب- أنواع التنمية

3- العلاقة بين التخلف والتنمية

#### ثانياً- أهم المداخل النظرية في التعليم والتنمية:

1- المدخل الإنساني

2- المدخل الاقتصادي

3- المدخل الاقتصادي-الاجتماعي

4 - نظرية رأس المال البشري

#### ثالثاً - طبيعة العلاقة بين التعليم و التنمية:

1- أهمية التعليم في التخطيط للتنمية والتطور

2- دور التعليم في التنمية الاقتصادي والاجتماعية

3- جدلية العلاقة بين التعليم والتنمية

4 - حقائق عن التنمية الاقتصادية والاجتماعي

تمهيد:

لموضوع التعليم والتنمية أو بالأحرى دور التعليم في التنمية، أهمية كبرى في مجال الدراسات السوسيو-تربوية والسوسيو-اقتصادية. فالحاجة إلى وضع هذا الموضوع على بساط البحث والدراسة تنبع من استمرار أوضاع التخلف التي تعيشها بلدان العالم الثالث. وعليه فدراستنا الحالية ستنطلق من التعريف بظاهرة التخلف ومظاهره، والتنمية وأنواعها، لننتقل بعد ذلك إلى دراسة التنمية في علاقتها التفاعلية بالتعليم عن طريق دراسة أهم المداخل النظرية في التعليم والتنمية قصد دراسة الأطر الخاصة بكفاية النظام التعليمي ودوره في التنمية.

## - أولاً: التخلف والتنمية (المفهوم والعلاقة)

### 1 - التخلف : مفهومه، أسبابه، ومظاهره.

#### أ - مفهوم التخلف:

العالم الثالث، التخلف، التنمية، كلمات ثلاثة تكاد تكون متلازمة، طارحة أكبر تحدّ تواجهه البشرية اليوم. ونعني به تحدي النهوض بـ 4/3 من سكان العالم للحاق بركب البلدان المتقدمة. وقد برز مصطلح التخلف بعد نهاية الحرب العالمية الثانية بعد حصول عدد ك بير من الدول المتخلفة المستعمرة على استقلالها، فذاع صيته وكثرت الكتابات حوله ابتداء من خمسينات القرن الماضي . واختلفت الآراء حول مفهومه ومقارباته، ويرجع ذلك إلى تعدّد الخائضين في هذا الموضوع واختلاف توجهاتهم واختصاصاتهم، فبعد أن كان حكراً على علماء الاقتصاد، بات موضوع المفكرين والباحثين من علماء الاجتماع، والسياسة، والقانون، والتاريخ وغيرهم . وهكذا أصبح مصطلح التخلف ونظرية التنمية التي يتضمنها بالضرورة خاصاً بوضعية بلدان العالم الثالث ، إذ لم يعد اعتبار التخلف مشكلة اقتصادية محضة مرتبطة بنظرية الاقتصاد التقليدي، خارج إطار الزمان والمكان<sup>(1)</sup>. ليس من السهل إيجاد تعريف عام للتخلف، غير أنه توجد بعض السمات الاجتماعية والاقتصادية التي تشكل دليلاً على وجود مستوى معيّن من التخلف أهمها:<sup>(2)</sup>

1- انخفاض مستوى دخل الفرد عن المتوسط.

2- تفشي ظاهرة البطالة المقنعة.

3- انخفاض مستوى التعليم.

4- انتشار الأمية بين الذكور والإناث على السواء.

5- انتشار ظاهرة تشغيل الشباب (عمالة الأطفال).

1- مصطفى حجازي: التخلف الاجتماعي، معهد الإعلام العربي، ط1، بيروت، 1976، ص 19.

2- أخليف يوسف الطراونة : أساسيات في التربية، مرجع سابق، ص 145.

6- التبعية الاقتصادية والسياسية للدول المتقدمة.

7- عدم تكافؤ الفرص التعليمية والعملية.

8- عدم تطبيق الديمقراطية الحقيقية و احترام حقوق الإنسان.

إن مفهوم التنمية في الحقيقة لا ينفصل عن مفهوم التخلف، فقد طرحت قضية التنمية نفسها على العالم الثالث بعد الحرب العالمية الثانية مباشرة، لتعطي محتوى موضوعي لشعار الاستقلال السياسي الذي رفعته حركات التحرر الوطني منذ سنوات طويلة، وحيث تخلصت دول من السيطرة الاستعمارية وحصولها على الاستقلال السياسي لتتفرغ بعد ذلك لتحقيق الاستقلال الاقتصادي و الاجتماعي والثقافي، بمعنى العمل على رفع مستوى المعيشة والقضاء على التخلف بمختلف مظاهره. وهكذا أصبح واضحاً أن الاستقلال السياسي ليس غاية في حد ذاته، وإنما هو بداية للتطور الاقتصادي والاجتماعي واللاحق بركب الدول المتقدمة<sup>(1)</sup>. ومع ازدياد الاهتمام بالتنمية في البلدان النامية والحاجة الملحة لدفع عجلة التنمية في هذه البلدان في اقصر وأسرع وقت ممكن، تبدو الحاجة ملحة أيضاً لتشخيص وتفسير واقع البلدان المتخلفة ووضع إستراتيجية تساعد على تجاوز تخلفها.

وإذا كان التخلف يعتبر مسألة نسبية، فإن المفكرين قد اهتموا بتحديد مفهوم التخلف وخواص الدول المتخلفة، وفسروا ظاهرة التخلف باعتبارها مركبا من الظواهر والعوامل المتباينة، والتي تؤدي في شكلها العام إلى الحكم بانخفاض مستوى المعيشة في هذه الدول.

يعرّف بول هوفمان ( P.Hoffman ) البلد المتخلف بأنه " البلد الذي يفتقر إلى الوسائل الكفيلة بالقضاء على الفقر . فالطرق والسكك الحديدية غير كافية، وشبكة المواصلات غير منتظمة، والمصانع وأدوات الزراعة ناقصة، والناس ذوو التدريب اللازم للإسهام بطريقة مفيدة في عملية التنمية قليلون"<sup>(2)</sup>. كما يعرف التخلف بأنه " ظاهرة تصيب المجتمعات وتعني بطئ الحركة في تحقيق التنمية الذاتية ". واستناداً لما سبق يمكن القول أن الدول المتخلفة تتخلف فيها مستويات المعيشة، وينخفض فيها الدخل، وبالتالي ينخفض مستوى الغذاء ومستوى التعليم، وترتفع نسبة البطالة، وسوء المستوى الصحي، ويقل الاستثمار، ويضعف التصنيع والزراعة، وتقلص القوة العاملة الماهرة والكفاءات البشرية المدربة "<sup>(3)</sup>.  
**ب- عوامل التخلف ومظاهره:** مظاهر التخلف وعوامله عديدة ومن أبرزها:<sup>(4)</sup>

1- التبعية السياسية للدول الأخرى، والحرمان من الاستقلال الحقيقي الذي يمنح المجتمع حرية إدارة

1- رمزي أحمد عبد الحي: التعليم العالي والتنمية، دار الوفاء للطباعة والنشر، ط1، الإسكندرية، 2006، ص ص 28 - 29.

2- المرجع نفسه، ص 29.

3- المرجع نفسه، ص 31.

4 - مصطفى الخشاب: علم الاجتماع ومدارسه، دار الكتاب العربي للطباعة والنشر، القاهرة، 1967، ص ص 310-311.

وتنظيم حياته، فكثير من دول العالم الثالث ما تزال محرومة من هذا الاستقلال، رغم أنها منحت استقلالاً سياسياً ظاهرياً، مما جعلها متخلفة عن ركب التنمية والتطور الاقتصادي والاجتماعي.

2- الأنماط الاجتماعية والثقافية والسياسية السائدة حيث إن هذه الأنماط قد أعاقت عمليات استغلال مصادر الثروة استغلالاً مناسباً مما أدى إلى عدم تحقيق نمو اقتصادي مناسب، فبعض الشعوب على سبيل المثال تفضل الأعمال الكتابية عن الأعمال اليدوية في مشاريع التنمية الزراعية والصناعية.

3- عدم توفر رؤوس الأموال اللازمة لاستثمار الموارد الطبيعية وتشغيل المشروعات، وقد يكون السبب في نقص هذه الأموال اللازمة ظاهرة تحويل المال ( شريان التنمية ) إلى ذهب يكنز في البيوت... وقد يؤدي نقص المال إلى الاقتراض من الدول الغنية بفائدة عالية قد تؤثر على الاستقلال السياسي لتلك البلدان. ومن أهم أسباب التخلف قلة الأيدي العاملة اللازمة للإنتاج المحلي، وترجع هذه الظاهرة إلى عوامل كثيرة أهمها : قلة مطالب الحياة، انخفاض مستوى العمل وعدم الرغبة فيه، انعدام الخبرة الفنية... الخ. هذه العوامل ملحوظة على نطاق واسع في البلدان المعروفة بالتخلف الاقتصادي والاجتماعي. والملاحظ أن طرح السؤال عن عوامل تخلف بلدان العالم الثالث رغم مساعدات التنمية التي تقدمها الدول الغنية إلى تلك البلدان حتى الآن، يطرح عدداً من الآراء المتنوعة والمتضاربة سواء تعلق بعوامل التخلف، أو أسباب القصور في ميدان أو مجال معين من مجالات الحياة في تلك البلاد. وأهم ما يميّز هذا التنوع والتضارب في التفسيرات المطروحة قد يعود إلى التحيز أو إلى عدم التخصص.

وسنحاول فيما يلي حصر أهم مؤشرات التخلف: (1)

1- النمو البطيء للدخل القومي وسوء توزيعه في هذه البلدان، مقابل سرعة نمو السكان مقابل ما طرأ من تحسن في الظروف الصحية . والنتيجة المنطقية لهذا هي أن تذهب جهود التنمية أدرج الرياح، حيث تفقد جدواها أمام تزايد السكان الهائل وانخفاض في نصيب الفرد من الدخل القومي . بحيث نجد انقسام أفراد المجتمع إلى أغلبية هائلة تعيش فقراً مدقعاً ، وشريحة صغيرة العدد تعيش حياة شديدة الرفاهية ، بينما نجد الطبقة الوسطى التي تضم أصحاب المهن الحرة والأيدي العاملة الماهرة تمثل قطاعاً ضئيلاً كل الضالة.

2- ارتفاع نسبة الأمية بشكل خطير، ويعود ذلك إلى انخفاض مستوى التعليم، وما يتركه هذا العامل من آثار سلبية على الإعداد المهني والفني للأجيال اللاحقة، كما نلاحظ هبوطاً خطيراً في مستوى التكوين والتأهيل في التعليم الفني والمهني وعجزه عن إمداد السوق المحلي باحتياجاته من اليد العاملة الماهرة، مما يضطر الكثير من هذه الدول إلى استيرادها من الخارج رغم الآثار السلبية التي

1- محمد الجوهري : المدخل إلى علم الاجتماع، دار الثقافة للنشر والتوزيع، ط1، القاهرة، 1984، صص 456 - 457.

تعود على النمو الاقتصادي والاجتماعي.

**3-** سوء الظروف الصحية، ويتضح ذلك من خلال المظاهر التالية : انخفاض متوسط العمر في تلك البلدان، وانتشار الأمراض والأوبئة، والفقر والمجاعات وما يترتب عليها من تشرد لعشرات الآلاف من أبناء تلك البلاد، هذا إضافة إلى انخفاض مستوى التغذية وعدم توازن المكونات الغذائية في غالبية البلدان النامية.

**4-** انخفاض متوسط الإنتاجية في البلدان النامية، يعدّ من أهم أعراض التخلف وسماته في ضوء مختلف الظروف السابق ذكرها، خاصة وأن الأيدي العاملة المتاحة لم تعد تستجيب لاحتياجات العصر الصناعي الحديث . والسبب في ذلك هو حرمان الناس من فرص التدريب على تطوير مبادراتهم الفردية الخاصة ومن ثم تحسين ظروف معيشتهم وأوضاعهم الاقتصادية والاجتماعية . فهم بحاجة إلى التدريب على أساليب العمل الحديثة وعلى حوافز نظام الإنتاج الجديد وعلى إيقاع الحياة الجديدة. وهذا ما تؤكد به بشكل واضح إحصائيات الأمم المتحدة التي تنشرها أجهزتها المختصة كل عام.

**5-** وجود علاقة عدم تناسب بين عوامل الإنتاج المختلفة، حيث نجد قصورا ملحوظا في عنصر رأس المال ورجال الأعمال الأكفاء مقابل وفرة في عنصر الطبيعة وفي الأيدي العاملة، مما يترتب عنه قصور شديد في استغلال الإمكانيات الإنتاجية الضخمة المتاحة في البلاد النامية بسبب هذا الاختلال في عوامل الإنتاج سواء من حيث نقص أدوات العمل الحديثة اللازمة، أو انخفاض الكفاءة في تشغيلها، أو انخفاض متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي.

**6-** الافتقار إلى الخبرة العملية، وإلى الأيدي العاملة المدربة، وإلى رؤوس الأموال... الخ، قد أدى إلى علاقة تبعية اقتصادية وثقافية إلى الدول الصناعية المتقدمة. ولا شك أن هذه التبعية للأسواق الأجنبية جعلت البلدان النامية تتأثر تأثيرا قويا ومباشرا بما يصيب البلدان المتقدمة من أزمات اقتصادية من انقطاع أو نقص في المواد المستوردة من تلك البلاد في ظروف الحرب أو حالات التضخم الحاد. هذه العلاقة غير السوية بين الدول المتقدمة والنامية تمثل مشكلة خطيرة وعائقا من معوقات التنمية في البلاد النامية.

يتضح لنا من كل ما سبق وبوضوح العلاقة الوثيقة بين مؤشرات التخلف الاقتصادية والاجتماعية، والتي تكشف لنا جانبا مما نحاول إلقاء الضوء عليه هنا والمتمثل في دور وأهمية التعليم في إعداد اليد العاملة المدربة ودور هذه الأخيرة في استغلال الإمكانيات المادية الضخمة المتوفرة في البلدان النامية.

**2- التنمية: مفهومها وأنواعها.**

أ- مفهوم التنمية: و إزاء المفاهيم التي أشرنا إليها للتنمية يستحسن أن نتعرض لهذا المفهوم بشيء من التفصيل، و لعلنا لا نتجاوز الواقع إذا قلنا أنه لا يوجد مفهوم معاصر أثار نقاشا وجدلا بين المختصين في المجالات الاقتصادية و التخطيط و التربية أكثر مما أثاره مفهوم التنمية، فكثير من الباحثين يعرف التنمية من خلال النمو ويعرف النمو من خلال التغيير والتقدم، وما إلى ذلك من مفاهيم توقع الباحث في دوامة لا نهاية لها. ولعل من أبرز الأسباب التي أدت إلى هذه الاختلافات في الآراء وإلى كثرة الجدل و النقاش حول مفهوم التنمية، هو أن هذا المفهوم نسبي لا يمكن وضع حدود موضوعية له.

و قد تعرض عدد من رجال التربية و المهتمين بالشؤون الاقتصادية لتعريف مفهوم التنمية إذ نجد الدكتور **محي الدين صابر** رئيس المنظمة العربية للتربية و الثقافة و العلوم الذي يعرفها بأنها : « تجديد قدرات الإنسان وتغيير اتجاهاته، ثم تغيير البيئة من حوله فيما يلبي حاجته الاجتماعية والمادية و الروحية، و التنمية لا حدود لها ولا نهاية و هي مستمرة »<sup>(1)</sup>. و يعرفها الدكتور **محمد الهادي العفيفي** « بأنها جهود الأفراد من أجل استنباط إمكانيات بيئتهم والمواقف التي يعيشون فيها في هذه البيئة و ابتكار الوسائل المناسبة لاستغلال هذه الإمكانيات و إحداث تغييرات هادفة عن طريقها في حياتهم و ظروفهم معا »<sup>(2)</sup>. أما **محمد لبيب النجيجي** فيرى أن التنمية هي : « أبعد من أن تكون مجرد السيطرة على القوى الطبيعية و زيادة القدرة الإنتاجية، وأبعد من أن تكون مجرد استخدام المصادر الطبيعية المتاحة، إنها أيضا عملية تحرير طاقات الشعب و إمكانياته وقدراته إلى أقصى حد لها من أجل المشاركة في تحديد أهداف المجتمع و الإسهام بكفاءة خلاقة في تحقيق هذه الأهداف»<sup>(3)</sup>. وجاء في وثيقة العمل الرئيسية للاجتماع الاستشاري الإقليمي الأول لبرنامج التجديد التربوي تحديد لمفهوم التنمية على ضوء الدروس المستفادة من التجربة الجديدة للتنمية تنص على أنها : « مجموعة العمليات الرشيدة الشاملة المتكاملة التي يقوم بها مجتمع من ال مجتمعات لتحسين نوعية الحياة و مستوى الثقافة وبخاصة في القطاعات الفقيرة أو المتدنية منه، بما يقربه من مثله وأمله في التقدم و الرفاهية »<sup>(4)</sup>.

1- محي الدين صابر : دور التربية في التنمية في البلاد العربية ، دراسة مقدمة إلى الحلقة الإقليمية عن دور التربية في التنمية في البلاد العربية، بإشراف مكتب اليونسكو، أبو ضبي 1979، ص 9.

2- محمد الهادي العفيفي: التربية والتغيير الثقافي ، مكتبة الأنجلو المصرية، ط4 ، القاهرة، 1975 ، ص 106.

3- محمد لبيب النجيجي: دور التربية في التنمية الاجتماعية والاقتصادية للدول النامية، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، 1976، ص35.

4- مكتب اليونسكو الإقليمي للتربية في البلاد العربية: برنامج التجديد التربوي من أجل التنمية في الدول العربية ، مجلة التربية الجديدة ، العدد الثامن، السنة السادسة، بيروت، 1979، ص 30.

كما تكاد تتفق المصادر العلمية المتخصصة من حيث تحديد مفهوم التنمية الشاملة على " أنها عملية نقل المجتمع من الأوضاع القائمة إلى أوضاع أكثر تقدماً لتحقيق أهداف محدّدة تسعى أساساً لرفع مستوى معيشة المجتمع ككل اقتصادياً واجتماعياً وثقافياً ". والتنمية الشاملة لها ثلاثة أبعاد هي: (1)

1- **البعد النوعي**: وهو الذي يحدد نوع التغيير المطلوب وحجمه في مختلف القطاعات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

2- **البعد الزمني**: وهو الذي يحدد الجدول الزمني لإحداث التغيير، كأن يكون سريعاً أو بطيئاً، متوسطاً أو طويل المدى.

3- **البعد المكاني**: وهو الذي يحدد مواقع التغيير في حيز الدولة، أي ما يعرف بالتنمية الإقليمية. وبعد هذا العرض السريع لآراء عدد من الباحثين والمهتمين بشؤون التنمية حول تحديد مفهومها نستطيع القول بأن كل الآراء تكاد تتفق على أن **التنمية تعني إحداث تغيير مخطط لأهداف آنية وأخرى مستقبلية**. وبعدها تتباين آراء الباحثين وتختلف، فيركز كل واحد منهم على بعد معيّن أو عدّة أبعاد يرى أنها تحتاج إلى التغيير قبل غيرها. فهناك من يركز على البطالة أو الأمية ومن يركز على الزيادة الطبيعية في السكان، ومن يركز على الاستهلاك أو القيم إلى غير ذلك من الأبعاد . ومن خلال المفاهيم السابقة الذكر نستطيع أن نحدد جملة من الخصائص الأساسية للتنمية فيما يأتي : أ- **الشمول**: إن التنمية في أحسن صورة لها يجب أن تكون شاملة بحيث تصيب جميع فئات الشعب وبخاصة القطاعات الفقيرة والمحرومة.

ب- **الاستمرارية**: حيث أن التغيير أصبح سمة أساسية من سمات هذا العصر، وبالتالي فمن لا يتفاعل مع هذه السمة يعتره الجمود والتحجر، ولذا فإن خطة التنمية الواحدة لا يجوز أن تلبى الاحتياجات الآنية المرتبطة بأهداف تلك الخطة فحسب، بل يجب أن تتناول الحاجات الإنسانية والمتجددة وهذا يقتضي وجود إستراتيجية مستمرة ومتجددة لعملية التنمية.

ج- **الإنسان محور التنمية**: ذلك أن التنمية إنما وجدت من أجل رفاهية الإنسان وسعادته فهو المحرك الأول لخططها وهو محورها فعلى عاتقه عبء تنفيذ برامجها التي تعود عليه بالنفع وتجعله أكثر عطاءً ونفعاً لمجتمعه وأقدر تحقيقاً لذاته وإثباتاً لقدرته على الابتكار. من هنا يمكننا القول بأن التنمية هي الحالة التي يشعر بها الإنسان بإنسانيته، وهذا الشعور لا يتحقق إلا إذا توفرت له الحاجات الأساسية من الخدمات الصحية والتعليمية والترفيهية والاجتماعية والاقتصادية، بحيث يصبح قادرات على التعامل مع الحياة بنجاح.

---

1- خالد بن محمد العنقري: أبعاد التنمية العمرانية الشاملة في المملكة العربية السعودية ، مجلة العلوم الاجتماعية ، المجلد السابع عشر، العدد الثالث، جامعة الكويت، 1989، ص 235.

إن من أكبر التناقضات في هذا العصر، عصر الانفجار المعرفي والتطور العلمي والتكنولوجي، والنمو الاقتصادي هو أن الإنسان رغم نجاحه في غزو الفضاء فحط عصا رحاله والنزول فوق سطح القمر متحفزا لمتابعة انطلاقه إلى الكواكب البعيدة إلا أنه قد فشل فشلا ذريعا في اقتحام أوكار الفقر القريبة منه على سطح الأرض، بل بدا أمام شبح الفقر وكأنه يتقهقر ، حتى أصبح العالم ينقسم إلى قسمين متناقضين ، قسم متقدم ينعم بالثروة والحياة الكريمة وهو ما يعرف الآن بدول الشمال ، وقسم متخلف يعاني من الجهل والفقر والحرمان وهو ما يعرف بدول الجنوب، وهو القسم الذي تسكنه الغالبية من سكان العالم وتحتوي أراضيها على معظم الثروات الطبيعية العالمية وفقا للإحصائيات الأمم المتحدة لعام 1970<sup>(1)</sup>.

لقد تولد اقتناع لدى معظم الدول النامية بأن التنمية هي العامل الحاسم في تحريرها من الفقر و التخلف، لذا فقد شهدت السنوات العشر الأخرى محاولات جادة من هذه الدول في مجال تصميم برامج طموحة بقصد تغيير بنائها الاجتماعي و الاقتصادي نحو الأفضل . وقد شجعت الأمم المتحدة هذه الدول فدعت في مطلع الستينات إلى " العقد الأول للتنمية " ، كما دعت في مطلع السبعينات أيضا إلى " العقد الثاني " يحدوها بذلك الأمل نحو دفع الدول النامية إلى التقدم والنمو، والدول المتقدمة إلى بذل المزيد من المساعدة لهذه الدول، ويبدو للدارس المتخصص لتلك البرامج في كثير من الدول أنها لم تؤدي إلى تغيير أساسي في خريطة الفقر أو التخفيف من وطأته على عامة الناس، بل على العكس من ذلك يلاحظ ازدياد عدد الفقراء في معظم هذه البلدان. ويرجع ذلك إلى "عوامل داخلية كثيرة، منها ارتفاع معدلات النمو السكاني، والاستراتيجيات الغير سليمة المتبعة في تحقيق التنمية ، فقد سادت خلال العشرين سنة الماضية مفاهيم خاطئة أو ضيقة مؤداها أن التنمية هي أولا وقبل كل شيء «النمو الاقتصادي»

الذي يعبر عنه ارتفاع الناتج القومي أو المحلي الإجمالي بمعدلات سنوية لا تقل عن 5 % أو 6 % وذلك افتراضا بأن هذا النمو سوف يؤدي تلقائيا أو بطريقة آلية إلى تحقيق أهداف التنمية ، مثل اتساع فرص العمل والتشغيل وزيادة الأجور ونمو الخدمات وتقريب الفوارق بين الطبقات الاجتماعية وازدياد وعي الجماهير ومشاركتها " (2) . بينما المفاهيم الصحيحة للتنمية تفيد أن التنمية « ما هي إلا جملة من العوامل التي يتوقف عليها ما ينعم به الإنسان من يسر بأوسع معاني هذه

1- إسماعيل صبري عبد الله : نحو نظام اقتصادي عالمي جديد، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 1976، ص47.

2- مكتب اليونسكو الإقليمي للتربية في البلاد العربية: التنمية التربوية من أجل مكافحة الفقر، التربية الجديدة، السنة الرابعة، بيروت، 1977، ص7.

الكلمة، لأن الحياة اليسيرة تتطلب إلى جانب ارتفاع المستوى الاقتصادي جوانب أخرى قد يصعب قياسها بدقة الحساب كالصحة العامة والخلو من الأمراض، والتربية وتكافؤ الفرص وضمان الحياة الكريمة»<sup>(1)</sup>. والمتتبع للدراسات والبحوث التي تناولت تلك المفاهيم المختلفة للتنمية سواء على المستوى العالمي أو العربي يلاحظ وجود اتجاهين أساسيين في هذه البحوث و الدراسات ، الأول يهتم بدراسة الأبعاد البنائية الأساسية المعوقة للتنمية سواء بصفة عامة أو من خلال مثال أو أمثلة محدودة، والثاني يركز على جملة الأساليب والمداخل التي تساعد في إحداث التنمية وتعظيم عوائدها أو ما يحلو للبعض أن يصفه بتكنولوجيا التغيير من أجل التنمية.<sup>(2)</sup>

لقد اختلف المفكرون الاجتماعيون والاقتصاديون في تحديدهم لمفهوم التنمية وأبعادها المختلفة، وقد انصب معنى التنمية عند علماء الاقتصاد على العمليات التي يمكن عن طريقها الوصول بمتوسط دخل الفرد في دولة ما إلى مستوى معين، كما يتضمن معنى التخلف عند هؤلاء الباحثين مقارنة أية دولة من الوجهة الاقتصادية بدول معينة اصطلاح على أنها تمثل المستوى المتقدم في هذه الناحية . وبذلك تمثلت التنمية عندهم، في قدرة الإنسان والدولة على استخدام الأسباب التكنولوجية للسيطرة على الموارد الطبيعية بهدف رفع مستوى الدخل الوطني. أما التربويون فيرون أن الجهل هو العامل الرئيسي في التخلف وأن الكثير من أسباب أمراض المجتمع وتخلفه مرجعه إلى الجهل والأمية . أما علماء السياسة فيحاولون دراسة الإيديولوجيات والمعتقدات السياسية بهدف التعرف على التأثير الذي يمكن أن يحدثه في عملية التنمية .<sup>(3)</sup> إلا أن تفسير الظواهر بالعامل الواحد قد ثبت عقمه، مما حدا بالدراسات المعاصرة إلى اعتماد مبدأ التكامل في تفسير الظواهر الاجتماعية والاقتصادية، فاتجه أصحاب هذا الاتجاه إلى اتخاذ معايير متعددة للأبعاد للتمييز بين الدول المتخلفة و الدول المتقدمة<sup>(4)</sup>. لهذا لم تعد التنمية موضوع علم واحد، بل هي نتاج لعلوم مختلفة وتخصصات متباينة سواء كانت في العلوم العامة أو الجزئية وهذا لا يقع الباحثون أسرى للتحيز الأكاديمي الضيق . كما تعتبر قضية التنمية هي أكثر القضايا خلافا بين علماء الاجتماع والاقتصاد، ورجال السياسة، ويرجع هذا الاختلاف إلى حداثة دراسة هذه القضية في الفكر السوسيولوجي من ناحية، واختلاف المتطلبات الفكرية والإيديولوجية التي تقف وراء دراستها من ناحية أخرى، هذا الاختلاف انعكس على تصور العلماء الباحثين لمفهوم التنمية.

1- زكي نجيب محمود: هذا العصر و ثقافته، دار الشروق، القاهرة، 1980، ص.86

2- عبد الباسط عبد المعطي: بعض معوقات التنمية الريفية في المجمعات العربية، وثيقة رقم 4718 معهد التخطيط القومي، القاهرة، 1977، ص.17.

3- سيد جاب الله: التعليم والتنمية- رؤية نظرية ودراسة واقعية- مرجع سابق، ص ص 4- 5.

4- المرجع نفسه ، ص 5 .

يذهب البعض إلى تعريفها بأنها عملية توافق اجتماعي، بينما يعرفها آخرون بأنها تنمية طاقات الفرد إلى أقصى حد مستطاع، أو هي إشباع الحاجات الاجتماعية للإنسان والوصول بالفرد إلى مستوى معين في المعيشة. أو أنها عملية تغيير موجه يتحقق عن طريقها إشباع احتياجات الأفراد<sup>(1)</sup>. ومن المسلم به عالمياً إلى حد الآن على الأقل، أن التنمية هي عملية تحريك مخطط كمجموعة من العمليات الاجتماعية والاقتصادية من خلال إيديولوجية معينة لتحقيق التغيير المستهدف من أجل الانتقال من حالة غير مرغوب فيها إلى حالة مرغوب الوصول إليها<sup>(2)</sup>. بما تتضمنه من تنظيمات مختلفة الأهداف وتعديلاً في الأدوار والمراكز، وتحريك الإمكانيات الاقتصادية... إلى جانب العمل على تغيير الموجهات الفكرية والقيمية. يعرف الدكتور عبد المنعم دسوقي التنمية بأنها " ذلك الكل المعقد من الإجراءات والعمليات المتتالية والمستمرة، التي يقوم بها الإنسان للتحكم بقدر ما في مقتضيات واتجاهات وسرعة التغيير الثقافي أو الحضاري في مجتمع من المجتمعات بهدف إشباع حاجاته"<sup>(3)</sup>. هناك من يرى أن التنمية هدف عام وشامل لعملية ديناميكية تحث في المجتمع وتتجلى مظاهرها في سلسلة من التغيرات البنائية والوظيفية التي تمس مكونات المجتمع، وتعتمد هذه العملية على التحكم في حجم ونوعية الموارد لبشرية والمادية المتاحة للوصول إلى أقصى استغلال ممكن في أقصر فترة ممكنة وذلك بهدف تحقيق الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية أو أقل المنشودة للغالبية العظمى من أفراد المجتمع<sup>(4)</sup>. وما يمكن استخلاصه من هذا التعريف أن التنمية ما هي إلا عملية تغيير مقصود هادف وموجه، يمكن التحكم فيه وتوجيهه حسب مقتضيات الوضع ومتطلباته. وهناك نمط جديد في الاستخدام لمفهوم التنمية حيث يرى البعض أنها عبارة عن منهج ديناميكي، وعملية مستمرة تحدث من خلالها عمليات مختلفة من التعليم، والتفكير، وأسلوب الحياة، والتفاعل التعاوني، ولا يتأتى ذلك إلا عن طريق التربية، تلك العملية الضرورية الهادفة التي تمد الأفراد بالمعارف والمشاكل العامة والمشاركة التي تواجه الفرد في آن واحد، إلى جانب معرفة كل من هؤلاء بموقعه داخل المجتمع. كما احتلت الأبعاد النفسية وزنا متزايداً في عملية التنمية، وهناك مثالان يوضحان هذا المدخل السيكولوجي الاجتماعي لتفسير التنمية هما: <sup>(5)</sup>

1- عبد الباسط محمد حسن: التنمية الاجتماعية، مرجع سابق، ص 92- 95.

2- سيد جاب الله: مرجع سابق، ص 5- 6.

3- المرجع نفسه، ص 6.

4- محمود الكردي: التخطيط للتنمية الاجتماعية، مرجع سابق، ص 72.

5- محمد عاطف غيث: دراسات في علم الاجتماع التطبيقي، مرجع سابق، ص 182.

#### - المثال الأول:

جاء في كتاب "مجتمع الانجاز" الذي ألفه (دافيد ماكيلاند)، والذي أعطى فيه وزنا كبيرا للجانب النفسي في عملية التنمية، وأشار فيه إلى ملائمة " الحاجة إلى الانجاز"، وكيف تعتبر تلك الحاجة بمثابة مطلب أساسي للنمو الاقتصادي، وأكد أنه طالما كانت هناك حاجة ماسة إلى الانجاز فسوف يتبعها مباشرة نمو اقتصادي، كما أنه يعتقد أن المجتمعات تختلف من حيث شعورها العام بالحاجة إلى بذل الجهد للعمل الاقتصادي الذي هو الأنجع، وأنه كلما تزايد هذا الشعور بالحاجة كانت النتيجة تزايد المنظمات وأصحاب المشروعات الذين تدفعهم الرغبة في الكسب والعمل ليكونوا بالتالي أداة دافعة للإسراع بمشاريع التنمية.

#### - المثال الثاني:

أما دراسة (أيفرن هاجن) العالم الاقتصادي لم يقتنع بالتغيرات الاقتصادية فحاول البحث، عن حل لبعض المشكلات في المتغيرات الثقافية والسيكولوجية، ولهذا ركز بحثه على عوامل: تصدع المجتمع التقليدي واتجاهه نحو العصرية، والتنمية الاقتصادية، ولهذا كان التساؤل الرئيسي الذي طرحه هاجن في هذا المجال مؤداه: لماذا تحقق بعض الشعوب في بعض المجتمعات تقدما تكنولوجيا بفاعلية وأسرع في مجتمعات أخرى؟

كما ينظر بعض المفكرين الاجتماعيين إلى التنمية كهدف وأسلوب، فهي كهدف تحاول الوصول بالإنسان إلى محاولة الاستمتاع بالرفاهية والإحساس بالكرامة وزيادة الفاعلية في أداء دوره الوظيفي من خلال مؤسسات وهيئات المجتمع في حدود معينة تسير عليها حياة الناس في المجتمع. وهي كأسلوب تحاول بطريقة معينة تنمية الطاقات البشرية وحسن استثمارها وزيادة فاعلية المشاركة الشعبية مع الجهود التي تبذلها عن طريق مجموعة من المشروعات الخدمية تقدمها لأفراد المجتمع لتكون ملاذا ومتاعا لأبناء المجتمع جميعا<sup>(1)</sup>. كما أنها حق لكل الناس دون تفرقة وعامل لتحقيق العدالة الاجتماعية، فهي السياسة العامة التي ترسم خطوطها الأجهزة العليا في الدولة، وترجمها الأجهزة التنفيذية إلى مجموعة من الخطط ذات البرامج والمشروعات القابلة للتنفيذ في ظل نظم تحيطها بالضمانات والقواعد التي تلزم المسؤولين عن الأداء بالقيام بأعباء مسؤولياتهم التي تحقق تكافؤ الفرص وتجعل من الخدمات حقوق مشروعة للناس جميعا<sup>(2)</sup>.

1- سيد جاب الله: مرجع سابق، ص 4-5.

2- عبد الهادي الجوهري: دراسة في التنمية الاجتماعية، مرجع سابق، ص 248.

#### ب- أنواع التنمية:

سبق القول بأنه من المبادئ الأساسية في التنمية أن تكون شاملة تعنى بكافة الجوانب الحياتية للفرد و المجتمع، سواء أ كانت جوانب اجتماعية أو اقتصادية . لذا فانه من الصعب أن نتحدث عن تنمية اقتصادية دون أن نتناول بالحديث الجوانب الاجتماعية، لأن كلا منهما تكمل الأخرى، بل هما وجهان لعملة واحدة . كذلك فان التنمية الاقتصادية لا يمكن أن تبدأ أو تستمر أو تتحقق من غير تنمية سياسية. و إذا كان " من الإيديولوجيات أو المذاهب السياسية ما ترى أن الاقتصاد الوطني ونمطه بنية تحتية لكل تركيبة اجتماعية وسياسية فإن الواقع يدل على أن النظام السياسي بفلسفته واتجاهاته وتنظيمه يمثل بنية تحتية للاقتصاد ونموه ، ويصدق الشيء نفسه على البناء الاجتماعي فهو بدوره سبب مثلما هو نتيجة للتطور الاقتصادي الذي يوجد فيه مجتمع من المجتمعات ، من هنا تبرز حتمية العلاقة بين التنمية الاقتصادية والاجتماعية " (1).

ويؤكد الدكتور **عمر محي الدين** أن التنمية الاقتصادية هي تغيير جذري في أسلوب الإنتاج السائد بما يتطلبه ذلك من تغيير في الأبعاد المختلفة للبنيان الاجتماعي كله (4). وهذا يعني أن هناك اختلافا واضحا بين التنمية الاقتصادية بهذا المفهوم و بين مفهوم التحضر الغربي الذي انتشر في قطاعات كثيرة في المجتمعات النامية، و الذي يتلخص في اكتساب بعض سمات الحضارة الغربية دون أن تكون هناك تنمية اقتصادية حقيقية، بل على العكس يعوق تنفيذ خططها لأن اكتساب مظاهر التحضر الغربي قد يؤدي بالمجتمع إلى أن يصبح مجتمعا مستهلكا للسلع و الخدمات دون أن تتوفر لديه الإمكانيات لأن يتحول إلى مجتمع م تقدم من الناحية الاجتماعية، أي دون أن تتوفر لديه القاعدة المتينة والمقومات لأن يصبح مجتمعا متقدما تكنولوجيا ومنتج للسلع ، وليس كمستهلك لها فقط فاليابان تمارس التنمية الاقتصادية على حين أن الكويت وأبو ظبي مثلا تمارسان نوعا من اكتساب مظاهر التحضر الغربي. إن التنمية الاقتصادية كما تشير معظم الدراسات الحديثة لم يعد ينظر إليها على أنها مجرد زيادة في الناتج أو الدخل الوطني، أو أنها مجرد نمو في الكفاية الإنتاجية، و إنما هي توفير فرصة عمل منتج لكل فرد في سن العمل والسعي الجاد نحو تحقيق العدالة الاجتماعية وتمكين كل مواطن من المشاركة الفعالة في تطوير مجتمعه . المقصود بالتنمية في هذا البحث هو " معناها الواسع" الذي يشمل التنمية الاقتصادية والاجتماعية نظرا لتداخلها وصعوبة الفصل بينهما، ولأن كلاهما يكمل الآخر، بحيث يمكن اعتبارهما وجهين لعملة واحدة،

1- سعاد خليل إسماعيل: مطالب التنمية على محتوى التربية في الوطن العربي ، مجلة التربية الجديدة ، العدد7، السنة الثالثة، مكتب اليونسكو الإقليمي في البلاد العربية، بيروت، 1975، ص 32.

2- عمر محي الدين: التخلف و التنمية، دار النهضة للطباعة و النشر، بيروت، 1975، ص 212.

فلا يمكن للتنمية الاقتصادية أن تبدأ أو تستمر أو تتحقق دون تنمية اجتماعية أو سياسية .ولما كانت التنمية الاجتماعية ملازمة للتنمية الاقتصادية إذ لا مجال للاستمرار أحدهما دون تفاعلها مع الأخرى

وتأثرها بها، فإن هذا البحث سيجادل إلقاء الضوء على خصائص كل منها نظراً لأهميتها في حياة المجتمعات والشعوب.

- **التنمية الاقتصادية:** تعتبر التنمية الاقتصادية المحرك الأساسي لكافة أنماط التنمية الأخرى، فهي التي تشمل على كافة الأنشطة الزراعية و الصناعية و التجارية و الفنية و التكنولوجية، و كل هذه الأنشطة يقوم بها الإنسان ثم تعود بالفائدة عليه وعلى المجتمع . وكلما تطورت القوى البشرية المكلفة بهذه المهام كلما أدى ذلك إلى نمو اقتصادي موازي، كما أن هذا النمو الاقتصادي بدوره قد يؤدي إلى تطوير القوى البشرية. ورغم اختلاف بعض المفكرين في تحديد مفهوم التنمية الاقتصادية إلا " أنها لا تخرج عن كونها عملية تحقيق زيادة في مقدار السلع والخدمات المتاحة للمجتمع، وعليه فإن مفهوم التنمية في هذه الحال يعني زيادة الطاقة الإنتاجية للاقتصاد الوطني . ومن هذا المنطلق تصبح التنمية الاقتصادية تعرف بأنها عملية يتم بموجبها تحقيق زيادة حقيقية في الناتج الوطني لاقتصاد معين خلال فترة طويلة من الزمن . كما تعني إضافة إلى ذلك رفع مستوى الدخل الفردي ومن ثم رفع مستوى المعيشة والتقليل من درجة الفقر"<sup>(1)</sup>

و يعرفها البعض بأنها "عملية تحسين وتنظيم واستغلال الموارد الإنتاجية ( الموارد البشرية) بهدف زيادة الإنتاج الكلي من السلع والخدمات بمعدل أسرع من معدل الزيادة في السكان لتحقيق زيادة متوسط الدخل الحقيقي للفرد من السكان عامة، والفرد من القوى العاملة بصفة خاصة خلال فترة محددة من الزمن"<sup>(2)</sup> .

إن التنمية الاقتصادية باعتبارها عملية تحسين في الموارد الإنتاجية فهي تستهدف مجموعة كثيرة من التغيرات العميقة المتسلسلة والمتراصة في صميم الهياكل الاقتصادية والاجتماعية لا يمكن أن تحقق بمحض استيراد المصانع والآلات العلمية والتكنيكية أو بمستويات عالية من تراكم رؤوس الأموال المادية، ذلك لأنها عملية ذات عمق وشمول لا تتطلب العمل على تنمية المهارات الفنية والإدارية فحسب، إنما تهدف إلى تطوير النظم القائمة والاتجاهات الاجتماعية والفكرية السائدة بما يتسنى معه استخدام وتطوير الأساليب العلمية والوسائل التكنولوجية الحديثة على نحو يتلاءم وظروف الاقتصاد القومي، حيث لا تعزى إلى الآلات ذاتها أو للاستثمار والادخار هذه المستويات المرتفعة للمعيشة السائدة في البلاد المتقدمة، إنما تساهم أيضا القدرات والمهارات

1- رمزي أحمد عبد الحي: التعليم العالي والتنمية، مرجع سابق، ص131.

2- هناء حافظ بدوي: التنمية الاجتماعية، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 2000، ص127.

البشرية فضلا عن السلوك الاقتصادي الذي يكفل تطوير المنتجات ويضمن كفاءة استخدامها، كذلك يساهم العامل الاجتماعي (كتغيير القيم البالية) والعامل السياسي (كالإصلاحات السياسية). يشير

جونسون في هذا الصدد « تتوقف التنمية الاقتصادية بدرجة حيوية على تكوين قوة عاملة تتمتع بالمهارات الفنية اللازمة للإنتاج الصناعي الحديث وتتخلق بفلسفة تدعو إلى استيعاب التغيير الاقتصادي والتكنولوجي والتحريض على استحداثه » (1)

لقد شهدت فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية حدثين كان من شأنهما زيادة الاهتمام بموضوع تكوين رأس المال البشري وزيادة الاستثمار في الإنسان وتنمية الوعي النظري والإدراك العلمي بأهمية وجود قوى عاملة ذات تعليم وتدريب مناسب هما:

1- القفزة الكبيرة في حجم الناتج القومي للبلاد المتقدمة بالقياس إلى الزيادة في الموارد الطبيعية وساعات العمل ورؤوس الأموال المنتجة، الأمر الذي يمكن تفسيره إلى حد كبير **بارتفاع مستوى الاستثمار في رأس المال البشري** (حيث أشارت التقديرات الإحصائية في الولايات المتحدة إلى أقل من نصف الزيادة في الناتج القومي يرجع إلى زيادة أرصدة رأس المال وساعات العمل أما الباقي أي يمكن أن تعود إلى الكفاءة الإنتاجية الناجمة عن ارتفاع مستويات التعليم.

2- تصاعد الاهتمام بالتنمية الاقتصادية من قبل شعوب البلدان المتخلفة التي كانت ولا تزال تقع تحت طائلة الموت والبؤس والحرمان حتى بعد حصولها على الاستقلال السياسي بسبب ما تتوءء بحمله من تركة ثقيلة من الأنظمة الاقتصادية والاجتماعية البالية التي تعزل الإنسان فيها وتفقد السيطرة على محيطه فتجعله عاجزا عن تطوير طاقاته وقدراته الكامنة(2).

- **التنمية الاجتماعية:** أما التنمية الاجتماعية فتتناول كل ما يتصل بحياة الفرد والمجتمع من حاجات كالغذاء والتعليم والصحة والعمل ومستوى المعيشة، والنمو السكاني والعلاقات الاجتماعية العامة . وكل ما يمكن أن يقدمه المجتمع بمختلف مؤسساته من خدمات بغية تحقيق التنمية بمفهومها الواسع من خلال فتح المدارس و بناء المستشفيات و توفير الخدمات وإقامة المؤسسات وإعدادها والإنفاق عليها من أجل أداء وظائفها على أحسن صورة . وهذا يتطلب درجة من الوعي لدى المواطن بحقوقه و واجباته، ودرجة الكفاءة لدى كل مواطن كل حسب تخصصه وفي موقعه . يذهب البعض إلى أن " التنمية عملية اجتماعية متعددة الجوانب متشعبة الأبعاد، وقد حرص المفكرون الاجتماعيون على دراسة قضاياها محاولين تحديد أبعادها وتحليل عناصرها" (3).

1- مصدق جميل الحبيب: التعليم والتنمية الاقتصادية، دار الرشيد للنشر، العراق، 1981، ص86.

2- المرجع نفسه ، ص89.

3- عبد الباسط محمد حسن: التنمية الاجتماعية، مرجع سابق، ص 9.

كما تعني عند البعض الآخر تحقيق التوافق الاجتماعي لدى أفراد المجتمع وما يحققه هذا التوافق من إشباع بيولوجي ونفسي واجتماعي . أما علماء الاقتصاد والسياسة فتعني عندهم الوصول بالإنسان

إلى حد معين من مستوى المعيشة باعتباره حقا لكل مواطن تلتزم به الدولة . كما تعني عند المصلحين الاجتماعيين توفير التعليم والصحة والسكن الملائم والعمل المناسب لقدرات الإنسان، والدخل الكافي لسد احتياجاته . أما عند رجال الدين فتعني الحفاظ على كرامة الإنسان باعتباره خليفة الله في الأرض . والغاية من ذلك إعداد المواطن الصالح القادر على دفع عجلة التنمية<sup>(1)</sup>. فالتنمية الاجتماعية هي العملية التي يمكن عن طريقها تنسيق وتوحيد جهود الأفراد وجهود الهيئات والمنظمات الحكومية لتحسين الظروف الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في المجتمع . كما يذهب البعض إلى أنها ليست مجرد تقديم الخدمات للأفراد، وإنما تشمل على عنصرين اثنين أساسيين: أحدهما تغيير الأوضاع الاجتماعية القديمة التي لم تعد تساير العصر، والأخرى إقامة بناء اجتماعي جديد تتبثق عند علاقات جديدة تسمح للأفراد بتحقيق أكبر قدر ممكن من إشباع للمطالب والحاجات الاجتماعية<sup>(2)</sup>.

مما سبق نرى أن مجال التنمية الاجتماعية مجال واسع، و أنه يختلف باختلاف نظام الدولة الاقتصادي والاجتماعي والسياسي، و قد ينتج عن هذا التباين في نظم الدول المختلفة عدم القدرة على وضع تعريف جامع مانع للتنمية الاجتماعية، إلا أنه يمكن أن نخلص مما سبق إلى صورة عامة عن التنمية الاجتماعية وهي أنها الارتفاع بالمستوى التعليمي والصحي والثقافي وتمكين الفرد من الاستفادة من أوقات الفراغ و تحسين أحوال معيشتة، و بالتالي السمو بالفرد حتى يصبح ذا مستوى معين من الوعي بحيث يكون بمقدوره استغلال المشروعات التي توفرها خطط التنمية مثل المؤسسات التعليمية والمستشفيات و المراكز الثقافية و غيرها . فهي إذن " عملية استثمار إنساني في مجالات التعليم والصحة العامة والإسكان والرعاية الاجتماعية بحيث يوجه عائد تلك العملية إلى النشاط الاقتصادي المبذول في المجتمع "<sup>(3)</sup>

ولهذا فإن مقياس التقدم والتحضر الحق يقي يتمثل فيما تقدمه الدولة لأفرادها من خدمات أساسية كالتعليم والصحة العامة والغذاء والملبس اللائق والسكن المريح وبقدرة المجتمع على تحويل الموارد الأولية لسد حاجته وحاجة المجتمعات الأخرى مستخدما وسائل العلم الحديث.

1- عمر التومي الشيباني: التربية والتنمية في الوطن العربي، الدار العربية للكتاب، تونس، 1985، ص63.

2- المرجع نفسه ، ص63.

3- إسماعيل حسن عبد الباري: أبعاد التنمية، دار المعارف، القاهرة، 1982، ص71.

ويرى آخر أنها : " عملية ديناميكية تتجسد في إعداد وتوجيه الطاقات البشرية للمجتمع عن طريق تزويد الأفراد بقدر من الخدمات الاجتماعية العامة كالتعليم والصحة والإسكان والمواصلات وغير ذلك

بحيث يتيح لهم هذا القدر فرصة المساهمة والمشاركة في النشاط الاجتماعي والاقتصادي المبذول لتحقيق الأهداف الاجتماعية المنشودة<sup>(1)</sup>.

ومن هنا فإن التنمية ليست مجرد النمو الاقتصادي الذي يعبر عن ارتفاع مستوى الإنتاج والنتائج المحلي، ومتوسط دخل الأفراد ومستويات المهارة المهنية في المجتمع، كما أنها ليست مجرد إنشاء قطاع حديث وتوسيع نطاقه، وإنما التنمية هي: "التغيرات الاجتماعية التي تطرأ على البنى والمؤسسات والأفراد وما يتصل بذلك من قيم وعادات في مجتمع من المجتمعات بقصد تعزيز قدرته أفراداً وجماعات وعلى بلوغ مستويات أعلى من الإنتاج والحرية والعدالة والإخاء والمحبة والرفاهية، وهي على وجه الخصوص في المجتمعات النامية بالذات محاربة الفقر وتوفير حد أدنى من الحياة الكريمة للمجتمع لتمكّنه كم سد حاجاته الأساسية من الغذاء والكساء والسكن والصحة والنظافة والمواصلات والتعليم والعمل، فضلاً عن إتاحة فرصة المشاركة الحرة والصادقة له في كل أمر يخصه ويعنيه"<sup>(2)</sup>. إن الهدف الرئيسي للتنمية الاجتماعية يتمثل في تحسين نوعية الحياة في مختلف النشاطات البشرية من خلال إحداث التغيرات الاجتماعية التي تساهم في تحقيق التوازن بين الجانب المادي والجانب البشري بما يحقق للمجتمع نموه واستمراره، ويمكن تحقيق هذا الهدف الرئيسي من خلال مجموعة من الأهداف الفرعية التالية:<sup>(3)</sup>

- 1- إحداث تغيير في البناء الاجتماعي للمجتمع ووظائفه، ويشتمل هذا التغيير في أنماط العلاقات الاجتماعية والنظم والمعايير والقيم التي تؤثر في سلوكيات الأفراد وتحدد أدوارهم في المجتمع.
- 2- معالجة المشكلات الاجتماعية الناتجة عن هذا التغيير والمتصلة به.
- 3- إشباع الحاجات الاجتماعية لـ الأفراد وبمفهومها الشامل من خلال تقديم الخدمات الاجتماعية المختلفة من تعليم وصحة وإسكان وثقافة ورعاية وتنشئة.
- 4- تزويد أفراد المجتمع بالمعارف والمهارات التي تساعدهم على تحسين مستوى معيشتهم.
- 5- تقديم الخدمات الضرورية واللازمة لأفراد المجتمع لتحسين ظروف حياتهم.
- 6- إتاحة الفرصة لأفراد المجتمع ليشاركوا بفعالية في توجيه التنمية الاجتماعية وتنفيذ برامجها.

1- محمود الكردي: التخطيط للتنمية الاجتماعية، مرجع سابق، ص. 93.

2- محمد أحمد الغنام: أضواء على العلاقة بين التجديد التربوي والتنمية، مجلة التربية الجديدة، العدد 12، السنة السادسة، مكتب اليونسكو الإقليمي للتربية في البلاد العربية، بيروت، لبنان، 1989، ص. 16.

3- هناء حافظ بدوي: التنمية الاجتماعية، مرجع سابق، ص ص 100-101.

والخلاصة أن التنمية الاقتصادية والاجتماعية عمليتان متلازمتان متكاملتان، فالتنمية الاجتماعية ضرورية لدفع عجلة التنمية الاقتصادية واستغلالها وتوجيهها في مسارها الصحيح، وكذلك التنمية

الاقتصادية ترجع أهميتها إلى إطلاع على أحدث الأساليب العلمية في المجال الاقتصادي والاستفادة منها للرفع من مستوى الدخل الفردي والقضاء عوامل التبعية والتخلف.

### 3- العلاقة بين التخلف والتنمية :

تحدثنا عن التخلف بمعناه الشامل لا المحدود الذي يقصره البعض على الجانب الاقتصادي فقط، ولذلك فإن حديثنا عن التنمية لا يتناول التنمية الاقتصادية التي تحدث في مجال محدد وإنما يتناول التنمية الشاملة التي تستهدف الإنسان ورفع مستوى حياته، فالإنسان هو نفسه الهدف في التنمية وهو أداة تنمية القوى البشرية المؤهلة والمدرية. إن المتتبع لخطط التنمية يجد أن التنمية الاقتصادية تحظى باهتمام أوسع مما تحظى به التنمية الاجتماعية أو السياسية أو الثقافية، ولعل السبب في ذلك يعود إلى " أن التنمية الاقتصادية تقوم على معايير مادية، وإن مردودها ملموس بينما التنمية الاجتماعية والثقافية لا تقوم على معايير مادية - مثل المال والآلات - ومردودها ليس ملموسا بنفس درجة مردود التنمية الاقتصادية. ومن سمات التنمية أنها مسألة نسبية ودائمة التغير، لذلك فإن أهدافها تتغير وفق حاجات المجتمع" (1).

#### أ - الأمية والتنمية:

إن التعليم منصوص عليه في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الذي يقرر أن الجهل يعوق الإنسان في تحقيق ذاته. فالإنسان إذا ظل جاهلا فإنه لا يستطيع أن يساهم في العمل الإنتاجي في المجتمع الذي ينتمى إليه. فالأمية تجعل من الإنسان غائبا عن اللحظات التاريخية التي يعيشها مجتمعه، ومن ثم فهو غير قادر على متابعة التغيرات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي تحصل في المجتمع (2). " إن الهدف الرئيسي من عمليات التنمية هو الإنسان، وعلى ذلك فإن التعليم والتدريب من الوسائل الفعالة التي لا غنى عنها إذا ما أريد للتنمية أن تحقق أهدافها، وبذلك فقط يكون الإنسان قادرا على استيعاب أساليب التنمية وإنجازاتها. ولهذا فمن الضروري بالنسبة للمجتمعات النامية أن تكون هناك خطة قومية للتعليم ترتبط أساسا بالخطة القومية للتنمية الاجتماعية والاقتصادية" (3). من المعروف أن خطط التنمية الناجحة تعتمد إلى حد كبير على نوعية الطاقات البشرية المتاحة لها بنفس درجة اعتمادها على رؤوس الأموال المادية.

1- أليف يوسف الطراونة: أساسيات في التربية، مرجع سابق، ص 146-147.

2- حسين عبد الحميد أحمد رشوان: التربية والمجتمع، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2005، ص 59-60.

3- أحمد بيومي: علم الاجتماع وقضايا السياسة الاجتماعية، دار المعرفة الجامعية، ب.ت، ص 31.

ومن الطبيعي إذا كانت هناك نسبة كبيرة من هذه الطاقات لم تتلق أي تعليم أو تدريب يساعد في تحقيق أهداف التنمية، ففي هذه الحالة تصبح أهداف التخطيط عرضة لأخطار شديدة (1). والواقع أن

محو الأمية بالنسبة للدول النامية قضية مسلم بها عالميا، ولكن الدول النامية المكتظة بالسكان والتي يزداد فيها حجم الأمية مثل مصر التي يزيد فيها عدد الأميين عن 20 مليون أمة، لا تستطيع أن تواجه عبء الاعتمادات الكافية لتعليمهم القراءة والكتابة من خلال وزارة التربية والتعليم . لهذا يجب أن تتحول عملية محاربة الأمية إلى معركة تشارك فيها كافة هيئات ومنظمات الدولة.<sup>(2)</sup>

ومن هنا تصبح قضية محو الأمية ذات أولوية مطلقة على ألا يقتصر الجهد على تعليم القراءة والكتابة إذ سرعان ما تنسى إذا لم تستخدم، وعندما يؤخذ بمفهوم محو الأمية الوظيفي، أي تعليم القراءة والكتابة وبعض مبادئ العلوم في إطار يتصل اتصالا مباشرا بالعمل الذي يمارسه المواطن، وفي موقع العمل ذاته بحيث ينعكس محو الأمية على مستوى الإنتاج المادي والأدبي، وباستخدامه كنقطة انطلاق لاكتساب معارف ومهارات جديدة تسد حاجات الفرد وتجعل منه قادرا على أن يشارك بفعالية في الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية للمجتمع الذي يعيش فيه.

#### ب- الأمية والتخلف العلمي والتكنولوجي:

تعاني الدول العربية عامة من تخلف كبير سواء على مستوى العلمي والتكنولوجي أو على مستوى أساليب الإنتاج مقارنة بما بلغته هذه المستويات من تقدم في البلدان المتقدمة . وهذا يرجع في جانب كبير منه إلى ضعف برامج التعليم والتكوين وتنمية روح المبادرة والقدرة على الابتكار . هذا إضافة " إلى ارتفاع نسبة الأمية حيث تزيد في بعض الدول العربية عن 60%، وهي نسبة لها انعكاسات خطيرة على جهود التنمية . كما أن الدول العربية لا تنفق مجتمعة أكثر من 0.2 % من ناتج دخلها الإجمالي في مجال البحث العلمي، بينما تتراوح هذه النسبة في الدول المتقدمة بين 2.9 % و 3 %<sup>(3)</sup>. تشير الإحصائيات الحديثة إلى تزايد معدلات الأمية في البلدان العربية بالقياس إلى البلدان الصناعية المتقدمة، وبخاصة عند الإناث، ويتضح ذلك من خلال الجدول الآتي:<sup>(4)</sup>

1- حسين عبد الحميد أحمد رشوان: التربية والمجتمع، مرجع سابق ص 62.

2- المرجع نفسه، ص63

3- بلحناشي زليخة: العالم العربي والتنمية الاقتصادية ، مجلة العلوم الإنسانية ، العدد 25 ، جامعة منتوري قسنطينة، الجزائر، 2006، ص 138.

4- تقرير التنمية البشرية: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 1997، ص 149.

#### جدول رقم(1) يوضح معدلات الأمية في البلدان العربية والبلدان النامية قياسا إلى مجموع الدول المتقدمة 1993

البيانات	البلدان	البلدان	البلدان الصناعية	العالم بأكمله
----------	---------	---------	------------------	---------------

	المتقدمة	النامية	العربية		
17.5	01.3	22.4	24.4	ذكور	معدلات الأمية بين الكبار
30.4	01.5	40.2	59.6	إناث	فوق سن 15 سنة
47.9	2.8	62.6	84.0		المجموع

من خلال هذا الجدول تتضح الهوة الواسعة بين نسبة الأمية في البلدان العربية والنامية عامة، بالمقارنة مع الدول الصناعية المتقدمة . فثمة معدلات مرتفعة من الأميين ( ذكورا وإناثا ) في البلدان العربية خاصة عند الإناث، وهذا قياسا إلى البلدان النامية والبلدان الصناعية المتقدمة.

ج- **ديمقراطية التعليم والتنمية:** هناك علاقة وثيقة إذن بين التربية والتعليم والديمقراطية، فالديمقراطية من ناحية لا يمكن أن تتحقق وأن تكون في أمن واستقرار إلا إذا قامت على قاعدة عريضة من الأفراد الأذكياء الذين يشعرون بالمسؤولية ويقدرونها، ولا يتيسر وجود مثل هؤلاء الأفراد إلا بتربيتهم على أساليب الديمقراطية وطرقها...

ومن ناحية أخرى تعدّ العملية التربوية فرصا عديدة للنمو إذا كانت في بيئة ديمقراطية حقّة، لأنها البيئة التي تسمح بالبحث والتجريب، والتي تهئّ للأفراد فرص التعبير عن ذاتهم بحرية والاشتراك مع الآخرين في العمل اشتراكا يقوم على التعاون وتبادل المنفعة . كل هذا يؤكد ارتباط التربية والتعليم بالديمقراطية ارتباطا وثيقا، ولما كانت العلاقات بين الإدارة والأسناد والتلميذ والمؤسسة التربوية، وبين المؤسسة التربوية والمجتمع يتكيف بالأسلوب الذي يسود هذه العلاقات فإن الحاجة إذن واضحة إلى ضرورة توافر الأسلوب الديمقراطي في المؤسسات التربوية، وليس علينا أن نؤمن بهذا الأسلوب فحسب بل أن نخلق البيئة الصالحة التي تحقق فيها وأن نمارسه بطريقة علمية، فعلى سبيل المثال يجب أن تهئّ برامج المؤسسة التربوية الفرصة لأن يعيش التلميذ في بيئة ديمقراطية، وقد يتم هذا عن طريق توفير الفرص للتلميذ لاتخاذ القرارات في حل المشكلات نتيجة التفكير السليم، وعن طريق احترام الآخرين والعمل على إظهار شخصية كل فرد، والتصرف في ضوء قواعد السلوك المقبول من المجتمع.

فمن الصعب على التلاميذ أن يتعلموا كيف يعيشون بطريقة ديمقراطية إذا كانوا يخضعون لنظم فيها ضغط وسيطرة من المؤسسة التربوية وفي البيئة التي يعيشون فيها . من المؤكد أن التعليم في البلدان المتقدمة يساهم على الأقل في فترات تاريخية معينة في الارتقاء بأبناء الفئات الاجتماعية الدنيا والمتوسطة، والإحصائيات المختلفة تنشرها هذه البلدان حول المنشأ الاجتماعي للتلاميذ والطلبة في

مرحلة التعليم الثانوي والحالي تؤكد ذلك بوضوح إلى هذه الظاهرة يستند غالبا الرأي القائل بأن نظام التعليم من شأنه أن ينتج باستمرار علاقات تعليمية واجتماعية أكثر عدالة وديمقراطية. يردّ بورديو (P. Bourdieu) و باسرون (J.C. Passeron) بقولهما: " أن أية ظاهرة تعليمية لا يمكن أن تعطي معناها الكامل والصحيح ما لم يحدد موقعها الدقيق ضمن الوظيفة الاجتماعية للتعليم في علاقته بالعلاقات الاجتماعية، ومن هذه الزاوية يمكن القول بأن الارتقاء التعليمي بأبناء الفئات الدنيا في المجتمعات الغربية يصاحبه دائما وبأشكال متعددة ومنتظرة الارتقاء بالمستوى التعليمي لجميع الفئات الاجتماعية، مع المحافظة دائما على الفروق الداخلية في ما بينها " (1). إن مردود أي ارتقاء تعليمي بالفئات الدنيا يبقى مرتبطا بالمجتمع الذي تحتله هذه الفئات في سلم العلاقات الاجتماعية، ومن ورائها علاقات الإنتاج...

ولعل ما يسميه فيليب كومبز ( PH. Combs ) بـ " أزمة التربية في العالم " يؤكد بوضوح العلاقة القائمة بين التربية والتشكيلة الاجتماعية-الاقتصادية. فمن الأكد أن الأزمة التربوية المعاصرة تقتصر فقط على البلدان الرأسمالية وبلدان العالم الثالث، ولا ريب أنها وجه من وجوه أزمة الرأسمالية في العالم". وربما صحّ القول أن الأزمة التربوية التي تعانها المجتمعات الرأسمالية ليست أخيرا غير أزمة تعلم التي تواجهها الفئات الاجتماعية الدنيا: وإلى حد ما الوسطى في هذه المجتمعات، وما يشاع اليوم في بعض البلدان الرأسمالية ضرورة تخطيط التربية وإعادة ربط التعليم باستمرار بالجامعات الاقتصادية، يحمل أغلب الأحيان في طياته الرغبة في وضع العراقيل فالقيود المستمرة أمام تعلم أبناء الفئات الدنيا والمتوسطة. هذه الفئات التي لا يوجد أي مبرر موضوعي للمزيد من تعلمها في ظل الأزمات الاقتصادية الحادة. وهكذا يمكن القول أن نظام التعليم لا يمكنه أن يخرج على طبيعة العلاقات الاقتصادية الاجتماعية السائدة في المجتمع، كما يقول بورديو وباسرون: " إن منطق هذه العلاقات ينعكس دائما في بنية نظام التعليم ووظيفته الاجتماعية، وحتى أن الأحداث الاقتصادية والسياسية والسكانية التي تطرح على نظام التعليم أسئلة مغايرة لمنطقه فإنها لا تستطيع أن تؤثر فيه إلا من خلال منطقته" (2).

1- جميل إبراهيم: ديمقراطية التربية، مجلة الفكر العربي، العدد الرابع والعشرون، السنة الثالثة، ديسمبر 1981، ص 99  
2-BOURDIEU. P/ PASSERON. J.C : LA REPRODUCTION, EDITION DE PARIS ,1970 P.124

فالنظام التربوي حسب نسيب رجم " ليس مستقلا عن المجتمع، بل يمثل وسيلة لتحقيق الأهداف السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية للمجتمع، ومثل هذه العملية هي تعبير عن أنساق وقيم جديدة، فهي تعبير عن تغيير في العلاقات الاجتماعية وفي السلوكات، لكن هذا لا يمثل قطيعة تامة

ونهاية مع النظم التربوية في الدول الأخرى " (1)

## ثانيا - أهم المداخل النظرية في التعليم والتنمية:

- تمهيد:

تعد قضية التنمية الاجتماعية والاقتصادية من أكثر قضايا علم الاجتماع وتماع والاقتصاد تعقيدا وتشابكا ، ويرجع هذا إلى حداثة دراسة هذه القضية في الفكر السوسيولوجي العام من ناحية، وإلى اختلاف المنطلقات الفكرية والإيديولوجية التي تقف وراء هذه الدراسات من ناحية ثانية . وقد انعكس هذا الاختلاف على تصورات الباحثين وتوجهاتهم إزاء قضية علاقة التعليم بالتنمية.

الواقع أن قضية التعليم والتنمية قضية فرضت نفسها على الفكر العالمي اعتبارا من النصف الثاني من القرن العشرين ( أي منذ ستينات القرن العشرين ) نتيجة للتغيرات التي عرفها العالم بعد الحرب العالمية الثانية كان أهمها حركات الاستقلال الوطني وما نتج عنها من أفكار وفلسفات تدعو إلى التحرر من التبعية والتخلف، ومن هنا ظهرت قضايا التخطيط للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، وللتعليم بغرض القضاء على الجهل والأمية ... وبدأت هذه القضايا تطرح نفسها على مستوى واسع أمام دوائر الفكر الاجتماعي والاقتصادي بوجه عام والسوسيولوجي بوجه خاص، الأمر الذي دفع بالكثير من المنظمات العالمية، وحكومات الدول، وعلماء الاجتماع والتربية والاقتصاد إلى محاولة وضع تصورات ومقاربات في هذا الشأن ، كان من أهمها قضية التعليم ودوره في التنمية . ويرجع هذا الطرح إلى عدة أسباب أهمها حاجة الدول النامية إلى الخروج من دائرة التخلف والأمية من ناحية، وإلى محاولة مفكري الغرب تطوير اتجاهات نظرية جديدة في مجال التعليم والتنمية تكون قادرة على مواجهة التصورات التقليدية ومواكبة للتطورات الحاصلة .

لقد أصبح موضوع التعليم ودوره في التنمية في المجتمعات المعاصرة من الموضوعات التي تحظى باهتمام مركزي من طرف مختلف الأطراف الفاعلة في السياسة والاقتصاد والاجتماع والتربية نظرا للدور الهام الذي يلعبه مستوى التعليم والتكوين في مختلف مجالات الحياة، ولا سيما قطاع العمل والإنتاج. وشعورا بهذا الدور البالغ الأهمية، وتماشيا مع التغيرات السريعة والعميقة التي عاشتها الجزائر منذ العقدين الماضيين فيما يتعلق بنظامها التربوي والتعليمي وخاصة

1-REDJEM NECIB : INDUSTRIALISATION ET SYSTEME EDUCATIF ALGERIEN ; O.P.U; 1986 ; P.268.

الإصلاحات الجارية (2005-2006) والتي تخص التعليم الثانوي، وسعيا منها لمواكبة التطورات الحاصلة في العالم اليوم جراء ثقافة العولمة وما يرتبط بها من تحديات ، ارتأينا ضرورة بحث احد الإشكاليات الأساسية والقضايا الجوهرية داخل الساحة التربوية والتعليمية ألا وهي الدور الذي يمكن أن يلعبه التعليم في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

هكذا عرفت أدبيات التعليم والتنمية عدد من المدارس الفكرية والمداخل التي عالجت قضية علاقة التعليم بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية كان من أبرزها:

### 1- المدخل الإنساني: ( تركيز التنمية على الطاقات البشرية بكل أبعادها)

تعتبر التربية و التعليم من أبرز و أهم الوسائل التي اعتمدها المجتمعات منذ القدم للحفاظ على وجودها وتحقيق تطلعاتها المستقبلية، حيث أثارت اهتمام الفلاسفة والعلماء والمتفكرين و حتى أولياء التلاميذ والمربين على مر العصور . فقد أكد " أفلاطون" على أهمية التربية لسلامة المجتمع حيث قال: " سلامة المجتمع و قوة بنيانه تأتي من سلامة التربية و خطواتها، و دور الدولة في توعية الناس و سد احتياجاتهم من التعليم " . كما نادى أرسطو بضرورة تعليم جميع الناس قائلاً: " وفروا تربية متماثلة لجميع الناس و اهتموا بتربية الأطفال في جميع أطوار نموهم، و طور نشوء الجسم حتى السادسة من العمر " (1). كما تحدث الفارابي (العصور الوسطى الإسلامية) عن التفاعل الاجتماعي بين الأفراد وعن الأسس التي تحكم السلوك الجماعي في كتابه " آراء أهل المدينة الفاضلة " . أما ابن خلدون فكان كتابه " المقدمة " حافلاً بمبادئ وأسس العلاقات الإنسانية والتي هي من شروط نشوء علم العمران البشري . ومن جهته أكد روسو في القرن الثامن عشر (العصر الحديث) على أن هدف التربية حسب رأيه هو تشكيل كائن طبيعي عاقل وقادر على الاجتماع مع الآخرين (2). وإذا كانت التربية في أحد تعاريفها تعني تكيف الفرد مع البيئة الاجتماعية المحيطة به، فإن الطرق الحديثة تتوخى تشجيع هذا التكيف عن طريق استخدام ما هو كائن في الطفولة نفسها، والمدرسة الجديدة تتوجه إلى النشاط الحقيقي العملي للتلميذ من أجل أنسنته. فالإنسان كما سبق ذكره يميل إلى الاجتماع بأفراد نوعه، فهو "مدني بطبعه" كما جاء عند أرسطو.

لعلّ هذا ما حدا بـ جينزبرج (GINSBERG) إلى اعتبار كلمة " مجتمع" هي تعبير عن كل صلة للإنسان بالإنسان سواء أكانت هذه الصلة مباشرة أم غير مباشرة، منظمة أم غير منظمة، واعية أم غير واعية ، تتميز بالتعاون أو بالعداء... (3).

1- عبد العزيز محمد الحرّ: التربية و التنمية و النهضة، شركة المطبوعات للتوزيع و النشر، ط 1، بيروت، لبنان 2003، ص.27  
2- أسامة عبد الرحمان: التنمية العربية، مجلة المستقبل العربي، العدد 165، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1992، ص.57  
3- بوعنقة علي: مرجع سابق، ص 68-69.

إن الفكر الإنساني أكثر من أي وقت مضى توجه إلى الاهتمام بهذا التفاعل بين الإنسان وبيئته ، وأن التجمعات الإنسانية وظيفتها تنحصر في مساعدة الإنسان للحفاظ على بقائه بشتى الوسائل . لذا حاولت المدرسة الإنسانية على لسان مفكريها وضع أسس للنواحي الأدبية والفنية والاجتماعية والسياسية. وحسب ما جاء به عبد الحميد لظفي : فإن الحركة تكون قد اتجهت اتجاها إنسانيا محولين

الفكر من الكون والطبيعة إلى الإنسان ومشاكله ، وخاصة ما تعلق منها بالتربية والتعليم والسياسة، وكان شعار هذا الاتجاه " الإنسان هو الأساس الذي يجب أن يقاس به كل شيء " (1) .

فالإنسان الحكيم في نظر هذا الاتجاه هو الإنسان الذي يستطيع التوفيق بين اتجاهاته ورغباته وبين القوى الاجتماعية الأخرى التي يمكن عن طريقها أن يحصل على ما يريد ويحقق أهدافه. أما عن التعليم في نظر هذه المدرسة، فإن كل مرحلة من مراحلها لها ملامحها وآثارها على عملية التعليم، يركّز فيها على توجه التعليم وطرقه ومحتوياته نحو ما يخدم الإنسان . ومن هنا نجد التعليم في ظل المدرسة الإنسانية التي كانت تركز على كل ما هو إنساني ويدعم حاجات الإنسان ومتطلباته يفترض أن تكون المدرسة مكانا ملائما للتلميذ والمعلم والعملية التعليمية برمتها . فإن التعليم ينبغي أن يشتمل على عناصر منها : المعلم، المتعلم، المحيط الاجتماعي والأسري، المواد التعليمية والمناهج الدراسية، الإدارة التعليمية، وغيرها.

جاء عقد الثمانينات وهو العقد الثالث للتنمية ليحمل معه تحولات جذرية في الفكر التنموي مفادها وحدة التنمية ، أو ما يسمى " بالتنمية المجتمعية " والتي هي في أساسها عملية تحرر ونهضة حضارية، قوامها تعبئة الطاقات الذاتية (البشرية) وتمجيدها وتوحيدها لغرض التحرر من السيطرة والتبعي التي تحكم النظام الاقتصادي، وهذه التنمية يجب أن تكون شاملة، تركز على عملية التغيير المجتمعية الواعية، ذات الأبعاد السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية الهادفة إلى رفع مستوى معيشة الفرد وشعوره بقيمته ومكانته في مجتمعه . لقد ظهره كتابات عديدة تؤكد على مفهوم التنمية المتمركز حول الإنسان، فالتنمية المتمركزة حول الإنسان تعني تبين المبادئ التالية: (2)

- 1- أن التنمية عملية ارتقاء الإنسان بها و من أجله، وتسعى لازدهار الكائن الإنساني في مجموعة.
  - 2- الإنسان هو مركز التنمية، ما يعني أن عملية التنمية تستهدف تحسين مصير الأفراد.
  - 3- إن التنمية ينبغي أن تتوازن في منظومة العلاقات بين الفرد والفرد و بين الإنسان والبيئة والحياة .
- وبنظرة سريعة لهذه المبادئ نجد إن الإنسان كفرد أو جماعة أو مجتمع هو محور أساسي فيها، وهو بهذا التوجه يمثل قلب عملية التنمية.

1- عبد الحميد لطفي: علم الاجتماع ، دار المعارف ، مصر ، 1981، ص 240 .

2- عبد العزيز محمد الحرّ: التربية و التنمية و النهضة، مرجع سابق، ص ص25-26.

تؤكد نظرية العلاقات الإنسانية على ضرورة الاهتمام بالعنصر البشري واعتباره هو المحرك للعملية الإنتاجية. فالإنسان يتميز بالقدرة على التفكير وحل المشكلات والقدرة على الخلق والإبداع والتجديد والابتكار. فالعلاقات الإنسانية هي مفتاح التقدم والنجاح، إذ عليها يتوقف إنتاج المجتمع كما وكيفا وعلى مدى اقتناع الأفراد بدورهم في العملية الإنتاجية ومدى كفايتهم في أداء هذا الدور . وهو

الأمر الذي ركزت عليه نظرية العلاقات الإنسانية، كما ركزت هذه النظرية أيضا على التكوين كوسيلة أفضل للتغيير في الاتجاهات والسلوك، وبالتالي في زيادة المهارات والقدرة على التكيف داخل الجماعة وفهم سلوك الآخرين<sup>(1)</sup>. فالمجتمع إنما هو مجموع أفراد، ولذلك فإن أول ما يملك من قدرات هي قدرات أفرادها، وبهذا المدخل للتنمية يعود الإنسان ليحتل قلب ساحة الفكر والحركة والنشاط، على أساس أنه هو صانع التنمية الحقيقي<sup>(2)</sup>.

فالتنمية بهذا المعنى عملية تكاملية تتم في إطار نسيج من الروابط المتداخلة والبالغة التعقيد نتيجة التفاعل المتبادل والمستمر بين العديد من العوامل الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية. والجدير بالذكر هنا هو " أن التنمية ليست مجرد أرقام أو حسابات إحصائية وليست تطورا لثقافة للمجتمع، وليست مجرد استثمار للموارد البشرية أو تراكم لها، كما أنها ليست مجموعة من القيم الواردة من الخارج لتحديث مجتمعاتنا، بل هي في الأساس تنمية الإنسان ومن أجله"<sup>(3)</sup>.

هناك من يرفض إعطاء مثل هذه الأهمية للعنصر البشري بدعوى أن تنمية الموارد البشرية عملية تستغرق وقتا طويلا، وتخضع لظروف متغيرة باستمرار، ولن يستطيع المجتمعات أن ينتظر اقتصاديا حتى تتم تنمية الموارد البشرية. لهذا ينبغي أن تأتي الموارد المادية (الاقتصادية) أولا ممثلة في الزراعة والصناعة والتجارة، وحينما نصل إلى تنمية هذه النواحي عندها يصبح في الإمكان الاهتمام بالعنصر البشري (الموارد البشرية) ويسير الجانبان بعد ذلك جنبا إلى جنب. من خلال عرضنا لمفاهيم ونظريات التنمية خلال العقود الثلاثة الماضية، يمكننا القول أن هناك جملة من الصفات والخصائص التي تصقت بهذه المفاهيم بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، وذلك لتفسير محتواها، كما أن هناك خطأ فكريا يجمع في عدد محدود من المسلمات التي نادرا ما تصاغ بصراحة، والتي لم يتكلف أحد عناء إثبات صحتها.

- 
- 1 - بشاينية سعد: علم اجتماع العمل، منشورات جامعة منتوري، قسنطينة، 2003/2002، ص 80-95.
  - 2- إسماعيل صبري عبد الله: التنمية المستقلة، ( محاولة لتحديد مفهوم مجهول )، بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1987، ص 75.
  - 3- ضياء الدين زاهر: التعليم ونظريات التنمية، دراسات تحليلية نقدية، مجلة دراسات تربوية، العدد الأول، نوفمبر 1985، القاهرة، 1985، ص 208.

ويمكن أن نوجز هذه المسلمات فيما يأتي:<sup>(1)</sup>

- التنمية سياسة تلجأ إليها الدول النامية لكي تتلخص من تبعيتها الاقتصادية خاصة للدول الأجنبية وتتحول من الإنتاج البدائي إلى الإنتاج التصنيعي.
- اعتبار التقدم صورة وحيدة هي حضارة الغرب، وهي مقياس حضارة الأمم والشعوب.

- أن التقدم مسارا فريدا يتعين على كل الشعوب أن تتبعه وهو المسلك الذي اختارته الحضارة الغربية. إن تحقيق التقدم والتنمية مرهون بمدى توفير العناصر الأساسية للحياة، ورفع مستوى المعيشة عن طريق العمل على زيادة الدخل الفردي وإتاحة مزيد من فرص العمل وتحسين نظام التعليم، وإتاحة المجال لأكبر عدد من الخيارات الاقتصادية والاجتماعية أمام الأفراد والدولة للتخلص من الاستعباد والاعتماد على الغير ومقاومة التخلف<sup>(2)</sup>.

لهذا لا ينبغي أن يكون هناك تعارض أو صراع بين أصحاب الاتجاه الاقتصادي والاتجاه الإنساني، فتنمية الإنسان كغاية في حد ذاته، قد ظل هو الهدف النهائي للعملية التربوية والتعليمية، وإن كان التقدم الاقتصادي وإعداد الفرد لحياة منتجة ونافعة هما من الوسائل الرئيسية لبلوغ هذا الهدف<sup>(3)</sup>. وكان من بين من تصدوا للاقتصاديين وعتوا عليهم لا إنسانية تخطيطهم فريق من ذوي النزعة المبالغة في تأكيد إنسانية الإنسان فقد نادي هؤلاء بوجود رفض فكرة الاقتصاديين في تخطيط التنمية و بوجود إتباع أسلوب إنساني بحث في معالجة تنمية الموارد البشرية، و تجاهل هذا الفريق أنه بموقفه ذاك إنما يقع في غلطة الاقتصاديين فيسهم مثلهم في تشويه المعنى الحقيقي لآمال الإنسان الحديث و المجتمعات الحديثة. وهي آمال ترغب في التنمية أشد ما تكون الرغبة وتطلبها أشد ما يكون الطلب ولكنها تريدها تنمية تحفظ على الإنسان إنسانيته و تعمل على تنمية تلك الإنسانية و تطويرها ضمن إطار التنمية الشاملة. من هنا ظهر فريق آخر يدعو شعوب البلدان النامية في تخطيطها أولا إلى **التخطيط البنائي - الاجتماعي** من أجل أن تحدث تغيرات جوهرية في **البناء الاقتصادي - الاجتماعي**، وفي العلاقات الاجتماعية السائدة ثم بعد ذلك تأخذ بالتخطيط الشامل لتحديث تغييرات أساسية في كافة ميادين الحياة . أما الوسط الرئيسي الذي تصدى للنظرة الاقتصادية بطريقة علمية فهو الوسط التربوي إذ راح رجال التربية يحاورون رجال الاقتصاد و يحاولون عن طريق إجراء الأبحاث و الدراسات بصورة عملية منتظمة أن يفتحوا أعين الاقتصاديين على العلاقة الوثيقة بين التربية والتنمية الاقتصادية من ناحية و على أهمية التربية في حد ذاتها من ناحية أخرى.

- 
- 1- إسماعيل صبري عبد الله : **التنمية الاقتصادية العربية**، مرجع سابق، ص 45.
  - 2- حسين مختار الجمال: **دور الموارد البشرية في التنمية بالاعتماد على الذات** ، الحلقة التاسعة للمناقشة، ديسمبر 1985، أبريل 1986، المعهد العربي للتخطيط الكويت، 1986، ص 3- 4.
  - 3- سيد إبراهيم الجبار : **التربية ومشكلات المجتمع** ، مرجع سابق ، ص 99 .

ومع مرور الزمن و تقدم الأبحاث اتضح أكثر فأكثر دور **التخطيط التربوي في نمو الاقتصاد والحياة الاجتماعية** فضلا عن دوره الأساسي في نمو الثقافة و الحضارة عامة و وجد الاقتصاديون وسائر المعنيين بتطوير المجتمع أن عملهم بالتالي رهين بما يحققه التخطيط التربوي من تنمية للعنصر البشري رأس كل تنمية و أساس كل تطوير<sup>(1)</sup>.

ونتيجة لهذه الأوضاع و الاعتبارات تقاربت الآراء بين الاقتصاديين و التربويين و صار المفهوم السائد للتنمية يرتكز على رؤية شاملة لها و صارت وحدات التخطيط العربية في الوزارات أو الإدارات أو السلطات تتألف من مخططين مختصين في الاقتصاد و التربية و الإحصاء والاجتماع يعملون معا بتعاون و تناسق من أجل وضع خطط شاملة للتنمية في البلد الواحد و قد صور الدكتور عبد الله عبد الدائم هذا المفهوم تصويرا دقيقا بقوله (2) :

" إن التنمية إما أن تكون عملا اقتصاديا و اجتماعيا و تربويا متكاملا و إما ألا تكون، والتخطيط تخطيط واحد شامل له قطبه الاقتصادي و قطبه الاجتماعي و قطبه الثقافي، وهو ينحدر و يفقد أغراضه إذا أهمل أي واحد من هذه الأقطاب الثلاثة و لا سيما إذا أهمل الجانب الثقافي والاجتماعي و الهدف من التنمية بالتالي ليس هدفا اقتصاديا بحتا وإنما هو هدف اقتصادي، اجتماعي، وثقافي محط رحالة خلق الحضارة الجديرة بالإنسان ". رغم أهمية عنصر الإنسان في عملية التنمية و انتشار هذا المفهوم، إلا انه قد ظهرت اتجاهات تنادي بنظرة أكثر توازنا لموقع الإنسان من التنمية، لان قيم الإنسان وحاجاته تعد جزءا من التنمية و ليست كل التنمية.

وفي هذا البيان يقول فرانسوا بيرو : (3) " إن التنمية لا تنتج عن ثورة عفوية و ليست نتيجة للإجماع على المصلحة العامة ، و لا تكتفي بمجرد مناشدة أخلاقية لتلبية حاجيات الإنسان ". فالتنمية إذن عند بيرو تعدّ مشروعا متكاملا يسعى لسد الفجوة بين المطلوب و الواقع بطريقة علمية مخططة، وبحركة مجتمعية منظمة، و بقيم أخلاقية مشتركة، و ثمرة ذلك كله التنمية المنشودة وهذا النوع من التوجه فتح المجال لظهور المفاهيم و الاتجاهات الشاملة للتنمية.

1- عبد اللطيف البرغوثي: دور التربية في دفع عجلة التنمية، مجلة شؤون فلسطينية ، ديسمبر 1980، الأردن، ص 122.

2- المرجع نفسه، ص 122.

3- عبد العزيز محمد الحر: التربية والتنمية والنهضة، مرجع سابق، ص 26.

## 2- المدخل الاقتصادي: ( تركيز التنمية على العامل الاقتصادي وحده )

ولعلّ من أهم مميزات هذا العصر هو الاهتمام المتزايد بالتربية والتعليم، ويعود ذلك إلى الارتفاع الملحوظ بوعي الناس بدور التعليم في تحسين ظروف حياتهم . ومن هنا بوزت ولأول مرة وبشكل حاسم علاقة الارتباط القوية بين التعليم والاقتصاد مما دفع المؤسسات الرسمية والأفراد في مختلف البلدان

تسعى جاهدة لتوفير فرص التعليم لجميع المواطنين كأساس للتقدم والازدهار . بل وأكثر من ذلك أصبحت الاتجاهات الفكرية الحديثة أكثر استعدادا لقبول أو اعتبار التربية " عملية استثمار رأسمالي تسير جنبا إلى جنب مع الاستثمارات الرأسمالية الأخرى ". فالاتجاه الذي كان سائدا قبل القرن الثامن عشر لدى الكثير من المفكرين والفلاسفة هو اعتبار الفضائل والمواهب الخلاقة للإنسان كنتاج للتربية، ولذلك لا يوجد في أدبيات هذه الفترة ما يشير بوضوح إلى دور التربية والتعليم في الاقتصاد . لهذا كان الاقتصاديون يتحاشون عن قصد أو عن غير قصد إدراج ضمن دراستهم المشاريع الاقتصادية كتنظيمات اجتماعية تخضع لمجموعة من المعايير والقيم الموجهة لسلوكيات الأفراد . كما كان الفكر الاقتصادي الغربي في عمومه ولمدة طويلة من الزمن يخلو من تناول طبيعة الإسهامات التربوية والتعليمية في مجال الإنتاج والعلاقة بين التعليم والتدريب والكفاية الإنتاجية . " فالتعليم في هذه المرحلة كان مقتصرًا على فئة محدودة من الناس انطلاقًا من كون الوضع الاقتصادي - الاجتماعي، هو الذي يحدد الهيكل البنائي التربوي والثقافي للمجتمع . إن المؤسسات التربوية اتخذت مسارها وفق هذا السياق فكان التعليم مقتصرًا على الأقلية الأرستقراطية، في حين كان السواد الأعظم من الأفراد يتعلمون عن طريق الخبرة المباشرة للنشاطات المهنية والحرفية المختلفة " (1). وانطلاقًا من كون العلاقة بين التعليم والاقتصاد قديمة قدم الحياة الاجتماعية والاقتصادية للإنسان ، فكانت هذه العلاقة ثنائية وليست أحادية، فالتربية تؤثر في التطور الاقتصادي والاجتماعي بشكل كبير وفي تغيير الأوضاع الاجتماعية للمجتمع وفي هذا السياق يقدم ابن خلدون تصورًا يرى فيه : " أن التعليم والتعلم في المجتمع له وظائفه على صعيد الأفراد والجماعات، وله نتائج المترتبة عليه سواء على صعيد العمران البشري أو التقدم الحضاري للمجتمعات " (2).

وهكذا كان التطور والتقدم في المجال الاقتصادي يصاحبه نمو وتطور في المجال التعليمي والمعرفي العام، وكان لهذا الاهتمام والتأثير دور هام في تحسين مستوى التعليم، باعتباره عامل استثمار مهم في حياة الشعوب واستراتيجيات الدول.

1- بوغناقة علي: مرجع سابق، ص.71

2- عواطي بوبكر: نظرية المعرفة عند ابن خلدون وأبعادها التربوية، (رسالة دكتوراه غير منشورة) قسم علم الاجتماع ، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية ، جامعة منتوري قسنطينة ، 2002، ص 329.

كما كان التعليم يسعى دائما إلى تطوير الأفراد وتأهيلهم للحياة الاجتماعية ، وكان من أهدافه : (1)

1- العناية بحاجات المجتمع الاجتماعية والاقتصادية.

2- العناية بحاجات الفرد وتحفيز طاقاته واكتشاف مواهبه.

لقد ظهر الاهتمام باقتصاديات التربية منذ القدم، وتعمق هذا الاهتمام إلى ربط علاقة التربية والتعليم بالاقتصاد إلى أن أصبح يصنف بالمدرسة الاقتصادية في علم الاجتماع التربوي. وعليه فعلاقة التربية والتعليم بالاقتصاد لم تأت هكذا فجأة، بل هي حصيلة مرحلة تاريخية طويلة ومعقدة ودراسات أضفت في النهاية إلى هذا الاعتقاد. لقد فسّر ابن خلدون تطور العمران البشري والتحضر بالرجوع إلى العلاقة الوطيدة والتأثير المتبادل بين العلم والصناعة من جانب وبين العمران والحضارة من جهة أخرى، معتبرا ازدهار وتطور أحدهما مرهون بازدهار الآخر، وبالتالي وجود علاقة جدلية بين ما يحصل في الفكر وما تقدمه التجارب، أي بين ما هو نظري وما هو تطبيقي. ففي بداية الستينات أو ما يسمى **العقد الأول للتنمية** سيطر على تفكير الساسة والاقتصاديين وهم يعالجون **مفهوم التنمية** اعتقادهم بأن الاقتصاد هو العامل الوحيد للتنمية، حيث ظلت الجوانب الاقتصادية دون غيرها مدة من الزمن لها الأولوية على ما عداها من جوانب مجتمعية أخرى، **واهتمت بتنمية الأشياء وأهملت تنمية الإنسان**. فأصبح معدل نمو دخل الفرد يقاس بمدى التقدم والسير في طريق التنمية، ومن هنا نبع التركيز المفرط للمفهوم التقليدي للتنمية على النمو الاقتصادي كهدف وكأداة لإزالة الفقر والتقليل من الفروق بين الأفراد<sup>(2)</sup>. ومن هنا كان اهتمام التنمية الاقتصادية في هذه الفترة بالتغيير في بنية الاقتصاد وتعدد قطاعات الإنتاج والخدمات وزيادة ما بينهما من ترابط، وكانت تهدف إلى تحقيق زيادة سريعة ودائمة في متوسط دخل الفرد الحقيقي عبر فترة من الزمن، بحيث يستفيد منها الغالبية من أفراد المجتمع.<sup>(3)</sup> كما يركز هذا المدخل في عملية تنمية المجتمع على عامل الإنتاج الاقتصادي، ويدخل تحت المدخل مدرسة التصنيع وتطوير الإنتاج الزراعي وأغلب الدارسين للتنمية الاقتصادية. وتقوم فلسفة هذا المدخل على أن **تحسين الظروف الاقتصادية هي المحرك الأول لكافة المتغيرات الأخرى** داخل النسق العام، الأمر الذي يجعل كافة هذه المتغيرات ليست إلا انعكاسا لتلك الظروف، ويحاول أنصار هذا الاتجاه معالجة قضايا التخلف والتنمية من خلال مفاهيم الدخل القومي، ومتوسط الدخل الفردي، وبالتالي يقترحون أن تكون مسيرة التنمية في الدول النامية مماثلة لمسيرة التنمية في الدول المتقدمة وحركة التقدم الاقتصادي بها.

1- بوعنافة علي: مرجع سابق، ص73.

2- محمد نبيل نوفل: التعليم والتنمية الاقتصادية، مرجع سابق، ص 65.

3- كمال التابعي: الاتجاهات المعاصرة في دراسة القيم والتنمية، دار المعارف، ط1، القاهرة، 1985، ص 60.

ويمثل هذا الاتجاه أساتذة التنمية الاقتصادية مثل بنيامين هاجنز (B. hagens) الذي يرى أن الإنفاق على البرامج التربوية والصحة لا يعتبر فقط وسيلة للتنمية الاقتصادية بل أن هذه البرامج نفسها برامج للتنمية الاقتصادية. ويحاول **بونسيون (Pension)** تصنيف التنمية إلى ثلاثة أنواع: التنمية الاقتصادية، التنمية الاجتماعية، والتنمية السياسية، ثم يعود ليؤكد أن المفهوم الاقتصادي للتنمية يستوعب كافة الأنواع الأخرى، فهو مشروع اقتصادي لأنه يتضمن خلق وإنتاج السلع والخدمات وهو

اجتماعي لأنه يتضمن خلق جماعات اجتماعية جديدة تحتوي على بناءات مستحدثة للأدوار والمراكز والقيم التي كانت تسود داخل التجمعات التلقائية. (1)

أما بالنسبة للمفكرين الاقتصاديين خلال الثورة الصناعية فقد ذهبوا خلافا لما كان سائدا من قبل بعد أن قدروا أن التعليم أكثر ارتباطا بالواقع الاقتصادي والاجتماعي، لكن لا يعني هذا أنهم وضعوا التعليم في مركز اهتمامهم الاقتصادي والاجتماعي. فالعالم ريكاردو (Ricardo) مثلا وهو أحد كبار المفكرين الاقتصاديين " لم يعط اهتماما للتعليم في فكره الاقتصادي ولم يذكره في تعريفه لرأس المال، وبالتالي لم يكن التعليم بالنسبة له هدفا اجتماعيا واقتصاديا، بل عاملا ثانويا مساعدا في تسهيل العملية الاقتصادية " (2). وجهت انتقادات شديدة إلى هذا الاتجاه على أساس أن مستوى المعيشة لم يعد يقاس في نطاق الدخل الوطني، بل أصبح مؤشر التنمية البشرية هو الصورة الحقيقية للرفاهية والتقدم أكثر من مستوى الدخل، كما أن ارتباط التعليم بالتقدم والتطور ارتباطا عاما ينفسه التحديد والوضوح. وبالتالي بقي مفهوم التربية والتعليم مجردا وبعيدا عن الواقع وعن التطور الاجتماعي-الاقتصادي. يضاف إلى ذلك " أن التنمية ليست ظاهرة اقتصادية صرفة كما يعتقد هؤلاء، لأن المجتمع والفرد كلاهما كيان واحد مترابط ومتكامل. وإذا جاز لأغراض البحث العلمي الفصل بين علم الاقتصاد والعلوم الاجتماعية كعلم لاجتماع وعلم النفس والسياسة، فإنه لوهم كبير أن يظن البعض إمكان التقسيم بين كيان الفرد وكيان المجتمع، وعليه لا يمكن تصور ازدهار صناعة حديثة على شعب أمي كما أنه من العبث الزيادة في إنتاجية العامل الذي كان سوء التغذية قد جعله ضعيف البنية، فالنتيجة لا تقتصر على البنيان الاقتصادي فحسب، بل هي بنيان قوي متكامل اقتصاديا واجتماعيا وثقافيا " (3). إن مثل هذا الفصل بين الجانب المادي والجانب البشري أو الإنساني في التنمية فصل تعسفي وغير طبيعي، لأنهما يمثلان وجهان لعملة واحدة لا يمكن فصلهما. لذلك ينبغي أخذهما معا في الاعتبار عند التخطيط لعملية التنمية.

1- نبيل السالموطي: علم اجتماع التنمية، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، 1981، ص ص 138-139.

2- المرجع نفسه، ص 136.

3- محمد هاشم الهاشمي: الاتصال التربوي وتكنولوجيا التعليم، دار المناهج، ط1، عمان، 2001، ص ص 44 - 45.

وهكذا ورغم سيادة التفسير الاقتصادي للتنمية و الذي لازالت العديد من الدول تأخذ به وبمؤشرات إلى حد كبير و ظهور المفهوم الإنساني للتنمية، ظهر تفسير جديد للتنمية ينقلها من كونها مؤشرات إلى كونها عمليات، من حصرها في الجانب الاقتصادي إلى تضمينها الجانب الاجتماعي ومن تركيزها على الفرد إلى تركيزها على المجتمع. وفي هذا السياق يعرف الفحادي التنمية على أنها: "عملية حضارية شاملة لمختلف أوجه النشاط في المجتمع بما يحقق رفاهية الإنسان و كرامته.

ويتضح من هذا التفسير أن للتنمية بعد حضاريا، مجتمعا، إنسانيا، وقيما، وليس اقتصاديا فحسب. و قد ساعد هذا المفهوم الكثير من الدول النامية على التعامل مع مشاريعها التنموية بطريقة مختلفة، بحيث لا تركز فقط على العجلة الاقتصادية البحتة، وإنما توسع دائرة اقتحاماتها لتصل إلى الإنسان وبناء قدراته وصولا لإنسان التنمية الذي من خلاله يحدث النمو الكمي والكيفي الم نشود في الجوانب المختلفة ، وهو الأمر الذي يعد جوهر عملية التنمية <sup>(1)</sup>

### 3- المدخل الاقتصادي - الاجتماعي (حصر التنمية في تضامن البناء الاقتصادي والاجتماعي)

يعدّ المدخل الاقتصادي الاجتماعي مرحلة متطورة للمدخل الإنساني . فإذا كان المدخل الإنساني قد رسم طريقا يهدف إلى تحقيق الحياة الإنسانية، فقد فتح المجال على اتجاه آخر يعطي أهمية أكبر لحاجات المجتمع ونمو الفرد الاجتماعي في العملية التربوية والتعليمية . وتجسدت هذه الحاجات استجابة للاتجاه الاجتماعي الذي بدأ يتضح كمذهب مستقل له نظريته وأسلوبه . كما أدى هذا الاتجاه الجديد إلى بلورة وظهور علم جديد هو علم الاجتماع التربوي.

الحقيقة أن هذه المدرسة لم تكن متناقضة في اهتماماتها مع المدارس السابقة، بل كانت كما سبق ذكره مرحلة متطورة لها، كما كانت متداخلة مع اهتمامات أصحابها . غير أن الاختلاف بينها كان في مركز الاهتمام، فإذا كان الاتجاه النفسي مثلا يهتم بالنشاط العقلي للفرد وبالتالي بعملية نمو شخصيته، فإن الاتجاه الإنساني يهتم بإعداد الفرد للحياة الاجتماعية الكاملة . فهو اتجاه ثنائي ينظر إلى التنمية بحيث يصنفها إلى تنمية اقتصادية وهي التنمية المادية، وتنمية اجتماعية وهي التتم ية البشرية في مجال التعليم والصحة والخدمات.

أما أصحاب المدرسة الاجتماعية فيركزون جل اهتمامهم على اعتبار التربية عملية نمو للمجتمع وعملية الإعداد الكامل للفرد ليشترك أبناء المجتمع ككل في الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، كما يركزون في هذا الإعداد د على العوامل الاجتماعية، وعلى تقوية الروح الاجتماعية لدى الأفراد كروح التعاون وروح الانتماء وغيرهما.

1- عبد اللطيف البرغوثي: دور التربية في دفع عجلة التنمية، مرجع سابق، ص 122.

ويعود الفضل في ظهور هذا الاتجاه إلى مجموعة من العلماء كان لأبحاثهم الدور الأكبر في بروز هذه الأفكار وعلى رأسهم العالم التربوي الفرنسي ج.ج.روسو (J.J.rousseau) 1712-1778، الذي مهد للمدرسة الاجتماعية في التربية، وذلك بدعوته جميع أفراد المجتمع بأن يتدبروا صناعيا حتى يساعدوا أنفسهم وان يتعلموا التعاون مع بعضهم ال بعض. ولتأكيد دور المجتمع وتأثيره في الفرد والوصول به إلى الكمال. يعتبر جون ستيوارت مل (J.S.mill) 1806-1873 التربية في مضمونها هي كل ما نفعله

نحن من أجل أنفسنا، وكل ما يفعله الآخرون من أجلنا حين تكون الغاية تقريب أنفسنا من كمال طبيعتنا (1).

وفي نفس السياق يذهب **جون ديوي** (J.Dewey) 1859-1952 إلى أن التربية هي جوهر المجتمع معتبرا الحياة في أصل طبيعتها هي سعي للحفاظ على البقاء عن طريق التجدد المستمر، وهي مجموع العمليات التي بها يستطيع المجتمع أن ينقل معارفه وأهدافه المكتسبة ليحافظ على بقائه، وهذا لا يتم إلا إذا تحددت الأهداف وتفاعل الإنسان مع مجتمعه. أن المجتمع في تلك المرحلة قام على أسس ومبادئ مكنت العملية التعليمية من أن تقوم على مقاييس ونماذج مجسدة للحياة الاجتماعية توائم ثقافة المجتمع. كما دعى كل من **هنري بستالوتزي** (J.H.Pestalotzzi) 1746-1827 **هربرت سبنسر** (H.Spencer) 1820-1903، و**فريدريك فروبل** (F. Frobel) 1782-1852 رغم اهتمامهم الواضح بطرق التدريس- إلى صبغ التربية بالمظهر الاجتماعي، مما جعل أفكارهم تغلب عليها النزعة الاجتماعية التي ظهرت في كل جهد وعمل تربوي. (2)

إن التعليم حسب رأي "بستالوتزي" يعتبر من أهم ما يتلقاه التلميذ في المدرسة، وهي عملية فردية واجتماعية، كما أنها عملية ترقية للمجتمع. في حين يرى **سبنسر** أن التربية هي التي تساهم في بناء الأخلاق وهي تتوخى الخير والصواب في خدمة المجتمع وفي العلاقات الاجتماعية. أما **فروبل** فيوضح تأثير التربية في الوسط الاجتماعي معتبرا الفرد كائنا لا يحقق ذاته إلا في بيئته الاجتماعية. وفي هذا السياق يمكن الإشارة إلى السياسة التربوية والتعليمية الأمريكية في السنوات 1790، حيث دعت هذه السياسة إلى ضرورة الاهتمام بالتربية والتعليم واعتبارهما من ضروريات بناء المجتمع الأمريكي حسب تصريح الرئيس الأمريكي **جورج واشنطن** فالتربية على حد قوله: "تنور المجتمع وتحرس الديمقراطية". وهكذا ظهرت النزعة الاجتماعية في التربية مع الثورة الفرنسية والثورة الأمريكية والثورة الصناعية (3).

1- عبد الله الرشدان و نعيم جعيني: المدخل إلى التربية والتعليم، دار الشروق للنشر، ط2، عمان، الأردن، 2002، ص.12

2- بوعنافة علي: مرجع سابق، ص 67 .

3- المرجع نفسه ، ص 68.

فالتربية حسب اعتقاد أنصار المدرسة الاجتماعية هي عملية هادفة موجودة في أحد الطرفين المعلم والمتعلم، وهي عملية تتم وفق تفاعل بين الإنسان ومجتمعه حيث يتلقى الفرد المؤثرات ويكون طرفا فاعلا فيها فيما. وهكذا أصبح الاتجاه الاجتماعي يتميز بمجموعة من الخصائص نذكر منها: (1)

1- التركيز على العامل الاجتماعي في التربية، أي أنه لا سبيل إلا التربية والتعليم حتى يتمكن الطفل من التكيف، وعندها يستطيع الاندماج مع المجتمع.

2- اعتبار المدرسة مؤسسة اجتماعية وظيفتها الأساسية التربية والتعليم وإعداد الأفراد لحياة اجتماعية أفضل. وهذا الاعتقاد ينطلق من كون المجتمع جملة من التصورات الاجتماعية ... وفي هذا الصدد يؤكد جون ديوي ذلك بقوله : " التربية ليست إعداد للحياة ، بل هي الحياة نفسها " .

3- المدرسة الاجتماعية تعطي لأهداف التربية الطابع الاجتماعي، فتركز على الفرد والمجتمع معا، وتحافظ على تحقيق التوازن بينهما.

4- لا يمكن لأي مجتمع إنساني مهما كان أن يعيش بلا نظام تربوي، وإذا كان من المستحيل أيضا أن يظل الفرد مستسلما للحياة البيولوجية، فإنه لا يمكن كذلك أن تقوم التربية بدون مجتمع . ومن هنا جاءت المسلمة القائلة: لا تربية بدون مجتمع، ولا مجتمع بدون تربية " .

- وظيفة التربية وغايتها من وجهة النظر الاجتماعية حسب رأي المربي روني أوبرير (R.Ober) الإبقاء على النموذج المكون للمجتمع . فالتربية في نظر هذا الاتجاه هي حفاظ و تواصل واستمرارية . فقد تحددت إستراتيجية التنمية في بداية السبعينات أو ما يسمى بالعقد الثاني للتنمية باعتبارها "بناء اجتماعي متضامن مع بناء اقتصادي قوي" ، ولكونها أصبحت عملية عالمية متكاملة، كان ينبغي لهذا المفهوم أن يقلل من الفوارق بين المجتمعات، لكن الملاحظ أن هذا الهدف لم يتحقق، والمتمثل في تنمية الإنسان الذي هو هدف التنمية " (2).

وكان من أهم مبررات هذا التكامل والارتباط بين التنمية الاجتماعية والتنمية الاقتصادية في هذا العقد هو " أن التنمية الاقتصادية تعد أهم وأخطر هدف عملي تسعى التنمية إلى تحقيقه، خاصة وأن سياسة التنمية الاقتصادية تستهدف في النهاية إلى تحقيق هدف شامل وهو صبغ الحياة بالصبغة الديمقراطية في تنمية المبادرات الفردية، والسعي إلى تحقيق العدل الاجتماعي . وبهذه الطريقة يمكن الوصول إلى تحصيلات كمية لفاعلية إجراءات التنمية الاجتماعية مقابل التنمية الاقتصادية، وهو أمر لم يكن من الميسور تحقيقه دون هذا الربط بين التنمية الاجتماعية والتنمية الاقتصادية" (3).

1- بوعنافة علي: المرجع السابق، ص 68.

2- منظمة اليونسكو: التعليم في الدول العربية، مؤتمر أبو ظبي، العدد 36، من دراسات وثائق تربوية، القاهرة، 1977، ص36.

3- محمد الجوهري: علم الاجتماع وقضايا التنمية في العالم الثالث، دار المعارف، ط4، القاهرة، 1985، ص 115.

إن مثل هذا التصنيف وهذه الثنائيات ليست لها في الواقع ما يبررها، فإذا كان رجال الاقتصاد قد أوضحوا أن عمليات التنمية التربوية والصحية تمثل أعلى نسبة استثمار بالمقارنة بالاستثمارات المادية وذات أثر مباشر على الإنتاجية، لهذا لا يمكن تصنيفها بعيدا عن التنمية الاقتصادية، ويكفي الإشارة هنا إلى أثر البرامج التعليمية والصحية على العمليات الإنتاجية.

وهكذا لا نستطيع الحسم أين نضع برامج التنمية التربوية والصحية خاصة وأن العالم هيجن يعتبرها عمليات تنمية اقتصادية بالفعل . كما لا ننفق مع مغالاة الاقتصاديين لأن التنمية الاقتصادية

ذاتها لا يمكن أن تتم إلا داخل إطار سوسولوجي عام ، أي داخل نسق اجتماعي تتفاعل بداخله مجموعة من النظم والمتغيرات المتكاملة ذات البناء التاريخي المتميز، هذا إضافة إلى أن كافة عمليات التنمية الاقتصادية ليست في نهاية الأمر إلا وسيلة لتحقيق أهداف التنمية الاجتماعية الشاملة . وهذا ما أكده الكثير من المفكرين والباحثين " أمثال جان دي لونغ ( Delong Jean )، وفان درونسكي (V.Derwinsky) ، وبونسيون (Ponsion) هذا الأخير الذي يؤكد على أن كافة عمليات التنمية النوعية تستهدف تحقيق أهداف بسيطة متكامل وتتساند في التحليل الأخير لتحقيق الهدف النهائي الذي هو هدف اجتماعي في جوهره "(1). وعندما تكتسب التنمية الاقتصادية هذا المفهوم باندرجها في إطار التنمية الاجتماعية كوسيلة أساسية لتحقيق أهدافها، والتي تتمثل أساسا في إطلاق طاقات الجماهير وتحريرهم من التخلف ومظاهر الاستغلال، فهذا المعنى تصبح برامج التنمية الاجتماعية محققة للتكامل بين التنمية الاقتصادية وبين تحقيق العدالة الاجتماعية والنمو الديمقراطي. وبهذا المعنى أيضا يمكن توظيف كل العمليات والبرامج الإنمائية المختلفة بما يخدم الأهداف الإستراتيجية الكبرى للتنمية الاجتماعية. وقد وجه البعض انتقادات إلى هذا النوع من التنمية الاجتماعية والاقتصادية، بدعوة ضرورة دراسات التنمية من زاوية متخصصة، إلا أن هذا قد خلق نتائج هزيلة لانعدام التكامل والتنسيق بينهما، الأمر الذي حتم أهمية دراسة التنمية في إطارها الشامل الذي يساعد الإنسان على تحقيق احتياجاته وتلبية طموحاته وآماله في الحياة بصورة أفضل (2).

#### 4- نظرية رأس المال البشري : ( تركيز التنمية على الاستثمار في الإنسان )

وإذا كانت المفاهيم والنظريات السابقة ظهرت في العقود الرابعة السالفة الذكر، فقد ظهر مفهوم التنمية البشرية في التسعينات ونهاية الألفية الثانية، ليتضمن كل المفاهيم السابقة وتم التركيز على القدرات البشرية أي الاستثمار في الإنسان ، وذلك بالاستفادة من هذه القدرات عن طريق إيجاد

1- نبيل السمالوطي: علم اجتماع التنمية، مرجع سابق، ص 140.

2- إسماعيل حسن عبد الباري: أبعاد التنمية، مرجع سابق، ص 27.

إطار قائم على المشاركة لنمو الدخل وفرص العمل، ويختلف هذا المفهوم عن بعض مفاهيم التنمية الأخرى. فقد نظر البعض إلى التنمية على أنها تنمية الموارد البشرية، ولكن الاستثمار في الإنسان ليس إلا جانبا واحدا من جوانب التنمية البشرية. وقد نظر آخرون إلى التنمية البشرية على أنها قضية قطاعية أي أنها استثمار في التعليم أو الصحة أو الخدمات الاجتماعية الأخرى، ومع ذلك فإن التنمية البشرية هي أيضا قضية سياسية متعددة القطاعات تشمل الاقتصاد برمته، والهدف النهائي هو ترجمة النمو الاقتصادي إلى تحسين الأحوال المعيشية للإنسان(1).

لقد أدرك علماء الاقتصاد والتربية، ومنذ وقت طويل العلاقة الوثيقة بين التعليم والتنمية الاقتصادية والاجتماعية، وظهرت القيمة الاقتصادية للتعليم كإشارات سريعة عند آدم سميث، وهو من كبار فلاسفة الاقتصاد في القرن الثامن عشر الذين أكدوا على أهمية التعليم لرفع الكفاية الإنتاجية للعامل خلافا لما ذهب إليه ريكاردو. كما أشار سميث إلى أهمية التعليم في إحداث الاستقرار السياسي والاجتماعي، و هو ما يعتبر شرطا ضروريا للتنمية الاقتصادية والاجتماعية لأنه اعتبر أن كسب القدرات عن طريق رعاية صاحبها أثناء تعليمه ودراسته أو تدريبه يكلف دائما نفقات حقيقية هي رأس مال ثابت متحقق في شخصه كما أن هذه المواهب تعتبر جزء من ثروة الشخص فإنها أيضا تشكل جزء من ثروة المجتمع الذي ينتمي إليه . ولعل أكثر فلاسفة الاقتصاد وضوحا فيما يتعلق بعلاقة التعليم بالتنمية الاقتصادية هو كارل ماركس (K. Marx) الذي اتفق مع سابقه على أن الاستثمار في التعليم له عائد اقتصادي كبير، و قد أكد أهمية التعليم و التدريب في زيادة كفاءة العامل و مهارته و اكتسابه القدرة و المرونة على الانتقال من مهنة إلى أخرى.

وقد دلت الأبحاث العديدة التي أجريت لدراسة النمو الاقتصادي في كثير من بلدان العالم على أن التعليم عامل أساسي من عوامل ذلك النمو و أنها أكبر أثر من رأس المال المادي، ومن أمثلة ذلك الأبحاث التي قام بها دينيسون (Denison) وانتهت إلى أن 21 % من النمو الاقتصادي الذي حدث في الولايات المتحدة بين عام 1921 و 1957 يرجع إلى أثر التربية والتعليم. وقد كشفت تلك الأبحاث و الدراسات أيضا عن دور رأس المال البشري عامة و التطور التقني خاصة في النمو الاقتصادي والاجتماعي و عن دور التربية في هذا المجال<sup>(2)</sup>.

---

1- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: تقرير التنمية البشرية لعام 1991، نيويورك، 1991، ص 26.  
2- فريدريك هاريسون و تشارلز مايرز: التعليم و القوى البشرية و النمو الاقتصادي، (ترجمة إبراهيم حافظ)، مراجعة محمد على حافظ، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، 1966، ص 14.

ولهذا فإن أي انطلاقة اقتصادية في أي بلد تعود إلى عاملين مترابطين هما : عامل التطور التقني و عامل رأس المال البشري و كلها تجمع على حقيقة لدى الاقتصاديين مفادها أن الأصل في التطور ليس العثور على مصدر الثروات، بل هو خلق القدرة على إنتاج الثروات و مهمة التربية و لاشك هي خلق هذه القدرة<sup>(1)</sup>. ويؤكد جون فيزي (J.Vaizy) على هذا الجانب بشكل أوضح عندما يقول أن ما يصرف على التعليم لا يضيع هدرا، لأن التعليم يساعد على نجاح التنمية الاقتصادية بإمداد برامجها و مشروعاتها بما تحتاجه من العمال المهرة على جميع المستويات، وهو بهذا يعتبر التعليم مصدرا أساسيا للقوى العاملة المدربة و من هنا يتضح دور التعليم الهام في النمو الاقتصادي<sup>(2)</sup>. أما المفكر الفرد

مارشال (A.Marshall) فيعتبر أول من أشار بصورة مباشرة وواضحة إلى أن التعليم نوع من أنواع الاستثمار، و أن ما ينفق على التعليم ينبغي أن ينفق على البعائد المباشر له فهناك فائدة عظيمة تأتي من إعطاء أفراد الشعب فرصا متزايدة من التعليم حتى تتكشف مواهبهم و قدراتهم و قد يعطي اكتشاف نابغة في ميدان الصناعة مثلا تكاليف ما أنفق على مدينة بأسرها<sup>(3)</sup>.

فقد أعطى ألفريد مارشال للتعليم اهتماما خاصا واعتبره استثمارا قوميا مرتبطا بالقوة العاملة، وكان تركيزه على التعليم منطلقا من نظريته إلى العامل الإنساني باعتباره أهم عنصر مكوّن لرأس المال. لهذا يعد أول من أخضع التعليم للحساب الاقتصادي<sup>(4)</sup>. ومن هنا جاء تأكيد مارشال على ضرورة اهتمام رجال الاقتصاد بدور التعليم في التخطيط للتنمية الاقتصادية .

لقد ترك هذا الاتجاه صدى كبير عند رجال الاقتصاد ورجال التربية والتعليم على حد السواء، وأحدث ثورة كبيرة في المجال التعليمي على الخصوص حيث تركت أثارا مباشرة و غير مباشرة في مختلف مجالات الحياة . ولعل أبرزها الأثر الاقتصادي مما استدعى المزيد من الاهتمام بدراسة العلاقة بين الاقتصاد والتربية والتعليم، ذلك لأن أمرا مكلفا كهذا لا يجب تركه إلى الصدفة، سيما وأن الإمكانيات المادية محدودة بنفس الوقت الذي تتزايد فيه النفقات التعليمية نتيجة الضغوط المتزايدة من قبل الناس على تربية وتعليم أبنائهم. كل هذا زاد من الاهتمام من قبل السلطات السياسية والاقتصادية والتربوية من مختلف بلدان العالم لدراسة العلاقة التبادلية بين الاقتصاد والتربية والتعليم . ورغم هذا الاهتمام المتزايد والتطور الكبير في محاولة فهم العلاقة بين الاقتصاد والتربية، إلا أن النظريات التقليدية في النمو الاقتصادي ظلت عاجزة عن فهم وتفسير هذا النمو.

1- عبد الله عبد الدائم: التخطيط التربوي، دار العلم للملايين، ط 2 ، بيروت ، 1972، ص 304.

2- VAIZY JOHN: L'Education de demain, n° special, London, 1962, P. 02

3- محمد منير مرسى: تخطيط التعليم واقتصادياته، عالم الكتب، القاهرة، 1998، ص 74.

4- بوعنافة علي: مرجع سابق، ص 74.

لقد زاد تطور هذا المفهوم في العصر الحديث حيث تطور الفكر الاقتصادي وراح رجال التربية يؤكدون كل مرة على دور التعليم في زيادة الخبرة والإنتاج. وكان أول ظهور منظم لنظرية رأس المال البشري عام 1960 عندما عرض الاقتصادي الأمريكي الحائز على جائزة نوبل حول إسهام التربية في التنمية تيودور شولتز (TH.Shultz) نظريته بعنوان " الاستثمار في رأس المال البشري "، ثم كتابه " القيمة الاقتصادية للتربية " عام 1963<sup>(1)</sup>. وكان الفضل الأكبر في انتشار هذه النظرية في العالم أجمع لمنظمة اليونسكو ومنظمة التنمية للتعاون الاقتصادي التابعة للأمم المتحدة ، وعن جوابه عن سؤال ما علاقة التربية بالاقتصاد ؟.

قال شولتز: " التربية هي استرجاع ما لدى الفرد من قدرات كامنة ، وتنمية الفرد خلقيا وعقليا حتى يصبح حساسا بالنسبة للاختيارات الفردية والاجتماعية ، قادرا على العمل والنشاط بمقتضى ما يختاره منها ، كما تعني تمكين الفرد من الاستجابة لدوره الاجتماعي عن طريق التعليم المنظم، كما تعمل التربية على تدريب الفرد وتشكيل قدراته ". وقوله: " إن توعية الشعب وتعليمه هما الشرطان الأساسيان لرفاهية البشرية ". وفي دراسة قام بها شولتز ميدانيا انتهى إلى أن الإنسان يمثل رأس المال الدائم للدول ، لذلك طلب العناية به واعتبر الإنفاق عليه استثمارا ، وأن عائد هذا الإنفاق أكبر من كمية الاستثمار<sup>(2)</sup>.

كما أكد شولتز أن التعليم يسهم بصورة مباشرة في نمو الاقتصاد القومي من خلال تحسين مهارات القوى العاملة وزيادة قدرتها الإنتاجية . و نتيجة لذلك بدأ الاهتمام بدراسة أهمية الاستثمار في التعليم وقد امتدت هذه الدراسات خلال السبعينات . وبدأ البنك الدولي خلال الثمانينات يهتم من جديد بالتنمية البشرية لاسيما فيما يتعلق منها بجانب التعليم وأصدر عام 1980 تقريرا عن التنمية الدولية بعنوان " التقرير العالمي للتنمية ". وهكذا انتهى إلى افتراض جديد وهو أن التربية ليست مجرد نشاط استهلاكي، بل استثمار يقود إلى تشكيل الرأس المال البشري . كما يرى أن الإنفاق على التعليم لا يزيد فقط من مهارات وقدرات الإنسان الفرد، وإنما يضاعف رصيد المجتمع من الكفاءات المهنية والفنية التي تمثل العامل الحاسم في تقدم المجتمع وتطوره، وأن "الشعب المتعلم هو شعب أكثر إنتاجية " ، وبالتالي فإنه كلما زاد استثمار بلد ما للتعليم كان اقتحام هذا البلد لأسباب التنمية الاقتصادية أسهل وأيسر<sup>(3)</sup>.

1- تيودور شولتز: القيمة الاقتصادية للتربية، (ترجمة محمد الهادي لعفيفي و محمود السيد سلطان)، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، 1975، ص 134.

2- بوعزقة علي: مرجع سابق، ص ص 75-76.

3- ضياء الدين زاهر: التعليم ونظريات التنمية، مرجع سابق، ص ص 211-212.

وتشير الكثير من الدراسات المتعلقة باقتصاديات التعليم والتي بدأت تظهر بوضوح في السنوات الأخيرة إلى الاهتمام الكبير بالجانب الاقتصادي في التعليم مما وجه أنظار رجال التربية والتعليم إلى التساؤل عن أهمية ما يسهم به ميدانهم في التنمية الاقتصادية . ويضاف إلى هذه الدراسة أبحاث كل من روبرت سولو (R.Solow)، ودينسون (Denison) هذا الأخير الذي أكد أن زيادة النمو الاقتصادي في أمريكا مستقبلا يتوقف بدرجة كبيرة على التعليم وتحسينه، وقد ثبت من خلال هذه الدراسة الميدانية الدور البارز للتعليم في التقدم والتطور<sup>(1)</sup>. وهكذا أجمع الباحثون على تأثير التعليم في تحسين نوعية العمل وزيادة الإنتاج ومن ثم الزيادة في الدخل الوطني، ويعود ذلك للأسباب التالية:<sup>(2)</sup>

1- أن الشخص الأكثر تعليما يقوم بمهام وظيفية بشكل أفضل من الشخص الأقل تعليما.

- 2- أن زيادة سنوات التعليم تجعل الناس أكثر تقبلاً للأفكار الجديدة.
- 3- أن الزيادة في سنوات التعليم وتنوعه يفتح أمام الناس فرص عمل أكثر.
- 4 - أن التقدم العلمي والتكنولوجي يفرض تغييراً في هيكل المهن، وخاصة في التقنيات الجديدة.
- وقد أكد ذلك الزعم من جهته فريدريك هاريسون (F.Harbisson) بقوله: "إن ثروة الأمم تتوقف على تنمية مواردها البشرية أكثر مما ترتبط بتنمية مواردها الطبيعية أو المادية، وأن أي بلد يعجز عن تنمية موارده الطبيعية أو المادية، وأن يعجز عن تنمية كفاءات شعبه ومعارفه وحسن استغلالها في الاقتصاد الوطني، هو بلد عاجز عن تنمية أي شيء آخر". أما ب. دروكي (B.Drokey) فيقول بشأن الفرد المثقف الواعي: "إن احتياطا وافرا من الأفراد المثقفين هو شرط بقاء الوطن وأداة التنمية الاقتصادية والاجتماعية" (3).

من خلال المعالجة السابقة لمفاهيم ونظريات التنمية، دار جدل كبير حول العلاقة بين التعليم والتنمية، مؤداه أن التعليم يعد عامل حاسم في عملية التنمية، وهو من مستلزماتها لأنه يشجع على النمو الاقتصادي، حيث توجد علاقة بين ما يتعلمه الفرد من مهارات وبين كفايته الاقتصادية في المجتمع، فأصحاب المهارات العالية أكثر إنتاجية ممن لا يملكونها وتزويد الأفراد بالمهارات العلمية المفيدة والتدريب المهني المناسب سيجعلهم أكثر قدرة على المساهمة في تنمية المجتمع . فقد اتسمت الاقتصاديات المتقدمة في السنوات الأخيرة بازدياد نسبة العمالة في الوظائف التقنية مصحوبة بتقلص في العمالة غير الماهرة، وفي نفس الوقت وبدون أي مبالغة فإن العلاقة بين التعليم ونوعية الوظيفة تشهد تشدد كبير لاسيما لهؤلاء الشباب الراغبين في الدخول في سوق العمالة.

- 1- أحمد أبو هلال: المرجع في مبادئ التربية، دار الشروق للنشر والتوزيع، ط1، عمان، الأردن، 1993، ص ص250- 253.
- 2- بوعنقة علي: مرجع سابق، ص 76.
- 3- المرجع نفسه، ص 77.

وطبقاً لنظرية رأس المال البشري التي تنتظر للتعليم على أنه نوع من الاستثمار فإننا نستطيع أن نقدم تفسيراً لهذا المنهج ولكن المشكلة التاريخية بين سوق العمل والتعليم تظل محل نزاع شأنها شأن مشكلة العلاقة بين الدخل والتعليم. ويؤكد مارك بلاج (M. Blag) في كتابه "مولد اقتصاديات التعليم" أن صيغة نظرية رأس المال البشري متضمنة في خطاب تيودور شولتز أمام الرابطة الاقتصادية الأمريكية في ديسمبر عام 1960 فقرة 16 "أن التعليم بالإضافة إلى كونه نوع من الاستهلاك فإنه أيضاً استثمار اجتماعي فردي منتج" (1). ولاشك أن هناك من الأسباب العديدة التي جعلت نظرية رأس المال البشري سائدة في الأوساط الأكاديمية والسياسية على حد سواء، خاصة في الولايات المتحدة الأمريكية حيث تلعب منظمة التعاون والتقدم الاقتصادي والخاصة باقتصاديات الدول المتقدمة

في تشجيع النمو الاقتصادي دورا هاما في تشكيل مفاهيم نظرية رأس المال البشري فقد أعلنت هذه المنظمة في أحد مؤتمراتها في واشنطن عام 1961 أن الاستثمار في مجال التعليم يقدم مج البين: (2)

1- تقديم ابتكارات تكنولوجية. 2- زيادة إنتاجية العمالة.

وخلال الستينات استمرت نظرية " رأس المال البشري " كمرشد لتبرير زيادة الإنفاق على التعليم ولكن في نهاية هذا العقد تصاعدت الشكوك حول عدد من الافتراضات النظرية، خاصة وأن العائد الكبير يعكس إنتاجا أكبر، إن الاختلافات القوية في نسب النمو الاقتصادي ترجع إلى اختلاف درجات الاستثمار التعليمي علاوة على هذا بدأ النقاد في التحقق من مصداقية بعض الافتراضات التي تزعم بأن سوق العمالة يتواءم مع النموذج الكلاسيكي الكامل للمنافسة . ولقد انقلب الحال في عام 1975 حيث انتقل مؤيدو نظرية رأس المال البشري إلى خط الدفاع، حيث عقدت ( منظمة التعاون والتقدم ) مؤتمرا شككت فيه بقوة في جدوى الإنفاق على التعليم وهل هو وسيلة مناسبة لتحقيق النمو الاقتصادي والاجتماعي. كما أشرنا سالفا وكما ذكره شولتز ودينسون وبيكر فإن القائل: " بأن الاستثمار في رأس المال البشري للأشخاص محدودي الدخل سيكون إستراتيجية جيدة لمحو الفقر، وقد تم فحص هذه النتائج عن طريق بلوستون ( Bluston ) في كتابه " المدرسة في المجتمع التعاوني " عام 1975 والذي يؤكد فيه بأن السياسة المناهضة للفقر والتي تتبع نظرية رأس الم ال البشري تنحصر في تدريب القوة العاملة (3). لتحسين الإنتاجية وزيادة الإنتاجية الاقتصادية . وتركز النقد على لب الفكرة وهو أن النمو الاقتصادي يمكن أن يعزى إلى الاستثمار في التعليم، وظهر متحدون لهذه الفكرة م ن أمثال بيرج ( Birg ) عام 1974 الذي عارض الدعوة بأن التعليم

1- أندرو ويبستر: مدخل لسوسولوجيا التنمية، (ترجمة حمدي حميد يوسف)، دار الشؤون الثقافية العامة، العراق، 1986، ص153.  
2- شبل بدران و أحمد فاروق محفوظ: أسس التربية، مرجع سابق، ص 462.  
3- المرجع نفسه ، ص ص 462 - 463.

يرتبط بزيادة القدرة الإنتاجية وهي لب فكرة النظرية التي ترى أن " الشعب المتعلم هو شعب منتج " وأن الفرد يتمتع بمهارة كبيرة تكوّن قدرته على الإنتاج أكبر ويستطيع أن يجد وظيفة أفضل . لكن هذه النظرية لم تأخذ بعين الاعتبار عوامل أخرى في زيادة الإنتاجية كظروف العمل والظروف السكانية وغيرها من العوامل.

#### - مناقشة النظرية:

إن نظرية رأس المال البشري تقول بأن بناء المجتمع الحديث يكمن في الخصائص أو السمات الفردية للبشر لكنها تركز على الإنتاجية لا على العوامل الاجتماعية. كما أثير جدل كبير حول ارتباط التعليم بتحسين دخل الفرد أو مهنته. ورغم النقد الشديد الذي وجهه بعض المفكرون لهذه النظرية فهم لا ينكرون أهمية الاستثمار في التعليم في تحسين الإنتاجية البشرية وهم يؤكدون على ضرورة تمحيص

العلاقة بين التعليم والتنمية تحدياً دقيقاً، وهذه الأوجه العديدة من النقد قد أدت في النهاية إلى فتور الحماس لنظرية رأس المال البشري والتردد في تقبلها، وانتهى بها الأمر إلى أنها أصبحت لا تخرج عن كونها إحدى الطرق التقليدية لدراسة القيمة الاقتصادية للتعليم . ولكن من دون شك فسيضل التعليم بلا منازع من أهم مجالات بناء المجتمع الحديث مهما تعددت صورته وتنوعت أشكاله لأنه يعتبر أساس كل تنمية وقاعدتها التي تركز عليه بصرف النظر عن تعدد وتنوع صور هذه التنمية ونماذجها . كما أن المشاهدات الواقعية والحسابات التي تمت لحساب معدل العائد من الاستثمار في التعليم لعدد من دول العالم أدت إلى تعزيز ما عرف بنظرية "رأس المال البشري" حيث تم حساب معدلات العائد بحسب مستويات التعليم في البلدان المتقدمة والنامية (معدلات فردية واجتماعية). لقد شهدت ستينات القرن الماضي اهتماماً كبيراً من جانب المخططين بدراسة العلاقة بين التعليم وسوق العمل، وكان الهدف إعداد القوى المدربة حتى تستطيع الوفاء بمطالب النمو الاقتصادي السريع ولكن تجري الرياح بما لا تشتهي السفن، وجاءت رياح التغيير بما لا تشتهي الدول فقد شهدت الكثير من الدول لا سيما الدول الغربية ركوداً اقتصادياً كانت نتائجه وخيمة على الاقتصاد الوطني وتفاقت مشكلة البطالة بين الشباب ويتصل بذلك ما شهدته بعض قطاعات الصناعة من تغيرات تكنولوجية سريعة، كان لها تأثيرها الكمي والنوعي على سوق العمل من حيث الإعداد المطلوب للعمل ونوعيتها ومهارتها . ونتيجة لهذه التغيرات فقد اعتمدت الدول على أسلوب التنبؤ بالقوى العاملة و بأسلوب التخطيط للقوى العاملة الذي يعتمد على المعلومات المتصلة بمتطلبات سوق العمل و نوعية خريجه من النظام التعليمي ، وكشفت تجارب كثيرة في هذه الدول أن الشباب المتخرج حديثاً من التعليم يصعب عليه الحصول على وظيفة أو الاحتفاظ بالوظيفة التي تحصل عليها، وذلك لنقص إعدادهم وتأهيلهم للوظائف المعروضة.

ويمكن حصر أهم الانتقادات التي وجهت لهذه النظرية فيما يلي: (1)

- 1- اهتمام النظرية بالخصائص الفردية للعمال وإغفال مظاهر البناء الاجتماعي.
  - 2- شيوع البطالين بين خريجي التعليم وصلت لمستويات خطيرة.
  - 3- إغفال عوامل أخرى كثيرة تؤدي إلى النجاح في العمل مثل القدرات الكامنة لدى الخريجين، الأنظمة السياسية والاجتماعية والاقتصادية.
  - 4- إغفال عوامل أخرى تؤثر في تحسين الأداء لا تعود إلى الإنسان كـرأس مال بشري، بل تعود إلى توفير التكنولوجيا والقدرة على التحكم فيها.
- مناقشة عامة:

والخلاصة أن هذه الاتجاهات النظرية مهما اختلفت في إعطاء الأولوية لعامل دون الآخر، فهي تجمع كلها على أهمية التعليم في تكوين الفرد وتأهيله إيجابياً ليساهم في عملية التنمية، فضلاً عما

كان سادا منذ قرون خلت حول ضرورة التعليم كسبيل لأي نهضة وتقدم ، فإن الجديد في السنوات الأخيرة هو تزايد الإدراك بأن المسألة لم تعد مجرد تعلم، وإنما أصبحت قضية تهيئة الفرد والمجتمع لحقائق وديناميات عصر جديد هو عصر الثورة التكنولوجية الثالثة ، وهي الثورة التي تعتمد أساسا على العقل البشري ، والإلكترونيات الدقيقة والكمبيوتر، وتوليد المعلومات وتنظيمها واختزالها واستردادها وتوصيلها بسرعة متناهية، ويمكن لجميع الشعوب أن تخوض غمار هذه الثورة التكنولوجية الحديثة، إذا ما أحسنت إعداد أبنائها تربويا وتعليميا لذلك " (1). هكذا أصبح ينظر إلى التعليم في عصرنا الحاضر على أنه استثمار للموارد البشرية، كما ارتبط التعليم بمخططات التنمية في خطوطها العريضة ، ولكن هذا الربط بين التعليم وخطط التنمية لم يغفل الأهداف التربوية الإنسانية إذ ينبغي أن يقوم هذا الربط على أسس علمية سليمة.

### ثالثا - طبيعة العلاقة بين التعليم و التنمية:

يمكن النظر إلى التعليم من حيث هو غاية في ذاته لتحقيق نمو فكري وثقافي عند الفرد ورفع مستوى وعيه، وهو من هذه الزاوية حق مكتسب من حقوق الفرد في المجتمعات الحديثة . ونحن في هذه الدراسة ننظر مبدئيا على أنه وسيلة وعامل مهم من عوامل التنمية الاجتماعية والاقتصادية . ففي كل مجتمع ناجح تنمويا هناك علاقة تفاعل جدلي وإيجابي بين التعليم والتقدم الاجتماعي والاقتصادي تتجلى خاصة في العلاقة بين التعليم والعمل، أي أن العمل المنتج هو الحلقة التي تربط بين التعليم والتنمية، وهذه العلاقة التربوية والفكرية والسلوكية متسقة مع أهداف العمل المنتج وقيمه ووظائفه.

1- باولو فرا بري : تعليم المقهورين، (ترجمة يوسف عوض)، دار القلم ، بيروت، 1980، ص ص 35-36.

### 1- أهمية التعليم في التخطيط للتنمية والتطور :

أصبح من المسلم به أن التنمية الاقتصادية والاجتماعية والتخطيط لها يأتي ثمره جهود متضافرة و متكاملة من رجال الاقتصاد و التربية و الاجتماع ع ورجال الإحصاء والإدارة وغيرهم، هؤلاء جميعا أصبحوا ينظرون إلى التعليم و النظم التعليمية نظرة فاحصة شاملة مقدّرين أهمية الدور الذي يلعبه التعليم و التدريب في استثمار القوى البشرية و إعدادها لانجاز مشروعات التنمية . لقد أصبحت التنمية هي محور اهتمام العالم بأسره و خاصة منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، التي كانت نقطة تحول هامة في العالم نظرا للتناقضات التي أصبحت تعاني منها الكثير من الدول اليوم.

هناك دول متقدمة قطعت أشواطاً بعيدة في عملية التطور والتنمية، بينما لا تزال دول كثيرة في بداية الطريق لظروف تتعلق بتاريخها السياسي والاجتماعي، أو لنقص في مواردها الطبيعية وإمكاناتها المادية .

وهكذا أصبح هناك اهتمام عالمي يثير الاهتمام بالتنمية والبحث في جوانبها المختلفة والسعي لتحقيقها و خاصة في العالم الثالث. وقد أبرز ذلك كله الاهتمام بالدور الذي يمكن أن تلعبه التربية والتعليم في مجال التنمية. وأصبح ينظر إلى التعليم و التدريب على أنهما يقفان على قدم المساواة مع رأس المال المادي و التقدم التكنولوجي كوسائل قوية و لا غنى عنهما في الحصول على التنمية . ومن هنا بدأت التربية و مشروعاتها تمتص جانبا متزايدا من النفقات العامة للدولة في البلاد النامية، ومن رؤوس الأموال التي توزع عالميا و محليا للتنمية الاقتصادية . ومن الشائع الآن أن الدول النامية أخذت في السنوات الأخيرة ترفع بحدة مستوى الأنفاق على التعليم، حتى و صل إلى نسبة لا تقبل الزيادة في بعض الدول (2). و إذا نظرنا إلى المستوى العالمي فقد بدأ الاهتمام بالتربية والتعليم منذ الستينات - وهو عقد التنمية الأول - في أن اليونسكو تدير 5/1 من رأس المال الخاص بالأمم المتحدة، إضافة إلى برامج المساعدة الفنية للأمم المتحدة والهيئات المتخصصة في التنمية الاقتصادية . وهناك ثلاث علامات مميزة في هذه العملية منذ بدايتها تبرز أهمية التعليم في عملية التنمية و يمكن تلخيصها فيما يلي: (3)

1. قرارات المؤتمر العام لليونسكو (UNESCO) في ديسمبر 1960 و التي عاملت لأول مرة التعليم كعامل أساسي في التنمية الاقتصادية إلى جانب كونه قوة ثقافية واجتماعية.
2. أرسلت اليونسكو منذ 1961-1962 خمسا وعشرين بعثة مكونة من رجال اقتصاد و تربية لنصيحة الدول في التخطيط للتربية، وفي بعض الحالات في تحضير مشروعات تربوية مناسبة للمساعدة المالية العالمية.

---

1- ضياء الدين زاهر: التخطيط الشبكي للبرامج والمشروعات التعليمية، مركز ابن خلدون ودار سعاد الصباح، القاهرة، 1992، ص ص7-8.

2- زينب محمد فريد : دراسات في التربية ، مكتبة الأنجلو المصرية ، القاهرة، 1982، ص101.

3- المرجع نفسه، ص ص101 - 102 .

وكذلك المكتب الدولي للتنمية (BIRD) يمول اليونسكو بالتعاون مع مؤسسة فورد معهدا دوليا للتخطيط التربوي في باريس، ومعاهد أخرى للتخطيط التربوي في مختلف أنحاء العالم . وتنظم المؤتمرات الإقليمية في إفريقيا و أمريكا اللاتينية و آسيا لمساعدة الدول في وضع أهدافها التربوية، وفي العملية المعقدة بالنسبة لربط ذلك بخطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية عندهم.

- 3 . وكذلك قرار البنك الدولي للتعمير والتنمية المعلن عنه في الاجتماع العام في سبتمبر 1961، بأنه يجهز ويساعد في اجتماع التنمية العالمي أن يقبل قروضا واعتمادات للتعليم كجزء من التنمية الاقتصادية، وكذلك أعلن عن المنحة المقدمة من الجمعية الدولية للتنمية (AID) في نوفمبر 1962 وهي أول قرض عالمي للتعليم.

وهكذا يتضح من البداية المساعي و الجهود التي يبذلها رجال الاقتصاد في المجال التربوي ويأتي على رأس تلك الجهود ما تقدمه المنظمة العالمية للتربية والثقافة والعلوم ، والبنك الدولي للتنمية،

والمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم (ALECSO)، والتي تتضاعف عاما بعد عام خدمة للتربية والثقافة والعلوم في شتى أنحاء العالم.

إن دور التعليم في التنمية لا يتحقق إلا إذا اتضحت الرؤية التنموية في كل مجالاتها ومنها المجال التربوي والتعليمي، فالأمر يتطلب تحديد دور التعليم والعمل بحزم على إنفاذه من خلال تطوير النظام التربوي والتعليمي نفسه. كما أن موضوع التنمية ككل وما يمكن للتعليم أن يلعبه من دور فيه يخضع أولا وأخيرا للإرادة السياسية الواضحة والمعلنة وإلى كل الأطراف المعنية بهذه العملية. إن التعليم هو المحور الأساسي لأية خطة تنموية، وبدون الإدارة المقتردة تظل خطط التنمية عاجزة عن تحقيق أهدافها، ومن أجل ذلك شددت الكثير من الدراسات الصادرة عن منظمات وهيئات عالمية على دفع مستوى الكفاءة في الجهاز التعليمي بشكل عام من أجل خلق عنصر بشري مؤهل ومدرب ليتحمل الأعباء. ومن خلال الاستثمار في العنصر البشري يستطيع المجتمع أن يحقق طموحاته المستقبلية. إن النتائج التي وصل إليها الاقتصاديون منذ مطلع الستينات هي أن المحك الرئيسي لم يعد يقتصر على نشر التعليم والتوسع فيه ليشمل جميع فئات المجتمع فحسب، بل رفع كفاءة النظام التعليمي ليفي بأغراض النمو الاقتصادي والاجتماعي وتحقيق التنمية الشاملة" (1).

إن الدور الذي يمكن للتربية أن تقوم به لتحقيق التنمية يمكن تلخيصه في ثلاثة نقاط: (2)

1- إيجاد قاعدة اجتماعية عريضة تضمن حد أدنى من التعليم لكل مواطن يمكنه العيش في مجتمع يعتمد على القراءة والكتابة، و هنا تأتي أهمية إلزامية التعليم في المرحلة الأساسية على الأقل.

---

1- حسن علي إبراهيم: التنمية والتعليم وجها لوجه، ط1، الكويت، 1989، ص.56

2- أخليف يوسف الطراونة: أساسيات في التربية، مرجع سابق، 2004، ص.148.

2- المساهمة في تعديل نظام القيم والاتجاهات، بما يتناسب و الطموحات التنموية في المجتمع، ومن ذلك تعزيز قيمة العمل والإنتاج، و دعم الاستقلالية في التفكير و الموضوعية في التصرف.

3- تأهيل القوى البشرية و إعدادها للعمل في القطاعات المختلفة وعلى كل المستويات من خلال:

أ- التزود بالمعارف و المهارات و القيم اللازمة للعمل المستهدف.

ب- التهيئة للتعايش مع العصر التقني، و تطوير وسائله و تمكين التعليم في إطار إنساني

شمولي، يدرك قيمة العلوم و المعارف الأخرى.

ج- التوازن في تأهيل القوى العاملة حسب الاحتياجات المتغيرة، مع إعطاء الأولوية للأطر الفنية

المتوسطة، التي تمثل نقصا خطيرا في معظم البلدان النامية و من بينها الجزائر.

إن التربية تخدم الخطة التنموية في كافة المجالات، وذلك لأنها تتم عبر مؤسسات رسمية و غير

رسمية، تهدف إلى تحويل الأفراد إلى طاقات منتجة، و إكسابها خصائص مميزة تساعد على إدماجها

في الحياة العامة. و لا يعدّ التعليم ضروريا فقط من أجل إعداد العناصر البشرية المؤهلة التي تحتاج إليها التنمية، و لكن ضروري أيضا للقضاء على أغلب المعوّقات الاجتماعية لتقدم التصنيع و النمو الاقتصادي والاجتماعي. إن التعليم في رأينا لا يقتصر على ما هو فكري وثقافي فحسب، بل لقد أصبح الميدان المسئول عن كل الميادين الأخرى، إنه الميدان الذي يسهم مساهمة فعّالة في عملية التخطيط لتنمية المجتمعات في حاضرها ومستقبلها، كما يعمل بالبحث والدراسة في كيفية التغلب على المشاكل التي بإمكانها أن تساهم في تخلف مجتمع ما وفي عرقلة مسيرته التنموية . ومن هنا تظهر العلاقة الجدلية بين التعليم والتنمية والتي بدونها لا يمكن أن يتحقق التطور والتقدم . فالتعليم بالرغم لما يتعرض له من محاولات للتحريف والتشويه بسمعه، إلا أنه يبقى الميدان المسئول - كما سبق أن أشرنا سابقا - عن الاهتمام بكل القضايا المتنوعة والمتعددة بصفة عامة، وعن مدى التفاعل بينه وبين إشكالية التنمية. نظرا لارتباطه بقضايا اجتماعية واقتصادية وسياسية وأخلاقية... الخ. إن التعليم لا يقتصر على المدرسة - التعليم النظامي - بمفهومه الشامل والواسع، وبما هو نظري فقط، وإنما ممارساته وأهدافه ووظائفه تتعدى ما قلناه لتساهم مساهمة فعّالة في الأنشطة العملية . من هنا تنتفي عن التعليم تلك التهمة الخطيرة التي تعزوه إلى ما يسمى بالقطاع غير المنتج في المجتمع ! والحديث عن التعليم باعتباره القطاع غير المنتج في اعتقادي بعيد كل البعد عن الواقع الحقيقي والمعاش للحياة الإنسانية، نلخصه في هذا التساؤل البسيط والعميق في نفس الوقت : " ما هو الدور الذي كانت سوف تلعبه الميادين الأخرى المسماة بالقطاعات المنتجة في غياب الدور الذي لعبه التعليم ولا زال يلعبه حتى الآن ؟

لا نشك إطلاقا في أهمية التعليم وفي الوظائف والأدوار الكثيرة التي يقدمها في خدمة الإنسانية وفي تطوير حياة الشعوب في كل زمان ومكان وعلى جميع المستويات النظرية والتطبيقية، الفكرية والثقافية، الاقتصادية والاجتماعية... الخ، وتبدو هذه المهمات العظيمة للتعليم واضحة المعالم في المجتمعات الإنسانية من خلال التطورات الحاصلة في هذه المجتمعات بفضل محاولات الإنسان الفكرية والعملية. وهناك دراسات كثيرة واهتمامات متنوعة حتى في الدول المسماة بالمتقدمة صناعيا، تعمل ما لديها على إبراز أهمية التعليم في كل المجالات والنشاطات التي يقوم بها الإنسان، و ذلك من خلال الدور الأساسي الذي يقوم به في الحياة الاجتماعية والاقتصادية للأفراد . وبما أننا أبرزنا موقفنا بالدعوة إلى ربط التعليم بالتنمية فهذا يرجع بالأساس إلى أن أية تنمية لا يمكنها أن تحقق أهدافها إلا بالاعتماد على تخطيط علمي وعقلاني دقيق.

وعملية التخطيط هذه لا يمكن أن تتم هي الأخرى بدورها إلا بفضل التعليم الهادف إلى حياة أفضل للإنسان. لأن " مشكلة بطالة الخريجين التي تعاني منها بلدان وطننا العربي غنية وفقيرة، لن تجد حلها

الصحيح إلا في إطار تنمية مستقلة تتم على مستوى الوطن العربي ككل، وذلك لأن بطالة الخريجين التي تجاوزت الملايين الستة ليست ناتجة عن فائض في التعليم والتكوين، بل هي راجعة أساسا إلى نقص على مستوى النمو الاقتصادي والتنمية معا<sup>(1)</sup>.

والواقع أن بطالة الخريجين ليست ناتجة عن كثرة الخريجين في ميدان التعليم والتكوين، وإنما راجعة أساسا إلى عدم تمكن بلدان العالم من التحرر والتخلص من قيود التبعية والتخلف المفروضان عليها، وعن عدم التمكن من ربط علاقة جدلية بين التعليم والتنمية على مستويات التخطيط والتنسيق والدراسات والأبحاث النظرية والتطبيقية الجادة، بالإضافة إلى عدم تمكنها من مواجهة حدة المشاكل المتعددة التي أصبحت إشكالية التنمية والتخلف في رأي كثير من المفكرين والمهتمين لا تقتصر فقط على علماء السوسولوجيا والباحثين والدارسين المهتمين وحدهم، بقدر ما أصبحت هي إشكالية الساعة، وإشكالية العصر، بل إشكالية كل الناس. أما التعليم فقد أصبح هو الآخر الميدان الذي بإمكانه أن يحقق الحرية والتحرر من التبعية والتخلف<sup>(2)</sup>.

نحن نعتقد أن هناك شبه اتفاق لدى المهتمين والمنشغلين بقضايا الوطن العربي، على قضايا هامة وأساسية توجد في مقدمتها إشكالية التبعية والتخلف وعدم الانطلاق من الواقع المعاش والاهتمام به، وهذا ما قد ترتب عنه عدم توفير الشروط الكافية من أجل تحقيق التطور الفعلي من جهة، وكذلك اتساع نطاق هوة التخلف بين الدول المتخلفة والدول المتقدمة من جهة ثانية.

---

1- شبل بدران: التربية والمجتمع، مرجع سابق، ص 193.

2- المرجع نفسه، ص 194.

فالتنمية من المفروض أن تتوفر فيها شروط ذاتية وموضوعية وكذلك تطورات وتغييرات كمية وكيفية، نجدها تقع في بلدان العالم الثالث تحت تأثير عوامل كثيرة داخلية وخارجية سننتظر لها لاحقا في الفصل الخامس. وإذا كانت العديد من الدراسات والكتابات تؤكد على أهمية الخصوصية ال وطنية لكل قطر عربي، وكذلك خصوصية الواقع العربي، فإننا بدورنا كذلك نؤكد على الارتباط بالواقع المعاش والانطلاق منه، والعناية به والاهتمام بنموه في كل المجالات من غير قطع الصلة نهائيا بالأخرى. وهذا يستدعي نظاما تعليميا وطنيا حقيقيا وواقعا، تراعى فيه المصالح الاجتماعية والاقتصادية والثقافية لبلدان العالم العربية، وذلك لتخطى مشاكل التخلف والتنمية، ويعتبر التعليم أحد العناصر الأساسية في عملية التنمية الفعلية الهادفة إلى تخطي وتجاوز الصعوبات المتعددة التي تعاني منها بلدان العالم الثالث عموما وعلي رأسها مآزق التبعية والتخلف.

إن قضية التعليم والتنمية تعدّ قضية ذات أهمية كبرى بالنسبة للمجتمع الجزائري، فهي قضية دائمة الحيوية، بل هي تمثل النواة لعدد كبير من قضايا المجتمع لوجود ارتباط وثيق بينها وبين الإنسان الذي

يعدّ محور عملية التنمية. ولما كان هذا البحث قد انطلق من مشكلة ترتبط بتكوين الإنسان في فترة من فترات نضجه ونموه وبمرحلة تعليمه من مراحل هذا التكوين، فإن الباحث يرى ضرورة أن يتضمن هذا الإطار توضيح لعلاقة التكامل بين التعليم والتنمية عموماً، وبين التعليم الثانوي والتنمية الاقتصادية والاجتماعية على وجه الخصوص.

والواقع أن الاهتمام المتزايد برأس المال البشري ودور التعليم في التنمية لم يبرز إلا في السنوات التي تلت الحرب العالمية الثانية، وذلك بعد تقدم الدراسات الاقتصادية والاجتماعية والاهتمام المتزايد بالتنمية الاقتصادية ودور رأس المال البشري في تحقيق أهداف و متطلبات التنمية الشاملة . ولنا في تجربة اليابان والدنمارك مثالان حيان على أن رأس المال البشري هو الدعامة الرئيسية للتقدم و بالتالي تصبح التربية وراء كل تنمية. فالمعروف عن حالة هذين البلدين عدم وفرة الموارد الطبيعية فيهما، و مع ذلك حدثت فيهما حركة نمو اقتصادي مثلما حدث في غيرهما من الدول الأوروبية المجاورة التي تتمتع بوفرة الموارد الطبيعية.

و قد تبين لمن درسوا تقدم هذين البلدين أن " حركة النهوض بالتعليم قد سبقت حركة النهوض الاقتصادي أو التنمية الاقتصادية، و كان سببا من أسبابها أو عاملا من عواملها. فالدنمارك مثلا يكمن وراء نجاحها الاقتصادي أنها سبقت غيرها في الدول في تعميم التعليم الإلزامي و شيوع المدارس الثانوية الزراعية في المناطق الريفية.

و كذلك اليابان كان العامل الأساسي في نهضتها الاقتصادية الهائلة الإجراءات الضخمة في إنشاء نظام تعليم عام و إلزامي كان من نتائجه القضاء على الأمية في نهاية القرن التاسع عشر (1). من هنا يمكن للدول العربية ودول العالم الثالث هي الأخرى أن تستفيد في تنمية مواردها البشرية حيث تتوفر لديها إمكانيات مادية وطاقات بشرية هائلة، إلا أنها " مازالت في مصاف الدول المتطلعة للنمو بسبب عدم تنمية مواردها البشرية كيفما وبالدرجة المرجوة وهذا يرجع إلى قصور في نظمها التعليمية عن الوفاء باحتياجات الأفراد والمجتمع " (2). وهذا ما يؤكد أن التعليم يلعب دورا كبيرا وقوة فعالة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ويمكن رد ذلك إلى العوامل التالية: (3)

1- الإدراك المتزايد لدور التربية في الاقتصاد والتنمية الاقتصادية وخاصة بعد الأبحاث التي أوضحت أن التربية عملية استثمار لرأس المال.

2- تزايد نفقات التربية في مختلف أبعاد العالم تزايدا هائلا، وضخامة ما ينفق عليها من ميزانية الدولة العامة، الأمر الذي دعا إلى البحث فيما مدى الفائدة الاقتصادية التي ترجى من هذه الأموال التي تنفق

- على التربية و مقدار ما يعود منها على الاقتصاد و على المجتمع، كما دعتها إلى الموازنة بين العائد في التربية و عائد الأموال التي تستثمر في المشروعات الاقتصادية المختلفة.
- 3- عجز الكثير من دول العالم عن القيام بأعبائها التعليمية كاملة أمام التزايد الكبير في عدد الطلاب و ظهور الحاجة إلى دراسة نفقات التعليم دراسة علمية للوصول إلى أفضل عائد ممكن بأقل النفقات.
- 4- البحث عن مصادر التمويل المختلفة التي يمكن أن تغطي نفقات التعليم وتوزيع أعباء التعل يم المالية على مختلف هذه المصادر كالسلطات المركزية و المحلية و مساهمة مختلف المؤسسات.
- كما تتضح علاقة التعليم أيضا بالتقدم الاقتصادي و الاجتماعي من خلال ما يأتي: (4)
- 1- أنه يزود مختلف المهن بالمهارات التقنية و الفنية اللازمة للنمو و التقدم الاقتصادي و الاجتماعي.
- 2- أنه ينمي القدرة الابتكارية عند الإنسان ذات الأثر المضاعف في النمو و التقدم عند الأفراد.
- 3- أنه يزيد من قدرات الإنسان على اختيار عمله و على استقراره و تكيفه الوظيفي و على الرضا عن هذا العمل و الاستمتاع به.
- 4- أنه ينمي في الفرد القدرة على الادخار والاستثمار و حسن الإنفاق و المحافظة على ثروة بيئته.
- 5- أنه ينمي في الفرد القدرة على التغيير و تقبله و الإسهام في إحداثه و تكيف مع مستلزماته.

- 1- أبو الفتوح رضوان: التخطيط التعليمي في مجال التنمية الاجتماعية والاقتصادية، معهد التخطيط القومي، القاهرة، 1968، ص 39-40.
- 2- محمد أحمد الغنام: العالم العربي سنة 2000، مجلة التربية الجديدة، العدد العشرون، السنة السابعة، مكتب اليونسكو الإقليمي للتربية في البلاد العربية، بيروت، 1980، ص 16.
- 3- محمود عبد الرزاق و شفشق وآخرون: التربية المعاصرة- طبيعتها الأساسية- دار القلم، الكويت، 1984، ص 132.
- 4- محمد أحمد الغنام: المدرسة المنتجة- راية لتعليم في منظور اقتصادي واسع- مرجع سابق، ص 13.
- 6- أنه يساعد على تحسين المستوى الصحي للفرد والمجتمع ( تحسين مستوى الصحة العامة ).
- 7- أنه يزيد من التزام الفرد وارتباطه ببيئته و قضاياها والمشاركة في أنشطتها و خدماتها.
- 8- أنه يزيد في قدرة الفرد على ممارسة حقوقه السياسية والديمقراطية السليمة وعلى اتخاذ القرارات الهادفة و البناءة و على الالتزام بالصالح العام.
- 9- أنه يسهم في نشر السلام والتفاهم الدولي على أساس الحرية والعدالة والمساواة.
- 10- أنه ينمي في الفرد القدرة على القراءة و الاطلاع و أكثر من هذا على التعليم الذاتي كما يزيد قدرته على التفكير و الوصول إلى مصادر المعرفة.

يلاحظ أن التطور الاقتصادي والاجتماعي والتفوق التكنولوجي يعتمدان وإلى حد كبير على مستوى التعليم و تقد مه، فالنقدم الذي أحرزته في هذا المجال كل من الولايات المتحدة الأمريكية، والإتحاد السوفييتي سابقا و اليابان و الدانمرك وغيرهم إنما يعود إلى تطور التعليم الثانوي و تنويعه في وقت

مبكر في هذه الدول . وإذا كانت العلاقة وثيقة بين التعليم و التنمية بوجه عام، فإن م وضع الاهتمام الخاص في هذا البحث هو العلاقة بين التعليم الثانوي والتنمية الاقتصادية والاجتماعية.

## 2- دور التعليم في التنمية الاقتصادية والاجتماعية:

### أ- دور التعليم في التنمية الاقتصادية:

إذا كان الهدف النهائي للتنمية هو الإنسان، فالإنسان هو محور العملية التربوية، وفي الوقت نفسه محور التنمية الاقتصادية والاجتماعية والهدف النهائي لهاتين العمليتين . وهكذا يصبح هدف التنمية هو توفير الحاجات الأساسية وتحرير الإنسان وتنمية قدراته على المشاركة في العمل الإيجابي، ويتضمن مفهوم التنمية القائم على المشاركة ثلاثة قضايا جوهرية أولها معالجة الفقر، والثانية توفير فرص العمل، والثالثة فهي تحقيق قدر من المساواة والعدالة الاجتماعية<sup>(1)</sup>.

إن التغلب على هذه القضايا الثلاثة وتحقيق المطالب الاجتماعية المرتبطة بها لا يتم إلا عن طريق التربية والتعليم، فدور التعليم لا يقتصر على الجانب الفكري والمعنوي في الثقافة فحسب، بل أصبح نشاطا يسهم إسهاما فعّالا في عملية التنمية الاجتماعية- الاقتصادية والتخطيط لمستقبلها، (Processus du Développement Socio-économique) . وهكذا ربط المعنيون بالتخطيط للتربية والتعليم بين حاجات التنمية الاقتصادية والاجتماعية وبين التعليم للطاقت البشرية المدربة والمؤهلة القادرة على تسيير دفة التنمية هذه ، لأن التعليم يلعب دورا أساسيا في إعداد القوى العاملة المؤهلة

---

1- أبو طالب محمد سعيد و رشاش أنيس عبد الخالق :عوامل التربية- الجسمية، النفسية، والاجتماعية- دار النهضة العربية، ط1، بيروت، لبنان، 2001 ، ص111.

اللازمة لسير عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، كما أنها تضطلع بمهام تكوين الاختصاصيين والفنيين وأن أكبر مهامها أن تواجه ما يظهر في البلد من حاجات متزايدة إلى المهارات والمعارف، وفي هذا الصدد يقول (هاريسون): " أن تكوين الكفاءات والمهارات هو المفتاح الذهبي للنمو الاقتصادي في البلدان المتخلفة السائرة في طريق النمو"<sup>(1)</sup>. إن البلدان التي تتطلع إلى تطوير اقتصادها تتجه إلى التعليم كوسيلة فعالة لخلق ذلك التطور، إلا أن هذه الحاجة الاقتصادية للتوسع التربوي والتعليمي تحمل في طياتها عوامل التغيير الثقافي لهذه البلدان حيث أن المؤهل التعليمي ما هو إلا أداة تشكيل أفراد ومهارات فنية وعلمية، كما أنه أداة لتشكيل وبناء المهارات الاجتماعية . وعلى ضوء ذلك يمكن القول بأن التعليم أداة تغير اقتصادي تسعى إلى إعداد الأيدي العاملة الفنية المطلوبة في جميع الميادين الوظيفية<sup>(2)</sup>. ومن خلال الدراسة التي أجريت حول أثر التعليم على إنتاجية العمل، حيث تمت المقارنة بين مجموعتين من المنتجين، نالت أحدهما درجة من التعليم المدرسي العام، ثم بدأت تدريباتها العملية أثناء العمل، والمجموعة الثانية بدأت تدريباتها العملية أثناء العمل دون إعداد مدرسي سابق، فكانت النتيجة أن

المجموعة الأولى زادت إنتاجيتها بدرجة سريعة جدا فاقت المجموعة الثانية . ومن هذه الدراسة يمكننا أن نؤكد وبدرجة كبيرة أن التعليم هو استثمار له عائد مرتفع بالمقارنة مع عوامل الاستثمار الأخرى، كما أن هذا العائد يستمر إلى مدة طويلة يمكن مقارنتها مع نوع آخر من أنواع الاستثمار (3).

تعتبر التربية عامل هام في التنمية الاقتصادية، ويبرز ذلك في أهمية العنصر البشري الذي يتمتع بخبرة واسعة وثقافة عالية، وتعليم جيد . فالعنصر البشري هو أهم ما تملكه أي دولة، حتى بالنسبة للدول الفقيرة في مواردها الطبيعية وثرواتها الاقتصادية، " اليابان مثلا تعتبر نموذجا حيا لدور التربية والتعليم في تنمية العنصر البشري القادر على تحقيق التقدم والازدهار" (4).

فقد لعب التعليم الابتدائي في اليابان الدور الحاسم في التنمية، حيث يرى مفسرو التاريخ أو الوثبة المفاجئة التي حققها الاقتصاد الياباني مرجعها إلى تطبيق إلزامية التعليم الابتدائي والقضاء على الأمية. أما في الدانمرك فقد كان لانتشار التعليم الإلزامي منذ وقت مبكر والذي مكّن مزارعيها من النجاح في تمويل إنتاجهم بفضل مستواهم الثقافي، وتغيير بنية اقتصادهم تغييرا جذريا (5).

1- أبو طالب محمد سعيد و رشاش أنيس عبد الخالق: المرجع السابق، ص 114.

2- عبد السلام الخزرجي: السياسة التربوية في الوطن العربي: الواقع والمستقبل، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2000، ص.48

3- عمر التومي الشيباني: التربية والتنمية في الوطن العربي، مرجع سابق، ص.68

4- محمد منير مرسي: أصول التربية، عالم الكتب، القاهرة، 2001، ص.2

5- أحمد الطيب: أصول التربية، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، ب ت، ص 28.

وهناك الكثير من الدراسات العالمية التي أولت اهتماما كبيرا لدراسة العائد الاقتصادي للتعليم وبينت أن هذا العائد يفوق أضعافا مضاعفة نظيره من أي عائد آخر عن طريق الاستثمار في أي مجال آخر غير مجال التعليم، إن الفرد إذن هو هدف التنمية ووسيلتها، وهو أمر ما فتئت دول العالم المعاصر تضعه نصب أعينها (1).

تعتبر العلاقة بين التعليم والاقتصاد علاقة وطيدة، ومن الصعب الفصل بينهما ويتبين ذلك فيما يلي:

1- أن التعليم هو أساس النمو الاقتصادي، وعندما بدأت المدارس في الظهور لأول مرة كان نبراسها المعرفة العلمية التي تمكن الإنسان من التكيف مع سنه.

2- الاقتصاد والتعليم يحددان التنمية الشاملة لأن التفاعل بين الاقتصاد والتعليم يصبح قوة هائلة في تحقيق أهداف التنمية الشاملة (2)

لوحظ أن هناك أثرا متبادلا بين التعليم والاقتصاد، مما دفع بعض المفكرين إلى القول بان أساس التقدم في المجتمعات المعاصرة هو الاقتصاد والتربية . فالفرد الذي يتلقى تدريبا عمليا في مجالات التنمية والعمل الملائم وميوله ينتج أكثر من الفرد الذي لم يتدرب.

ويمكننا تلخيص هذه العلاقة المتبادلة بين التعليم والاقتصاد فيما يلي: (3)

- 1- النظام الاقتصادي في أي مجتمع هو الذي يشكّل الدّعم الرئيسي التي يستند عليها التوسع في نظام التعليم.
- 2- كلّما زاد معدل التنمية الاقتصادية كلّما ارتفع مقدار المال المخصص للإنفاق على التوسع في التعليم ورفع مستواه.
- 3- المجال الاقتصادي هو المجال الذي يفتح أبوابه لعمل الأيدي المتعلمة فيه، وهو بذلك يوفّر مصدراً رئيسياً للدخل الفردي في المجتمع.
- 4- كلما أحرزت الدولة مزيداً من التقدم الاقتصادي كلما ازدادت فرص العمل وتحسنت معدلات الأجور التي تؤثر بدورها على مستوى معيشة ورفاهية أفراد المجتمع.
- 5- كلما تقدم مستوى التكنولوجيا في حقول الإنتاج في المجتمع كلما زادت حاجة الأفراد إلى مزيد من التعليم الذي يحققون به مستوى أعلى من المهارات الفنية والمهنية عن طريق استيعاب التكنولوجيا، وهذا ما حدا بالعلماء إلى الحديث عن المردود التربوي في تنمية وتطوير المجتمع.

---

1- محمد منير مرسى: أصول التربية، مرجع سابق، ص. 24.

2- يعقوب حسين نشوان: التربية في الوطن العربي، مرجع سابق، ص. 17.

3- أخليف يوسف الطراونة: أساسيات في التربية، مرجع سابق، ص. 151.

" فالمردود " يعني الحصول على أحسن النتائج الممكنة بأقل النفقات الممكنة. ويتوقف المردود التربوي على تخفيض نفقات التربية عن طريق تحسين مناهج التربية وبرامج الدراسة، والتدريب، والإدارة وأساليب الإشراف، وطرق التدريس، وتوفير مواد التعليم، والآلات الضرورية اللازمة الأخرى . وأخيراً نجد من المفيد أن ننهي هذه العلاقة بقول ( ألفرد مارشال ) في كتابه- أصول الاقتصاد - الذي أبرز فيه قيمة العنصر البشري في التنمية الاقتصادية: " إن فئة متعلمة من الناس لا يمكن أن تعيش فقيرة، ذلك لأن الإنسان بالعلم والمعرفة والوعي والطموح والقدرة على العمل والإنتاج، والقدرة على الخلق والإبداع يستطيع أن يسخر كل قوى الطبيعة ومصادرها، وكل ما في باطن الأرض وما فوقها لصالحه، والارتفاع بمستوى معيشته وتوفير الحياة الكريمة له " (1). يعدّ التعليم استثمار، فقد كان ينظر إلى التعليم على أنه مجرد استهلاك، بمعنى أن الدولة تقدم الخدمات التعليمية لمواطنيها كواجب عليها نحوهم، وهذه النظرة لم تسمح بتطور التعليم والعناية به وهو الأمر الذي أدى إلى تدني مستوياته خاصة في الدول المتخلفة.

أما في الدول المتقدمة فقد تم الالتفات إلى هذه النظرة وأعيدت الحسابات في بنية التعليم وأهدافه، وبينت المؤتمرات والدراسات التي أجريت بهذا الشأن أن التعليم استثمار وليس مجرد استهلاك وينبغي

أن يلبي التعليم حاجة النمو الاقتصادي في توفير تخصصات جديدة، ويختلف النمو الاقتصادي من مجتمع لآخر ومن عصر لآخر. ويحتاج النمو الاقتصادي إلى قوى بشرية مدربة في مجال التعليم (2). إن البلدان التي تتطلع إلى تطوير اقتصادها تتجه إلى التعليم كوسيلة فعالة لخلق ذلك التطور، إلا أن هذه الحاجة الاقتصادية للتوسع التربوي تحمل في طياتها عوامل التغير الثقافي لهذه البلدان، حيث أن المؤهل التعليمي ما هو إلا أداة لتشكيل أفراد ذوي ومهارات فنية وعلمية، كما أنه أداة لتشكيل وبناء المهارات الاجتماعية أيضا .

إن مثل هذا البناء المزدوج يقود إلى ترقية الطبقات الفقيرة إلى مستويات أعلى مما كانت عليه سابقا. وعلى ضوء ذلك يمكن القول " بأن التعليم أداة تغير اقتصادي تسعى إلى إعداد الأيدي العاملة الفنية المطلوبة في جميع الميادين الوظيفية " (3). لقد أغفلت الأبحاث والدراسات الاقتصادية والتربوية وكتابات الاقتصاديين والتربويين المهتمين بالتنمية الاقتصادية والعوامل المؤثرة فيها، مجموعة من المصطلحات التي تؤكد معانيها الصلة المباشرة والقوية بين التنمية الاقتصادية والتعليم.

1- أخليف يوسف الطراونة: أساسيات في التربية ، المرجع السرايق ، ص ص151- 152.

2 - يعقوب حسين نشوان: التربية في الوطن العربي، مرجع سابق، ص 180.

3- عبد السلام الخزرجي: السياسة التربوية في الوطن العربي الواقع والمستقبل، مرجع سابق، ص 48.

ومن خلال دراسة أجريت حول أثر التعليم على الإنتاجية تمت المقارنة بين مجموعتين من المنتجين نالت أحدهما درجة من التعليم المدرسي العام ثم بدأت تدريباتها العملية أثناء العمل، والمجموعة الثانية وبدأت تدريباتها العملية أثناء العمل دون إعداد مدرسي سابق، فكانت النتيجة أن المجموعة الأولى زادت إنتاجيتها بدرجة سريعة جدا تفوق المجموعة الثانية ومن جميع هذه الدراسات نستطيع أن نقرأ بدرجة كبيرة من الثقة أن التعليم هو استثمار له عائد مرتفع تزيد نسبته عن كثير من أوجه الاستثمار الأخرى ، كما أن هذا العائد يستمر مدة طويلة لا يمكن مقارنتها بأي نوع آخر من أنواع الاستثمار (1).

إن العلاقة بين التربية والاقتصاد تتبع من كون التعليم نشاط اجتماعي يمثل نشاط نظام أصغر يكون جزءا من النظام الاجتماعي الأكبر الذي تربط بين أنظمتها الصغرى علاقات متبادلة بحيث لا يعمل أحدهما بمعزل عن الأخرى، وهناك علاقات أفقية وأخرى عمودية تربط هذه الأنظمة فيما بينها مع النظام الأكبر (2).

وانطلاقا من هذه العلاقة ذات المسارين يكون العامل الاقتصادي سببا للتربية ونتيجة لها، فبقدر ما يكون النظام الاقتصادي غنيا ومتطورا يكون التعليم متطورا وبالعكس كلما كان النظام التعليمي متقدما ومتطورا بقدر ما يثري الاقتصاد ويزدهر . فالعلاقة إذن ليست علاقة تبعية تعلم للاقتصاد كما

- كان يعتقد البعض وليس الاقتصاد وليد للنظام التربوي وكأن التربية بيدها العصا السحرية، فالقضية قضية عطاء من كلا طرفي هذه المعادلة ولن ينجح هذا العطاء في تحقيق أهدافه ما لم تقدم الأنظمة الصغرى والمجاورة بمهامها تجاه وحدة النظام الأكبر وأنظمتها الصغرى. وبذلك يصبح هدف التنمية توفير الحاجات الأساسية وتحرير الإنسان وتنمية قدراته على المشاركة ثلاث قضايا جوهرية وهي:<sup>(3)</sup>
- **القضية الأولى:** معالجة أسباب الفقر ومخلفاته .
  - **القضية الثالثة :** توفير فرص العمل لكل فرد من أجل القيام بدور إيجابي في عملية التنمية، والعمل المفيد والنافع اجتماعيا شرط ضروري لتنمية الذات الإنسانية تفجير طاقاتها الإبداعية.
  - **أما القضية الثالثة :** فهي تحقيق قدر كافي من المساواة والعدالة الاجتماعية فاللأمساواة تشوه الشخصية وتشوه التنمية.

- 
- 1- عمر تومي الشيباني: **التربية وتنمية المجتمع العربي**، مرجع سابق ، ص.68
- 2- أبو طالب محمد سعيد، ورشراش أنيس عبد الخالق: **عوامل التربية الجسمية والنفسية والاجتماعية**، مرجع سابق، ص.107.
- 3 - المرجع نفسه، ص.107.
- أما التغلب على هذه القضايا الثلاث وتحقيق المطالب المجتمعة ال مرتبطة بما لا يتم إلا عن طريق التربية بشقيها المدرسي واللامدرسي، فدور التعليم لا يقتصر على الجانب الفكري والمعنوي من الثقافة فحسب بل أصبح نشاطها يسهم أسهاما فعالا في عملية التنمية الاقتصادية والتخطيط لمستقبلها . وللتعليم دور في نقل المجتمع من التخلف إلى ال تقدم من جهة والسير إلى طريق تقدم أعلى بالنسبة للمجتمع المتطور من جهة أخرى.
- وهكذا تبرز **العلاقة الجدلية بين التربية والتعليم والتنمية الاقتصادية**، حيث نشأ اتجاه جدلي يربط بين التعليم ومتطلبات الواقع، وذلك من أجل مواجهة المشكلات الكثيرة داخل المجتمع خاصة وأن النظرة إلى التربية والتعليم تغيرت، فبدلا من اعتبارهما قطاعا استهلاكيا أصبح ينظر إليه على أنها قطاع إنتاجي في نظر العديد من الباحثين وخاصة الاقتصاديين منهم.
- وهكذا نجد أن التنمية الاقتصادية الحقيقية لا تتحقق إذا لم تصاحبها تنمية اجتماعية وتحوّ ل شامل في أحوال المجتمع ولا يكفي في التنمية الاقتصادية مجرد رفع المستوى المعيشي وتوفير الرخاء المادي، بل لا بد أن تسعى إلى تحقيق أهداف اجتماعية تتمثل في تماسك بنيان المجتمع وتقوية العلاقات والروابط الاجتماعية بين كل الناس، وإشاعة العدل والأمن والطمأنينة وا لتنظيم والحرية السياسية التي لا يمكن أن تتفصل عن الحرية والاقتصاد، لأن هذه التنمية قد تقع في مجتمع وتكون

مصدرا لاستغلال أهله ولشقاء فئة كبيرة من الناس إن لم تحميها مبادئ العدل الاجتماعي الذي يعتبر الأساس القويم في كل تنمية وفي كل تقدم (1).

## ب- دور التعليم في التنمية الاجتماعية :

ينحصر دور التعليم كأداة للتنمية الاجتماعية، في تلك الحقيقة التي مفادها أن التعليم عبارة عن تنظيم هيأته التحيزات الاجتماعية للمجتمع . فالفائزون على التعليم عبارة عن فاعلين اجتماعيين يعكسون توجهات، بل و يعززون أوضاعهم ال خاصة في المجتمع . إن التعليم قناة هامة للمكافأة الاجتماعية والاقتصادية للمجتمع، فهو ضروري للاقتصاد . ولهذه الأسباب فإن الذي يتحكّم في التعليم هو تلك الجماعات المسيطرة على التعليم، هو تلك الجماعات المسيطرة في المجتمع، بحيث أنه يعكس تحديدها الخاص لأولويات المجتمع. و لا يكون التعليم عاملا مستقلا في المجتمع إلا بقدر ما تحظى أشكاله التنظيمية ببعض التحرر من التحكم الخارجي المباشر، و لا يكون كذلك أيضا إلا بالقدر الذي يكون فيه تأثير التعليم مسألة لا يمكن أن تكون مخططة أو متوقعة (النتائج غير المتوقعة للتنظيم التعليمي) (2).

1- عمر تومي الشيباني : التربية والتنمية في الوطن العربي، مرجع سابق، ص 135.

2- سامية محمد جابر : علم الاجتماع العام، دار النهضة العربية، ط1، بيروت، لبنان، 2003، ص365.

للتعليم دور هام في التنمية الاجتماعية للأفراد من حيث كونه م أفرادا يدخلون في علاقات اجتماعية تفرضها عليهم أدوارهم المتعددة في المجتمع كالقيام بدور المواطنة الصالحة القادرة على عمل المسؤوليات والقيام بالواجبات التي تفرضها هذه المواطنة، وممارسة الحقوق والواجبات الوطنية والأخلاقية والاجتماعية. ولا شك في أن نجاح القيام بهذه الأدوار يتوقف على درجة النضج التربوي والوعي الثقافي والفكري لدى الفرد، وبعبارة أخرى يتوقف ذلك على مدى نجاح التربية في تكوين الاتجاهات السليمة لدى الأفراد نحو أنفسهم ونحو المؤسسات المختلفة ونحو مجتمعهم ككل، بل ونحو الإنسانية جمعاء (1). إن تنمية المجتمع هي عملية متعددة الجوانب، متشعبة الأبعاد تدريجية ومستمرة وذات طبيعة تراكمية . ونستطيع القول بأنها: " عملية التغيير والتحول التي تترك بصماتها على حياة الأفراد والجماعات " (2). ولقد تم تعريف التنمية الاجتماعية بأنها : " العملية التي يمكن عن طريقها تنسيق وتوحيده جهود الأفراد وجهود الهيئات الحكومية لتحسين الظروف الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في المجتمع ". كما عرّفت التنمية الاجتماعية أيضا بأنها: " عبارة عن عمليات تغيير اجتماعي تلحق بالبناء الاجتماعي ووظائفه . كما أنها تسعى إلى إقامة بناء اجتماعي جديد يمكن عن طريقه إشباع الحاجات الاجتماعية للأفراد ". كما يعرفها البعض بأنها ليست مجرد تقديم الخدمات وإنما تشمل على عنصرين أساسيين: (3)

- أحدهما: تغيير الأوضاع الاجتماعية القديمة التي لم تسير العصر.  
- والآخر: إقامة بناء اجتماعي جديد تنبثق عنه علاقات جديدة وقيم مستحدثة ويسمح للأفراد بتحقيق أكبر قدر ممكن من إشباع المطالب والحاجات.

وترجع صعوبة تحديد مفهوم التنمية الاجتماعية إلى عدم وضوح كلمة - الاجتماعية- والخلط في استخداماتها فأحيانا يقصد بها التغيير الاجتماعي الذي يحدث نتيجة للتصنيع تحت تأثير التقدم العلمي والتكنولوجي. " وأحيانا تستخدم بمعنى تحسين الخدمات الاجتماعية "حسب رأي هارون وهولتز<sup>(4)</sup>. ويلعب التعليم دورا هاما في عملية التنمية الاجتماعية بجوانبها المتعددة التي تؤثر بدورها بصورة مباشرة أو غير مباشرة في التنمية الاقتصادية. وهكذا يمكننا القول بأن التعليم هو " أهم عامل محدد للنجاح ومفيد للفرد والمجتمع معا ".

1- محمد منير مرسي: أصول التربية، مرجع سابق، ص 24.

2- فريد شوقي البوهي: التخطيط التربوي - عملياته - مداخله ، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1989، ص 157.

3- عمر تومي الشيباني: التربية والتنمية في الوطن العربي، مرجع سابق، ص 63.

4- محمد لبيب النجيجي: دور التنمية الاجتماعية والاقتصادية للدول النامية، مرجع سابق، ص 47- 98 .

ويمكننا تحديد أهم جوانب التنمية الاجتماعية فيما يلي: <sup>(1)</sup>

1- **الممارسة الصحيحة للحقوق والواجبات** : فالديمقراطية الحقيقية تقوم على أساس المواطن الواعي الذي يعرف حقوقه وواجباته و يمارس هذه الحقوق والواجبات بطريقة فعالة.

2- **الاستفادة من الخدمات الاجتماعية** : فالدولة بمسؤولياتها الاجتماعية نحو الأفراد تقوم بالعديد من الخدمات الصحية والتعليمية والإرشادية وغيرها، وهي في سبيل ذلك تفتح المستشفيات وتنشئ المدارس وتقيم المؤسسات وتعدّها وتنفق عليها لتستثمر في أداء وظيفتها ولا شك في أن الاستفادة الكاملة من هذه الخدمات تتطلب درجة معينة من الوعي من جانب المواطن . وواضح أن المشكلة في جوهرها تربوية وتتصل اتصالا مباشرا ووثيقا بالتنمية الاجتماعي.

3- **تنمية الاتجاهات الصحيحة** لدى الفرد نحو الأمور الحيوية التي تؤثر بصورة مباشرة على التنمية الاقتصادية، فتكوين الاتجاهات السليمة نحو الاستهلاك وتنظيمه والادخار وأهميته وتحديد النسل وضرورته ومراعاة العادات الصحية والسليمة في الغذاء والمسكن والملبس والآثار الاجتماعية المترتبة على كل هذه الأمور بالنسبة للفرد والمجتمع، تمثل كلها مشكلات تربوية هامة لها أهميتها بالنسبة للتنمية الاقتصادية.

4- تنشيط عملية الحراك الاجتماعي في المجتمع وذلك بتمكين الأفراد من خلال تحسين مسؤولياتهم التعليمية والحصول على وظائف مرموقة والترقي في السلم الاجتماعي ويتصل بذلك أيضا ما يسبق أن اشرنا إليه من دور التعليم في إذابة الفوارق الطبقية بين الناس والتقريب بين مستويات معيشتهم.

- كما أن البرامج التعليمية فشل في تقديم مبادئ الفهم والحكم الضرورية لمواجهة المواقف الجديدة لا يستطيع أن يخدم الهدف القومي ونتيجة تفكك الشخصية الإنسانية وفوضى النظام الاجتماعي. إن التربية في الحاضر والإعداد للمستقبل يجب أن تكون تربية تعدّ الناس للمتغيرات الاجتماعية المنظورة وغير المنظورة، وتعدّهم على أساس المهارات الشخصية والنظرة الشاملة القادرة على التكيف تكيفا سلي ما مع المواقف الجديدة. كما أن تنمية المجتمع تعني تنمية كل ما يتعلق بالمجتمع من عناصر مادية مثل المواصلات والمباني السكنية، وعناصر اجتماعية معنوية مثل: العادات والتقاليد والأعراف وأنماط الحياة والقيم والاتجاهات والنظم والعلاقات وغيرها. كما أن التنمية الاجتماعية المرغوب في تحقيقها لا بد لها من تخطيط مسبق من أجل الإصلاح والتوعية والتوجيه السليم، ليمر ذلك التغير المراد إحداثه بأقل مشاكل ولاكتساب الأفراد إدراكا لفوائده وفهما لأبعاده. لذلك فقد أصبح التخطيط للتنمية بجميع أنواعها من الأسس التي تقوم عليها المجتمعات الحديثة، وأصبح التغير الاجتماعي ضروري من ضروريات المجتمعات الحديثة.

1- محمد منير مرسى: تخطيط التعليم واقتصادياته، مرجع سابق، ص 88.

إن التنمية الاجتماعية يجب أن ينظر إليها نظرة كلية و شاملة لجميع جوانب الحياة الاجتماعية بما في ذلك الجوانب الثقافية والاقتصادية لدرجة إهمال العوامل الأخرى كما يظنه البعض بحجة أن التنمية الاقتصادية هي المتغير المستقبل وهي السبيل لإحداث التقدم الاجتماعي، وأن التنمية الاجتماعية لا تعدو أن تكون متغيرا تابعا ولاحقا ، ويرى البعض أن الفقر وما يترتب عنه من ضعف في الدخل القومي والفردى هو سبب أساسي في التخلف . فإذا ما نجحنا في التغلب على مشكلة الفقر وفي توفير الدخل الحسن للمواطنين أمكنهم ذلك من حل مشكلاتهم كأفراد ومجتمع وتحسنت بشكل مباشر أوضاعهم الصحية والتعليمية والثقافية والروحية، ولكن هذا الرأي أو الاتجاه الفكري فيه تبسيط زائد لظاهرة التخلف والنمو نظرا لتشابك ظواهر الحياة الاجتماعية وتداخلها<sup>(1)</sup>. هذا ما دفع معظم الاقتصاديين المعاصرين بهذه الحقيقة واتجهوا إلى دراسة قضايا التخلف معتمدين على نهج تكاملي يأخذ في الاعتبار جميع العوامل الاقتصادية والاجتماعية. إن مبدأ العملية الدائرية التراكمية يقوم على أن النظام الاجتماعي تؤثر فيه مجموعة من القوى الاقتصادية والاجتماعية، كما أن جميع جوانب حياة الفرد مترابطة يؤثر بعضها في بعض في عملية دائرية متراكمة، والتنمية الاقتصادية التي لا تواكبها تنمية اجتماعية منذ البداية يترتب عليها كثير من المشكلات الاجتماعية<sup>(2)</sup>. كما تعتمد التنمية الاجتماعية أيضا على التعليم، وذلك

من خلال إدراك المشكلات الاجتماعية التي تدور في المجتمع، والدور الذي ينبغي القيام به في بناء المجتمع وتكوين أسرة وتربية الأبناء ورعايتهم والإسهام في المؤسسات الاقصادية، والاجتماعية، والثقافية. فالتعليم هو الترجمة الحقيقية للتقدم الاجتماعي، بل هو المعيار الأساسي في الحكم على تقدم المجتمعات وتطورها<sup>(3)</sup>.

### 3- جدلية العلاقة بين التعليم والتنمية:

إن موضوع العلاقة بين التعليم والتنمية، يعدّ من أهم المواضيع التي أصبح تشغل الفكر الإنساني عامة والأبحاث والدراسات التربوية والتعليمية خاصة . وذلك لما لتلك العلاقة من إشكالية جدلية، حيث يتوقف دور وأهمية كل منهما على الآخر . وتمثل العلاقة بين التعليم والتنمية احد المؤشرات الأساسية للتنمية البشرية التي تمثل موضوعا هاما بين موضوعات علم اجتماع التنمية في العصر الحديث، حيث بات واضحا تعديل مفهوم التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وإحلال محلها مفهوم التنمية الشاملة والتي تأخذ في عين الاعتبار الإنسان بكل أبعاده وسيلة وهدف للتطور الاقتصادي والاجتماعي والثقافي والسياسي.

1- عمر تومي الشيباني: التربية والتنمية في الوطن العربي، مرجع سابق، ص.76

2- المرجع نفسه ، ص 77.

3- يعقوب حسين نشوان: التربية في الوطن العربي، مرجع سابق، ص.174.

من هنا أصبح من الضروري وضع هذه الإشكاليات في إطارها الصحيح أثناء البحث والدراسة بربطهما بالعناصر الأخرى التي تتكون منها الوضعية الإنسانية والاجتماعية . فالتنمية عملية حضارية شاملة لمختلف أوجه النشاط في المجتمع بما يحقق رفاه الإنسان وكرامته، فهي بناء للإنسان وتحرير له وتطوير لكفاءاته وإطلاق لقدراته للعمل البناء، كما أنها اكتشاف لموارد المجتمع و تنميتها والاستخدام الأمثل لها من أجل بناء الطاقة الإنتاجية القادرة على العطاء المستمر<sup>(1)</sup>. يتضح من المفاهيم السابقة أن الإنسان هو محور التنمية وهدفها، وتنمية قدراته يتم من خلال المشاركة في الإنتاج، والمشاركة في العائد من خلال التوزيع العادل للثروة . ويتضمن مفهوم التنمية القائم على المشاركة ثلاث قضايا جوهرية هي:<sup>(2)</sup>

1- معالجة الفقر من خلال مشاريع التنمية الريفية والحضرية . وتوفير الحاجات الأساسية للجميع، سواء كانت حاجات مادية أو حاجات اجتماعية، كالتعليم والحقوق السياسية، فكل هذه الأشياء جميعها حاجات أساسية لكل فرد.

2- توفير فرص العمل لكل فرد للمشاركة مع الجماعة في القيام بدور مقبول في عملية التنمية والعمل المفيد النافع اجتماعيا شرط ضروري لتنمية الذات الإنسانية وإطلاق طاقاتها . والمشاركة في العمل أيضا معناه المشاركة في إنتاج الدخل القومي، وأيضا المشاركة في عائد هذا الدخل.

3- تحقيق قدر إنساني من المساواة والعدالة الاجتماعية، والقضاء على كل تفاوت اجتماعي اقتصادي بين الطبقات الاجتماعية، فاللامساواة تشوه نمو الشخصية وتشوه التنمية، وتعتبر من عوائق التنمية. وإذا كنا نستطيع رصد هذه العلاقة فإنها تبدو واضحة في بعض الدراسات التي تعمل على ربط قطاع التعليم بالحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية.

هذه الدراسات التي تهتم بالإنسان وهو يحيا في مجتمع معين له نمطه في الحياة والتفكير، الإنسان الذي يعكس المبادئ التربوية والتعليمية والمعرفية- في الغالب - التي تسود مجتمعه، المشكلة هنا يوضحها لنا التداخل والتشابك والتفاعل بين المكونات والمحددات التي ساهمت بشكل أو بآخر في تكوين هذا المجتمع، بما في ذلك التعليم والتربية . وهكذا حين نتحدث عن موضوع التعليم والتنمية يتبين لنا أن الواقع المعاش هو المصدر الأساسي والمعياري الحق يقي للتحليل والنقد والتقييم . فتكون معالجة إشكالية التربية والتعليم من خلال القضايا الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والفكرية والثقافية. كما توجد في هذا الواقع المعاش وتكون الحلول في رأينا لهذه الإشكالية القائمة هي العمل على تقديم حلول بديلة للأزمة الفعلية، حلول بإمكانها تجاوز الواقع المتأزم والمترددي.

1- نشر هذا المقال في مجلة الهلال عدد أغسطس 1993، و مجلة التربية المعاصرة، العدد 68، سبتمبر، 1993، ص.189

2- شبل بدران : التربية والمجتمع، مرجع سابق، ص 190.

وهكذا تتمكن الدراسات وا لأبحاث من التواصل إلى نتائج مهمة وأساسية ترتبط بما هو جوهرى ومتلائم مع الواقع الاجتماعي والاقتصادي والسياسي والثقافي في مجتمع من المجتمعات الإنسانية. هذا الموقف يعتمد على أسباب وعوامل ومبررات كثيرة، موقف ينطلق من فشل التبعية لدول العالم الثالث بصفة عامة، وفي مجال التربية والتعليم بصفة خاصة. هذا الموقف ينطلق من الاهتمام بالواقع الفعّال وبطاقاته الملزمة والنشيطة المهمة بالقضايا الواقعية الشائكة والطاقات التي تطرح قضايا الواقع بشكل واع وناضج يجعلها قابلة للمعالجة وقادرة لتجاوز الأزمة، على عكس الدراسات والأبحاث التي لا تتعمق في المشكل بحثا وفهما وتحليلا ومناقشة . ومن هنا يصعب عليها تغيير الواقع وإيجاد حلول ايجابية ومفيدة لمشاكله وقضاياها . فالدور الأساسي الذي يجب أن يقوم به التعليم في بلادنا يكمن في عمقه، كما نرى ذلك في الربط الجدلي بين التعليم ومتطلبات الواقع ال مجتمعي والاجتماعي، وذلك لمواجهة المشاكل الكثيرة التي أصبحت تحيط بالإنسان العربي.

فالبحث في الدراسات عن الحقائق الاجتماعية وكشفها أصبح من الضروريات لتجاوز الأزمة الراهنة، ولكن من غير إغفال دور الإنسان المسئول والواعي في عملية التنمية، وكذلك من غير إهمال الاستفادة من الأبحاث العلمية بصفة عامة في هذا المجال . إن تحرير المجتمعات السائرة في طريق النمو من الهيمنة الإمبريالية ومن التبعية الاقتصادية والسياسية، أصبح كما نراه واقعا بالغ الأهمية، ولا يمكن تحقيق أي تقدم أو تطور من غير تحقيق هذا الواقع الهام، وانطلاقا من هذا الاقتناع يصبح التعامل مع هذه الإشكالية يقوم بالأساس على إيجاد حلول نسبية للتناقض الصارخ القائم بين دول العالم المتقدم صناعيا ودول العالم المتخلف، ويتوزع هذا العامل كما يراه كثيرا من المفكرين بين مهمات متعددة ومتشابكة من بينها: (1)

- 1- دراسة الواقع بمفهومه الشامل وكشف حقيقة المشاكل ومحاولة إيجاد الحلول المناسبة لها.
- 2- جعل قطاع التربية والتعليم يقوم بالأساس على هذه المهمة بالمساهمة الفعلية في عملية التنمية لما فيه صالح الوطن والمواطنين بدون تمييز أو انتقاء طبقي أو اجتماعي.
- 3- الحرص على ما يجري في الواقع الإنساني الراهن على جميع المستويات حتى لا نظل في عزلة عن تاريخنا ومقومات حضارتنا الحديثة والمعاصرة. هذا على مستوى الطرح العام للإشكالية، أما على مستوى الطرح الخاص فقد يتفاوت البحث في هذه الإشكالية من حيث أنه موضوع تتداخل فيه مجموعة من المشاكل ذات طابع ثقافي، فكري، اقتصادي، واجتماعي وسياسي.

1 - شبل بدران: المرجع السابق، ص19.

يرى الباحث أن توضيح علاقة التعليم بالتنمية عملية تقتضي التعرف والوقوف على وجهة نظر كل من الاقتصاديين والاجتماعيين، إذ يرى علماء الاقتصاد أن التعليم أداة للتنمية كما يسهم به في الرفع من نوعية العمل وإنتاجيته. في حين يرى علماء الاجتماع وبعض الاقتصاديين التنمويين والذين ينظرون إلى التنمية نظرة أوسع وأشمل في المفاهيم الاقتصادية، إلى أن التعليم حاجة أساسية للفرد والمجتمع، بغض النظر عن كونه حاجة أساسية من أجل الاستعمال في سوق العمل ضمن منافع أخرى له . وكانت وجهة النظر الأولى تهتم بأثر التعليم على التنمية، بينما وجهة النظر الثانية تهتم بأثر التنمية في التعليم (1).

إذا اعتبرنا التربية عملية اجتماعية تشكلها طبيعة المجتمع وفلسفته، و النظام التربوي جزء من النظام الاجتماعي العام يؤثر ويتأثر به بفضل علاقات تفاعلية دائمة، لهذا تعدّ التربية أداة للتنمية ووسيلة لإعداد لقوى العاملة لتحقيق النمو والتقدم . وفي ضوء التقدم العلمي وكثافة المعلومات، فإنه

لا بد أن تساعد التربية المجتمع على التكيف مع العالم المتغير من خلال التبع بير في البرامج والمناهج والوسائل. وكنا قد أشرنا سابقا إلى أن الأنظمة التعليمية في عالم اليوم قد شهدت كثيرا من محاولات التطوير والإصلاح بما يتلاءم مع متطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع . وفي ظل سعي كل المجتمعات لتحقيق تنمية شاملة ، فإن الإصلاحات التربوية تعتبر الشغل الشاغل لا بالنسبة للعاملين في الحقل التربوي فقط، وإنما لكافة المهتمين بالاجتماع والسياسة والاقتصاد (2). من هنا تتحدد علاقة التعليم بالتنمية في أن الأول يمثل أداة للتنمية من جانب، كما يعد حاجة أساسية من الضروري أن يستفاد بالتنمية في توفير الإمكانات اللازمة لها من جهة أخرى.

وهكذا يمكن القول: " أنه كلما كان التعليم مرتبطا بالحاجات الفعلية للتنمية، كلما كان أكثر إسهاما في رفع معدل النمو الاقتصادي، وإحداث تنمية اجتماعية يبرز فيها أثر التعليم على الصحة، والاستثمار، والقضاء على الأمية، والوعي والمشاركة السياسية ورفع مستوى المعيشة، وغيرها من الآثار " (3). ويؤكد تقرير التنمية البشرية (4) الصادر عن معهد التخطيط القومي لسنة 2000 على " أن الشعب المتعلم يكون أثر إنتاجية وأوفر صحة ، وأكثر ابتكارا، وأعظم غنى، ومن ثم فإن التعليم يأتي على رأس العوامل التي تحدد مستوى التنمية البشرية وفي نفس الوقت يعد من مدخلاتها ومخرجاتها في آن واحد. وتشير بعض الإحصاءات أن الرصيد البشري لمصر مثلا يفترض أن تتدفق أعداده في

1- السعيد محمد رشاد محمد: استشراف حاجة التعليم الإعدادي العام من التلاميذ والفصول والمعلمين في العقد الأول من القرن الحادي والعشرين (2001- 2010 )، مستقبل التربية العربية ، المجلد الثامن، العدد 25، أبريل 2002، ص 19.

2- ALTET MARGUERITE : La formation professionnelle des enseignants ; P.U.F.PARIS ; 1994, p.64

3- السعيد محمد رشاد محمد: مرجع سابق، ص 19.

4- المرجع نفسه ، ص 20.

قنوات النظام التعليمي ما مقداره 27 مليون نسمة، أي ما يعادل 44% من إجمالي السكان البالغ حوالي 63 مليون نسمة عام 1999. هؤلاء تمثلهم الشريحة العمرية ما بين 5 إلى أقل من 25 سنة، ويصل حاليا ما يتدفق في مؤسسات التعليم بمختلف مراحل وأنواعه إلى حوالي 17 مليونا من الطلاب ."

نستخلص من هذا أن معدل التسجيل لجميع مراحل التعليم أو مؤشر التمدرس لا يمثل إلا حوالي 63% من الرصيد البشري لمصر، هذا على الرغم من جهود المسؤولين واهتمامهم بقضية التنمية البشرية التي اختلفت جانبا هاما في وثيقة - مصر والقرن الحادي والعشرين - معتبرة التنمية البشرية أهم محاور التنمية وأساس من الأسس الثابتة لقياس تقدم المجتمعات، ودليل على اكتساب التنمية- مفهوما إنسانيا - ويكون الإنسان محور عملية التنمية طفلا، وشابا، وشيخا، ذكرا، وأنثى، في غذائ هـ،

وصحته، وتعليمه، وترفيهه، وبيئته، وقد حددت الوثيقة بعض إجراءات التنفيذ، فكان إصلاح التعليم بما ينفق وتطورات العصر في مقدمة هذه الإجراءات.

وقد زاد الاهتمام بتطوير التعليم في علاقته بالتنمية، ما خرج به كل من ألفين، وهايدي توفلر (Alvin / Hidy Toffler) في كتابهما : " نحو بناء حضارة جديدة " و " سياسات الموجة الثالثة"، من ملامح لعل أهمها أن ثورة المعلومات والمعرفة، باتت المورد الرئيسي لأي اقتصاد متقدم، وأن قيمة المعلومات والمعرفة تعادل بل تزيد عن قيمة عوامل الإنتاج الأخرى ك رأس المال، والأرض ووفرة الموارد الطبيعية، وثمة ملامح أخرى من بينها : اختفاء العمالة المتعددة على المهارة الضعيفة والقوة العضلية، لتحل محلها المهارة ذات المستوى المرتفع من العمالة المتخصصة، والحاجة المستمرة إلى الابتكارات لتحقيق القدرة على المنافسة <sup>(1)</sup>. وقد دعت هذه الملامح وغيرها من الانجازات التي حققتها البشرية في العقود الأخيرة من القرن العشرين، إلى تقديم الكثير من الرؤى المستقبلية التي انفتحت في معظمها على الارتقاء بالنمو المهني والأكاديمي لمخرجات مؤسسات التعليم والتكوين، وتعزيز الصلة بين هذه المؤسسات والمحيط الثقافي والاجتماعي، كما أكدت هذه الرؤى على ضرورة تحديث المناهج التعليمية وتطويرها بما يخدم المجتمع ويحقق أهداف التنمية.

لقد توصلت الكتابات التي اهتمت بموضوع التنمية والإنسان إلى أن العلاقة بينهما بدأت من منظور " التنمية بالبشر"، ثم تحولت ثانية إلى منظور " تنمية البشر"، ثم استقرت على منظور " التنمية من أجل البشر". والإنسان طبقاً للمنظور الأول يمثل أحد مدخلات التنمية، أي اعتباره مورداً خاماً من موارد التنمية ثم سرعان ما تبين للباحثين الاقتصاديين وغيرهم أن العنصر البشري

---

1- السعيد محمد رشاد محمد: المرجع السابق، ص 20.

يمكن تحسين دوره في عملية التنمية من خلال رفع إنتاجية عمله بالتعليم والتدريب والتكوين . وكان ذلك إيذاناً باستعمال المنظور الثاني " تنمية البشر" الذي طرأ عليه التغيير هو الآخر عندما اتجهت الأنظار نحو الإنسان باعتباره غاية التنمية وهدفها، وصاحب الحق في الاستمتاع بثمار تنمية هو صاحبها، فاستقرت هذه العلاقة بين التنمية والإنسان على منظور " التنمية من أجل الإنسان" <sup>(1)</sup> .

وهكذا أصبح هدف التنمية هو تلبية الحاجات الأساسية للإنسان، أي النظر بعين الاعتبار إلى كل ما من شأنه أن يسهم في ترقية أحوال الأفراد ونوعية حياتهم ومستوى رفاهيتهم، حتى يتحسن بعد ذلك الكيان الاجتماعي الذي ينتمي إليه هؤلاء الأفراد. إن البحث عن التنمية الاقتصادية والاجتماعية لا بد أن تتناول التعليم وعلاقته بالتنمية . فالتعليم ليس القصد منه تزويد الإنسان بالمعارف فقط، ولا إقبال أفراد المجتمع على اكتساب مظاهر التحضر، بل هو تحول في عقلية الفرد وسلوكه عن طريق تزويده بجملة من المعارف والمهارات والاتجاهات والقدرات المبدعة واللازمة لرفع مستوى معيشته . ومن الواضح أن

هذه المعارف والاتجاهات لا يمكن أن يكتسبها الفرد إلا عن طريق التعليم الذي لم يعد ن وعاء من أنواع الرفاهية الاجتماعية، ولكنه " جزءاً لا يتجزأ من عملية التنمية ذاتها، والأساس في عملية التنمية في الحاضر وفي معظم بلدان العالم لا يكمن في المال أو الموارد الرأسمالية وإنما يكمن في البشر" (2). ونحن عندما نتحدث عن التنمية الاقتصادية فإننا نعني بزيادة الدخل القومي للبلاد، ومع أن البعض يرى أن تقسيم التنمية إلى اقتصادية وأخرى اجتماعية هو تقسيم مصطنع فإن هذا التقسيم مفيد ومهم في معرفة وقياس النمو الذي يحدث في مختلف النشاط الإنساني في المجتمع . وعندما نتحدث عن التنمية الاقتصادية أو النمو الاقتصادي فنعني بذلك زيادة الدخل الوطني ويجب أن تتحقق في زيادة هذا الدخل عدالة التوزيع بحيث تستفيد منه قطاعات الشعب المختلفة . فالتنمية الاقتصادية تؤدي إلى رفع مستوى المعيشة للأفراد وتحسين أحوالهم التعليمية والصحية والاجتماعية، وهذا بدوره يؤثر على جوانب التنمية الاجتماعية.

وبالمثل يمكن القول بأن ما يحدث للأفراد من خلال التنمية الاجتماعية من ترشيد لسلوكهم الاجتماعي ولدخلهم واستهلاكهم ونظام حياتهم الأسرية وممارسة المواطنة الصالحة يترتب عليه فوائد اقتصادية كثيرة. وهكذا يكون الارتباط الوثيق بين هذين الجانبين من التنمية والفصل أو التمييز بينهما هو من قبيل الدراسة والمعالجة العلمية فقط . وعليه لا يمكن الفصل بين التنمية الاقتصادية والتنمية

- 
- 1- السعيد محمد رشاد محمد: المرجع السابق، ص18- 19.
  - 2- جون وهانسون: التربية والتقدم الاجتماعي والاقتصادي للدول النامية، (ترجمة محمد لبيب النجيجي)، نهضة مصر للطباعة والنشر، القاهرة، 1976، ص71.

الاجتماعية لأن كلاهما يسهم في تطور الآخر ويدعمه، ذلك لأن نتائج التنمية الاقتصادية تتيح الفرصة لقيام العديد من المشاريع والبرامج لصالح التنمية الاجتماعية ، وفي نفس الوقت فإن نتائج التنمية الاجتماعية توفر المناخ المناسب والملائم لنجاح خطط التنمية الاقتصادية من حيث توفير اليد العاملة المدربة لتساهم بفعالية في دفع عجلة التنمية . وعليه فإن أي فإن محاولة الفصل بين التنمية الاقتصادية والتنمية الاجتماعية هو أمر تعسفي يرفضه واقع الممارسة، حيث أن كل من التنمية الاقتصادية والتنمية الاجتماعية هما وجهين لعملة واحدة كما يقولون.

وكل ما في الأمر أننا نفصل بينهما من أجل الدراسة وإلقاء الضوء على جانبين هامين من حياة المجتمع، ولا يمكن تحقيق أهداف التنمية إلا إذا قدرنا قيمة هاتين الناحيتين معا في ارتباطهما وتكاملهما. يتضح في هذا أن التنمية الاقتصادية لا يمكن فصلها عن التنمية الاجتماعية نظرا لارتباط كل منهما ارتباطا عضويا، مما يستلزم أن تعمل التنمية الاجتماعية على خدمة الإنتاج من ناحية، وخدمة الإنسان من ناحية أخرى، وإلى توفير فرص متكافئة من الخدمات ل كل أفراد المجتمع . إن

الإسان كهدف رئيسي للتنمية الاجتماعية يعتبر من العوامل الأساسية المؤثرة في التنمية الاقتصادية، فهو وسيلة تساعد على تحقيقها وهو الهدف الذي وجدت هذه التنمية في أجله ، ومثل هذه العلاقة العضوية بين التنمية الاجتماعية والتنمية الاقتصادية، هي التي نتج عنها ما يسمّى " بالتنمية الشاملة ". يرى الدكتور فؤاد زكريا : " أن التكامل يعني أن التنمية تسير في مختلف القطاعات بطريقة متوازنة وتبعاً لهذا المعنى يكون من المستحيل تنمية الصناعة بدون تنمية التعليم، ومن المستحيل حل مشاكل المدينة دون إبداء اهتمام م مماثل بمشاكل الريف، وهذا النوع من التكامل يركز على الفكرة القائلة بان المجتمع يكون كلا عضويًا واحدًا . وأن الاهتمام بأي قطاع منفرد فيه، لا بد أن يؤدي إلى الاهتمام بقطاعات أخرى، وتظل الدائرة تتسع بالتدرج حتى يمتد نطاق الاهتمام في نهاية الأمر إلى جميع قطاعات المجتمع" (1).

من هنا يتضح التفاعل المتصل الحلقات والتكامل والشمول ، فلا أحد من رجال التنمية الاقتصادية والتنمية الاجتماعية ينكر قيمة الخدمات في تنمية المجتمعات، كما لا يرون أن التعليم وحده أو الصحة وحدها أو الثقافة كقيلة بحل مشاكل المجتمع، كما أن التخ طيط للإنتاج وحده لا يغير وضع المجتمع، وعليه فلا بد أن يكون التخطيط للتنمية شاملاً . ومن هنا فإن التنمية الاجتماعية في المجتمعات النامية يجب أن تواكب التنمية الاقتصادية وتسير معها جنباً إلى جنب، لأنه بدون هذا نجد أنفسنا أماما معوقات تقف في سبيل تحقيق هذه التنمية.

1- سيد جاب الله: التعليم والتنمية - رؤية نظرية ودراسة واقعية - مرجع سابق، ص2.

#### أ- التنمية كمفهوم متكامل :

ويتبين من هذا التعريف الشامل للتنمية إنها عملية تطوير للفرد على طريق تطوير المجتمع ، و أن هذا التطوير والنماء ويشمل كافة أوجه الحياة الاقتصادية والاجتماعية و الثقافية و السياسية ، وأن ذلك يتطلب تضامراً كافة الجهود في سبيل التأكيد على خصوصية كل مجتمع ، فالمجتمع هو المناط به تحقيق التنمية ذاته وليس الاعتماد على الآخرين، فإذا ما جلب كل ما هو عصري ومتقدم دون أن يسهم فيه فإن ذلك لا يعتبر تنمية . وعليه فإن ضرورة انبثاق التنمية من المجتمع يعتبر أساسياً ولذلك ينبغي أن تجرى الدراسات في كافة المجالات من أجل تحديد احتياجات الفرد والمجتمع، ومن ثم وضع الخطط الكفيلة بتلبية هذه الغاية (1).

ومن منطلق تحديد معنى شامل لمفهوم التنمية فإن الكاتب يرى أن التنمية بأنواعها المختلفة، الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والبشرية هي كل متكامل ولكنها تتمركز حول التنمية البشرية باعتبار أن الإنسان هو أداة التنمية وغايتها، فالهدف من التنمية الاقتصادية هو تحقيق رفاهية الإنسان وتلبية

حاجاته، كما أن التنمية الاجتماعية تسعى إلى تطوير البيئة الاجتماعية للإنسان في إطار العلاقات بين الإنسان و الإنسان ، وبين المجتمعات الإنسانية كافة.

" فالتنمية عملية شاملة متعددة الجوانب ومتشعبة الأبعاد، ولا بد من إدراكها باعتبارها ذات شقين اقتصادي واجتماعي في إطار منهج تكاملي ي أخذ في عين الاعتبار جميع العوامل الاقتصادية والاجتماعية. فالتنمية الاقتصادية تؤدي إلى جانب وظيفتها الاقتصادية وظيفة أخرى اجتماعية حيث تستهدف في المدى البعيد رفاهية الإنسان وتحسين مستوى معيشته وهذا ما تقوم به التنمية الاجتماعية، فهي تعد القوى البشرية المؤهلة والمدرية، كما تعمل على تغيير الاتجاهات والقيم والسلوكيات التي قد تعرقل التنمية الاقتصادية بجانب اهتمامها بمعالجة أي مشكلة قد تترتب على التنمية الاقتصادية<sup>(2)</sup>.

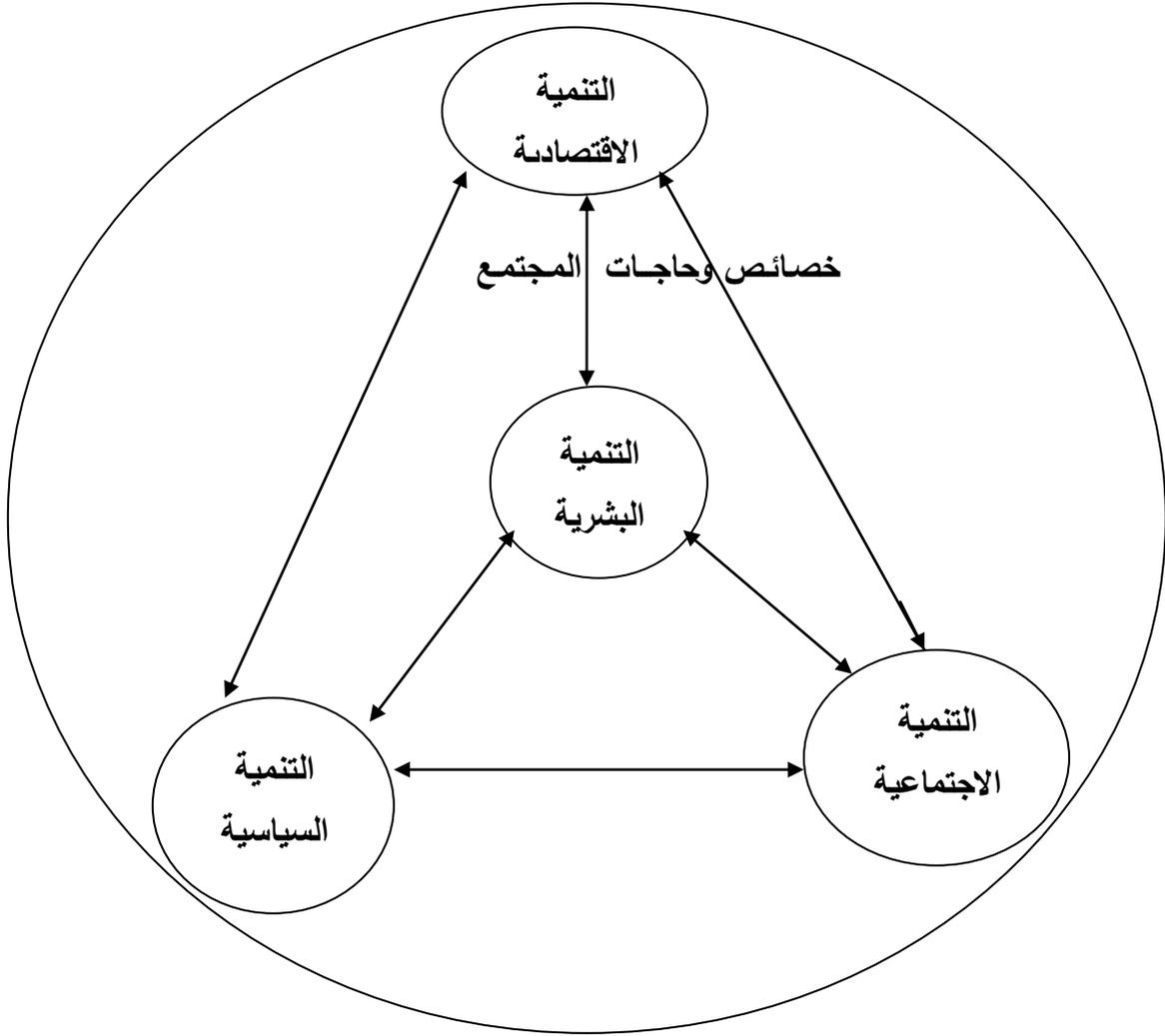
---

1- يعقوب حسين نشوان: التربية في الوطن العربي، مرجع سابق، ص145.

2- عبد الباسط محمد حسن: التنمية الاجتماعية، مرجع سابق، ص ص13- 14

ويمكننا الوقوف على هذا المنظور المتكامل للتنمية كما هو مبين في الشكل التالي: (1).

### شكل رقم (1) يمثل المنظور المتكامل للتنمية



ويتضح من الشكل السابق ما يلي:

- 1- تتفاعل كافة أشكال التنمية فيما بينها من أجل بلوغ أهداف التنمية الشاملة.
- 2- إن مركز العملية التنموية هو التنمية البشرية باعتبار أن هدف هذه التنمية هو الإنسان.
- 3- إن كافة أشكال التنمية تحدث في سياق خصائص المجتمع وأفراده، فكل مجتمع سماته المميزة وهذه هي مرتكزات التنمية ومنطلقاتها.

1- يعقوب حسين نشوان: التربية في الوطن العربي، مرجع سابق، ص14.

4- تستمد أهداف كل شكل من أشكال التنمية من خصائص المجتمع و الفرد وحاجاتها وينبغي أن تعمل على تلبية هذه الحاجات .

يرى الباحث أن المجتمعات النامية هي اليوم في أشد الحاجة إلى هذا النوع من التكامل بين التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وخاصة وأن محاولات التنمية أصبحت تشغل اهتمام الدول المتخلفة

لافتقارها إلى المهارات والأطر صاحبة القدرة العالي ة على العمل والإنتاج الذي يساعد على تحقيق التنمية الشاملة . فالتعليم ليس القصد منه تزويد الإنسان بالمعارف، ولا إقبال أفراد المجتمع على اكتساب مظاهر التحضر، بل هو تحول في عقلية الفرد وسلوكه عن طريق تزويده بجملة من المعارف والمهارات والاتجاهات والقدرات المبدعة واللازمة لرفع مستوى معيشتة، ومن الواضح أن هذه المعارف والاتجاهات لا يمكن أن يكتسبها الفرد إلاّ عن طريق التعليم الذي لم يعد نوعا من أنواع الرفاهية الاجتماعية ولكنه جزء لا يتجزأ من عملية التنمية ذاتها، " والمشهد أن عنق الزجاجة في عملية التنمية في الحاضر في معظم بلاد العالم لا يكمن في المال أو الموارد الرأسمالية وإنما يكمن في البشر " (1). إن العلاقة بين التعليم والتنمية علاقة لا تكاد تنقطع، أي إنها علاقة عضوية ووطيدة . فإذا كان بعضهم يعتقد أن التربية السليمة التي يتلقها الشباب المتعلم شرط أساسي للتنمية . يرى آخرون أن التنمية هي التي تؤدي إلى تطوير التربية والتعليم، ومهما يكن يبقى هذا الجدل عقيما، لأن التربية والتنمية شيان متلازمان ومتكاملان . فنحن إذا تصوّرنا التربية بدون تنمية أو العكس، فكأننا أدركنا الماهية من غير أن نحكم عليها بنفي أو إثبات، وحتى في ضوء التردد اللغوي يذهب البعض إلى اعتبار التربية في مقدمة الوسائل التي تساعد على تطوير المجتمعات وبناء الإنسان بناء سليما.(2) إن التنمية الاجتماعية في المجتمعات النامية يجب أن تواكب التنمية الاقتصادية وتسيير معها جنبا إلى جنب، لأنه بدون هذا نجد أنفسنا أماما معوقات تقف في سبيل تحقيق هذه التنمية الاقتصادية. لهذا يرى الباحث أن المجتمعات النامية هي اليوم في أشد الحاجة إلى هذا النوع من التكامل بين التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وخاصة وأن محاولات التنمية أصبحت تشغل إتمام الدول المتخلفة لافتقارها إلى المهارات والأطر صاحبة القدرة العالية على العمل والإنتاج الذي يساعد على تحقيق التنمية الشاملة. والواقع أن الاهتمام المتزايد برأس المال البشري ودور التعليم في التنمية لم يبرز إلا في السنوات التي تلت الحرب العالمية الثانية، وذلك بعد تقدم الدراسات الاقتصادية والاهتمام المتزايد بالتنمية الاقتصادية ودور رأس المال البشري في تحقيق أهداف ومتطلبات التنمية الشاملة.

1- جون وهانسون: التربية والتقدم الاجتماعي والاقتصادي للدول النامية، مرجع سابق، ص 71.

2- PERRENOUD PHILIPPE : CONSTRUIRE DES COMPETENCES DANS L'ECOLE ; Paris, E.S.F. 1997, P.4

ويمكن اعتبار اليابان والدانمرك مثالين حيين كما سبق ذكره على أن رأس المال البشري هو الدعامة الرئيسية للتقدم، وبالتالي تصبح التربية وراء كل تنمية، إذ من الواضح أن الموارد المادية الطبيعية ل ليست متوفرة في هذين البلدين ومع ذلك حدثت فيها حركة نمو وتقدم اقتصادي هائل مثلما حدث في الدول الأوروبية المجاورة والتي تتمتع بثروات وموارد طبيعية كبيرة ... وكان من نتائج القضاء على الأمية في نهاية القرن التاسع عشر " (1). ومن هنا يمكن للدول العربية ودول العالم الثالث هي الأخرى أن تستفيد في تنمية مواردها البشرية حيث تتوفر لديها إمكانيات مادية وطاقات بشرية هائلة، إلا أنها " مازالت في

مصاف الدول المتطلعة للنمو بسبب عدم تنمية مواردها البشرية كيف وبالدرجة المرجوة وهذا يرجع إلى قصور في نظمها التعليمية عن الوفاء باحتياجات المجتمع ومطالبه الاقتصادية والاجتماعية " (2). وهذا ما يوضح أن للتعليم دورا كبيرا وفعّالية في عمليات التنمية الاقتصادية والاجتماعية ويمكن إرجاع ذلك إلى العوامل التالية: (3)

- 1- أنه يزود الأفراد بالمهارات التقنية و الفنية و الإدارية اللازمة للنمو و التقدم الاقتصادي والاجتماعي.
- 2- أنه ينمي القدرة الابتكارية عند الإنسان ذات الأثر المضاعف في النمو و التقدم عند الأفراد.
- 3- أنه يزود من قدرات الإنسان على اختيار عمله و على استقراره و تكيفه الوظيفي و على الرضا عن هذا العمل و الاستمتاع به.
- 4- أنه ينمي في الفرد القدرة على الادخار والاستثمار وحسن الإنفاق والمحافظة على الثروة.
- 5- أنه ينمي في الفرد القدرة على التغيير و تقبله و الإسهام في إحداثه و تكيف مع مستلزماته.
- 6- أنه يساعد على تحسين المستوى الصحي للفرد و المجتمع.
- 7- أنه يزيد من التزام الفرد و ارتباطه ببيئته و قضاياها و المشاركة في أنشطتها و خدماتها.
- 8- أنه يزيد في قدرة الفرد على الاطلاع على نشاطه السياسي الفعال و على الممارسة الديمقراطية السليمة و على اتخاذ القرارات الهادفة و البناءة و على الالتزام بالصالح العام.
- 9- أنه يسهم في نشر السلام و التفاهم الدولي على أساس الحرية و العدالة و المساواة.
- 10- أنه ينمي في الفرد القدرة على القراءة و الاطلاع و أكثر من هذا على التعليم الذاتي كما يزيد قدرته على التفكير و الوصول إلى مصادر المعرفة.

---

1 - محمد منير مرسي وعبد الغني النوري: تخطيط التعليم واقتصادياته، دار النهضة العربية، القاهرة، 1977، ص 154.

2 - محمد أحمد الغنام: العالم العربي سنة 2000، مرجع سابق، ص 16.

3- محمد أحمد الغنام: المدرسة المنتجة- راية لتعليم في منظور اقتصادي واسع - مرجع سابق، ص 13.

و لهذا يلاحظ أن التطور الاقتصادي و الاجتماعي و التفوق التكنولوجي يعتمدان و إلى حد كبير على مستوى التعليم وتقدمه، فالتقدم الذي أحرزته في هذا المجال كل من الولايات المتحدة الأمريكية، و الإتحاد السوفييتي و اليابان، و الدانمرك و ألمانيا إنما يعود إلى تطور التعليم الثانوي و تنويعه في وقت مبكر في هذه الدول. و إذا كانت العلاقة وثيقة بين التعليم و التنمية بوجه عام فإن موضع الاهتمام الخاص في هذا البحث هو العلاقة بين التعليم الثانوي و التنمية و دوره فيها من خلال بعض الدول المعاصرة. إن دور التربية والتعليم كما عرفناه بأبعاده المختلفة لا يتحقق إلا إذا اتضحت الرؤية التنموية في كل مجالاتها ومنها المجال التربوي، فالأمر يتطلب بعد تحديد دور التعليم في التنمية، العمل ويحزم على تنفيذ هذا الدور من خلال تطوير النظام التربوي نفسه . كما أن موضوع التنمية ككل يخضع أولا

وأخيرا للإرادة السياسية الواضحة والمتابعة لتنفيذ مشاريع التنمية. أما أن يلعب التعليم دوره بمعزل عن المحيط الذي يعمل فيه، وتتوقع منه المساهمة الفعالة في التنمية فإن هذا غير ممكن، وواقع التربية والتعليم في الدول النامية يؤكد صحة هذه المقولة . لقد عاشت بلدان العالم الثالث فترة من الزمن تنظر إلى التعليم على أنه المرفذ والسبيل الوحيد لإحداث التنمية. وقد كان هناك فعلا ارتباطا وثيقا بين التعليم والتنمية الاقتصادية ولكن هذه العلاقة ليست سببية لأن النمو الاقتصادي يزيد من فرص التعليم أيضا . وتحت سيطرة هذه النظرة الخاطئة كانت الجهود الكبيرة والأموال الطائلة تصرف على التعليم على حساب مشاريع أخرى. وقد تبين بعد فترة زمنية طويلة أن التعليم قد يكون له آثار سلبية على المجتمع إذا لم يؤخذ في الحسبان الواقع الاجتماعي والاقتصادي للمجتمع واحتياجاتهن وكثيرا ما كانت نتائج التعليم في دول العالم الثالث هامشية بل وسلبية أحيانا أخرى، كما أبرزها تحليل أحد الباحثين في هذا الموضوع قائلا :

" ففي قطاع الزراعة حيث يعيش غالبية السكان، لا يكاد التعليم يؤثر في عمليات الإنتاج، فالعمل الزراعي لا يزال بصفة عامة تقليديا يقوم به أميون . وفي الصناعة حيث يريد استهلاك التعليم والمتعلمين وحيث تركزت محاولات التنمية والتحديث، فلا تزال إنتاجية العمل في هذا القطاع أيضا أقل منها في البلدان المتقدمة، مما يطرح سؤالا كبيرا عن دور العنصر البشري ومستوى تعليمه وتدريبه . " ويؤكد العديد من العلماء الارتباط الوثيق بين التنمية الاقتصادية والاجتماعية، فيرى البعض أن العلاقة بين جوانب التنمية الشاملة لا تقبل الانفصال أو التجزئة وخاصة منذ النصف الثاني من القرن العشرين، فقد أصبحت التنمية الشاملة تقوم على نوع من الموازنة بين الجانبين الاقتصادي والاجتماعي في عمليات التنمية ومشروعاتها جميعا.

#### ب- قياس العلاقة بين التعليم والتنمية:

أن التعليم من خلال عملياته في إعداد القوى الماهرة العاملة لدعم خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية يقوم بتزويد الأفراد والجماعات بالقيم والمبادئ والاتجاهات الاجتماعية لضمان نجاح عملية النمو والتطور الاقتصادي أولا، وضمان قدرة هذه الأيدي العاملة على ال تكيف الاجتماعي في البيئة الاجتماعية الجديدة التي تحدثها التنمية الاقتصادية ثانيا، ثم ضمان علاقة التلازم والترابط بين التعليم والنمو الاقتصادي والاجتماعي والثقافي ثالثا .

نستج من هذا أن هناك شبكة مترابطة من العلاقات التربوية والاقتصادية والاجتماعية، وأن وظيفة التعليم في هذه الشبكة تقودنا إلى تحديد معالم وظيفتين أساسيتين للتربية والتعليم، وهي الوظيفة

الاقتصادية للتعليم، وتعني الإعداد المهني والفني في تزويد القوى العاملة بالقيم والمبادئ والمفاهيم والاتجاهات ونماذج التفكير وأنماط السلوك اللازمة للتكيف مع البيئة الاجتماعية<sup>(1)</sup>.

ولكن وبالرغم من هذا التداخل والتكامل ( الارتباط ) إلا أن هناك وجهات نظر لبعض العلماء حول طبيعة هذه العلاقة وهذا الارتباط حيث ترى **وجهة النظر الأولى** لعلماء الاقتصاد أن المجتمعات النامية في حاجة سريعة إلى تنمية اقتصادية هدفها رفع مستوى الدخل القومي ومن ثم الدخل الفردي وهذا الذي يمكن الدولة من التوسع في الخدمات، كما يمكن الأفراد من الانتفاع بها بمعنى أن ارتفاع الدخل يجعل المواطنين أقدر على تعليم أبنائهم والعناية بصحتهم، ويجعل الناس أقدر على دفع الضرائب وهذا بدوره يمكن الدولة من تأدية واجباتها وتدبير سبل الخدمات الاجتماعية بإشكالها المختلفة.

أما **وجهة النظر الثانية** وهي لعلماء الاجتماع فتنادي بالتنمية الاجتماعية أولاً، كركيزة لها الأولوية في برامج التنمية ويستند أنصار هذا الاتجاه إلى أن التنمية الاقتصادية لا تسير بخطى سريعة وأساس ميتين إذا انتشر الجهل والمرض بين الناس، فرجال الصحة مثلاً يؤكدون على أن الصحة الجيدة تدفع الناس إلى العمل المثمر والاشتراك في جهود تنمية المجتمع إلى جانب ما تصبغه الصحة على الناس من لياقة بدنية تجعلهم أقدر من الإنتاج<sup>(2)</sup>.

كما أن التعليم هو الآخر يعتبر السبيل إلى النضج الفكري والى الابتكار ورفع الكفاءة الإنتاجية وإتقان العمل، إذ لا تتوقع زيادة في الإنتاج والإنتاجية ما لم يكن المشتغلون على مستوى من اللياقة الصحية (جسمية ونفسية) وعلى درجة من العلم والمعرفة تمكنهم من تحقيق هذه الكفاءة ومن هنا

1- عبد السلام الخزرجي وراضية حسين الخزرجي: مرجع سابق، ص ص 273- 274.

2- هناء حافظ بدوي: التنمية الاجتماعية، مرجع سابق، ص 132.

جاء اعتقاد علماء الاجتماع بان تلك الخدمات الاجتماعية يجب أن تعطى الأولوية وان تسبق برامج مشروعات الإنتاج . والحقيقة أنه من الناحية العملية والتطبيقية ليس هناك خط فاصل ومحدد يفصل بين التنمية الاقتصادية والتنمية الاجتماعية، أو يعطى الأولوية لأحدهما دون الأخرى، خاصة إذا علمنا أن العلاقات والروابط التي تحكم الصلة بين الجانبين الاجتماعي والاقتصادي في هذا العصر أصبحت أكثر تعقيداً عما كانت عليه في الماضي، وأصبح التخطيط للتنمية الشاملة هو التخطيط المتزن الذي لا يفرق ولا يفصل بين التنمية الاقتصادية والتنمية الاجتماعية<sup>(1)</sup>..

إن التنمية كمفهوم يتضمن الجانبين الاقتصادي والاجتماعي وهما جانبان متداخلان بحيث يصعب الفصل بينهما وذلك لأننا حين نرفع المستوى التعليمي والصحي والثقافي للمواطن فإننا نعمل في الوقت

نفسه على تحقيق مستوى أعلى من الكفاية البشرية وهذا يعني زيادة الإنتاج والدخل والاستهلاك، وهذه الزيادة بدورها تتطلب مزيداً من الخدمات الاجتماعية وبالرغم من هذا التداخل إذا كان الإنسان هو العنصر الأول في التخطيط للتنمية الشاملة وبناء الحضارة، فإنه من المسلم به أن التخطيط للتعليم والتخطيط للتنمية الاقتصادية والاجتماعية أمران مترابطان متكاملان، يؤثر كل منهما على الآخر ويتأثر به، فتصور مستقبل التعليم في الدول العربية، وكذلك تصور التنمية عن طريق التعليم وتزويد المواطن بمختلف أنواع المعرفة وتكنولوجيا العصر وثقافته الجديدة، إنما هي أمور لازمة لتصور إمكانات التقدم والتطور وبناء حضارة العصر. وكذلك فإن الواجب يقتضي مساندة التخطيط على جبهتين في آن واحد: جبهة إعداد القوى البشرية عن طريق التخطيط للتنمية الاقتصادية والاجتماعية معاً<sup>(2)</sup>. والآن، فقد حان وقت النظر إلى ما يقوم به التعليم في مجتمعنا، واضعين في الاعتبار الفرق بين الأهداف المقصودة للتعليم، والنتائج غير المقصودة للتنظيم التعليمي. ويتمثل المنظور المتعلق بهذا القسم في "العلاقة المعاصرة" بين التعليم والمجتمع (أي العلاقة بينهما كما توجد الآن وليس كما كانت موجودة من قبل). و بوسعنا أن نبدأ بفحص أهمية القيم والمهارات التي تكتسب بواسطة التعليم خاصة وقد رأينا أن ثمة فعلاً علاقة مؤكدة بين التعليم والاقتصاد والمجتمع. وأن كلاً منها يؤثر على الآخر سلباً أو إيجاباً، لكننا نحتاج إلى فهم أوضح لما تكون عليه طبيعة هذه العلاقة. وسوف نتعامل مع المهارات أولاً: فقد لاحظنا عدة مرات أن التعليم يدرّب على مهارات يتطلبها الاقتصاد، غير أن الأهمية الكاملة لهذا الأمر غالباً ما كانت منسية: "إن العلاقة بين الاقتصاد والتعليم يمكن أن تكون علاقة دقيقة و مضبوطة.

1-هنا حافظ بدوي: المرجع السابق، ص125.

2- محمد متولي غنيمه: تمويل التعليم والبحث العلمي العربي المعاصر، أساليب جديدة، الدار المصرية اللبنانية، ط1، القاهرة،

2001، ص 49.

مثال ذلك أن عدد المؤسسات أو الشركات الهندسية وقدرتها الإنتاجية هي مسائل يحددها عدد المهندسين الذين ينتجهم التعليم. و ينطبق ذلك على معظم مجالات الاقتصاد. وثمة إجراء مشترك في جميع البنوك الدولية يتم عندما تبدأ هذه البنوك تقدير ماهية الاستثمار الصناعي الذي ينبغي عليها القيام به في دولة معينة، ويتمثل هذا الإجراء في تحديد عدد الأشخاص الذين سوف يتم تخريجهم على كل المستويات التعليمية<sup>(1)</sup>.

إن تلك العلاقة الوثيقة بين التعليم والاقتصاد، تعني أن محصلة الأشخاص المهرة في الاقتصاد الحديث المخطط، ينبغي أن توجه -على نحو مقصود وواع - إلى الأولويات الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع. ففي بريطانيا مثلاً تواصل الحكومة تأكيدها على أن ثمة قصور في القوى العاملة الفنية والعلمية. والتكامل من الجانب الواقعي، إلا أننا اعتدنا الفصل بينهما من أجل الدراسة فقط، وقد سبق لنا في الجزء الخاص بتحديد المفاهيم أن حددنا مفهوم كل من التنمية الاقتصادية والتنمية الاجتماعية.

ولعلاج هذا الأمر، تجري تغيّرات في المقررات الدراسية و في الحوافز لدفع التلاميذ إلى التخصص في تلك المواد الدراسية في مرحلة مبكرة جداً من مراحل نموهم الدراسي قد تبدأ من التعليم الابتدائي . وللمهارات التي اكتسبت من التعليم أهمية أكبر من تلك الأهمية الاقتصادية التي ناقشناها. فلو نظرنا إلى دولة نامية سنجد أن إحدى الأهداف الهامة في هذه الدولة تتمثل في خلق ديمقراطية المشاركة، وديمقراطية المشاركة في أي مجتمع تعتمد على معرفة القراءة والكتابة حيث تسمح هذه العملية بمشاركة كاملة للأفراد في أجهزة الاتصال الجماهيري . و معرفة القراءة و الكتابة ليست إلا محصلة للتعليم.

إن الحالة التي يكون عليها أي نظام تعليمي لها أهمية و دلالة سياسية كأهميتها الاقتصادية تماماً . وتعتبر معرفة القراءة و الكتابة والمهارات المتعددة التي تكتسب بواسطة التعليم ضرورية بصفة مباشرة للتنمية الاجتماعية مثل ضرورتها للتنمية الاقتصادية. والتعليم مهم أيضا بالنظر إلى القيم التي يعززها. إذ إن برنامج المدرسة والأنشطة الأخرى الإضافية والعلاقات غير الرسمية بين التلاميذ والمدرسين كلها أمور تنقل العديد من المهارات و القيم الاجتماعية . و يمكن أن يتم ذلك كله بطريقة موجهة كما يحدث عندما تستهدف مختلف أنشطة المدرسة خلق وتعزيز قيم ومهارات اجتماعية : كالتعاون أو ما يسمى "بروح الفريق". (2)

1- سامية محمد جابر: علم الاجتماع العام، دار النهضة العربية، ط1، بيروت، لبنان، 2003، ص360.

2- المرجع نفسه، ص362.

وطبقا لوجهة النظر هذه، يحظى التعليم بعلاقة وظيفية مباشرة مع الأجزاء الأخرى للمجتمع .ونحن نعني بكلمة "وظيفية" هنا أن ثمة ارتباطا متسقا بين ما يحدث في التعليم و ما يحدث في أي جزء آخر من المجتمع. فالتعليم يوفر المهارات الفنية المطلوبة في التنظيم الاقتصادي للمجتمع، وهو أيضا يدعم القيم و المهارات الاجتماعية التي تجعل الناس يتكاملون في المجتمع الأشمل. ولما كان التعليم الثانوي هو أحد الركائز الأساسية لإعداد اليد العاملة الماهرة التي تحتاجها خطط وبرامج التنمية ، فان ذلك يكون دافعا للعاملين في قطاع التربية والتعليم بوجه خاص أن يتناولوا وبكل جدية أهمية هذا النوع من التعليم وتحديد الإجراءات اللازمة التي تكفل ملائمة هذا التعليم مع متطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية (1). وعليه فان عملية إعادة تنظيم التعليم الثانوي تهدف أساس إلى التنسيق المستمر بين هذا النوع من التعليم ( تعليم ثانوي عام وتقني ) من جهة، وبين موارد واحتياجات المجتمع من جهة أخرى، وهذا يعني توجيه الموارد الاقتصادية والاجتماعية وتنميتها . وهنا يتطلب الأمر ضرورة التعرف على مدى كفاية وكفاية التعليم الثانوي على توفير النوعية المطلوبة من الكفاءات و المهارات التي تسهم بحق في تحقيق أهداف

ومتطلبات التنمية. كما أن أي غياب للاتصال والتكامل بين التعليم الثانوي العام والتقني وبين التعليم المهني في ظل تطوير التعليم الثانوي بشقيه، سيؤدي إلى التخلف سواء في مجال التنمية البشرية أو الإنتاج الوطني. ومن هنا تأتي ضرورة فتح قنوات اتصال بين نظم التعليم الثانوي المختلفة من أجل تكوين وإعداد كوادر متوسطة وعالية المستوى، وفي هذا الصدد يؤكد **فريدريك هاريسون** الدور الرئيسي الذي تلعبه القوى البشرية عالية المستوى والذي يتطلبه التطور العلمي والتكنولوجي المعاصر حيث يتطلب دائماً مستوى مطرد الارتفاع من المهارات الفنية<sup>(2)</sup>. وتتمثل الطرق الممكنة لإدراك علاقة التعليم بالتنمية، فيما يلي:<sup>(3)</sup>

- إن التعليم يعكس صورة المجتمع و التغيير التعليمي يتبع التغيير الاجتماعي والتعليم شرط للتنمية، و لكن هو ذاته محصلة لتغيرات اجتماعية و اقتصادية قبلية (سابقة). ويعتبر التعليم عاملاً مستقلاً في التنمية الاجتماعية والاقتصادية، يؤدي إلى نتائج مقصودة وغير مقصودة وصراعات في القيم والأهداف. ومن الطبيعي أن هذه "النماذج" للعلاقة بين التعليم والتنمية ليست شاملة بصفة تبادلية. فبوسع التعليم أن يساهم في بعض خصائص من كل منها في حقب تاريخية مختلفة، أو في أنحاء مختلفة من النظام التعليمي.

1- محمد متولي غنيمية: تمويل التعليم والبحث العلمي العربي المعاصر، أساليب جديدة، مرجع سابق، ص 49 - 50.

2- المرجع نفسه، ص 51.

3- سامية محمد جابر: علم الاجتماع العام، مرجع سابق، ص 366.

نستطيع أن نستخلص من مناقشتنا بعض النتائج عن دور التعليم في التنمية. فيمكن أن يخطط للتعليم لكي ينتج تغييراً اجتماعياً، ونحن نعرف مثلاً أن معرفة القراءة و الكتابة تدفع عجلة التنمية الاقتصادية و الاجتماعية، و بالتالي فإن التوسع في برامج محو الأمية ذات الحجم الكبير يعتبر أداة هامة للتنمية في الكثير من الدول. ومع ذلك، فإن التعليم مهياً أو محدد بواسطة هيكل اجتماعي قائم، يضع حدوداً لمدى التغيير المخطط، وغالباً ما ينتج آثاراً غير مقصودة من جانب المنشغلين بالتخطيط للتعليم. وهناك مثال لما ينطوي عليه قولنا هذا، تعكسه تلك المحاولات الجارية في الجزائر اليوم والتي تستهدف تحسين التعليم الثانوي حتى يلعب الدور المنوط به في هذا المجال. فغالباً ما تجري التحسينات في التعليم بواسطة تدعيم إمكانات مثل إعداد المدرسين، وتحسين المناهج وغيرها، والقصد هنا هو خلق تغيير مخطط للمستويات التعليمية تكون له نتائج إيجابية على التنمية الاجتماعية والاقتصادية. ومن أهم الدراسات التي أبرزت علاقة التعليم بالتنمية، دراسة بيكر (Biker) سنة 1964، وهي عبارة عن محاولة لقياس العلاقة بين

التنمية الاجتماعية والتعليم العالي وقد استخدم عدة مقاييس حديثة لقياس العائد الذي يعود على المجتمع من التعليم العالي ، كما تسهم في تنمية المجتمع، وتوصل إلى أن التعليم يرتبط ارتباطاً قوياً بالتنمية<sup>(1)</sup>. وفي علاقة التعليم الثانوي بالتنمية فإن وظيفة هذا التعليم تنعكس بصورة رئيسية في تنمية وتطوير الطاقات والموارد البشرية وإيجاد مهارات وتخصصات ضرورية لعملية التنمية، وإن كانت الدول النامية لم تقطع شوطاً كبيراً في مجال التنمية الاقتصادية والاجتماعية بالمقارنة مع بعض الدول النامية الأخرى، والتي تبنت سياسة اقتصادية حديثة وفلسفة تعليمية ناجحة عن طريق تشجيع المؤسسات التعليمية باعتبارها المصدر الرئيسي لإعداد الكوادر البشرية المدربة والمؤهلة لتؤدي نوعاً من الاستثمارات الإنتاجية، وهذا ما أكده أنصار نظرية رأي المال البشري كما سبق ذكره.

وما دامت جل الدراسات تقرر وجود علاقة بين التعليم والتنمية، فإنه من الضروري على الدول النامية والتي تسعى إلى التقدم واللاحق بركب الدول المتقدمة عليها تعبئة جهودها لتطوير التعليم ولاسيما التعليم الثانوي، حيث يمكنها أن تحقق التنمية التي تنشدها . وعليه لا يختلف اثنان من أن توفير الخدمات الأساسية من تعليم وصحة وتشغيل تعزز بشكل مباشر قدرات الناس باعتبارهم القوة المحركة لقطار التنمية. وإدراك هذا الترابط يحفز عملية التنمية ويجعلها عملية مستدامة، وقد أشار الكثير من المفكرين إلى هذا التأثير المتبادل بين النمو الاقتصادي والتعليم. تشير دراسات البنك الدولي للإنشاء والتعمير إلى أن اليابان تعتبر المثال الرائد في تعزيز النمو الاقتصادي من خلال تنمية فرص التعليم<sup>(2)</sup>.

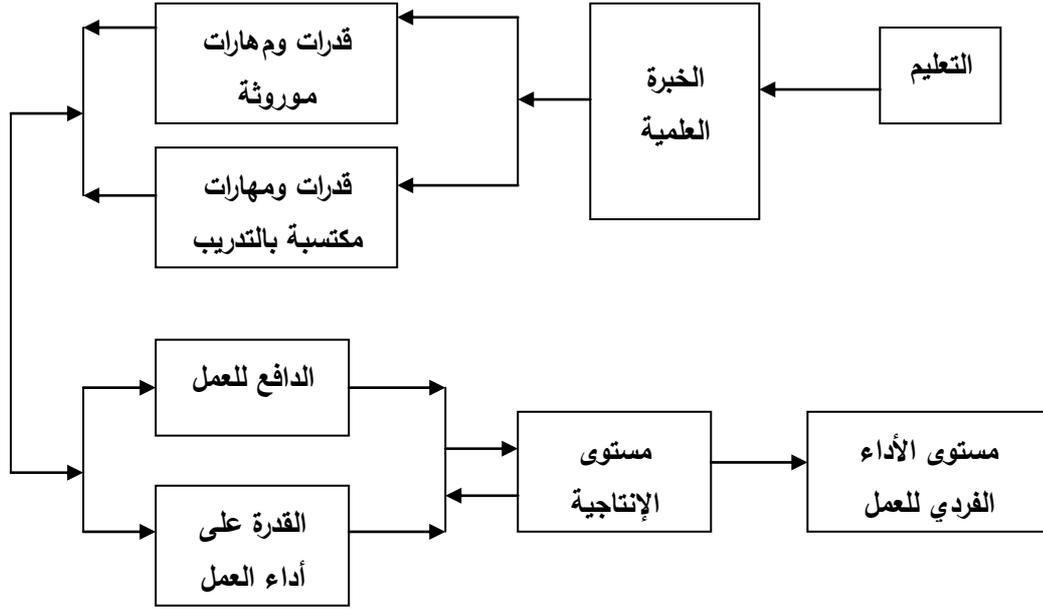
---

1- رمزي أحمد عبد الحي: التعليم العالي والتنمية، مرجع سابق، ص 24.

2- المرجع نفسه ، ص 81.

وتأسيساً على ما سبق فإن الدول العربية مطالبة بالأخذ بتجربة اليابان والصين اللتان ربطتا نظامهما التعليمي بقيم الماضي وأساليب وتقنيات الحاضر . وهذا قد يعالج الخلل في النظام التعليمي العربي الذي أشارت إليه تقارير منظمات الأمم المتحدة والجامعة العربية واتحاد مجالس البحث العلمي والجامعات والتي تؤكد على أنه لم يعد بوضعه الحالي يفى بالحاجيات التي يعول عليها في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية سواء من الناحية النوعية التي يكشف عنها مستوى الخريجين ومدى قدرتهم على المساهمة في العمل والإنتاج، أو من ناحية كونه أداة لنشر المعلومات الأكاديمية والنظرية ومنح الشهادات فقط ، إذ ينبغي أن نجعل المؤسسات التعليمية تساهم في إعداد الأطر البشرية المؤهلة والمدربة لتحقيق أهداف ومتطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية بمفهومها الشامل والعمل على تخريج كوادر وقوى مهنية ومدربة، لأبد للمؤسسات التعليمية من إدراك المفاهيم التي يعتنقها المجتمع والعمل على تلبية حاجات المجتمع المحلية من أجل تفعيل هذه العلاقة وتحقيق التنمية الشاملة . والشكل الموالي يبين العلاقة بين التعليم والتدريب والرفاه الاقتصادي والتأكيد على أن الإنتاج والإنتاجية دالة للتعليم والتدريب.

شكل رقم (2) يمثل العلاقة بين التعليم والتدريب والتنمية الاقتصادية<sup>(1)</sup>.



1- رمزي أحمد عبد الحي: المرجع السابق، ص 84.

يبين الشكل السابق العلاقة بين التعليم والتدريب والتنمية الاقتصادية، وكذلك العوامل التي تؤثر في مستوى الإنتاجية وتأثيرها على الأداء الفردي للعمل .

خلاصة القول فإذا كانت التنمية الاقتصادية تركز جهودها على تنمية الموارد المادية أكثر وذلك للعمل على زيادة الإنتاج، فإن التنمية الاجتماعية تركز على تنمية الموارد البشرية أكثر من غيرها من الموارد، وإذا كانت الموارد الطبيعية والتكنولوجية مهمة للتقدم الاقتصادي، فإن العنصر البشري يلعب الدور الهام في توزيع عناصر الإنتاج وفي تمويلها وإنتاجها.

إن عملية التنمية لا يمكن أن تحقق الأهداف الموضوعية ما لم تتزوج عمليات التنمية الاقتصادية والاجتماعية معا لتتصهر في بوتقة واحدة وفي وقت واحد، والحقيقة أنه من الناحية العملية والتطبيقية ليس هناك خط فاصل بين أهداف التنمية الاقتصادية وأهداف التنمية الاجتماعية، ولا يمكن أن يحدث احدهما دون الأخرى، فكل منهما يكمل الآخر ويرتبط به، ولكل مشروع من مشروعات التنمية الاقتصادية صفة اجتماعية وهدف اجتماعي، وكذلك لكل مشروع اجتماعي هدف اقتصادي مما يؤكد ارتباطهما وتكاملهما<sup>(1)</sup>. للتعليم دور مهم في إزالة الفقر وزيادة العمل للمواطنين، وبالإضافة إلى تحسين توزيع

الدخل بينهم، وله قيمة فردية في زيادة إنتاج المواطن، قيمة اجتماعية من حيث تحسين إنتاجية بقية المواطنين، كما أن انتشار التعليم يساعد على القضاء على كثير من العادات والتقاليد التي تعيق مسيرة التنمية<sup>(2)</sup> واستنادا لما سبق فإن العلاقة ديناميكية ومتبادلة بين التعليم والتنمية، وأن التعليم قوة فعالة في تحقيق التنمية الشاملة . بما يدخله من عناصر تكنولوجية في مواقع التنمية، وبما يكسبه من خبرات ومهارات للقوى العاملة يؤهلها للتكيف مع متغيرات أساليب الإنتاج.

#### 4- حقائق عن التنمية الاقتصادية والاجتماعية:

يتجه الفكر الاقتصادي المعاصر إلى اعتبار التنمية الاقتصادية والاجتماعية عملية شاملة تستهدف إحداث تغيير أساسي في الهيكل الاقتصادي والاجتماعي للدول النامية وصولا إلى تحقيق مستويات متصاعدة من الدخل والإنتاج، ومن ثم الرفاهية العامة لمختلف فئات المواطنين . وفي إطار هذا التحديد لمعنى التنمية الاقتصادية والاجتماعية تتضح بعض الحقائق عن عملية التنمية وهي:<sup>(3)</sup>

أ- أن التنمية الاقتصادية والاجتماعية هي نشاط متصل ومتدفق يهدف إلى إنتاج تراكمات متزايدة من الانجازات المادية والسلوكية يمكن للمجتمع النامي باستخدامها أن يخلص من قيود ومعوقات التخلف، ونطلق إلى مراحل النمو والتقدم.

1- رمزي أحمد عبد الحي: التعليم العالي والتنمية، المرجع السابق، ص 132.

2- المرجع نفسه، ص 136.

3- أحمد مصطفى خاطر: التنمية الاجتماعية، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 2002، ص ص 93-96.

وعليه فالتنمية ليست عددا من المشروعات المنفصلة بدون ارتباط، ولكنها مجموعة من الأنشطة المتداخلة والمتفاعلة التي تحتاج إلى تخطيط دقيق ومتوازن على درجة عالية من الكفاءة.

ب- أن التنمية الاقتصادية والاجتماعية هي صورة من صور التغيير ال مخطط إذ يرمي إلى تحويل أوضاع اقتصادية واجتماعية سائدة إلى أوضاع أخرى أكثر تناسبا مع متطلبات توفير مستويات الإنتاج والاستهلاك المستهدفة. وبذلك فإن عمليات التغيير في المخطط تشمل في العادة ما يلي:

1- هيكل الاقتصاد القومي من حيث توزيع مكوناته بين قطاعات النشاط الإنتاجي الأساسية (صناعات - زراعة - تجارة - خدمات مختلفة).

2- هيكل الإنتاج القومي من حيث توزيعه بين المجموعات السلعية الرئيسية ( سلع استهلاكية - سلع وسيطة - سلع إنتاجية ).

3- حجم الطاقات الإنتاجية المتاحة، وتوجه جهود التنمية عادة نحو تحقيق زيادات مطلقة في الطاقات المتاحة من خلال الإضافات الجديدة من ناحية ومن خلال تحسين استغلال الطاقات المتاحة فعلا.

4- أساليب وطرق الإنتاج في قطاعات الاقتصاد المختلفة، وتوجه عملية التنمية عادة إلى تحديث تلك الأساليب وتطويرها بحيث تعكس نتائج وإنجازات التكنولوجيا المعاصرة.

5- أنماط العلاقات وأشكال السلوك الاجتماعي، والهدف هنا تحويل المجتمع إلى مجموعة متفاعلة ومتكاملة، وتخليص المجتمع من المتناقضات والصراعات بين فئاته الناتجة عن اختلال علاقات الإنتاج، وعدم تعادل الأنصبه من الناتج القومي، وتباين الفرص المتاحة لأفراد الفئات الم مختلفة في شتى المجالات.

6- أنماط التفكير الاجتماعي والمعتقدات السائدة في المجتمع، وهدف عملية التنمية هنا هو إعادة صياغة المفاهيم والقيم السائدة بحيث تقبل التغيير وتفضل الجديد، وتتخلى عن التمسك بالقديم. كل ذلك من أجل توفير مناخ اجتماعي يسهم في دفع حركة الإنتاج والعمل ويتحرر من المعوقات الحضارية والثقافية والاجتماعية غير المتوافقة مع متطلبات التنمية.

ج- أن التنمية الاقتصادية والاجتماعية تستهدف إحداث تغيير جذري في التركيبة الاجتماعية، إنما تتعامل مع ظروف متغيرة وغير مستمرة. كما أن جهود التنمية تتأثر بتفاعل العدي د من المتغيرات المحلية والخارجية التي تعكس آثارها السالبة أحيانا والموجبة أحيانا أخرى على مسيرة التنمية وفعاليتها، وبذلك فإن الأهداف المحددة للتنمية قد لا تتحقق جميعها وبنفس المستويات المخططة. ومن ناحية أخرى فإن هناك ثمة احتمالات بتحقيق نتائج أخرى غير مرغوبة ولم تكن ضمن النتائج المخطط لها. ومثل هذه النتائج غير المرغوب فيها تنعكس سلبا على مشاريع التنمية وتعوق انطلاقها وقد تؤدي في بعض الأحيان إلى فشلها تماما.

د- أن التنمية الاقتصادية والاجتماعية عملية ذات تكلفة بالنسبة للمجتمع تتمثل في الإشباع والفوائد العاجلة التي يحض بها الأفراد والجماعات من أجل الادخار والاستثمار في استعراض وتحليل كل البدائل المتاحة والممكنة للعمل الإنمائي واختيار تلك البدائل التي تحفف أقصى عائد اقتصادي واجتماعي ممكن. إن عملية التنمية هي بالدرجة الأولى عملية اتخاذ قرارات إدارية واقتصادية واجتماعية على أسس رشيدة وموضوعية.

هـ- أن التنمية الاقتصادية والاجتماعية هي عملية مستقبلية، بمعنى أنها تتجه للمستقبل وتستغرق وقتا طويلا حتى تظهر آثارها الإيجابية المرغوبة. ولتحقيق هذه الآثار يجب أن تكون متوازنة مع مشاريع الإنماء بشكل متعادل يتوافق ومنطلق المدخلات والمخرجات بين مختلف القطاعات. إن البلدان العربية تواجه مشكلة جديدة تكمن في عجز التعليم بصورته الراهنة على الأقل عن إعداد أشخاص قادرين على مواكبة التحولات السريعة في المجتمع، وإذا ظلت استراتيجيات التنمية دون تعديل واستمر التوسع التعليمي بصورته الحالية تحت ضغط الطلب الاجتماعي والنمو السكاني، فإن من المؤكد أن هذا العجز وهذا الخلل سوف يتفاقم في معظم البلدان العربية.

ولعل الأسئلة التي تطرح نفسها هنا بإلحاح هي: ما هي أهم المشكلات التي تعرقل مسيرة التعليم والتنمية؟ وما هي الإستراتيجية الكفيلة بتصحيح مسار العلاقة بين التعليم والتنمية وجعلها أكثر إيجابية؟ وهذا ما ستجيب عليه الفصول اللاحقة من هذه الدراسة.

وفي هذا الصدد يؤكد أحد الباحثين " أن تغيير البنى التعليمية يحقق أثر أكبر في تعميم التعليم وتطويره، ويضرب مثلا لذلك في تغيير السلم التعليمي و إلغاء بعض الامتحانات المرحلية في بعض الدول العربية، وتغيير السلم التعليمي والمناهج في كل من الجزائر واليمن، حيث أدت هذه الإجراءات إلى دفع حركة تعميم التعليم بشكل لا يمكن مقارنته مع تأثيرات القوانين والتشريعات والخطط"<sup>(1)</sup>.

وفي الختام يمكننا القول أن خط ط التنمية الناجحة تعتمد إلى حد كبير على نوعية الطاقات البشرية المتاحة بنفس درجة اعتمادها على رؤوس الأموال المادية. وإذا كانت هناك نسبة كبيرة من هذه الطاقات لم تتلق أيّ تعليم أو تدريب حتى تساهم في تحقيق أهداف التنمية، ولا سيما في الدول النامية، في هذه الحالة فإن أهداف التخطيط ومطالب التنمية تصبح عرضة لأخطار جسيمة، لأن الهدف الرئيسي من التنمية هو الإنسان . وعليه فإن تعليم وتدريب الطاقات البشرية التي يتوفر عليها أيّ بلد تعتبر من الأساليب والوسائل الفعّالة التي لا غنى عنها إذا ما أريد للتنمية أن تحقق أهدافها، و يكون الإنسان قادرا على استيعاب إنجازات التنمية بكل أبعادها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

1- أحمد محمد الشريف وآخرون: إستراتيجية تطوير التربية العربية، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، 1979، ص216.

## الفصل الثالث

### أهمية الموارد البشرية في التنمية الاقتصادية والاجتماعية

- تمهيد:

#### أولا- الموارد البشرية وعلاقتها بالتعليم والتنمية:

1- مفهوم التنمية البشرية

2- أهمية العنصر البشري في التنمية

3- فوائذ التنمية البشرية وعوائدها

#### ثانيا- أهمية الموارد البشرية في تحقيق أهداف التنمية:

1- التعليم وتنمية المهارات البشرية

2- تكوين الموارد البشرية والتنمية

3- تنظيم الموارد البشرية والتنمية

### ثالثا- سياسات التعليم العربية وتنمية الموارد البشرية:

1- الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية للتنمية البشرية

2- الموارد البشرية والبعد الاقتصادي للتعليم

3- الموارد البشرية والبعد الاجتماعي للتعليم

4 - التنمية البشرية والاستثمار في التعليم

### رابعا- دور التعليم ووظائفه في برامج التنمية البشرية:

1- أهداف التعليم في النظام التربوي العربي

2- الوظائف الاقتصادية والاجتماعية للتعليم

3- أهداف التعليم في النظام التربوي الجزائري

تمهيد :

لا شك أن التربية قد لازمت الإنسان منذ وجوده الأول بطرق غير مباشرة لدى الشعوب البدائية، لذلك التصقت بالحياة العملية التي تعتبر الإطار المحدد لمسارها والقالب المشكل لأهدافها، ثم ساهبت النمو الطبيعي للأفراد والتطور التدريجي للمجتمعات، وانتقلت من تربية غير مقصودة إلى تربية مقصودة وهادفة، لها مقرراتها وبرامجها ووسائلها وأهدافها التي لا يمكن أن تحيد عنها. غير أن السؤال الذي يطرح نفسه في هذا المقام ويلحاح هو: هل للأهداف التربوية علاقة بأهداف المجتمع؟ أم أن التربية تسير في اتجاه غير اتجاه المجتمع؟ إن المتتبع للمسار التاريخي لتطور المجتمعات البشرية يدرك مدى تغيرها وتحولها من شكل لآخر، نتيجة عوامل كثيرة اقتصادية، اجتماعية، ثقافية وسياسية. وهذا التحول هو لإعداد الأفراد للتكيف مع مقتضيات الظروف والتلاؤم مع طبيعة النمو البشري. ولكي تحافظ أي أمة على كيانها وتحتاط لمستقبلها عملت على إنشاء المدارس وحملتها مسؤولية إعداد النشأ في الاتجاه الذي يرسمه المجتمع دون تغيير أو تبديل لذلك فالتربية تشق أهدافها من أهداف المجتمع الذي تربي من أجله ولا تخرج أهدافها عن أهداف المجتمع الذي أوجدها وحملها مسؤولية تكوين الأجيال. وعليه يمكن القول أن أهداف التربية تتغير بتغير المجتمع الذي يحدد أبعادها ويقيد معالم شخصيتها، وهذه الصفة (القابلية

للتحويل) تحتمها على التغيير والانتقال من طور إلى آخر مسابرة لتحولات المجتمع الذي تخدمه في شتى مجالات الحياة، سواء كانت اجتماعية أو اقتصادية أو سياسية.

## أولاً- الموارد البشرية وعلاقتها بالتعليم والتنمية:

### 1- مفهوم التنمية البشرية:

اتسمت أدبيات التنمية والتراث النظري الذي حدد اتجاهاته الكبرى بالميل إلى الجانب المادي والاقتصادي منها فربطت بين التنمية والنمو الاقتصادي وزيادة الإنتاج والمردودية في الصناعة والزراعة والخدمات ، وأغفلت البعد البشري للتنمية وركيزته الأساسية وغايته وهو الإنسان . ورغم أن النمو الاقتصادي والإنتاج ضروريان لإحداث التنمية، إلا أنهما إذا لم يتلازمان مع التقدم في مؤشرات التنمية البشرية فإن النمو الاقتصادي سينخفض ولا يستطيع الاستمرار . فهناك دول وصلت فيها نسبة النمو إلى 10 % ، إلا أنها لم تحقق تنمية حقيقية وشاملة ، بل أدت إلى تنمية عرجاء ولم تدم طويلاً مثل ما حدث في الاتحاد السوفيتي سابقاً (1).

---

1- شهيدة الباز: التنمية الشاملة وقضية الديمقراطية ، ميريت للنشر ومركز البحوث العربية، المجتمع المدني وسياسات الإفقار في العالم العربي، ط1، بيروت ، 2002 ، ص 17.

ولكن اليوم وبعد هذه المرحلة من اختزال مفهوم التنمية في هذه العناصر إلى جانب مستوى الدخل الفردي والنتائج الوطني الإجمالي، ظهرت مؤشرات أخرى لقياس مستوى التنمية الشاملة منها تطور مستوى الصحة، انتشار التعليم، عدم تفشي مظاهر الجهل والأمية، وتوفير السكن اللائق... الخ. " فأصبح مؤشر النمو الاقتصادي الذي وضعه عالم الاقتصاد الأمريكي " والت روستو " ( W.Rostow ) غير صحيح، وإنما العبرة من النمو الاقتصادي هو أن يوزع بكيفية عادلة ومتوازنة بين جميع فئات المجتمع، وأن يستغل في القضاء أو على الأقل التخفيف من مظاهر الفقر والجهل والأمراض، وتحسين مستوى المعيشة من خلال إجراءات مباشرة ومقصودة على أساس أن تحسن ظروف السكان لا يأتي تلقائياً من خلال زيادة النمو الاقتصادي فقط كما قال روستو في كتابه " مراحل النمو الاقتصادي " (1). فالتنمية الحقيقية هي تلك العملية المركبة من النمو الاقتصادي وزيادة الإنتاج والنتائج الداخلي الخام مقروناً بكيفية توزيع واستغلال ذلك النمو لصالح الإنسان في مجالات الصحة والتعليم والعمل والسكن والبيئة وغيرها، على اعتبار أن الهدف الأساسي للتنمية هو أن يتمتع الإنسان بحياة كريمة وبالرفاهية والازدهار (2). ومن هنا يصبح أصل كل الموارد هو العنصر البشري، وبدونه فإن كل الموارد

المادية لم تكن لتوجد، فالإنسان هو الذي يكتشفها وهو الذي يعطيها قيمة تبادلية بإعطائها وظيفة، ولهذا فالتنمية الفعلية هي التي يكون محورها الإنسان وسيلة وغاية في آن واحد<sup>(3)</sup>.  
ومن هنا ظهر المفهوم الحديث للتنمية البشرية لتتطابق أو تكاد مع مفهوم التنمية الشاملة حسب رأي الكثير من المنظرين للتنمية البشرية ويقصد به<sup>(4)</sup> تطوير كفاءات وقدرات الأفراد للقيام بما يناط بهم في سبيل تنمية أنفسهم ومجتمعهم ، ويقضي ذلك اكتساب المعرفة و المهارات والاتجاهات والقيم التي تؤهلهم للقيام بهذا الدور وقد حظي الأفراد في كافة المجتمعات - حتى المجتمعات المختلفة - بقدر كبير أو صغير بحسب طبيعة المجتمع وخصائصه وعلى مر العصور بفرص التعليم التي من شأنها أن تؤدي إلى اكتسابه القدرة على القيام بما ينفعه وينفع المجتمع . فالتنمية البشرية من هذا المنطلق هي مركز كافة أنماط التنمية المختلفة . فالتنمية الاقتصادية تتطلب قوى بشرية في كافة المجالات، فعلى سبيل المثال، تحتاج التنمية الزراعية إلى مزارعين أكفاء يدركون كيف يقومون بعملهم خير قيام باستخدام الأساليب و الآلات الزراعية الحديثة من أجل الحصول على أكبر قدر ممكن من الإنتاج الزراعي كما ونوعا.

1- إبراهيم العيسوي: التنمية في عالم متغير، دار الشروق، القاهرة، ط3، 2003، ص 16.

2- المرجع نفسه ، ص 17.

3- شهيدة الباز: التنمية الشاملة وقضية الديمقراطية، مرجع سابق، ص20.

4- إبراهيم العيسوي: مرجع سابق ، ص 35.

ويسري هذا القول على أوجه النشاط الاقتصادي الأخر كالصناعة والإدارة والتجارة، كما أن التنمية الاجتماعية تحتاج إلى التنمية البشرية، على أنها الكفاءات البشرية القادرة على تحقيق أهداف التنمية البشرية وهكذا. وعليه فإن ثمة اتفاقا عاما بين كافة المعنيين بالتنمية على أنها العمود الفقري لأية تنمية انطلاقا من أن التنمية البشرية تستهدف الإنسان وهو محورها الأول والأخير<sup>(1)</sup>. وما دام التعليم يهدف إلى بناء الإنسان القادر على تطوير ذاته ومجتمعه، فإن أسمى أهدافه ينبغي أن تكون متمركزة حول هذا الجانب الهام ويتطلب ذلك تحديد حاجات الفرد والمجتمع ومن ثم وضع هذه الحاجات ضمن الأولويات التي يمكن أن تترجم فيما بعد إلى أهداف إجرائية على مستوى المراحل التعليمية المختلفة.  
لقد حظي مفهوم التنمية البشرية في السنوات الأخيرة باهتمام كبير من طرف السياسيين وعلماء الاقتصاد والاجتماع باعتباره المعيار الجوهرى في تقييم الجهود الإنمائية وإمكانية تطورها في أي مجتمع من المجتمعات، كما حظي هذا المفهوم بمصداقية هائلة من خلال ما تحتويه عملياته من مفاهيم النمو الاقتصادي والاجتماعي وتنمية رأس المال البشري والتنمية التعليمية والعلمية والصحية والثقافية والسياسية. وقد ازداد الاقتناع بهذا المفهوم المتنامي على الصعيد العالمي نتيجة لخبرات التنمية في العقود الثلاثة الأخيرة، وهو اقتناع مستمد من القيمة المطلقة للعنصر البشري ( الإنسان )، ولقيمتة ودوره في تفعيل

عملية التنمية، هنا تكمن ضرورة تنمية طاقاته وكفاءاته بدنية كانت أو عقلية أو اجتماعية أو إبداعية. وإذا كان الإنسان " هو محور التنمية وفاعلها ومنظمتها ومطورها ومجددها، فهو بهذا يصبح هدفاً ووسيلةً لجهود التنمية وسياساتها، كما تصبح التنمية البشرية بصورة عامة ذات جناحي ن، هدفاً ووسيلةً، حقاً وواجباً، إنتاجاً واستهلاكاً، وتمتد لكل إنسان طفلاً وراشداً رجلاً وامرأة، دولةً ومجتمعاً، قطاعاً عاماً وخاصاً حاضراً ومستقبلاً " (2).

وقد تبنت هيئة الأمم المتحدة قضية التنمية بمفهومها الشامل المادي والبشري (الاقتصادي والاجتماعي) في الجمعية العامة المنعقدة عام 1984 في القرار رقم 128/41، والذي نص في مادته الأولى على ما يلي: الحق في التنمية حق من حقوق الإنسان غير القابل للتصرف وبموجبه يحق لكل إنسان ولجميع الشعوب المشاركة والإسهام في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية... وفي المادة الثانية جاء في القرار ما يلي: "إن الإنسان هو الموضوع الرئيسي للتنمية والمستفيد منها" (3)

1- يعقوب حسين نشوان: التربية في الوطن العربي، مرجع سابق، ص ص 147 - 148.  
2- حامد عمار: مواجهة العولمة في العلم والثقافة، الدار العربية للكتاب، ط1، القاهرة، 2000، ص 94.  
3- طالب عوض: الديمقراطية والتنمية في فلسطين، مرجع سابق، ص ص 181 - 182.  
وهكذا أصبح موضوع التعليم والتنمية من المواضيع السوسيو - اقتصادية التي أصبحت تحتل الصدارة في اهتمامات العلماء والباحثين في مختلف التخصصات ولا سيما التربوية والاقتصادية منها، وبمختلف توجهاتهم الفكرية والمذهبية، وهذا يعود إلى مقتضيات روح العصر وما يشهده من تغيرات وتحولات عميقة و سريعة في مختلف المجالات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية . ومن هنا تبدو عملية التنمية أكثر من ضرورة تفرضها حاجة المجتمع وم تطلباته بهدف اللحاق بركب الحضارة والتطور العلمي والتكنولوجي.

كما أصدر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي تقريره الأول عن التنمية البشرية سنة 1990 ، جاء فيه تحديد لمؤشرات التنمية البشرية وكانت كما يلي : (1)

- 1- أن يعيش الناس حياة مديدة وصحية ( الحق في الحياة ).
  - 2- أن يكتسبوا المعرفة ( الحق في التربية والتعليم ).
  - 3- أن يحصلوا على الموارد اللازمة لمستوى معيشة لائق ( الحق الاقتصادي ) بالإضافة إلى حقوق أو اختيارات أخرى مكملة مثل الحرية السياسية والدينية... الخ.
- وعليه فإن دليل التنمية البشرية يتركب من ثلاث مؤشرات رئيسية هي:

وقد كان مؤشر التحصيل التعليمي في البداية يتمثل في نسبة السكان الملمّين بالقراءة والكتابة أي اكتساب إمكانية الحصول على المعرفة ذاتيا ، ثم بعد ذلك تعدل مؤشر التعليم في قياس التنمية البشرية ، فأصبح متوسط عدد سنوات التمدرس ، ثم حل محله نسبة القيد في التعلم الابتدائي والثانوي والعالي معا إلى معدل معرفة القراءة والكتابة بين البالغين مع ترجيح الأول بنسبة الثلث والثاني بنسبة الثلثين للحصول على ما أصبح يطلق عليه مؤشر التحصيل التعليمي<sup>(2)</sup>.

وتأسيسا على تطور النظرة إلى التنمية البشرية وإعطائها بعدا إنسانيا أكثر فقد تم ضبطها من طرف البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة بدءا من سنة 1990 ، حيث اعتبرها : " عملية توسيع الخيارات المتاحة للناس بتمكينهم من الحصول على الموارد اللازمة لتحقيق مستوى حياة كريمة وبتمكينهم من أن يعيشوا حياة طويلة خالية من العلل والأمراض ، ومن أن يكتسبوا المعارف التي تطور قدراتهم وتساعدهم على تحقيق إمكاناتهم الكامنة ، وبناء ثقتهم بأنفسهم ، وتمكنهم من العيش بكرامة والشعور بالإنجاز واحترام الذات " <sup>(3)</sup>.

1- إقبال الأمير السمالوطي: قراءات معاصرة في التنمية الاجتماعية، دار الكتاب، القاهرة، 2000، ص 94 .

2- إبراهيم العيسوي : التنمية في عالم متغير، مرجع سابق، ص.120

3- المرجع نفسه ، ص36.

إن احتمال حدوث تنمية على المدى الطويل في مجال التربية والتعليم، مع تطبيق سياسات الخصخصة والتعديل الهيكلي وتخفيض الإنفاق العام على التربية والتعليم أو إنقاص الاهتمام بها هو احتمال ضعيف، لأن التراجع عن مجانية التعليم في ظل ضعف القدرة الشرائية للمواطنين في الوطن العربي يؤدي إلى حدوث أضرار كبيرة في القدرات البشرية ومستوى تأهيلها، نتيجة انخفاض فرص التعليم كما ونوعا، أي حدوث تسرب مدرسي كبير أو عدم تسجيلهم أصلا أو ضعف المستوى، وهذا ينعكس سلبيا على التنمية الشاملة<sup>(1)</sup>.

## 2- أهمية العنصر البشري في التنمية:

يحتل موضوع العنصر البشري أهمية كبيرة ومتميزة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية للمجتمعات، باعتباره رأس المال البشري الذي يمثل الأساس في كل تنمية، ولكونه الموجه والمسيطر على رأس المال المادي الذي يشكل هو الآخر عنصرا من عناصر التنمية والتطور . ومن هنا تتضح أهمية التربية والتعليم في تكوين الإنسان وتأهيله ليلعب دوره على أحسن صورة . ويتميز دور التربية والتعليم في تحديد حجم ونوعية المتطلبات البشرية القادرة على استيعاب احتياجات التنمية والاضطلاع بمهامها والتزاماتها، مما يجعل النظام التربوي والتعليمي عاملا هاما وحيويا في تطور المجتمع وتقدمه . وإذا كانت التنمية في أي مجتمع من المجتمعات إنما تهدف إلى تنمية الإنسان أولا وأخيرا، فهذه الأول هو خير الإنسان

وصالحه، وهي في سبيل تحقيق ذلك تستخدم الإنسان كوسيلة وأداة وبدونه لا يمكن أن تتحقق التنمية المنشودة. فالإنسان هو هدف التنمية، فهو رأس المال الحقيقي والعنصر الأساسي الذي تعتمد عليه التنمية الاقتصادية والذي يضع التحول الاقتصادي وبالتالي الخروج بتنمية مفادها أن لا قيمة للتنمية ما لم تبدأ بتنمية الإنسان، وتعطي لتنميته الأسبقية في استثمارها. فتنمية الإنسان لا تقل أهمية عن تنمية واستغلال الموارد الطبيعية بل تفوقها حيث أن العائد الاقتصادي الناتج عن تنمية الإنسان يفوق بكثير العائد الناتج عن رأس المال المادي أو الموارد الطبيعية. فالإنسان هو الذي يفكر ويبدع ويخترع، والقيمة اليوم ليست في المصانع ولا في الأموال التي يمكن استثمارها في الأراضي والآلات، ولكن القيمة الحقيقية في القابلية للاختراع عن طريق البحث العلمي وفي القابلية لتحويل المخترعات، أي في التقنية والتكنولوجيا التي يبتكرها الإنسان.

إن المجتمعات تتباين بين متخلفة ومتقدمة، فالمتخلفة هي التي تنظر إلى موضوع التعليم من الجانب الاستهلاكي فقط، وكأن التعليم لديها سلعة تستنفذ الميزانية بدون مقابل، فهي لا تضع الإنسان أو العنصر البشري في مكانه الطبيعي كثروة من الثروات الهامة، أو كمورد يعتمد عليه الاقتصاد.

1- إبراهيم العيسوي : المرجع السابق ، ص41.

أما المتقدمة فهي على العكس من ذلك تؤمن بقيمة الفرد ومكانة الإنسان وتعتبره رأس مال هام ورصيد ضخم تدخره لتطوير تنميتها الوطنية وتنفق في سبيله أضعاف ما تنفق على الخطة التنموية نفسها، لاعتقادها بأن التكلفة التي تتطلبها التربية إنما هي عائد غير مباشر يتمثل في توفير اليد العاملة الوطنية ورفع مستواها لتطوير الإنتاج وتحسينه كما وكيفا. لهذا نلاحظ المجتمعات المتقدمة تتحكم عن طريق الإنسان في البيئة المحيطة بها كما تستطيع استغلال ما في هذا المحيط من موارد وثروات طبيعية وصناعية. بينما المجتمعات المتخلفة التي لا تدرك أهمية الإنسان قد لا تدرك خصائص العناصر الطبيعية المحيطة بها حتى تستغلها، وإذا ما أدركت هذه الخصائص فإنها لا تملك الوسائل العلمية والتقنية التي تؤهلها لاستغلال الثروات الكامنة فيها. فالإنسان اليوم لم يعد مجرد فرد يمثل رقما منعزلا وإنما أصبح يمثل مقياسا للتقدم أو التخلف.

تقول الدكتورة **سعاد خليل إسماعيل**: "إن التنمية في الأصل والأساس عملية غايتها الإنسان وأداتها الإنسان نفسه، فالإنسان بفكره وعقيدته وصحته ومهارته عماد التنمية ومحركها الأول، حتى العوامل الأخرى التي لا بد منها للتنمية مثل رأس المال والتنظيم والإدارة قوامها الإنسان نفسه، من ثم فإن أساس التنمية في أي مجتمع هو في الحقيقة تنمية القيم والعقول والمهارات"<sup>(1)</sup>.

لقد تكوّنت قناعة لدى الكثير من المفكرين على أنّ مدخل التنمية الحقيقية هو الإنسان، وأن رأس المال البشري هو المفتاح الحقيقي للتنمية. وعلى الرغم من أهمية الموارد المادية و المالية و التقنية إلا أن المورد البشري هو المحور وهو المحرك لآلية التنمية وهو أداة كل نمو وتطور، إذ أن معيار الكفاءة و الفعالية للبرامج و المشروعات التنموية يقررها مقدار المهارة التي يمتلكها الأفراد الذين يقودون عملية التنمية، ومن هنا تحرص جميع الدول المتقدمة منها والمتخلفة على تنمية العنصر البشري و توفير فرص التعليم و التدريب له لكي يتمكن الإنسان من الاضطلاع بدوره في المؤسسات التي يعمل فيها . وعليه فإن " الإنسان هو الذي يتحرّك عن طريق تحويل الثروة العلمية والتكنولوجية إلى ثروة إنسانية، و إن لم يكن الإنسان قد أحسنت تنميته من جميع النواحي الصحية والثقافية والعلمية والسلوكية وتغيير عاداته وأساليب حياته وتفكيره، بحيث يصبح مهيناً لتقبل التنمية الاقتصادية وعنصرًا فعالاً فيها، فإن التنمية الاقتصادية ما وجدت إلا لرفع مستوى الإنسان " (2).

1- محمد الطيب العلوي:وزارة التربية والتعليم الأساسي للجمهورية الجزائرية، مجلة التربية، العدد1، السنة الأولى، 1982 ص18.

2- محمد منير مرسي: تخطيط التعليم واقتصادياته، مرجع سابق، ص 27.

صحيح أن رأس المال المادي والموارد الطبيعية و التجارية كلها عوامل تلعب دورا هاما في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ولكن ما من واحد منها يفوق في الأهمية عامل القوى البشرية، ومن هنا فإن إعداد تلك القوى و تأهيلها يعتبر محورا هاما من محاور التنمية لأنه يعني زيادة المعارف والقدرات لدى جميع أفراد المجتمع، وهذا ما يمكن وصفه من الناحية الاقتصادية بأنه استثمار لرأس المال البشري بصورة فعالة لتطوير النظام الاقتصادي (1).

و في ضوء ما سبق يتضح أن عملية التنمية لا تتم في الأصل إلا بالجهد الإنساني، فاستغلال الموارد الطبيعية و بناء الحضارة يحتاج إلى الجهد البشري . إن بناء الاقتصاد في أي بلد من البلدان و حملة لواء التقدم فيه هم الصفوة من أبنائه الذين شكلتهم مؤسسات التربية و التعليم بطريقة ملائمة و زودتهم بمهارات و قدرات و زرعت فيهم الاتجاهات الإيجابية، وعلى مثل هؤلاء تتوقف قوة المجتمع الاقتصادية و الاجتماعية والثقافية والسياسية . لذا يجب علينا أن ننظر إلى التربية والتعليم نظرة أكثر واقعية لأنها تمثل أحد العوامل الهامة والفاعلة لكل أنواع التنمية . وليس جديدا أن نقول أن القدرة الإنتاجية لدى مجموعة من عمال تعتمد على ما لديهم من معارف و معلومات و ما يحملون من مؤهلات، و إنما الجديد بالفعل الرأي القائل " بأنه من الممكن أن نحدد الحد الأعلى و الأمتل من التعليم المطلوب من أجل بلوغ هذا الهدف أو ذاك من أهداف النمو الاقتصادي و الاجتماعي " (2).

فالتعليم يعتبر الوسيلة الأساسية التي تعتمد عليها الدول التي تسير في طريق التقدم في تحقيق أهدافها و قد نصح " جاري هنتر " ( G . Hunter ) الدول الإفريقية حديثة الاستقلال و التي تودّ أن تحتل مكانة لائقة بين الدول الحديثة أن تعتبر التعليم إحدى الوسائل الرئيسية لتحقيق أهدافها الاجتماعية والاقتصادية و السياسية. و قد ورد في توصيات المؤتمر الذي عقد في باريس في المدة الواقعة بين 09 نوفمبر إلى 12 ديسمبر عام 1962 تحت لواء اليونسكو و منظمة العمل الدولية، " أن التعليم المتطور يعتبر أحد الدعائم الأساسية للتطور الاقتصادي و الاجتماعي " (3)

والدول العربية تشكل خير مثال على ذلك حيث أن هذه الدول تملك موارد طبيعية و مادية كبيرة ولكنها مازالت في عداد الدول المتطلعة للنمو بسبب عدم تنمية مواردها البشرية كيفاً و بالدرجة الموجودة وهذا سببه قصور نظمها التعليمية عن الوفاء باحتياجات الأفراد و المجتمع.

- 
- 1- فريدريك هاريسون، تشارلز ماير: التعليم و القوى البشرية و النمو الاقتصادي، مرجع سابق، ص 12.
  - 2- ه.س. برنس: التنبؤ بالحاجات الاقتصادية و الاجتماعية ، ترجمة عبد الله عبد الدائم، التخطيط التربوي، العدد السادس، السنة الثانية، مكتب اليونسكو للتربية في البلاد العربية، بيروت، 1974، ص 20.
  - 3- محمد أحمد الغنام: العالم العربي سنة 2000، مرجع سابق، ص 16.

أكد الدكتور الحمادي علي الخبير في التنمية البشرية في ندوة صحفية \*عقدها بالجزائر العاصمة عنونها: " العرب أبخل إنفاقاً على التنمية البشرية " بأن واقع التنمية البشرية في العالم العربي لا يزال ضعيفاً جداً بالمقارنة مع الدول المتقدمة ، كما أوضح أن نصيب الفرد الياباني في برامج التدريب في التنمية البشرية هو 320 دولاراً سنوياً ، و 200 دولاراً عند الأمريكي ، أما الفرد العربي فلا يتجاوز نصيبه الدولارين، وهو ما يعطي التأكيد بأننا أبخل الأمم إنفاقاً على موضوع دقيق كموضوع التنمية البشرية الذي بات المحرك الحقيقي لعجلة التنمية والتطور في كل بلدان العالم ...

كما نبه الدكتور الحمادي علي إلى أهمية إدراج التنمية البشرية في البرامج الدراسية ، والتركيز على مهارات التدريب عند المتخرجين واعتباره مقياس الكفاءة ، ويقول في هذا السياق : " إن الولايات المتحدة الأمريكية تنفق على التدريب وحده 200 مليار دولار سنوياً ، كما أظهرت دراسة علمية في هذا الشأن أن 90 % من الأشخاص الذين تمت ترقيتهم في مناصبهم هم أولئك الذين تلقوا دورات في التدريب ومهارات العمل ، وليسوا أولئك الذين يحملون شهادات... لهذا فالمعيار الذي يتعامل به الآن في الغرب وفي الدول المتقدمة يقوم على ما يمتلكه الإنسان من مهارات لا على ما يحمل من شهادات.

وفي نفس السياق أفاد تقرير التنمية البشرية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي الصادر سنة 2005 والذي تم عرضه على قادة العالم في نيويورك خلال الاجتماع السنوي للأمم المتحدة " أن وضعية التنمية البشرية في الجزائر ليس على ما يرام ، وأنه على العكس تماماً من الوضع الذي نضر الحكومة على إظهاره. كما

أشار هذا التقرير إلى أن الجزائر احتلت المرتبة 103 في سلم التنمية البشرية من بين 177 دولة مسها المسح السنوي الذي تجريه هيئة الأمم المتحدة . ويظهر تقرير التنمية البشرية لعام 2005 أن بلدانا عديدة منها الجزائر تزداد بالفعل تخلفا عن اللحاق بركب البلدان المتقدمة على الرغم من التقدم العالمي الإجمالي المسجل<sup>(2)</sup>. يشير الفرد مارشال إلى " أن أثنى ضروب رأس المال هو ما يستثمر في البشر " <sup>(1)</sup> ، على أساس أن الفكر سواء ما تعلق منه بالعلوم أو الآداب أو الفنون، أو ذلك الذي أنشأت بفضله الآلات و الأجهزة، إنما يمثل أجدى عطاء يتلقاه أي جيل من الأجيال السابقة له ،ذلك أنه إذا انمحت من الوجود الثروة المادية للعالم، فإنه بالإمكان استعادتها بسرعة بواسطة الفكر الذي تراكمت تلك الثروة بفضلها، أما إذا ضاع الفكر وبقيت الثروة المادية، فإن هذه الثروة لن تلبث أن تتضاءل ويهتد العالم إلى الفقر والعوز .

\* ندوة صحفية عقدها الخبير في التنمية البشرية الدكتور الحمادي علي بفندق الزئبق بالجزائر العاصمة على هامش دورة خاصة بمهارات الإلقاء بدعوة من مركز إبداع للتنمية البشرية.الجزائر ماي 2006.  
1- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: تقرير التنمية البشرية الجديد، سبتمبر 2005.  
2- مصدق جميل الحبيب: التعليم والتنمية الاقتصادية، مرجع سابق، ص 16.

يمثل العنصر البشري عاملا أساسيا من عناصر الإنتاج، بل فهو أكبر عناصر الإنتاج أهمية من حيث قيمته الاجتماعية والاق تصادية في العصر الحديث والذي يتميز بالتقدم العلمي والتكنولوجي، وفي هذا الصدد يقول ألفرد مارشال (A.Marshall): " أن الإنسان بإمكانه - عن طريق العلم والمعرفة والكفاءة في العمل وقدرته على الخلق والإبداع - بإمكانه السيطرة على الثروة الطبيعية في مجتمعه وحسن استثمارها مستخدما ما اكتسبه من خلال عملية التعليم من معارف ومهارات وقيم واتجاهات ومعايير مرتبطة بالعمل والبحث والإنتاج"، في حين يذهب العالم فريدريك هاريسون (F.Harbisson) إلى توضيح دور العنصر البشري في ثروة الأمم إذ يرى: " أن رأس المال المادي والعوامل الطبيعية تمثل عوامل كامنة للإنتاج، بينما يمثل العنصر البشري المحرك للإنتاج"<sup>(1)</sup>.

لهذا فإن أي دولة لا تستغل ما لديها من موارد بشرية بدرجة تمكنها من سد حاجاتها الاقتصادية والاجتماعية لا يمكنها تحقيق أي نوع من أنواع التنمية. من هنا يؤكد علماء الاقتصاد والاجتماع على حد سواء على الأهمية الكبرى لرأس المال البشري واعتباره المحرك والموجه الأساسي لكل تنمية اقتصادية كانت أو اجتماعية أو ثقافية. فالتعليم هو الذي يعد القوى البشرية أكاديميا ومهنيا واجتماعيا التي يحتاجها سوق العمل. فكل ما تكتسبه القوى البشرية من معارف وخبرات ومهارات وقيم واتجاهات من خلال التعليم لاشك يؤثر تأثيرا كبيرا على عملية التنمية الشاملة<sup>(2)</sup> .

لكن الواقع أن التعليم لا يمكن أن يكون المسؤول الوحيد عن تحقيق أهداف ومتطلبات التنمية، إذ أن كفاءة هذا التعليم من حيث نوعية المناهج والبرامج الدرا سية، وطرق التدريس والإعداد الجيد للمعلم

والأستاذ، والإمكانات التربوية المتاحة وغيرها من العوامل هي التي تحدّد دوره في تنمية الموارد البشرية السالفة الذكر للقيام بدورها في عملية التنمية (3).

### 3- فوائد التنمية البشرية و عوائدها :

البشر كما يقال في تراث و أدبيات التنمية هم ثروة الأمم الحقيقية، و من هنا فإنّ تنميتهم غاية لها طبيعة إستراتيجية في المجتمع الإنساني، و هذه الغاية تأتي على سلم أولويات بلدان العالم الثالث الساعية لتحقيق التنمية و التقدم ... "فالتنمية تتول إلى أحقيات أساسية لا تكتمل حلقاتها إلا عن طريق توسيع الخيرات أمام الناس للمشاركة الفعالة و الاندماج في مؤسسات العمل و الإنتاج" (4).

1- سميرة أحمد السيد: علم اجتماع التربية، مرجع سابق، ص ص 154-155.

2- المرجع نفسه، ص 155.

3- محمد منير مرسي: تخطيط التعليم واقتصادياته، مرجع سابق، ص.54.

4- ملكة أبيض: التربية المقارنة (التربية في الوطن العربي)، مطبعة جامعة دمشق، كلية التربية، جامعة دمشق، 1989، ص91.

إن العوائد المرجوة من التنمية البشرية تتجاوز مفهوم المردود الاقتصادية، حيث أثبتت التجربة الإنسانية في نهاية القرن العشرين، أن ه لا معنى لتحقيق تقدّم و نمو اقتصادي و تكنولوجي ما لم يصاحبهما نمو اجتماعي وسياسي. كما أن اكتساب المعرفة والمهارة والصحة الجسمية والنفسية و العقلية و تمكين الفئات الاجتماعية المختلفة من الحصول على حقوقها في سياق عدالة وتوازن اجتماعي و القضاء على كل ما يهدد الإنسان في حياته و صحته و عمله و معتقده. و كل ذلك يمثل استحقاقات يتم إنجازها عبر سياسات التنمية البشرية (1).

تعتبر القوى البشرية الثروة الحقيقية التي تمتلكها الأمة والقادرة على الاستمرار والعطاء، إذا تم إعدادها وفقاً للشروط المناسبة لإحداث التنمية. وإذا كانت المعطيات الأساسية للتنمية مثل الثروة المادية تحظى بالذكر دوماً، فإن إغفال العنصر البشري يأتي من قبيل الاعتراف بأهمية الإنسان ودوره في التنمية، لذا فإن إستراتيجية التنمية للدول النامية يجب أن تنطلق من الاعتراف بأولوية وأهمية العنصر البشري في التنمية. وتحت هذا الهدف الرئيسي تندرج عدة أهداف فرعية يجب أن تسعى الإستراتيجية التنموية لتحقيقها وهي: (2)

أ- **تعميم التعليم ومحو الأمية:** لا شك أن أي تنمية تتطلب وجود قاعدة اجتماعية عريضة من المتعلمين والمتقنين لتعميم التعليم ومحو الأمية. ورغم النهضة الواسعة والجهود التي بذلت في هذا المجال في الجزائر وغيرها من الدول العربية، إلا أن النتائج لم تكن مشجعة. وهذا ما استلزم المزيد من الجهود للقضاء على عوائق تعميم التعليم ومحو الأمية وهما المطلبان الأساسيان لإيجاد قاعدة مجتمعه عريضة متعلمة تعتبر في حد ذاتها تحقيقاً للتنمية ووسيلة للمزيد من استيعابها وتعميقها في كل مجالات الحياة.

**ب- تحرير العقل وتنمية القدرات الإبداعية :** إن تقدم الأمم والشعوب وتطوير وسائل حياتها محكوم بمدى قدرة هذه الأمم على استغلال طاقات أفرادها الكامنة أفضل استغلال وذلك بتوفير حرية التفكير والبادرة، وإتاحة الفرص للأفراد لإبراز مواهبهم والرضا بنتائج عملهم، وإعطاء العقل دوره للمحاكمة على أساس مبني الدلالة الموضوعية . كل هذه الصفات الشخصية من لوازم وضرورات التنمية . وقد عزز التراث العربي الإسلامي هذه القيم وكان لها الفضل في نهضة فكرية وعلمية شهدتها الدول العربية والإسلامية في المشرق العربي والمغرب وفي الأندلس. إلا أن محدودية المستفيدين منها في تلك العصور واقتصارها على فئة قليلة من الناس سهل اندثارها، بعد أن تضافت جهود الأعداء للقضاء على مقومات الأمة ووجودها.

1- ملكة أبيض: المرجع السابق، ص 92.

2- عبد العزيز عبد الله الجلال : تربية اليسر وتخلف التنمية ، عالم المعرفة ، العدد 91، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، 1985، ص 180.

وقد عانت المجتمعات العربية من فقدان هذه الصفات الشيء الكثير، بل إن هذه الدول طالت مما فاتها وتشعبت أكثر من غيرها لسبب ظروفها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، وتأخر التعليم فيها . إزاء هذا الوضع والنظام التربوي مطالب بمضاعفة جهوده لتجاوز سلبيات هذه الواقع والعمل على ترسيخ قيم جديدة وقدرات مناسبة لأحداث التنمية . ولتنمية القدرات العقلية الإبداعية من خلال التربية والتعليم فهذا يتطلب بالضرورة استحداث مناهج تعليمية مناسبة من حيث مناهجها ومحتوياتها. وهذا ما يجب أن تحرص عليه قيادات تلك الدول العربية برؤية واضحة وعزم صادق لتسريع التنمية وقطف ثمارها.

### **ج- تعزيز القيم والاتجاهات الإنتاجية:**

إن من أدوار التعليم الأساسية التي من خلالها يساهم في التنمية دوره في إرساء قيم جديدة، واتجاهات إيجابية تؤدي للإنتاج والعمل. إن قيمة العمل وربط المكافأة بالجهد وجودة الإنتاج وانتشار مثل هذه القيم والاتجاهات يمثل مظهرا من مظاهر التنمية أيضا، لكن هذا ليس من واجب التربية وحدها، إذ لا يمكن أن يحدث ذلك بدون إصلاح اقتصادي يرافقه تنظيم اجتماعي مناسب كعوامل تغيير يمكنها أن تسرع في ترسيخ قيم نافعة عن طريق المناهج ، وعن طريق الممارسة الإيجابية . فترسيخ مثل هذه القيم شأنه أن يحارب نقيضها في المجتمع، ويحرر من سيطرتها في جيل المتخرجين وفي طريقة تعاملهم وبذلك يحصل التغيير المطلوب في المجتمع.

إن أهمية الموارد البشرية كعامل مساعد على التنمية لم تصبح فكرة شائعة على نطاق واسع إلا منذ فترة وجيزة ، ولم يتخذ البنك الدولي للتنمية موقفا رسميا ثابتا في تقاريره السنوية إزاء أهمية الموارد البشرية في التنمية إلا اعتبارا من سنة 1985، وهذا التغيير الجوهرى في الموقف يرجع إلى ثلاثة أسباب هامة

وهي : (1)

- 1- إخفاق نماذج التنمية التي اتبعت في معظم الدول النامية والتي لم تأخذ بالعوامل البشرية في حسابها.
  - 2- تطور العلم والتقنية بمعدل لم يسبق له مثيل، مما أدى إلى خلق فجوة بين المعارف المتراكمة، وقدرة الدول النامية على استخدامها في حل مشاكلها.
  - 3- بزوغ فجر مجتمع المعرفة الذي يحل تدريجيا محل مجتمع الإنتاج الذي تصبح فيه الموارد البشرية المؤهلة أشد أهمية من الموارد الطبيعية ورأس المال المادي.
- إن هذه الأهمية البالغة للعنصر البشري وما يمثله من طاقات خلاقية لا شك تدعونا إلى ضرورة الاهتمام برأس المال البشري كعامل مكمل لرأس المال المادي، ولا يقل عنه أهمية في عمليات التنمية

---

1- مصدق جميل الحبيب: التعليم والتنمية الاقتصادية، مرجع سابق، ص16.

الاقتصادية والاجتماعية، إذا لم يكن هو الأساس في العملية باعتباره العنصر الإنتاجي الأول، إذ لم يعد بالإمكان أن يظل مفهوم رأس المال قاصرا على سلع الإنتاج المادية فقط كما تراه بعض تيارات الفكر الاقتصادي الكلاسيكي الذي تبناه العالم الاقتصادي " كينز" (Kinz) إبّان الأزمة الاقتصادية العالمية في ثلاثينات هذا القرن في كتابه ( النظرية العامة ) والذي أشار فيه إلى أن « رأس المال المادي هو من أهم مجالات الانطلاق في التنمية الاقتصادية.

إن الاستثمار في رؤوس الأموال الثابتة هو المتغير الارتكازي في النظام الاقتصادي، فلا يمكن مطلقا أن تنفع كل العمليات اللازمة لتهيئة الوسائل المادية اللازمة لتحقيق مستوى مناسب من التطور العلمي والتكنولوجي والارتفاع بمعدلات التنمية دون أن يكون (العامل البشري) هو المحرك الأول للعمليات شريطة أن يكون ذا مستوى مناسب من التطور والتفتح والاندفاع الذاتي<sup>(1)</sup>.

لقد دلت تجربة التطور الاقتصادي العالمي، بصفة خاصة التجربة المتراكمة للدول الاشتراكية بكل وضوح على أن الكوادر المؤهلة ومعارفها المهنية والعلمية والتكنيكية بصفة خاصة والخبرة الإنتاجية والإدارية تعدّ عنصرا من أهم عناصر إعادة الإنتاج الاجتماعية ال تي كثيرا ما تحدد سير وآفاق عملية التنمية. وفي هذا الصدد يشير مؤتمر هيئة الأمم المتحدة في القاهرة عام 1966 بشأن تصنيع البلدان الأفريقية إلى أن مدى ونوعية تأهيل الناس يعتبران عاملا رئيسيا للتقدم، وأن النقص في العمل المؤهل والخبرة هو السبب الرئيسي الذي يحول دون تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية المنشودة. إن التنمية الاقتصادية باعتبارها ثورة علمية وتكنولوجية تستهدف مجموعة من التغيرات العميقة المتسلسلة والمتشابكة في صميم الهياكل الاقتصادية والاجتماعية، لا يمكن أن تحقق بمحض استيراد المصانع والآلات العلمية والتقنية، أو بمستويات عالية من تراكم رؤوس الأموال المادية، ذلك لأنها عملية ذات عمق وشمول لا

تتطلب العمل على تنمية المهارات الفنية والإدارية فحسب، وإنما تهدف إلى تطوير النظم القائمة والاتجاهات الاجتماعية والفكرية السائدة بما يتسنى معه استخدام وتطوير الأساليب العلمية والوسائل التكنولوجية الحديثة على نحو يتلاءم وظروف الاقتصاد الوطني وثقافة المجتمع . و تساهم فيها أيضا القدرات والمهارات البشرية فضلا عن السلوك الاقتصادي البشري الذي يكفل تطوير المنتجات ويضمن كفاءة استخدامها، كما يساهم العامل الاجتماعي (تغيير بعض القيم ) والعامل السياسي (الإصلاحات السياسية ) و غيرها من العوامل من العوامل المؤثرة في عملية التنمية.

2- بلحناشي زليخة: العالم العربي والتنمية الاقتصادية ، مرجع سابق، ص146.

يشير جونسون في هذا الصدد « تتوقف التنمية الاقتصادية بدرجة حيوية على تكوين قوة عاملة تتمتع بالمهارات الفنية اللازمة للإنتاج الصناعي الحديث وتتخلق بفلسفة تدعو إلى استيعاب التغيير الاقتصادي والتكنولوجي والتحريض على استحداثه »<sup>(1)</sup>.

لقد شهدت فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية حدثين كان من شأنهما زيادة الاهتمام بموضوع تكوين رأس المال البشري وزيادة الاستثمار في الإنسان وتنمية الوعي النظري والإدراك العلمي بأهمية وجود قوى عاملة ذات تعليم وتدريب مناسب هما:

1- الفقرة الكبيرة في حجم الناتج القومي للبلاد المتقدمة بالقياس إلى الزيادة في الموارد الطبيعية وساعات العمل ورؤوس الأموال المنتجة الأمر الذي يمكن تفسيره إلى حد كبير بارتفاع مستوى الاستثمار في رأس المال البشري (حيث أشارت التقديرات الإحصائية في الولايات المتحدة إلى أقل من نصف الزيادة في الناتج القومي يمكن تفسيرها بزيادة أرصدة رأس المال وساعات العمل أما الباقي أي (الزيادة التي لا تتأتى بزيادة استخدام الأرض وساعات العمل ورؤوس الأموال المنتجة ) يمكن أن تعود إلى الكفاءة الإنتاجية الناجمة عن ارتفاع مستويات التعليم بالنسبة لقطاعات كبيرة من السكان.

2- تصاعد الاهتمام بالتنمية الاقتصادية من قبل شعوب البلدان المتخلفة التي كانت و لا تزال تقع تحت طائلة الفقر والحرمان حتى بعد حصولها على الاستقلال السياسي بسبب ما تنوء بحمله من تركة ثقيلة من الأنظمة الاقتصادية والاجتماعية البالية التي تعزل الإنسان فيها وتفقد السيطرة على محيطه فتجعله عاجزا عن تطوير طاقاته وقدراته الكامنة.

وهكذا فإن قضية تنمية الموارد البشرية أضحت من أهم القضايا وأكثرها إلحاحا باعتبارها العملية الضرورية لتحريك وصقل وتنمية القدرات والكفاءات البشرية في جوانبها العلمية والعملية والفنية والسلوكية ، فهي وسيلة تعليمية تمدّ الإنسان بمعارف أو معلومات أو مبادئ أو فلسفات تزيد من طاقته على العمل

والإنتاج. وهي أيضا وسيلة تدريبه تزوّده بالطرق العلمية والأساليب المتطورة في الأداء الأمثل، كما أنها وسيلة فنية تمنحه خبرات إضافية ومهارات ذاتية تعيد صقل قدراته العقلية ومهاراته اليدوية، إضافة إلى كونها وسيلة سلوكية تعيد تشكيل سلوكه وتصرفاته المادية والأدبية وتمنحه الفرصة لإعادة النظر في مسلكه الوظيفي والاجتماعي.

1- مصدق جميل الحبيب: التعليم والتنمية الاقتصادية، مرجع سابق، ص 17.

فهي إذن عملية ضخمة لإعادة تشكيل الإنسان على نطاق واسع وأكثر ايجابية . إن مثل هذه العملية تتوقف على دعائم ومقومات أساسية هي أن : (1)

- التعليم باعتباره العملية المتميزة بالعمومية والرسمية التي يتزوّد الإنسان بموجبها بمعلومات تفسيرية وتعليمية عامة، بحيث تصبح القاعدة العريضة التي يستند عليها الإنسان في معرفة الأشياء والظواهر والمبادئ والقيم التي تساعد على حل مشاكله اليومية أو مواجهة المواقف المختلفة عبر حياته.
- التدريب الذي يراد به الجهود الإدارية أو التنظيمية التي تهدف إلى تحسين قدرة الإنسان على أداء عمل معين أو القيام بدور وظيفي محدد ، فهو يركز على تزويد الإنسان بالكيفية التي يؤدي بمقتضاها عملا ما و بهذا فهو جزء من التعليم.
- تنمية القدرات المتمثلة بزيادة قدرة الإنسان على تحسين مكانته الوظيفية أو لأداء واجبات إضافية أو القيام بمسؤوليات أكبر، وهذه العملية دائمة التدريب من شأنها أن تمد الإنسان بالمعرفة والمهارة وبعد النظر والبصيرة.

### ثانيا - أهمية الموارد البشرية في تحقيق أهداف التنمية:

إن المجتمعات تتباين بين متخلفة ومتقدمة، فالتخلفة هي التي تنظر إلى موضوع التعليم من الجانب الاستهلاكي فقط، وكأن التعليم لديها سلعة تستنفذ الميزانية بدون مقابل، فهي لا تضع الإنسان أو العنصر البشري في مكانه الطبيعي كثروة من الثروات الهامة أو كمورد يعتمد عليه الاقتصاد، أما المتقدمة فهي على العكس من ذلك تؤمن بقيمة الفرد ومكانة الإنسان وتعتبره رأس مال هام ورصيد ضخم تدخره لتطوير تنميتها الوطنية وتنفق في سبيله أضعاف ما تنفقه على الخطة التنموية نفسها، لاعتقادها بأن التكلفة التي تتطلبها التربية إنما هي عائد غير مباشر يتمثل في توفير اليد العاملة الوطنية ورفع مستواها لتطوير الإنتاج وتحسينه كما وكيفا.

لهذا نلاحظ المجتمعات المتقدمة تتحكم عن طريق الإنسان في البيئة المحيطة بها كما تستطيع استغلال ما في هذا المحيط من موارد وثروات وإمكانات طبيعية وصناعية، بينما المجتمعات المتخلفة التي لا تدرك أهمية الإنسان قد لا تدرك خصائص العناصر الطبيعية المحيطة بها حتى تستغلها، وإذا ما أدركت هـ ذه الخصائص فإنها لا تملك الوسائل العلمية والتقنية التي تؤهلها لاستغلال الثروات الكامنة فيها . **فلإنسان اليوم لم يعد مجرد فرد يمثل رقما منعزلا وإنما أصبح يمثل مقياسا للتطور أو التخلف** . تقول الدكتورة **سعاد خليل إسماعيل** : "إن التنمية في الأصل والأساس عملية غايتها الإنسان وأداتها الإنسان نفسه، فالإنسان بفكره وعقيدته وصحته ومهارته عماد التنمية ومحركها الأول.

1- مصدق جميل الحبيب: المرجع السابق، ص19.

حتى العوامل الأخرى التي لا بد منها للتنمية مثل رأس المال المادي والتنظيم والإدارة قوامها الإنسان نفسه، من ثم فإن أساس التنمية في أي مجتمع هو في الحقيقة تنمية القيم والعقول والمهارات" (1). نستخلص من هذه المقولة بعض أسباب تعثر البلدان المتخلفة في عدم القدرة على تنفيذ نسب كبيرة من مخططاتها التنموية نظرا لاهتمامها بالإنجازات المادية السطحية وما تنفقه في سبيل ذلك من أموال طائلة لا تكفي لتمويل مخطط واحد بل لتمويل مخططات كثيرة أغفلت الجانب الهام من عمليات التنمية فيها وهو الإنسان بقيمه ومعتقداته ومهاراته.

### 1- التعليم وتنمية المهارات البشرية:

لقد غيرت التطورات التي أعقبت الحربين العالميتين المفاهيم السائدة في التربية والتعليم، وغيّرت نظرة الاقتصاديين الذين كانوا يستقلون تكلفة التعليم وأصبحوا يؤكدون على أهمية التربية والتعليم في تدعيم الاقتصاد الوطني وعلى اعتبارهما تنمية واستثمار يدعمان المخططات الاقتصادية والاجتماعية. وقد أوضح هذا التطور الدكتور **مسارع الراوي** بقوله : " إن النظرة التي كانت سائدة التي تعتبر التعليم بأنه عملية ترف واستهلاك واحتكار للطبقة الحاكمة قد تغيرت وأصبح ينظر إليه بأنه عملية إنتاجية استثمارية - استثمار وتوظيف رأس المال البشري - هذه النظرة جعلت التعليم ملتحما ومتفاعلا مع التنمية الاقتصادية والتقدم السياسي والبناء الاجتماعي متأثرا بكل هذه العوامل والقوى ومؤثرا فيه ، كل يستخدم الآخر لتحقيق أهدافه " (2).

فالتربية بهذا المعنى هي عملية تغيير اجتماعي هادف وموجه، كما أن العلاقة بين التربية والتنمية لم يعد ينكرها أحد في هذا العصر، حيث أصبحت العلاقة بين التربية والتنمية الاقتصادية والاجتماعية جلية وواضحة لدى الباحثين والعلماء في شتى حقول المعرفة.

لقد تبين للاقتصاديين من خلال المحاولات التي بذلوها للبحث عن العوامل المختلفة التي تسهم في التنمية الاقتصادية والاجتماعية أنه بالإضافة إلى العوامل التقليدية المؤثرة في النمو الاقتصادي كالعوامل المادية والطبيعية، هناك عامل جديد يمثلته إسهام التعليم في تنمية المهارات البشرية، إذ يعتبر استثمارا وعنصرا هاما يلعب دورا فعالا في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، بل إنه شرط ضروري من الشروط الواجب توفرها مسبقا لأي تنمية، لأن المجالات التي تبرز دور التعليم في التنمية الاقتصادية والاجتماعية م تعددة ومتنوعة يمكن حصرها فيما يلي: (1)

1- تقع على عاتق التعليم مهمة إعداد المختصين والفنيين والعمال المهرة، ومن غير المعقول أن تبلغ

1- 2- محمد الطيب العلوي: وزارة التربية والتعليم الأساسي للجمهورية الجزائرية، مرجع سابق، ص 18.  
1- غادة قضيب ألان: التعليم مشروع اقتصادي، مجلة المستقبل العربي، العدد 146، أبريل 1991، ص 61.  
التنمية الاقتصادية أهدافها دون الاعتماد على التعليم. ففي بلدان العالم الثالث يعتبر النقص في عدد المختصين والفنيين والعمال المهرة من بين أهم العقبات التي تقف أمام التطور الاقتصادي على الرغم من كل الجهود التي بذلت حتى الآن في هذا المجال، فإن غالبية البلدان النامية لازالت تعتمد على خبرات ضعيفة أو مستوردة من الخارج وهذا ما يكون عبئا آخر يضاف إلى أعباء التنمية الأخرى.  
2- يلعب التعليم دورا أساسيا في زيادة فاعلية العمل الإنساني لأنه يعتني بتنمية الفرد روحيا وأخلاقيا وثقافيا. والمرجعية الأخلاقية هنا هي الضامن لنجاح البرامج التعليمية، لأنها تحمي الفرد وتنمي شخصيته أثناء عملية التعليم والتعلم. كما يعتني التعليم بتحسين قدرات الفرد الإنتاجية ويطورها. وقد تبين بالتجربة أن مستوى بسيطا من التعليم يؤدي إلى زيادة كبيرة في إنتاجية العمل.  
وتؤكد الدراسات التي تبحث في التنمية الاقتصادية بأن التعليم كان وراء القسم الأعظم من النمو الذي تحقق في مختلف بلدان العالم. وتبين الدراسات التحليلية في بعض الدول الأوروبية أن أثر التعليم وعوامل تنظيم القوى البشرية في تحقيق معدلات عالية من النمو فيها، كان أكبر بكثير من تأثير رأس المال المادي والموارد الطبيعية بالرغم من أن هذه العوامل تعمل بشكل مترابط في التنمية الاقتصادية وليس منعزلا بعضها عن بعض.

أ- التنمية البشرية ثروة لا تنضب :

لقد قطعت بعض الأقطار العربية أشواطا ملحوظة في العقدين الماضيين من حيث وعيها واهتمامها المتزايد بقضايا التنمية البشرية على الصعيدين المحلي والإقليمي، ومثل هذا الاهتمام لا شك سينعكس على كثير من الخطط والسياسات والتوجهات الغائية للدول العربية بالرغم ما تواجهه كما سبق ذكره معظم

هذه الدول من أزمات تمويلية وتنظيمية وضغوط من المنظمات الدولية وشروطها في هيكله أوضاعها الاقتصادية والاجتماعية.

ويتنامى هذا الوعي الصحيح بدور الرأسمال البشري باعتباره ثروة لا تتضب فهي من حيث الحجم ثروة ضخمة حقا، إذا ما تبين لنا أن حجم سكان الوطن العربي قد بلغ 245 مليون نسمة عام 1995، وسوف يبلغ حوالي 260 مليون نسمة مع نهاية هذا القرن، ومع مواجهة احتياجات التنمية المتكاملة للشباب الذين ستبلغ نسبتهم حوالي 50 % من مجموع السكان خلال هذه الفترة إذ يمكن لهم وبهم أن نأمل في تحقيق مستقبل أفضل (1).

---

1- حامد عمار: مواجهة العولمة في التعليم والثقافة، مرجع سابق، ص 107.

وفي هذا الصدد قد يتساءل المرء عن دور المؤسسات العربية المختلفة وخاصة الاجتماعية والاقتصادية التعليمية والتكنولوجية منها في إيجاد نوع من التكامل الواعي لمواجهة التحديات المعاصرة وبخاصة تحديات العولمة، والعمل على إيجاد سبل التكيف والمواءمة والاستفادة من منجزات الألفية الثالثة، واغتنام الفرصة لمواجهة كل التحديات المحلية والإقليمية والعالمية لخلق الثروات البشرية من خلال بناء القدرات الذاتية في مجالات العلم والتكنولوجيا وتنمية المعرفة وإشاعة الثقافة العلمية (1).

**ب- التنمية البشرية وعصر العولمة:**

يعد عنصر التعليم من بين أهم العناصر في التنمية البشرية التي هي بدورها جوهر التنمية الشاملة، وقد أصبح بناء الإنسان وإنضاج قدراته المختلفة هو معيار البقاء في عالم متغير يواجه عدة تحديات، ومن هذا المنطلق جاءت صياغة القيادة السياسية في اعتبار التعليم أداة وجبهة من جبهات الأمن والاستقرار، وقوة فاعلة بإسهاماتها في عمليات الإنتاج والاستثمار، وتطوير أوضاع المجتمع ونمط حياته ومستويات معيشته. ولا شك في أن أهم مقومات ظاهرة العولمة بالنسبة لمجال التعليم هو طاقاتها المتنامية على إنتاج المعرفة وتجدها، والسرعة الفائقة في تطبيقاتها على مطالب الحياة المعاصرة. وهنا يمكننا أن نشير إلى أن المطروح أمام التعليم من تحدٍ يمكن اختصاره في ضرورة تكوين عقل متجدد نحو مجمع متجدد في عالم متجدد. وهذا يعني أن تستوعب عقول أبناء هذا الوطن مقومات العلوم الحديثة، كما يتوفر علماءه على إنتاج المعرفة من خلال البحوث العلمية والتطبيقية وتوظيفها في مجالات الاقتصاد والسياسة وإدارة المجتمع والاستخدام الأمثل للموارد البشرية والمادية (2).

يتبين مما سبق أن الموارد البشرية هي العمود الفقري الذي تقوم عليه جميع سياسات التنمية الاقتصادية والاجتماعية، كما أنه من الضروري أخذ القيمة الاقتصادية للأفراد بعين الاعتبار عند معالجة العنصر البشري وعدم إغفاله باعتباره مورد إنتاج حيوي.

كما أن عدم الاهتمام بالعنصر البشري يعد من أكثر مظاهر التخلف الذي تعيشه الدول النامية وهذا يدل على أن التخلف لا يصيب القطاعات الاقتصادية دون مظاهر الحياة الاجتماعية الأخرى. وهذا ما كشفت عنه كتابات علماء الاقتصاد حيث تضمنت كتابات آدم سميث الإشارة بالتحديد إلى أهمية القدرات المكتسبة التي يحصلها الأفراد وإلى أهمية التعليم باعتباره عاملاً هاماً للاستقرار السياسي والاجتماعي الذي لا بد من توفره لتحقيق التنمية الاقتصادية.

1- حامد عمار: المرجع السابق، ص ص 107- 108.

2- المرجع نفسه، ص ص 109- 110.

وهذا حين قال: إن اقتناء الفرد للكفاءة الشخصية بمثابرتة على التعليم والتدريب، عادة ما يكلف أموالاً تعتبر بالفعل رأس مال ثابت ومحقق للشخص الإنساني، هذه الكفاءة الشخصية تؤلف جزءاً من المجتمع الذي ينتمي إليه، كما تؤلف جزءاً من ثروته الشخصية" (1). وبظهور مارشال برز تصور شامل ودقيق لمفهوم رأس المال البشري ولمضمون التعليم كاستثمار بالإضافة إلى كونه استهلاكاً، إذ أكد مارشال على أن (2) "أفضل رؤوس الأموال قيمة هو رأس المال المستثمر في تنمية الإنسان".

لقد أصبح الاهتمام اليوم بعمليات الاستثمار التي تهدف إلى تنمية الموارد البشرية بالغة الأهمية لأن أهداف المجتمعات الحديثة تشمل الناحية الاقتصادية إلى جانب النواحي الاجتماعية والسياسية، وتنمية المورد البشرية شرط أساسي لتحقيقها جميعاً، ذلك لأن أي مجتمع يحتاج في دفع عجلة التنمية إلى القوة العاملة بجميع فئاتها. وعليه فتتمة الموارد البشرية مؤشر واقعي يمكن الوثوق فيه للذلة على مرحلة النمو أكثر من أي مقياس آخر، وذلك لأنها شرط ضروري لإنجاز كل أنواع النمو اجتماعية كانت أو سياسية أو ثقافية. ومن هنا كان العنصر البشري محل اهتمام جميع الدول المتقدمة والمتخلفة باعتباره أحد العناصر الرئيسية في النشاط الاقتصادي بل من أهم أدوات التنمية الاقتصادية والاجتماعية. ويعرف المجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة التنمية البشرية على أنها: "عملية تنمية المهارات ومعارف وقدرات الجنس البشري الذين يساهمون في التنمية الاقتصادية والاجتماعية لبلد ما، أو يمكنهم أن يساهموا فيها" (3).

نستنتج مما سبق أن القدر المتاح للموارد البشرية يعتمد أساساً وبالدرجة الأولى على التعليم باعتباره المصدر الأساسي لتوفير ما يحتاج إليه مجتمع ما من الموارد البشرية. فالتعليم يحتل مركز الصدارة بين الوسائل الأخرى لأنه الأداة الأولى للتغيير وهو جوهر عملية التنمية، بحيث يعمل على تعبئة الطاقات

البشرية وإعدادها وتنمية قدراتها، كما يعمل على نشر الوعي العلمي والعملية المبني على إدراك الفرد للظروف المحيطة به، وقدرته على تحسين هذه الظروف.

### ج- الشباب والتنمية:

فالشباب حسب رأي الدكتور حامد عبد المقصود عبد الهادي مطالب من خلال هذا الإعداد إلى مواجهة تحديات كبرى وهي متطلبات العصر من علم وتكنولوجيا، وهذا حتى يتحقق التكامل بين التقدم العلمي والتقني وبين الأهداف التنموية ووعي الشباب بها.

1- غادة قضيب ألبان: التعليم مشروع اقتصادي، مرجع سابق، ص. 61.  
2-3- المرجع نفسه، ص ص 62- 63 .

فالمدراس كمؤسسات تربية تلعب دورا هاما في التنمية الاقتصادية كما ينبغي أن تعمل على إعداد الشباب ذوي المهارات التقنية والإدارية في مختلف التخصصات التي يهدف إليها المجتمع<sup>(1)</sup>. إن تحقيق الأهداف الطموحة للتنمية في الدول العربية عماده في النهاية المواطن العربي باعتباره صانع التنمية وهو الذي يجب أن يكون هدفها أيضا، خاصة وأتينا نعلم "أن الأموال بغير بشر قادر هي مجرد أوراق مكدسة لا قيمة لها، وأن أحدث الآلات تظل أجسادا هامدة بغير يد الإنسان المدربة والماهرة، وأخصب الأراضي تصبح أرضا بورا ما لم يمسه ا عمل الإنسان، وأن خير ما حبا الله به الدول العربية هو طاقاتها البشرية التي تعتبر اللبنة الأساسية التي يقوم عليها صرح المجتمع وهو الفكر المخطط والقوة المنفذة ، وكلما صلح هذا المواطن واستقام بناؤه واكتملت قيمه الأصيلة صلح المجتمع"<sup>(2)</sup>.

إن التربية والتعليم في عمومها تهدف إلى إعداد وتكوين الفرد للإسهام بفعالية في عملية بناء وتقديم المجتمع، والتقدم يعتمد بالدرجة الأولى على استخدام الموارد البشرية المؤهلة والمدربة من أجل الاستغلال الرشيد لمختلف الموارد الطبيعية المتاحة " فالتنمية تقوم على العناصر المادية وال بشرية بهدف تحسين أساليب الحياة الاجتماعية والاقتصادية وفق بدائل عملية قائمة على التخطيط السليم والتحكم في الموارد المالية والطاقات البشرية المتاحة<sup>(3)</sup>. يعتبر التوجيه السليم للطاقات البشرية أساس اكتساب المهارات والكفاءات في العمل . فالإنسان الذي يختار الم هنة التي يرغب فيها يتمكن من القيام بمسئلاتها بعناية فائقة، ويبذل مجهودات فائقة حتى يتمكن من إتقانها أو الابتكار والتجديد فيها . يعتبر الإنسان من أهم عوامل الإنتاج، لأنه هو الأساس والمحرك لكل عملية إنتاجية . فالإنسان هو الذي يقوم بعمليات جمع المال المادي واستثمار الموارد وإنشاء المؤسسات الاجتماعية والاقتصادية ومن ثمة المساهمة في تحقيق التنمية، والدولة التي تعجز عن تنمية مواردها البشرية بدرجة تمكنها من سد حاجاتها الاقتصادية لا يمكنها تحقيق أي نوع من أنواع التنمية . وتعمل العملية التعليمية على إعداد الفرد تربوي ا وعمليا ومهنيا، وفقا للحاجات ومطالب المجتمع وتزويده بالمعارف و المهارات والخبرات.

فالتنمية الشاملة لا يمكن أن تتحقق بتوفير رأس المال المادي فحسب، وإنما تتطلب أيضا اكتشاف وتوجيه قدرات واتجاهات الأفراد وتزويدهم بمختلف العلوم والمعارف، لذلك ينبغي أن تكون الت ربية نظاما مفتوحا للتفكير والسلوك وتقديم برامج قابلة للتطبيق في مختلف المجالات.

1- حامد عبد المقصود عبد الهادي: الشباب والتنمية، مجلة الفيصل، العدد 112، جولية 1986، ص 45 .

2- عوض محمد: لماذا التنمية الشاملة؟ مجلة الفيصل، العدد 91، السنة الثامنة، السعودية، 1984، ص 36 .

3- عبد المعطي محمد أحمد: قضايا التنمية في الكويت، مركز الدراسات الإستراتيجية، مؤسسة الأزهر، القاهرة، 1978، ص 8.

كما ينبغي أن تغرس في الأفراد قيمة حب العمل وتنمي فيهم المواهب والقدرات وتوجيهها وتحقيق الاندماج والتوافق مع ظروف العمل والتعلم وأن تكون وسيلة لتحقيق سعادة الفرد وسعادة المجتمع . كان المجتمع البشري ككل أول من فكر بمستقبل أفرادهم وبمشاكل الأجيال الصاعدة، لذلك أوجد لهم المدرسة لتلقي العلم والتزود بالمعرفة التي تؤهلهم ليكونوا عناصر فعالة في بناء المجتمع الذي يعيشون فيه، باعتبار المدرسة المؤسسة الأولى التي أوجدها المجتمع لفائدة أفرادهم، تجسد القيم الخلقية والاجتماعية لإنشاء الأجيال القادمة بما ينسجم مع أهداف المجتمع ومراميه الخيرة . " فالمدرسة تؤثر تأثيرا فعالا في سلوك طلابها وفق ما يرسمه لها المجتمع مثلا في فلسفته الاقتصادية والاجتماعية والتربوية، وليست مهمة المدرسة المعاصرة تعليم القراءة والكتابة والحساب والمعلومات العامة، وكافة ألوان المعارف العقلية فقط، إنما أهدافها الرئيسية في عصرنا الحاضر تتطلع إلى الأفضل، وهذا بتبديل اتجاهات طلابها عن طريق تزويدهم بقواعد التفكير الصحيح والسليم، وأن تيسر لهم اكتساب عادة الإطلاع وتوسيع الآفاق المعرفية في كافة المجالات، وأن تعودهم عادات اجتماعية نافعة، وأن تؤهلهم لاكتساب المهن التي لم تكن معروفة في غير هذا العصر، وتعددهم للمشاركة المنتجة في بناء المجتمع العصري على أسس ومركبات م تينة من التحرر والاستقلال الاقتصادي والسياسي"<sup>(1)</sup>.

من هنا يمكننا أن نؤكد أنه كلما ارتبط التعليم بفلسفة اجتماعية واضحة، أو ارتبط بظروف المجتمع الخاصة وبحاجاته النوعية استطعنا أن نلمح فيه طابعا وطنيا قويا. لكن الملاحظ أن كثيرا من الدول تفتقد إلى هذا الارتباط المحكم، ومن ثم تبدو الملامح الوطنية ضعيفة أو ضئيلة، وهذا ما يحدث في النظام التعليمي في البلدان العربية.

والحقيقة أن الأمر في البلدان العربية ليس صعبا حتى يمكن التسامح في هذا التقصير، الأمر لا يحتاج إلى أكثر من جماعة من القادرين على تفهم الحاجات الاجتماعية والاقتصادية ومعرفة التطلعات السياسية، ثم تحديد الطريقة التي يحددون بها معالم الفلسفة التربوية أو يبنون بها نوعا من الأهداف التي

يمكن تحليلها وتحديد الطرق الموصول إليها. لقد أدركت الدول المتقدمة ومنذ زمن بعيد أهمية المدرسة في حياة المجتمع، فأخذت تهتم برفع شأنها لرفع شأن المجتمع . إن بين المدرسة والمجتمع ارتباطا وثيقا وتفاعلا شديدا لأنه كلما انتظمت أمور المجتمع وتحسنت، وتحسن اقتصاده وارتفع مستواه الثقافي كلما اتجه إلى إصلاح حال المدرسة بما يتلاءم مع ظروفه وأحواله . كما أن المدرسة هي الأخرى كلما استقام أمرها وتحسنت أمورها انعكس ذلك على المجتمع مما يساعد على الرقي والتقدم.

1- مصطفى غالب: في سبيل موسوعة نفسية(علم النفس التربوي) دار مكتبة الهلال، بيروت، 1986، ص ص 93-94.  
فالمدرسة الحديثة هي المدرسة التي تتحمل مسؤولية تطور المجتمع وت ضطلع بأعبائه عن طريق إعداد النشأ لتحقيق أهدافها . إن الأمم التي تكون قد وصلت إلى درجة كافية من الرقي و التقدم تستطيع أن تجعل استقرار النظام الاجتماعي والسياسي والاقتصادي الراهن هدفا من أهدافها الأصلية في التربية والتعليم. وعليه فإذا ما بحثنا علاقة المدرسة بالمجتمع ومدى تأثيرها فيه لوقعنا على شواهد تاريخية كثيرة تثبت هذا الدور الخطير الذي قامت به المدرسة في بناء الأمة وبعث الحضارة . ولعل أهم شاهد على فعالية المدرسة في العصر الحديث ما جرى في ألمانيا في أوائل القرن التاسع عشر بعد المعركة الفاصلة بين ألمانيا وفرنسا حيث هزم نابليون الألمان شر هزيمة وأصبحت البلاد كلها تحت سيطرته، على أن أمرا واحدا لم يتعرض له نابليون وهو أمر المدرسة . دعا الفيلسوف الألماني فيخته أستاذ الفلسفة بجامعة ينا إلى العناية بأمور التربية والتعليم وعمل على بعث نهضة تعليمية جبارة في ألمانيا، ولم يمض وقت طويل حتى نهضت الأمة الألمانية نهضة كبيرة وفي حرب 1870 وعندما هزمت فيها ألمانيا فرنسا شر هزيمة قال "بسمارك" : " إن الذي انتصر في معركة السبعين، إنما هو معلم المدرسة، ثم أضاف: وأن الذي يدير المدرسة هو الذي يدير مستقبل البلاد" .

لقد عملت الجزائر منذ الاستقلال على نشر التعليم وجعله في متناول كل أفراد المجتمع بهدف القضاء على الأمية فعمدت إلى بناء الكثير من المدارس والمعاهد لاستقبال أكبر عدد ممكن من التلاميذ دون مراعاة تكوين المعلمين والذين كان أغلبهم غير مؤهلين علميا لأداء هذه المهنة حيث كان معظم هم من حملة الشهادة الابتدائية وحيث ارتفع عدد تلاميذ التعليم الابتدائي 3 مرات من " 1962 إلى 1979" من 19.908 إلى 60.178 تلميذا. في حين ارتفع عدد تلاميذ المتوسط والثانوي بين " 1962 و 1979 من 31.923 إلى 396.838 تلميذا كما ارتفع عدد التلاميذ من الابتدائي ليصل عام 1997 إلى 4.674.947 تلميذا . أما التعليم الإجمالي فقد بلغ عدد التلاميذ 1762.761 وفيما يخص التعليم الثانوي فقد وصل إلى 855.481 تلميذا من بينهم 294.574 في الجذع المشترك<sup>(1)</sup>. كما أن بعض المؤثرين كانوا يعانون من ازدواجية اللغة إلى جانب الظروف الاجتماعية والاقتصادية التي كان لها تأثيرا كبيرا على التلاميذ من

حيث تفتسي ظاهرة الفقر وانعدام الشروط الضرورية للحياة من حيث نوع البيت وكثرة أفراد العائلة، وعدم وجود دور للثقافة والمكتبات . كل هذه المشاكل والأخطاء وغيرها أدت إلى وجود هوة كبيرة بين المجال النظري التعليمي والمجال التطبيقي العلمي . ولتفادي مثل هذه المشاكل يجب إعداد برامج علمية تعليمية ذات أهداف تربوية إستراتيجية تعمل على تحقيق التنمية الوطنية إلى جانب تحديد شروط القبول والانتقال والتوجيه إلى مختلف الشعب، وتنظيم دورات تكوينية لفائدة

1- مصطفى زايد: التنمية الاجتماعية ونظام التعليم الرسمي في الجزائر، مرجع سابق، ص182-191.

المؤطرين والتعاون مع مختلف الأطراف المعنية بالعملية التربوية من أجل إعداد اليد العاملة المدربة وتزويدها بالمعارف والقيم الضرورية لإنجاح عملية التعليم . فقد أصبح الاستثمار في رأس المال البشري عملية أساسية في وضع خطط التنمية في المجتمع، وعلى هذا فإن أوضاع المجتمع الاجتماعية والاقتصادية والثقافية تؤثر على اهتمامات الفرد ودوافعه التي تنعكس بطبيعة الحال على كفاءته في العمل. هذا ما حدث في الجزائر في سنوات الثمانينات حين قامت بإدخال تحسينات وتعديلات على برامج المواد وقد تمحورت هذه التعديلات حول إعداد صياغة الأهداف التربوية وإيلاء بعدي المنهجية والتقييم الأهمية التي يستحقها باعتبارهما مكونين هامين من مكونات البرامج وكذلك التنسيق بين برامج المواد المتقاربة، كما ارتفعت ميزانية التعليم في الجزائر من 1993 إلى 1997 من 70.000.000 د.ج إلى 120.000.000 د.ج ، في حين ارتفعت ميزانية التجهيز في نفس الفترة من 12.000.000 د.ج إلى 18.500.000 د.ج . إن هذا الارتفاع في ميزانية التعليم ليس مصاحبا لزيادة عدد المتدربين بقدر ما هو اهتمام أكبر بالتعليم والبحث العلمي ووعي كامل بأهمية التربية في تحقيق أهداف التنمية، وهذا إن دلّ على شيء إنما يدل على أن التربية ليست عملية استهلاكية ومستقلة عن باقي المؤسسات الاجتماعية والاقتصادية، بل هي جزء أساسي في عملية التنمية نفسها" (1).

نستنتج من هذا أن للتربية شأنًا عظيمًا ودورًا كبيرًا في تغذية الفكر ونهضة الشعوب . فالجزائر مثلا لعبت فيها المدرسة في أيام الاحتلال الفرنسي دورا بالغ الأهمية حيث وبعد أن تم اغتصاب استقلالها وترك أمر تعليمها، ما لبثت أن استعادت استقلالها . كما أن البلاد التي لا تتال استقلالها ولا يكون بيدها زمام أمور التربية والتعليم لا تلبث أن تفقد هذا الاستقلال فيؤول أمرها إلى الضعف والهوان وإلى التخلف من جديد.

كما يحتاج الفرد إلى التربية لأسباب التي ذكرناها كذلك يحتاج المجتمع بدوره إلى التربية لأنها تساعده على سد حاجياته الإنسانية التي منها الحفاظ على التراث الثقافي، والعمل على تحقيق التنمية . فالتربية والتعليم هما اللذان يقومان بإعداد الإطارات (الكوادر) لمختلف ميادين التنمية . من هنا تظهر

أهمية التربية والتعليم ولماذا يحتاج إليهما المجتمع . لقد تغيّرت أهداف التربية بعد الاستقلال تغييرا جذريا فبعد أن كانت تهدف إلى تكوين الجزائريين تكوينا فرنسيا يتلاءم وسياسة الاستعمار، أصبحت تتمثل في تكوين مواطنين أحرارا في بلادهم يعتزرون بشخصيتهم العربية الإسلامية، ويعملون على تدعيم بلادهم والدفع به التقدم والازدهار.

- 1- وزارة التربية الوطنية: التربية الوطنية بالأرقام، مديرية التخطيط، الجزائر، فيفري 1996/ 1997، الجزائر، ص 13.
- لهذا فإن هدف التربية يمكن تصوّره الآن في تكوين مواطن صالح يناضل من أجل الخروج بوطنه من دائرة التخلف والارتقاء به إلى مصاف الدول المتطورة اقتصاديا واجتماعيا . إن حاجة المجتمع الجزائري إلى التربية هي مثل حاجة سائر المجتمعات الإنسانية الأخرى لها، وهذا حرصا على صيانة تراثه الثقافي وتعزيزه، ثم هناك حاجات أخرى يهدف إلى تحقيقها في الوقت الحاضر منها: (1)
- 1- بعد الاستقلال (1962) وجد المجتمع الجزائري متخلفا عن ركب الحضارة العالمية المعاصرة، وإذا أراد اللحاق بالركب الحضاري فما عليه إلا أن يعلّم ويتقّف أبناءه ذكورا وإناثا ولا يمكن تحقيق ذلك إلا بالتربية والتعليم، لهذا تخصص البلاد أموالا طائلة للتعليم من ميزانيتها العامة في كل سنة.
- 2- انتشار الأمية في الجزائر والتي بلغت نسبة 40% من المواطنين، والقضاء عليها يتطلب نشر التعليم على أوسع نطاق ممكن للقضاء على هذه الظاهرة الخطيرة.
- 3- يتعين على الجزائر نشر الثقافة الصحية بين المواطنين للقضاء على الأمراض التي تعوق المواطن عن العمل والإنتاج.
- 4- التوفيق بين الأصالة والمعاصرة أي مواكبة التطورات العلمية والثقافية السائدة في المجتمع المتقدم.
- 5- على المجتمع الجزائري أن يستغل ثرواته الطبيعية والبشرية الاستغلال الأمثل، لأن تنمية هذه الثروات يعدّ من أهم وظائف المدرسة الحديثة.

خلاصة القول أن التربية ضرورة من ضرورات المجتمع الجزائري لأنها تعمل على النهوض به، وترفع مستوى حياته من جميع النواحي الاجتماعية والاقتصادية والثقافية، فلا بد إذن من الأخذ بأسباب التربية والتعليم إذا أراد الالتحاق بركب الحضارة العالمية . بالتربية والتعليم فقط يستطيع هذا المجتمع أن يرسم الغاية النبيلة التي يريد الوصول إليها لأداء الرسالة الحضارية كاملة، وعن طريق التربية والتعليم يستطيع أن يكون رجالا يتجهون به نحو تحقيق تلك الغاية.

## 2- تكوين الموارد البشرية والتنمية:

على نقيض النظرة التقليدية التي ترى أن الوظيفة الأساسية لنظام التعليم وظيفية ثقافية، تتزايد باستمرار الأهمية الحيوية لدوره في إعداد القوى البشرية و إن ضرورة تحقق الصلة الوثيقة بين حاجة

الاقتصاد من القوى البشرية و النظام التعليمي قد أصبحت عملية ملحة بصورة متزايدة في السنوات الأخيرة نتيجة للتغير التكنولوجي السريع و التوسع الهائل في أعمال التنمية . ولما كانت عملية التخطيط لإعداد الخرجين أو الفنيين هي عملية طويلة لأن الأفرج اللازمة من القوى البشرية يجب أن تحدد

1- تركي رايح : أصول التربية والتعليم ، مرجع سابق، ص 201.

بوقت كاف مسبقاً، وأن يكون لنظام التعليم برنامج يتطلع إلى المستقبل بحيث يوجه بعن اية إلى الوفاء بمطالب القوى البشرية اللازمة للنمو الاقتصادي بدون تجاهل الأغراض الأساسية الأخرى لنظام التعليم<sup>(1)</sup>. لقد أصبح النظام التعليمي عبارة عن جهاز لإعداد القوى البشرية المدربة، ومن ثم يمكن عن طريقه التحكم في الفائض من العمال غير المدربين، و هذه النظر ة إلى النظام التعليمي يبدو أنها على درجة كبيرة من الأهمية لا سيما بالنسبة للدول النامية ومن بينها الجزائر . فمثل هذه الدول تواجه بصفة عامة مشكلتين أساسيتين في قواها البشرية وجود فائض في الأيدي العاملة غير المدربة و نقص كبير في القوى البشرية، مثل المدربين تد ريبا عاليا و المهندسين والأطباء والخبراء والفنيين ... وهذا يدل على أن هذه الكفاءات العليا هي المفتاح الذهبي للنمو الاقتصادي في البلدان النامية و السائرة منها في طريق النمو . ومع هذا يمكن القول بأن التعليم العام يسهم في تنمية القوى العاملة بصورة مستمرة . فمن المسلم إذن القول أن التعليم يساعد على تنمية التعلّم و التكيّف و كلاهما يساعد العامل أو الفرد على التقدم في عمله باستمرار و متابعة ما يستجد في ميدان عمله . وكذلك تعلّمه لمهارات جديدة وتأهيله لوظائف جديدة بناء على ما تقتضيه الظروف، و هذه الكفاءة العامة إنما ترجع إلى المعارف والمهارات المكتسبة من التعليم، و ترجع كذلك إلى الأساسيات المعرفية الضرورية في العلوم والتكنولوجيا و تطبيقاتها و في الرياضيات و المهارات العامة الأخرى العلمية و المعرفية . و لا يمكن أن ننكر أو نتجاهل الدور الذي يسهم به التعليم في رفع مستوى آمال و طموح المجتمع و في تكوين اتجاهات العمال نحو عملهم و نحو أنفسهم و نحو رؤسائهم بل و مرعوسيههم بل و مسؤولياتهم نحو المجتمع ككل . و كل هذه الجوانب تساعد على إعداد الإطار الاجتماعي العام و الفكري لتنمية القوى البشرية بل و تؤثر أيضا على دوافع الفرد و تسهم في تنمية مهاراته.

تعتبر الموارد البشرية دعامة النظام الاقتصادي لأي بلد من بلدان العالم، وتهتم البلدان النامية بصفة خاصة بدراسة هذه القوى لما لها من آثار سياسية اقتصادية واجتماعية . إذ أنها من عوامل الإنتاج الرئيسية للبلد كما تساعد هذه القوى على رسم سياسة رشيدة لتنمية الموارد تنمية تتماشى مع الخطوط العريضة لأهداف التنمية الشاملة للبلاد، لذا ترى هذه البلدان ضرورة التركيز على تنمية الموارد البشرية

والاستفادة من قدرتها الإنتاجية. إنَّ انخفاض إنتاجية الفرد في البلدان المتخلفة مقارنة مع إنتاجية الفرد في العالم المتقدم يعود إلى عدّة عوامل أهمها سوء التغذية، ضعف المستوى الصحي، انخفاض مستويات المعرفة الفنية، وغيرها من العوامل التي تؤدي إلى ضعف الرغبة في العمل وعدم الاهتمام به.

1- محمد منير مرسي: تخطيط التعليم واقتصادياته، مرجع سابق، ص84.

كما أنّ نقشي الأمية بين العمال يعرقل انتشار التكنولوجيا الحديثة في ميادين الإنتاج، وما دامت الأغلبية لا تتمتع بمستوى مناسب من التعليم الأولي و التكوين المهني، فلا يمكن لها طبعاً أن تتقبّل الأساليب الحديثة والمتطورة في الإنتاج.

و الجزائر بعد حصولها على الاستقلال وجدت نفسها أمام العديد من المشاكل، وخاصة نقص الإطارات الفنية، الناجم عن مغادرة الخبراء الأجانب للبلاد وتعطيل معظم المنشآت الاقتصادية وخاصة الصناعية منها . وقد تبين أنه لا يمكن الخروج من الوضعية التي خلفها الاستعمار إلاّ بإنشاء قاعدة صناعية تساهم في إحداث تغيير اجتماعي وتكنولوجي، وهذا التغيير لا يحدث إلا بتكوين الإطارات الفنية، وهذا ليس بالأمر السهل، ممّا دعا الجزائر في أول الأمر إلى الاستعانة بالمتعاونين وال خبراء الأجانب الذين ساهموا في تكوين الإطارات الجزائرية إلا أن عدد هذه الإطارات كان قليلاً جداً لا يكفي لسد الحاجة الملحة، وهذا أدى بالمسؤولين إلى إرسال بعثات للتكوين في الخارج ، زيادة على انتشار مراكز داخل البلاد بالإضافة إلى مراكز التكوين التي أقيمت داخل المؤسسات الإنتاجية، والاهتمام ببرامج التعليم الفني والتقني في الجامعات والمعاهد التقنية العليا والمتوسطة.

رغم كل هذه الجهود المبذولة من أجل إعداد الإطارات الفنية، إلاّ أن الجزائر ما زالت تفتقر إلى نوعيات خاصة من هذه الفئات لاتساع المؤسسات الصناعية للقطاع العام، وقيام أخرى جديدة في مختلف أنحاء الوطن للقطاع الخاص . وعلى أية حال فإن التكوين المهني يهدف بصفة عامة إلى رفع الكفاية الفنية للعامل لكي يقوم بالعمل الموكّل إليه، وبالتالي إلى تحقيق الأغراض المنشودة للتنمية الشاملة في المجتمع كما أنها تساهم في حل ال صعوبات والمشاكل التي تقابل العاملين في العمل وذلك بتبادل الخبرات والمعارف وتوضيح المفاهيم لفكرية والإنسانية بهدف تحقيق أقصى كفاية إنتاجية بأقل جهد ممكن وأقل تكلفة.

يلعب التكوين دوراً كبيراً في المجال التنموي خاصة من خلال تنمية الأفراد العاملين تنمية كاملة، ويكون ذلك بتطوير المهارات والمعارف سواء كانت من الناحية العلمية أو العملية في مختلف المجالات والاتجاهات والمستويات المتّصلة بأعمالهم، وهذا لزيادة تقدير الفرد لعمله الذي منشأه عادة الإلتقان والتّحكم . ولهذا فهدف التكوين لم يعد مجرد اكتساب مهارات المهن ة بمعناها التقليدي والاقتصار على

التعليم الفني بل أصبح هدفه إكساب العامل مجموعة من المعارف والمهارات التي تكفل له أقصى درجة من القدرة على التكيف داخل وخارج المؤسسة.

وهكذا فإن التكوين يهدف إلى رفع مستوى الأداء في العمل إلى جانب ما يتجه إليه من زيادة ف ي الإنتاج وإتقانه . كما يؤدي إلى تحسين اتجاهات العاملين ورفع الروح المعنوية لديهم عن طريق تزويدهم بالمعارف التي تمكنهم من إتقان العمل.

وعلى هذا الأساس يمكن القول أن إعداد القوى البشرية لتقوم خير قيام بما وكل إليها من أعمال يعتبر من أصعب المشاكل التي تواجه الدول في العصر الحالي، وإذا كان من السهل إعداد رأس المال أو شراء الآلات والمعدات ، فإن إعداد القوى العاملة طبقا لاحتياجات المجتمع، وفي الوقت المناسب مسؤولية جسيمة تقع على عاتق الدولة . وأجهزة الأعمال بالدرجة الأولى على الفرد، لأنه لو توفرت الأيدي العاملة الم دربة فإنه سيصبح من الممكن النهوض والوصول بالإنتاج إلى أحسن مستوى.

وبناء على ما تقدم يمكننا القول أن رفع إنتاجية العمل لا تتطلب التجديد التكنولوجي فحسب بل وينفس المستوى أو أكثر، بل تتطلب تهيئة الإطارات والعناصر البشرية المكونة مهنيا أيضا، إلى جانب مساهمته الفعالة في زيادة الإنتاج . وهذا ما تؤكدته العديد من الدراسات الميدانية التي أجريت في مجالات متعددة، ولعل أهم هذه الدراسات : (1)

- 1- يشكل التكوين المني استثمارا ورأس مال لا يمكن الاستغناء عنها في أية تنمية تستند إلى أسس رشيدة.
- 2- ترتبط التنمية الناجحة بالتكوين الذي يلبي احتياجات الاقتصاد الوطني من الأيدي العاملة المدربة.
- 3- يرتبط التكوين بالتدرج المهني وتحسين ظروف العامل واستقراره في عمله.
- 4 - يعمل التكوين المهني على تنمية قدرات العامل، ومن ثم رفع كفاءته المهنية.
- 5 - يقوم العامل البشري في العملية الإنتاجية بدور كبير في زيادة الإنتاج.

وفي هذا السياق يرى «أوكريست» أن الاهتمام بالعامل البشري خاصة من ناحية تكوينه يرفع الإنتاج من أي عوامل أخرى كتوافر رأس المال أو العمالة الثابتة غير المدربة، وقد بين خلال فترة دراسته أنه لو ظلت متغيرات رأس المال و العمالة ثابتة فإن الإنتاج سيرتفع بنسبة 1.8 % في السنة وهذا بفضل تكوين القوى العاملة، وقد حاول أوكريست في دراسته هذه تقرير أثر عوامل الإنتاج الكلي ، وتبين له مع تثبيت العوامل الأخرى أن زيادة 1% في رأس المال تؤدي إلى زيادة الإنتاج بنسبة 0.7 % وأن الزيادة في الإنتاج بنسبة 1.8% كان نتيجة لتحسين وتكوين العامل البشري مهنيا (2).

1- محمد علي شلتوت :علم الاجتماع التربوي، مطبعة الشعب ، القاهرة ، 1996، ص.76

2 - أحمد زكي بدوي: الموارد البشرية في الأقطار العربية ، مجلة النفط والتنمية، العدد 12، جوان 1977، ص 67.

هذا ويجمع الدارسون في علم الاجتماع المهني أن تحديد الأدوار والعمل من خلال عملية التكوين وإعادة التكوين يعطي للبناء المهني أهمية كبيرة في خضم عملية التنمية التي تتطلب التوزيع الرشيد والعقلاني للأفراد والوظائف وفق الخبرة أو المعرفة أو الش هادات، وهذا ما يشكل إحدى المرتكزات الأساسية في الاقتصاديات المتطورة، على اعتبار أن هناك علاقة جدلية بين الجماعات المهنية وتحديد مسارا التنمية. وهذا ما أوصل دوبار ( Dubar ) إلى حقيقة واقعية وهي أن المشكلات التي تطرحها التقنية والتكنولوجيا الجديدة للعامل في المؤسسة وأثناء التكوين والعمل يمكن أن تكون أعمق إذا لم ننظر إلى تطور العمليات في تقاطعها مع الإنتاج الاجتماعي للتأهيل باعتباره ( La production social de la qualification ) من الأولويات الوطنية، وعلى هذا الأساس يصبح التكوين المهني إحدى المتطلبات الأساسية لأي س ياسة تنمية، باعتباره إنتاجا اجتماعيا يلعب الدور الحاسم في تحديد معالم التنمية الوطنية وهذا الإنتاج يقوم على المعرفة الحديثة والرغبة الذاتية والإثراء الوظيفي من ناحية، ويرتبط بالبناء الاجتماعي الذي يستكملة من ناحية أخرى<sup>(1)</sup>.

### 3- تنظيم الموارد البشرية والتنمية:

#### أ- آليات تفعيل الموارد البشرية:

لقد بات من الضروري توجيه اهتمام خاص لتلبية متطلبات التوجه الجديد للتعامل مع احتياجات التنمية البشرية للشباب وتأمين دوره الاقتصادي والاجتماعي، وفي هذا المجال كان يجب البحث في المسائل الآتية: <sup>(2)</sup>

1- دراسة وتحليل الدور الذي يمكن أن يقوم به **خريج التعليم الثانوي في التنمية** في ظل التحولات الاقتصادية والاجتماعية الجارية.

2- دراسة وتحليل اتجاهات الشباب نحو التعليم والتدريب في مختلف قطاعات التأهيل العلمي والمهني، ودراسة أسباب ضعف الإقبال على التعليم التقني والمهني والوقوف على السلبيات التي ما تزال قائمة في استراتيجيات التعليم التي لم تولي الاهتمام الكافي لمسألة توجيه الشباب نحو هذا النوع من التعليم.

3- دراسة وتحليل توجيهات الشباب وأوليائهم والمجتمع عامة ن حو التعليم التقني والمهني، وكذلك اتجاهات أصحاب الأعمال خاصة فيما يتعلق بمشروعات الصناعة الخفيفة والمتوسطة لإعداد كوادر متوسطة قادرة على تلبية التطورات التقنية والفنية في أسواق العمل.

1- Dubar .Claude : Op. cit ; pp.114-115

2- محروس محمود خليفة : التنمية البشرية وقضاياها النظرية والمنهجية، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 2003، ص ص 110-111.

- 4 - الاستفادة من برامج المنح والمساعدات المادية والفنية التي تقدمها الهيئات الدولية لتطوير التعليم بصفة عامة، والتعليم التقني والمهني بصفة خاصة، وتنمية المعارف والمهارات لدى الشباب المتخرج.
- 5- استحداث آليات تمكّن الشباب من الحصول على المعلومات والبيانات الفورية عن تطورات سوق العمل والفرص المتوفرة أو المتاحة، وإمكانيات اكتساب مهارات جديدة وكيفية الالتحاق بها.
- 6- استحداث آلية يسهم في تكوينها وتمويلها وإدارتها ممثلين عن جهاز القوى العاملة من خريجي التعليم الثانوي في الجزائر، إلى جانب رجال الأعمال والقطاع الخاص والقطاع الحكومي والتكفل برصد واقتراح الخطط والبرامج اللازمة للشباب نحو هذه البرامج والخطط المقترحة.
- 7- متابعة الخريجين من الشباب في مستويات التعليم المختلفة وخصوصا خريجي التعليم الثانوي التقني والأكاديمي ومساعدتهم في الحصول على مناصب عمل.
- 8- التزام الدولة والمؤسسات الحكومية على إعادة النظر في دعم مؤسسات التدريب والتأهيل للشباب بما يكفل لهم فرصة التوسع المستقبلي في المهن الجديدة، وقد تنط لب الأمر استصدار قوانين جديدة تكون أكثر عدلا وإنصافا في توفير متطلبات مواجهة مشكلات الشباب، وعلى رأسها مشكلة التكوين والتشغيل. إن مختلف دول العالم تحرص على تنظيم مواردها البشرية باعتبارها عنصرا أساسيا من عناصر الإنتاج، وذلك بتوجيهها وتكوينها ورفع مستوى كفاية الأفراد الإنتاجية فيها حتى يمكن الاستفادة منها أكبر استفادة. وضمن هذا المسعى برزت أهمية تنظيم القوى العاملة وتأكّدت قيمتها بشكل خاص في الدول النامية لسدّ حاجاتها من العمالة الماهرة للنهوض ببرامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية، بحيث أصبحت اليد العاملة تحت هذه الظروف تؤلف ركنا أساسيا في عملية التخطيط الاجتماعي والاقتصادي لأيّ مجتمع يسعى إلى تحقيق التنمية الشاملة . فالتحوّل الكبير الذي شهدته ومّرت به الجزائر وخاصة خلال العقدين الماضيين وما صاحبه من عمليات التنمية يحتاج إلى أعداد ضخمة من القوى البشرية المؤهلة والمدربة مهنيا . من هنا جاء اهتمام الدولة بقطاع التربية والتعليم والتكوين المهني بكافة فروعها وتخصصاته باعتباره المورد الأساسي للأطر الفنية والمهنية المتوسطة التي يقع على عاتقها تلبية احتياجات المجتمع الاقتصادية والاجتماعية.
- لقد شعرت الجزائر منذ عقدين من الزمن بالعجز الواضح في القوى العاملة المدربة والمؤهلة التي تستطيع تنفيذ مشاريع هذه الخطط بكفاية، فكان الاهتمام واضحا بالتعليم ولا سيما التعليم الثانوي العام والتقني وتطويرهما إلى جانب التوسع في برنامج التكوين المهني الذي تقوم به وزارة التكوين المهني.

وفي هذا السياق نشير إلى أنّ التكوين المهني في الجزائر قد عرف مراحل عديدة في تطوره منذ الاستقلال إلى يومنا هذا، ونستطيع تقسيم هذا التطور في مراحل بارزة عادة ما يطلق عليها مرحلة المخططات، وهذا ما سنتعرض له بالتفصيل في المحور الثالث من الف ص ل الخامس المتعلق بمشاريع ومخططات إصلاح التعليم في الجزائر .

وشعورا منّا بأهمية التكوين في العملية التنموية، نحاول في هذا الفصل تشخيص واقع التكوين والتنمية، وذلك استجابة لمطلبين ملحين يتعلّق أولهما بالتحدي الخطير الذي تمثله استمرارية ظاهرة الهدر وعدم استغلال الموارد البشرية بالنسبة لمطلب التّقدم الذي يمثل هدفا استراتيجيا . أمّا ثانيهما فيرتبط بما تقدمه التيارات النظرية المختلفة في مسألة تكوين الموارد البشرية . **فالمطلب الأول** قد لقي قدرا معقولا من الاهتمام على مستوى بعض الأبحاث الجادة، وسياسة التكوين في بلادنا على اعتبار أنّ فقدان إسهام هؤلاء الأفراد يمثل خسارة وطنية ينبغي تجنبها.

فكان تنظيم سياسة التشغيل والتوظيف في الجزائر أمرا ضروريا تتطلبه عملية النهوض بأعباء التعليم والتكوين نظرا لأنّ كلاّ منهما يرتبط بالآخر، وحتى يمكن سدّ العجز في سوق العمل مستقبلا بالنسبة للمهن التي تظهر الحاجة إليها. أمّا **المطلب الثاني** فقد جسّد عدد من التيارات التي انطلق بعضها من البناء الاجتماعي، واعتبروا الموارد البشرية منتجا لواقع بنائي معين، بما يخلق هذا الواقع من تيارات فكرية وإيديولوجية وعادات وتقاليد. في حين يذهب البعض الآخر إلى الانطلاق من النظرة الماكروسوسولوجية ودراسة العلاقات التأثيرية وتعايش أنماط إنتاج متعددة. وإلى جانب هذا قصر البعض الآخر اهتمامه على الجانب الميكروسوسولوجي، ونظر إلى مسألة التكوين على أنّها دالة على مختلف قطاعات الاقتصاد الوطني.

#### ب- التنمية البشرية من خلال مؤشر التعليم:

جاء في تقرير للتنمية البشرية للأمم المتحدة لعام 1990 أن خصائص العمالة في البلدان النامية من حيث مستويات التأهيل والكفاءة والتدريب والتعليم ، وخاصة في الجوانب الفنية والتطبيقية تتميز بالانخفاض الشديد ، وهو ما يعيق تجنيد وحسن استغلال هذه الط اقات البشرية في تسيير عملية الإنتاج، عكس ما هو عليه الأمر في الدول الصناعية المتقدمة ". وهذا ما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم (2) يوضح نسبة انتشار التعليم في الدول المتقدمة والدول النامية.

الدول	معدل القراءة والكتابة	نسبة الالتحاق بالتعليم الابتدائي		معدل التسرب من التعليم الابتدائي	نسبة الالتحاق بالمدارس التقنية	
		ذكور	إناث		ذكور	إناث
البلدان المتقدمة	100	102	102	11	97	23
البلدان النامية ومنها الدول العربية	60	90	110	29	79	6,9
البلدان الأقل نمواً	27	50	69	60	38	4,2

- تقرير التنمية البشرية لعام 1990 (الرقم القياسي هو 100).

يبين هذا الجدول المقارن مدى انخفاض انتشار التعليم في وسط سكان الدول النامية ومنها الدول العربية، حيث تبلغ نسبة الذين يقرأون ويكتبون لمن تجاوز الـ 15 سنة 60 % في البلدان النامية و 40 % أميين، مقابل 100 % يقرءون ويكتبون في الدول المتقدمة، وهذه الأرقام تدل على نقصي ظاهرة الأمية الأمر الذي يقلل من مشاركة قطاع كبير من السكان في برامج التنمية الاقتصادية . وعلى الرغم من أن الدول النامية فيها ثروة سكانية كبيرة إلا أنها لا تستطيع تحويلها إلى رأس مال بشري وطاقة محركة للتنمية . إن انتشار الأمية وانخفاض مستوى التعليم يؤثر سلباً على عملية استثمار الموارد البشرية المطلوبة في العملية الإنتاجية ويحرم المجتمع والاقتصاد من الاستفادة منها، لأنها تفنقر إلى المؤهلات الأولية كالقراءة والكتابة والحساب.

وفي جانب المستوى التعليمي المرتفع كذلك نلاحظ من الجدول انخفاض نسبة الملتحقين بالتعليم الثانوي ، حيث لا تزيد عن 38 % في البلدان الأقل نمواً ، كما أن نسبة الملتحقين بالمدارس الثانوية الفنية لا تتعدى الـ 6,9 % من مجموع

الملتحقين بالثانويات ، مقابل 23 % في البلدان المتقدمة مما يشير إلى النقص الكبير في المهارات الفنية مما يؤدي إلى حدوث انخفاض الإنتاجية ، ولهذا فإن مشكلات التعليم في الدول النامية لا تتوقف على حجم أو عدد الملتحقين بالتعليم أو مشكلات التسرب المدرسي من التعليم الابتدائي والثانوي بل إنها تذهب إلى نوعية التعليم وطرق التدريس ومناهجه والتي تتناسب مع متطلبات وأهداف التنمية، فالتعليم إذا تعوقه عدة مشاكل كنقص المرافق والهياكل التربوية وقلة التخصصات مما يؤدي إلى نقص الكفاءات . و يستخدم دليل قياس التنمية البشرية الذي يتراوح بين 0 و 1 ، من أجل تقسيم دول العالم إلى 3 أصناف وهي: (1)

#### - الصنف الأول :

وهي دول ذات تنمية بشرية **مرتفعة**، حيث تكون قيمة دليل التنمية 0,8 أو أكثر (مثل الكويت وقطر والبحرين والإمارات).

#### - الصنف الثاني :

وهي دول ذات معدل متوسط في التنمية البشرية، بحيث تكون قيمة دليل التنمية البشرية فيها ما بين 0,5 و 0,7 ( مثل السعودية، ليبيا، لبنان ، الجزائر، تونس، المغرب، مصر وسوريا )

#### - الصنف الثالث :

وهي دول ذات معدل **منخفض** في التنمية البشرية، حيث تكون قيمة دليل التنمية البشرية فيها أقل من 0,5 (مثل السودان، موريتانيا ، الصومال، وجيبوتي). والجدول التالي يوضح ذلك:

1- عبد العزيز محمد الحرّ: التربية والتنمية والنهضة، مرجع سابق، ص 20 .

جدول رقم (3) يمثل دليل قياس التنمية البشرية في الدول العربية حسب مؤشر التعليم

الترتيب حسب أهمية تغيير مركز التعليم 1998-92 (3)	الترتيب عربيا 1998		مؤشر التعليم لسنة 1998 (2)	الترتيب عربيا 1992		مؤشر التعليم لسنة 1992 (1)	البلدان العربية
	حسب مؤشر التعليم	حسب مقياس التنمية البشرية (1)		حسب مؤشر التعليم	حسب مقياس التنمية البشرية (1)		
13	03	07	0.82	01	12	0.85	لبنان *
13	01	02	0.85	02	03	0.83	البحرين **
10	06	04	0.73	03	04	0.78	الإمارات **
12	03	09	0.82	03	10	0.78	الأردن *
12	05	03	0.78	05	02	0.77	قطر **
03	02	05	0.83	06	07	0.70	ليبيا *
17	09	12	0.68	07	06	0.67	سوريا *
13	06	01	0.73	07	01	0.67	الكويت **
06	07	10	0.70	09	08	0.63	تونس *
06	10	11	0.67	10	13	0.60	الجزائر *
04	08	06	0.67	11	05	0.58	السعودية *
10	12	13	0.60	12	14	0.55	مصر *
19	13	15	0.52	12	11	0.55	العراق *
01	11	08	0.65	14	09	0.43	عمان *
14	17	18	0.46	15	16	0.42	اليمن *
06	15	14	0.48	16	15	0.41	المغرب *
05	15	16	0.48	17	17	0.39	السودان -
10	18	17	0.41	18	18	0.35	موريتانيا -

- (1) تقرير التنمية البشرية لعام 1995.
- (2) تقرير التنمية البشرية لعام 1996.
- (3) اعتمد في الترتيب على درجة الفرق في مؤشر التعليم ما بين 1992 و 1998.
- (\*) مستوى متوسط.
- (\*\*) مستوى مرتفع.

إن مستوى التنمية البشرية لا يتطابق في أغلب الأحيان والحالات مع مستوى التعليم الذي هو جزء من التعبير عن مستوى التنمية البشرية إلى جانب : طول العمر مع الصحة، الدخل المادي، وظروف الحياة. وقد نال دليل التنمية البشرية بمؤشراته الثلاثة المذكورة اهتمام جميع الدول ، مما جعلها تتنافس على نيل أحسن المراتب (1).

### ثالثاً - سياسات التعليم العربية وتنمية الموارد البشرية:

#### 1- الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية للتنمية البشرية:

لقد احتل التعليم مكانة أساسية وحاسمة في المجتمعات المعاصرة، ذلك أن العمل التربوي والتعليمي أصبح من المؤشرات الهامة على نمو وتطور هذه المجتمعات . لذا فإن الباحثين في الحقل التربوي والتعليمي وجهوا مجهوداتهم واهتماماتهم نحو بلورة تصور علمي وعقلاني للفعل التربوي يستفيد من نتائج ومناهج العلوم الإنسانية وغيرها، حتى ذهب بعضهم إلى القول : "لقد تحوّل الفعل التربوي إلى فعل علمي أصبحنا نتحدث معه عن علوم التربية، هذه العلوم التي تستمد مقوماتها في مجالات مختلفة، كالسوسولوجيا، والسيكولوجيا، والبيولوجيا، والرياضيات... " (2). كما يمكن لأي مهتم بقطاع التربية والتعليم ومتتبع لمستجداته أن يلاحظ ظاهرة متميزة آخذة في الانتشار تتجسد في استخدام كثيف لبعض المفاهيم مثل: الأهداف التربوية، والتخطيط التربوي، والإستراتيجية التربوية، وغيرها. وتشكل هذه المفاهيم في الواقع أساس حركية تربوية تستقطب حالياً اهتمام عدد متزايد من المنشغلين بشؤون التربية سواء على مستوى التخطيط وإعداد البرامج، أو على مستوى الممارسة الفعلية للفعل التربوي. والفكرة المركزية التي تقوم عليها تلك الحركة التربوية تتلخص في القول بضرورة الاهتمام بتحديد أهداف التربية بشكل واضح، لأن من شأن ذلك أن يسمح بالاختيار الدقيق لمحتويات التعليم وطرقه ووسائله وتقييم نتائجه مما يؤدي إلى تنظيم وعقلنة الفعل التربوي التعليمي وتنمية فعاليته.

1- السيد محمد بدوي: مبادئ في علم الاجتماع، دار المعارف، القاهرة، 1970، ص.414

2- محمد آيت موحى وآخرون : الأهداف التربوية ، سلسلة علوم التربية ، مطبعة نجم الجديدة ، الجزائر ، 1988 ص 7.

لم تبق التربية والتعليم مجرد عملية عفوية وارتجالية، وإنما أصبحت عملية مدروسة ومخططة ذات أغراض محددة وقاعدة فلسفية تهدف إلى تحقيق هذه الأغراض وتجسيدها في أرض الواقع. إن الأهداف العامة للتربية تتمثل في تكوين المواطن الصالح وتنمية قدراته الكامنة الجسمية والنفسية والخلقية، إلا أن هذه الأهداف لا زالت غامضة في تفاصيلها سواء بالنسبة للمشرفين على قطاع التربية والتعليم والساھرين على إعداد الوسائل الأزمة والبرامج مع مراعاة القدرات الفكرية للتلاميذ، ومتطلبات البلاد من جهة أخرى حتى لا يقتصر في تحقيق الأهداف التربوية فقط. إننا في حاجة إلى تربية شاملة وكاملة وليس إلى تعليم جزئي ومحدود.

إن الحاجة إلى إحداث تغيير في قطاع التربية والتعليم في الجزائر قد يساهم بقدر كبير في تبني أفكار وقرارات أكثر عقلانية، أي البحث عن تصور علمي للفعل التعليمي يتمثل في إخضاع التعليم لطرق قابلة للقياس والتجريب أو بمعنى أدق أن تكون النتائج من التعليم قابلة لل ملاحظة والقياس بدقة، وبالتالي تحديد صيرورة الفعل التربوي وتنظيمه بكيفية تقودنا إلى بلوغ هذه النتائج ومن ثم فإن واضعي البرامج والمقررات مسؤولون عن ضرورة تحديد أهداف تعليمهم بطرق علمية دقيقة تتسجم من جهة مع التوجهات العامة للسياسة التعليمية ومن جهة ثانية مع التغييرات المراد إحداثها لدى التلاميذ والطلبة. يقول جون ديوي: "إن الهدف الأعلى للتربية هو تحقيق استمرارية التربية كما ينبغي ألا تكون لها أهداف مفروضة عليها من الخارج، لأن الأهداف الحقيقية للتلميذ هي ما حددها بنفسه حتى تكون نابعة من خبراته ونشاطه"<sup>(1)</sup>. والجزائر كغيرها من الدول مطالبة بتسطير سياسة تربوية بالمعنى الدقيق، سياسة علمية تكون في عصرنا الحالي الإطار الوحيد لتكوين علاقات ذات فعالية ونجاعة بين المجتمع والعلم<sup>(2)</sup>.

إذا لم تحدد أهداف التربية بوضوح يصبح النظام التربوي ككل معرضا لجميع الانحرافات ال ممكنة، والحقيقة أنه إذا ما كشف هذا العامل عن سر الاهتمام الحالي بتحديد أهداف التربية فإنه بالمقابل لا يقدم تفسيراً واضحاً عن الأسباب والخلفيات التي من المحتمل أن تكون قد أدت إلى ظهور التعليم بواسطة الأهداف، وفي هذا السياق يشير بعض المفكرين التربويين إلى الارتباط القوي بين أزمة التعليم الأمريكي من جهة وبين البدايات الأولى للحركة التربوية القائلة بضرورة تحديد أهداف التربية والتعليم في هذا البلد.

1- جون ديوي : أب المدرسة التقدمية، مجلة المعلم، العدد 7، الجزائر، 2001، ص 15.  
2-Safir Nadji : Essais d'analyse sociologique ; Tome 1; O.P.U; Alger ; 1985 ;P . 210.

وبالفعل لقد عرف نظام التعليم بأمريكا في الخمسينيات من هذا القرن أزمة عميقة كان من بين أبرز مظاهرها موجها انتقادات حادة تضمنتها العديد من المؤلفات والدراسات حاولت ولأسباب عديدة إلى التشكيك في مدى نفعية ومردودية التعليم ورفضت محتوى برامجها وحكمت عليه بالفشل، إذ اعتبرت أن

محتويات البرامج أصبحت متجاوزة بصفة كلية وأن الصرامة الفكرية للمناهج الدراسية في حالة متردية . وكان من النتائج المباشرة لهذه الانتقادات إدخال تغييرات على نظام التعليم سواء من حيث المحتوى أو الطرق، حتى يصبح أكثر فاعلية ومردودية . وقد استوتحت هذه التغييرات توجهها العام من معطيات كثيرة، من أبرزها طبيعة المجتمع الأمريكي الصناعي القائم على مبدأ الفعالية والإنتاجية.

وهذا بالضبط ما أشار إليه إيزنر (Eizner)<sup>(1)</sup> " إذ يعتقد أن المعالم الأساسية لطريقة التعليم بواسطة الأهداف تحدد بفضل عوامل أساسية أهمها الطابع الصناعي للمجتمع الأمريكي ". وحسب وجهة نظره هذا ما يدفعنا إلى التساؤل التالي : إذا كان نجاح المؤسسة الصناعية مرهون بقيامها على مبدأ التسيير العقلاني ويقاس بمدى مرد وديتها ونفعيتها، أ فلا يمكن تطبيق نفس المبادئ على المؤسسة المدرسية ؟ وبالفعل وكإجابة عملية عن هذا التساؤل تم التعامل مع هذه المدرسة كما يتعامل مع مؤسسة صناعية وطبقت عليها نفس طرق التسيير المتبعة في مجال الصناعة وكان الهدف من كل ذلك هو عقلنة العمل التربوي وتنميته . هكذا تم الحديث عن تقسيم المهام المراد إنجازها على وحدات إجرائية بإمكانها أن تشكل موضوعا للتعليم واختيار وسائل التنفيذ المناسبة وقياس النتائج بطريقة دقيقة وملائمة أي بصفة عامة تخليص الفعل التربوي من الممارسات السلبية التي تعرقل مسيرة التعليم والتنمية .

نستنتج من هذا أن أزمة التعليم في أمريكا خلال الخمسينيات أدت بفعل تأثير التطور الصناعي إلى ضرورة إعادة بناء منظومة تربوية على مبادئ مستمدة من عالم الممارسة الصناعية والتكنولوجية مثل عقلية التسيير، تحديد المهام والأهداف بشكل علمي، وضبط الطرق والوسائل الضرورية واللازم لتنفيذ وإنجاز المشاريع، والتحقق من النتائج. لعل هذا هو سر تطور هذا البلد واحتلاله الصدارة بين دول العالم المتقدم. يقول جورج فريدمان ( G. Freedman ) :<sup>(2)</sup> " في هذه الفترة أحس الناس بضرورة تربية جديدة تأخذ بعين الاعتبار كلا من الضروريات الاقتصادية والاجتماعية في نفس الوقت، ولا نضحي بالجسد في سبيل الدماغ، ولا نهمل العناصر الخصبة المتجددة في الوسط والنافذة فيه عن طريق التقنيات، وإنما نبحت عن الوسائل الكفيلة بسيادتها عليه . وهذا الغرض المرتبط ارتباطا وثيقا بالثورة الصناعية هو المقصود من وراء الجهد المبذول من أرنسة التعليم.

1- محمد آيت موحى وآخرون: الأهداف التربوية ، مرجع سابق، ص ص 29- 30 .

2- المرجع نفسه ، ص 30.

وما يميز هذا الجهد هو المحاولة الصعبة الرامية إلى الاستجابة إلى حاجات الصناعة والزراعة، وإلى هذه الضرورات المتغيرة والمتعلقة بالتنشغيل وكسب الرزق وحاجات المجتمع، والرامية كذلك إلى نشر تربية حقيقية وإلى خلق أناس جديرين بمروعتهم"<sup>(1)</sup>. التربية في جوهرها تعني جملة الأفعال التي نقوم بها باتجاه

الآخرين بغية تحقيق أهداف إيجابية، فأن نمارس فعل التربية يعني إرادة توجيه المتعلم نحو غايات ومثل يؤمن بها المجتمع أو يتوق إلى تحقيقها، وهي بالأساس غايات ومثل إيجابية وإذا ما أخذنا بجملة من التعاريف العامة للتربية نجد القاسم المشترك بينها هو الإفصاح عن "غاية إيجابية" متوخاة من العمل التربوي وهي **عند أفلاطون** إعطاء الجسم والروح ما يمكن من جمال وكمال، وعند **أرسطو** إعداد العقل لكسب العلم كما تعد الأرض للنبات والزرع، وعند **ابن خلدون** حصول المتعلم على ملكة التحكم في الصناعات، وعند **دوركايم** اكتساب النضج اللازم للحياة الاجتماعية<sup>(2)</sup>.

- أيمن من هذا المنظور افتراض وجود فعل تربوي لا يقود إلى تحقيق غايات وأهداف إيجابية ؟

- أليس تاريخ التربية في حد ذاته هو تاريخ غايات وأهداف التربية ؟

قد تغدو الممارسات التربوية السائدة في المؤسسات التعليمية المتنوعة، ممارسات آلية إن لم توجهها مجموعة من الأهداف وتدفع بها في اتجاهات معينة تحقق الغايات التي تنشدها العملية التربوية عموماً والعملية التعليمية بشكل خاص، ويستلزم التخطيط سواء كان تربوياً أم اجتماعياً وفردياً أم جماعياً، مجموعة من الأهداف الجلية تمكن القائمين به من الوقوف على مدى النجاح والتقدم في مجال تحقيق غايات هذا التخطيط ومرامييه . وتهدف العملية التعليمية حسب وجهة نظر علم النفس التربوي<sup>(3)</sup> " إلى تغيير سلوك المتعلم الذي يكون مزوداً بمجموعة من الأنماط السلوكية المعينة - المدخلات السلوكية أو مدخلات الطلاب - كيف تعمل على تعديل بعض هذه الأنماط أو إزالتها أو إحداث أنماط سلوكية جديدة يستطيع المتعلم أداءها على نحو مقبول، الأمر الذي يدل على مدى نجاح التعليم في إحداث التغيير المطلوب". لذا كان من واجب المدارس اليوم هو إعداد التلاميذ للتعامل مع بيئتهم بنجاح من الناحية المادية والاجتماعية، فحن كما يذهب الكثير من التربويين مدعوون إلى تزويد التلاميذ بالمواد الدراسية المفيدة والمضبوطة، إضافة إلى مساعدتهم على لعب دورهم لمواجهة مختلف المشاكل واتخاذ القرارات المهمة في حياتهم وتحقيق أهداف أمتهم، لأن التعليم هو الذي يكون الأجيال ويبعث فيهم عادة حب العلم والمعرفة، لأن الحضارة كما ذهب إليه بعض المفكرين: <sup>(1)</sup> "لم ولن تقوم فقط على المادة، ولكن تقوم على التربية والتعليم.

1- أبو عبد الله غلام الدين: نظرة إلى مبادئ التربية الحديثة، مرجع سابق، 1982، ص.25.

2- محمد آيت موحى وآخرون: الأهداف التربوية، مرجع سابق، ص.40.

3- عبد المجيد نشواتي: علم النفس التربوي، الطبعة التاسعة، مؤسسة الرسالة، 1998، ص.47.

فهما الكفيلان بتنظيم وتطوير المجتمع بما فيه المال والثروات الطبيعية والطاقة البشرية. كما يهدف التعليم إلى إعداد وتكوين الفرد للإسهام بفعالية في بناء المجتمع وتقدمه، والنقد يعتمد بالدرجة الأولى على استخدام الموارد البشرية المؤهلة والمدرية من أجل الاستغلال العقلاني لمختلف الموارد المادية والبشرية،

وهذا يهدف إلى تحسين أساليب الحياة الاجتماعية والاقتصادية . " لقد أظهرت الدراسة التي قامت بها منظمة اليونسكو عن أهمية التعليم في زيادة الدخل الحقيقي لكل من الولايات المتحدة الأمريكية و اليابان والاتحاد السوفيتي سابقا من خلال ارتفاع مستوى المهارات والقدرات الإنتاجية، كما أكدت على أن درجة الكفاءة الإنتاجية للعامل ذو المستوى الابتدائي تساوي درجة الإنتاج الخاصة بعامل أُمي، في حين تصل درجة إنتاجية عامل ذو مستوى ثانوي إلى مرتين (2).

لذا يعتبر التوجيه السليم للطاقات البشرية أساس اكتساب المهارة والكفاءة في العمل . فالإنسان الذي يختار المهنة التي يرغب فيها يتمكن من القيام بها بعناية وكفاءة، ويبدل المجهودات اللاّزمة حتى يتمكّن من إتقانها أو الابتكار والتجديد فيها. لهذا فإن التكوين والتوجيه يمثلان حجر الزاوية في أيّ مشروع تنموي مبني على إستراتيجية بعيدة المدى تقدر الفرد وتحترم رغباته وإمكانياته . إن المؤسسات التربوية والتعليمية والثقافية ستظل عاجزة عن تحقيق أهدافها في تطوير الإنسان وتنمية قدراته العملية والعلمية ما لم تسعى الدول وبعديّة في التقليل من الهوة القائمة بين الجماهير والأنظمة السياسية التي تحكمها . لا بدّ إذن من إعادة النظر في هذه العلاقة وبنائها على أسس إنسانية سليمة تقيم وزنا حقيقيا لعقل الإنسان وقدراته وميوله باعتباره أهم عنصر في المجتمع. ومن هنا نفهم جيّدا مقولة **خفير بيريّز ديكيولار** التي اسشهد بها الدكتور **سليمان إبراهيم العسكري** والتي وردت عن مركز التطوير التكنولوجي الصادر عن وزارة التربية والتعليم بالقاهرة والتي مفادها : (3) " تقاس التنمية في إطار ما من مجموعة من قدرات تتراوح بين الحرية السياسية والاقتصادية والاجتماعية والفرص المتاحة للفرد في أن يكون سليما معافى ومعلما ومنتجا ومبدعا يحترم ذاته وينعم بحقوق الإنسان " يبدوا أن تحقيق ارتباط المدرسة بالحياة الاقتصادية والاجتماعية على نطاق أوسع يتطلب استيفاء عدّة شروط، علاوة على التشجيعات المطلوبة لإنعاش المبادرات في هذا الشأن . ففي المقام الأول يجب أن تدرج في

تصاميم التكوين الأساسي والتكوين المستمر للمشرفين على المؤسسات التربوية مقاطع مخصصة لتقنيات التواصل الخارجي والعلاقات مع المؤسسات الاجتماعية وعالم الشغل وأنماط التأطير، ومتابعة مختلف العمليات التربوية، إضافة إلى الارتباط العام والشامل للمدرسة بالواقع السوسيو- اقتصادي

1- عبد المعطي محمد أحمد: قضايا التنمية في الكويت، مرجع سابق، ص 08.

2- سميرة أحمد السيد: علم الاجتماع التربوية، مرجع سابق، ص 68.

3- موسى الصبيحي: التعليم والثقافة: علاقة فريدة في عالمنا العربي، مرجع سابق، ص189.

للمجتمع ، كل ذلك يبقى رهينا بمدى قدرة المؤسسات عن استقبال مئات الآلاف من الخريجين . هكذا

أصبح التعليم في ارتباطه بالمجتمع أداة ثقافية واجتماعية واقتصادية التي وظفتها وتوظفها المجتمعات البشرية المحافظة على استمرارها وإعادة إنتاجها الاجتماعي والثقافي من جهة، ولتجديد مقوماتها وتطويرها

الذاتي من جهة أخرى . لقد تمكنت معظم الأقطار العربية من تخطي مشكلة التقدم الكمي في نشر التعليم على أبعاد نطاق و بنسب متفاوتة ، إلا أن المطروح وبإلحاح هو إشكالية نوعية التعليم ومحتواه ، فهناك عجز واضح في مستوى أداء الطاقات البشرية العربية على العموم ، خاصة إذا علمنا أن التعليم هو المسؤول الأول عن تكوين وتوفير الإطارات الماهرة والكفاءة العالية لتتولى مهام إدارة الاقتصاد و المجتمع ككل . ومن بين أهم معوقات المنظومة التربوية والتعليمية إلى جانب نقص المرافق التعليمية وعدم توزيعها جيدا على الأقاليم بعض المشكلات الأخرى نذكر منها: (1)

- 1- اعتماد التعليم على التلقين والحفظ وسيطرة البعد النظري على البعد التطبيقي.
  - 2- إهمال الحوار والنقاش وتحمل مسؤولية التعليم بإدخال طرق بيداغوجية جديدة كحل للمشكلات .
  - 3- عدم مسايرة المعلومات والمضامين للتطورات التكنولوجية العالمية.
  - 4- عدم وضوح السياسات التربوية، وتغيّرها بتغير المسؤولين عن التربية ، فتأخذ طابعا ذاتيا أو شخصيا، وتغفل متطلبات الواقع الاجتماعي والاقتصادي للمجتمع.
  - 5- ضعف الصلة بين النظام التربوي والتعليمي وحاجات سوق العمل والتخصصات المطلوبة (تكوين عشوائي )، حيث تغلب على السياسات التعليمية في معظم الأقطار العربية التخصصات النظرية على حساب التعليم الفني والتطبيقي، الذي أصبح أكثر قدرة على التأقلم مع تطور التكنولوجيا، وأكثر فاعلية في تقليص البطالة في وسط الشباب وإدارة آلة الإنتاج.
- ومثل هذا لا يشجع المتعلم على الاستقلالية ، فكما تقول السيدة روزين دوبراي (R . Dobrai) " يجب أن نعلم الفرد كيف يفكر ( Apprendre à penser ) أو كيف يتعلم ( Apprendre à apprendre ) حتى يصبح أكثر استقلالية وأقل تبعية، وبالتالي يكون قادرا على مواجهة المستقبل بنفسه " (2).
- إن البرامج التعليمية ينبغي لها أن ترسم سياساتها وفق متطلبات التنمية الشاملة، وأن تكون جزءا من التخطيط العام للتنمية.

---

1 - إبراهيم قويدر: تنمية الموارد البشرية، دار المعارف، القاهرة، 2001، ص108.

2- Reuven Feurstein : Op.cit ; p. 39.

إلا أن وعي المخططين بأهمية العلم والتقنية في عملية التنمية لا يزال منخفضا، ولهذا تم التركيز على التعليم العام أو الأساسي وطرق التعليم النظرية، فتم صرف جهود ومبالغ مالية هائلة، إلا أن الواقع قد أثبت أنها لم تف بمتطلبات التنمية من التخصصات اللاّزمة، ولم تساعد على تأسيس أشكال مهنية

حديثة ترتبط بالاقتصاد والتكنولوجيا، وهذا راجع لبعض القيم الاجتماعية التي تمجد الأعمال والمهن الإدارية فقط (1).

وهكذا فإن سياسة التعليم التي تتجه نحو تكوين الفرد بغرض الاعتماد على نفسه، هي السياسة التي تفعل نسق الحراك الاجتماعي، بالسماح للإنسان من اكتساب مهارات مهنية يتشكل بواسطتها مستقبله الوظيفي والاجتماعي حتى يحمي نفسه من الفقر والحرمان، ويقي نفسه من الأمراض.

فقد بينت دراسات كثيرة ارتباط الجهل والأمية ونقص التعليم كمؤشر للتنمية البشرية بالمرض وبالفقر وسوء أحوال المعيشة. فانخفاض المستوى التعليمي لأرباب الأسر يؤثر في حجم الدخل الذي يتحصلون عليه، باحتلالهم لمناصب عمل ضعيفة الأجر، كما يؤثر هذا العامل على ارتفاع نسبة التسرب المدرسي، وعدم تسجيل الأبناء في المدارس الابتدائية خاصة البنات . ففي الفيتنام مثلا يبلغ معدل الفقر بين من يعيشون في أسر معيلا غير متعلم 68 %، بينما حصول المعيل على التعليم الابتدائي يخفّض المعدل إلى 54 %، والتعليم الثانوي يخفّض الفقر إلى 41 %، والتعليم الجامعي يخفّض معدل الفقر إلى 12 % فقط (2). فوجود مستوى تعليمي أعلى معناه القدرة على استخد ام تقنيات أفضل ومهارات أحسن وبالتالي يتلقى الفرد أجرا أعلى، ويمكن ربط نفس العلاقة بين التعليم ومتوسط معدل وفاة الأطفال . فكلما كان المستوى التعليمي للأمهات مرتفعا كلما انخفض معدل وفيات أبنائهن، فقد بينت دراسة أجريت على 45 بلدا ناميا أن متوسط معدل وفاة الأط فال دون الخامسة من العمر كان 1000/144 بالنسبة للأمهات الأميات، وانخفض إلى 1000/106 عند أمهات لهن المستوى الابتدائي و 1000/68 مولود عند ما كان مستواهن التعليمي ثانوي، إذا فكلما زاد المستوى التعليمي انخفضت نسبة الوفيات (3). وعليه فإن أهم وسائل تعميم وتحقيق التنمية البشرية هو توسيع ونشر التعليم والمعرفة واستخدامها بشكل صحيح في كل الميادين، الصحة، التربية، والإنتاجية حتى تتحقق رفاهية الإنسان.

1- إقبال الأمير السمالوطي: قراءات معاصرة في التنمية الاجتماعية، مرجع سابق ، ص 108.

2- المرجع نفسه ، ص148.

3- المرجع نفسه ، ص317.

فالمؤسسات التعليمية المعنية بفئة الشباب وفقا لنظام التعليم الحالي في الجزائر تبدأ من مرحلة التعليم الثانوي والتعليم العالي بكل فروعه وتخصصاته . والتعليم في عمومها يشكل استمرارا في الموارد البشرية. وعليه فإن إعداد الكوادر الداخلة إلى سوق العمل للمشاركة في إنتاج المجتمع وثروته الاقتصادية هي إحدى مهام ومسؤوليات النظام التعليمي، وتتمثل مهامه في تزويد أفراد المجتمع بالاتجاهات والقيم

وأنماط السلوك الاجتماعي الإيجابي وتنمية احترام الآخر والشعور بالكرامة والمشاركة في حياة المجتمع .  
وانطلاقاً من هذا يتعين تحديد عدد من الاعتبارات لتوضيح رؤية وفلسفة الدولة وأهدافها من حيث التعليم:  
(1)

- 1- إعادة النظر في البرامج التعليمية والخطط والمقررات الدراسية ونظم التعليم والامتحانات والتقييم.
  - 2- تحديد ارتباط التعليم والتدريب باحتياجات سوق العمل على اتساع عدد كبير من السنوات المستقبلية في ظل سياسات المجتمع ونظمه الاقتصادية والمستوى التكنولوجي وأساليب الفن الإنتاجي.
  - 3- كيفية توجيه الشباب نحو انساق التعليم والتدريب ومؤسساته، وتحديد الآليات الفاعلة التي تحقق التوجيه الرشيد لتنظيم الالتحاق بالتعليم.
  - 4- تحقيق العدالة في فرص وتوزيع توجيه الشباب على مؤسسات التعليم و التدريب.
  - 5- احترام رأي الشباب كأفراد داخليين لنظام التعليم مع أصحاب الأعمال ومؤسساتهم والنقابات وقطاعات الإنتاج الاقتصادي والخبراء والمتخصصين الذين يخططون للمحتوى التعليمي.
  - 6- إعادة النظر في محتوى التعليم، ومدى توفير الفرص لتدريب الشباب على التفكير المستقبلي وإدراك موقعه ودوره ومستقبله، وكيف يستطيع التعبير عن رأيه ويشارك في صنع هذا المستقبل.
- إن غاية التنمية البشرية لا تكتمل إلا في ظل توظيف ما يتم انجازه على صعيد توسيع خبرات الشباب عبر تنمية رأس المال البشري، وليس هناك ثمة معنى للتعليم والتدريب والخدمات الصحية دون أن يصاحب ذلك توظيف رشيد للقوى البشرية لتساهم بفعالية في النمو الاقتصادي، مع العلم أن التقدم الاقتصادي والقاعدة الصلبة لتوفير الاستثمار المادي لرأس المال البشري وهو مظلة التنمية البشرية، ومن ثم فإن أداء النظام الاقتصادي وما يجري بداخل قطاعاته من أنشطة وما يوجهها من سياسات يحدّد إلى حدّ كبير مستقبل التنمية البشرية. لا شك أن هذا الأداء يرتبط إيجاباً وسلباً بمدى قدرة المجتمع على خلق فرص العمل للشباب والمساهمة في رفع مستوى الإنتاج ومن ثم رفع مستوى الدخل القومي.

---

1- محروس محمود خليفة: التنمية البشرية وقضاياها النظرية والمنهجية (تحليل نقدي)، مرجع سابق، ص ص 42-43.  
من هنا تقودنا المناقشة إلى تأكيد " أن سوق العمل وأوضاع القوى العاملة واحدة من أهم قضايا التنمية، خاصة عندما يتعلق الأمر بعمالة الشباب المتخرج وما يواجهه من مشكلات وأزمات وعلى رأسها أزمة البطالة بصورها ومستوياتها المختلفة " (1). كما أن هذا الارتباط بين التربية والتعليم والمجتمع ليس أحادي التأثير، بل هو ارتباط جدلي تفاعلي، فكما تتأثر النظ م التربوية في بنائها واشتغالها بالمحيط

الاجتماعي، فإن فعل الممارسات التربوية ينعكس على هذا المحيط أيضا . ويمكن أن نشير هنا إلى أهم المرتكزات الاقتصادية والاجتماعية للتنمية البشرية فيما يأتي:

## 2- الموارد البشرية والبعد الاقتصادي للتعليم:

إن التربية كمجـ ال استثمار للرأسمال البشري لابد وأن تتأثر بمدخلاتها ومخرجاتها بالنظام الاقتصادي القائم في المجتمع، لأن التخطيط بالتربية لا يصاغ في فراغ بل تحت إكراهات وحاجيات وتحديات العوامل الاقتصادية الأمر الذي يستلزم التكامل بين التخطيط للتربية والتخطيط للمجتمع، وهذا وفق مشروع اجتماعي - اقتصادي شمولي وهادف، إذن فربط التعليم والتكوين بسوق الشغل وقطاعات الاقتصاد وغيرها أمور لها دلالتها السوسيو- اقتصادية في هذا المجال.

فالبشر كما يقال في تراث التنمية هم ثروة الأمم الحقيقية، من هنا كانت تتميهم غاية لها طبيعة إستراتيجية في المجتمع الإنساني، وهي غاية أو هدف استراتيجي على سلم أولويات بلدان العالم الثالث الساعية لتحقيق التقدم والازدهار (2) .

لقد ظهرت التربية كنظام اجتماعي منذ نشأة الإنسان ووجوده على هذه الأرض، وظهرت كضرورة اجتماعية هدفها إعداد الفرد ليصبح عضوا صالحا في مجتمعه، وبالتالي يجب أن تتكيف لتخدم النظام الاجتماعي وبنائه الاقتصادي وإعداد الإنسان اجتماعيا، ولأنها عملية اجتماعية كان إطارها الاجتماعي الأول هو الأسرة والبيئة المحيطة بالفرد وما يجري فيها من علاقات اجتماعية تتم عن طريق الاتصال المباشر بين أفراد المجتمع ... (3)

فالتربية ضرورة اجتماعية للفرد والمجتمع معا، فالمجتمعات البشرية بحاجة إلى التربية لأنها عملية اجتماعية ضرورية تهدف لتكييف الفرد مع بيئته الاجتماعية والطبيعية، فهي عملية تفاعل مستمر بتعلم الفرد عن طريقها أسلوب حياة مجتمعه ويستوعب ثقافته.

1- محروس محمود خليفة: المرجع السابق، ص 55.

2- المرجع نفسه، ص 92.

3- أحمد أبو هلال وآخرون: المرجع في مبادئ التربية، مرجع سابق، ص 133-134.

وعليه فلا توجد تربية دون مجتمع فالعلاقة بينهما وثيقة ومتبادلة . والهدسة كنظام اجتماعي فهي غير معزولة عن قضايا الإنسان والمجتمع، وتتحدد أبعادها بأبعاد المجتمع وتتأثر بتغييراته، وفي الوقت نفسه تعمل لتكون رائدة ومبشرة بإحداث تغييرات اجتماعية عن طريق الأجيال التي تساهم في تنشئتها (1).  
تعتبر ضرورة الربط بين البناء الاجتماعي لأي مجتمع ونظامه التربوي والتعليمي كنظام فرعي من أنظمة المجتمع ذات أهمية بالغة، وقد كان هذا الربط موجودا منذ العصور القديمة، وازدادت أهميته أكثر فأكثر

نتيجة التغيرات السريعة التي حدثت في العصر الحاضر، وما أحدثته الثورة العلمية والتكنولوجية من تغييرات في حياة الأفراد والمجتمعات، بحيث أصبحت متطلبات العمل والحياة سريعة التغير، مما يفرض على المؤسسات التربوية والتعليمية مسايرة هذا الواقع بكل أبعاده . إن الكثير من الشواهد تبين أن هنالك ترابطا و تلازما كاملين بين التقدم الاقتصادي في بلد من البلدان و بين التقدم التعليمي، و هذا التلازم و الترابط عبر عنهما الأستاذ فوراستيه ( Fourastie ) بقوله (2) :

" إن البلد المتخلف اقتصاديا هو بلد متخلف تربويا "

### 3- الموارد البشرية والبعد الاجتماعي للتعليم:

إن بنية النظام التربوي إضافة إلى أساسها المادي، فهي تشكل قوى بشرية ت عدّ أساسها العام، وتتمثل هذه القوى البشرية في التلاميذ والمدرسين والأطر الإدارية والمفتشين وغيرهم، ويتسم نظام تربوي ما بالنجاعة والفعالية كلما حقق انسجاما وتكاملا بين النسق الاجتماعي والثقافي العام، وبين مضمون الممارسة التربوية التي يفترض أن تتجه إلى خدمة جميع الفئات الاجتماعية وتأمين حقها من الاستفادة من الخدمات التعليمية. ونظرا للقطيعة التي حدثت بين المجتمع وبين البنيات الثقافية والتربوية نتيجة تعدد أنماط النظام التربوي (تقليدي أو عصري) وما أفرزه من تعدد في الأشكال الثقافية، ذهب الكثير من المفكرين إلى دراسة التحولات الاجتماعية والتربوية في العالم الثالث وما ترتب عنها من عواقب ونتائج عانت منها المجتمعات العربية بالذات . فالعوائد المرجوة من التنمية البشرية تتجاوز مفهوم المردود الاقتصادي، وفي هذا السياق نشير أن ثمة عوائد أخرى تسير في ركاب النمو الاقتصادي أو م صاحبة له أثبتتها التجربة الإنسانية في نهاية القرن السابق، وهي أنه لا معنى لتحقيق تنمية اقتصادية وتكنولوجية ما لم تصاحبها معطيات ذات بعد اجتماعي وسياسي ترتبط بالحرية والديمقراطية والمشاركة، وإبعاد مظاهر الظلم والاستغلال وتنمية الثقافة والاهتمام بالبيئة بمعناها الأمثل.

1- أحمد أبو هلال وآخرون: المرجع السابق ، ص 135.

2- عبد الله عبد الدائم: التخطيط التربوي، مرجع سابق، ص 25.

كما أن اكتساب المعارف والمهارات ومستوى الصحة العامة، وتمكين فئات المجتمع المختلفة من الحصول على حقوقها في سياق توازن اجتماعي يقضي على كل ما يهدد الإنسان في صحته وعمله ومعتقداته وأفكاره. كل ذلك يمثل مطالب أساسية لا يتم تحقيقها إلا عبر سياسات تنموية ناجحة (1).

إن من أهداف التربية والتعليم التكيف مع المجتمع وخدمته وتلبية حاجاته التي حدّدت كالتالي: (2)

1- الحاجة إلى التربية الوطنية من أجل إعداد المواطن الصالح، المنتمي لوطنه وأمته.

2- الحاجة إلى التربية المهنية ، عن طريق الاهتمام بالتعليم المهني، وتوفير الكوادر الفنية، والمنشآت التعليمية المختلفة، وتعتبر هذه الحاجة ضرورية لمسايرة التطور الصناعي الحديث والذي كان له تأثير كبير على مجال التربية والتعليم.

3- الحاجة إلى التربية الخلقية، أي الاهتمام بالجانب الأخلاقي عند الإنسان بما فيه من فضائل وقواعد سلوكية حسنة تقرأها ثقافة المجتمع وتعمل على إشاعتها بين أفرادها.

ومن أبرز القيم التي تتطرق إليها التربية وتحاول وضع الحلول إليها هي: (3)

أ- الديمقراطية الحرة : فالمجتمع الديمقراطي هو ذلك المجتمع الذي يتمتع بجو من الحرية، والحرية لها حدود ومرتبطة بالوعي، فالحرية هي مجموعة من السلوكيات المتمثلة في قدرة الأفراد على الاختيار الصحيح لعناصر تجربتهم الحياتية من خلال تفاعلهم وسعيهم لتحقيق أهدافهم وأهداف مجتمعهم، ومن أجل أن يكون التعليم ديمقراطياً تجدر الإشارة إلى أهمية إتاحة الفرص التربوية الصحيحة للشباب، للتعبير عن آرائهم بوعي وبحرية، مما يساهم في نمو شخصياتهم نمواً سليماً للأفراد ومتمكناً يمكنهم من أداء دورهم على أحسن وجه.

ب- تكافؤ الفرص التعليمية : وهنا المفهوم يقتضي عدم التفريق بين مواطن وآخر من حيث الحقوق في العلم والتعلم، انطلاقاً من مفاهيم الديمقراطية الجديدة في عصرنا هذا، والتي أكدت حق كل مواطن في الحصول على العلم والمعرفة، دون أي تمييز وهذا المبدأ يعني فتح الفرص التعليمية للجميع وفق ميولهم واتجاهاتهم.

ومن جهة تتبع المجالات أمام الأفراد لمواصلة تعليمهم، لنتمكنوا من التكيف مع متطلبات الحياة العصرية، ثم لأن اكتساب المعارف والعلوم يجب ألا يتناقض مع متطلبات الحياة (4).

1- محروس محمود خليفة: التنمية البشرية وقضاياها النظرية والمنهجية، مرجع سابق، ص 92.

2- 3- أحمد أبو هلال وآخرون: المرجع في مبادئ التربية، مرجع سابق، ص 139.

4- المرجع نفسه ، ص 139- 140.

وفي كثير من الدول توجد معوقات كثيرة تقف حائلاً دون انتشار مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية لدى جميع من هم في سن التعليم، والتي تعود إما لظروف اقتصادية أو اجتماعية أو سياسية أو للموقع الجغرافي أو غيرها .

ج- إلزامية التعليم ومجانيته:

والذي يعني التزام الدولة بتوفير الفرص والإمكانيات التعليمية لمن هم في سن الإلزام، كما يتطلب من الأولياء إلزام أطفالهم الاستفاد من الفرص التعليمية الممنوحة لهم لتحقيق النجاح ومكافحة مظاهر التسرب المدرسي والهدر التربوي والتي تعود بالأضرار الفادحة على التنمية الاجتماعية والاقتصادية، لقد أصبح مبدأ إلزامية التعليم ومجانيته، وخاصة في المراحل الأساسية من أولويات النظام الديمقراطي في التعليم كما نصت عليه مبادئ حقوق الإنسان في المادة 26. كذلك جاء في مقدمة التوصيات التي أقرها مؤتمر التعليم الإلزامي المجاني للدول العربية المنعقد في القاهرة في 11 كانون الثاني 1954. الحاجة إلى التربية الصحية، إن صحة أفراد المجتمع ضرورية للنجاح في الحياة وبراء الحضارة.

لقد أقرت جامعة الدول العربية بالتعاون مع منظمة اليونسكو الدولية ما يلي : لما كانت القوة البشرية أثمن موارد الدول، وكان تاريخ العلم الحديث يبين أن التقدم الاقتصادي يسير جنباً إلى جنباً مع التقدم في التعليم، وكانت نتائج التعليم وآثاره في رفع مستوى الإنتاج تعوض البلاد أكثر مما أنفقته عليه، ولما كان التعليم هو الأساس السليم للديمقراطية الحقة والسلام العالمي والاستقرار الدولي، فلا بد للدول العربية من أن تحشد طاقاتها ومواردها لإقرار التعليم الإلزامي فيها (1).

#### 4- التنمية البشرية والاستثمار في التعليم:

لقد أشار خبراء منظمة التنمية الصناعية التابعة للأمم المتحدة ومنظمة العمل الدولية إلى أن التعليم بجانب توسيعه للأفق وإعداد الشخص للحياة في المجتمع وقيامه بالمسؤوليات المدنية يكاد يعتبر أساساً ضرورياً لجميع المهن الصناعية المعاصرة . و ما يمتاز به التعليم من خصائص نظامية ورسمية تجله يستأثر بأهمية استثنائية في تنمية الموارد البشرية، الأمر الذي يفسر التوجه الواسع والاندفاع العظيم للتعليم خاصة في البلدان حديثة العهد بالتنمية، والمتمثل بزيادة الطلب عليه بدرجة كبيرة لاسيما في السنوات التي تلت الحرب العالمية الثانية حيث نمت إبان تلك الفترة مبدأ ( شعبية التعليم ) مما جعل منه ليس مجرد شيء مرغوب لذاته أو وسيلة ترفيه وامتياز تتمتع بها طبقة اجتماعية معينة، إنما اعتبر أيضاً شرطاً ضرورياً للكرامة الإنسانية إضافة إلى كونه أداة فعالة لتحفيز النمو الاقتصادي عن طريق

1- أحمد أبو هلال وآخرون: المرجع السابق، ص 158.

زيادة إنتاجية القوى العاملة من خلال تحسينه لنوعية العمل . وبصفة عامة فإن الاهتمام بالتعليم لم يكن بالأمر الحديث، كما أن إثارة هذا الاهتمام لم تكن فقط في إطار النمو الاقتصادي والتنمية بل يرجع الاهتمام بالتعليم وخاصة من قبل رجال الاقتصاد إلى أيام آدم سميث وريكاردو وغيرهم.

وقد عزی آدم سميث « الذكاء الحاد والعادات الفاضلة المتمسمة بالنظام للشعب الاسكتلندي إلى الانتشار الواسع المبكر للتعليم بينهم »، الأمر الذي جعله يشير إلى أهمية التعليم ويدعو إلى ضرورة الاهتمام به باعتباره المجال الذي يمنع فساد الطبقة العاملة ويعمل بالتالي على المساهمة كعنصر فعال في الاستقرار السياسي والاجتماعي، ولهذا اعتبر اكتساب المهارات والخبرات إحدى صور الاستثمار ذات المردود العال (1).

كما حاول وليم بيتي ( W.Petty ) قياس قيمة رأس لمال البشري وبين بأن مردود الاستثمار إلى رأس المال البشري كان عاليا جدا وطالب الاقتصاديين من بعده بضرورة تخصيص رؤوس أموال كبيرة للتعليم، فيما اعترف معظم الاقتصاديين الذين جاءوا بعد آدم سميث بأهمية التعليم، ولكنهم كانوا يميلون إلى تركه جانبا عند بناء نظرياتهم في النمو الاقتصادي حتى جاء ( مارشال ) فحاول ثانية أن

يربط بين التعليم وبين دراسة التغير الاقتصادي، بحيث اعتبر التعليم استثمارا قوميا عاليا، حيث كتب مارشال يقول: " إن الحكمة من صرف الأموال العامة والخاصة على التعليم يجب أن لا تقاس بال فوائد المباشرة فقط، فالتعليم مريح كمجرد استثمار يهدف إلى إعطاء الجماهير فرصا كبيرة للبدء بتحرير طاقاتهم الكامنة ". ومن هنا كان مارشال أحد الأوائل الذين اهتموا بموضوع عائد التعليم حيث تضمن كتابه " مبادئ الاقتصاد " 1908 ملحقا رياضيا بمثابة نموذج لحساب هذا العائد. أما الاقتصادي بيجو ( Pigou )

فقد اعتبر هو الآخر التعليم استثمارا ينتج معدل مردود في الإنتاج الإضافي يزيد كثيرا عن المعدل الاعتيادي للفائدة على رأس المال المستثمر في المعدات . فيما ذهب كارل ماركس للدفاع عن نوع من التعليم الذي يعطي مرونة كبيرة لمهارات العمل حيث أن زيادة الإنتاجية المتصلة بالتعليم والتدريب هي الوسيلة الفعالة لرفع مستوى المعيشة في المجتمع الاشتراكي، في الوقت الذي تعمل فيه كسبيل لتراكم الأرباح في المجتمع الرأسمالي وهكذا عرف المخططون الاقتصاديون أن الإنفاق على التعليم إنما هو استثمارا رأسماليا باعتباره عملية تزيد من الناتج القومي على الرغم من أن التعليم كخدمة طبيعتها استهلاكية وإنتاجية في آن واحد (2).

1- مصدق جميل الحبيب: التعليم والتنمية الاقتصادية، المرجع السابق، ص20-21.

2- المرجع نفسه ، ص ص22- 23.

فالقدرات المكتسبة ليست مجانية إنما ذات تكلفة تمثل في جوهرها الاستثمار في رأس المال البشري، على أن الأساس الاقتصادي للنمو المتسارع يكمن وراء استيعاب التطورات العلمية والتكنولوجية المتزايدة باضطراد واستخدامها بكفاءة عن طريق هذا الاكتساب للمعارف الخاصة بتشغيلها وصياقتها. ففي الظروف الحالية للتقدم العلمي والتكنولوجي الهائل تتزايد بشكل ملح ومستمر ولا سيما بالنسبة للبلدان

النامية أهمية زيادة الإنتاج وتطويره بالاعتماد على النهوض المباشر وغير المباشر للمعارف المهنية وتوافر عنصر العمل ذو المهارة المرتفعة. فمن خلال التعليم يمكن تعبئة العقول وبالتالي يتسنى للجهاز الاقتصادي زيادة عرض العمل الفعال بمقدار كبير جدا مما يفضي إلى زيادة إنتاجية العمل وما يتبعها من آثار ايجابية على الواقع الاقتصادي مثل زيادة مستوى استهلاك الفرد وتطور مستواه المادي والثقافي، على أن مجموعة النتائج الاقتصادية الايجابية لعملية الإنفاق على التعليم أو الاستثمار البشري عن طريق التعليم والتدريب والتأهيل لا تنحصر في كونها تكثيفا للثروة القومية فحسب بل تعتبر عاملا حاسما في كسب الزمن لاختصار فترة التخلف الحضاري الأمر الذي جعل متوسط ما تتفقه البلدان النامية على التعليم والاستثمار البشري يرتفع فيصل إلى 5% من دخلها القومي، وهذه النتائج يمكن تقديرها من خلال مجموعة من المؤشرات: (1) يشير خبراء الاقتصاد إلى أن إنتاجية العامل الأمي ترتفع بنسبة 30% بعد عام واحد من الدراسة الابتدائية وحوالي 320% بعد دراسة مدتها 13 عام و600% بعد الدراسة الجامعية. وفي دراسة أجريت في الاتحاد السوفيتي اتضح أن مساهمة العامل المتعلم لـ 10 سنوات مدرسية الذي أنهى المرحلة الثانوية تبلغ 30-80 مرة بقدر مساهمة العامل الذي أنهى 4 سنوات تعليمية فقط. وفي محاولة أخرى لتقدير مردود الاستثمار في التعليم الابتدائي في الاتحاد السوفيتي أظهرت النتائج أن إدخال برنامج أربعة سنوات من التعليم الشامل قد عاد على الاقتصاد القومي بفوائد بلغت أربعة وأربعين مرة بقدر تكلفتها. كما أظهرت الدراسة التي قام بها مجموعة من أساتذة الاجتماع في لينينغراد حول أثر المراحل الدراسية على تطور إنتاجية العمل أن نسبة المساهمة في العمل الاجتماعي وإنتاجية العمل تتزايد باضطراد كلما زادت السنوات الدراسية التي ينهيها العامل. كما بينت الأستاذ (شوب) في هذا المجال أن عائد الزيادة في التعليم الابتدائي في فنزويلا من الصف الأول إلى السادس الابتدائي كان يصل إلى 130% سنويا، حيث بنا تحليله هذا على أساس الفروق في دخول العمال الزراعيين الأميين ودخول أولئك الذين أكملوا 6 سنوات من التعليم (2).

1- مصدق جميل الحبيب: المرجع السابق، ص.25

2- المرجع نفسه، ص 25.

- جدول رقم (4) يبين أثر المستوى التعليمي على تطور إنتاجية العامل في الاتحاد السوفيتي.

مدة الدراسة التي ينهيها العامل	نسبة المساهمة في العمل الاجتماعي
السنوات	النسبة %
4	23%

30%	5-6
40%	7-9
56%	10-11

كما أن الدراسات التي قام بها ( Grilliches-Gisses ) أظهرت أن تعليم الفلاحين يعدّ استثماراً مربحاً جداً وهو متغيّر مهم في لإنتاج الزراعي مقوم للتكاليف والإيرادات، و لم يكن بالمستطاع تحديث الزراعة الدانمركية بين 1870- 1900 إلاّ بواسطة الاستثمار الواسع في تعليم الفلاحين و اكتسابهم المعارف الجديدة في الزراعة، ويعود لنفس السبب التطور الزراعي الهائل الذي حدث في هولندا لنفس الفترة، الأمر الذي جعل مسألة تحديث الزراعة وتطوير الإنتاج فيها نتيجة طبيعية للمعارف المكتسبة والمهارات الجديدة المتطورة.

كما أن تجربة النمو الزراعي المتفوقة التي حققتها اليابان رغم ظروف محدودية المساحة الزراعية، كانت نتائجها تعود بالدرجة الأولى إلى تعليم السكان الزراعيين. فقد تحقق مستوى عال من المهارة في استخدام المعارف الجديدة والمنجزات العصرية الأمر الذي تعدى مضاعفة محصول زراعي واحد في تنمية ومضاعفة ثلاثة محاصيل سنويا في بعض المناطق. إن نجاح مثل هذه التجربة كان يعزى إلى نوعين من الاستثمارات: (1)

- 1- الاستثمار في البحوث واكتشاف وتطوير عوامل الإنتاج.
  - 2- الاستثمار في التعليم سواء بالنسبة لهيئة المختصين بتقديم المعرفة للمزارعين.
- أما دراسة الأستاذ تانك ( Tang ) فقد أظهرت أن الاستثمار في التعليم الريفي في ال زراعة خلال الفترة الواقعة بين 1880-1938 أدى إلى زيادة الإنتاج الزراعي الياباني بمعدل 35 % سنويا.

1- مصدق جميل الحبيب: المرجع السابق ، ص 27.

وهكذا يصبح التعليم ميدانا واسعا للاستثمار المربح، فعدد من الدول تخصص نسباً لا يستهان بها من الدخل القومي للتعليم. واستنادا إلى إحصاءات منظمة اليونسكو نرى أن عددا من الدول أنفقت أكثر من 7 % من الناتج القومي الإجمالي على شؤون التعليم عام 1971 (كالاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة وكندا وتونس وكوبا). كما تشير حسابات ستر وميلين في الاتحاد السوفيتي إلى أن نسبة مساهمة التعليم في

نمو الدخل القومي كان 16.1% عام 1940 وارتفع إلى 20.6% عام 1950 ثم إلى 23% عام 1960. وفي ألمانيا الديمقراطية أظهرت حسابات (كوابس) أن مساهمة التعليم في زيادة الدخل القومي كانت بنسبة 18.5% عام 1964. أما العالم دينيسون فيرى أن أكثر من 3/5 من الفرق في الدخل الحقيقي يعود إلى ارتفاع المستوى التعليمي، وأن 48% من متوسط المعدل السنوي للنمو في الولايات المتحدة يعود إلى الارتفاع المستمر في المستوى التعليمي للقوى العاملة<sup>(1)</sup>. لا شك أن ما تقدم يدل دلالة واضحة على تعاظم دور التعليم في التنمية الاقتصادية كعملية استثمارية ضخمة تستهدف تكوين وتنمية رأس المال البشري عن طريق زيادة تسليح القوى العاملة بالمهارات والمعارف والخبرات التي تتزايد الحاجة إليها على الدوام في ظروف التنمية الاقتصادية والاجتماعية، مما يزيد زيادة كبيرة من أهمية استثمار الإنسان كمورد منتج خلاق وكقيمة اجتماعية سامية من خلال مجموعة من التغييرات النوعية تتركز على زيادة قدرة العمل الحي على الإنتاج والإبداع فيه، شريطة أن لا يعتمد ذلك على وضع الإنسان الحالي كعنصر للإنتاج بل العمل على كشف ما لديه من طاقات بدنية وفكرية كامنة وتطويرها. كما نستطيع أن ننبئ الأهمية الكبيرة لمساهمات العنصر البشري في التنمية الاقتصادية والاجتماعية من خلال التأثير الواضح الذي يتركه العمل الإنساني على نمو الإنتاج وتحسينه. وهكذا نصل إلى أن العلوم إنما نشأت وتطورت باعتبارها جزء من مستلزمات الإنتاج. فمن خلال الإنتاج تطور العلم، وأصبحت المعرفة العلمية محتواة في مجمل العمل الاجتماعي، الأمر الذي قاد بالضرورة لأن يصبح العلم عنصرا مباشرا في الإنتاج وواحدا من قواه الجبارة التي تتطور بفعل الربط المباشر ما بين العلم والإنتاج والعلاقة الموضوعية والجدلية المتبادلة بينهما. " إن تطور العلم وتطبيق المعارف العلمية يقود بالدرجة الأساسية إلى تكثيف الإنتاج عن طريق الزيادة المضطردة في الإنتاجية ورفع كفاءة العمل، ذلك التكثيف الذي من شأنه أن يخلق الظروف الموضوعية الملائمة لتطور وتنامي العلم بدرجة أعلى من ذي قبل، فتؤثر نتائج العلم بصورة متزايدة على مستوى الإنتاج، كما تزداد إمكانية العمل بواسطة الإنتاج المعتمد على التقدم العلمي والتقني"<sup>(2)</sup>.

1- فريدريك أنجلز: دياكتيك الطبيعة، (ترجمة وصفي البني)، منشورات وزارة الثقافة والإرشاد القومي، دمشق 1972، ص 137.

2- كوستانتينوف وآخرون: المادية الديالكتيكية (ترجمة فؤاد مرعي وآخرون)، منشورات دارالجماعي، دمشق، 1973، ص 369.

وهكذا تنمو العلاقة التبادلية بين العلم والإنتاج بحيث لا يبدوا الأمر مقتصرًا على ما يدين به الإنتاج للعلم، إنما يصبح العلم أيضا مدينا للإنتاج بما يزيد عن ذلك زيادة لا نهاية لها. إن هذه العلاقة المتبادلة بين العلم والإنتاج تكتسب في ظروف التطور العلمي والتكنولوجي أهمية متزايدة، حيث أن التفاعل بينهما يعدّ تحت هذه الظروف شرطا جوهريا للتطور السريع في جميع المجالات الاقتصادية والاجتماعية، على أن يبقى العلم جزء من العمل الاجتماعي يعتمد عليه ويتقدم بواسطته ... إلا أن هذه العلاقة المباشرة

والمبادلة بينهما لا تصبح ممكنة ومتطورة إلا بالتعمق في معرفة قوانين المجتمع وتطوير أنظمة إنتاج وأساليب جديدة في عملية الإنتاج والإدارة العلمية وتكييف واع للعلاقات الاجتماعية بالشكل الذي يجعل العلم والتكنولوجيا القاسم المشترك لمختلف عمليات التنمية وأحد المقومات الرئيسية في تسارع وتيرة النمو الاقتصادي والاجتماعي لمختلف البلدان.

يعتبر التعليم وسيلة إستراتيجية وطنيا وعالميا، فرديا واجتماعيا، هدفه هو ترقية الإنسان بصفة عامة، لأنه هو الغاية في النهاية . وقد جعلت هذه الإستراتيجية من بلد مثل الجزائر خلال فترة السبعينات مثلا توجه أكثر من 10 % من الناتج الوطني الخام لقطاع التربية والتعليم . أما في البلدان المتقدمة فإن الاستثمار في التعليم وإنتاج المعرفة جعلها تضع التربية ومنظومتها في رأس أولوياتها، وتدق ناقوس الخطر كلما انخفضت نسب نجاح تلاميذها وطلابها ، معتبرة ذلك ككارثة وطنية ، رغم أن نسب النجاح لديها تتراوح بين 70 % و 80 % عكس ما هو سائد في الوطن العربي عامة (1).

فالتمية الاقتصادية كانت أو اجتماعية يجب أن تمر عبر تقوية وتثمين الموارد البشرية بواسطة التعليم، لأن قدرات الفرد لم تكن مجدية إلا إذا عرفت المنظومة التربوية كيفية استثمارها واستغلالها بواسطة التعليم والتكوين والتدريب أثناء الخدمة (التدريب أو التكوين المتواصل )، والذي أصبح من ضروريات العصر، عصر التقنيات الرقمية والتكنولوجيا المتطورة. ولهذا يجب تقليص الفجوة في الاهتمام بالتعليم العام القاعدي الذي يهدف إلى إبراز ملامح شخصية الفرد وطرق تفكيره، وإكسابه معارف ومهارات تتيح له سبل الاندماج في المسار الاقتصادي والمهني، وهذا لا يتأتى إلا بواسطة التكوين والتعليم الفني . فالنوع التقني و الفني الذي يعقب التعليم العام أمامه أربعة تحديات كبرى حسب رأي روفن فورستاين (Feurstein Reuven) هي : (2)

1- تقليص الهوة المتزايدة بين السكان وخاصة منهم الشباب المقبلين عن العمل والمعروض من الوظائف ومناصب العمل.

1-Ahmed Taleb Ibrahim : *De la décolonisation à la révolution culturelle*, SNED, Alger, 1981, p.145

2-Reuven Feurstein : *Pédagogie de la médiation autour du PEI chronique scolaire*, Lyon, 3<sup>e</sup> Edition ,1996.P.14

2- الاستجابة للطلبات الكثيرة حول التعل يم والتكوين النوعيين، حيث يتزايدان ويتطوران في الأهداف والمضامين والأنماط .

3- مراقبة التغيرات على المستوى الاقتصادي وامتلاك التكنولوجيا الحديثة.

فهذه التحديات تفرض على المنظومة التربوية تكييف مناهجها البيداغوجية، وربط المدرسة بالمحيط

الاقتصادي والاجتماعي أي تحقيق تربية نوعية . فهدف ترقية الإنسان لا يتحقق بواسطة التعليم العام

لوحده، بل يجب أن يتكامل مع التعليم التقني والمهني، داخل المؤسسات وخارجها . كل هذه الجهود يجب أن تمر أولاً عبر تحسين النظام التربوي والتعليم القاعدي، ومن ثم التكوين التخصصي العملي ال ذي هو أقرب إلى الواقع الاقتصادي وأكثر ارتباطاً بعالم الشغل والمشاريع الاقتصادية والاجتماعية . ولهذا فالمطلوب أن تتكفل به المؤسسات الاقتصادية كذلك، وليس مراكز التكوين أو المدارس لوحدها، فالمطلوب هو " توظيف مكونين ومدرّبين وتخصيص ميزانية لذلك باعتبار التكوين وال تعليم هو استثمار منتج (Un investissement rentable) وأن يكون ما نسبته 1% على الأقل من العمال أو الموظفين في حالة تكوين مستمر" (1).

#### رابعاً- دور التعليم في برامج التنمية البشرية العربية:

- تمهيد:

كثيرة هي الكتابات والبرامج في وسائل الإعلام المكتوبة و لسمعية البصرية التي تتضمن نداءات وصرخات تدعو إلى إصلاح المنظومة التربوية و التعليمية تحت عناوين مختلفة مثل :

- أنقذوا المدرسة الجزائرية، أسباب فشل نظامنا التربوي، المدرسة الجزائرية في مفترق الطرق، المنظومة التربوية وضرورة التغيير... وغيرها من العناوين المثيرة التي تناولت قضايا التربية و التعليم في الجزائر . ترى لماذا اكتسبت التربية كل هذه الأهمية وهذه الإثارة ؟ وهل نجح النظام التربوي في البلاد العربية عامة والجزائر خاصة في مسايرة متطلبات المجتمع ولاسيما الاقتصادية منها والاجتماعية ؟ وما مدى مساهمة التعليم الثانوي في تزويد سوق العمل بالكفاءات المدربة و المؤهلة التي يحتاج إليها ؟ هل الخلل يكمن في النظام التعليمي ذاته أم في المحيط الاقتصادي والاجتماعي ؟ هل للمناهج والبرامج الدراسية وطرق تدريس علاقة بفشل المنظومة التربوية وعدم مسايرتها للواقع الاقتصادي والاجتماعي للمجتمع ؟ وما مصير النسبة العالية من المتسربين في نهاية التعليم الثانوي ؟ هل يقوم جهاز التكوين المهني بدوره في تأطير فئة المتسربين من المدرسة، أم أصبح وسيلة فقط لتغطية عجز وفشل النظام التربوي بتأجيل البطالة ؟

1- Dubar Claude : **La formation professionnelle continuée**, Edition la découverte, Paris, 1985, pp. 5 -6

هذه الأسئلة وغيرها تطرقنا إلى بعضها، وسنتطرق إلى البعض الآخر لاحقاً آمليين أن نوفق في هذا المسعى.

#### 1- أهداف التعليم في النظام التربوي العربي :

يقول الانجليزي هيريت سبنسر (H.Spencer): " التربية هي عملية إخراج الفرد من حالة الاعتماد على الغير إلى حالة الاعتماد على النفس والقيام بوظائفه الاجتماعية " . كما يقول المرابي الشهير

الأمريكي جون ديوي " التربية هي التي تقوم بتعليم الإنسان المزيد من التربية والتعلم أي مساعدة الطفل على الاستمرار في التربية عن طريق الممارسة وليس على الحفظ والتلقين".

فالتربية والتعلم لا يعلمان الإتكالية وانتظار ما هو جاهز ، وهذا يذكرنا بالمثل الصيني الشهير " لا تعطيني سمكة، بل علمني كيف اصطادها " . وفي هذا الصدد نفسه يقول الفيلسوف الألماني إيمانويل كان ط ( E.Kant ) " ينبغي أن نعلم الطلاب التفكير وليس الأفكار"، أي يجب أن يتعلم الفرد كيفية التعلم. فالتربية الفاعلة إذن هي التربية التي تسعى إلى تكوين الفرد كشخصية متكاملة الأبعاد والجوانب الجسمية، والعقلية ، والاجتماعية، والانفعالية (1).

كما أن أهمية التربية على المستوى المجتمعي لا يمكن حصرها وتحديدها في عناصر معينة، وهذه الأهمية على سبيل المثال لا الحصر تكمن في كونها: (2)

- 1- تنشأ الفرد أو الطفل على تراث مجتمعه ومبادئه وتاريخه وقيمه، مما يحفظ للمجتمع بقائه واستمراره ، والأسرة من جهة والمدرسة من جهة أخرى هما أهم عوامل هذه الاستمرارية.
- 2- تخلق التربية التجانس والانسجام والوحدة الاجتماعية والثقافية داخل المجتمع، من خلال مزج وصهر الثقافات الفرعية في بوتقة قيمية واحدة أو مشتركة.
- 3- تساهم التربية بشكل رئيسي في عملية الضبط الاجتماعي عن طريق نشر المعايير والقيم الأخلاقية المقبولة والمرفوضة اجتماعيا ، وتحديد حقوق الأفراد وواجباتهم وتعريفهم بها.
- 4- التربية عامل من عوامل الاعتزاز بالوطن وبمقوماته وثوابته وتاريخه، مما يقوي الشعور بالانتماء إلى هذا الوطن والتضحية من أجله.
- 5- التربية والتعليم هما الأداة الرئيسية للتنمية الاقتصادية و الاجتماعية، وذلك من خلال تكوين الكوادر والكفاءات المدربة و المؤهلة لإدارة وتسيير عملية الإنتاج، مما يجعل من التعليم استثمار اقتصادي مثمر لا غنى عنه.

---

1- أمين الساعاتي: إدارة الموارد البشرية، من النظرية إلى التطبيق، دار الفكر العربي، القاهرة، 1988، ص 10.

2- المرجع نفسه ، ص 11.

6- التربية والتعليم هما أداة الحراك الاجتماعي وترقية الإنسان في المجتمع، وانتقاله وتقدمه في السلم الاجتماعي وذلك من خلال الدافعية نحو الإنجاز والابتكار .

7- تساهم التربية والتعليم في التحسيس ونشر الوعي في البيئة التي يعيش فيها الإنسان، وتحقيق مبدأ التنمية المستدامة .

8- تعمل التربية والتعليم على نشر مبادئ الحرية والديمقراطية والتسامح والتعايش السلمي والعدالة . فكلمنا  
انتشر التعليم زاد تحرر الإنسان واستقلاليتته وثقته بنفسه، فيتحرر من التبعية وعبودية الج هل والأمية  
والفقر، فتزيد مشاركته الفعالة في بناء المجتمع سياسيا واقتصاديا واجتماعيا وثقافيا.

9- التربية والتعليم وسيلتان للتجديد والإصلاح والتغيير والتطور والتكيف مع المتغيرات التكنولوجية  
والعلمية الحديثة.

يتميز النظام التربوي في كل مجتمع بشمولية تضم الأ أهداف المقترنة بقيمه وخصوصيته وهويته ووسائل  
تحقيق تلك الأهداف والمناهج المثلى التي ينبغي إتباعها من إستراتيجية لتكوين المعلمين، وتوفير  
متطلبات التعليم المادية والبيداغوجية، إلى جانب التقويم الدوري لسيرورة العمل التربوي والتعليمي ومدى  
مسايرته لتطورات المجتمع. وقد اكتسب النظام التربوي والتعليمي على مرّ العصور أهمية بالغة عند الأمم  
والشعوب، و خاصة الدول المتقدمة أو التي نهجت نهجها مثل دول شرق آسيا وما حققته من تقدم  
اقتصادي بفضل نظمها التربوية المحكمة . وهنا يتفق جميع علماء الاجتماع والتربية والمتخصصين في  
قضايا التنمية بصفة عامة، على دور وأهمية التربية والتعليم في إحداث التقدم المرغوب فيه . فبرزت  
الدعوى للاستثمار في رأس المال البشري حسب رأي الكثير من علماء الاقتصاد المحدثين، وذلك لأن  
العنصر البشري أصبح هو المتغير الأساسي في التكيف مع ما يتميز به عصرنا من تغير مستمر ، نظرا  
لخاصية الذكاء والإبداع والابتكار التي لديه، أي أن تكوين فرد مؤهل وكفى يضمن للمجتمع عامة  
والمؤسسات خاصة إمكانية إدارة وتسيير التغيير للوصول إلى تحقيق الأهداف المنشودة. وفي هذا المجال  
ذهب كل من تيودور شولتز ( T.Shultz ) الحائز على جائزة نوبل حول إسهام التربية في التنمية قوله  
: " إن توعية الشعب وتعليمه هما الشرطان الأساسيان لرفاهية البشرية " . وقول فريدريك هاريسون  
(F.Harbisson) : " إن ثروة الأمم تتوقف على تنمية مواردها البشرية أكثر مما ترتبط بالتنمية مواردها  
الطبيعية أو المادية، وإن أي بلد يعجز عن تنمية موارده الطبيعية أو المادية، وأن يعجز عن تنمية  
كفاءات شعبه ومعارفه وحسن استغلالها في الاقتصاد الوطني، هو بلد عاجز عن تنمية أي شيء آخر"  
(1).

1- عبد الفتاح جلال: مجلة التربية والتعليم، وزارة التربية والتعليم، مصر، 1993، ص14.

وحتى يتحقق هذا الهدف يجب تصميم نظام تربوي وتعليمي مرن، يقوم بتحرير الإنسان وجعله قادرا  
على استخدام الأدوات الموضوعية تحت تصرفه بمهارة وحرية وإبداع، وليس النظام التربوي الذي يحوّل  
الإنسان إلى وسيلة أو أداة سلبية لا رأي لها . تعتبر تنمية المجتمع عملية تغيير حض اري، فهي بديل  
اجتماعي واقتصادي بالمعنى الواسع لهاتين الكلمتين، فهي تغيير لنمط الحياة ولطريقة ممارستها، ولأسلوب

تصورها، تغيير في علاقات الإنسان بالبيئة الطبيعية والبيئة الاجتماعية معا، تغيير يتناول أساليب الإنتاج الاقتصادي وأنماط السلوك الاجتماعي، تغيير يتن اول المهارات المادية والقيم الخلقية . و لا يأتي هذا التغيير ، أي تغيير نمط حياة مجتمع ما، دون تغيير الأفراد الموجودين في المجتمع أنفسهم تغييرا ينطلق في الواقع الذي يحوله، و ذلك لا يتم بدون التربية والتعليم، إذ التنمية قضية شخصية مردها إلى الفرد، و من خلاله تتحقق زيادة الدخل القومي، و يتحقق ارتفاع مستوى الوعي الاجتماعي . ولا يتصور حدوث تنمية دون أن يتم التغيير المنشود في اتجاه العلم و التكنولوجيا، ففي ظلها يعيش كل فرد في العالم اليوم حتى في البلاد المتخلفة، و في إطارها يتحرك كل مجتمع معاصر في شتى شؤون حيات ه، حتى و لو كان هذا المجتمع متخلفا.

فالعلم والتكنولوجيا هما الدعامتان الأساسيتان للتنمية، و ذلك لأن الحضارة اليوم هي حضارة الشعب كله، لا حضارة طبقة واحدة. و معنى ذلك أن تتغير التربية في اتجاه يحقق تنمية الفرد في الاتجاه الذي يحقق هذه التنمية الاجتماعية و الاقتصادية المنشودة، و هذا ما حدث في كل بلد سار في طريق التقدم، و المثل الذي يلفت الانتباه على ذلك هو تجربة اليابان، التي كانت حتى عام 1868 مجتمعا إقطاعيا زراعيًا ، لكنها في عام 1905 فاجأت العالم بانتصارها على روسيا القيصرية، واليوم تظهر اليابان وهي عملاق اقتصادي لا يضاهى على الرغم من أنها قد خرجت من الحرب العالمية الثانية و هي ضعيفة محطمة<sup>(1)</sup>. و تعزى هذه النهضة اليابانية الحاضرة كلها إلى الإمبراطور **ميجي** (1868 - 1912) حيث أدرك الإمبراطور أهمية التعليم، فعمل على إنشاء نظام عام للتعليم الإلزامي الشامل، و بانتصاره تعزى هذه النهضة و هذا التقدم إلى أن اليابان " قد أسرفت في استثمارها في التعليم ، بالنسبة لنصيب الفرد من الدخل القومي على حد تعبير **هاريسون و مايرز**"<sup>(2)</sup>.

## 2- الوظائف الاقتصادية والاجتماعية للتعليم:

إذا كانت التربية تستمد دعائمها ومادتها الخام من المجتمع، فهي بالمقابل تقوم بوظائف اجتماعية هامة تتدرج كلها ضمن وظيفة أساسية تتمثل في أن التربية هي الوسيلة التي استخدمتها المجتمعات

1- عبد الغني عبود : أقوال في التنمية ، مجلة الفكر العربي ، العدد 45 ، السنة السابعة ، بيروت، لبنان ، 1987 ، ص.78

2- المرجع نفسه، ص 79.

البشرية منذ أشكالها التقليدية البسيطة إلى المعقدة لإعادة إنتاجها الاجتماعي وللحفاظ على إستمراريتها وتطوير ذاتها. ومن الوظائف الاجتماعية الأساسية للتربية نذكر ما يأتي: <sup>(1)</sup>

أ- **وظيفة تكوينية** : تتمثل هذه الوظيفة في تكو بين وإعداد الكفاءات في الميادين الفكرية والمهنية المختلفة، وذلك بهدف إمداد المجتمع بطاقات وقوى بشرية متنوعة، مدربة وقادرة على الإسهام الفعلي في

عملية الإنماء الاجتماعي ومن هنا تظهر ضرورة ربط التخطيط للتربية بتخطيط اجتماعي تنموي واضح الأهداف تقاديا لهدر الطاقات وضياعها، وهو أمر نفتقده في تخطيطنا التربوي حيث يلاحظ نوع من اللاتطابق بين التعليم والتكوين وبين الشغل ومجالات الاقتصاد والاجتماع. لاشك أن التطور الاقتصادي والاجتماعي والتقني الذي شهدته الدول اليوم قد أفرز العديد من المعطيات، نذكر منها على الخصوص ظهور الحاجة المتزايدة إلى العاملين في القطاع الإداري والخدماتي وظهور نقص كبير في هذا المجال في أكثر البلدان المتقدمة صناعيا وتقنيا.

وهذه الحاجة المتزايدة إلى الإداريين والمشرفين على تنظيم الأعمال الصناعية والزراعية والتجارية، هي التي دعت الكاتب بورنهام (Burnham) إلى أن يطلق على الثورة الحديثة إسم (الثورة الإدارية) في كتاب له شهير يحمل هذا الاسم . و لقد بين الباحثون في شتى البلدان أهمية هذه الفئة الجديدة في حياتنا الحديثة، فئة الإداريين والمشرفين على إدارة الأعمال، و حلولها إلى حد كبير وهي صاحبة - **الياقات البيضاء** - كما يقال، محل الطبقة العاملة، طبقة أصحاب - **الياقات الزرقاء** - و في قول ل: **كرو لويس** عام 1961 (Gros Louis) مدير الإدارة العامة في وزارة التربية الفرنسية وصاحب الكتاب الشهير : "**التفجر المدرسي**" (L'explosion scolaire) متحدثا عن الحاجة إلى الإداريين خاصة في التربية يقول : "هل تعلمون أن العدد الأكبر من الأماكن الشاغرة ليس في أماكن أساتذة الرياضيات والفيزياء، ولكن في أماكن المفتشين والإداريين؟. هل تعلمون أن 60% من الأطر الإدارية يتكونون من أناس لم يتجاوزوا في دراستهم مستوى الشهادة الابتدائية ؟ (2). إن فينسا تحتاج قبل كل شيء إلى الأطر الإدارية"، وفي هذا المجال يرى **لويس أرمان** (Louis Armand) " أن الإبداع الطبيعي لدى الإنسان، أما الذي يحتاج إلى جهد إرادي فهو التنظيم". ولابد لهذا التنظيم أن يرافق التقدم التقني، لأن هذا التقدم التقني و الفني لا يمكن أن يستمر دون ذلك وأن يعطي ثمراته. ولهذا فالحاجة ماسة إلى عدد كبير من الاقتصاديين و محلي السوق التجارية و المخططين و المحاسبين و اللغويين و علماء النفس و علماء الاجتماع وسائر الأطر الإدارية و الفنية (3).

1- مصطفى محسن: مرجع سابق، ص ص 57 - 58.

2- عبد الله عبد الدائم: **التخطيط التربوي**، مرجع سابق، ص 30.

3- المرجع نفسه، ص 31.

**ب- وظيفة ضبط اجتماعي:** إن المدرسة تسهم عبر عملية التنشئة الاجتماعية إلى جانب الأسرة وباقي المؤسسات الاجتماعية الموازية كالمسجد والشارع والإعلام... الخ في تثبيت الإطار القيمي السائد، والعمل على تلقينه للأجيال الناشئة حفاظا على توازن المجتمع واستقراره . وهذا يجعل الأفراد أكثر اندماجا في المجتمع ويعملون بطريقة تلقائية بنوع من الرقابة الذاتية لتصرفاتهم وأفعالهم . ومن بين عناصر الضبط

الاجتماعي يؤكد علماء الاجتماع على : الرأي العام، التربية، القانون، الدين الخ . وتعد وظيفة الضبط الاجتماعي التي تقوم بها التربية في نفس الوقت مقياسا لاختبار نجاعة وفعالية النظام التربوي، لأن القيم هي الضامن لنجاح البرامج التعليمية . ولاشك أن نظامنا التربوي الحالي في وضعية تفكك وعدم تكامل، وبالتالي لا يستطيع الإسهام في تكوين وبناء شخصية منتجة ومنسجمة في وعيها ونمط تفكيرها، وذلك بالمفهوم العلمي السوسيو - بسلوكي للشخصية المنتجة والفعالة، بل كثيرا ما يؤدي هذا إلى تكوين شخصية غير سوية ومضطربة، وأحيانا إلى مظاهر انحرافية لها دلالتها الاجتماعية والتربوية.

**ج- وظيفة تغييرية:** في الوقت الذي تسعى فيه التربية إلى إحداث تكامل بين قيمها وقيم المجتمع ينتظر منها أن تقوم أيضا بفعل تغيير وتطوير للمجتمع بواسطة تملك المعرفة العلمية ومسايرة الاتجاهات والقيم التنموية والتحديثية التي تساهم في عملية التنمية . وتبدو خطورة هذه الوظيفة التغييرية للتربية إذا أدخلنا في الاعتبار متغيرا هاما وهو أن المجتمعات السائرة في طريق النمو تشهد جلها تحولات كبرى على مستوى البنيات التحتية المادية، وكذلك على مستوى الأنساق القيمية والثقافية مع اختلاف حدة هذه التحولات ونوعها من سياق مجتمعي إلى آخر . إلا أنه لوحظ أن هذه التحولات الاجتماعية بدل أن تخدم الاتجاهات التنموية ذات التوجه المستقبلي، نجدها تكاد تتحول في بعض المجتمعات إلى عوائق ذاتية . كثيرا ما نجد على مستوى السلوكات اليومية مظاهر من التغير والتطور بل والتمرد أحيانا، نلاحظ تحجرا وتقهقرا على مستوى القيم والمعايير والمعتقدات والاتجاهات . وهذا ما يدفعنا إلى البحث عن تفسير لذلك في الظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية لأوضاع ذلك الفرد في مجتمع محدد، وما يكتنف ذلك المجتمع من صراعات في ميزان القوى الاجتماعية.

نستخلص من هذا أن الوظيفة التغييرية للتربية تعدّ مسألة اختيار اجتماعي، ولذلك فهي مسألة لا تفصل فيها المصالح والأهواء، بقدر ما تعود إلى نوعية وخصوصية مجمل الشروط الذاتية والموضوعية للمجتمع المعني، والتي قد تؤدي إلى توظيف التربية في اتجاه إيجابي كما قد توظف في الاتجاه السلبي . وفي هذه الحال لا بد أن تستند إلى مخططات علمية تربوية تحقق أهدافها مراعية في ذلك كل الشروط المادية والبشرية التي ينبغي استثمارها في مجال التنمية الاجتماعية.

فالتنمية الاجتماعية تعني توفير فرص الممارسة للإنسان للحصول على حقوقه الاجتماعية كتأمين العدالة الاجتماعية وتكافؤ الفرص، كما تعني تحقيق الرفاهية الإنسانية والتوافق الاجتماعي لكل أفراد المجتمع . فهي السبيل الأمثل لتحقيق غايات المجتمع وضمان تعبئة الجهود البشرية والطاقات المادية بأسلوب أمثل، يضمن ترشيد الاستخدام مع توفير فرص النجاح . ومن حيث نوعية الخدمات يتعلق الأمر بالتعليم، والصحة، والمواصلات، والإسكان، والعدالة، والتربية، وغيرها من الخدمات الاجتماعية . وإلى جانب الوظيفة الاجتماعية للتعليم فإن له وظيفة اقتصادية أيضا بحيث أصبح ينظر إلى العملية التعليمية

على أنها استثمار اقتصادي يساهم في تطوير العملية الإنتاجية . فالتنمية الاقتصادية بهذا المنظور تعني توفير الحد الأدنى من مستوى المعيشة للأفراد والذي يتحقق عن طريق الزيادة في الإنتاج الذي يؤدي بدوره إلى الرفاهية الاقتصادية . هذا فضلا عن الأهداف غير الاقتصادية التي يحققها التعليم في حياة الأفراد والمجتمعات كالأهداف الإنسانية العامة والأهداف الوطنية، وعندئذ يستطيع المجتمع ككل أن يرقى بموارد الثروة المتاحة لديه ويحقق ما يصبوا إليه.

" فالتنمية الاقتصادية والاجتماعية بهذا المنظور وفي النهاية هي تلك الجهود المنظمة التي تبذل لإحداث سلسلة من التغييرات الهيكلية والوظيفية للمجتمع للاستفادة من الموارد المتوفرة على الوجه الأمثل، من أجل الزيادة في الإنتاج ومن ثم زيادة الدخل الوطني وزيادة مستوى الدخل الفردي . وعليه فالفرد هو محور عملية التنمية باعتباره هدف التنمية ووسيلتها " (1).

### 3- أهداف التعليم في النظام التربوي الجزائري.

#### أ- أهداف التعليم في الجزائر قبل الاستقلال:

إن المتمعن في عملية التربية والتعليم، كعملية إعداد وتكوين، وتوارث اجتماعي وثقافي، يجدها عملية مركبة ومعقدة من حيث الأبعاد التي تحكمها، وهي البعد الزمني الذي نربي فيه ويليهِ (الجانب التاريخي) والبعد الاقتصادي الذي يتحكم في حجم الإمكانيات والمؤسسات التربوية المتوفرة، والبعد الثقافي الحضاري للمجتمع من حيث المعارف والخبرات وطبيعة النظام السياسي القائم في البلاد. بما أن التربية بصفة عامة ترتبط بالسياسة العامة للدولة، ونظرا لصعوبة التطرق للسياسات المختلفة للتربية الناجمة عن الاحتلال الفرنسي وتعاقب الحكومات فإنه يتعين علينا التركيز على الملامح الأساسية للسياسات التربوية في الجزائر قبل وبعد الاستقلال. منذ الدخول الفرنسي إلى الجزائر وهو يحمل معه مشروعا استراتيجيا يهدف إلى ضمان بقاء الجزائر تحت سيطرته ، حتى وإن تمكنت من

1- أحمد زكي بدوي: معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية، مكتب لبنان، بيروت، ص 123.

الحصول على استقلالها العسكري، فإنها تبقى تابعة له ثقافيا واقتصاديا وسياسيا إذ ومنذ البداية أُجبر الجزائريون على النخلي عن ثقافتهم الخاصة، منعوا في الوقت ذاته من الالتحاق على قدم المساواة مع الأوروبيين بثقافة الدولة الاستعمارية. وقد تمثل هذا المشروع الفرنسي في أهداف تربوية، تهدف إلى خلق منظومة تربوية منعزلة عن المحيط الاجتماعي الجزائري، وبعيدة عن كل اهتمامات وقضايا البيئة الاجتماعية الجزائرية، وعن الثقافة القومية والشخصية العربية الإسلامية، وهذا ما جاء في مشروع فيوليت الذي " منح الجنسية الفرنسية لعدد من الجزائريين من حملة الشهادات العليا، وبعض الموظفين في الإدارة

الفرنسية" (1). وكان الغرض الحقيقي من هذه العملية هو استخدامهم في عمليات الإدماج وإضعاف قيم المجتمع وتقاليد. وقد تمثلت محاور المشروع الفرنسي الأساسية فيما يلي: (2)

أ- حرمان الجزائريين من التعليم في مقابل رفع المستوى العلمي للأوروبيين.

ب- إحلال اللغة الفرنسية محل اللغة العربية انطلاقاً من الإدارة وانتهاءً بباقي مجالات الحياة.

ج- تنصير ما أمكن تنصيره من الجزائريين مقابل إضعاف مفعول الدين الإسلامي والحط من شأنه. إن تحقيق هذه المحاور لا تأتي إلا عن طريق برنامج تربوي تتمثل أهدافه في قطع صلة الفرد بماضيه وتقاليدِه بإغلاق المساجد والمدارس التي كان يشرف عليها بعض المشايخ والعلماء وقد تمكن هذا المشروع من تحقيق بعض أهدافه خاصة منها زرع عقدة النقص في النفسية الجزائرية إزاء لغته وهويته . فالأزمة التي تعرفها الجزائر في مختلف المجالات وخاصة في المجال التربوي، وهذا الانخفاض في مستوى التحصيل المعرفي إنما قد يكون نتاجاً لسياسة هذا المشروع . فكيف واجهت وتواجه الجزائر هذه السياسة ؟ وهل نجحت في القضاء عليها واستبدالها بمخططات وسياسات تربوية وطنية جديدة ؟ . إن البعد السياسي والإيديولوجي لاختيارات الجزائر التنموية يمتد في الحقيقة إلى ما قبل الاستقلال، حيث اختمرت فكرة التخلف والتنمية ووجدت بذورها بعد الحرب العالمية الثانية مباشرة بعد اندلاع الثورة التحريرية سنة 1954، وهي فكرة كانت مرتبطة أساساً بالاستقلال السياسي (3). ومن مسلمات العصر أن الاستعمار في أي بلد يدخله لا يعمل لصالح ذلك البلد أو المجتمع، وبالتالي لم تكن سياسته تهدف إلى إنجاز المشاريع التي تحتاج إليها تلك المجتمعات المستعمرة، بل على النقيض من ذلك فإن الاستعمار قد خطط سياسته لأغراض خاصة أتى من أجلها . فالسياسة الفرنسية في الجزائر ومنذ بداية عهدها قد التزمت بقواعد تهدف في مجملها إلى محو الشخصية العربية الإسلامية ابتداءً من محاربة اللغة العربية وإحلال الفرنسية محلها.

1- تركي رابح: التعليم القومي والشخصية الجزائرية، المؤسسة الوطنية للنشر والتوزيع، ط2، الجزائر، 1981، ص74.

2- نخبة من الأساتذة : قراءات في الأهداف التربوية، جمعية الإصلاح التربوي، ط1، الجزائر، 1994، ص4

3-Beni Saad Mohamed el Hocine : Economie du développement de l'Algérie ; O.P.U; Alger; P. 17

وكانت أولى توصيات قادة الاحتلال في باريس لجيشهم الزاحف على الجزائر في بداية الاحتلال سنة

1830 هي قولهم : "علموا لغتنا وانشروها حتى تحكم الجزائر، فإذا حكمت لغتنا الجزائر فقد حكمناها

حقيقة" (1). ينبغي أن نضع في الاعتبار بعض الحقائق التي تؤخذ بعين الاعتبار، وهي حقائق ميزت فترة الاحتلال الفرنسي للجزائر وهي: (2)

1- أن التعليم كان في ظل إدارة استعمارية.

2- أن لغة التعليم والتي حلت محل العربية هي اللغة الفرنسية.

3- أن برامج التعليم كانت فرنسية وذات أهداف خاصة.

وفي هذا الصدد يذكر الدكتور أحمد طالب الإبراهيمي أن: "فرنسا لم تكثف بتجريد الإنسان الجزائري من أرضه ومسوخ شخصيته، بل عملت كذلك على إفساد الأفئدة والعقول، وقد تجلى عملها التخريبي في إغلاق المساجد والمدارس التي كانت تعلم العربية وفي هدم الزوايا، لأنها كانت مراكز لتثقيف الشباب وغرس روح المقاومة في نفوسهم، وهكذا كادت فرنسا أن تقضي على الثقافة الجزائرية عندما قطعت عن تلك الثقافة جميع الروافد التي كانت تغذيها وتنميتها" (3). لهذا كان الهدف من التربية والتعليم في الجزائر في عهد الاحتلال الفرنسي يتمثل في تكوين الجزائريين تكويناً يتلاءم مع سياسة الاستعمار الفرنسي، وهذا بالعمل على وضع مخططات في النواحي السياسية والاقتصادية والثقافية على أساس محور المقومات الأساسية للشخصية الجزائرية، حتى يمكن ابتلاع الجزائر نهائياً وتحقيق سياسة الاندماج في فرنسا، بحيث تصبح حقيقة وواقعاً لا مفر منه. تلك هي بصفة عامة أبعاد السياسة التربوية الفرنسية في الجزائر قبل الاستقلال.

#### ب- أهداف التعليم في الجزائر بعد الاستقلال:

أما بعد الاستقلال فتغيرت أهداف التربية والتعليم جذرياً، حيث أصبحت تتمثل في تكوين مواطنين أحرار يعتزون بشخصيتهم العربية الإسلامية ويحافظون على مقومات أمتهم. ومن أهم المقومات التي دافع الجزائريون على بقائها واستمرارها اللغة العربية والدين الإسلامي والتاريخ العربي. وفي مجال التعليم على وجه الخصوص كانت المتطلبات الأساسية للتنمية الاجتماعية والاقتصادية تتلخص في مواجهة آثار المخططات الاستعمارية التي حكمت إبان فترة الاستعمار الفرنسي التي دامت 132 سنة. لذا فإن هدف التربية والتعليم الآن يكمن في تكوين مواطن جزائري صالح، موطن يناضل من أجل الخروج ببلده من دائرة التخلف والارتقاء إلى مستوى الدول المتقدمة اقتصادياً واجتماعياً وحضارياً.

1- أحمد طالب الإبراهيمي: التعليم والثقافة في الجزائر، وزارة الإعلام والثقافة، العدد4، المؤسسة الجزائرية للطباعة والنشر، الجزائر، 1971 ص6.

2- تركي رابح: أصول التربية والتعليم، مرجع سابق، ص 359.

3- مصطفى زايد: التنمية الاجتماعية ونظام التعليم الرسمي في الجزائر، مرجع سابق، ص 108.

كيف كان حال التربية والتعليم في الجزائر في عهد الاستعمار الفرنسي؟ وكيف أصبح؟ وما هي الجهود التي بذلتها الدولة الجزائرية لإصلاح المنظومة التربوية في عهد الاستقلال؟ وما مدى نجاح هذه الجهود في تحقيق أهداف التربية؟

إذا كانت الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في حالة مزرية بعد حصول الجزائر على استقلالها، فإن وضع المنظومة التربوية لم يكن أحسن حالاً، فقد كانت الأمية منتشرة لدى أغلبية الجزائريين حيث قدرت سنة 1962 بـ 85%، ومؤسسات تربوية تكاد تنعدم في بعض المناطق على جانب النقص الكبير في

التأطير وانتشار والتجهيز والتمويل... الخ. كما أن هذا التعليم لم يكن في متناول الجزائريين، بل كان حكرا على فئات معينة منهم . وقد ركزت سياسة الإصلاح التربوي بعد الاستقلال على إصلاح البنية المعرفية المتمثلة في الأسس الابستمولوجية التي يركز عليها التعليم ونوع المعرفة الخاصة لتحقيق الأهداف التربوية وإصلاح محتوى البرنامج الدراسي والبنية الاجتماعية، وخلق أنماط من التفاعل الإيجابي داخل المدرسة وبين أطراف العملية التعليمية. جاء في المادة 14 من أمريّة 16 أفريل 1976" توفر الدولة التربية والتكوين المستمر للمواطنين والمواطنات الذين يرغبون فيه دون تمييز بين أعمارهم أو جنسهم أو مهنتهم وجاء أيضا أن التعليم إجباري لجميع الأطفال من السنة السادسة من العمر إلى نهاية السنة السادسة عشر وأيضا تكفل الدولة إمكانية الالتحاق بالتعليم الثانوي دون أي تحديد، سوى القدرات الذاتية من جهة ووسائل وحاجات المجتمع من جهة أخرى ". ومن هنا كان لزاما على الدولة الجزائرية النظر في المنظومة التربوية الموروثة بإصلاح تربوي جذري يتيح للجزائر ال عودة على قيمها الوطنية وتقاليدها وهويتها العربية الإسلامية ومن هذا المنطلق وضعت الجزائر خطة شاملة للعمل التربوي ترمي في مجملها إلى تحقيق أهداف جزئية منها: (1)

- ديمقراطية التعليم. فقد جاء في المادة 3 من أمريّة 1976 أن النظام التربوي يكفل تلقين التلاميذ مبدأ العدالة والمساواة بين المواطنين وإعدادهم لمكافحة كل أشكال التفرقة والتمييز. وتعني ديمقراطية التعليم جعل عملية التمدرس عملية إجبارية ومجانية تقوم على مبدأ تكافؤ الفرص بين جميع أفراد المجتمع.
- وضع سياسة تربوية تتجاوب مع حقوق الإنسان وحياته الأساسية.
- تعريب التعليم وهذا ما نصت عليه المادة 8 من أمريّة 16 أفريل 1976 بجميع المستويات.
- إعطاء الأولوية للعلوم والتقنيات لإعداد أفراد المجتمع لمتطلبات التطور الاقتصادي والتكنولوجي العالمي والاندماج في مختلف قطاعات النشاط الاجتماعي والمهني.

1- وزارة التربية الوطنية: النصوص الأساسية الخاصة بقطاع التربية، مرجع سابق، ص ص 22- 23.  
وانطلاقا من هذا الدور الرائد للتعليم الثانوي في التنمية ركزت التجربة الجزائرية على هذا المتغير المتجدد في عمليتها التنموية قياسا بالجوانب الأخرى كالصحة والعمل وغيرهم . ا . وقد كانت الأهداف المحددة لسياسة التعليم في الجزائر منذ البداية تتلخص في النقاط التالية: (1)

- 1- الاستجابة للمطلب الاجتماعي للتربية والتعليم وذلك بواسطة الديمقراطية.
- 2- ربط التعليم باحتياجات التنمية الاقتصادية، وذلك بإعطاء الأولوية للمواد العلمية.
- 3- جعل التعليم اجتماعيا، وذلك بالتعريب والجزارة سواء بالنسبة للمؤطرين أو البرامج.

لكن الواقع أن هذا القطاع قد سجل مجموعة من النقائص وجب إصلاحها عن طريق هيكلية المنظومة التربوية. فقد اهتمت سياسة التربية والتعليم في هذه المرحلة بالكم بدلا من الكيف، هذا إضافة إلى بعض النقائص التنظيمية والتربوية تمثلت خاصة في عدم تكيف المناهج والبرامج الدراسية مع الواقع، وهذا ما أشارت إليه الكثير من الموثائق التطبيقية الخاصة بإعادة هيكلة التعليم الثانوي، رغم أن هذا التعليم قد عرف تطورا هاما منذ الاستقلال وحقق أهدافا كبرى تتعلق خاصة بالجانب الكمي. ومع ذلك فقد شهد هو الآخر بعض النقائص السلبية الداخلية والخارجية أدت إلى انخفاض نوعية التعليم وضعف مردوده، ويمكن حصر أسباب هذه الوضعية في العوامل الاجتماعية والتنظيمية والتربوية، وغيرها من العوامل الأخرى التي دفعت بالدولة الجزائرية إلى التفكير في مشروع إصلاح تربوي شامل يتماشى ومتطلبات العصر العلمية والتكنولوجية.

وعليه فإن واجب الدولة الجزائرية الأول والأساسي هو تكوين الأفراد ورفع مستواهم التعليمي وبت الأمل في نفوسهم وتحسين ظروفهم وصقل مواهبهم وقدراتهم باعتبارهم أساس كل تغيير . وصدق الله عز وجل إذ قال: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَغَيِّرُ مَا بَقِيَهُ مَا يَتَّبِعُونَ مَا بِأَنفُسِهِمْ﴾ سورة الرعد، الآية 11. وقوله أيضا: ﴿قُلْ أَعْمَلُوا فِيسِيْرِي اللَّهِ عَمَلَكُمْ وَرِسُوْلِهِ وَالْمُؤْمِنُوْنَ﴾ سورة التوب ، الآية 105.

نستخلص مما سبق أنه لا سبيل إلى تحقيق أي تغيير أو تنمية دون أن يواكب ذلك تنمية بشرية سليمة قوامها المواطن الصالح. وإذا كان الإنسان كما سبق ذكره هو وسيلة التنمية وهدفها، وهو أساس كل تغيير وتطور، فلا يجوز بأيّة حال من الأحوال ونحن على عتبة الألفية الثالثة أن نترك هذا التغيير وهذا التطور إلى عامل الصدفة أو الارتجال، بل لا بد من رسم أهداف وخطط واضحة استنادا إلى أسس علمية ومنهجية سليمة، ومن هنا تأتي أهمية وضرورة التخطيط للتعليم كغيره من المشاريع التنموية الأخرى باعتبار الإنسان ( الطاقات البشرية ) أهم استثمار يمكن استغلاله لتحقيق التنمية الشاملة.

1- MARTENS / S.C. : Le model Algérien du developpement , MGLK , S.E.P , 1989 , P.217.

## الفصل الرابع

### التخطيط التعليم ودوره في التنمية الاقتصادية والاجتماعية

- تمهيد : (نبذة تاريخية)

## أولاً- أهمية التخطيط التربوي في العالم العربي:

- 1- مفهوم التخطيط التربوي وأهميته
- 2- عوامل الاهتمام بالتخطيط للتعليم
- 3- التخطيط للتعليم وسياسات التنمية العربية
- 4- التخطيط للتعليم ونتائجه الاقتصادية والاجتماعية

## ثانياً- العلاقة بين التخطيط التربوي والتخطيط التنموي:

- 1- التخطيط للتعليم وأثره على التنمية
- 2- التخطيط للتنمية وأثره على التعليم
- 3- التكامل بين التخطيط التربوي والتخطيط التنموي

## ثالثاً- الاستثمار في التعليم ومخططات التنمية الشاملة:

- 1- أهمية الاستثمار في التعليم وفوائده
- 2- التعليم بين الاستثمار والاستهلاك
- 3- سياسة الإنفاق على التعليم عربيا ودوليا

## رابعاً- التخطيط للتعليم والتنمية في الجزائر:

- 1- أهمية التعليم في مخططات التنمية الشاملة
- 2- التخطيط للتعليم الثانوي ودوره التنموي في الجزائر
- 3- الكفاية الداخلية والكفاية الخارجية للتعليم الثانوي
- 4- مشكلات التخطيط للتعليم والتنمية

## - تمهيد : ( نبذة تاريخية )

إذا توقفنا عند أية خطوة تقدم خطاها الإنسان في عالم و حاولنا تبين أسبابها، فإننا سنجد على رأس القائمة اكتسابه لمعرفة جديدة بالكشف أو الاختراع. فاكتشافه للنار مثلا في ماضيه البعيد أحدث ثورة في تنمية حضارته و تقدمها نقلتها نقلة جبارة جعلتها في مرحلة ما بعد النار تسمو كثيرا على ما كانت عليه، ونجاحه في تحطيم الذرة و استخدام الوقود الذري في نطاق تكنولوجيته المعاصرة أتاح له فرصة غزو الفضاء الخارجي وهذا بدوره سينقل المجتمع البشري إلى مرحلة حضارية قادمة تتضاءل أمامها كل المراحل الحضارية السابقة. إن مثل هذه الاعتبارات توضح بما لا يدع مجالا للشك مدى الترابط الوثيق

بين اكتساب المعرفة وبين التقدم والتنمية. لذلك لا يجوز في عصرنا هذا أن نترك مسألة التعليم واكتساب المعرفة للتحصيل الفردي أو العشوائي غير المدروس و غير المنظم، لأن مثل ذلك الوضع لم يعد صالحا لتحقيق النمو و التقدم المطلوبين و بالسرعة المرجوة . من هنا جاءت ضرورة التخطيط لتحقيق مثل هذه الأهداف المنشودة (التقدم والتنمية)، خاصة إذا علمنا أن التخطيط في جوهره لا يخرج عن كونه عملية منظمة وواعية لتحديد و اختيار أحسن الحلول الممكنة للوصول إلى أهداف معينة، أو بعبارة أخرى هو عملية ترتيب الأولويات في ضوء الإمكانيات المادية و البشرية المتاحة لتحقيق هدف أو أهداف معينة . وهذا لا يعني أن التخطيط يمثل اتجاها راكدا يرضي الأوضاع الراهنة و يحاول إصلاحها، بل هو تحرك ديناميكي يهدف إلى تغيير الصورة التي يتسم بها المجتمع وتتشكل بها ملامحه. والتخطيط قد يكون طويل المدى أو قصير المدى، و قد يكون شاملا لكل القطاعات الاقتصادية والاجتماعية أو جزئيا خاصا بقطاع معين كقطاع الزراعة أو الصناعة أو التعليم أو الصحة أو المواصلات، و قد يكون التخطيط على المستوى المحلي أو الإقليمي أو الدولي.

يعد التخطيط التربوي من حيث المبدأ فكرة حديثة نسبيا، إذا ما نظرنا إليه على أنه تحديد تنظيمي تقويمي للأهداف التربوية، واختيار طرائق استغلال الموارد المتاحة المختلفة، يستهدف التنسيق و التكامل بين تطوير التربية و علاقتها بالتنمية الشاملة، الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية. وترجع أول محاولة منظمة في هذا المضمار إلى عام 1923، وهو تاريخ وضع أول خطة تربوية خماسية في الاتحاد السوفيتي سابقا . وبعد الحرب العالمية الثانية، أخذ عدد البلدان التي تخطط للتربية يتضاعف من جراء الانقلابات الناجمة عن تصارع القوى والفاعليات السياسية والاجتماعية و الاقتصادية المختلفة، وعملية الانفجار السكاني، و تحقيق التعليم الإلزامي، والتطور التكنولوجي و التنمية الاجتماعية والاقتصادية و سواها .

أما في البلدان النامية، وفي الستينات تحديدا، فلننا نلاحظ تنامي دور التخطيط العام و بخاصة التربوي منه. وذلك ناتج عن المشكلات الاقتصادية و الاجتماعية و الإدارية والثقافية المختلفة، التي ورثتها عن مرحلة الاستعمار، محاولة بذلك إعادة بناء هيكلتها التنظيمية على الأصعدة كافة، ومنها إعادة بناء نظمها التربوية التعليمية التي كانت تعكس وبشكل عام آلية عمل النظم التربوية الاستعمارية، محاولة بذلك إيجاد توافق و انسجام فيما بينها و بين الوضع الجديد (الاستقلال) الذي آلت إليه . لقد قامت منظمة اليونسكو بدور ريادي في مساعدة الدول النامية في مجال التخطيط التربوي و ذلك منذ عا 1958 وذلك تقديم المساعدات الفنية و المالية و البشرية من أجل رفع مستوى التخطيط التربوي في هذه البلدان . لهذا فقد قرر المؤتمر العام لليونسكو في دوراته المتتالية إحداث أربعة مراكز إقليمية، كان الهدف منها إعداد الجهاز الأخصائي أو صفقه و تشجيع البحث و تنسيقه، وهذه المراكز هي:

- المركز الإقليمي لتخطيط التربية و إدارتها في البلاد العربية. و قد أقيم في بيروت عام 1961.
- المعهد الآسيوي لتخطيط التربية و إدارتها، أقيم في نيودلهي عام 1962.
- فرع التخطيط التربوي التابع لمعهد أمريكا اللاتينية للتخطيط الاقتصادي و الاجتماعي. و قد أحدث في سانتياغو (تشيلي) عام 1962.
- فرع التخطيط التربوي التابع لمعهد التنمية الاقتصادية والاجتماعية الإفريقي، وقد أحدث في داكار(السنغال) عام 1963.

و في بلادنا العربية، تعود جذور التخطيط التربوي، إلى بداية الستينات حيث أوصت الدورة العاشرة للهيئة العامة لليونسكو بضرورة إجراء مسح للحاجات التربوية في البلاد العربية، و قد تكونت على إثر ذلك لجنة طافت البلدان العربية و تعرفت على مشكلاتها، و قدمت تقريراً أشارت فيه إلى ما ما يشكو منه هذا التوسع التعليمي من خلل و فقدان للتوازن بين جنباته (بين مراحل التعليم- بين تعليم الذكور و تعليم الإناث- بين التعليم النظري و التعليم الفني- بين التعليم في الريف و التعليم في المدن - بين التوسع الكمي و التوسع الكيفي... الخ )، و انتهى هذا التقرير إلى بيان أهمية التخطيط من أجل مواجهة هذا الخلل في النمو من أجل تحقيق توسع تربوي متوازن في البلاد العربية. و عرض التقرير على وزراء التربية العرب في الاجتماع الذي دعت إليه منظمة اليونسكو و الذي عقد في بيروت في ديسمبر . و كان من نتائج هذا الاجتماع إقرار أهمية التخطيط التربوي و أساليبه التقنية، تيسيراً لمهمة التخطيط في هذه البلدان . وهكذا ولد ما يسمى- التخطيط التربوي في البلاد العربية، و توج ذلك بإنشاء المركز الإقليمي لتخطيط التربية و إدارتها في البلاد العربية عام 1961.

## أولاً- أهمية التخطيط التربوي في العالم العربي:

### 1- مفهوم التخطيط التربوي وأهميته :

منذ بداية الستينات، أخذت الدول العربية تحاول رسم سياستها التربوية والتعليمية اعتماداً على أسس علمية و منهجية، أخذة بالحسبان العلاقة الجدلية الفعالة ما بين التخطيط الاقتصادي والاجتماعي من جهة وما بين التخطيط التربوي من جهة ثانية. إلا أن عملية الفصل غير المقصود بين التخطيطين بقيت واضحة جداً حتى الآن. وكلا التخطيطين سارا وفق اتجاهات تكاد تختلف إن لم نقل تتعارض ، والسبب في ذلك قلة الخبرة و ندرة التخصصات العلمية والفنية المعنية بالتخطيط برمته، وبخاصة التخطيط التربوي في معظم البلدان العربية، ومن عدم الإيمان بجذوى التخطيط التربوي في ظل الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية المتغيرة على الدوام، والتي لا تخضع لضوابط الزمان أو المكان المتعارف عليهما . وهذا يمكن التعرف عليه من خلال إلقاء نظرة فاحصة على الخريطة التربوية العربية عند بداية الألفية الثالثة.

لقد تطوّر مفهوم التخطيط التربوي كثيرا في السنوات الأخيرة، فلم يعد مقتصرًا على تربية الأطفال الذين هم في سن المدرسة فحسب، بل أصبح يعنى بالتربية المستمرة وبالتربية ما قبل المدرسة الابتدائية، ويطبّق على التعليم في مختلف مستوياته ومراحله وأشكاله، ويشمل جميع فئات السكان (المتفوقون والمتخلفون، الذكور والإناث على حدّ سواء)، بالإضافة إلى اهتمامه بمناهج وطرق التدريس و إعداد المعلمين و الوسائل التكنولوجية التعليمية وغيرها . وهكذا أصبح التخطيط التربوي مرتبط من حيث المبدأ أشدّ الارتباط بالتنمية الشاملة بكل أبعادها (1)، فالتخطيط إذن هو " أسلوب علمي يهدف إلى دراسة جميع أنواع الموارد والإمكانات المتوفرة في المجتمع أو الإقليم أو المدينة أو القرية أو المؤسسة، وتحديد كيفية استخدام هذه الموارد بهدف تحسين أوضاع المجتمع . لذلك ترتبط عملية التخطيط ارتباطا وثيقا بالدراسة العلمية للموارد البشرية والاقتصادية والطبيعية، ومعرفة مدى كفايتها وأنماط توزيعها وكيفية الحصول عليها وإمكانات استغلالها بهدف تحقيق أكبر قدر ممكن من الإنتاج، مما يزيد من الدخل القومي ويساعد بالتالي على تحقيق أكبر قدر ممكن من التنمية " (2). ولتحقيق التنمية الشاملة تلجأ دول كثيرة إلى التخطيط الذي يمكن تعريفه بأنه : " الطريقة المثلى لحصر وتقدير الموارد والإمكانات المادية والبشرية المتاحة وتحديد أساليب توظيفها مكانيا وزمنيا بأقل تكلفة ممكنة وأكثر فعالية لتحقيق الأهداف المرجوة من أجل رفاهية المجتمع وسعادته" (3).

1- عيسى علي ونزيه الجندي: التربية في الوطن العربي، منشورات جامعة دمشق، ط2، 2001، ص186.

2- فؤاد حيدر: التنمية والتخلف في العالم العربي، دار الفكر العربي، ط1، بيروت، لبنان، 1990، ص 25 .

3- خالد بن محمد العنقري: أبعاد التنمية العمرانية الشاملة في المملكة العربية السعودية، مرجع سابق، ص 235.

إن هذا التعريف ينطوي على جملة من الحقائق أولها : ضرورة دراسة الواقع التربوي والتعليمي، ومن ثم رسم خريطة شاملة له . وثانيها: دراسة التوقعات انطلاقا من الواقع، واعتمادا على جملة من المتغيرات العلمية و التكنولوجية والاقتصادية والاجتماعية و الثقافية. و يعرف الدكتور عبد الله عبد الدائم التخطيط التربوي بأنه: " التنبؤ بسير المستقبل في التربية و السيطرة عليه من أجل الوصول إلى تنمية متوازنة و إلى تحقيق الاستخدام الأمثل للموارد البشرية و المادية المتاحة وإلى الربط في النهاية بين التنمية التربوية والتنمية الاقتصادية و الاجتماعية الشاملة (1) " .

أما لجنة خبراء اليونسكو فتعرف التخطيط التربوي بأنه: « معالجة عقلانية وعملية للمشكلات، معالجة تستوجب المطابقة بين الأهداف والموارد المتاحة و تحتوي مضامين و طرائق الفعاليات البديلة ، والاختيار الواعي فيما بينها، و تحديد الأهداف النوعية التي ينبغي الوصول إليها في فترات زمنية محددة، و أخيرا تطوير أفضل الوسائل لتحقيق السياسة المختارة تحقيقا نموذجيا . و ضمن هذه الصورة، فإن التخطيط التربوي هو أكبر بكثير من وضع مشروع، إنه عملية مستمرة...» .

والتخطيط التربوي: هو النظرة الشاملة المتكاملة إلى مشكلات التربية جميعها و رسم السياسة التعليمية في كامل صورها رسميا ينبغي أن يستند إلى إحاطة شاملة بأوضاع البلد السكانية والطاقة العاملة والأوضاع الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية و التعليمية و التربوية<sup>(2)</sup>

كما يعرف **بيتي ( Betty )** التخطيط التعليمي بأنه : " استخدام البصيرة في تحديد سياسة و أولويات وتكاليف النظام التعليمي المقصود مع الأخذ في الاعتبار الواقع السياسي و الاقتصادي، و إمكانية نمو النظام و حاجة البلاد و التلاميذ الذين يخدمهم . فالتخطيط التعليمي ممارسة لا يعرفها إلا المخططون، وقد يأخذه بشكل تخطيط للبرامج التعليمية أو إعداد للميزانية اللازمة لها، وهكذا أصبح التخطيط بصفة عامة ضرورة من ضروريات الحياة " <sup>(3)</sup>.

من خلال استعراضنا السابق لمفهوم التخطيط التربوي، يتبين لنا أن التربية العربية بوضعها الراهن تكاد تكون بعيدة كل البعد عن المعنى الحقيقي للتخطيط التربوي . والنظرة السريعة لواقع التربية العربية و مسارات تطورها عبر العقود الأخيرة تجعلنا نفهم بأن التخطيط التربوي يكاد يكون معدوما، في إطاره العلمي والمنهجي في معظم الأقطار العربية . وإن وجد، فإنه لا يؤدي الغاية المرجوة منه ولا يلبي احتياجات التربية العربية المعاصرة، و يعتره الكثير من الغموض و النقص و الفاعلية.

---

1- عيسى علي ونزيه الجندي: التربية في الوطن العربي، مرجع سابق، ص189.

2- المرجع نفسه ، ص190.

3- محمد منير مرسي: تخطيط التعليم واقتصادياته، مرجع سابق، ص 14.

## 2- عوامل الاهتمام بالتخطيط للتعليم:

فقد أصبح التخطيط من الأسس التي تقوم عليها المجتمعات الحديثة لما له من دور فعّال في اختصار الطرق المؤدية إلى التنمية . وعليه فإن إدارة عمليات التنمية تستلزم وجود فئة مهنية تعمل على وضع الخطط التنموية بصورة أساسية بهدف تحقيق أقصى استثمار ممكن للموارد والإمكانات المتاحة كي يصبح التعليم بمراحله المختلفة أكثر كفاية وجودة للاستجابة لاحتياجات التعليم و التنمية<sup>(1)</sup>.

من هنا يمكن القول أن التعليم شرط أساسي لحدوث التغير الاقتصادي و الاجتماعي بوجود العنصر البشري و التخطيط الجيد حتى يقوم النظام التعليمي بدوره في تنفيذ برامج التنمية وفقا للاستراتيجيات المسطرة للتعليم التي يجب أن تأخذ في اعتبارها طبيعة الفوائد المادية التي سيجنيها الفرد في عملية التعليم و الفرص الحياتية المستقبلية التي سيكتسبها، و فرص العمل التي يمكن أن تتوفر له من أي نظام تعليمي أو مرحلة تعليمية أو برنامج تأهيلي سيحصل عليه<sup>(2)</sup>.

لا شك أن أسباب الاهتمام بالتخطيط التربوي في البلاد العربية منذ حوالي 1960 تختلف من بلد عربي إلى آخر، لكننا نستطيع أن نقول في الجملة أن أسباب الاهتمام بالتخطيط التربوي في البلدان العربية تعود إلى الأمور الرئيسية التالية: (3)

- 1- الاهتمام العالمي بالتخطيط القومي، و ضرورة البدء بوضع خطط التنمية الآن والأج في بعض البلدان العربية، و الشعور بضرورة تجاوب التعليم مع هذه الخطط .
- 2- الاهتمام العالمي بالتخطيط التربوي، لاسيما بعد الجهود التي بذلتها منظمة اليونسكو في هذا المجال.
- 3- مؤتمر وزراء التربية العرب الذي انعقد في بيروت بدعوة من اليونسكو عام 1960.
- 4 - شعور البلدان العربية بأهمية التخطيط التربوي لمواجهة عدد من المشكلات يمكن حصرها في:  
أ - التزايد الكبير في المتدربين خلال فترة قصيرة من الزمن نتيجة تزايد عدد السكان وتزايد نسبة الوعي بأهمية التعليم و الإقبال عليه إقبالا كبيرا جدا .  
ب - النقص في عدد المعلمين و عدم الاستجابة للحاجات المتزايدة من الطلب على التعليم .  
ج - النقص في الأبنية المدرسية على تلك الحاجات أيضا.  
د - الرقص في الموارد المالية لتلبية تلك الحاجات.  
هـ- فقدان التوازن بين مراحل التعليم المختلفة وفروعه و لاسيما بين التعليم النظري والتعليم المهني.

- 
- 1- يعقوب حسين نشوان: التربية في الوطن العربي، مرجع سابق، ص 165.
  - 2 - عبد الله محمد عبد الرحمان: علم الاجتماع بين النشأة و التطور، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1999، ص 337.
  - 3- عبد الله عبد الدائم: التخطيط التربوي، مرجع سابق، ص 648- 649.
- و- سوء توزيع الخدمات التعليمية بين المناطق المختلفة و لاسيما بين الأرياف و المدن.
- ز- الاهتمام بالتوسع الكمي على حساب التحسين الكيفي و ما أنجز عنه من سلبيات على مستوى إعداد المعلمين و طرق التعليم و مناهج و الكتب و الوسائل التعليمية و غيرها.
- ح- عجز التعليم على تلبية احتياجات التنمية الاجتماعية من خبراء و فنيين و سائر أفراد القوة العاملة.
- 3- التخطيط للتعليم وسياسات التنمية العربية :**

رغم الاختلاف الواضح بالمستوى التربوي و التعليمي بين بلد عربي وآخر، ورغم اختلاف الظروف السكانية والاقتصادية والسياسية أيضا، إلا أن هناك سمات تربوية عامة تتميز بها جميع البلدان العربية يمكن حصرها في ما يلي: (1)

- 1- تحدي الأهداف التربوية و محاولة ترجمتها إلى واقع إجرائي.
- 2- استقرار الواقع التربوي وتقديم نظرة تنبؤية شاملة و مضبوطة للمستقبل.

3- إيجاد قنوات اتصال ما بين التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وما بين التنمية التربوية التعليمية. وذلك من خلال إعداد الكوادر العلمية والفنية التي تحتاج إليها التنمية وفق إستراتيجية مدروسة بدقة و عناية.

4 - إيجاد أنسب الطرائق و الوسائل الكفيلة بحل المشكلات التربوية وبخاصة منها ( محو الأمية و تعليم الكبار، ومد التعليم الإلزامي، وتنوع التعليم الثانوي، والإنفاق على التعليم، و التعليم العالي و البحث العلمي و إعداد المعلمين).

5 - الاستخدام الأمثل للموارد البشرية و المادية المتاحة.

6 - إيجاد قنوات اتصال ما بين المؤسسات القائمة على التخطيط التربوي في البلدان العربية و توحيد جهودها وخبراتها فيما بينها و تنسيق عملها في قالب موحد.

لهذا كان لا بد أن تقوم هذه الفلسفة على مبدئين أساسيين وهما:

#### - المبدأ التنموي:

من مبادئ الفلسفة التربوية العربية المنشودة ما يلي: (2)

أ- ربط التربية بالتنمية الشاملة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

ب- جعل التربية من المؤسسات الإنتاجية في المجتمع.

ج- تشجيع الاستثمار في قطاعات التربية والتعليم المختلفة.

---

1- عيسى علي ونزيه الجندي: التربية في الوطن العربي، مرجع سابق، ص.190

2- المرجع نفسه ، ص 191.

د- النظر إلى العملية التنموية كعملية اجتماعية اقتصادية ثقافية متكاملة.

هـ- التأكيد على دور وفاعلية جميع أبناء المجتمع، في التنمية وتسخير جميع الكوادر والإمكانات المادية و الفنية لذلك.

#### - المبدأ العلمي و التكنولوجي:

و ينطوي هذا المبدأ على الاعتبارات التالية: (1)

أ- استخدام أحدث منجزات العلوم التطبيقية و التكنولوجيا.

ب- التأكيد على مكانة العلم كمقياس للتقدم و التطور والبناء.

ج- استخدام التفكير العلمي و الأساليب العلمية و المنهجية.

د- التعاون الدول والشعوب في هذا الإطار.

إن التخطيط للتربية والتعليم لا يصاغ من فراغ بل تحت حاجيات وتحديات العوامل الاجتماعية والاقتصادية، الأمر الذي يستلزم التكامل بين التخطيط للتربية والتعليم للمجتمع وفق مشاريع اجتماعية واقتصادية شاملة وهادفة. إن النظام التربوي كقطاع من النظم الاجتماعية يجب أن يتبع التطور السياسي والاقتصادي والاجتماعي للمجتمع. هذا إذا أردنا تجنب أي خلل أو انقطاع والاحتفاظ بتوازن وترابط كل العناصر الأخرى المكونة لهذا النظام. إن المؤسسات التعليمية مكلفة بإنتاج يد عاملة تساهم في إنباء الثروة البشرية بأي شكل من الأشكال، وتعتبر هي المسؤولة على النمو العام للمجتمع. فالتخطيط للتعليم إذن يكمن في ربط تطور النظام التربوي بالمجتمع، كما ينحصر دوره في جعل عامل التعليم أكثر فعالية وذلك بملائمة أهداف التعليم مع متطلبات المجتمع.

لقد برزت العلاقة بين التعليم والتنمية منذ زمن بعيد، وهذا ما أكدته وتؤكدته الكثير من الوقائع والشواهد نظرا لأهمية التعليم في إحداث الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي والسياسي، وتهيئة الظروف المناسبة لذلك. كما تشير الكثير من الدراسات والأبحاث المتعلقة بإستراتيجية التنمية وعلاقتها بالتعليم التي بدأت تظهر بوضوح في السنوات الأخيرة إلى التساؤل عن أهمية ما يسهم به هذا الميدان ( التربية والتعليم ) في التنمية. أما في البلدان العربية ومنها الجزائر فالتخطيط التربوي حديث العهد شأنه في ذلك شأن معظم بلدان العالم الثالث. " و يمكننا اعتبار عام 1960 نقطة تحول في هذا المجال، بحيث أن معظم الخطط التربوية في البلاد العربية بدأت في ذلك العام أو قبله بقليل أو بعده بقليل.

---

1- عيسى علي ونزيه الجندي: المرجع السابق، ص191.

وعلى هذا الأساس نستطيع أن نعتبر عام 1970 موعدا لانتهاء الخطط الخماسية الثانية في معظم البلدان العربية ولانتهاء الخطط العشرية في البلدان العربية التي لجأت إليها بعض الدول مثل تونس والسودان وغيرهما " (1).

جاء في حديث للعالم الإسلامي الشيخ محمد متولي الشعراوي " أن الدول الإسلامية لو أخذت بالتخطيط لمستقبلها و جعلته قضية إيمانية لوفرت في سنين الرخاء ما ينفعها ويسد حاجاتها في سنوات الشدة". (2). وإذا كان الإسلام يدعونا إلى تحقيق أقصى درجات القوة الإيمانية بمعيار الكتاب والسنة، فإنه يدعونا أيضا إلى تحقيق أقصى درجات القوة المادية في مجالات الحياة الاجتماعية والاقتصادية والعلمية و السياسية، وهذا النوع من القوة يعدّ ضرورة لأداء واجب الإعمار في الأرض وهو في المصطلح الحديث التنمية في كل المجالات... هذه التنمية تركز بالضرورة على قاعدة من العلم والمعارف والمعلومات (3).

فالتخطيط للتعليم يكمن في ربط تطور النظام التربوي بمتطلبات المجتمع وحاجاته، كما ينحصر دوره في جعل عملية التعليم أكثر فعالية وذلك بملائمة أهداف التعليم مع هذه المتطلبات التي يسعى المجتمع إلى تحقيقها ونشر الكثير من الدراسات والأبحاث المتعلقة بإستراتيجية التنمية وعلاقتها بالتعليم التي بدأت تظهر بوضوح في السنوات الأخيرة إلى التساؤل عن مدى مساهمة التعليم في التنمية.

لقد كانت فترة الستينات والسبعينات من هذا القرن فترة العصر الذهبي للتخطيط، فقد أصبح اتجاها علميا حديثا أخذت به الكثير من الدول النامية والعربية خاصة، فقد شهد التعليم في هذه المرحلة نموا لم يسبق له مثيل سواء من حيث حجم التعليم أو الميزانية المخصصة له، واهتمام هذه الدول بالتعليم في هذه المرحلة بالذات يعود إلى تحررها من الاستعمار ورغبتها في بناء دولها وتحقيق تقدمها والخروج من دائرة التخلف. يضاف إلى ذلك تأثير نظريتين سادتا في هذه الفترة وكان لهما تأثيرا قويا على شعوب العالم الثالث وهما: (4)

- النظرة الأولى: وهي " نظرية الحداثة " التي تؤكد على أهمية التعليم في بناء الدولة العصرية.
- النظرة الثانية: وهي " نظرية رأس المال البشري " والتي تؤكد على أهمية العنصر البشري لإحداث التنمية.

---

1- عبد الله عبد الدائم: التخطيط التربوي، مرجع سابق، ص ص 647- 648.

2- محمد منير مرسى: تخطيط التعليم واقتصادياته، مرجع سابق، ص.15

3- نبيل السمالوطي: التنمية و مجتمع المعلومات في العالم العربي، دراسات إسلامية، العدد 112، القاهرة، 2000، ص.4.

4 - محمد منير مرسى: تخطيط التعليم واقتصادياته، مرجع سابق، ص.13.

يعنى التخطيط التربوي والتعليمي برسم السياسة التربوية للدولة من خلال وضع أهداف محددة للسياسة التربوية ثم تحديد استراتيجيات وأساليب وبرامج وإجراءات عمل لتنفيذها، ومن هنا يمكن حصر أهداف التخطيط التربوي في النقاط الآتية: (1)

- 1- تلبية احتياجات التنمية الشاملة.
- 2- مسايرة التقدم العلمي والتكنولوجي والاستفادة منه.
- 3- إتاحة فرص التعليم للجميع واستثمارها لمواجهة مختلف التحديات.
- 4- ضمان تكويني إيجابي وفعال يستجيب لمتطلبات المجتمع الاقتصادية والاجتماعية.
- 5- تحقيق توازن الخدمات التعليمية التي تقدمها الدولة لمواطنيها.
- 6- تبني سياسة تربوية رشيدة تستجيب لمتطلبات سوق العمل.

والتخطيط بكافة أنواعه ومستوياته المحلية والإقليمية والوطنية ينقسم إلى قسمين : الأول علاجي أو إصلاحي (corrective)، ويهدف إلى حل المشكلات القائمة وقت التخطيط، مثل معالجة مشكلات التسرب المدرسي وضعف المستوى التعليمي وغيرهما . والثاني وقائي إبداعي (créative) ويهتم بإيجاد الوسائل الملائمة لمنع استفحال مثل هذه المشكلات أو ظهورها، والى تكوين أوضاع جديدة لتحقيق أهداف تنمية إضافية (2).

#### 4- التخطيط للتعليم ونتائجه الاقتصادية والاجتماعية:

##### أ- التخطيط للتعليم ونتائجه الاقتصادية:

إن المدخل العلمي للتخطيط التربوي حسب التوقعات سيكتسب أرضية متسعة وقوية في البلدان النامية وسيفيدها إفادة كبيرة شريطة أن تحقق عوامل نجاحه . والتي من أهمها توفر العدد الكافي من الباحثين في مجالات التخطيط الاقتصادي والاجتماعي والتربوي وأن يوجد بينهم صلات إقرار عام للتخطيط الشامل على مستوى المجتمع بنظمه الاجتماعية المختلفة وأن توفر لهم الدولة الإمكانيات المادية الضرورية للقيام بأبحاثهم وأن تتجاوب الإدارة العامة والإدارة التربوية مع اتجاهات المخططات وأهدافها وأن تكون ذات فعالية وكفاية عالية لتنفيذ هذه المخططات . وإذا كان الاختصاصيون كما سبق ذكره قد عرفوا التنمية بأنها عملية تغيير اجتماعي هادف وموجه ، فهذا يدل على الارتباط الوثيق بين التربية والتنمية، وهذه العلاقة أو الارتباط لم يعد ينكره أحد في هذا العصر.

1 - سميرة أحمد السيد: علم اجتماع التربية، مرجع سابق، ص ص 202- 203.

2- خالد بن محمد العنقري: أبعاد التنمية العمرانية الشاملة في المملكة العربية السعودية ، مرجع سابق، ص ص 235- 236.

وقد أكدت هذه العلاقة اللجنة الأممية للتربية في تقريرها من طرف " إدجار فور " وأعضاء اللجنة بقولها: " لقد أصبحت العلاقة بين التربية والتنمية الاقتصادية واضحة ومعروفة لدى الباحثين والعلماء في شتى حقول المعرفة، فمن الظواهر التي أصبحت أشبه بالمسلمات التي لا تحتاج إلى مزيد من البحث والاستقصاء وهو الدور الإيجابي الذي يلعبه التعليم في التنمية الوطنية. فالتعليم أخذ لأول مرة في تاريخ البشرية يسبق في تطوره على الصعيد العالمي التنمية الاقتصادية. ولو استعرضنا البيانات والإحصائيات الخاصة برفع الدخل القومي وارتفاع المستوى وازدهار الإنتاج عن طريق التعليم سواء في العالم الاشتراكي أو العالم الرأسمالي لعثرنا على نتائج ذات قيمة تؤكد على أهمية التربية والتعليم وعلى ضرورة العناية بهما، واستغلالهما كوسيلة للتنمية وتدعيم المخططات التنموية على اختلاف أنواعها " (1). فالتخطيط للتعليم بهذا المعنى هو " التطبيق لتحليل منهجي وعقلاني لتطور النمو التربوي، وهدفه

جعل التعليم يلبي بشكل فعال أكثرية حاجات التلاميذ من جهة، ومتطلبات المجتمع من جهة أخرى " (2). ونظرا للعلاقة الوثيقة بين التربية والتنمية، فقد خصت مادتان (3) من مرسوم 16/04/1976، تشير إلى موضوع ربط النظام التربوي بالمخطط الشامل للتنمية. تقول المادة 11: ضرورة ربط النظام التربوي بالمخطط الشامل للتنمية. وجاء في المادة 12: يرتبط النظام التربوي بالحياة العملية ويتفتح على عالم العلوم والتقنيات ويخصص جزء من المناهج للتدريب على الأعمال المنتجة المفيدة اجتماعيا واقتصاديا. إن الغرض من تسجيل هاتين المادتين في المرسوم السابق الخاص بالمدرسة الأساسية، هو تصحيح لبعض المفاهيم لدى بعض المسؤولين الجزائريين على مختلف الأصعدة الذين يتعاملون مع وزارة التربية بالأرقام وحدها، ويضعون هذه الأرقام في خانة أو في بند التكاليف والمصاريف على أساس أن التربية استهلاك لا أكثر ولا أقل جاهلين أو متجاهلين بأن التربية هي البنك البشري الضخم الذي يمول الصناعة والاقتصاد والفلاحة وكل فروع الحياة. فلولا التربية لما عرفت الإنسانية هذا التطور. و يعتبر الفرد مارشال (Marshall) الاقتصادي الأمريكي أول من أشار بصورة مباشرة إلى اعتبار التعليم نوعا من الاستثمار وأكد ضرورة اهتمام رجال الاقتصاد بدور التعليم في التنمية الاقتصادية، كما أشار أيضا إلى أن ما ينفق على التعليم لا ينبغي أن يقاس بالعائد المباشر فيه،

1- وزارة التربية والتعليم الأساسي: للجمهورية الجزائرية، مجلة التربية، مرجع سابق، ص 19-20.

2- أنا بونابوار: التربية المستقبلية (ترجمة مورييس شربل)، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1983، ط1، ص.62

3- وزارة التربية والتعليم الأساسي: للجمهورية الجزائرية، مجلة التربية، مرجع سابق، ص 20.

فهناك فائدة عظيمة تأتي من إعطاء أفراد الشعب فرصا متزايدة من التعليم حتى يكشفون عن مواهبهم وقدراتهم. أما كارل ماركس (K.Marx) الفيلسوف والاقتصادي الألماني، فكان أكثر فلاسفة الاقتصاد وضوحا عندما أقر بعلاقة التعليم بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية، إذ يرى أن التعليم استثمار له عائده وهو عائد اقتصادي كبير، كما أكد أهمية التعليم والتدريب في زيادة وترقية مهارات العمال واكتسابهم القدرة والمرونة على الانتقال من مهنة إلى أخرى. ويكفي أن نشير هنا إلى أن الكثير من الدراسات المتعاقبة في اقتصاديات التعليم والتي بدأت تظهر في السنوات الأخيرة تبدي اهتماما كبيرا بهذا الجانب الاقتصادي في التعليم. مما وجه أنظار رجال التربية والتعليم وحتى علماء الاقتصاد أنفسهم ورجال السياسة إلى التساؤل عن أهمية ما يسهم به التعليم في التنمية الاقتصادية والاجتماعية ومن ثم التأكيد على ضرورة تبني هذا الاتجاه عند التخطيط لأية قيمة كانت. ومن الشواهد التاريخية على ذلك ما وصلت إليه كل من اليابان والدانمرك من تقدم وتطور رغم النقص الملحوظ في المصادر والثروات الطبيعية، خلافا لما هي عليه

الكثير من الدول النامية رغم ما تتمتع به من مصادر وثروات طبيعية . ولعلّ العامل الرئيسي لازدهار اليابان مثلا هو اهتمامها بالتعليم وربطه بمخططات التنمية.

#### - التخطيط للتعليم وزيادة الإنتاج:

ولعل من أهم الحقائق المسلم بها اليوم عند رجال التربية وعلماء الاقتصاد على حد سواء أن الثروة البشرية بالنسبة لعملية الإنتاج لا تقل أهمية عن رأس المال المادي نفسه، كما أن التقديرات الإحصائية الحديثة تشير إلى أن تراكم رأس المال المادي يؤدي إلى أقل من نصف الزيادة السنوية في الإنتاج في الدول الرأسمالية. أما الباقي من تراكم رأس المال المادي وهو ما يزيد على نصف الزيادة في الإنتاج فترجع إلى زيادة المهارة والكفاءة والخبرة البشرية ودورها في عملية الإنتاج<sup>(1)</sup>.

#### - التخطيط للتعليم وزيادة الدخل القومي:

أكدت الكثير من الدراسات أن التعليم ما فتئ يساعد الف رد على زيادة دخله عن طريق زيادة ما يكسبه هذا الفرد من مهارات وخبرات معرفية وعلمية، وبالتالي كلما زاد مستوى تعلم الفرد كلما ازداد دخله، ولذلك اعتبر التعليم من العوامل المساعدة على التقليل من الفوارق الطبيعية عن طريق ما يحدثه

---

1- محمد منير مرسي: الإدارة التعليمية، أصولها وتطبيقاتها، مرجع سابق، ص 260.

من تقارب اقتصادي واجتماعي بين أفراد الأمة، جاء في دراسة للأمريكي ميلر ( Miller ) عام 1958 أن متوسط دخل الفرد من التعليم طيلة الحياة لمن أنهى التعليم الابتدائي يقدر بحوالي 182 ألف دولار، و 258 ألف دولار لمن أنهى التعليم الثانوي، و 435 ألف دولار لمن أنهى التعليم العالي وزيادة الدخل الفردي لا شك يؤدي إلى الزيادة في الدخل القومي لأن الدخل القومي في أساسه هو مجموع مداخيل الأفراد. وهذا ما ذهبت إليه " دراسة العالم الأمريكي تيودور شولتز ( Th. Shultz ) إلى أن معدلات الدخل تزيد كلما زاد المستوى التعليمي " <sup>(1)</sup>.

#### ب - التخطيط للتعليم ونتائجه الاجتماعية:

رغم ما ينطوي عليه مفهوم التنمية الاجتماعية من غموض وصعوبة في تحديده وتعريفه، ورغم الاختلاف في استخداماته باختلاف اتجاهات المفكرين أنفسهم أو اختلا ف المراحل التاريخية، فالتعليم يلعب دورا هاما في عملية التنمية الاجتماعية بجوانبها المتقدمة والتي تؤثر بدورها بصورة مباشرة أو غير مباشرة في التنمية الاقتصادية، وعليه فمن الصعب تصور تنمية اقتصادية دون أن يصاحبها تنمية

اجتماعية، وهذا ورغم صعوبة وضع حد فاصل بين كل من التنمية الاقتصادية والاجتماعية، فإنه يمكن تحديد أهم جوانب التنمية الاجتماعية فيما يلي: (2)

#### - الممارسة الصحيحة للحقوق والواجبات:

إن الديمقراطية الحقيقية تقوم على أساس مواطن واع وحر، يعرف حقوقه وواجباته، وأن يمارس هذه الحقوق والواجبات بطريقة فعالة. فهي بهذا تنير قضية تربية على درجة عالية من الأهمية تتعلق أساسا بالتنمية الاجتماعية.

#### - الاستفادة من الخدمات الاجتماعية:

فالدولة ووفقا لمسئولياتها الاجتماعية اتجاء أفرادها تقوم بالعديد من الخدمات الصحية والتعليمية وغيرها، كبناء المستشفيات والمدارس وإعدادها والإنفاق عليها لتستمر في أداء وظيفتها. ولاشك أن الاستفادة الواسعة والكاملة من هذه الخدمات تتطلب درجة من المعرفة والوعي من طرف المواطنين، فالمشكلة في جوهرها تربية وتتصل اتصالا مباشرا ووثيقا بالتنمية الاجتماعية.

1- محمد منير مرسي: المرجع السابق، ص ص 260-261.

2- المرجع نفسه، ص ص 262-263.

#### - تنمية الاتجاهات:

وتكمن في تنمية الاتجاهات الصحيحة لدى الفرد نحو القضايا الهامة والحيوية التي تؤثر بصورة مباشرة على التنمية الاقتصادية، كترشيد الاستهلاك وتنظيمه، والادخار وأهميته وتحديد النسل، ومراعاة العادات الصحية السليمة، في المأكل والملبس والآثار الاجتماعية المترتبة عن هذه الأمور تمثل مشكلات تربية هامة بالنسبة للتنمية الاقتصادية . (1) و من الحقائق المسلم بها عند رجال التربية والاقتصاد والاجتماع أن الثروة البشرية بالنسبة لعملية الإنتاج لا تقل أهمية عن رأس المال المادي نفسه، كما أن التعليم يساعد الفرد على زيادة دخله عن طريق زيادة ما يكتسبه الفرد من مهارات معرفية وخبرات علمية تعود عليه وعلى مجتمعه بالفائدة . ومعنى هذا أن التربية تخطط للمستقبل لإعداد رجال قادرين على تحمل مسؤوليات كل في مجال تخصصه . " إن دور التعليم في تحقيق تنمية شاملة وهادفة لا يحتمل

الجدل، وأصبحت المشكلة التي تواجهها الكثير من البلدان النامية هي كيف تجعل من تعليمها عاملا فعالا في التنمية ولاسيما في ظل التحولات السياسية والاجتماعية التي تعيشها هذه البلدان ومن بينه الجزائر وهي تمر بتحولات أساسية وفي مجالات مختلفة<sup>(2)</sup>.

نستنتج مما سبق أن المؤسسات التعليمية بوجه عام في الجزائر تواجه مهمة جبارة تتمثل في العمل لمساعدة الطلبة على اكتشاف دورهم الاجتماعي في الحاضر والمستقبل، وخاصة في المجالات التنموية وبهذا يمكن تهيئتهم لأداء دورهم على مستوى من الكفاءة والفعالية ويتحقق لديهم الوعي التنموي الذي يعد حافزا أساسيا لتهيئة الشباب للإسهام في تنفيذ البرامج والمخططات التنموية والمشاركة في تحقيق أهدافها حتى يتسنى لهذه الطاقات المثقفة والمتعلمة من تكوين تصور واضح للنظم والخطط والوسائل المرتبطة بالتنمية.

وإذا كان بحثنا هذا ينصب على أثر التربية والتعليم في التنمية الاجتماعية والاقتصادية يمكننا أن نتساءل: أي مجال يكون فيه للشباب المتعلم بصفة خاصة الدور الواضح والفعال في هذا المجال، كون هذه الفئة تمثل هدفا هاما من أهداف التنمى ومقاصدها؟ وقد جرت العادة في هذا المجال تقسيم هذه العملية من قبيل التوضيح إلى مصطلحين : تنمية اقتصادية وتركز على التغيير في الظواهر الاقتصادية وعوامل الإنتاج الطبيعية والفيزيقية، وتنمية اجتماعية

1- محمد منير مرسي: المرجع السابق، ص ص 264.

2- تركي رايح: مناهج البحث في علوم التربية وعلم النفس، مرجع سابق، ص 32.

وهذا ما يطلق عليه بالجانب الاقتصادي والاجتماعي للتنمية باعتبارها عملية شاملة<sup>(1)</sup> من هنا تتضح لنا أهمية التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتبرز الجوانب الاجتماعية خاصة للتنمية والتي تهدف بكل أبعادها إلى إيجاد صيغة من التوازن الحقيقي بين الإنتاج المادي وإنتاجية الخدمات التي تستند إلى الدور الاجتماعي للعمل الإنساني بوجه خاص، وهذا بهدف تحقيق تكامل بين مختلف جوانب العملية التنموية وزيادة مردودها، ومن هنا تصبح عملية التنمية الشاملة من التحديات الكبرى التي تواجه الدول النامية بصفة عامة، والدول العربية بصفة خاصة . من هذا المنطلق تتحدد أهداف التنمية وأبعادها الاقتصادية والاجتماعية، و تمارس الطاقات الفعالة في المجتمع دورها في تحقيق الأهداف والغايات المنشودة التي هي مطمح كل الشعوب وخصلة المتخلفة منها.

**ثانيا - العلاقة بين التخطيط التربوي والتخطيط التنموي:**

إن البحث في العلاقة بين التعليم والتنمية يدفعنا إلى طرح التساؤل الرئيسي التالي : أيهما يساهم في تطور الآخر التعليم أم التنمية ؟

## 1- التخطيط للتعليم وأثره على التنمية:

إن العلاقة بين التعليم والتنمية علاقة لا تكاد تنقطع أي أنها وطيدة ولصيقة. فإذا كان بعضهم يعتقد أن التربية السليمة التي يتلقاها الأطفال شرط أساسي للتنمية، يرى آخرون أن التنمية تؤدي إلى ازدهار التربية. والحقيقة أن التربية أسبق من حيث التصور، لأنك قد تتصور مشروعا اقتصاديا ثم تعتمد على إخراجها من حيز التصور إلى حيز التنفيذ، ستجد نفسك مضطرا للعودة إلى الخبراء أو ذوي الاختصاص وأصحاب الرؤى الصائبة. ومهما يئس هذا الجدل فإن التربية والتنمية شيئان متلازمان، فأنت إذا تصورت التربية دون تنمية أو العكس فكأنك أدركت الماهية من غير أن تحكم عليها بنفي أو إثبات . وفي ضوء هذا الترادف والتداخل ذهب آخرون إلى اعتبار التربية في مقدمة الوسائل التي تساعد على تطوير المجتمعات وبناء الإنسان بناء سليما. إذا اعتبرنا التربية عملية اجتماعية تشكلها طبيعة المجتمع وفلسفته وآماله وطموحاته و النظام التربوي جزء من النظام الاجتماعي العام يؤثر ويتأثر به بفضل علاقات تفاعلية دائمة، فإننا نعدّ التربية أداة للتنمية ووسيلة لإعداد القوى العاملة لتحقيق النمو والتقدم . وفي ضوء التقدم العلمي وكثافة المعلومات، فإنه لا بد أن تساعد التربية المجتمع على مواكبة العالم المتغير من خلال تغيير البرامج والمناهج والوسائل.

---

1- حامد عبد المقصود عبد الهادي: الشباب والتنمية، مرجع سابق، ص 44.

وكنا قد أشرنا سابقا إلى أن الأنظمة التعليمية في عالم اليوم قد شهدت كثيرا من محاولات الإصلاح والتطوير بما يتلاءم ومتطلبات التنمية . وفي ظل سعي كل المجتمعات لتحقيق تنمية شاملة، فإن الإصلاحات التربوية تعتبر الشغل الشاغل لا بالنسبة للعاملين في الحقل التربوي فقط، وإنما لكافة المهتمين بقضية التطور.

انطلاقا من المفهوم الشامل للتنمية، والذي سبق عرضه فإن مختلف المؤسسات الاجتماعية تلعب أدوارا محددة في الحياة الاجتماعية للأفراد لإحداث التنمية بمؤشراتها ومعاييرها المادية والمعنوية . وتحظى مؤسسات التربية والتعليم من بين تلك المؤسسات بدور متميز في إحداث التنمية وضمان استمراريتها باعتبارها مؤشر من مؤشرات التنمية لكونها إحدى الحاجات الأساسية التي تحققها التنمية. لهذا فإن الدور الذي يمكن للتعليم أن يقوم به لتحقيق التنمية يمكن تلخيصه في النقاط الآتية: (1)

- 1- إيجاد قاعدة اجتماعية عريضة متعلمة بضمان حد أدنى من التعليم لكل مواطن، يمكنه من العيش في مجتمع يعتمد على القراءة والكتابة ووسائل الاتصال على مختلف أنواعها.
- 2- المساهمة في تعديل نظام القيم والاتجاهات بما يتناسب والطموحات التنموية في المجتمع، كتعزيز قيمة العمل والإنتاج، ودعم الاستقلالية في التفكير و في التصرف، ونبذ روح الإتكالية والنزعة الاستهلاكية وانطلاق الطاقة الإبداعية للفرد بتنمية قدراته وتأكيد دوره في المساهمة في بناء مجتمعه.
- 3- تأهيل القوى البشرية وإعدادها للعمل في القطاعات المختلفة وعلى كل المستويات وذلك ب :
  - أ- التزويد بالمعارف والمهارات والقيم اللازمة للعمل المستهدف.
  - ب- تهيئة الأفراد للتكيف مع العصر التقني وتطوير وسائله، و يتطلب هذا التركيز على العلوم الطبيعية النظرية والتطبيقية، وتمكين التعليم منها في إطار إنساني شمولي يدرك قيمة العلوم والمعارف الأخرى.
  - ج- تحقيق توازن في تأهيل القوى العاملة حسب الاحتياجات المتغيرة، مع إعطاء الأولوية للأطر الفنية المتوسطة التي تمثل نقصا كبيرا في معظم البلدان النامية. لقد تبين من خلال تعريف العلماء للتنمية أن جميع أنشطة التنمية تنتهي إلى إحداث تغيير اجتماعي- اقتصادي مع تأكيد توفير الاحتياجات الأساسية، والعمل على زيادة إنتاجية الفرد والمجتمع . وعليه فان الهدف النهائي للتنمية هو الإنسان، فالإنس ان هو محور العملية التربوية وبالوقت نفسه محور التنمية الاقتصادية والهدف النهائي لهاتين العمليتين، وبذلك يصب "هدف التنمية توفير الحاجات الأساسية وتحرير الإنسان وتنمية قدراته على المشاركة : المشاركة في العمل والمشاركة في العائد ومن خلال التوزيع العادل للثروة يتضمن مفهوم

1- عبد العزيز عبد الله الجلال: تربية اليسر وتخلف التنمية، مرجع سابق، ص ص 15- 16.

التنمية القائم على المشاركة ثلاث قضايا جوهرية أولها معالجة الفقر من خلال معالجة مشاريع التنمية الشاملة وتوفير الحاجات الأساسية للجميع، وثانيها توفير فرص العمل لكل فرد للمشاركة مع الجماعة في القيام بدور مقبول في عملية التنمية والعمل المفيد والنافع اجتماعيا شرط ضروري لتنمية الذات الإنسانية وإطلاق طاقاتها. أما القضية الثالثة فهي تحقيق قدر من المساواة والعدالة الاجتماعية لأن اللامساواة تشوه الشخصية وتشوه التنمية<sup>(1)</sup>.

إن التغلب على هذه القضايا الثلاث وتحقيق المطالب المجتمعة المرتبطة بها لا يتم إلا عن طريق التربية بشقيها المدرسي واللا مدرسي، فدور التربية لا يقتصر على الجانب الفكري والمعنوي من الثقافة فحسب بل تعداه إلى الإسهام بفعالية في عملية التنمية الاجتماعية - الاقتصادية والتخطيط لمستقبلها، زد على ذلك فإن التربية يتم اللجوء إليها والى البحث العلمي للتغلب على المشكلات التي تواجه المستقبل،

وللتعليم دور في نقل المجتمع من مجتمع متخلف إلى مجتمع متقد من جهة، والسير في طريق التقدم الأعلى بالنسبة للمجتمع المتقدم، وهكذا تبرز العلاقة الجدلية بين التنمية الاقتصادية وبين التنمية التربوية، فمستوى التربية مرتبط بمستوى التنمية الاقتصادية وبالعكس، علما أن التربية لا تقتصر على التربية المدرسية بل هناك التربية الأوسع وهي التربية غير المدرسية، وهذه الأنواع من التربية ممتدة أفقيا ورأسيا وتشترك فيها جميع المؤسسات المجتمعية، وهنا نشأ اتجاه نحو الربط الجدلي بين التعليم ومتطلبات الواقع من أجل مواجهة المشكلات الكثيرة التي تواجه المجتمع خاصة وأن النظرة إلى التربية والتعليم قد تغيرت ، فبدلا من اعتباره قطاعا استهلاكيا ، أصبح ينظر إليه على أنه قطاع إنتاجي في نظر العديد من الباحثين وخاصة الاقتصاديين منهم . أي أصبح لدينا تياران أحدهما تقليدي ينظر إلى التربية على أنها خدمة عامة على حد تعبير ( عزيز حنا ) ، أما التيار الثاني فحديث نظر إليها على أنها عملية استثمارية وان ما يصرف عليها يدخل في باب الاستثمار في الميزانية ولا يدخل في باب الاستهلاك . إن التنمية الاقتصادية تعتمد كما يرى فيزي " على تنمية مهارات الأيدي العاملة وعلى الزراعة وسرعة تطبيق الأساليب أو الطرائق الجديدة في الصناعة . فالنمو الاقتصادي في البلدان التي يتأثر سكانها بسرعة هو السبيل الوحيد لتفادي المجاعة الشاملة، و من ناحية أخرى يعتمد التطور الاجتماعي والثقافي في بلدان أخرى على النمو الاقتصادي والأمن العسكري.

---

1- أبو طالب محمد سعيد ورشاش أنيس عبد الخالق: عوامل التربية الجسمية والنفسية والاجتماعية، مرجع سابق، ص 111. وعلى كل حال فإنه في هذه البلدان يقتضي تطوير القدرة الاقتصادية، ولما كانت الطاقات المؤهلة هي الأساس في أساليب الإنتاج الجديدة، أصبح نظام التعليم يحتل مكانة جديدة في حياة المجتمع " (1).

إذن يتمثل إسهام التربية والتعليم في التنمية الاقتصادية بما توفره من مخزون تربوي متمثلا في الطاقة العاملة، وما ينجم عن هذه الطاقة من ارتفاع بالدخل القومي فإسهام العمل في الإنتاج حسب عبد الدائم " يبلغ 75% ويسهم رأس المال بـ 25% " (2)

زد على ذلك فأن النظام التربوي إضاف ة إلى تزويده المجتمع بالملكات المدربة تدريبا عاليا في التخصصات العلمية - التكنولوجية المختلفة ، فان كفايته الخارجية تقاس أيضا بما يقدمه من اكتشافات واختراعات علمية وتطبيقاتها وما ينشر من آداب وفنون وترقية الذوق الفني و الجمالي مما يزيد في تطور المجتمع ونقله نقلة تتناسب وما حصل عليه من تغيرات على مستوى الحضارة المعاصرة ، ولهذه الأسباب

أخذت الدول ترصد في خططها التنموية المبالغ الطائلة للتعليم والتربية والعمل على زيادة نسب تلك التخصصات إلى الدخل القومي مع تناسب تلك الزيادة تبعاً لنسب زيادة السكان على أمل أن تؤتي أكلها بعد حين عن طريق ما تقدمه إلى السوق من قوة عاملة منتجة . هذا مما دعا بعض الاقتصاديين من أمثال شولتز وهاريسون إلى القول بأن ما ينفق على التربية يُعد استثماراً كما سيتبين في موقع لاحق . " فالتنمية الاقتصادية تعتمد على نمو القوة العاملة وتراكم رأس المال المادي والإضافات من مخزون المعلومات والمهارات المتوفرة للمجتمع، إذن هي ثلاثة عناصر رئيسية تعد قوام التنمية الاقتصادية. وهكذا ربط المعنيون بالتخطيط للتربية بين حاجات التنمية الاقتصادية والاجتماعية وبين تكون التربية للطاقة البشرية المدربة المؤهلة القادرة على تسيير دفعة التنمية هذه" (3).

**يلعب التعليم دوراً أساسياً في إعداد القوة العاملة المؤهلة اللازمة لتسيير عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية التي يطلبها المجتمع ، كما أنه تضطلع بمهام تكوين الاختصاصيين والفنيين وان من أكبر مهامه تلبية الحاجات المتزايدة من المهارات والمعارف ، يقول (هاريسون) في هذا الصدد :**  
إن تكوين الكفاءات العليا هو المفتاح الذهبي للنمو الاقتصادي في البلدان المتخلفة السائرة في طريق النمو. من أجل هذا العامل الاقتصادي اتجهت جهود المخططين إلى أنه عند وضع خطة

1- أبو طالب محمد سعيد، رشرش أنيس عبد الخالق: عوامل التربية، المرجع السابق، ص 112.

2- عبد الله عبد الدائم: التخطيط التربوي، مرجع سابق، ص 323.

3- أبو طالب محمد سعيد ورشرش أنيس عبد الخالق: مرجع سابق، ص 113.

اقتصادية واجتماعية لبلد معين فان هذه الخطة لا تستكمل حاجاتها ولا تؤدي أغراضها إلا إذا صاحبها إعداد مدروس للطاقة البشرية اللازمة لإنفاذ تلك الخطة . ومن البديهي القول : " إن إنشاء المصانع والمؤسسات والمشروعات الصناعية والزراعية والتجارية لا يكفي، ولا يجدي نفعا ما لم يتوفر العلماء والمهندسون والفنيون والإداريون اللازمون لذلك " . مما يؤكد الاتجاه القائل بدور التربية في النمو الاقتصادي كما ذكره جون فيزي " (1).

## 2- التخطيط للتنمية وأثره على التعليم :

رغم أن منطلق هذه الدراسة هو النظر إلى التعليم باعتباره ( المتغير المستقبل )، في علاقته مع التنمية، وهذا ما يجب أن تكون عليه في البلدان النامية وفي الجزائر على الخصوص باعتبارها موطن موضوع الدراسة فإنه يجب الاعتراف بنوعية العلاقات المتبادلة بين العاملين ( التعليم والتنمية )، فكما أن التعليم إذا أحسن استخدامه وتوجيهه يساهم بفعالية في تحقيق التنمية، فإن تطويره وتمكينه من أداء دوره

المرجو منه يتحقق بسهولة ويسر مما يحدث توازنا في جوانب التنمية المختلفة . فالوعي الاجتماعي والتنظيم السياسي المناسبين يسهمان في توجيه التعليم ومراقبة تطوره، كما أن النمو الاقتصادي إضافة إلى توفيره للأموال اللازمة للعمل التربوي يفرض أيضا بمتط لباته توجيه التعليم وتحديد نوعية مخرجاته، كما أن وضوح التوجه الثقافي والاستغلال الايجابي للإعلام يعزز دور التربية والتعليم في تحقيق الأهداف التنموية . ولكن بالرغم من هذه العلاقة المتبادلة ( علاقة جدلية ) فإنه يتوجب ألا يبرر التربويون فشل التربية والتعليم في العالم الثالث بضعف حظ تلك البلدان في التنمية، لأن دور التعليم في تلك المجتمعات لا بد أن يكون دورا رياديا فيأخذ التعليم دور المتغير المستقبل دائما وأبدا دون إغفال العوامل الأخرى الفاعلة في حياة المجتمع وضرورة مساهمة التعليم في التخفيف من آثارها (2). إن العلاقة بين التربية والتعليم والاقتصاد تتبع من كون التربية والتعليم نشاط اجتماعي يمثل نشاط نظام أصغر يكون جزءا من النظام الاجتماعي الأكبر الذي تربط أنظمتها الصغرى علاقات متبادلة بحيث لا يعمل احدها بمعزل عن الأخرى، وهناك علاقات أفقية وأخرى عمودية تربط هذه الأنظمة فيما بينها ومع النظام الأكبر . وانطلاقا من هذه العلاقة ذات المسارين يكون العامل الاقتصادي سببا للتربية ونتيجة لها ، فبقدر ما يكون النظام الاقتصادي متطورا تكون التربية متطورة وتقدمية ،وبالعكس كلما كان النظام التربوي متقدما ومتطورا بقدر ما يثرى الاقتصاد ويزدهر . فالعلاقة إذن هي ليست علاقة تبعية التربية للاقتصاد كما كان يعتقد البعض ، وليس الاقتصاد وليد للنظام التربوي.

1 - أبو طالب محمد سعيد ورشراش أنيس عبد الخالق: المرجع سابق، ص 114.

2- عبد العزيز عبد الله الجلال: تربية اليسر وتغلب التنمية، مرجع سابق، ص 16.

فالقضية قضية عطاء من كلا طرفي هذه المعادلة، ولن ينجح هذا العطاء في تحقيق أهدافه ما لم تقم الأنظمة الصغرى والمجاورة بمهامها تجاه وحدة النظام الأكبر وأنظمتها الصغرى. إن هذه الحقيقة تبين لنا عندما نتحدث عن موضوع التعليم والتنمية أن الواقع المعيش يمثل المصدر الأساس والمعيار الحقيقي للتحليل والنقد والتقييم، فتكون معالجة إشكالية التربية والتعليم من خلال القضايا الاجتماعية والاقتصادية والفكرية والسياسية والثقافية . يقول **جون فيزي (J.Vaizy)** في هذا السياق : " إن العلاقة بين التعليم والاقتصاد ذات اتجاهين ، فالبلدان الغنية تستطيع أن تتفق مبالغ طائلة على التعليم غير أن غناها يعتمد على وجود قوة عاملة ذات ثقافة عالية تحت تصرفها والأبحاث العلمية التي تجري في جامعاتها وكلياتها هي جزء أساس من نموها الاقتصادي ". ومن المؤشرات التي تدل على هذه العلاقة ينظر المتخصصون إلى أن أعداد التلاميذ تتأثر في حالة البلدان الاقتصادية " فمثلا نسبة الأطفال في المدارس إلى الأطفال

في مثل سنهم (5-15) في الدول الآسيوية الفقيرة تساوي 10% في حين بلغت هذه النسبة 100% في الولايات المتحدة وفي شمال أوروبا الغربية " (1) .

كما أن نوعية التعليم حسب جون فيزي تتأثر هي الأخرى بحالة الفقر والغنى إضافة إلى تأثير الناحية الكمية، ويضرب فيزي مثلا بالهند وغيرها من البلدان الفقيرة، ففيها العديد من المدارس ليست بأفضل من الأكواخ ، يشكو تلاميذها سوء التغذية ودوامهم غير منتظم و معلموهم يفتقرون إلى أبسط العلوم. أما الدول الغنية في العالم الغربي ، فالمدارس فيها مجهزة تجهيزا حسنا ويلقى فيها العلم إلى الأطفال الذين يقدر آباؤهم قيمة العلم بحد ذاته ، زد على ذلك أن المعلمين قد أعدوا إعدادا جيدا، والمناهج حسب جون فيزي - متصلة بالمهن التي سيعمل فيها التلاميذ بعد التخرج . ثمة مؤشر آخر يورده (عزيز حنا ) للتدليل على دور الاقتصاد الغني في زيادة حجم المتعلمين يتمثل في نسبة طلبة الجامعات إلى الشباب في مثل سنهم ( 18 - 23 ) سنة، إذ تراوحت هذه النسبة ما بين 4% في الصومال و 27% في لبنان ، أما بلدان الأخرى فان هذه النسبة بلغت في أوروبا الغربية 45% مع تباين النسب داخل أوروبا ، أما في اليابان فبلغت 52% وفي الولايات المتحدة الأمريكية 62% (2). ويرى المؤلف نفسه أنه يمكن اعتبار هذا المؤشر دليلا على مستوى ( تقدم- تخلف ) في الدول المختلفة، مع ملاحظة أنه مؤشر كمي فقط، إذ لا بد من ربطه بالتنوع وحجم التشغيل . وثمة مؤشر آخر يورده حنا يكمن في نسبة الطلبة الجامعيين والمتخرجين في الدراسات الإنسانية مقارنة بمن يدرسون العلوم الفيزيائية والرياضيات والتكنولوجيا.

1- أبو طالب محمد سعيد ورشراش أنيس عبد الخالق: عوامل التربية، مرجع سابق، ص.107

2- المرجع نفسه، ص 108 .

فقد كانت النسب فيها على النحو التالي : (1) - في الوطن العربي 55%. - في الولايات المتحدة 23%. - في أوروبا حوالي 25% ، - و في اليابان 18%.

ومما لا شك فيه أن النسب العالية للطلبة في العلوم البحتة والتطبيقية تعد دليلا على مدى التقدم في مجالات الصناعة والتكنولوجيا والبحث العلمي المكثّر للإنتاج . أما المجتمعات التي تفتقر إلى هذه الصناعات فهي في مصاف المجتمعات المستهلكة والمتخلفة.

إن هذا المؤشر يدل على مدى تطبيق العلوم في المجالات الإنتاجية الصناعية والزراعية والقطاعات الاجتماعية الأخرى، وعليه فإن المؤشرات أعلاه تدلّ على أن التنمية الاقتصادية تلعب دورا في التنمية التربوية، لذلك يتفق المؤلفان مع عبد الله عبد الدائم الذي يرى:

" أن لمدى انتشار التربية واتساعها ووفرة نفقاتها في بلد من البلدان أمور ترتبط ارتباطا بغنى ذلك البلد المادي وحظه من الدخل القومي. أي أن هناك ترابط بين الدخل القومي العام وبين نمو التربية، وعلى هذا الأساس صنفت الدول إلى دول تمتلك العلم وأسراره والقدرة على تطبيقه والاستمتاع بمنجزاته وأخرى مستقبلية ومستهلكة لما مسموح بتصديره، وبذلك تحوّل العلم إلى أداة للهيمنة والسيطرة ". ولمعالجة هذه المشكلة وأمثالها يذهب **متولي غنيمه** إلى القول : إذا أرادت الدول المتخلفة أن تقوي مركزها الناشئ أو تحسن من وضعها في السوق العالمي عليها أن **تشبع حاجات أفرادها الأساسية من التعليم والصحة** مع تكوين رصيد الخبرات الفنية والإدارية، ذلك أن تحسين توزيع المعرفة بين الدول يساعد على توزيع أكثر مساواة لغرض النمو . لأن العديد من المتطلبات التعليمية - حسب **جون فيزي** - توضع في ضوء الأهداف الاقتصادية، وإلى جانب ذلك توجد أوضاع أخرى تؤخذ بعين الاعتبار كالأوضاع الاجتماعية والسياسية والثقافية، فكلها تلعب دورا مهما في تقرير المستوى المنشود من التعليم، وربما يتعارض المطلوب الاقتصادي مع المطلوب الاجتماعي والثقافي أو السياسي.

### 3- التكامل بين التخطيط التربوي والتخطيط التنموي:

يظن البعض أن الحديث أو البحث في القضايا التربوية يقتصر على رجال التربية والتعليم لوحدهم فقط، باعتبارهم الأكثر خبرة ودراية وقدرة على تفكيك خيوط هذه العملية المعقدة التي تحتاج إلى نوع من المتابعة الحثيثة والمواكبة الدائمة لكل تطور وتغير يصيب هذا القطاع<sup>(2)</sup>

1- أبو طالب محمد سعيد ورشاش أنيس عبد الخالق: المرجع السابق ، ص 110.

2- موسى الصبيحي: **التعليم والثقافة**، مجلة العربي، العدد 493 ، ديسمبر 1999، ص 185.

فالموضوع أساسا هنا مرتبط بتوأمة التنمية والتعليم بحيث تتحقق بأسلوب تكاملي التنمية المستدامة التي باتت ترهق المجتمعات العربية على الخصوص في وقت لم يعد الحديث وحده مجديا ما لم ترافقه خطة وإستراتيجيات واضحة ومفهومة تحدد أهداف العملية برمتها ومراحلها المختلفة، وبالتالي فلا مجال هنا لانفصال أحدهما عن الآخر، وينبغي أن يوجه الاهتمام إلى العلاقة الجدلية بين التربية والتنمية، باعتبارهما أحد العمليات الأساسية ذات الصلة المباشرة بالديناميكية التي تحرك المجتمعات البشرية . إن من أكثر التطورات تشجيعا في ميدان التربية والتعليم الاهتمام المتزايد الذي يوليه علماء الاقتصاد للتخطيط التربوي، لذا يمكننا القول : أن التخطيط أسلوب علمي قوامه الدراسة الشاملة لجميع إمكانيات الدولة ومواردها والعمل على تنسيق استغلال هذه الموارد والإمكانات في القطاعات كافة بما يلبي احتياجات الشعب ويحقق الأهداف المسطرة.

لقد أصبح التخطيط التربوي القائم على أسس علمية و منهجية منظمة سمة مميزة للأنظمة التربوية المعاصرة ، وتطبق هذه المقولة على الدول المتطورة و النامية على حد سواء ،حتى يمكن القول بأن الغالبية المطلقة لدول العالم أخذت تستخدم بشكل أو بآخر منهجية التخطيط العلمي في رسم السياسات والخطط وتصميم البرامج و المشروعات التربوية . لأن البديل في حالة غياب هذه الم نهجية العلمية في التخطيط هو أن تترك الدول برامجها ومشاريعها التربوية تتخبط بطريقة عشوائية أو ارتجالية. ولا يخفى على أحد ما يترتب على اعتماد مثل هذا الأسلوب العشوائي من إهدار للثروات البشرية وتبديد للطاقات المادية على حد سواء . ولقد أصبح التخطيط التربوي القائم على أسس علمية مسلمة من المسلمات التي يؤمن بها المخططون و القادة التربويون في جميع الأنظمة التربوية العالمية المعاصرة . حيث أن أهم أهداف التخطيط التربوي ومبرراته هو الاستثمار الأمثل للموارد البشرية والمادية والتقنية وتحقيق أكبر قدر من الكفاءة و الفعالية في استخدام هذه الموارد (1).

هنالك فناعة ترسّخت لدى الساسة و المخططين و القادة التربويين في جميع دول العالم مؤداها أنه لا بد من عملية ربط بين الخطط التربوية والخطط التنموية الاقتصادية والاجتماعية، حتى أن بعض المخططين يعتبرون التخطيط التربوي و التخطيط التنموي عملية واحدة ولا يجوز الفصل بينهما باعتبار أنهما وجهان لعملة واحدة . وبالتالي فإن أي تخطيط تنموي لا يستطيع أن يحقق أهدافه خارج إطار هذه المعادلة، لأن هذا الربط بين التخطيط للتربية والتخطيط للتعليم هو تعبير عن رؤية جديدة وأسلوب علمي ينظر إلى التعليم باعتباره عملية علمية وحضارية، يتم فيها التحرك والعمل بصورة شاملة ومتكاملة وعلى المدى الطويل.

---

1- أحمد الخطيب، رداح الخطيب: استراتيجيات التطوير التربوي في الوطن العربي، عالم الكتاب الحديث، ط1، أريد ، الأردن، 2006، ص 319.

ومثل هذه الإستراتيجية لا يمكن أن تحقق أهدافها إلا إذا اعتمدت الأسس والقواعد الآتية: (1)

- الأخذ بالطريقة العلمية لمواجهة هذه القضية : لما كان هذا العصر هو عصر العلم والتكنولوجيا أو عصر التخطيط والإحصاء، مما يستوجب حل المشاكل بأسلوب هذا العصر نفسه، من هنا ينبغي البدء بإجراء دراسات وبحوث، وتجارب منهجية تعتمد على البحث التربوي العلمي، وكذلك القيام بتقويم علمي وموضوعي دقيق لأوضاع التعليم، لمعرفة أهم القضايا والتغيرات والنقائص تحضيراً للقيام بتخطيط علمي سليم يشمل مراحل التعليم كلها، وينسجم مع التحديات المصيرية والرؤية الاجتماعية للمجتمع العربي.

- اعتماد مفهوم جديد للتعليم:

ضرورة الانطلاق من مفهوم جديد وعصري للتعليم عامة بدلا من المفهوم التقليدي الذي يرى بأن التعليم عمل استهلاكي ويقتصر على القلة من الناس، أما المفهوم الجديد فيرى بأن التعليم حاجة أساسية في المجتمع، لا يمكن الاستغناء عنه في بناء المجتمع الحديث . فقد أصبح التعليم عامل محرك للتنمية وعامل فاعل في الاقتصاد، يساهم في زيادة الإنتاج وتحسين الدخل الوطني الإنتاج الوطني.

- **اعتماد عقلية جديدة متطورة** : ينبغي اعتماد عقلية متفتحة ومتطورة تتسم بالشجاعة والنقد الذاتي والإرادة الصلبة لمعرفة المجهول والأفكار الخلاقة والبناءة، والرؤى المستقبلية والتنظيم العلمي للأمور والتخطيط والموضوعية.

- **دمج التعليم والتنمية في مفهوم واحد** : ينبغي اعتماد التحرك بصورة شاملة ومتكاملة، وذلك بتكامل وتضافر جهود الإلزام في التعليم مع جهود التنمية الوطنية ودمجها، بحيث يصبح التعليم جزءا لا يتجزأ من التنمية، وهكذا يصبح تمويل التعليم شكلا من أشكال الاستثمار البناء، نظرا للدور الإيجابي الذي يلعبه في النمو الاقتصادي والتطور الاجتماعي والثقافي . وتجدر الإشارة إلى أن **العلاقة متبادلة بين التعليم والتنمية**، فالتنمية تساعد في توسيع التعليم وتطويره، والتعليم بدوره يغذي مستلزمات التنمية بالعناصر البشرية المتعلمة والمتدربة، وباختصار فالتنمية ثمرة من ثمار التعلم، والتعليم الصحيح عمل إنمائي في حد ذاته.

- **وضع خطة تعليمية واضحة** : لا بد من وضع خطة تعليمية واضحة ال معالم، تتضمن مثلا تحقيق الإلزام في التعليم الابتدائي خلال فترة زمنية معينة، كما تتضمن استخدام وسائل الاتصال الضرورية، وتوسيع التعليم وتأمينه للمواطنين الأقل حظا في المدن والقرى، وتوعية الرأي العام بفئاته المختلفة

---

1- الياس زين : الأقطار العربية والتعليم الابتدائي الإلزامي، قضايا عربية، العدد 2، السنة 6، يونيو 1979، ص 176 - 179.

بأهمية التعليم في تطوير الأفراد والمجتمعات، ولكي تتجح هذه الخطة لا بد من التعاون بين الحكومة والشعب، أي بين وزارة التربية والسلطات المحلية، كما يحصل في أمريكا وبريطانيا مثلا . وهنا يلعب المعلمون والإداريون دورا بارزا في إنجاح أي خطة تعليمية إلزامية، فهؤلاء هم حجر الزاوية في تحقيق أهداف التعليم.

- **توحيد العمل العربي والتعاون الدولي** : يتوقف نجاح التعليم على توحيد الجهود العربية أولا ثم على المساعدات الأجنبية، لذلك فلا بد من تعزيز التعاون والتنسيق والتكامل بين الأقطار العربية كما ينبغي

الاستفادة من المنظمات والهيئات الدولية كاليونسكو واليونسيف وغيرهما من المنظمات التي تهتم بقضايا التعليم والتنمية في البلدان النامية.

- إصدار قرار سياسي : إن نجاح أي خطة أو مشروع تعليمي يتطلب إصدار قرار سياسي يتبنى الخطة رسمياً ويترجم هذا القرار عادة دراسات الفنيين ومخططاتهم إلى أعمال وتنفيذها.

- تأمين الأموال والرجال : لا شك أن تنفيذ الخطوات السابقة يتطلب تخصيص نسبة عالية من الدخل القومي، كما يحتاج إلى الخبراء والأخصائيين التربويين لوضع البرامج. والواقع أن الأمة العربية ككل لا تنقصها لا الأموال ولا الرجال المؤهلين لحشدتها في خدمة تعميم التعليم الإلزامي . فالأموال متوفرة وكذلك الكفاءات التربوية، إنها تنتظر فقط من يوظفها في التعليم وغيره.

هذه هي الخطوات العملية والعلمية التي يمكن أن تؤلف إستراتيجية من أجل تحقيق أهداف التربية والتعليم إذا ما تكاملت وأحسن تطبيقها وهي بمثابة الخلاص للأمة من مظاهر التخلف والجهل الذي تعانيه الكثير من البلدان النامية في عصر العلم والتكنولوجيا والتنمية الشاملة.

لقد حصرت الدراسة (1) التي أشرف على إعدادها المعهد العربي للتخطيط بالكويت بالاتفاق مع

المكتب الإقليمي للدول العربية التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، جوانب القصور التي يعاني منها التعليم في البلدان العربية في : " أن الدول العربية في إستراتيجيتها المتبعة في التنمية التربوية في العقدين الماضيين قد أعطت أولوية للتعليم النظامي على التعليم غير النظامي، ولتعليم الصغار وبخاصة في المرحلة الابتدائية على تعليم الكبار خارج المدرسة، ولكم التعليم على كيفة ، ولتطلب الاجتماعي على التعليم أكثر من توجيهه لسد متطلبات التنمية الاجتماعية و الاقتصادية.

كما نبهت الدراسة إلى عدم ملاءمة التعليم للحياة وبخاصة في المجتمعات الريفية، وأشارت أيضاً إلى ما يعانيه من التعليم الثانوي من ضعف في صلته بالحياة وعلاقته بخطط التنمية، ومن قصور في قدرته على تنمية قيم ومهارات العمل و الإنتاج لدى خريجيه.

1- الياس زين : المرجع السابق، ص 180.

وقد ذكرت هذه الدراسة " أن أخطر مشكلة ينتظر أن يواجهها التعليم النظامي في جملة الدول العربية خلال العقدين القادمين مشكلة كفاءة هذا النظام التعليمي الداخلية و الخارجية ، ودرجة ملاءمته للحياة وارتباطه بمجالات العمل و الإنتاج ونوعية المواطن الذي يصنعه ، ولهذا قد يظهر للتعليم خلال العقدين القادمين آثار جانبية ، اجتماعية واقتصادية تخشى عواقبها الوخيمة على المجتمع والاقتصاد والتعليم نفسه (1) . " .

وقد أكدت " حلقة التدريب المهني في توصياتها إلى ضرورة التنسيق بين الجهات التي تقوم بالتدريب المهني، ووضع الأسس العامة لخطط ومناهج التدريب المهني الذي هو عملية مستمرة تتم داخل المدرسة وخارجها، كما يجب ربط التدريب المهني بمتطلبات خطط التنمية، وان يتم تعاون عربي ودولي

في مجال تطوير التدريب المهني. كما عقدت المنظمة ذاتها حلقة " المدرسة الثانوية للتعليم العام والمهني " في عمان بين 25-30 نوفمبر 1972 و جاء في توصياتها ما يلي: (2)

- تقويم المدرسة الثانوية العامة والمهنية.
  - تجريب التعليم الثانوي المتعدد الجوانب عن طريق المدرسة البوليتكنيكية والمدرسة الشاملة.
  - تطعيم التعليم العام بالجوانب التقنية و المهنية وعدم إغفال الثقافة العامة في المدرسة المهنية وتأمين العدد الكافي المجهز بالورشات والمختبرات.
  - زيادة عدد المدارس المهنية وتنويع برامجها لتلبية احتياجات التنمية الاقتصادية في المجتمع.
  - إفساح المجال أمام خريجي المدارس المهنية (الطلبة المنفوقون) لهواصلة دراساتهم في المعاهد العليا.
- أ- الطاقة المهنية والتربية:**

إن من أهم ما تحتاجه الخطة التربوية رصد واقع العمالة لتستطيع الخطة التربوية تحديد حاجة السوق الاقتصادية خلال سنوات الخطة من الفروع الكبرى للنشاط الاقتصادي ثم المهن الأخرى كالصناعة والزراعة والتجارة، أو إحدى هذه الميادين على وفق الحاجة المطلوبة للطاقة البشرية العاملة المدربة والقادرة على تسيير عملية الإنتاج . وما تصطدم به جميع الدول اليوم وخاصة النامية عند وضع مشروعات التنمية هو النقص في الطاقة البشرية المؤهلة و اللازمة لهذه المشروعات(3).

**- البنية التربوية:** هناك صلة بين الطاقة العاملة والبنية التربوية التي هي هيكل أو بنیان النظام التعليمي والتربوي جملة. و تشمل البنية عادة سلم التعليم أو المراحل الدراسية المختلفة وأنواع التعليم ومحتوياته ومضمونه وإنتاجه، وعلاقة المراحل التعليمية بعضها ببعض، وعدد الطلاب في كل مرحلة، وسياسة القبول فيها.

- 
- 1- أحمد الخطيب، رداح الخطيب: استراتيجيات التطوير التربوي في الوطن العربي، مرجع سابق، ص 319.
  - 2- المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم: حلقة المدرسة الثانوية للتعليم العام والمهني في البلاد العربية، تونس، 1998، ص 273.
  - 3- عبد الله عبد الدائم: التخطيط التربوي، مرجع سابق، ص 147.

وأما أنواع التعليم، فتشمل التعليم العام الأكاديمي، والتعليم التقني والتعليم المهني . ومحتوى التعليم ومضمونه يشملان الكتب ومناهج الدراسة، ونظام الامتحانات، وإنتاج الكفاءات في إطار التعليم النظامي، في حين أن البنية التدريبية تتناول التعليم والتدريب خارج إطار التعليم النظامي المذكور.

**- التغيير الشامل والسريع :** يقوم عصرنا الحالي على العلم وعلى التقنية ونتائجها السريعة . فهناك مهن جديدة تأخذ أهمية في الحياة المعاصرة كالمه ن المتصلة بالصناعات الإلكترونية والكهربائية . كما نلاحظ انقراض بعض المهن الأخرى أو تناقص أهميتها كالمهن اليدوية والحرف الصغيرة، ومثل هذا التغيير في بنية

المهن من شأنه أن يغير بنية الاستخدام وخلق حاجات جديدة في مجال الطاقة العاملة . لذا فإن لم يواجه التعليم هذه المتطلبات الجديدة فستجد نفسها متخلفة عن حاجات العصر

**ب- التنبؤ بالقوى العاملة المناسبة للمخططات :**

بعد أن رصدنا الواقع وتعرفنا على البنية التربوية، يجب أن نعرف الآن ما ستكون عليه الطاقة العاملة خلال مرحلة الخطة، وما هو التوزيع اللازم لهذه الطاقة العاملة على قطاعات النشاط الاقتصادي وعلى المهن؟. إن الذي يحدد " الحاجة من الطاقة العاملة " ليس العرض والطلب وإنما الأهداف الاجتماعية والاقتصادية التي تهدف الخطة للوصول إليها . بحيث تأخذ الطاقة العاملة وتوزعها على قطاعات النشاط الاقتصادي و المهن المختلفة.

**- الربط بين التخطيط التربوي و التنموي :** في ضوء حاجات التطور العالمي السريع، هناك من يرى أن التخطيط التربوي المطلوب أصبح أمرا عسيرا لأنه يؤدي في مختلف بلدان العالم ما كان مرجوا منه من تطوير في نظم التربية ومن إسهام في التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة . ولا يرجع ذلك فقط كما اشرفنا سابقا إلى نقص في الموارد المادية والبشرية لتنفيذ الخطط التربوية والى الفراق بين أصحاب القرار وبين الفنيين أي صانعي الخطط التربوية كانت أو تنموية. فالأمر أكبر من هذا وأكثر تعقيدا والذي يعيننا في هذا المجال هو محاولة تفسير أزمة التخطيط التربوي في علاقته بالتخطيط التنموي وإعداد القوى العاملة وتدريبها تدريبا يتلاءم ومتطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية . وثمة مشكلة أخرى صعبة لا بد من طرحها وهي كيفية إيجاد تخطيط تربوي سليم لحاجات القوى العاملة والذي يأخذ في الاعتبار التغير التقني الذي سوف يطرأ على سوق العمل . وفي جميع الأحوال يقع على النظام التربوي مسؤولية الإسهام في تنمية الطاقة الإبداعية لدى الأفراد في مجال العلوم والتكنولوجيا الحديثة . ويتم هذا عن طريق تشجيع الأطفال في مراحل التعليم المختلفة على تنمية مواهبهم العلمية والتقنية (1).

---

1- عبد الله عبد الدائم: مراجعة إستراتيجية التربية العربية، مرجع سابق، ص ص 157-158.

إن الحاجات من الطاقة العاملة لا بد أن نعبر عنها بما يعادلها من الإعداد التربوي والمستويات التعليمية. وبكلمة أخرى ماهية المؤهلات العلمية التي يجب أن يملكها أفراد الطاقة العاملة خلال مرحلة الخطة للمهن المختلفة؟ الجواب على هذا السؤال هو أن : الجسر بين التخطيط الاقتصادي والتخطيط التربوي ومستوى تكوين الطاقة العاملة ، يعبر عنه بمدة التربية التي يتلقاها العامل أي سنوات الدراسة اللازمة، علما بأن تقدير الحاجة من الطاقة العاملة إلى ما يقابل تلك الحاجة من تربية وتدريب ليس أمرا يسيرا، إذ أن هناك فارق بين الإعداد المهني وإعداد الطاقة العاملة والإعداد التربوي، فالإعداد المهني لا يتم عن

طريق نظام التعليم السائد وحده، بل إن قسما من هذا الإعداد المهني يتم عن طريق "التلمذة المهنية" أو برامج الإعداد السريع أو التدريب المهني أثناء العمل<sup>(1)</sup>.

#### - الخطة التربوية الملائمة لحاجات الطاقة العاملة:

لسد حاجات النشاط الاقتصادي والمهني من الطاقات العاملة الماهرة، فإننا نحتاج إلى إعداد تربوي ومستويات تعليمية له ذا الغرض . و معلوم أن هناك مؤهلات تعليمية يملكها أفراد الطاقة العاملة خلال مرحلة الخطة. والسؤال الذي يطرح نفسه هو: ماذا يجب على التربية من إعداد لأصحاب هذه المؤهلات ؟ من هذا نرى أن التخطيط التربوي هو نقطة الانطلاق نحو تخطيط التنمية الشاملة . فالتخطيط وسيلة وليس هدفا بحد ذاته، فهو الإستراتيجية التي يمكن أن يتم التغيير بواسطتها، فهو قوة دامية لكنه ليس بالتركيب السحري الذي يعطي حولا جاهزة . كونه وسيلة توجيه نحو إعداد و تنفيذ خطط تنمية تربوية قصيرة الأمد وبعيدة الأمد . وتجدر الإشارة قبل اختتام هذا المبحث أن نقل التكنولوجيا الحديثة إلى الدول العربية واستثمارها وسد احتياجات التنمية وسوق العمل، لا يمكن أن ينجح باستيراد الآلات والأجهزة والمعدات الحديثة فقط، وإنما يتطلب في المرتبة الأولى تنمية الموارد البشرية وتدريبها وتمكينها من استيعاب هذه التكنولوجيا وأصولها وطرق استثمارها وتكييفها لحاجات التنمية العربية. ونقول أيضا أن التخطيط للنهوض بالتعليم التقني ليس بالعصا السحرية التي تعطي حولا جاهزة وإنما هو وسيلة للإسفادة من القوى البشرية إلى أقصى حد ممكن . ولهذا يتطلب التخطيط وجود الجهاز الإداري والتنفيذي (المشرف والمنتج) اللذين يسهمان في ربط الأهداف التربوية بخطط التنمية الشاملة، كما يضمنان إسهام الاختصاصات المختلفة من الإداريين المربين والاقتصاديين وذوي الخبرة في التعليم التقني والمهني للاستفادة من خبرات هؤلاء في وضع الخطط وتنفيذها، وأن على كل بلد عربي أن يكيّف ا لنواحي التنظيمية وفق ترتيباته الإدارية والسياسية والقانونية لتحقيق الأهداف المنشودة.

1- عبد الله عبد الدائم: المرجع السابق، ص ص 221- 222.

وفق الله العاملين من أجل النهوض بالأمة العربية وتطوير منظومتها التربوية ببذل أقصى الجهود لتطويرها لتقف في وجه تحديات هذا العصر، عصر التحدي العلمي والتكنولوجي وتحديات العولمة بكل متغيراتها. وإذا نظرنا إلى سرعة تطور العلوم والتكنولوجيا علمنا مدى صعوبة إعداد الأجيال حيث النوعية المطلوبة. والمخرج الوحيد من هذه الصعوبات هو أن تبنى العمليات التربوية على الخبرة والمهارة وإفساح المجال للاكتشاف والابتكار وتشجيع المواهب ورعايتها منذ الصغر . إن وتيرة التغيير الحالي في الجزائر تستدعي إعادة النظر في قضايا التربية والغايات المرجوة منها خاصة وأن الإستراتيجية التعليمية التي ورثتها الجزائر منذ الاستقلال سادها نوع من عدم الاستقرار والوهن، وهذا ما يستدعي تقييما جادا لمعرفة

فيما إذا كانت منظوماتنا التعليمية قد حققت الأهداف المرجوة منها أم لا ؟ وعلى أي مدى كانت سياستنا التربوية تستجيب لمتطلبات التنمية ؟ حتى تكون المدرسة في مستوى الأحداث يجدر بنا أن نكيف برامجها ومناهجها وأساليبها وهياكلها البشرية مع تفاعلات المحيط الاجتماعي ومتطلبات التنمية وأن تسير التطور الحاصل من حولها خاصة وأن الجزائر تعرضت لهزات بدلت حياتها تبديلا يكاد يكون جذريا، وهذا يتطلب نظاما تربويا جديدا ملائما يستمد قوته من المقومات الأساسية للأمة و يستقي من ينابيع الحضارة العربية الإسلامية ما يثريه ويدعمه ويجعله مقوما أساسيا للتطور والازدهار . إن الخصوصية الاجتماعية والاقتصادية للواقع الجزائري تستدعي بالضرورة إعادة تنظيم الثروة البشرية حتى تتمكن من التحكم في مسار التغيير من أجل بناء مشروع اجتماعي لل تربية يكون قادرا على الاستجابة للمتطلبات الاجتماعية التي تواجه المجتمع الجزائري فقد جاء في النصوص الأساسية الخاصة بقطاع التربية أنه من أهداف التخطيط التربوي : (1) "بذل جهد متواصل من أجل بناء مجتمع متقدم يستجيب لتطلعات الجماهير الشعبية في الحرية والعدالة والرخاء."

### ثالثا- الاستثمار في التعليم ومخططات التنمية الشاملة:

هناك الكثير من القضايا التي يهتم بدراستها علماء الاجتماع و التربية في تحليلهم للعلاقة المتبادلة بين النظام التعليمي و المؤسسات الإنتاجية من أهمها : الاستثمار التعليمي الذي يعكس العلاقة بين التعليم و التنمية الاقتصادية والاجتماعية . من خلال نظرية رأس المال البشري التي اهتمت بالاستثمار التعليمي و ذلك عن طريق تحليل كل من مدخلات و مخرجات العملية التعليمية . لقد استفادت الكثير من الدول من خلال الاسترشاد بمضمون هذه النظرية و التي تؤكد على أهمية تعليم و تثقيف القوى العاملة و تطوير قدراتها باستمرار حتى تستطيع استيعاب التكنولوجيا المتقدمة و تطبيقها في المؤسسات الإنتاجية بأنواعها .

1- وزارة التربية الوطنية: النصوص الأساسية الخاصة بقطاع التربية والتعليم، الديوان الوطني للمطبوعات المدرسية، الجزائر، 1992 ص 15.

وهذا ما جعل الكثير من الدول تركز جزءا كبيرا من ميزانياتها من أجل الإنفاق على التعليم وتطوير المؤسسات التعليمية و كذلك توجيه جزء من الموارد المالية إلى مراكز البحث العلمي التي تؤدي إلى تطوير الكفاءات العلمية و التقدم التكنولوجي.

**1- أهمية الاستثمار في التعليم وفوائده :** تشير الإحصائيات إلى أن هناك تزايد في الإنفاق على التعليم منذ الثمانينات من القرن العشرين في الدول العربية أكثر من أي دولة أخرى . ففي عام 1980 كانت الجزائر هي الدولة العربية صاحبة أعلى إنفاق على التعليم منسوبا ل ناتج القومي الإجمالي، وبلغ 8.7

% ثم تليها المغرب، ثم مصر، ثم تونس و موريتانيا . أما في سنة 1996 فقد تغيّرت الصورة نسبيا حيث نجد الأردن هي دولة فقيرة في مواردها الطبيعية لكنها صاحبة أعلى إنفاق بنسبة 7.3 % .  
و في ما يلي جدول يبين تطور الإنفاق على التعليم نسبة إلى الناتج القومي الإجمالي للبلاد العربية في الفترة الممتدة ما بين (1980-1996) <sup>(1)</sup>.

جدول رقم ( 5 ) يبيّن تطور الإنفاق على التعليم إلى الناتج الوطني الإجمالي (1980 - 1996)

النسبة المئوية للإنفاق على التعليم إلى الناتج الوطني الإجمالي		البلاد العربية
1996	1980	
7,3	-	الأردن
2,00	1,3	الإمارات
6,7	4,5	تونس
5,2	8,7	الجزائر
6,4	4,1	السعودية
4,2	4,6	سوريا
-	3,00	العراق
3,8	2,1	عمان
3,4	2,6	قطر
5,7	2,4	الكويت
2,5	-	لبنان
5,3	6,1	المغرب
5	5,7	مصر
6,1	-	اليمن

1- عبد الله محمد عبد الرحمان: علم الاجتماع النشأة و التطور، مرجع سابق، ص 339.

لقد كان ينظر إلى التعليم على أنه استهلاك، بمعنى أن الدولة هي التي تقدّم الخدمات التعليمية وتنفق عليها كواجب عليها نحو مواطنيها. وقد سادت هذه النظرة في العديد من الدول النامية حتى اليوم. فالإنفاق على التعليم كان ولا زال من واجبات الدولة، و ليس له عائد أو مردود اقتصادي ملموس <sup>(1)</sup>.  
فيمكننا في هذا الصدد دراسة تكلفة طالب واحد في كلية الطب مثلا خلال سنوات الدراسة حيث يتم حسابها بصورة دقيقة لكل عام دراسي حتى التخرج . و يعد ذلك نوعا من الاستثمار التعليمي في مجال الطب . كما يمكن جملة ما يعود من الإنفاق على هذا الطالب في المستقبل و التي تتمثل في علاج المرضى و تحسين مستويات الصحة في المجتمع <sup>(1)</sup>. كما يمكننا ملاحظة عملية الاستثمار التعليمي من

خلال الفوائد المالية أو الاستثمارية التي يم كن أن تعود على الخريج و على المجتمع ككل . هذا فضلا عن أن التعليم في حد ذاته يعتبر مصدرا للحصول على الوظائف و المهن و تحسين مستويات المعيشة و الحصول على الأجور العالية خاصة للأفراد المتعلمين تعليما عاليا. و لعل هذا هو السبب الذي جعل العديد من الأسر تسعى جاهدة لإدخال أبناءهم مؤسسات تعليمية جيدة أو خاصة من اجل توفير فرص عمل مستقبلية لهم و ضمان حصولهم على المراكز الوظيفية و المهنية المناسبة و التي ترفع من مستوياتهم المعيشية .

من هنا يظهر لنا ما لرأس مال البشري من أهمية خاصة عندما يكون معززا بنظام تربوي قوي، ذلك أن التعليم يتيح للفرد المعرفة و يجعل من المجتمع أفضل حالا، و غني عن التعريف بأنه حين يكون مجتمع ما أكثر تعلما، فان ذلك يؤدي بدون شك إلى معدلات أعلى من الابتكار والاختراع، و يجعل الجميع أكثر إنتاجية، و الأخذ بتكنولوجيا جديدة بأسرع وقت (2).  
لقد تعددت الأبحاث في علم اقتصاديات التعليم بشكل واضح منذ أوائل الستينات من القرن العشرين، حتى أصبح هذا العلم واضحا نسبيا، و على الرغم من ذلك زادت الصلة بين هذا العلم وغيره من العلوم التربوية والاجتماعية الأخرى. و يمكننا عرض أبرز مجالات هذا العلم في المحاور الآتية : (3)  
- **أولا:** التعليم بين الاستهلاك والاستثمار و يرتبط ذلك بحساب معدلات العائد (الفوائد) فرديا واجتماعيا، وكذلك دور التعليم في النمو الاقتصادي لكل دولة، فضلا عن دوره في التنمية الشاملة.  
- **ثانيا:** تكلفة التعليم وما يرتبط بها من خفض في التكاليف، من خلال زيادة كفاءة التعليم وإنتاجيته.  
- **ثالثا:** تمويل التعليم وما يرتبط به من محاولات إيجاد مصادر بديلة لتمويل التعليم.

1- عبد الله محمد عبد الرحمان: المرجع السابق، ص 339.

2- إريك أ. هانوشيك: ما سبب أهمية النوعية بالنسبة للتعليم؟ مجلة التمويل و التنمية، المجلد 42، العدد 2، 2005، ص 16.

3- محمود عباس عابدين: علم اقتصاديات التعليم الحديث، الدار المصرية اللبنانية، ط1، القاهرة، 2000، ص45.

#### أ- قياس المردود الاستثماري للتعليم :

لقد شهدت ستينات القرن الماضي اهتماما كبيرا من جانب المخططين بدراسة ا لعلاقة بين التعليم وسوق العمل، وكان الهدف إعداد القوى المدربة حتى تستطيع الوفاء بمطالب النمو الاقتصادي السريع، ولكن تجري الرياح بما لا تشتهي السفن، فقد جاءت رياح التغيير بما لا تشتهي الدول حيث شهدت الكثير من الدول لا سيما الدول الغربية ركودا اقتصاديا كانت نتائجها الوخيمة على الاقتصاد القومي وتفاقم مشكلة البطالة بين الشباب و يتصل ذلك بما شهدته بعض قطاعات الصناعة من تغيرات تكنولوجية سريعة كان لها تأثيرها الكمي والنوعي على سوق العمل من حيث الإعداد المطلوب للعمل ونوعيتها ومهارتها.

ونتيجة لهذه التغييرات فقد اعتمدت أسلوب التنبؤ بالقوى العاملة فعاليته وأهميته ويبرز من جديد أسلوب تخطيط القوى العاملة الذي يعتمد على المعلومات المتصلة بمتطلبات سوق العمل وعن نوعية المتخرجين من النظام التعليمي، ووجد من تجارب كثيرة من الدول أن الشباب المتخرج حديثاً من التعليم يصعب عليه الحصول على وظيفة أو الاحتفاظ بالوظيفة التي تحصل عليها، وذلك لنقص إعدادهم وتأهيلهم للوظائف المطلوبة . ووجهت الاتهامات إلى النظام التعليمي بأنه عاجز عن الحفاظ على المستويات التعليمية والمهارات الأساسية وعدم مناسبة المناهج الدراسية التقليدية وضرورة العمل على تطويرها لتواجه الاحتياجات المتغيرة لسوق العمل وفي دراسة العلاقة بين التعليم والتنمية وسوق العمل، حظي محتوى المنهج باهتمام كبير ركزوا خلالها على ما ينبغي أن تعلمه المدارس للتلاميذ من أجل التنمية.

وهناك وجهة نظر بالنسبة لمحتوى المنهج إحداهما تقليدية تركز على تدريس المواد التقليدية والأخرى حديثة تنادي بتدريس العلوم الحديثة والوقوف على أهم صعوبات المزوجة بين التعليم وسوق العمل، كبريطانيا التي بدأت في عام 1976 برنامج خبرات العمل للشباب بين سن 16 و18 سنة وبرنامج فرض الشباب " الذي بدأ تنفيذه عام 1987 ثم حل محله مشروع تدريب الشباب .

**ب- التخطيط للتعليم واحتياجات سوق العمل:**

كان خريجو الثانويات والجامعات لا يجدون صعوبة في التوظيف نظراً لأن معظم الوظائف الحكومية كانت وظائف إدارية ، ولم تكن المؤهلات والتخصصات العلمية للخريجين ذات أهمية تذكر . ولكن مع تنامي وتطور الاقتصاد الوطني وتقليص القطاع العام في إدارة الاقتصاد وبالتالي انحصار الوظائف في القطاع العام، وبدأ في المقابل اتساع حجم القطاع الخاص الذي ساهم بنسبة كبيرة في الناتج المحلي وسيطر على سوق العمل . وفي ظل هذه التغييرات ظلت المؤسسات التعليمية لاسيما الثانويات والجامعات تضخ الآلاف من التلاميذ والطلبة، وكانت خطتها بعيدة عن احتياجات ومتطلبات سوق العمل في القطاع العام والقطاع الخاص على حد سواء. ومن هنا بدأت المشكلة تظهر شيئاً فشيئاً وأصبح الآلاف من الخريجين لا يجدون فرصاً للتوظيف.

تشير الإحصائيات الاقتصادية ومؤشرات سوق العمل في الوقت الراهن إلى حجم هذه المشكلة التي تنامت عبر العقود الماضية . ورغم عدم وجود مؤشرات رسمية معلنة عن البطالة وغيرها من المؤشرات المتعلقة بسوق العمل إلا أن الجدول الموالي رقم (6) تم استخلاصه من إحصائيات القوى العاملة / ووفقاً لها فإن معدل البطالة يتراوح بين 7.5% إلى 9.4%، وإن كان هذا المعدل ليس رقماً اقتصادياً مخيفاً إلا أن الملاحظ هو أن أغلب العاطلين هم من فئة الشباب (15 - 29 سنة) ونسبتهم من إجمالي العاطلين تتزايد كل عام، وقد تجاوزت 71% في عام 2002. والملاحظة الأخرى هي أن نسبة العاطلين من خريجي المؤسسات التعليمية أيضاً في تزايد مستمر، وقد تجاوزت 76% في عام 2002. هذا

بالرغم من نمو القوة العاملة سنويا إلا أن نموها أقل من نمو مخرجات التعليم التي تضخها الثانويات والجامعات وغيرها إلى سوق العمل. وارتفاع نسبة العاطلين من الخريجين دليل ومؤشر على ال فجوة بين مؤسسات العمل (الإنتاجية والخدماتية)، ومؤسسات التعليم (\*)

جدول رقم (6) يحدد مؤشرات سوق العمل العربية خلال الفترة (1999-2002) (1)

2002	2001	2000	1999	مؤشرات سوق العمل
2,844,592	2,776,973	2,703,371	2,595,090	حجم القوى العاملة
260,304	260,229	203,789	244,028	حجم البطالة
%9.2	%9.4	7.5%	%9.4	معدل البطالة
%76.9	%73.2	%67.2	%64.7	نسبة الخريجين من البطالين
%71.4	%68.9	%61.1	%56.7	نسبة فئة الشباب (15 - 29 سنة) من البطالين

وفي مواجهة هذه الظاهرة تقوم الدولة بجهود حثيثة من خلال برامج لتأهيل الشباب وتوفير السبل لانخراطهم في سوق العمل. وهذه الجهود لاشك أنها تسهم في التخفيف من حدة البطالة وتفاقمها.

(\*) مقال نشر في مجلة منار الجامعة (جامعة أم القرى) بمناسبة يوم المهنة 2006، حسب الموقع:

1- Uqu.edu.sa/mypage/drabid/articl/10.htm

## 2- التعليم بين الاستثمار والاستهلاك :

إن النظرة إلى التعليم قد تغيرت، فبدلاً من اعتباره قطاعاً استهلاكياً، أصبح ينظر إليه على أنه قطاع إنتاجي في نظر العديد من الباحثين وخاصة الاقتصاديين منهم، أي أصبح لدينا تياران : أحدهما تقليدي ينظر إلى التعليم على أنه خدمة عامة . أما التيار الثاني فحديث وينظر إلى التعليم على أنه عملية استثمارية، وأن ما ينفق عليه يدخل في باب الاستثمار في الميزانية ولا يدخل في باب الاستهلاك. كانت النظرة إلى التعليم قديماً- عند أغلب المفكرين وخاصة الاقتصاديين منهم- على أنه مجرد خدمة تقدم للأفراد دون انتظار عائد من ورائها، ومن هنا جاءت النظرة إلى الإنفاق على التعليم على أنه

استهلاك ( Consommation ) لا فائدة من ورائه . وفي الوقت نفسه كانت النظرة إلى الإنفاق على المصانع، والمزارع ، واستصلاح الأراضي وغيرها من الأمور المادية على أنه استثمار ( Investissement ) نظرا لسرعة العائد وضخامته في أغلب الأحيان، وهكذا وجهت معظم الميزانيات في الماضي إلى القطاعات المادية، وأهمل التعليم إهمالا كبيرا. ومع مرور الوقت، لاحظ العديد من التربويين والاقتصاديين وجود فروق جوهرية بين المتعلم والأي لا سيما بين العامل المتعلم ونظيره الأمي لصالح المتعلم طبعاً، ذلك في مجالات وجوانب مختلفة : مثل القدرة على الإنتاج، وسرعة مواكبة التطورات التي تمس أساليب الإنتاج وغيرها.

من هنا تغيرت النظرة إلى الإنفاق على التعليم تدريجياً وبدأ مفهوم رأس المال البشري ( Capital humain ) في الشيوع بين علماء الاقتصاد ورجال التربية، حيث زاد الاعتقاد بأن الإنسان المتعلم هو القادر على صقل مواهبه وقدراته وتوظيفها بما يفيد في حاضره ومستقبله، وبالتالي يكسبه القدرة على الإنتاج والإبداع. وهكذا لاحظ المفكرون وذوي الاختصاص في هذا المجال وجود فروق جوهرية وعامة بين المتعلمين وغير المتعلمين وبين مستويات الخرجين وكفاءاتهم في جوانب السلوك العام والإنتاج والخدمات العامة. مما دفعهم إلى تقرير وجود "آثار وعوائد إيجابية للتعليم في حياة البشر"، وشاعت في هذه المرحلة أسماء الكثير أمثال آدم سميث، والفرد مارشال وجون ستوارت مل وغيرهم، (وسميت هذه المرحلة بمرحلة التقرير) .

أما المرحلة الموالية والتي عمد فيها بعض المفكرين إلى قياس بعض آثار التعليم على الدخل الفردي والوطني، وفي نواحي شخصية المتعلم، وخاصة بعد أن تطورت وسائل القياس، وتوفرت البيانات اللازمة وشاعت في هذه المرحلة أسماء بارزة منها على الخصوص تيودور شولتز، وإدوارد دينيسون وغيرها.

وقد استخدمت أساليب متعددة في مرحلة القياس كتحليل التكلفة والمنفعة أي مقارنة ما ينفق على المتعلمين والمكاسب المادية المتوقعة على مستوى الفرد أو مراحل مستويات التعليم وأنواعه المختلفة. ومن هنا تظهر أهمية بحث هذا الموضوع ، أي دور التعليم الثانوي في التنمية ولا سيما الاقتصادية منها، باعتراف الكثير من المتخصصين، إلا أنه من الصعب جدا تحديد وقياس هذا الإسهام أي دور المعلم في النمو الاقتصادي بالقياس بالعوامل الأخرى...

إن مثل هذا الاهتمام بالعنصر البشري في الحقيقة ليس أمراً جديداً في الفكر البشري، بل نجده في كتابات الفلاسفة الإغريق وفقهاء المسلمين، وفي كتابات الاقتصاديين الأوائل من المدرسة الكلاسيكية والاشتراكية، غير أن زيادة معدل نمو الإنتاج قد شغل اقتصادي التنمية بحيث وجهوا اهتمامهم إلى الأساليب الكمية لقياس الدخل ومعدلات النمو ونصيب الفرد من الدخل ومتطلبات تحقيق ذلك . وكذلك

ماركس الذي سار على مثل النهج الذي سار عليه آدم سميث . كما أن ألفريد مارشال وقف عند أهمية التربية بوصفها استثمار قومي . وقد بين أن أحد رؤوس الأموال وأجزائها عطاء هو رأس المال البشري، وظلت هذه الفكرة في بدايات النصف الثاني من هذا القرن إذ نشطت استثمار رؤوس الأموال، ولم تعتبر مجرد خدمة استهلاكية تقدم للمواطنين بل صناعة من الصناعات (1). ولقد ثار الجدل بين أهل الاختصاص حول مسألة كون التعليم استثمارا أو استهلاكاً ومن المعروف لدى رجال الاقتصاد أنه من الصعب التمييز بصورة قاطعة بين السلع المستهلكة والسلع المستثمرة، لأن تصنيفها في جانب دون آخر يخضع لاعتبارات كثيرة منها عامل الزمن وليس لاعتبارات خاصة بالسلعة نفسها. وبصفة عامة يمكن أن نميز بين السلع والخدمات التي تؤدي مهماتها بصورة فورية خلال فترة قصيرة من الزمن كالسلع والخدمات التي توتّر ثمارها بصورة آجلة مثل : المنازل والسيارات كما يمكن تمييز الخدمات التي تساهم في إنتاج أشياء يمكن بيعها في الأسواق مثل المنتجات الصناعية وتلك التي تنتج أشياء لا يمكن بيعها في الأسواق (2).

إن التعليم لا ينتج سلعا تباع في السوق بصورة مباشرة، وفي بعض الأحيان قد يكون التعليم استهلاكاً وذلك عندما يطلب كفرد في حد ذاته أو عندما يكون لشغل وقت الفراغ أو الاستمتاع الشخصي بنفسه عقليا أو جسميا أو روحيا . والواقع أن التعليم استثمار في أهم ثروات الأمم والشعوب، وهو لب نظرية رأس المال البشري . فالاستثمار سواء كان في التعليم أو في غيره يتطلب الانتظار بعض الوقت حتى تجنى ثماره.

1- أبو طالب محمد سعيد، رشرش أنيس عبد الخالق: عوامل التربية، مرجع سابق، ص ص 15- 16.

2- محمد منير مرسي: تخطيط التعليم واقتصادياته، مرجع سابق، ص 63.

ففي الصناعة على سبيل المثال نجد أن أي مشروع صناعي يتطلب رأس مال مادي وبشري قبل أن تبدأ عملية الإنتاج، وينبغي أن نشير هنا إلى أن عائد أي استثمار يشمل جوانب اقتصادية مرئية يمكن تقديرها كمياً وكيفياً ففي الأمثلة السابقة يكون العائد الاقتصادي المرئي هو المنتج أو السلعة أو المحصول وهنا العائد في حد ذاته ليست له قيمة مادية ما لم يستفاد منه في الحياة الاجتماعية . وعند الكلام عن التعليم كاستثمار نثار عادة عدة تساؤلات منها : هل يعتبر التعليم استثماراً مفيداً للفرد والمجتمع ؟ وإذا كان الأمر كذلك هل يأخذ الآباء والأبناء هذا الأمر في اعتبارهم عند اختياراتهم المهنية أو التعليمية ؟ وهل تتساوى كل أنواع التعليم في عائدها الإنتاجي؟ هل يمكن مقارنة التعليم بمجالا ت الاستثمار الوطنية الأخرى ؟ هذه الأسئلة في الواقع تدور حول الجوانب الاقتصادية للتعليم وعلاقة التكاليف أو الإنفاق عليه بالعائد المتحصل منه، أي تحليل علاقة المدخلات بالمرجات لمعرفة

المحصلة النهائية لها من حيث المكسب أو الخسارة، و قد طبق هذا الأسلوب أولاً على رأس المال المادي ثم استخدم فيما بعد في دراسة رأس المال البشري في التعليم.

أ- **الوجه الاستهلاكي للتعليم** : يعرف التعليم على أنه استهلاك له قيمة في حد ذاته بصرف النظر عن أي عائد اجتماعي أو اقتصادي، فهو يؤثر في شخصية الإنسان من جميع الجوانب، ويمنحه الثقافة والمعرفة ويعلمه كيف يحيا الحياة الكاملة (1)

فالتعليم بهذا المعنى وسيلة تلعب دورا كبيرا في خلق الطموح لدى الأفراد وحثهم على المثابرة لتغيير واقعهم عن طريق تكوين المهارات والقابليات التي تمكنهم من الانتقال من مهمة إلى أخرى فتفتح لهم آفاق جديدة وإمكانيات واسعة لرفع مستوى مهارتهم كما يساعد التعليم أيضا في تنمية الاتجاه نحو الإنفاق السليم طبقا لأوليات لها أهميتها على الصعيدين الخاص والعام . فالقصد من التعليم بهذا المعنى تطوير الشخص معنويا أو عقليا بحيث يصبح حساسا للاختيارات الاجتماعية والفردية، وأن يكون قادرا على العمل بها، كما يعتبر التعليم أداة فعالة وسلاح قوي مضمون لإحداث التغييرات الاجتماعية والاقتصادية البناءة، والتقدم السياسي والثورة التكنولوجية والمعرفة . ومن هذا المنطلق يمكن اعتبار التعليم هو ذلك النشاط المنظم والموجه والهادف الذي يستعين بأساليب فنية مدروسة متعارف عليها لتحقيق التأثير في الأفراد في مستويات متنوعة وفي مجالات معينة تتفق مع خصائص مراحل العصر . ويكون ذلك عادة في تلك المؤسسة التي اصطلح على تسميتها بالمدرسة والأصل في التعليم، حيث يتم فيها إعداد الفرد للحياة في المجتمع بما له وما فيه من قواعد ونظم ومثل وقيم وقوانين وعادات وتقاليد، وتزويده بقسط وافر من الثقافة العامة، وأن تهيئ له المجال لتنمية مهاراته وقدراته.

1- عادة قضيب ألبان: التعليم مشروع اقتصادي، مرجع سابق، ص ص 67- 68.

و نظرا لهذه الخصوصيات التي يتميز بها التعليم ليم فقد احتلّ مكانا أساسيا في الدراسات الاجتماعية والاقتصادية وحتى السياسية ويمكن أن نشير هنا إلى دراسات كل من سميث و مالتوس وغيرهما على الرغم من اختلاف وجهات نظر كليهما إلى التعليم . ينظر **مالتوس (Malthus)** مثلا إلى التعليم من زاوية السكان وتنظيم الأسرة فيقول : " إن التعليم عامل من عوامل تحديد النسل، وهو طريق لتنمية صفات الحرص والتدبير والادخار ". في حين ينظر آدم سميث إلى التعليم على "أنه عامل للاستقرار السياسي والاجتماعي لأية تنمية اقتصادية " (1)

#### ب- **الوجه الإنتاجي للتعليم** :

إن القيادات التربوية والتعليمية في الأقطار العربية أصبحت تؤمن بأن التعليم يعد أكبر رأسمال مستثمر في المجتمع الحديث، فلا يجوز تأجيله وأن التعليم هو المصدر الرئيسي للمجتمع الصناعي، كما تؤمن بالدور الحيوي والفعال الذي تمثله التربية والتعليم في عملية النمو الاقتصادي والاجتماعي والتحول

الإيجابي المطلوب في المجتمع. لذلك فإن هذه القيادات مصممة على تعميم التعليم بسرعة كجزء لا يتجزأ من أهداف الأمة العربية من أجل خلق مجتمع عصري متقدم ومتطور<sup>(2)</sup>.

أما ألفريد مارشال فهو من اعتبر التعليم استثماراً قومياً، وقد عبّر عن ذلك بصراحة عندما قال: "إن التعليم ميدان استثماري ضخم يمثل أفضل أنواع الاستثمارات على الإطلاق، وأن له عائد قد يفوق عائد الكثير من العمليات الاقتصادية على المدى الطويل". كما نادى ألفريد مارشال بضرورة مساهمة الدول في تحمل نفقات التعليم، وضرورة اهتمام رجال الاقتصاد بدور التعليم في التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وهذا ما يعني أن ألفريد مارشال كان من أشد المتحمسين لدور وأهمية التعليم في التنمية. ولقد تطورت الدراسات بعد ذلك في ميدان اقتصاديات التعليم تطوراً هائلاً بعد الحرب العالمية الثانية وأصبحت تكون موضوعاً هاماً يشغل بال الاقتصاديين والاجتماعيين على اختلاف آرائهم ونظرياتهم.

فالتعليم إذن أداة فعالة لا يمكن الاستغناء عنها في تحقيق التنمية الشاملة، وهذا ما نادى به الكثير من الباحثين في هذا المجال أمثال ألفريد مارشال وتيودور شولتز وغيرهم حيث أكدوا على كون التعليم استثماراً لأن العامل يكتسب نتيجة التعليم مهارات ومعرفة فنية، يودعها في السلع التي ينتجها، ويترتب على ذلك تمتع التعليم بقيمة اقتصادية في السوق، وهي الأجر الذي يحصل عليه هذا العامل. وعليه فإن كيفية تأكيد التفاعل المطلوب بين التربية والتعليم والعمل الإنتاجي (سوق العمل) تتطلب اعتباراً خاصاً للمعطيات المميزة وللظروف المعينة في مختلف البلدان، وهذا سواء فيما يتعلق بتجديد واختيار المستويات الإستراتيجية للتكامل أو فيما يتعلق بالتوزيع الضروري للأعباء بين القطاعين.

1- عادة قضيب ألبان: المرجع السابق، ص 69-70.

2- ألياس زين: الأقطار العربية والتعليم الابتدائي الإلزامي، مرجع سابق، ص 157.

إن شؤون التربية التي ترتبط ارتباطاً وثيقاً بحياة المجتمع هي في حد ذاتها ظاهرة اجتماعية من حيث أصلها ووظائفها. والنظم التربوية بوصفها ظواهر اجتماعية تنطبق عليها خواص تلك الظواهر من حيث أن لا نستطيع أن نبدلها أو نعدلها حسب أهوائنا الفردية، بل يجب أن نلاحظ انسجامها مع عناصر البناء الاجتماعي الذي تكون معه وحدة مترابطة الأجزاء. والتربية في جملتها ليست مذهباً يطلبه شخص معين وإنما هي نتيجة لتفاعل عناصر المجتمع الثقافية في الماضي والحاضر وهي تمثل ضرورة اجتماعية كما أنها تهدف لتحقيق أغراض اجتماعية، وقد قيل: "من الوهم أن يعتقد المشتغلون بأمور التربية والتعليم أنهم يستطيعون خلق نظام أو مذهب تربوي من العدم، ولا فائدة من نظام لا يقوم على دراسة وفهم حقيقتين لطبيعة المجتمع وظروفه الخاصة"<sup>(1)</sup> وهكذا يعتبر التعليم استثماراً أو استهلاكاً تبعاً للغرض المستهدف منه، فهو استثمار عندما يستهدف تكوين القوى العاملة المدربة الماهرة المؤهلة وما يتصل بذلك من زيادة دخل الأفراد تبعاً لمستوى التعليم الذي وصلوا إليه، وهو استهلاك من حيث أنه

غرض في ذاته و الهدف منه هو التثقيف والتأديب والمتعة و شغل الفراغ كما أشرنا سالفاً (2) . غير أنه " يمكن المحاجة بأنه ما يعتبره البعض جانبا استهلاكيا في التعليم هو في واقع الأمر استثمار أيضا في البشر من حيث تحسين نوعيتهم كمواطنين يسعدون بحياتهم ويمارسون حقوقهم الديمقراطية والمدنية والاجتماعية ويكون التعليم في هذه الحالة مشابها لحالة الخدمات الصحية . فهذه الخدمات وإن بدت خدمات استهلاكية إلا أنها في حقيقتها استثمار لتحسين حالة البشر " (3). إن الزيادة في الإنتاج كما يرى أيضا أنصار هذا الاتجاه تتبع في أي بلد من البلدان أربعة عوامل أساسية : هي تجمع رأس المال و تزايد السكان و تزايد سابع الفروق المادية و التقدم النقدي و يرون أن هذا العامل الأخير من أهمها تأثيرا في تلك الزيادة و هنا يبرز دور التربية في الإنتاج لأن العامل الرابع النقدي ما هو إلا إنتاج للتربية، إذا فلماذا أسهمت التربية في التنمية الاقتصادية ؟

للإجابة عن هذا التساؤل اتجه الرأي في أمريكا إلى التي اعتمدت مقاييس جامعة شيكاغو و هو قياس ما يسهم به التعليم عن طريق الفوارق في مكاسب الفئات المختلفة و هو قياس أبرز إسهامات الوظائف في الاقتصاد الوطني و تعكس هذه الفوارق في المكاسب الفوارق في المهارة و تعكس الفوارق في المهارات بدورها الفوارق في التحصيل التعليمي الأصولي و غير الأصولي، و الواقع أن هناك علاقة سببية بين مكاسب الإنسان طيلة حياته و حصيلته من العام. (4).

1- السيد محمد بدوي: مبادئ علم الاجتماع، مرجع سابق، ص.44

2- محمد منير مرسي: تخطيط التعليم واقتصادياته، مرجع سابق، ص ص 63 - 65.

3- المرجع نفسه ، ص 65.

4- أبو طالب محمد سعيد و شرش أنيس عبد الخالق: عوامل التربية، مرجع سابق، ص 117.

وعلى الرغم من وجود طرائق متعددة حسب هذه الطريقة فإن ( والش ) حاول قياس عائدا التربية منطلقا من الشهادات التي يتحصل عليها الأفراد محاولا البحث فيما إذا كانت النفقات التي تنفق عليها يمكن أن تعدّ ضريبا من الاستثمار الرأسمالي يؤدي إلى الربح أم لا. وانتهى والش إلى القيمة التي يحصل عليها الفرد نتيجة لتربية تتجاوز في جميع الأحوال النفقات التي تنفق عليه و يبلغ هذا التجاوز 21420 دولارا لدى حامل البكالوريا، و 30753 دولارا لدى حامل شهادة الليسانس، و 28335 دولارا لدى حامل الماجستير، و 23355 دولارا لدى حامل الدكتوراه . توالت الدراسات بعد هذه الدراسة مثل محاولات (هو شاكير) ودراسة (بيكر) الذي توصل إلى أن رؤوس الأموال التي توظف في التعليم تعوض خلال تسع سنوات، وأجريت في فرنسا دراسة على يد (لويل) الذي انتهى إلى أن النفقات خلال مرحلة التعليم الإلزامي تقدر بـ 3150 فرنكا لكل طالب وأن دخل العامل المؤهل من حاملي الشهادة الابتدائية 7100 فرنكا، أما دخل حاملي الهكالوريا فيبلغ 10 ألف فرنكا ودخل حامل درجة الدبلوم الجامعي 15 ألف فرنكا،

أما المهندس فيقدر دخله بـ 25 ألف فرنكا أو 30 ألف فرنكا، وهناك دراسات أجريت لقياس عائدات التربية على مستوى المجتمع ككل كدراسة ( شولتز ) الذي نظر إلى الزيادة الحاصلة في الدخل القومي الناجمة عن زيادة مخزون التربية ومقارنتها بالزيادة الحاصلة في الدخل القومي خلال الفترة نفسها (1).

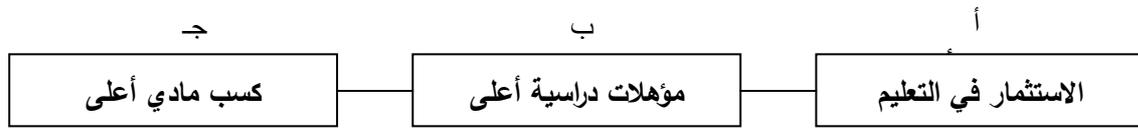
فقد تغيرت النظرة التقليدية التي نادى بها رجل الاقتصاد المشهور ( كينز ) أثناء الأزمة الاقتصادية خلال ثلاثينات هذا القرن والتي ترى أن رأس المال المادي هو أساس التنمية الاقتصادية ، وأصبح من المسلم عند رجال التربية والاقتصاد على حد سواء أن رأس المال البشري لا يقل أهمية عن رأس المال المادي في التنمية إن لم يزد عليه، وهذا يعني أن القوى البشرية المتعلمة و المدربة عنصر هام في النمو الاقتصادي لأي دولة، ذلك أن الاقتصاد القومي ومعدلات نموه تعتمد بصورة مباشرة على توفر العمالة الماهرة المدربة المتعلمة وقبول وجهة النظر هذه أو التسليم بها يتطلب نوعا من التخطيط التعليمي ، لأن النظام التعليمي هو المسؤول عن إعداد القوى البشرية المؤهلة ويتطلب تخطيطا سليما على المدى الطويل ، ومن الطبيعي أن يكون هذا التخطيط قائما على احتياجات الاقتصاد القومي كما يتطلب بالطبع تقدير هذه الاحتياجات في المستقبل ومن هنا يسطر أسلوب التنبؤ باحتياجات القوى البشرية على التخطيط القومي في الدول المتقدمة، والنامية على حد سواء ويعتمد هذا الأسلوب كما أشرنا على افتراض أن من الممكن تحديد احتياجات البلاد من القوى البشرية الماهرة وذلك بالتنبؤ

1- أبو طالب محمد سعيد و شرش أنيس عبد الخالق: المرجع السابق، ص 120.

بالعدد المطلوب من هذه القوى للوفاء بمطالب هدف اقتصادي معين، يشار إلي ه عادة على أنه معدل النمو الاقتصادي، والإستراتيجية التي تحدد الأولويات وحدود التوسعات في ظل الظروف الاقتصادية والأوضاع الاجتماعية للبلاد وسنفضل الكلام عن الاحتياجات التعليمية وطريقة تقديرها فيما بعد. إن فكرة اعتبار التنمية التربوية شرطا لازما للتنمية الاقتصادية لقيت رواجاً كبيراً و شاعت وكانت من أسباب العناية بالتخطيط التربوي، وهي الفكرة التي ترى في التربية نوعاً من التوظيف المستمر لرؤوس الأموال، و ترى أن لها مردوداً اقتصادياً واضحاً، وترفض بالتالي النظرة التقليدية التي كانت ( أي التربية ) مجرد خدمة تقدم للمواطنين و استهلاك لرؤوس الأموال لا استثماراً لها، لأن الأموال التي تنفقها على التربية و التعليم ليست مجرد نفقات نستهلكها لخدمة المواطنين، و إنما هي رؤوس أموال نوظفها، أي نضعها في مشروع معين هو التعليم ، لنجني ثمراتها بعد ذلك أضعافاً مضاعفة، كما نجني ثمرات أي مشروع صناعي أو زراعي أو تجاري منتج . ونكتفي هنا بإيراد مثالين من تاريخ الاقتصاد، هما مثلاً



وهو أسلوب يدعي أن العلاقة بين التعليم والدخل قد تكون في صورة أخرى غير ما ذهب إليه الأسلوب السابق. وقد تبنى هذا الأسلوب ما بين 1970-1975 كل من بيرج (I.Berg)، وأرو (Arrow)، وسبنس (Spence)، وتوبمان وويلز (Wales-Tubman) وستيجليتز (Stieglitz) 1975، وذهبوا إلى القول بأن العامل المحدد لزيادة الدخل هو الحصول على شهادة أو مؤهل دراسي أعلى، ذلك أن التعليم أو التدريب في حد ذاته قد لا يكون له تأثير واضح على إنتاجية الفرد. ونظرا إلى أن الفرد الذي يختار برنامج التدريب أو التعليم يتوفر لديه أصلا الإمكانيات التي ينشدها صاحب العمل والتي اختاره من أجلها فإن أجره يزيد حتى ولو لم تزداد إنتاجيته، ومن هنا فإن التعليم يصبح مجرد وسيلة للاختيار والشكل التالي يوضح هذا الأسلوب (2).



- الاستثمار في التعليم يؤدي إلى الحصول على المؤهلات العلمية وبالتالي زيادة في المكسب مادي - وقد اعترض بعض الباحثين وأهل الاختصاص على هذا الأسلوب ووجهوا له انتقادات شديدة على أساس أن اطراد ثبوت العلاقة بين التعليم والدخل على مدى حياة الإنسان في كسب معيشتة يتناقض مع هذا الأسلوب. وعلى الرغم من وجاهة هذه الانتقادات إلا أن الجدل لازال قائما إلى اليوم.

1- محمد منير مرسى: تخطيط التعليم واقتصادياته، مرجع سابق، ص96.

2- بوفلجة غياث: التربية والتعليم في الجزائر، دار الغرب للنشر والتوزيع، ط2، الجزائر 2006، ص59.

جدول رقم (7) يوضح تطور عدد تلاميذ التعليم الثانوي العام والتقني ما بين 1979 - 1998 (1)

السنة	ت. الثانوي العام	ت. الثانوي التقني	المجموع
79/78	142526	10923	153449
80/79	170435	12770	183205
81/80	197455	14493	211948
82/81	232648	16348	248996
83/82	259442	19857	279299
84/83	293783	32086	325869
85/84	316272	42577	358849
86/85	156616	66886	423502
87/86	405008	98300	503308
88/87	463700	128083	591783
89/88	558543	156423	714966
90/89	588765	165182	753947
91/90	598904	153360	752264
92/91	646720	96025	742745
93/92	618030	129122	747152
94/93	686177	107280	793457
95/94	757420	63639	821059
96/95	784108	69195	853303
97/96	790593	64888	855481
98/97	814102	64988	879090

وتجدر الإشارة هنا إلى أن هناك مخططات وبرامج اقتصادية واجتماعية وسياسية ذات أهمية قصوى تأتي أحيانا في مقدمة أولويات الدولة، تحتاج إلى تمويل وإنفاق كما تحتاج إليه البرامج التربوية والتعليمية . وتزداد أهمية هذه المخططات المشتركة حيث يدرك أصحاب القرار في مختلف المجالات الصلة الوثيقة بين التربية والتعليم وبين مختلف المجالات الاقتصادية والاجتماعية.

1- محمد السيد سلطان: مقدمة في التربية، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر، 1986، ص 119.

فالنظرة الصائبة والعميقة للتعليم هي من منظور اجتماعي واقتصادي بغض النظر عن كون التعليم استثمارا بشريا أو إنفاقا استهلاكيا، فهو أي التعليم متغير أساسي من جملة متغيرات المنظومة الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع الجزائري.

### 3- سياسة الإنفاق على التعليم عربيا ودوليا:

إن مسألة الإنفاق على التعليم (تمويل التربية) مسألة أساسية لما لها من علاقة وثيقة بتطوّر إمكانات وقدرات المجتمع ومن ثمة مستقبله. وإذا كان لمجتمعنا أن وفّر التمويل الكافي خلال السبعينات، فإنّ ذلك لم يعد في إمكانه اليوم، كون المجتمعات النامية تعيش ضائقة اقتصادية كبيرة اليوم، خاصة بعدما فرضت تصحيحات هيكلية حتمت على هذه المجتمعات تكييف طرق تمويلها حسب سياستها وحسب احتياجاتها الاقتصادية والاجتماعية، رغم أنها مضطرة لرفع تحديين كبيرين وهما:

" **التحدي الكمي** ويكمن في ضرورة استجابتها للضغط الاجتماعي بالزيادة الكبيرة في توسيع هياكل الإستقبال وفي عدد المؤطرين التربويين والإداريين . أما **التحدي النوعي** فيكمن في ضرورة إستجابتها لمتطلبات الإدماج التدريجي في المحيط العالمي الذي يفرض عليها تحسين تأهيل اليد العاملة بالرفع من مستوى التربية القاعدية للأفراد"<sup>(1)</sup>. فإذا أخذنا في الحسبان النوع الأول من التحديات، فإنه يتحتم على رجال السياسة و الإقتصاد و التربويّ البحث عن أساليب أخرى للتمويل منها :<sup>(2)</sup>

- 1- حسن توظيف الأموال الناجمة عن الضرائب والبحث عن الكفاءات التي تسه في التنمية.
- 2- مساهمة المستفيدين من خدمات التربية خصوصا في مراحل التعليم ما بعد الإلزامي.
- 3- إتخاذ تدابير تربوية من شأنها الرفع من مردود النظام التربوي دون تكلفة وتحسين مستوى المؤطرين.
- 5- تثمين الموارد البشرية.
- 6- ربط التكوين بعالم الشغل.

وفيما يتعلق بالبلدان النامية كالجزائر مثلا فهي أكثر إدراكا من أيّ وقت مضى لحاجتها لتعليم نوعي يتم التخطيط له في ضوء متطلباتها الاقتصادية والاجتماعية، لكنها في نفس الوقت تدرك عجزها عن توفير مصادر الإنفاق والتمويل المحلية التي تستجيب لتلك المتطلبات، مما يضطرها للبحث عن مصادر تمويل من الخارج وهذا يضعها في موضع الاعتماد على الغير مما يفقدها قدرا من الحرية في اختيار ما ينسجم مع أطرها المرجعية السياسية والثقافية والاجتماعية، ويجعل خطط التنمية فيها عرضة للاهتزاز والتراجع.

1- ALTET MARGUERITE : Op. cit ; P. 84

2- ASTOLLI JEAN PIERRE : L'ERREUR UN OUTIL POUR ENSEIGNER, E.S.F, Paris 1997, P.47.

وإذا ما أخذنا على سبيل المثال متغير العلم والتكنولوجيا الحديثة كأحد المتغيرات التي يمكن تجاوزها في العمل التربوي والتعليمي، فإن المشكلة تصبح أكثر صعوبة . فبلدان العالم النامي تدرك مسافة الاختلاف بينها وبين العالم المتقدم، وهذا يعني أن جزءا من هذه المسافة يعود لافتقارها إلى قاعدة علمية وتكنولوجية ضرورية لتطوير مختلف النظم ...

والواقع أن أصل هذا الاختلاف أو التفاوت بين البلدان المتخلفة والبلدان المتقدمة هو في معظمه تفاوت في مستوى التعليم كما ونوعا وهو الذي يؤدي إلى التفاوت الاقتصادي والاجتماعي بين هذه البلدان. ففي الوقت الذي تعني فيه المؤسسات التربوية والتعليمية أهمية توفير موارد كافية للإنفاق على برامج التعليم المختلفة، فهي تعني أيضا أن إحدى مسؤولياتها المباشرة هي أن تتعامل مع هذه الموارد بأساليب تختلف عما كان مألوفا وذلك ضمانا لمردود أفضل لهذا الإنفاق . من هنا تأتي ضرورة وأهمية تطوير الوسائل التعليمية والإدارية بحيث تخفض كلفة التعليم والإدارة والخدمات المرتبطة بها.

إن الإنفاق على التعليم يمثل عصب العملية التعليمية و خاصة و نحن نعيش الألفية الثالثة بمعطياتها وتحدياتها، بما يحتم على القائمين على التعليم القيام بجهود أكثر لتوفير مستلزمات لتطوير التعليم وتجديده، وهذا يتطلب البحث عن مصادر جديدة للإنفاق، إضافة إلى ترشيد هذا الإنفاق في كل أزمات التحويل التي تعيشها الكثير من الحكومات ولا سيما في الدول المتخلفة . من هنا ظهرت العديد من الدراسات التي تنادي بضرورة زيادة الإنفاق على التعليم و تنويع مصادر التحويل مع بقاء الدولة الطرف الأساسي والمسؤول عن هذا التحويل، وذلك طبعاً بمشاركة القطاع الخاص والجمعيات والمنظمات.

و يمكن تلخيص اتجاهات اصطلاح التحويل و الإنفاق على التعليم في النقاط التالية :<sup>(1)</sup>

- البحث عن فاعلية أكثر في تحويل التعليم و الإنفاق عليه .
- وضع إستراتيجية للإنفاق اعتمادا على الناتج التعليمي.
- تعزيز اللامركزية الإدارية والتسيير وتفويض السلطات والصلاحيات.
- تعزيز دور القطاع الخاص والمنظمات والجمعيات غير الحكومية.

---

1- عبد العزيز الجلال : التربية والتنمية، الدار التربوية للدراسات والاستشارات، الرياض، 1995، ص13.

لقد شهد التعليم في العالم العربي تطوّرًا كمياً و كئفياً في العقود الثلاثة الأخيرة . والنظرة السريعة للجدول الموالى توضح تطوّر نسبة الإنفاق على التعليم في العالم العربي خلال الفترة 1985-1995، حيث نجد أن معدل الإنفاق يتراوح بين 5.71% إلى 5.1% (1).

### جدول رقم (8) يوضح تطوّر الإنفاق على التعليم في الدول العربية (1980 - 1995)

النسبة من الدخل القومي .				النسبة من الإنفاق الحكومي				الدولة
1995	1990	1985	1980	1995	1990	1985	1980	
6.3	6.4	5.5	-	16.6	13.2	13.00	11.3	الأردن
1.7	1.7	1.7	1.3	16.3	14.6	10.4	-	الإمارات
4.8	5.0	4.1	2.9	12.8	5.00	10.4	10.3	البحرين
6.8	6.2	5.8	5.4	17.4	14.3	14.1	16.4	تونس
<b>7.2</b>	<b>5.5</b>	<b>8.5</b>	<b>7.8</b>	-	<b>27.0</b>	<b>20.7</b>	<b>24.3</b>	الجزائر
5.5	6.00	6.7	4.1	-	17.8	12.00	8.7	السعودية
-	4.0	-	4.8	-	15.00	-	9.1	السودان
-	4.3	6.1	4.6	-	17.3	11.8	8.1	سوريا
-	-	4.00	3.00	-	-	-	-	العراق
4.4	3.5	4.00	2.1	16.3	11.1	-	4.1	عمان
5.6	3.5	4.9	2.4	-	3.4	12.6	8.1	الكويت
2.00	-	-	-	16.8	11.7	16.8	13.2	لبنان
-	-	7.1	3.4	-	-	9.4	-	ليبيا
5.6	6.7	6.3	5.7	13.8	-	-	9.4	مصر
4.9	5.5	6.3	6.1	22.6	26.1	22.9	18.5	المغرب
5.00	4.7	-	5.0	16.1	22.00	-	-	موريتانيا
7.5	-	-	-	20.8	-	-	16.3	اليمن
4.9	4.9	<b>5.1</b>	4.2	17.3	<b>14.9</b>	15.00	11.8	المتوسط العام

- تقرير التنمية البشرية: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، نيويورك، 1998.

1- عبد العزيز محمد الحرّ: التربية والتنمية والنهضة، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، ط1، بيروت، لبنان 2003، ص 53.

من خلال هذا الجدول يمكن ملاحظة ما يلي : (1)

1- أن متوسط نسبة الإنفاق على التعليم من الدخل القومي في الدول العربية يصل إلى 5% و هي نسبة قريبة من متوسط بعض الدول المتقدمة.

2- يبلغ متوسط نسبة الإنفاق على التعليم في الدول العربية حدود 14% من نسبة الإنفاق الحكومي وهي زيادة مطردة في معظم الدول العربية.

لهذا كان نصيب الفرد من الدخل الوطني في الدول النامية ضيف جدا بالمقارنة مع نظيره في الدول المتقدمة...

#### ب- اتجاهات الإنفاق على التعليم في الدول المتقدمة :

إن النظرة إلى واقع الإنفاق على التعليم في الدول المتقدمة توحى بما يلي :<sup>(2)</sup>

1- في معظم الدول المتقدمة يفوق النصيب المخصص للتعليم المعدل العالمي و يبلغ ذروته في السويد حيث تحتل المرتبة الأولى بين الدول المتقدمة بمتوسط يفوق 8% من الناتج القومي المخصص للتعليم.

2- أن الزيادة المفردة في النفقات التعليمية تؤكد اهتمام هذه الدول بالتعليم و اعتباره رأس مال بشري هام، و تأتي السويد و اليابان في مقدمة الدول الصناعية التي شهدت زيادات سنوية مخصصة للتعليم .

3- رغم اهتمام الدول المتقدمة بالجانب العسكري إلا أن هذا الاهتمام لم يطغ على النصيب المخصص للتعليم ، حيث تراوحت نسبة الإنفاق العسكري بين 3% إلى 4% بينما تجاوزت النسبة المخصصة للتعليم 6% في كثير من هذه الدول .

إن الدافع للإنفاق على التعليم هو الناتج الذي يعود به على المجتمع، ومن هذه الدوافع ما يلي:<sup>(3)</sup>

- 1- **دافع اقتصادي** : لأن التعليم هو الذي يزود المجتمع بما يحتاج إليه من خبراء وفنيين، ومهندسين، وأطباء، وعمال مهنيين.
- 2- **دافع اجتماعي** : كون التربية والتعليم هما اللذان يخلصان البشر من الآفات الاجتماعية المنتشرة في المجتمعات كالأمراض الجسمية والنفسية، والممارسات الضارة كالعادات السيئة والأفكار البالية.
- 3- **دافع سياسي** : للتعليم فوائد كبيرة تعود على النظام السياسي للمجتمع، وثقة الناس في معرفة الأهداف التي يعيشون من أجلها، وكيف يجب أن يحكموا أنفسهم، أو لمن يدينون من الأحزاب أو المؤسسات أو المبادئ ؟

1-2 عبد العزيز محمد الحر: المرجع السابق، ص 50.

3- أخليف يوسف الطراونة: أساسيات في التربية، مرجع سابق، ص 139.

4- **دافع دولي** : وهو دافع عالمي وإنساني، لأن المجتمع الذي لا يتعلم لا يتقدم ولا يتطور، فالإنسان المتعلم هو الذي يتقدم ويلتحق بالركب الحضاري . وبالتعليم فقط يستطيع الإنسان أن يواكب تطورات هذا العصر، عصر العلم والتكنولوجيا الحديثة، لأن التعلم يهيئ الفرد و يمكنه من اكتساب العلوم والمعارف ويحثه على الإبداع والابتكار والاختراع.

5- **دافع ديني** : إن الإنفاق على التربية والتعليم هو في الأصل استجابة لتعاليم دينية والحكمة في ذلك هو تمكين الناس من النظر في شؤون حياتهم الدنيوية بحكمة وتبصر، والعمل على التبوؤ بالمكانة الاجتماعية المرموقة آخذين بالأسباب التي وفرها الله لعباده وأولها تعلم العلم والانتفاع به، هذا إضافة إلى الإيمان بالله واليوم الآخر، وهذا عملا بقوله تعالى: ﴿ **قل هل يستوي الذين يعلمون والذين لا يعلمون** ﴾ سورة المزمل الآية 9. وقوله أيضا : ﴿ **ويرفع الله الذين آمنوا والذين أوتوا العلم منكم درجات** ﴾ سورة المجادلة، الآية 11.

**الخلاصة**: يعدّ التعليم الثانوي مرحلة هامة في النظام التربوي وعليه تقع مسؤولية إعداد الخريجين وتأهيلهم للالتحاق بالجامعات والكليات أو بعالم الشغل . وكلا المجالين حيوي وأساسي للمجتمع، فهو حسب وزارة التربية الوطنية يشكل الملامح الأولى لمستقبل التلميذ، وهي المرحلة التي تتاح فيها للتلميذ اختيار المسار الدراسي والمهني المناسب له . لكن رغم زيادة الطلب على هذا النوع من التعليم والتوسع في نشره وارتفاع عدد التلاميذ والأساتذة ، ومحاولة تنظيمه وهيكلته وطرق تسييره ، فلم يحقق الأهداف المرجوة منه سواء على المستوى الداخلي ( كفاءة الخريجين )، أو على المستوى الخارجي ( القدرة على إعداد القوى العاملة الضرورية لعالم الشغل )، لهذا فلم يعد أمام الجزائر خيارا إلا أن تضع التعليم بصفة عامة والتعليم الثانوي بصفة خاصة على قمة الأولويات، وأن تبحث عن الإستراتيجية الناجعة والكفيلة بتصحيح مسار العلاقة بين التعليم الثانوي والتنمية وجعلها أكثر إيجابية تنسيقا مع مختلف القطاعات والمؤسسات وتحقيقا لخطط التنمية الشاملة.

## رابعاً - التخطيط للتعليم والتنمية في الجزائر:

### 1 - أهمية التعليم في مخططات التنمية الشاملة:

إن حاجة الدولة إلى الإطارات التقنية والإدارية أصبحت ذات أهمية متزايدة مع تطور متطلبات العالم الحديث. وإذا كانت التربية من أهم العوامل الحضارية لتنمية القدرات والخبرات الإنسانية، فإن السياسة التربوية تقتضي أن تتخذ التربية من إعداد هذه الإطارات أحد أهدافها الرئيسية لتلبية حاجات المؤسسات من إشراف وتسيير في مختلف شؤون الحياة الاجتماعية والاقتصادية ... وهذا ما يزيد العملية التربوية والتعليمية ارتباطاً بالواقع الثقافي والاجتماعي والاقتصادي للمجتمع . وإذا كان الاستعجال قد منع كل محاولات الإصلاح الرامية إلى تحقيق استقلالية اقتصادية وثقافية في البلاد المستعمرة فهذا حتى تبقى تابعة له اقتصادياً وثقافياً وسياسياً، لهذا كان هدف الاستعمار دائماً هو تحقيق التقدم والازدهار على حساب تأخر وتخلف الشعوب التي يستعمرها، وما إن بدأت هذه الشعوب تستعيد حريتها واستقلالها حتى بدأت تشعر بالحاجة إلى بناء اقتصاد قوي وإرساء قواعد لبناء تكنولوجيا متطورة وهذا ما جعل البلدان العربية والإسلامية تهتم بالتربية التقنية حسب أوضاعها الاجتماعية والاقتصادية والسياسية وإمكاناتها المادية والبشرية خاصة وأن الازدهار الاقتصادي والتقدم التقني والتكنولوجي في هذه الظروف العالمية أصبح ضرورة تتوقف عليها حياة الأمم والشعوب التي تريد أن تحافظ على بقائها بين الأمم المتقدمة. لكن الملاحظ أن أغلب النظم التربوية السائدة في الأقطار العربية أعجز ما تكون من مواكبة هذه التطورات السريعة التي حدثت على المستوى الاقتصادي والاجتماعي والسياسي، وما أن انتبهت الحكومات إلى هذا التفاوت حتى وجدت نفسها أمام تحديات كبرى أهمها إصلاح المنظومة التربوية حتى تكون في مستوى تخرج هذه الكفاءات في مختلف التخصصات. ولعل من أسباب تخلف النظم التربوية في البلدان العربية والإسلامية هو أن العناية كانت منصبة على الزراعة والصناعة والتجارة دون العناية بقطاع التربية والتعليم، بل اعتبرته بعض البلدان ميداناً سلبياً يمثل عالة على الاقتصاد (قطاع مستهلك وغير منتج)، وهذا خطأ كبير ارتكب في حق التربية، والواقع هو أن أي استثمار اقتصادي أساسه الإنسان، وعليه فالتربية لا تعد استثماراً اقتصادياً أو اجتماعياً أو ثقافياً فحسب، بل هي استثمار حضاري لا بد منه. لذا فإن الاهتمام المتزايد اليوم بميدان التربية والتعليم والسعي إلى إصلاحه يبشر بالخير والدليل على ذلك وجود اهتمام بتكوين وإعداد إطارات فنية وكفاءات عالية كهدف من أهداف التربية. لكن هذه العملية ليست سهلة بل تتطلب وعياً وعملاً جدياً متواصلاً وفعالية لأن الإطار المطلوب اليوم ينبغي أن يكون في مستوى التطورات التي يشهدها العالم المعاصر.

### 2- التخطيط للتعليم الثانوي ودوره التنموي في الجزائر :

إن من أبرز الأهداف التي ترمي إلى تحقيقها العملية التربوية والتعليمية في مختلف مراحل التعليم وأنواعه وخاصة في المرحلة الثانوية هي مقابلة مشكلات المجتمع واحتياجاته وتطلعاته، أي ربط التعليم بخطط التنمية بشقيها الاجتماعي والاقتصادي، هذا وأن دور التربية في التنمية الشاملة كان وما يزال يتمثل في إعداد القوى العاملة التي تدير عجلتها، لأن هذا الجانب يعد عنصراً خطيراً في عملية التخطيط الشامل بل يعد حجر الزاوية في مخططات التنمية، وأن دعم الاقتصاد القومي وتحقيق الرخاء يقتضيان إعداد القوى البشرية وتدريبها على مستويات طيبة من الكفاية والمهارة وهذا يستدعي بطبيعة الحال ضرورة التنسيق بين السياسة التعليمية والحاجة إلى الكفايات المختلفة<sup>(1)</sup>. ولكن هل هذا الاتجاه في السياسة التعليمية متوفر في معظم النظم التعليمية العربية وخاصة في مجال التعلي م الثانوي؟ إن الظواهر والدراسات ومخرجات هذه النظم تدل على غير ذلك، فالتعليم الثانوي العام في البلاد العربية لا ينطوي على حظ كبير من التنوع ولا يفي بحاجات الطلاب ورغباتهم ولا بحاجات المجتمع، والنوعان البارزان لهذا التعليم هما التعليم العام ( الأكاديمي) والتعليم المهني وهما متمايزان ولا يلتقيان، وإن اختلاف الإقبال عليهما يدل على اختلاف كبير في التوازن بينهما وهو خلل يتجلى في مكانتهما والمواقف الاجتماعية حيالهما<sup>(2)</sup>.

إن انفصال التعليم الأكاديمي عن التعليم المهني ينتج نوعين من الناس ينتمي كل منهما إلى عال م مستقل وحضارة مستقلة، وإن التعليم المهني الأشد ارتباطاً بالعمل والإنتاج ضئيل كما ومنخفض نوعاً . فنسبة الطلاب في التعليم المهني في المرحلة الثانوية في عام 1972 / 1973 قد بلغت في الدول النامية 11.3% مقابل 85.5% في التعليم الأكاديمي، وفي الدول العربية 11.5% مقابل 86.1% على التوالي بينما وصلت في الدول المتقدمة إلى 23.7% مقابل 75.7% وفي أوربا 34.2% مقابل 64.3%<sup>(3)</sup>. ويتضح ذلك من الجدول الموالي:

- 
- 1- أحمد أبو هلال: المرجع في مبادئ التربية، دار الشروق للنشر والتوزيع، ط1، عمان، 1993، ص 267.
  - 2- إبراهيم عصمت مطاوع: التخطيط التربوي، مجلة التربية، العدد 4، السنة العشرون، القاهرة 1968، ص 19.
  - 3- عبد العزيز سام: المدرسة الثانوية الشاملة، وزارة التربية والتعليم، المديرية العامة للتخطيط التربوي، بغداد 1975، ص 144.

**جدول رقم (9) يبين نسبة توزيع تلاميذ التعليم الثانوي في مناطق متعددة من العالم**

لعام 1983 (1)

المنطقة	التعليم الثانوي العام	التعليم الثانوي المهني	تدريب المعلمين
المنطقة العربية	% 86.1	% 11.8	% 2.1
أوروبا	% 64.3	% 34.3	% 1.4
الدول النامية	% 85.5	% 11.3	% 3.2
الدول المتقدمة	% 75.7	% 23.7	% 0.6

يتضح من الجدول السابق أن هناك خلافاً في التخطيط لهذا التعليم فالتعليم الثانوي الأكاديمي المؤدي إلى الجامعات والمعاهد العليا، مازال المفضل عند الجماهير العربية وأدنى المستويات التحصيلية هي التي تذهب إلى التعليم المهني، يضاف إلى هذا أن طرق التوجه التربوي والمهني مازالت محدودة وأن الكثير من مدارس التعليم التقني والمهني مازالت تعاني من النقص في الكفايات التدريبية والمناهج المتطورة والتجهيزات والتقنيات اللازمة.

هذا مع العلم أن حلة الدول النامية تقتضي أن يرتبط التعليم كله بعملية التنمية وخاصة التعليم الثانوي الأكاديمي الذي يعاني في الوقت الحاضر من انقطاع في صلته بالمجتمع وبالتنمية، بحيث يشمل أهداف التنمية وأساليبها والمعارف والمهارات اللازمة لتحقيقها، وفي هذا الإطار يصبح الفصل بين التعليم الأكاديمي والتعليم المهني يعني الفصل بين الدراسات النظرية والدراسات المهنية العملية وهذا الفصل لا مبرر له. (2)

لقد أوصى مؤتمر مراكش عام 1970، بالمراجعة المستمرة للمناهج وتقييمها وتطويرها وفقاً لمقتضيات التنمية الاقتصادية والاجتماعية ووفق قدرات الطلاب وإمكاناتهم وميولهم، ومتابعة النظر في برامج التعليم الثانوي العام لتأمين احتياجات البلاد العربية لمواكبة التطورات التكنولوجية المستمرة وتنمية العلاقات بين المدرسة والبيئة تمكينا للتلاميذ من النمو الصحيح (3).

1- عبد العزيز سام: المرجع السابق، ص 121.

2- محمد نبيل نوفل: التعليم والتنمية الاقتصادية، مرجع سابق، ص 203.

3- مكتب اليونسكو للتربية في البلاد العربية: تقدم التعليم في الدول العربية في ضوء قرارات مؤتمر مراكش: التربية الجديدة، العدد 10، عدد خاص، السنة العاشرة، بيروت، 1970، ص 58.

إن جوهر قضية التعليم الثانوي الذي يزداد اتساعا وتنوعا في البلاد الغربية الآن ليس هو إعادة التنظيم الخارجي لهذا التعليم أو تغيير بنيته وفق هذا النموذج أو ذلك، وإنما الجوهر أن تتغير بالفعل أهداف هذا التعليم ومحتوياته وأدواته لكي تتحسن وظيفته الأساسية وهي تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وعليه فإن برامج المدارس الثانوية يجب أن تجمع بين الدراسات النظرية العامة واكتساب المهارات العملية التي تعدّ الخريجين للحياة العملية<sup>(1)</sup>

إن التخطيط في مجال التعليم بدأ يظهر في الستينات من هذا القرن عندما عقدت الدول العربية تحت راية اليونسكو مؤتمرا في بيروت عام 1960، وقد بررت الحاجة إلى التخطيط التربوي على إثر دراسة احتياجات التعليم في البلاد العربية وكانت هذه الحركة جزء من حركة عالمية صاحبها مؤتمر كراتشي ومؤتمر دول أمريكا اللاتينية ثم مؤتمر أديس أبابا في إفريقيا عام 1961، وقد توالى المؤتمرات والحلقات الدراسية التي أخذت بمناهج التخطيط لإحداث التنمية الاقتصادية والاجتماعية سواء كان هذا التخطيط شاملا لكافة المجالات أم تخطيطا قطاعيا يتناول قطاعا منفردا مثل قطاع الصناعة أو قطاع الزراعة ومهما يكن من أمر هذا التخطيط فإنه كان يعني التنظيم والتنسيق للاستثمارات في رأس المال المادي ورأس المال البشري إذ أنه يجب أن لا يهتم بجانب المشروعات الإنتاجية فقط بل ينبغي أن يتجه إلى الاهتمام بالقوى البشرية التي سوف تدير هذه المشروعات<sup>(2)</sup>.

أما في عصرنا الحديث فإن الحاجة إلى التخطيط أصبحت أكثر إلحاحا نتيجة لموجة التغيير الشامل والسريع والثورة المعرفية وما تنتجه تطبيقاتها العلمية من المخترعات والآلات المتنوعة، حتى أصبح هذا العصر يدعى عصر التكنولوجيا.

إن التعامل مع هذا الواقع المعقد أعطى أهمية خاصة للتعليم الثانوي الأ كاديمي الذي ما زالت مناهجه تتجح في فصح المجال للعلوم دون التكنولوجيا، والعلوم إذا ما تجردت من جانبها العلمي فإنها تفقد فاعليتها كوسيلة تربوية. إن الاهتمام بالتعليم التكنولوجي أمر جد حيوي في عالمنا اليوم يجب أن يكون مقوما رئيسيا في تربية كل فرد والتعليم الثانوي العام الآن لا يقدم التكنولوجيا بأسلوب منظم واضح المعالم. فعلى التربية في المرحلتين الابتدائية والثانوية أن تصبح نظرية وعلمية وبدوية وإذا أراد التعليم الثانوي العام أن يكون عاما بحق فلا بد له من تطوير التعليم التكنولوجي<sup>(3)</sup>.

1- صليب روفائيل: التعليم والعمالة في الدول العربية، مجلة التربية الجديدة، العدد السابع عشر، السنة السادسة، مكتب اليونسكو للتربية في البلاد العربية، بيروت، 1972، ص.34

2- حامد عمار: في اقتصاديات التعليم، دار المعرفة، ط2، القاهرة، 1968، ص. 29.

3- هارولد أفوك: التكنولوجيا والتعليم العام، مجلة مستقبل التربية، العدد الأول، السنة الأولى، مركز مطبوعات اليونسكو، القاهرة، 1975، ص.19.

وذلك لأن طبيعة المهارة في هذا العصر قد تغيرت تغييرا جذريا إثر التطور العلمي والتكنولوجي الحديث. إن المهارة بجميع صورها ومستوياته أصبحت تتطلب حدا أدنى من التعليم الثانوي العام، ولما كانت الصناعة نفسها دائمة التطور والتغيير سواء من ناحية منتجاتها السلعية أو طرق الإنتاج نفسها فإن ذلك يستتبع حتما أن يتعرض الفرد العامل باستمرار لتغيير مهنته وتعلم مهنة جديدة أو التدريب على الوسائل الحديثة في الإنتاج ومن الواضح أن هذا يتطلب حدا أدنى أيضا من التعليم الثانوي العام والذي يجب أن يحصل عليه كل عامل ماهر (1).

مما سبق يتبين لنا أن هناك اتجاها واضحا في جميع أنحاء العالم إلى زيادة نسبة الذين يبقون في المعاهد الفنية سنوات أطول وذلك للحصول على مستويات أفضل من التعليم الأكاديمي، لأن أصبح من الضروري أن يزود الطالب بكمية من المهارات والمعلومات الثقافية التي تشكل قاعدة أساسية للراغبين في الدراسات المتخصصة على مختلف أنواعها تلك التخصصات التي هي في الأصل الأهداف التي يجب تحقيقها ضمن إعداد الخطة الشاملة. لذا يستوجب التخطيط للتعليم الثانوي ضرورة التخطيط للتعليم العام حتى يستجيب هو الآخر لمتطلبات النمو الاقتصادي والاجتماعي، بحيث يكون مناسباً للنمو الاقتصادي والاجتماعي، حتى يحدث توازنا بين هدف الإعداد للحياة وهدف الإعداد للجامعة شريطة أن تحتوي مناهجه على المواد العلمية والرياضية وأن يساعد التلاميذ على فهم مشكلاتهم ومشكلات بلدهم الاقتصادية والاجتماعية.

أما التعليم المهني فهو الذي يزود البلاد بما تحتاجه من الفنيين المتوسطين الذين لا تقل أهميتهم في التقدم الصناعي والاقتصادي عن خريجي الجامعات والكليات، وقد أصبح هذا التعليم يحظى بمكانة مرموقة في الدول المتقدمة، مما يعاب على أي بلد هو أن يكون عدد طلبة الجامعات فيه أكثر من عدد طلبة المدارس والمعاهد التقنية والفنية وأن يكون حملة الشهادات العالية أكثر من عدد حملة الشهادات الفنية والمهنية المتوسطة (2). ويجب ألا يخلو نظام التعليم الثانوي العام من برامج خاصة تهدف إلى تنمية الشخصية والتوجيه التعليمي والمهني، كما ويجب أن تمتد برامج التوجيه هذه إلى خارج أسوار المدرسة بحيث تشمل المدرسين والآباء وأصحاب العمل المتخصصين والتنسيق المتزايد بين قطاعات التدريب التعليمي وميادني العمل للسيطرة على عدد ونوع المهارات المطلوبة (3).

- 
- 1- محمد سيف الدين فهمي: التخطيط التعليمي، مكتبة الأنجلو مصرية، القاهرة، 1975، ص 90.
  - 2- عمر تومي الشيباني: كيف يمكن للتربية أن تكون عاملا من عوامل النمو الاقتصادي ؟ مجلة التخطيط التربوي في البلاد العربية، العدد الثاني عشر، السنة الرابعة، 1966، ص 16.
  - 3- مستقبل جديد للتعليم الثانوي: مستقبل التربية، العدد الثامن، مطبوعات اليونسكو، القاهرة، 1974، ص 686.

إن التطور التقني والصناعي الذي حصل في المجتمعات المتقدمة تطلب استخدام يد عاملة ماهرة ومدرية، خاصة بعد الأحداث التي عرفها العالم سنة 1929 (الأزمة الاقتصادية العالمية)، وعام 1945 (نهاية الحرب العالمية الثانية)، وما ترتب على هذين الحادثين من تطورات وأزمات اقتصادية واجتماعية جعلت هذه الدول تلجأ إلى تدريب وتكوين يد عاملة قادرة على النهوض في أسرع وقت ممكن ... لكن ولأسباب متعددة أخذت أساليب وبرامج التعليم تتلاشى مما أدى إلى تزايد في عدد التلاميذ المتسربين وانتشار ظاهرة البطالة في أوساط الشباب ...<sup>(1)</sup>. وأمام هذه الوضعية طالب المعنيون بإعادة النظر في جهاز التعليم والتكوين سواء في أوروبا أو في الولايات المتحدة الأمريكية، وهكذا انبثقت فكرة خلق نوع جديد من أنواع التعليم والتكوين المهني وهو المعروف " بالتمهين "، والذي يهتم بشريحة من الشباب تقع أعمارها بين 15 - 17 سنة...<sup>(2)</sup>. يعتبر التموين نوعا من الأنشطة التتموية التي اعتمدها الجزائر منذ حصولها على استقلالها ، والتي تتكون من أنشطة اجتماعية واقتصادية وتربوية محددة كان التموين إفرازا لها ولعل ما يميز هذا النمط الجديد من التكوين هي الوظائف التي يؤديها لحل المشكلات التي يواجهها كل من القطاعين الاقتصادي والاجتماعي.

إن قيمة الإنسان المعاصر ما هي إلا م حائلة التوفيق بين قابلياته وتطلعاته من ناحية وإمكانات العمل وفرصه المرتقبة من ناحية أخرى وهو ما يطلق عليه الآن **العرض** ممثلا في مجموع مهارات الأفراد ورغباتهم وتطلعاتهم ، و **الطلب** ممثلا في سوق العمل وما يتصل به من مجتمع يتحرك بكل ما يحمل في طياته من تغيرات . ومن هذا المنطلق تبرز مشاغل المخطط التربوي واهتماماته التي تتحد في رسم الأهداف التي تحكم كل العملية التعليمية التخطيطية، والهدف بالنسبة للمخطط التربوي هو تحديد صورة إنسان الغد لا صورة استاتيكية ثابتة، بل ضمن المنظور الدينامي لتكفيه المستمر مع تغييرات المجتمع وهذا التحديد يتضمن ولا شك نوعين رئيسيين من الأهداف هما: الصورة الاقتصادية لإنسان الغد من جهة، والأدوار والأنشطة الاجتماعية لهذا الإنسان من جهة ثانية<sup>(3)</sup>.

---

1- BACHY JEAN PAUL : **L'éducation permanente dans les encyclopédies du savoir moderne** ; C.E.P.L ; Paris ; 1975 ; P. 97

2- GRIGORIE ROGER : **L'éducation professionnelle** ; O.P.D.E ; PARIS ; 1977 ; P. 51.

3- الشيخ بكري: **التخطيط التربوي عملية توفيق بين الإنسان ومستقبله** ، التربية الجديدة، العدد الثالث، مكتب اليونسكو للتخطيط التربوي في البلاد العربية، بيروت، 1974، ص 3.

إن كل بلد يريد أن يضمن لنفسه **نموا اقتصاديا** معيناً يحتاج إلى عدد كبير يمكن التنبؤ به من الإطارات الوسطى والفنيين والعمال في القطاعات الزراعية والصناعية والخدمية، ويمكن ترجمة هذه الحاجات بلغة الأرقام بحيث يقدر عدد الأفراد الذين يطلبهم منطقياً سوق العمل، ولكن تقلبات الاقتصاد تثير الكثير من المشكلات حيث ينتج عن هذا التقلب تبدل طبيعة سوق العمل بحيث يصبح الأفراد الذين أعدوا من أجل تلك السوق لا يجدون عملاً لتبدل المهن المستمر، وينتج عن هذا صعوبة تحديد الحاجات الحقيقية للعمالة. أما في الجانب الاجتماعي فإن الصورة تبدو أكثر تعقيداً لتعدد وتبدل الأدوار التي يقوم بها الفرد فهو مستهلك ومنتج ورب عائلة وعضو في مجتمع، إن دقة الموقف وصعوبة تحديد الهدف تجعلان من اعتماد التخطيط شيئاً ضرورياً وخاصة في مجال الإعداد للقوى العاملة، هذا وأن الاستراتيجية التي يجب الانطلاق منها تتحدد في تعميم التعليم الثانوي وتتبعه بما يكفل حاجات خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية من القوى العاملة بحيث تترجم حاجة تلك الخطط من القوى العاملة إلى خطط تعليمية<sup>(1)</sup>.

هذا ويجب أن يتضمن هذا الاتجاه في التخطيط لإعداد القوى العاملة إستراتيجية برزت على الساحة التربوية حديثاً وهي ما تسمى التربية نحو المهنة حيث تشمل التربية الحرفية والتربية الأكاديمية وهي لا تقتصر على الإعداد الحرفي الذي يتولاه ذلك النوع المعروف في البلاد العربية بالعلم المهني، بل تتضمن التعليم الأكاديمي، ولذلك فهي عملية تشمل جميع أنواع التعليم في جميع المستويات بدءاً من المرحلة الابتدائية وتستمر حتى نهاية المرحلة الجامعية، والهدف الأساسي هنا هو تسهيل انتقال التلاميذ والطلبة من المدرسة والكلية إلى ميدان العمل وأكثر من ذلك فإن التربية نحو المهنة ترمي إلى تنشيط روح العمل وتحسين قيمته في نفوس التلاميذ والطلاب بحكم دورهم في التقدم الاجتماعي والاقتصادي. إن هذا المفهوم للتربية يتطلب تغييرات جذرية في اتجاهات البيئة الاجتماعية ويعرض الطلاب وخاصة في المرحلة الثانوية لمختلف الخيارات الأكاديمية والحرفية بعد إخضاعهم لمجموعه من الاختيارات، ليتخذوا بعد هذا قراراتهم الحرفية أو الأكاديمية في ظل برنامج خاص من التوجيه المهني. ينبغي أن يخطط للتعليم حتى يستجيب لما تحتاج إليه التنمية الاقتصادية والاجتماعية من أفراد يعملون في مجالات الإنتاج المختلفة وحسب احتياجات سوق العمل، لأن التخطيط هو: " العملية المقصودة التي تهدف إلى إحداث تطورات أو تغييرات بقصد الوصول إلى تحقيق أهداف تنمية معينة وهو بذلك يتضمن عمليات اختيار وتحديد أولويات على أساس دراسة إمكانيات الحاضر واحتياجات المستقبل"<sup>(2)</sup>.

1- محمد سيف الدين فهمي: محاضرات في التخطيط للتعليم، معهد التخطيط القومي، القاهرة، 1970، ص 20.

2- المرجع نفسه، ص 186.

إن الربط بين التخطيط لمشروعات التنمية وبرامجها والتخطيط لتقنيين أو أخصائيين يديرون هذه المشروعات وينفذونها، بحاجة إلى وعي ثقافي عام وإحساس بقيمة المواطنة ومش أركة حقيقية للتجاوب المشترك بين القاعدة والقمة في تحقيق أهداف التنمية<sup>(1)</sup>.

لهذا فإن دور التعليم يتمثل في إعداد القوى العاملة والإطارات التي تدير مشروعات التنمية باعتبارها عنصرا مهما في عملية التنمية الشاملة بل تعد حجر الزاوية في مخططات التنمية، لأن تنمية الاقتصاد الوطني وتحسين الأوضاع الاجتماعية للمجتمع يقتضيان إعداد الشباب وتدريبه على مستويات من الكفاءة والمهارة استجابة لمتطلبات المجتمع الاقتصادية والاجتماعية. لكن الملاحظ أن التعليم الثانوي في البلاد العربية لا ينطوي على تنوع وتوسيع كبير، وبالتالي لا يفي بحاجات التلاميذ ورغباتهم وحاجات التنمية، والنوعان البارزان في مرحلة التعليم الثانوي هما : التعليم الثانوي العام والتعليم الثانوي التقني، وهما خطان موازيان لا يلتقيان ويدل اختلاف الإقبال عليهما على اختلال كبير في التوازن بينهما وهو خلل يتجلى في مكانتهما الاجتماعية .

ومن هنا فإن الانفصال بين التعليم العام والتعليم التقني ينتج نوعين من البشر كل منهما في عالم مستقل، والتعليم التقني الأكثر ارتباطا بالعمل والإنتاج ضئيل كما ومنخفض نوعا، ذلك أن نسبة التلاميذ في التعليم الثانوي التقني في المرحلة الثانوية في عام 1980 قد بلغت في الدول النامية 10.2% مقابل 87.9% في التعليم العام، وفي الدول العربية بلغت 10.5% مقابل 87.6%، في حين وصلت الدول المتقدمة إلى 20.8% مقابل 78.4%، وفي أوروبا والإتحاد السوفيتي 22% مقابل 77.1%<sup>(2)</sup>. وهذا ما يوضحه الجدول الموالي:

---

1- حامد عمار: في اقتصاديات التعليم، مرجع سابق، ص 16.

2- اليونسكو: التعليم التقني والأكاديمي في العالم، 1970-1980، مكتب الإحصائيات باريس، 1983، ص 12.

جدول رقم: (10) نسبة المتحققين بالتعليم الثانوي التقني والعام في مناطق من العالم فيما بين: 1965-1980.

المنطقة	السنة	التعليم الثانوي العام	التعليم الثانوي التقني
المنطقة العربية	1965	%85.8	%10.5
	1980	%87.6	%10.5
أوروبا والإتحاد السوفيتي	1965	%81.6	%17.00
	1980	%77.1	%22.00
الدول النامية	1965	%87.9	%9.2
	1980	%87.9	%10.2
الدول المتقدمة	1965	%81.8	%17.1
	1980	%78.4	%20.8
آسيا دون الدول العربية.	1965	%90.5	%8.7
	1980	%91.5	%7.9
إفريقيا دون الدول العربية	1965	%77.6	%14.2
	1980	%88.1	%5.7

- اليونسكو: التعليم التقني والأكاديمي في العالم، 1983.

وَضمانا لحسن استثم ار التعليم الثانوي بالكم والكيف الملائمين تبنت الجزائر كغيرها من الدول الكثيرة التخطيط التربوي الذي صار جزءا لا يتجزأ من التخطيط الشامل كوسيلة للنهوض بمشاريع التنمية، سواء في مشاريع سياسة التوازن الجهوي أو في إطار المخططات الوطنية، غير أن هذا التخطيط لم يلقَ منسجما وفعالا نظرا لضعف وتيرة إنجاز المؤسسات التعليمية مقابل التزايد المستمر في عدد المقبلين على هذا النوع من التعليم ، وما صاحب ذلك من اضطراب على مستوى التكوين والتأطير، وأصبحت الأقسام مكتظة تفوق قدرتها الاستيعابية، حيث ارتفع عدد التلاميذ في القسم الواحد ليقف فوق 44 تلميذ في السنة الدراسية 1980/1981 مثلا. هذا إضافة إلى الاختلافات الموجودة بين مختلف ولايات الوطن سواء في عدد المؤسسات أو في طاقة الاستيعاب وعدد التلاميذ<sup>(1)</sup>. إن مثل هذه الاختلالات تبين ضعف التخطيط أو ضعف إنجاز المؤسسات وعدم التمكن من توفيرها في جميع مناطق الوطن بالقدر الكافي، حيث انعكس هذا الاختلال في التوازن بين العرض والطلب على المحاولات الإصلاحية، فكانت النتيجة إهدار كبير لطاقات الأمة في غياب تخطيط شامل وفعال<sup>(2)</sup>.

1- وزارة التربية الوطنية: نشرة إعلامية تصدرها وزارة التربية، العدد الثاني، 1990، ص 26.

2- جبهة التحرير الوطني: مقررات اللجنة المركزية، الدورة الثانية، ديسمبر 1979، ص 34-36.

هذا مما يدل على أن خطط التربية لم تكن محكمة ومتكاملة، مما يبرر إعادة النظر في التعليم الثانوي وإصلاحه إصلاحاً شاملاً، لأن ضعف تطبيق الخطط يرجع على الاختلال في دوائر الاتصال بين رجال السياسة ورجال التخطيط والإدارة والتنفيذ... حيث أن انعدام بعد النظر في اتخاذ القرار يؤدي بمحاولات الإصلاح التربوي إلى التحول إلى عملية تخطيط غير منظمة. فالمحاولات الإصلاحية السابقة للتعليم الثانوي والهادفة إلى جعله متوافقاً مع عالم الشغل قد باءت بالفشل لغياب الرؤية الواضحة، أو لضعف أجهزة التخطيط التي تتجلى فيها السياسة التربوية بوضوح، ويبدو أن التخطيط التربوي في مراحلها الأولى كان محتكاً عليه المساهمة في تعزيز مركزية القرار، وهذا ما يجعل عملية التخطيط وكأنها مسألة إدارية داخلية بحتة، توجه وفقاً لمعايير وقواعد تنفيذية تتميز بها التنظيمات الإدارية، ولعل ذلك هو سبب التعثر في تطبيق الخطط السابقة<sup>(1)</sup>.

إن تحقيق التوازن المناسب لتطوير خطط التعليم الثانوي لا يتم إلا بمشاركة الجميع في صنع القرار، أي إعطاء الفرصة لكل المعنيين أو الذين يمسه البرنامج أن يشتركوا في جميع مراحل الخطة من مرحلة الإعداد إلى مرحلة التنفيذ والتقييم، أي المشاركة في تحضير الخطة التربوية أو الإصلاحية وتنفيذها وتقييمها، بحيث تعد المشاركة وسيلة لزيادة الشعور بالالتزام نحو إنجاح برامج التطوير والإصلاح بدلاً من قبولها من أعلى<sup>(2)</sup>.

- هناك ثلاثة صور للمشاركة في صيغتها الشرعية وهي: <sup>(3)</sup>

- 1- المشاركة الاسمية: وتتمثل في لإيصال المعلومات إلى المشاركين المعنيين ليطلب منهم تقديم المساعدة العلمية الإصلاحية.
- 2- المشاركة الاستشارية: و تتمثل في التماس النصيحة والمساعدة على صياغة القرارات الرئيسية، وتتمثل في الخبراء والمراكز المتخصصة.
- 3- المشاركة بالمسؤولية: وتتمثل في قيام حوار يستطيع خلاله المشاركون أن يؤثروا على القرارات من حيث التعديل والتطوير.

نستنتج مما سبق أنه لن يتيسر لأيّ تخطيط تربوي مهم أحسن تصوره أن تكون له القدرة الكافية لعلاج مشكلات التعليم الثانوي المادية والبيداغوجية، ما لم تكن هناك مشاركة من قبل كل المهتمين بقضايا التعليم في تصوره وتخطيطه وتنفيذه.

---

1- اليونسكو: **العنصر البشري في الإصلاح التعليمي**، روبرت م ك كيج (ترجمة عبد الستار همام محمد بدر)، مجلة مستقبل التربية، العدد الأول، 1981، ص 90.

2- اليونسكو: **إصلاح التعليم على المستوى المحلي**، دراسة المعهد الدولي للتخطيط التربوي، (ترجمة محمد جلال عباس)، مجلة مستقبل التربية، العدد الأول، 1981، ص 82.

إن مشكلة التعليم الثانوي تكاد تكون مشكلة عالمية وذلك أن نسب الملتحقين بالتعليم الثانوي التقني ضئيل جدا قياسا بالتعليم الثانوي العام، بسبب أن هذا النوع من التعليم في كثير من الدول يعتبر مغلقا ولا يتيح للتلاميذ حرية الاختيار ومواصلة التعليم الجامعي ومن ثم الحصول على مكانة اجتماعية أعلى، وهذا الوضع واضح جدا في الجزائر كما هو الحال في الكثير من الدول العربية . إن عدم التوازن في الالتحاق بالتعليم الثانوي التقني والتعليم الثانوي العام يعكس بوضوح قصور التخطيط للتنمية واحتياجاتها بالنسبة للقوى العاملة، ويبقى القول أن كل الدراسات العلمية والنظريات المعاصرة والدراسات المهنية تشير إلى أن هذا الفصل لا مبرر له . لهذا فإن البارز في هذا العصر هو ضرورة ربط التربية بسوق العمل والإنتاج، بمعنى أن التعليم لا بد أن يشمل المواد المهنية والثقافية أي العلمية والأدبية على حد سواء وفي جميع المستويات بدءا من المرحلة الابتدائية حتى مرحلة التعليم العالي والهدف من ذلك هو تسهيل انتقال التلاميذ والطلبة من المدرس والجامعة والكلية إلى ميدان العمل، أي العمل على تنشيط روح العمل وتحسين قيمته في نفوس التلاميذ والطلبة بحكم دورهم في التقدم الاقتصادي والاجتماعي.

### 3- الكفاية الداخلية والكفاية الخارجية للتعليم الثانوي:

يعد موضوع التعليم ودوره في التنمية من المواضيع التي كثر النقاش حولها في السنوات الأخيرة، وبخاصة دورها في التنمية الاقتصادية والاجتماعية في العالم عامة وفي العالم الثالث بصفة خاصة . وقد يزداد الموضوع إلحاحا عندما يتعلق الأمر بدول تتوفر على الشروط المادية والبشرية للتنمية، لكنها تعاني من مظاهر التخلف والتبعية.

ومن هذا المنطلق فإن هذه الدراسة تمثل محاولة لاستجلاء واقع التعليم الثانوي في الجزائر واستكشاف مدى مساهمته في تحقيق عملية التنمية. وقد بدأت هذه الدراسة بتوضيح للإطار العام للعلاقة بين التعليم والتنمية يمكن تلخيصه في التنمية بمفهومها الشامل والذي لا يقتصر على التنمية الاقتصادية والاجتماعية، بل يركز على عملية التغيير الواعي بأبعاده الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية الهادفة إلى رفع مستوى معيشة الفرد ومكانته في مجتمعه . " هذه التنمية لا يمكن أن تتحقق إلا بتضافر جهود عدد من المؤسسات الاجتماعية من بينها المؤسسات التربوية والتعليمية وتقودها المؤسسة السياسية لضمان تلاؤم الآراء وتوازن المساعي وتضافر الجهود. كما أن هذا الدور لا يتحقق بصورة جيدة ما لم تضبط مسارات المؤسسات الأخرى بالتخطيط والمراقبة ومتابعة التنفيذ واستخدام سلطة القرار الإداري والسياسي لتحقيق هذه الأهداف.

## أ - الكفاية الداخلية للتعليم الثانوي :

- زاوية الكفاية الداخلية ومعايير الجودة الأكاديمية المختلفة في مستوى التعليم والتحصيل الناتج من معارف ومهارات واتجاهات وقيم مقرونة بفعالية الأداء وقلة الإهدار التربوي، والعوامل الفاعلة في تحقيق هذه الكفاية هي السياسات والأهداف والمناهج والإدارة التربوية . إن كل عامل من هذه العوامل له أهميته في تحسين التعليم ومن ثم تحقيق كفايته الداخلية كليا ونوعيا . ويمثل التعليم الثانوي الثقل في النظام التعليمي العام بالنسبة لمسؤولياته في التنمية، لأن ما قبل هذه المرحلة يمثل الحد الأدنى من الثقافة والمعرفة، الذي لا بد من توفيره لجميع المواطنين في المجتمع المعاصر الذي تعتمد حياته على وسائل الاتصال المكتوبة والمقروءة وعلى المعطيات العلمية والتكنولوجية الحديثة . أما المرحلة اللاحقة له فهي مرحلة التخصص العليا.

أما التعليم الثانوي فهو مرحلة منتهية من الدراسة والدخول إلى سوق العمل بالنسبة لعدد لا يستهان به من التلاميذ. ولهذه الأهمية نرى التركيز عليه في الإصلاح والتطوير والنقد في كل دول العالم . فالتعليم الثانوي يتحمل مسؤوليتين مزدوجتين وهما : الإعداد للتعليم العالي، والتوجيه للحياة العلمية، ويقاس نجاح هذا التعليم بقدرته على إعداد خريجه لهاتين المهمتين في آن واحد<sup>(1)</sup>.

## ب - الكفاية الخارجية للتعليم الثانوي:

- زاوية الكفاية الخارجية وهذا المفهوم لنوعية التعليم يعني ملاءمة النظام التربوي ومخرجاته لاحتياجات التنمية ومدى مساهمته في تقوية وتعزيز الاتجاهات والقيم ودعم الإنتاجية والمساهمة الفعالة ... ونفس الشيء بالنسبة للعوامل المؤثرة في تحقيق الكفاية الخارجية هي السياسات المتبعة والأهداف وغيرها. وانطلاقا من الإطار العام للعلاقة بين التعليم والتنمية أيضا يمكننا تحديد أهم الأدوار وأولويات العمل المطلوبة من التعليم لضمان فعالية مساهمته في التنمية، ويتم التمييز بين نوعين من الأدوار: وأولويات العمل هما : ما تقع مسؤوليته داخل النظام التربوي، وما تقع مسؤوليته خارج النظام التربوي<sup>(2)</sup> . وقد تعرض الباحث في مختلف فصول هذه الدراسة بالنقاش لكل الجوانب والإجراءات التصحيحية التي تقبل التأجيل إذا كان للنظام التعليمي أن ينجح ويسهم بدوره في عمليات التنمية التي هي مطلب كل الشعوب والأمم . وفي هذا الفصل من الدراسة يتركز الطرح للنظام التربوي والتعليمي من منظور الكفاية الخارجية، وهو علاقة النظام التعليمي بالمجتمع واحتياجاته التنموية وبخاصة في مجال القوى العاملة المطلوبة والتزود بالمعارف والمهارات الايجابية المهيأة للإسهام في التنمية.

1- عبد العزيز عبد الله الجلال: تربية اليسر وتخلف التنمية، المرجع السابق، ص 14.

2- المرجع نفسه، ص 8.

إن تحديد السياسات والأهداف التربوية لا يكفي لضمان جودة ونجاح النظام التعليمي وملاءمة مناهجه وعناصره المختلفة لفاعلية النظام التربوي وقدراته على تحقيق الكفاية الداخلية والمتمثلة في: (1)

- 1- ضمان مستوى جيد للخريجين من ناحية تحصيل الخبرات والمهارات، ومن ناحية أخرى تكوين اتجاهات وقيم سلوكية مطلوبة في النظام التعليمي وفي المجتمع.
- 2- الحصول على المخرجات كميًا ونوعيًا بأقل قدر من التكلفة.

وفي مجال الكفاية الخارجية يمكن التأكيد بوضوح أن مقابلة احتياجات المجتمع ومتطلبات التنمية بشكل عام هي من أولويات النظم التعليمية ومخططات تطوير البرامج التربوية ... لكن وبالرغم من كل ذلك فإن الشعور بعدم تلبية النظم التعليمية في البلاد العربية لاحتياجات التنمية أصبح سائدًا بحيث يكون بديهياً نظراً لعدم وجود توازن بين مدخلات التعليم ومخرجاته.

### ج- التكامل بين الكفاية الداخلية و الكفاية الخارجية :

لقد انصبت إستراتيجية تطوير التربية و التعليم في البلدان العربية على الأخذ بالتنمية الشاملة ، مما يؤكد الترابط بين النواحي الكمية و النواحي الكيفية، و كلاهما ضروري لضمان أعلى درجة من الكفاية الداخلية و الكفاية الخارجية. فالسعي إلى ديمقراطية التعليم لا تعني إتاحة الفرص للجميع فقط، بل تعني ضمان فرص تربوية تعني بمتطلبات كل فئات المجتمع . فالجانبان مترابطان، لأن التركيز على الكفاية الداخلية وحدها يقطع التعليم على وظائفه الاجتماعية و الاقتصادية و يتحول إلى مجرد طرف و أساليب و مناهج ، كما أن الاهتمام بالكفاية الخارجية فقط يفرض على التعليم مطالب اقتصادية و اجتماعية بحقه و هذا لاستخدام مطالب التنمية الشاملة . وهذه النظرة المتكاملة للكفاية الداخلية و الكفاية الخارجية بالنسبة لتطوير التربية العربية نعني ما يأتي : (2)

- 1- تغيير فلسفة التربية و التعليم و محتواها و أدواتها و تعديل علاقاتها بالمجتمع لكي تحسن وظائفها الأساسية وهي تحقيق التنمية الاقتصادية و الاجتماعية. وقوام هذه الفلسفة هي النظرة المتكاملة للإنسان العربي من حيث وحدة شخصيته أو من حيث تفاعله مع مجتمعه.
- 2- العمل على تحقيق التوازن بين عناصر ومكونات التربية العربية و قواعدها، و نعني بذلك التوازن بين مختلف الدراسات الاجتماعية و الأدبية و العلمية والتقنية، و التوازن بين أنواع التعليم و فروعها المختلفة، و التوازن بين مدخلات التعليم ومخرجاته ، أي بين مخرجات التعليم و احتياجات المجتمع من العمالة الماهرة في شتى المستويات.

1- عبد العزيز عبد الله الجلال: المرجع السابق، ص.127

2- المرجع نفسه، ص. 83.

3- رصد الاتجاهات و المبادئ التي أقرتها المؤتمرات العربية بشأن تطوير محتويات التعليم و أدواته و مناهجه و أساليبه و وضع استراتيجيات واضحة لتنفيذها (1).

#### 4- مشكلات التخطيط للتعليم والتنمية:

إن دور التربية والتعليم كما عرفناه بأبعاده المخ تلفة لا يتحقق إلا إذا اتضحت الرؤية التنموية في كل مجالاتها ومنها المجال التربوي، فالأمر يتطلب بعد تحديد دور التعليم في التنمية، العمل ويحزم على تنفيذ هذا الدور من خلال تطوير النظام التربوي نفسه . كما أن موضوع التنمية ككل يخضع أولاً وأخيراً للإرادة السياسية الواضحة والمتابعة لتنفيذ مشاريع التنمية . أما أن يلعب التعليم دوره بمعزل عن المحيط الذي يعمل فيه، وتتوقع منه المساهمة الفعالة في التنمية فإن هذا غير ممكن . وواقع التربية والتعليم في الدول النامية يؤكد صحة هذه المقولة . لقد عاشت بلدان العالم الثالث فترة من الزمن تنظر إلى التعليم على أنه المنفذ والسبيل الوحيد لإحداث التنمية . وقد كان هناك فعلاً ارتباطاً وثيقاً بين التعليم والتنمية الاقتصادية ولكن هذه العلاقة ليست سببية لأن النمو الاقتصادي يزيد من فرص التعليم أيضاً. وتحت سيطرة هذه النظرة الخاطئة، كانت الجهود الكبيرة والأموال الطائلة تصرف على التعليم على حساب مشاريع أخرى. وقد تبين بعد فترة زمنية طويلة أن التعليم قد يكون له آثار سلبية على المجتمع إذا لم يؤخذ في الحسبان الواقع الاجتماعي والاقتصادي للمجتمع واحتياجاته، وكثيراً ما كانت نتائج التعليم في دول العالم الثالث هامشية بل وسلبية أحياناً أخرى كما أبرزها تحليل أحد الباحثين في هذا الموضوع قائلاً: " ففي قطاع الزراعة حيث يعيش غالبية السكان، لا يكاد التعليم يؤثر في عمليات الإنتاج، فالعمل الزراعي لا يزال بصفة عامة تقليدياً يقوم به أميون، وفي الصناعة حيث يزيد استهلاك التعليم و لمتعلمين وحيث تركزت محاولات التنمية والتحديث، فلا تزال إنتاجية العمل في هذا القطاع أيضاً أقل منها في البلدان المتقدمة، مما يطرح سؤالاً كبيراً عن دور العنصر البشري ومستوى تعليمه وتدريبه . وفي قطاع الخدمات حيث تتركز نسبة كبيرة من المتعلمين وحيث يوجد عجز وتدهور ه نا أيضاً، كل هذا يطرح من جديد التساؤل عن مدى كفاءة التعليم ودوره في التنمية " (2).

1- عبد العزيز محمد الحرّ: التربية والتنمية والنهضة، مرجع سابق، ص 84.

2- محمد نبيل نوفل: التعليم والتنمية الاقتصادية، مرجع سابق، ص 244.

وقد لخصت و رقة العمل المقدمة للمؤتمر الرابع لوزراء التربية والوزراء المسؤولين عن التخطيط الاقتصادي في البلدان العربية عام 1977، مشكلة التعليم والتنمية في البلاد العربية كما يلي:

" إن البلدان العربية تواجه مشكلة جديدة تكمن في عجز التعليم، بصورته الراهنة على الأقل عن إعداد أشخاص قادرين على مواكبة التحولات السريعة في المجتمع . وإذا ظلت استراتيجيات التنمية دون تعديل واستمر التوسع التعليمي بصورته الحالية تحت ضغط الطلب الاجتماعي والنمو السكاني، فإن من المؤكد أن هذا العجز وهذا الخلل سوف يتفاقم في معظم البلدان العربية " (1).

لعل الأسئلة التي تطرح نفسها من خلال التحليلين هي:

- ما هي أهم المشكلات التي تعوق مسيرة التعليم والتنمية ؟

- وما هي الإستراتيجية الكفيلة بتصحيح مسار العلاقة بين التعليم والتنمية وجعلها أكثر إيجابية ؟

والمتتبع لموضوع تعميم التعليم الأساسي في البلاد العربية يدرك أن أمل تعميم التعليم وتطويره وما يعكسه من أهداف وسياسات وخطط تعليمية قديم جدا في البلاد العربية منذ القابسي والفارابي وابن خلدون وغيرهم. ولكن هذا القدم لم يكن له الأثر الإيجابي الموعود بسبب غياب الالتزام بتغيير البنى السياسية والاقتصادية والاجتماعية، ويؤكد أحد الباحثين في هذا الصدد أن تغيير البنى التعليمية يحقق أثر أكبر في تعميم التعليم وتطويره.

ويضرب مثلا لذلك في تغيير السلم التعليمي وإلغاء بعض الامتحانات المرحلية في بعض الدول العربية، وتغيير السلم التعليمي والمناهج في كل من الجزائر واليمن، حيث أدت هذه الإجراءات إلى دفع حركة تعميم التعليم الأساسي بشكل لا يمكن مقارنته مع تأثيرات القوانين والتشريعات والخطط (2). وفي نفس الموضوع يشير تقرير " إستراتيجية تطوير التربية العربية " إلى أن قصور الدول العربية في تعميم التعليم الأساسي يأتي نتيجة لتوزيع الجهود على مراحل التعليم المختلفة. ففي الستينات مثلا حين تبلورت النظرة إلى التعليم باعتباره أساس النشاط الإنتاجي والاستثماري تم إمداد القطاعات الاقتصادية والإنتاجية بالقوى البشرية المؤهلة، وأعطت الأولوية في هذا المجال إلى التعليم الثانوي والعالي باعتبارهم أقرب إلى المساهمة في قضية التنمية.

1- اليونسكو: آفاق جديدة للتربية من أجل التنمية في البلدان العربية، ورقة عمل المؤتمر الرابع لوزراء التربية المسؤولين عن التخطيط الاقتصادي في البلدان العربية، الإمارات العربية المتحدة، 1977.

2- أحمد محمد الشريف وآخرون: إستراتيجية تطوير التربية العربية، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، 1979، ص216.

أما اليوم فلا تتضح صلة الكثير من الخطط التعليمية بما يقابلها من خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية (1).

وعن المشكلات الأساسية عن علاقة التعليم بالمجتمع وملاءمتها لاحتياجات التنمية كما يتمثل ذلك في الفجوة بين السياسات والأهداف المسطرة وبين التنفيذ . وعن عدم ملاءمة مستوى الخريجين لسوق العمل، وعن قصور التعليم نوعا ما وبشكل واضح، وعن سيطرة أنواع التعليم على حساب أنواع أخرى، وغيرها من المشكلات التي يمكن حصرها في :

- سيطرة التعليم الثانوي العام على التعليم الثانوي التقني وتوجه أعداد كبيرة من التلاميذ إليه.
- فشل التعليم التقني والمهني رغم دعمه وتشجيعه، والأضرار الناتجة عن فصله عن التعليم العام.
- النظر إلى المؤسسات التعليمية بمعزل عن القطاعات الأخرى.
- ضعف التنسيق بين البرامج التربوية والتعليمية وخطط التنمية واحتياجات المجتمع.
- ظهور قيم اجتماعية سلبية لا تشجع على العمل والإنتاج كروح الاتكال واللامبالاة.
- تلبية رغبات التلاميذ الحاصلين على البكالوريا في الالتحاق بالتعليم العالي والتهافت للحصول على الشهادات العليا ، بغض النظر عن قدرات التلميذ واحتياجات المجتمع من المهن والخدمات.

---

1- عبد العزيز عبد الله الجلال: تربية اليسر وتخلف التنمية، مرجع سابق، ص 39.

## الفصل الخامس

### فلسفة التعليم الثانوي واحتياجات التنمية في الجزائر

- تمهيد:

#### أولاً- التعليم الثانوي في الجزائر بين النشأة والتطور:

- 1- وظيفة المدرسة الثانوية في العصر الحديث
- 2 - العوامل والقوى المؤثرة في التعليم والتنمية
- 3- التعليم الثانوي في الجزائر قبل وبعد الاستقلال
- 4- مخططات إصلاح التعليم في الجزائر (1962- 2000 )

#### ثانياً- مبادئ وفلسفة التعليم الثانوي في العالم العربي:

- 1- خصائص مرحلة التعليم الثانوي في الوطن العربي
- 2- العلاقة بين مخرجات التعليم الثانوي ومدخلاته
- 3- التعليم الثانوي وإستراتيجية التنمية في الجزائر

#### ثالثاً- مكانة التعليم الثانوي وأهميته في سوق العمل:

- 1- خريج التعليم الثانوي ودوره في التنمية
- 2- التعليم الثانوي وإعداد القوى العاملة المنتجة
- 3- مشكلات التعليم الثانوي وطرق معالجتها
- 4 - رؤية نقدية لأنظمة التعليم العالمية المعاصرة

#### رابعاً- إستراتيجية تطوير علاقة التعليم الثانوي بالتنمية:

- 1- وظائف التعليم الثانوي وأهدافه
- 2- فلسفة التعليم الثانوي الحالية وتناقضاتها
- 3- أنواع التعليم الثانوي ومتطلبات سوق العمل

4 - شروط تطوير العلاقة بين التعليم والتنمية في الجزائر

- تمهيد:

يعتبر التعليم الثانوي في عصرنا الحالي بمثابة العمود الفقري في العملية التعليمية فهو يحتل مكانا وسطا يربط بين التعليم الأساسي ( الابتدائي والمتوسط ) من جهة والتعليم العالي من جهة أخرى . وقد قامت المدرسة الثانوية بشكل عام بتأدية المهمة المنوطة بها لتحقيق الوظيفة التعليمية التي كانت تهدف إليها منذ نشأتها الأولى والرامية إلى تكوين وإعداد أفراد قادرين على تحمل المسؤوليات . فللمنظومة التربوية هي نظام تعليمي تحدد الدولة أهدافه ومبادئه حسب أيدلوجيتها، وهو السلاح الفعال للوصول إلى الغايات المنشودة. لذلك كان رهان كل الدول ومنها الجزائر التي أولت عناية كبيرة للتعليم حيث جعلت عملية تطويره من أه دافها الاستعجالية بعد الاستقلال ، فكانت البداية بإنشاء تعليم جزائري أولا، ثم تحديد مضامينه وطرائقه ومراحله ومكوناته بما يتوافق وطبيعة المجتمع الجزائري وقيمه وفلسفته ثانيا. وقد عرّفت وزارة التربية الوطنية المنظومة التربوية بأنها جهاز وطني أصيل في اتجاهاته وعصري وعلمي في مضامينه وطرائقه. ولتسليط الضوء أكثر على المنظومة التربوية في الجزائر سنتناول في هذا الفصل مختلف التطورات والتغيرات التي طرأت عليها منذ فترة ما قبل الاستقلال إلى الآن، دون أن ننسى التطرق إلى الفترة الاستعمارية لنعطي صورة حقيقية عن الجهود التي قامت بها الدولة الجزائر منذ الاستقلال إلى اليوم. والسؤال الذي يطرح نفسه هنا يتعلق بالتساؤل عما إذا كانت وظيفة المدرسة الثانوية هي القيام بإعداد التلاميذ في مجالات تتصل بمقابلة حاجات المجتمع وتسيير الأعمال اليومية، أو أن وظيفتها تقتصر على مساعدة الفرد على تطوير قدراته واستعداداته وتدريبه على كيفية استخدام إمكانياته الفعلية على أفضل وجه ممكن . فإذا تبنت السياسة التربوية والتعليمية **الهدف الأول** في التساؤل والمتمثل في أن وظيفة المدرسة هي مقابلة حاجات المجتمع، فإن عملية إعداد التلاميذ للنجاح في الاختبارات من أجل الحصول على نتائج عالية بغض النظر عما يحدث من تطوّر على شخصياتهم أو تعديل في سلوكياتهم أو الارتقاء بمعارفهم لتصبح الهدف الأساسي للعملية التعليمية. وقد يضطر المسؤولون عن السياسات التربوية والتعليمية أحيانا إلى التغاضي عن المستويات التحصيلية التي يسبق تحديدها للنجاح أو الفشل إلى حدّ أدنى مما هو مقرر أصلا في سبيل تحقيق هذا الاتجاه في حالة عدم نجاح عدد كاف من التلاميذ لتغطية أوجه الحاجة . أما في حالة الاتجاه إلى تحقيق **الهدف الثاني** في التساؤل والمتمثل في أهمية انعكاس أثر التعليم نوعيا على شخصية التلميذ وطريقته في التفكير والذاء فإن ذلك يتطلب تغيير بنية المناهج وخطط الدراسة بطريقة تسمح بتعدد المسافات وتنوع فرص الاختيار أمام التلاميذ بما يتماشى وميولهم واتجاهاتهم وقدراتهم العقلية والجسمية،

أي بما يتلاءم وم بدأ الفروق الفردية بين الأفراد . لهذا كانت هناك ضغوطا تمارس على المدرسة الثانوية كي تعمل على تعديل برامجها بحيث تسمح بتقديم مواد تدريبية ونشاطات عملية متنوعة تربط التلميذ بالحياة وتصله بعالم العمل. إلا أنه ونظرا للتعارض الحاصل بين وجهة النظر هذه وبين الاتجاه الذي يرى بان هدف المدرسة الأساسي والأصلي هو توفير بيئة مناسبة يستطيع فيها التلميذ ممارسة نشاطاته وتنمية قدراته وخبراته تطبيقا لفكرة أن وظيفة المدرسة هي مساعدة التلميذ كي يفهم نفسه وي توصل بطريقة ذاتية إلى الحقائق ذات الصلة بالنشاطات الإنسانية في شتى مجالات العلوم والعمل والفنون وغيرها (1).

## أولاً- التعليم الثانوي في الجزائر بين النشأة والتطور:

### 1 -وظيفة المدرسة الثانوية في العصر الحديث:

تذهب بعض الاتجاهات التربوية المعاصرة إلى القول بأن المدرسة الثانوية بصفة عامة و النمط العام التقليدي بصفة خاصة ، قد أصبحت عاجزة عن الخروج من الإطار الذي وضعت نفسها فيه ، حيث انحصرت وظيفتها في تلقين التلاميذ جملة من المعارف والمعلومات عن الموضوعات التي تحتويها البرامج مما يتطلب إعادة النظر في بنية ومحتوى ما يقدم في المدرسة الثانوية اليوم ومناقشته وإخضاعه للتقويم العلمي بغية إبراز جوانب القوة وجوانب الضعف فيه.

تبدو هذه الآراء موضوعية ومتماشية مع الاتجاهات التي أظهرتها إجابات الاستبيانات التي أرسلتها منظمة اليونسكو إلى عدد من البلدان التي تقرّ بأن نظم التعليم الثانوي الحالي لا تستجيب لاحتياجات ومتطلبات المجتمع الحديث، وقد أشارت تلك الاتجاهات المعاصرة إلى عدد من المتغيرات التي يجب على التعليم أن يحققها وهي : (2)

1- دعوة الأفراد إلى المشاركة العملية و بصورة إيجابية في جميع نواحي الحياة لمواكبة التقدم التكنولوجي الذي أصبح من سمات هذا العصر ( التوظيف التكنولوجي والتنمية ) لدرجة جعلته يؤثر تأثيرا قويا في شخصية الفرد والمجتمع.

2- حدوث تغيرات اجتماعية واقتصادية سريعة جعلت وسائل الإعداد التربوي السابقة غير قادرة على مسايرة هذا التغيير، مما يستدعي إيجاد طرق بديلة لمساعدة الفرد على التوافق مع هذا التغيير.

1- محمد الفالوقي ورمضان القذافي: التعليم الثانوي في البلاد العربية، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية 2002، ص.157

2- المرجع نفسه ، ص 154.

3- الحاجة إلى وجود تعليم يزود الخريجين بثقافة واسعة في مختلف المجالات من ناحية، مع عدم إهمال حاجته إلى نوع من التخصص اللازم لسوق العمل.

4- ضرورة خروج المدرسة من عزلتها، وذلك بانفتاحها على المحيط، وإجراء تغيير في صياغة أهدافها ومناهجها.

والملاحظ في هذا المجال أن الخطورة تكمن في نزوع بعض الدول إلى نامية إلى محاولة إصلاح تعليمها عن طريق تقليد أو نقل نظام تعليمي من الدول المتقدمة وذلك بدلا من التركيز على العمل على تحديد الحاجات الأساسية الضرورية للمجتمع وصياغة الأهداف الحقيقية بطريقة تتناسب والمعطيات المحلية والتي تختلف من بلد إلى آخر، أي بناء نظام تنموي وتعليمي محلي نابع من ثقافة المجتمع . بهذا فقط تستطيع المدرسة أن تلعب دورها في خلق مواطنين قادرين على رفع التحدي في ظل الصراعات الحالية ، وكسب الصفة الاجتماعية التي تؤهلهم للعيش معا . وإجماليا يمكن القول بلأن " غاية المدرسة هي خلق المواطن الاجتماعي القادر على التفكير والعمل والإنتاج والمشاركة في العلاقات الاجتماعية والمساهمة في بناء المجتمع وتقدمه " (1). وفي النهاية يمكننا حصر المهام المنوطة بالتعليم الثانوي في تحقيق أهدافه في الأمور التالية: (2)

- أن يكتسب التلاميذ المعارف بطريقة منظمة تسمح لهم بتأوين فكرة صحيحة عن العالم الخارجي.
- تعويد التلاميذ على التفكير العلمي السليم والنقد البناء والنظرة الموضوعية للواقع ومشكلات الحياة.
- تنمية روح المسؤولية لدى التلاميذ ، وإدراكه ماله من حقوق وما عليه من واجبات.
- العمل على اكتشاف استعدادات التلاميذ وتنمية قدراتهم عن طريق تنويع التعليم وأساليب الدراسة.
- العمل على إعداد التلاميذ للحياة العامة، باعتبار مرحلة التعليم الثانوي مرحلة منتهية بالنسبة ل بعضهم في هذه المرحلة، حتى يستطيع الشباب أن يفهم دوره في المجتمع ويندمج في الحياة الاقتصادية لبلاده.
- العمل على غرس حب الاطلاع و المعرفة لدى التلاميذ.
- الاعتزاز بالشخصية الوطنية بكل مقوماتها بما تعنيه من لغة ودين ووطن وتاريخ وثقافة وحضارة.
- فالمدرسة الثانوية الأمريكية استطاعت أن تحل مشكلا مشابها لما تعانيه المدرسة الثانوية في الدول العربية الآن، وذلك عن طريق تنظيم العلاقة بين المدارس الثانوية وبعض المؤسسات ذات النشاط العملي بحيث يسمح للتلاميذ الراغبين في الحصول على مهارات عملية أو مهنية معينة أن يمضوا

1- يسري دعيس : التربية والمجتمع ، مرجع سابق، ص 85.

2- محمد الفالوقي ورمضان القذافي: مرجع سابق ، ص 154.

ساعات الدراسة التي اختارها لتلقي التدريبات العملية والفنية في إحدى المؤسسات التي يتوفر فيها هذا النوع من التدريب دون أن يخل ذلك ببرامج الدراسة اليومية .

وهناك مسألة أخرى تتعلق بوظيفة المدرسة الثانوية لا تقل أهمية تتمثل في السرعة الكبيرة التي تتغير بها المعلومات في عصر التفجر العلمي المعرفي الذي يشهده عصرنا هذا، مما يضعنا أمام مجموعة جديدة من التساؤلات الملحة للإجابة عن طبيعة الدور الذي يجب أن تلعبه المدرسة الثانوية في هذا العصر، فهل يجب عليها الاستمرار في تقديم الحقائق والمعلومات المعروفة بغض النظر عن التطورات المعاصرة، أم أن على المدرسة أن تتجه إلى تقديم برامج ودراسات عامة يتم من خلالها تدريب التلاميذ على زيادة قدرتهم في الاستفادة من خبراتهم، وتشجيعهم على مواصلة إطلاعهم وتحليهم بالمرونة الكافية والكفيلة بتهيئتهم للعيش في عالم من الممكن أن تصبح فيه المعلومات والمعارف قديمة حتى قبل أن ينتهي التلميذ من دراسته لها.

## 2- العوامل والقوى المؤثرة في التعليم والتنمية:

هناك عوامل كثيرة وسنحاول تناولها في هذا المقام محللين دور كل منها وأثره في عملية التربية والتعليم . وقد تبين من خلال ال دراسات والمصادر التي تناولت هذا الموضوع أن هناك مجموعة من العوامل المتشابكة التي تؤثر في بنية التعليم الثانوي ومن ثم في التنمية . إلا أن آثار هذه العوامل لا تكون بنفس الدرجة والفعالية بحيث نجد أن بعضها يكون أكثر أهمية وفعالية وتأثير بالمقارنة مع عوامل أخرى أو بالنسبة لمجتمع آخر . وبهذا يمكننا تلخيص العوامل المؤثرة في بنية التعليم وعلاقته بالتنمية فيما يلي:

أ- **العوامل الجغرافية** : تعد البيئة الجغرافية من أهم العوامل التي تتحكم في الثقافة بكل مكوناتها وعناصرها ، ومن المعلوم أن أي نظام تربوي وتعليمي يستمد أصالته ومقوماته من البيئة الطبيعية التي نشأ فيها ، وعليه فإن تطوير النظام التربوي يتطلب مراعاة هذا العامل لما له من تأثير في تشكيل النظام التربوي ككل . إن التوسع الجغرافي الاستراتيجي للجزائر كان محل أطماع الكثير من الدول الاستعمارية وذلك منذ زمن . وقد تعرضت الجزائر إلى عدة غزوات في تاريخها الحديث، وآخرها الاستعمار الفرنسي الذي احتل الجزائر مدة 132 سنة، فكان لهذا الاستعمار أثره الواضح على الحياة السياسية والاجتماعية والثقافية للمجتمع الجزائري، وما نتج عن ذلك من مشكلات على كافة المستويات والقطاعات ولا سيما قطاع التربية والتعليم . كما كان لاتساع الرقعة الجغرافية للجزائر وتنوعها الطبيعي إضافة إلى الثروات الطبيعية كان له اثر واضح على تركيبة السكان وأوضاعهم الاجتماعية والاقتصادية والثقافية وحتى السياسية.

كما أن تأثير العوامل الجغرافية لا يقف عند حد النشاط الاقتصادي والاجتماعي بل يتعدى ذلك إلى أنواع المحاصيل الزراعية ونشاط الناس ، وكذلك مدى مناسبة الطقس واختلاف الفصول للعمل والتعليم، لأن الظروف الجوية و قساوة الطبيعة في بعض الأماكن كثيرا ما تحدّ من نشاط الأفراد وثقافتهم فمحتوى البرامج التعليمية مثلا هـ و عبارة عن محاولة فه م البيئة للتكيف معها ... " فالمجتمع الذي يعيش في الصحراء لا يمكنه أن يركّز في تربيته وثقافة شعبه على نفس المواضيع التي يركز عليها من يعيش في جزر تحيط بها البحار والمحيطات " (1).

**ب- العوامل الاقتصادية:** لا شك أن العامل الاقتصادي يلعب دورا هاما في تشكيل بنية التعليم الثانوي خاصة، لأن حركة النمو الاقتصادي تتطلب بالضرورة توفر العناصر البشرية التي تتطلب إعدادا جيّدا، وهذا لن يتأتى إلا ببنية تعليمية تتصف بالمرونة وترتبط بخطط التنمية واحتياجات المجتمع ومتطلباته في مختلف المجالات . فالقوة الاقتصادية مثلا هي التي تحدّد عدد المؤسسات التعليمية الممكن إنجازها والوسائل والتجهيزات المدرسية التي يمكن اقتناؤها وعدد التلاميذ الذين يمكن قبولهم بالمدارس . كما أن " الإنفاق على تسيير المؤسسات التعليمية ، وصرف مرتبات المعلمين و الأساتذة و الإداريين والعمال بهذه المؤسسات لمن العوامل التي تجعل المهتمين بالتعليم يدخلون العامل الاقتصادي في حساباتهم قبل اتخاذ أي قرار. لهذا كان فتح المدارس و الجامعات و غيرها من المؤسسات هو انعكاسا للازدهار الاقتصادي و تقدمه. وما انتشر التعليم وتوسّعه بصورته الحالية في بعض الدول العربية إلا نتيجة للثروة التي تتوفر عليها هذه الدول. كما أن محتويات البرامج التعليمية هي تعبير صادق عن انشغالات المجتمع وتطلعاته لمسايرة تطورات العصر ومنجزاته " (2).

**ج- العوامل السكانية:** إن النمو السريع لسكان إفريقيا هو إحدى العوامل المسببة للمشاكل الاقتصادية والاجتماعية. والمستوى العالي للزيادة الديمغرافية راجع إلى الانخفاض المحسوس للوفيات و إلى استمرار نسبة الزيادات حسب تقديرات منظمة الأمم المتحدة فقد قدرت بـ 3 % ما بين 1980 و 1985 مقارنة بالمتوسط العالمي المقدر بـ 1.5% ، وحسب هذه الوثيرة فإن عدد سكان إفريقيا سيتضاعف خلال 23 سنة، و من ثم فإن معدل النمو ازداد من 2.5% عام 1970 و سيتجاوز 2.8% عام 1980 وإلى 3% في 1988(3).

1- بوفلجة غياث: التربية ومتطلباتها، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1993، ص 16.

2- المرجع نفسه، ص ص 16- 17.

إن نتائج النوم السريع للسكان كان محسوسا من خلال الدول على المستوى الاجتماعي و كذلك للاحتياجات المدرسية، وقوانين الدول الإفريقية كلها تقريبا كانت تقرر إلزامية التعليم. فللجزائر كغيرها من البلدان العربية تعاني من الزيادة في عدد السكان و من سوء توزيعهم على أنحاء الجمهورية ، و من الطبيعي أن تأتي هذه الزيادة الكبيرة نسب لي على ثمار خطط التنمية، وأن ترهق النظام التعليمي بكافة مراحلها و تجعله عاجزا عن استيعاب جميع التلاميذ الذين هم في سن التعليم ،هذا بالإضافة إلى المشكلات الناتجة عن سوء توزيع السكان.

وبعد عرضنا في هذا الفصل لأوضاع التعليم في الجزائر من حيث أنواعه و أهدافه و مناهجه وبتطورات و مدى انسجامه مع خطط التنمية الاقتصادية و الاجتماعية والعوامل و القوى المؤثرة فيه.

**د- العوامل السياسية :** فالعامل السياسي هو الآخر يلعب دورا في تشكيل بنية النظام التعليمي نظرا لارتباط السياسة التعليمية بالسياسة العامة للدولة وتشريعاتها ، لذا يجب الأخ ذ به، لأن النظام التعليمي السليم هو الذي يحقق التوازن بين سياسة الدولة وما يتوجب على التعليم إنجازها.

تعتبر السياسية مصدرا لاتخاذ القرارات و لاسيما المصيرية منها، و ليست التزبية استثناء لذلك باعتبارها من أهم القطاعات في أي بلد، فالقرار السياسي هو الذي يحدد الميزانية التربوية و كيفية صرفها . والنظام السياسي قد يكون تعسفيا كأن يسخر التعليم ويحصر ه على فئة معينة دون أخرى، أو توجيهه بطريقة تخدم أهداف معينة، كما يمكن للنظام السياسي أن يكون ديمقراطيا يهدف إلى تعميم التعليم وفقا لمبدأ تكافؤ الفرص عن طريق فتح التوازن الجهوي بين مختلف مناطق الوطن بمعنى أن يكون النظام السياسي محفزا أو مثبطا للعزائم .

وقد سارعت الجزائر كغيرها من الدول الأخرى و في فترة وجيزة من استقلالها أي منذ أم رية أفريل 1976 إلى التأكيد على مبدأ تكافؤ الفرص في التعليم . فالقرار السياسي هو الذي يحدد ما إذا كان في الأفضل قبول كل التلاميذ الذين هم في سن الدراسة، حتى ولو اقتضى الأمر اكتظاظ الفصول الدراسية كما هو الحال بالنسبة للجزائر والكثير من الدول العربية . كما أن النظام السياسي هو الذي يحدد ما إذا كانت الدولة وحدها هي التي ستشرف على التعليم بمؤسساتها و برامجها، مثلما هو الحال بالنسبة للدول الاشتراكية ، أم أن هناك حرية امتلاك هذه المؤسسات و التحكم في برامجها مثلما هو معمول به في غالبية الدول الرأسمالية . إن محتويات البرامج التعليمية مثلا وأهدافها إنما تتحدد وفقا لسياسة الدولة كما تتبع من فلسفتها العامة و ثقافتها الخاصة.

وقد كان نابليون من كبار القادة السياسيين الذين تفتنوا إلى أهمية التربية و التعليم ومن ثم ضرورة السيطرة عليها و تسخيرها لخدمة السياسة. يقول نابليون بوناپرت: " أنه لن تكون هناك دولة ذات استقرار سياسي متين ما لم يكن لديها هيئة تدريس تعلم التلاميذ مبادئ مقررة وواضحة يشبون عليها، فلن تكون الدولة ممثلة للشعب و تكون نظاما قائما على قواعد واهية تعرضها للاضطرابات باستمرار<sup>(1)</sup>. إن هذه العوامل في الحقيقة لا يمكن توقع وجود انفصال بينها، فهي ترتبط ببعضها وتتداخل فيما بينها، وهذا ما يؤكد على ضرورة الأخذ بها وغيرها من العوامل التي لم نشر إليها في هذا المقام كالعوامل النفسية والثقافية والدينية والتاريخية وغيرها من العوامل التي تعمل مجتمعة على تشكيل بنية التعليم الثانوي، أو غيره من أنواع التعليم الأخرى.

### 3- التعليم الثانوي في الجزائر قبل وبعد الاستقلال:

#### أ - التعليم في الجزائر قبل الاحتلال :

لقد كان التعليم في الجزائر قبل الاحتلال منتشرا بصفة واسعة و قلما تجد مواطنا لا يعرف القراءة و الكتابة، وهذا يعني أن الجزائر قبل سنة 1930 لم يكن يسكنها شعب أمي وجاهل، بل شعب مثقف ذو حيوية فائقة، ففي هذا يقول أحد الكتاب الفرنسيين الذين شاركوا في الحملة الفرنسية على الجزائر " إن جميع المسلمين في مدينة الجزائر و في أي مكان آخر من البلاد كانوا متعلمين أكثر من غيرهم، فقد كانت فيها عدد كبير من المدارس العمومية و الخاصة قبل الاحتلال، و كانت نسبة الأمية بين أفراد الشعب تتراوح بين 10 و 20 % بينما كانت نسبة الأمية في فرنسا سنة 1930 تفوق 80 %". و قد ذكر الجنرال بيدو (Bidou) أن مدينة قسنطينة كانت تشمل في عهد الاحتلال عام 1837 مدرسة للتعليم الثانوي و العالي، تضم حوالي 700 تلميذ يدرسون تعاليم القرآن و الحديث و يتابعون دروسا أخرى في الرياضيات والفلك والبلاغة والفلسفة، وفي نفس الوقت كان بهذه المدينة 90 مدرسة ابتدائية تضم عددا من التلاميذ يتراوح بين 1300 و 1400 تلميذ<sup>(2)</sup>.

أما التعليم الثانوي فقد كان مضمونا في المدارس المختصة و خاصة في الزوايا و نوادي الجمعيات الدينية و دراسة القرآن دراسة عميقة كانت مقرونة بدراسة التاريخ و الرياضيات و علم الفلك و الجغرافيا و الفقه و الفلسفة. وكان هذا التعليم عموميا و مجانا تتولى مصالحي الحبوس نفقاته في أغلبها، و بعد هذه المراحل ينتقل الطالب التعليم العالي في الجامعات الكبرى المنتشرة في العالم العربي مثل: القرويين بفاس، والزيتونة بتونس، والأزهر بالقاهرة، وقد يتضح من هذا كله أن الشعب الجزائري قبل الاحتلال كان شغوفاً بالعلم مقبلاً عليه إقبالا كبيرا.

1- بوفلجة غياث: التربية ومتطلباتها، مرجع سابق، ص 18.

2- م.ح. رايح: التعليم بين ليل للاستعمار وشمس الحرية، مجلة الجندي، العدد 46، جويلية 1982، ص 46.

هذه حالة التعليم في الجزائر قبل دخول الغزاة الفرنسيين إلى أرض الجزائر . لكن يا ترى كيف كان مصير التعليم الثانوي بعد نجاح الغزو، وسقوط الجزائر في يد الاحتلال ؟

## ب - التعليم في الجزائر خلال الاحتلال :

بعد أن استولت فرنسا على الجزائر، بدأت في محاولاتها للقضاء على مقومات المجتمع الجزائري فبدأت بتحطيم المدرسة الجزائرية . وفي هذا الصدد صرح أحد الجنرالات في بعض التعليمات بقوله : فلنعرقل تطور المدارس الإسلامية، والزوايا ما استطعن إلى ذلك سبيلا، ولنعمل باختصار على تنشيط الأهالي معنويا وماديا . وفعلا فبعد أن استولت فرنسا على التراب الوطني، بدأت بمحاربة كل ما هو جزائري وما هو عربي، وما هو مسلم، وأسندت هذه المهمة للمدرسة الفرنسية لتدمير كل ما يمكن أن يكتسي أهمية خاصة لدى الجزائريين مثل اللغة العربية، والتاريخ، والثقافة العربية الإسلامية . وخلال الخمسين سنة الأولى للاحتلال قضت فرنسا على النخبة الوطنية المثقفة، بحيث يمكن القول بأنه في سنة 1880 كان الشعب الجزائري قد رجع إلى طور الأمية الكاملة . وقد أدى هذا إلى صفاء الجو للمستعمرين الذين ظهرت لهم بوادر أمث مثل في غرس حضارته، ولغتهم، وثقافتهم، على أنقاض حضارة دمروها تدميرا يكاد يكون كاملا . ويقول السيد « مورييس كومبيس » يصف حالة التعليم في تقرير قدمه إلى مجلس الشيوخ الفرنسي في 1894/02/02 ما نصه : " كان التعليم العالي في أرض الجزائر يشمل جمهورا غفيرا من الناس المتعطشين للعلم والمعرفة، يجلسون حول شيوخ علماء محترمين، لا يتلقون علوم الشريعة وقوانينها فحسب، بل يتلقون أيضا علوم الرياضيات والآداب . وأمام هذا الوضع لم يبق الشعب الجزائري مكتوف الأيدي أمام سياسة فرنسا التعليمية المتمثلة في الفرنسة و التنصير والإدماج والتجهيل ، بل قام بمحاربة هذه السياسة وأقام نظاما تعليميا وهذا بإقامة المدارس والزوايا وبناء المساجد و استطاع أن يبلغ الرسالة للأجيال المتعاقبة (1).

وتزعم هذه المقاومة ضد الفرنسية والتجهيل والتنصير جمعية العلماء المسلمين، وخاصة منذ تأسيسها في سنة 1931 فقد استطاعت في ظروف سنوات قليلة أن تنشأ حوالي 150 مدرسة ابتدائية وثانوية وهي نتيجة لا يستهان بها إذا أخذنا بعين الاعتبار سياق ذلك العهد . لم يكن من الغريب أن تستطيع هذه الجمعية خلال تلك السنوات السوداء من القمع الاستعماري تعليم الشبان وتكوينهم. ومن هنا اتجهت الجهود الوطنية إلى العلم ونشره بين أبناء الأمة وقد كان من نتائج هذه الجهود الوطنية الحثيثة في نشر التعليم أن وجد عدد كبير من أبناء الجزائر طريقهم إلى المدارس لأول مرة في حياتهم وتعلموا فيها تعليما وطنيا و قوميا " (2).

1- م.ج. رابح: المرجع السابق، ص 46.

2- المرجع نفسه، ص ص 46-47.

وقد كان النظام التعليمي مهيكلا كالتالي : تعليم ابتدائي، تعليم متوسط، تعليم ثانوي وتعليم جامعي، ورغم هذا فقد كان يفتقد للتوازن بين عناصره . والبداية كانت بإنشاء أول مدرسة ابتدائية في مدينة الجزائر في 1836، ثم أعقبها في فترات مختلفة عدة مدارس منها المدارس الحكومية الثلاث التي أنشأت بموجب مرسوم مؤرخ في 30 - 9 - 1850 في كل من تلمسان وقسنطينة والمدية، ثم حوّلت إلى العاصمة 1959، وكانت تهدف إلى تكوين مرشحين للوظائف الدينية والقضائية والتعليمية والإدارية ولكن الاستعمار حصل على نتائج معكوسة لم يتوقعها حيث التحق العديد من طلابها بصفوف جبهة التحرير الوطني، كما قامت السلطات الاستعمارية بإنشاء المدارس المسماة " بالعربية الفرنسية " (1). كما أسست بموجب المرسوم المؤرخ في 14-07-1850 أربعون مدرسة ابتدائية تحتوي في غالب الأحيان كل واحدة منها علي قسم واحد ثم أعلق معظمها إثر حوادث 1871 ثم ألغيت نهائيا في 1883، أي السنة التي أحدثت فيها القوانين الفرنسية المتعلقة بإجبارية التعليم العمومي المجاني وتغالط السلطات الفرنسية الناس قررت توسيع التعليم لفائدة الجزائريين فأعطت له انطلاقة جديدة ابتداء من 1883، وفي هذا الصدد شكلت لجنة من مجلس الشيوخ الفرنسي ترأسها جول فيري (1832-1893) مؤسس المدرسة الفرنسية العلمانية ، كلفت سنة 1891 بدراسة القضايا الجزائرية السياسية والتعليمية . ولكن الوضع بقي علي حاله لمدة طويلة وبقيت نسبة الجزائريين في التعليم ضئيلة جدان سواء التعليم الابتدائي أو الثانوي الذي كان لا ينتمي إليه إلا أبناء عملاء الاستعمار و أبناء المستوطنين والفرنسيين، و هذا يصدق أيضا علي التعليم الجامعي. والجدول الموالي يعطينا صورة عن واقع تعليم أبناء الجزائريين في مرحلة التعليم الثانوي مقارنة مع الفرنسيين و هذا بعد مائة عام من الاحتلال.

جدول رقم (11) يوضح عدد تلاميذ التعليم الثانوي في الجزائر ما بين 1920-1930

السنة	الجنسية	إناث	ذكور	المجموع
1920	جزائرية	40	405	445
	فرنسية	1764	4345	6110
1928	جزائرية	85	778	863
	فرنسية	3533	7316	10806

1- الطاهر زرهوني: التعلم في الجزائر قبل وبعد الاستقلال، موفم للنشر، الجزائر، 1994، ص 15.

هذه الإحصائيات تبين لنا عدم تكافؤ فرص التعليم بين أبناء الجزائريين و الفرنسيين في مرحلة التعليم الثانوي، و قد استمرت هذه الوضعية إلي غاية الاستقلال (1). أما فيما يخص التأطير في النظام

التعليمي خلال الفترة الاستعمارية فقد كان يتميز بقلّة المعلمين و المعلمات، سواء الجزائريين أو الفرنسيين. فقد قدر عدد المعلمين و المعلمات الجزائريين سنة 1887 بـ 156 و بقي علي نفس العدد إلي غاية 1896، وعدد المعلمين والمعلمات الفرنسيين لا يتعدي 2000 في نفس الفترة. كما أن مدارس تكوين المعلمين كانت قليلة جدا، فمعلمو المرحلة الابتدائية يتكونون في دور المعلمين الستة، و كان حجم استيعاب المدارس الستة لا يتجاوز 1000 تلميذ وتلميذة فقط معظمهم من الأوربيين حيث لم تتجاوز نسبة أبناء الجزائريين بهذه المدارس 6 % ثم زادت بعد قيام الحرب 1954 إلي 20 %<sup>(2)</sup>. أما المعلمون في المرحلة المتوسطة و المرحلة الثانوية فقد كانوا يتخرجون من معاهد تكوين المعلمين في فرنسا نفسها، وكذلك المفتشون و رجال الإدارة التعليمية و كان أغلبهم من ذوى الجنسية الفرنسية...

### ج- التعليم الثانوي في الجزائر بعد الاستقلال:

لقد ورثت الجزائر عن الاستعمار أوضاع مزرية في جميع الميادين تطلبت منها مواجهتها، لذلك كانت السنوات الأولى للاستقلال عبارة عن صراع مرير في كافة الجبهات خاضته الدولة الجزائرية الناشئة من أجل تثبيت دعائم الاستقلال الوليد، و بناء دولة جزائرية قوية قادرة علي تسيير شؤونها بنفسها و إعادة بناء نظمها السياسية و الاقتصادية والاجتماعية و التربوية. وبعد سبع سنوات ونصف من الكفاح المسلح، وبعد المأساة الاستعمارية المظلمة من جميع النواحي وخاصة الجهل، والأمية والكبت الثقافي والديني، وبعد أن نالت الجزائر استقلالها وجدت نسبة كبيرة من الأمية تستشري في أوساط الجماهير الشعبية، و الهياكل المدرسية لا تستوعب إلا نسبة قليلة من عدد الأطفال الذين هم في سن الدراسة وقلّة المؤسسات الثقافية، وعدد قليل من المعلمين لا يتجاوز مستواهم الثقافي الشهادة الابتدائية. وبعد أن استقلت الجزائر وجدت نفسها أمام وضعية مأساوية في الميدان التعليمي و الثقافي

فكرست كل مجهوداتها للنهوض بهذا الميدان لتغيير الوضعية عن طريق إصلاح منظومة التربية والتعليم. وقد أملت الضرورة في هذه المرحلة أن تظل القوانين الفرنسية نافذة إلى حين، شريطة أن لا تمس بالسيادة الوطنية حتى توفر للجزائريين الكفاءات والإمكانات التي تسمح بالتغيير اتجاه استقلالية المنظومة التربوية الوطنية بوصفها نظاما اجتماعيا يساير حركة المجتمع بأسره، ويسهم في تطويره بمره بالمواطن الصالح والمؤهل للعمل والقادر على التحكم في العلوم والتكنولوجيا الحديثة<sup>(3)</sup>.

1- الطاهر زرهوني: المرجع السابق، ص ص 27- 28 .

2- رايح تركي : أصول التربية و التعليم، مرجع سابق، ص 459.

3- إبراهيمي الطاهر : منظومة التشريع المدرسي والمدروود التربوي للمدرسة الجزائرية (مؤسسة التعليم الثانوي نموذجاً )، (رسالة دكتوراه غير منشورة)، قسم علم الاجتماع ، جامعة منتوري قسنطينة، 2004، ص34.

لأن الجزائر كان عليها أن تحدث ثورة حقيقية على مختلف المستويات وخاصة التعليمية منها لأنها هي وحدها القادرة على بعث الروح الضرورية لاس تراجع سيادة الدولة وكرامة الأمة ، والسير بها على درب

التقدم العلمي والتكنولوجي، وخدمة لأهداف التنمية كما حددها ميثاق الجزائر فيما بعد . لا بد من العمل وبذل الجهود لتحقيق تربية وطنية ثورية وعلمية ... وكان الهدف الرئيسي للتعلم بعد الاستقلال هو استرجاع كل المقومات التي تركز عليها الشخصية الوطنية . ولم تمض فترة وجيزة على الاستقلال حتى بدأ التعلم يرجع إلى أصوله، وارتبطت عملية تخليص التعلم من التبعية بديمقراطيته، و جعله في متناول الجميع . لأن معاناة الجزائريين الطويلة من سياسة التجهيل كان لا بد عليها بعد الاستقلال من تصميم جراح الأمية، وفتح المجال للعلم والمعرفة و للتقدم التقني . هذه حقائق عن المجهودات التي بذلت و ما زالت تبذل حتى اليوم من أجل توفير المدرسة للجميع.

ونظرا للتطور المستمر والمضبوط للتعلم الثانوي باعتباره يشكل خزانة حقيقية للإطارات والكوادر المتوسطة التي يتطلبها المستقبل، فقد ارتفع عدد التلاميذ فيه من 51000 في سنة 1962-1963 إلى 225000 في سنة 1970-1971. و في أكتوبر سنة 1971 فإن 22568 من الطلبة سجلوا في كليات الجامعات الجزائرية الثلاثة، و في المعاهد و المدارس، وهذه الزيادة مربوطة بزيادة عدد تلاميذ المدارس الثانوية الذين تحصّلوا على البكالوريا، وكذلك بنظام تطور اجتماعي تنظمه الجامعات في إطار المراكز التحضيرية للدراسات العليا ، والتي تمكن الجزائريين على اختلاف أعمارهم و الذين قضوا على الأقل ثلاثة سنوات في المدرسة الثانوية، أن يستعدوا في سنتين للتقدم إلى امتحان خاص يدخلون على أثره إلى الدراسات العليا" (1).

وبما أن المنظومة التربوية تعد نظاما أساسيا يكمل النظم الأخرى لبناء مجتمع قوي و متماسك فقد أولت الجزائر عناية بالغة بقطاع التربية و التعلم منذ السنوات الأولى لي للاستقلال إمعانا منها بأن التربية هي وسيلة للتنمية والتطور وأن التعلم هو السلاح الفعال لتحقيق أهدافها في شتى المجالات . وكانت البداية بإنشاء و تأسيس منظومة تربوية جزائرية أصيلة تتيح فرص التربية و التعلم لكافة أبنائها في إطار مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية، معتمدة على الإصلاحات التربوية بهدف تحسين و تطوير الأوضاع المزرية الموروثة عن الفترة الاستعمارية سواء من حيث الهياكل البيداغوجية أو جانب

1- رايح تركي: أصول التربية والتعلم، مرجع سابق، ص140.

التأطير أو من حيث مضمون وأهداف التعلم نفسها. و هذه الإصلاحات التربوية المعتمدة جاءت ضمن مخططات التنمية الشاملة التي انتهجتها الجزائر لمواكبة تطورات العصر وتحدياته في جميع الميادين، و

تكيف التعليم مع هذه التطورات وإعطائه نوعاً من الفاعلية للوصول إلى تحقيق الأهداف المرجوة منه وعلى رأسها عملية التنمية. وهذا لأن التعليم يعدّ الوسيلة الأنجع لتحقيق ذلك، فهو يزوّد المتعلم بالمعارف والخبرات و المهارات ليستثمرها في تنمية المجتمع . حيث أن كل مخطط يعتمد إلّا وتضمن إصلاح أو تعديل تربوي ما. والجزائر تسعى كغيرها من الدول الوصول إلى أفضل السبل لتمكين التلاميذ من تحصيل دروسهم و تحسين مستواهم، و ذلك بتدارك النقائص التي تعرقل هذه العملية، معتمدة في ذلك كما سبق الذكر على سياسة الإصلاحات، فعمدت إلى إحداث عدة تغييرات على المنظومة التربوية في كل المراحل التعليمية منذ الاستقلال إلى الآن تبعا لمتطلبات المجتمع الاجتماعية والاقتصادية والثقافية. وفيما يلي أهم مخططات الإصلاح التربوي التي عرفها النظام التربوي الجزائري بعد الاستقلال:

#### 4- مخططات إصلاح التربية والتعليم في الجزائر (1962- 2000):

##### أ- مرحلة ما بعد الاستقلال: (1)

لقد اصطدمت الدولة الجزائرية بعد الاس تقال بمشاكل كثيرة مست قطاع التربية والتعليم والتكوين، حيث لم يكن هناك إلّا خمسة وعشرون هيكل استقبال، وحوالي 6000 متكوّن، إضافة إلى عدم تماشي محتويات المناهج والبرامج مع ثقافة المجتمع الجزائري وتطلعاته المستقبلية والتنمية . إضافة إلى النقص الملحوظ في الكوادر والأطر في مختلف المباديين لا سيما في قطاع التربية والتعليم، إذ لم تتعدى نسبة الأطر العليا 1% سنة 1962 من مجموع اليد العاملة، والأطر المتوسطة لم تتعدى نسبة 6%، مما يعني افتقار الجزائر خلال هذه المرحلة إلى اليد العاملة المدربة والمؤهلة لخدمة أهداف التنمية المنشودة. لكن الجزائر تداركت هذا العجز تدريجيا، فأعادت فتح وتشغيل المؤسسات التعليمية والهيكل التي غادرتها فرنسا إبان الاستقلال، كما عملت الحكومة الجزائرية آنذاك على إضافة مهن وتخصصات جديدة وخاصة تلك التي ترتبط بمخططات ومشاريع التنمية الوطنية، والتي كانت بحاجة إلى عمال مؤهلين ومدربين مهنيين خاصة بعد تفجير الثورة الصناعية خلال عقد السبعينات والتي استهدفت بناء قاعدة صناعية كبرى تتطلب أيدي عاملة مؤهلة ومتخصصة كفيلا بإنجاح مخططات التنمية الاقتصادية التي هي أحوج إليها أكثر من أي وقت مضى.

1 - إسماعيل قيرة وآخرون :المجتمع العربي- التحديات الراهنة وآفاق المستقبل- منشورات جامعة منتوري، قسنطينة ، الجزائر، 1990، ص ص 108 - 109.

وفيما يتعلق بتكوين وتوجيه اليد العاملة وتوزيعها على المؤسسات الصناعية والاقتصادية بعد انتهاء مدة التعليم والتكوين في مؤسسات التعليم والكلليات والمعاهد العليا، وكان المسعى وراء ذلك هو استغلال الموارد البشرية المؤهلة تبعا للنظام الاقتصادي والاجتماعي والسياسي ومحاولة الخروج من دائرة التبعية

والتخلف التي كانت تخضع لها معظم البلدان حديثة الاستقلال . وكانت قطاعات التربية والتعليم والتكوين المهني ذات حظ أوفر في هذه السياسية، حتى سميت هذه المرحلة بمرحلة المخططات التنموية . وإذا أردنا أن نسلط الأضواء بشكل كاف على **تطور التربية والتعليم في الجزائر** فلا بد أن نتابع هذا التطور من خلال **المخططات الوطنية** ومدى اهتمامها بميدان التربية والتعليم. فما هو أول مخطط عرفته مرحلة ما بعد الاستقلال ؟ وما نصيب التعليم فيه من العناية والاهتمام ؟ وما هي الخطوات التي قطعها التعليم خلاله ؟

### - المخطط الثلاثي (1967-1969):

وما يميز هذا المخطط أنه جاء لهواملة توسيع هياكل الاستقبال لتلبية الطلب المتزايد على التعليم والتكوين وإعادة تكييف بعض التخصصات تماشياً مع متطلبات الواقع الاقتصادي والاجتماعي للمجتمع من جهة، واحتياجات التنمية من جهة أخرى . لكن هذه المرحلة تميزت بجملة من النقائص كعدم وجود إطار بيداغوجي تنظيمي تنظيم مختلف نشاطات التعليم والتكوين المهني كالمعاهد الوطنية المتخصصة. وقد خصص هذا المخطط للتعليم أهدافاً طموحة كي يستجيب في المدى المتوسط للطلب الاجتماعي الخاص بتربية الأطفال الذين يبلغون من 6 إلى 14 سنة و كان لا بد أن ترتفع نسبة التعليم بحوالي 6 درجات ن كما أن على عدد المسجلين في المدارس أن يصل إل ى 1689023 تلميذ أي يتم تحقيق تزايد يقدر بـ 360000 تلميذا في ظرف ثلاث سنوات . كما كان لا بد من وضع توازن جديد للتعليم المتوسط و الثانوي، إذ أن العدد في المرحلة الثانوية وصل إلى ربع العدد الإجمالي، وهنا نستطيع أن نقول أن الهدف الاسمي للمخطط الثلاثي كان تزايد عدد التلاميذ، و كان على هذا التزايد أن يصحب بتوجيه الطلبة نحو الشعب التي تمثل الاحتياجات الأولية ، وهذا قصد التكيف مع مقتضيات التنمية و تلبية الحاجات الوطنية في مجال التعليم .

### - المخطط الرباعي الأول (1970-1973):

في هذا المخطط كان الهدف الأساسي الذي يرجى تحقيقه في مجال التعليم هو تعميم التعليم، ورفع نسبته تدريجياً، و قد تحقق هذا الرفع بفضل بناء و تجهيز 4000 قسم مدرسي، و بهذا يبلغ عدد المسجلين في المدارس الابتدائية 2.206.044 طفل وتمت جزارة المتعلمين تماما في هذا المستوى.

وقد حظي كذلك التعليم الثانوي بتطور كبير باعتبار المكانة الإستراتيجية التي يحتلها لأنه يزود القطاعات الاقتصادية و الاجتماعية بالفنيين والأطر المتوسطة التي يطلبها سوق العمل . و لهذا كان من أهداف المخطط الرباعي الأول إنشاء 125000 بقعة جديدة وعدد من منشآت الاستقبال التي يتطلبها الوضع بعد المخطط الرباعي، و هذه البقاع المطلوبة تتمثل في 150 مؤسسة موزعة على أنحاء البلاد و

مخصصة في أغليته | للتعليم التقني والمتوسط، و ذلك لأن الأمر يتعلق بمعالجة النقائص التي يعاني منها النظام الحالي و الذي يتميز بتفضيل التعليم العام عن التعليم التقني . وهكذا تقرر أن يكون عدد التلاميذ في التعليم التقني يمثل 35% من عدد تلاميذ الثانويات و ستتعادل هذان النسبتان قبل سنة 1980. وسيضاعف عدد الطلبة في التعليم الثانوي أكثر من ثلاث مرات في آخر فترة المخطط حيث يبلغ العدد 400.000 تلميذ من بينهم 332.000 في التعليم المتوسط.

#### - المخطط الرباعي الثاني (1974-1978):

أما المخطط الرباعي الثاني فقد تناول التوجيهات الأساسية للمخططات السابقة و استهدف تقوية الأعمال التربوية مع مراعاة المستويات التي تم الوصول إليها، و إصلاح النظام على أساس منح أهمية متزايدة للبعد الجهوي، و كان هدف هذا المخطط أن يصل في نهايته إلى تهيئة الأرضية الملائمة لتحويل المدرسة الابتدائية الكلاسيكية وتعويضها بالمدرسة الأساسية التي تتضمن التوجيه المتعدد الفنون، ووضع حد لانفصال مرحلتي الابتدائي و المتوسط و كانت مهمة التعليم الابتدائي في المخطط أن يرفع عدد التلاميذ لتكون المدرسة قابلة على استقبال 2894000 تلميذ في الموسم الدراسي (1977-1978) . كما عرفت مرحلة المتوسط نموا هاما يقدر بنسبة 75% خلال الفترة . و قد كان للامركزية أن تتمثل بإنشاء مؤسسة تعليم للمتوسط في كل دائرة ثم في كل بلدية، كما كان نمو التعليم الثانوي أن يتبع نم و المتوسط حيث وصل إلى 75% و كانت نسبة الثانوي التقني ضعيفة تحوي تحويل بعض الثانويات في التعليم العام إلى ثانويات التعليم التقني التي لابد أن تضاف إليها 28 معهدا متعدد الفنون. ونلاحظ هنا أن الأهداف التي حددت خلال المخططات الثلاثة الأخيرة تعكس الانشغالات الرئيسية لتطوير التعليم و تعميمه، لأن الأمر كان يتعلق بخلق الظروف التي تمكن نشر التعليم على نطاق واسع . و إذا كان الجانب النوعي لا يقل أهمية عن الجانب الكمي إلا أنه كان يبدو ثانويا غير أنه تأكد تدريجيا و بحدة أكبر ضرورة وجود تعليم ممتاز كلما تطور نظام التعليم . وهذا المخطط كان يستهدف تدعيم الأهداف السابقة كما ألع من جديد على سياسة التعميم التي تطلب تحقيقها مع توسع هام للهياكل الأساسية حتى وصل تطبيق مبدأ التعميم إلى 80% في سنة 1978 في التعليم الابتدائي.

كما أن جزارة هيئة التدريس قد تمت تماما خلال المخطط الرباعي الثاني مع بعض الضعف في مستوى التأهيل، حيث بلغ المدرسين 8.855 والمدرسين بلغ عددهم 49276 كما بلغ المعلمون 16595 وهذا في الموسم الدراسي 1977-1978 أي نهاية تطبيق المخطط الرباعي الثاني . كما تقدمت سياسة الجزارة في التعليم المتوسط على نطاق واسع خلال المخطط الرباعي الثاني و ارتفع العدد من 2227 أستاذ في سنة

1968 و هذا العدد يمثل نسبة 23% من مجموع الأساتذة في التعليم المتوسط إلى 16063 أستاذ في التعليم المتوسط و هذا العدد يمثل نسبة 81% من مجموع الأساتذة و هذا يعتبر عملا جبارا في عملية الجزارة التي ستبلغ 100% في الأعوام القليلة القادمة.

كما سجلت هيئة المعلمين الجزائريين في التعليم الثانوي تطورا ملحوظا من 1098 أستاذ يمثلون 36% من المجموع العام سنة 1967-1968 إلى 3286 أستاذ يمثلون نسبة 46% من المجموع في الموسم الدراسي 1977-1978، و هذا النقص يرجع للضعف الذي تعاني منه هياكل التكوين الخاص بمعلمي التعليم الثانوي. وفي هذا الإطار نجد أن الميثاق الوطني قد أكد أن التعليم يجب أن يكون جزائريا في برامج و اتجاهاته و ذلك بالرجوع إلى منابع الحياة للتراث الشعبي، وتمتين العلاقة بين المدرسة و البيئة الجغرافية و البشرية، و معرفة المحيط الطبيعي، والواقع الاجتماعي والتجربة التاريخية لأمة عريقة كما يجب أن يوجه النظام التربوي لا لتهدأ لفرد للقيام بوظيفة معينة فقط، وإنما لتمكينه على الخصوص من أداء دوره كمواطن واع بمتطلبات الوضع الراهن. وهنا نترك الحديث للأرقام لتعبر عن تطور التعليم، و تزايد أعداد الطلبة و التلاميذ عبر الأعوام، و خلال المخططات حيث كان عدد التلاميذ في سنة 1962-1963 يحسب ببضعة آلاف و تزايد بسرعة حتى أصبح في نهاية 1980 أكثر من أربع ملايين تلميذ في المرحلة الابتدائية و الثانوية وقد وصل هذا العدد في نهاية المخطط الخماسي سنة 1985 إلى خمسة ملايين ونصف وهذا في المرحلتين الأساسية والثانوية.

#### - المخطط الخماسي الأول (1980-1984): أو مرحلة المخططين الخماسيين (1985-1990):

من المشكلات التي صادفت هذه المرحلة هي نقص مراكز ومعاهد التكوين المهني، حيث تم انتهاج سياسة خلق مناصب شغل قصد خلق توازن بين خريجي التعليم والتكوين المهنيين ومناصب العمل لإدماجهم في عالم الشغل والاستفادة من تكوينهم ومهاراتهم المهنية من جهة، وتعزيز التكوين المهني من جهة أخرى. وهذا ما حرص علي تحقيقه المخطط الرباعي الثاني و المخطط الخماسي الأول (1980-1984) و المخطط الخماسي الثاني (1985-1990)، حيث أن كل المخططات سعت تدريجيا إلي تعديل و إصلاح أوضاع التعليم بما يتماشى و التطورات الحاصلة، هذا رغم التعثر الذي تخلل مختلف هذه المراحل منذ الاستقلال إلى يومنا هذا.

ولمزيد من التوضيح سننتطرق خلال هذا الفصل إلى واحدة من أهم ال مراحل التعليمية في تاريخ المدرسة الجزائرية، ألا وهي مرحلة التعليم الثانوي، وإلى أهم الجوانب المتعلقة به وما تضمنته المخططات الخاصة به، وذلك تبعا للبناء الهرمي لمرحل التعليم في منظومة التربية والتعليم الجزائرية.

## ثانيا . مبادئ و فلسفة التعليم الثانوي في العالم العربي:

### 1- خصائص التعليم الثانوي في الوطن العربي:

إن التعليم الثانوي في الدول العربية على نوعين: ثانوي عام (أكاديمي)، وثانوي تقني (فني ومهني). الأول، بفرعية العلمي و الأدبي ويركز على الدراسات الأكاديمية، ويعد التلاميذ للتعليم الجامعي .و الثاني، بفروعه المختلفة يمزج بين الدراسة النظرية والتطبيقية و يعدّ اليد العاملة الماهرة و متوسطة المهارة في المجالات الزراعية و الصناعية و التجارية و الإدارية . ولكل فرع مدارسه و معاهده وإن كانت بعض الدول العربية تضم داخل المدارس الثانوية أقساما فنية أو مهنية كما هو الح ال في المغرب و ليبيا . لقد اتجهت الدول العربية في العقدين الآخرين نحو العناية بتشجيع التعليم الثانوي العام متأثرة في ذلك بالدراسات العالمية التي تكاثرت خلال تلك الحقبة متأثرة بإستراتيجية تطوير التربية والتعليم في البلدان العربية وهذا ما يلاحظ من خلال الإصلاحات المتتالية التي تشهدها هذه البلدان ولا سيما في مرحلة التعليم الثانوي والعالي . ويتصف التعليم الثانوي التقني والمهني بالتنوع في اختصاصاته، ويجري ضمن التعليم النظامي، كما يجري في مراكز التدريب المهني . وتشمل تخصصاته التعليم الصناعي والتجاري والاقتصادي والزراعي والإداري. والتعليم الثانوي التقني والمهني لا يعد للتعليم العالي إلا في حدود ضيقة و بشروط محددة. كما أن معدل النمو في التعليم الثانوي العام و التقني قد ارتفع في الوطن العربي في السنوات الأخيرة، و على الرغم من ذلك فإن توزيع التلاميذ على أنواع التعليم في المرحلة الثانوية ما زال ينحاز لصالح التعليم العام دون التقني والمهني، وعلى الرغم من التشابه الذي نجده بين معظم بلدان العالم العربي على صعيد المدرسة الثانوية، فإننا نجد بعض الفروق و الاختلافات، والتي تتجلى في النقاط التالية: (1)

أ- **الاختلاف في مدة الدراسة** : فهي ثلاث سنوات في غالبية الدول العربية و أربع سنوات في بعضها مثل تونس، و السودان، و ليبيا، في بعض التخصصات العلمية و التقنية.

1- عيسى علي ونزيه الجندي: التربية في الوطن العربي، منشورات جامعة دمشق، ط2، دمشق، 2001، ص 90.

ب- **الاختلاف في شروط القبول** : إذ تختلف شروط القبول للتلاميذ في المرحلة الثانوية بين دولة وأخرى، فبعض الدول العربية يشترط فقط حصول التلميذ على شهادة الدراسة الإعدادية (المتوسطة) وبعضها يضيف إلى ذلك المفاضلة بين التلاميذ بحسب درجاتهم في هذه الشهادة أو في امتحان يعقد لهذا الغرض، وبعضها يشترط الالتحاق بمسابقة دخول كما هو الحال في تونس.

ج- الاختلاف في تنوع التعليم الثانوي : عادة ما يقسم التعليم الثانوي في الدول العربية إلى فرعين هما: الفرع العلمي و الفرع الأدبي، كما هو في الأردن وسورية و عمان، أو كما هي الحال في المغرب بحيث ينقسم هذا التعليم إلى فرع الآداب القديمة وفرع الاقتصاد والإدارة، أو كما هي الحال في الجزائر بحيث ينقسم هذا التعليم إلى الفرع الأدبي و الفرع العلمي وفرع الرياضيات و فرع الكيمياء وغيرها ... إلا أن هناك فروعاً توجد في بلد و لا توجد في آخر . وإذا ما تمعنا في هذه الخصائص لوجدناها تتشابه إلى حد بعيد بين الدول العربية م ن هذه الناحية، لكن السؤال الذي يطرح نفسه هو : إلى أي حد يمكن للتعليم الثانوي أن يساهم في خدمة أهداف التنمية ؟

د- تطور التعليم الثانوي ونسبة الالتحاق به : لقد تطوّر التعليم الثانوي كثيراً في الآونة الأخيرة في جميع الدول العربية، و ذلك من خلال نسبة عدد الملتحقين به ، من المتوقع أن تصل نسبتهم في التعليم الثانوي بحلول عام 2000 إلى 65% من الفئة العمرية الموازية للتعليم الثانوي (16-18)، بينما كانت في النصف الأول من التسعينات 45 %<sup>(1)</sup>. والجدول التالي يبين مقدار نسبة الالتحاق بالمدارس الثانوية من الفئة العمرية الموازية للتعليم الثانوي (16-18)، عامي 1989/1988 في بعض الدول العربية.

جدول رقم(12) يبين نسبة الملتحقين بالمدارس الثانوية في الدول العربية خلال 1985-1990

الدولة	ذكور%	إناث%	الدولة	ذكور%	إناث%
سورية	69	48	اليمن	26	11
مصر	79	58	المغرب	43	30
الأردن	80	78	الجزائر	61	46
لبنان	57	56	عمان	46	29
العراق	60	38	الإمارات	55	66
السعودية	52	35	السودان	23	17
تونس	46	34	موريتانيا	23	9

- المصدر: اليونسكو، 1993

1- عيسى علي ونزيه الجندي: المرجع السابق، ص 142.

جدول رقم (13) يبين نسبة الملتحقين بالمدارس الثانوية في الدول العربية خلال 1990 - 1995

الدولة	ذكور%	إناث%	الدولة	ذكور%	إناث%
سورية	52	42	اليمن	47	10

29	40	المغرب	69	81	مصر
55	66	الجزائر	54	52	الأردن
57	64	عمان	78	73	لبنان
94	74	الإمارات	34	53	العراق
19	24	السودان	43	54	السعودية
11	19	موريتانيا	49	55	تونس

- المصدر: اليونسكو، 1997

## 2- العلاقة بين مخرجات التعليم الثانوي و مدخلاته: (\*)

سيتناول هذا العنصر التعليم الثانوي من حيث علاقته بالتنمية أولاً وباعتباره ميداناً للاستثمار ثانياً، وباعتباره أداة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية ثالثاً . لقد تحملت قطاعات التربية والتعل في المسؤولية الاقتصادية والاجتماعية في توفير الأعداد اللازمة والنوعيات المطلوبة من الكفاءات التي يتطلبها سوق العمل والإنتاج. خلافاً لما كانت عليه أشكال التربية والتعليم ومضامينها، وتحت ضغوط عوامل اقتصادية وأخرى اجتماعية وجد الإنسان نفسه مضطراً لتحسين أدائه الصناعي والحرفي حتى أصبح هذا العصر يتطلب مهارات عالية في ميدان التربية والتعليم بغية إدماج أفراد المجتمع في عالم الشغل. فإذا كانت التربية هي تلك العملية الواسعة التي تهدف إلى اكتساب الفرد مجموعة من المهارات والقدرات والقيم والاتجاهات بغية الوصول إلى نوع من التطورات والتكيف والتجانس الاجتماعي ثم الإنساني بصفة عامة.

\* المدخلات هي ما يقدمه المجتمع من طاقات بشرية، ووسائل مادية، وقواعد تنظيمية وسياسية لتحقيق أهداف المنظومة التربوية . وهي العوامل الفاعلة في تحقيق ذلك هي السياسات والأهداف والبرامج والمناهج وغيرها من العوامل الضرورية التي تدخل ساحة النشاط والعمل من خلال الفعل التربوي والتعليمي الشامل الذي تأتي منه ما يسمى بالنواتج أو المخرجات . أما المخرجات: هي ما يرغب المجتمع الحصول عليه من العملية التعليمية، وهي نوعان : مخرجات إنتاجية وتتمثل في إعداد الخريجين وتدريبهم وتأهيلهم للعمل المنتج في مختلف القطاعات الإنتاجية بعد تزويدهم بالمعارف والقيم اللازمة لتحقيق هذا الهدف ...أما المخرجات الوجدانية فتتمثل في تكوين شخصية الفرد بعد تزويده بالمعلومات الأساسية والاتجاهات التي تنمي فيه الجوانب المعرفية والنفسية والاجتماعية والعقلية و البدنية التي تؤهله للعمل المنتج .

إن عالم الشغل هو ذلك الإطار الذي يتحدد فيه تفاعل طالبي وعارضي العمالة فيؤثر ويتأثر بمستوى الأداء الاقتصادي، وما يميز عالم الشغل اليوم هو ديناميكيته وعدم ثباته وتعقد قراراته. فالعالم التعليمي

الجيد هو التعليم الذي يركز على المزاجية بين الإطار النظري والميدان الطبيعي في وجود إمك انيات مادية وبشرية تتماشى مع تحقيق أعلى المهارات والتدريبات للمتعلمين . وهذا النوع من التعليم مطلوب بإلحاح في عالم الشغل اليوم، والنظم التربوية والتعليمية التي تعتمد على مثل هذه الركائز هي وحدها القادرة على إغراق سوق العمل باليد العاملة المؤهلة والمدرية للعمل والإنتاج. لعل هذا هو الذي دفع بالباحث إلى التقصي والبحث في مدى مساهمة التعليم الثانوي في تكوين خريجه و تأهيلهم للمساهمة في التنمية الشاملة. لقد اتجهت الجزائر كغيرها من الدول إلى تنمية مواردها البشرية في مجال التعليم والتدريب بمؤسسات التعليم من خلال إنشاء عدد من المدارس والجامعات والكليات وإضافة المزيد من التخصصات الفنية والمهنية والدراسات التطبيقية من أجل تغطية احتياجاتها لخطط التنمية وتحقيق المزيد من التقدم. وبالرغم من التوسع في إنشاء هذه المؤسسات وإدخال تخصصات علمية مختلفة على نظام التعليم، إلا أن هذا النظام مازال يستحوذ عليه التعليم الأكاديمي، وذلك على حساب التعليم التقني الذي لا يشكل إلا نسبة ضئيلة من هذا النظام، ويشكل التلاميذ في هذه التخصصات : علوم اجتماعية وإنسانية، و علوم قانونية وشرعية، وعلوم اقتصادية وإدارية . نسبة كبيرة من إجمالي التلاميذ الملتحقين بالتعليم الثانوي والجامعي على حد سواء، وذلك على الرغم من **تشبع سوق العمل من هذه التخصصات وحاجته الماسة إلى التخصصات العلمية والتقنية** . ولكن وبالرغم من الجهود المبذولة من الجهات المعنية بعملية التنسيق بين المؤسسات التعليمية وسوق العمل في الجزائر، إلا أن هناك دلائل ومؤشرات تشير إلى ضعف موازنة مخرجات التعليم مع متطلبات سوق العمل . إن الوضع الراهن للتعليم بصفة عامة ، والتعليم الثانوي بصفة خاصة يستدعي دراسة فاحصة لتمنح مدى ملاءمة مخرجاته لمتطلبات سوق العمل من جميع الجوانب، مع الأخذ في الاعتبار كافة المعطيات التي جاءت في خطط التنمية من جهة ، وبرامج الإصلاح التربوي من جهة أخرى . إن أوجه القصور المذكورة تسهم بشكل كبير في **عدم موازنة المخرجات التعليمية مع متطلبات سوق العمل** ، الأمر الذي يتسبب بدوره في تقليص الفرص المتاحة أمام الخريجين للعمل ، وهو ما تؤكد عليه مختلف الخطط التنموية والإصلاحات، إذ تشير إلى وجود إشكاليتين لا بد من استثمار كافة الجهود لمواجهتهما تحقيقا لقدر من الموازنة بين مخرجات التعليم وسوق العمل وهما:

- **أولا:** إشكالية عدم التوازن بين إعداد خريجي مؤسسات التعليم الثانوي ونوعية تخصصاتهم واحتياجات سوق العمل من تلك التخصصات.
- **ثانيا:** إشكالية عدم الانسجام بين المؤهلات والخبرات المكتسبة لخريجي بعض التخصصات وتلك التي يحتاجها سوق العمل، مما ينعكس سلبا على ما ينتجه الخريج ويضعف موقفه التنافسي في سوق العمل.

إن هذا الأمر يقود إلى ضرورة إعادة النظر في مناهج التعليم الثانوي وكذلك التدريب أثناء وبعد الدراسة حتى يمكن أن تقدم مؤسسات التعليم الخريج الذي يحظى بالقبول في ميدان الشغل.

وهناك عدّة عقبات وتحديات تواجه التعليم والتدريب لتواكب متطلبات سوق العمل أهمها توجه التلاميذ والطلبة نحو التخصصات النظرية وعدم الإلمام بتمية مهارات التحليل والإبداع والتركيز على التلقين، إلى جانب قضية تسرب التلاميذ في مختلف مراحل التعليم قبل الحصول على التأهيل اللازم، وهناك أيضا غياب التنسيق الكافي بين مؤسسات التعليم مع بعضها البعض ومع الجهات المستفيدة من الخريجين وعلى رأسها القطاعات الإنتاجية، وكذلك النظرة السلبية لبعض الوظائف والمهن الخاصة بالإنتاج والتشغيل والصيانة. لا شك أن هذه العقبات والتحديات تشير بإلحاح إلى إعادة النظر في نظام التعليم بما يتواءم مع التطورات المستقبلية واحتياجات التنمية وسوق العمل.

وتتمثل معظم الوظائف المطلوبة في سوق العمل في المجالات العلمية والمهنية المتخصصة وسيتمجه التوظيف خلال السنوات المقبلة لصالح فئة المتخصصين في مجال الإنتاج والبناء والصيانة والمهن العلمية والفنية وعلى العكس من ذلك ستتراجع فرص التوظيف في مجال الوظائف الإدارية والخدمائية. ويفرض سوق العمل شرط الخبرة في مجال التخصص أو العمل المطلوب ويهتم بتوفير بعض القدرات الشخصية والسلوكية مثل القدرة على التطبيق والإبداع والالتزام والجدية في العمل، كما يتطلب استخدام الحاسوب وغيره من التكنولوجيات التعليمية الحديثة. ومن السياسات المطلوبة لمواجهة متغيرات سوق العمل المستقبلية العمل على ربط المناهج الدراسية باحتياجات سوق العمل، والتنسيق بين مؤسسات التعليم وقطاعات سوق العمل لتطوير المناهج وتكثيف الاستخدام التطبيقي للتقنيات والوسائل الحديثة وتكثيف توجيه التلاميذ والطلبة نحو التخصصات المطلوبة أكثر في سوق العمل واستحداث وحدات للتوظيف وعلاقات الخريجين لتكون حلقة وصل بين الخريج وسوق العمل، وفي هذا الصدد ينبغي تبني سياسة التطبيق العملي للتخصصات المناسبة وتوجيه البحوث إلى مشكلات الخريجين، وتبني سياسة التعليم التعاوني مع القطاع الخاص، هذا إلى جانب تحقيق التوازن الكمّي والنوعي في مراحل التعليم المختلفة وتفعيل دور البحث العلمي وتبني فلسفة التنافس بين المتعلمين لإبراز تميزهم وتنمية قدرات الخريج وتقليص بعض التخصصات النظرية التي تزيد على حاجة السوق، وكذلك ضرورة إعادة النظر في منهجيات التخصصات المطلوبة من حين لآخر.

ومن الدراسات التي تناولت العلاقة بين مخرجات التعليم وسوق العمل<sup>(1)</sup> :

دراسة الباحث الأمريكي **وليم كلاثانوف** عام 1979 بتمويل من وكالة التنمية الأمريكية والتي انتهت إلى ضرورة تخفيض أعداد المتعلمين في أغلب المستويات، وبالذات مرحلة التعليم الثانوي والعالي بحجة أن الطلب الاجتماعي على العمل ( سوق العمل ) أقل بكثير من عرض القوى العاملة . وقد أكد **بيار بورديو وكلود باسرون** ( P. Bourdieu – C. Passeron ) على أهمية العلاقة بين مخرجات التعليم

وتوظيفها في المجتمع وخدمة قضايا التنمية وسوق العمل وأشار إلى أن النظام التعليمي لابد أن يعيد ما سميته (توليد وخدمة المجتمع الذي ولده). ويتوقف تقدّم المجتمع على كافة ونوع تلك المخرجات، أي وفقا لنوعية الكفاءة لا كمّيّتها، ورغبة هؤلاء في الدّفع بعجلة الإنتاج والعمل الجاد والأخذ بمشارف الدول المتقدمة.

لقد شهدت العلاقة بين التعليم وسوق العمل مل اهتماما كبيرا عند المخططين التربويين وهذا بهدف إعداد القوى العاملة المدربة التي تستطيع الوفاء بمطالب النمو الاقتصادي السريع . " فقد شهدت الدول كثيرا من الركود الاقتصادي الذي كانت له نتائج وخيمة على الاقتصاد القومي، وتفاقت مشكلة البطالة لاسيما بين فئة الشباب المتعلم . ونتيجة لهذه التغيرات فقد أسلوب التنبؤ بالقوى العاملة فعاليته وأهميته ومن هنا برز أسلوب جديد من التخطيط، هو التخطيط للقوى العاملة الذي يعتمد على المعلومات المحصلة من متطلبات سوق العمل وعن نوعية المتخرجين من النظام التعليمي، كما أثبتت الكثير من الدول أن الشباب المتخرج حديثا من التعليم الثانوي يصعب عليه الحصول على وظيفة أو تجارب الاحتفاظ بها، وذلك لنقص إعدادهم وتأهيلهم للوظائف المطلوبة" (2). وهكذا وجهت الاتهامات إلى النظم التعليمية العربية لعجزها عن إعداد الصغار لحياة الكبار ، وأشارت أصابع الاتهام إلى انخفاض المستويات التعليمية والمهارات وعدم مناسبة المناهج والبرامج لمتطلبات المجتمع، ومن ثم المطالبة بتطويرها لتواجه احتياجات سوق العمل المتغيرة.

لقد احتل التعليم الثانوي الصدارة في مواجهة احتياجات التنمية وسوق العمل، وذلك يعود إلى عدد من القضايا الهامة التي لابد من مجابتهها أهمها: (3)

- 1- قضية تنويع التعليم وضرورة تحقيق التوازن بين التعليم الثانوي والتقني وربطهما بالعمل المنتج.
- 2- فقد ركزت المداخلات والمناقشات على أهمية توجيه تلاميذ التعليم التقني والمهني لضمان عمل

---

1- رمزي أحمد عبد الحي: التعليم العالي والتنمية، مرجع سابق، ص ص 89.

2- عبد الفتاح عفيفي: بحوث في علم الاجتماع المعاصر، دار الفكر العربي، ط1، القاهرة، 1996، ص95.

3- يعقوب حسين نشوان: التربية في الوطن العربي، مرجع سابق، ص154.

مناسب لهم بعد تخرجهم، وعلى ضرورة العمل على تغيير نظرة المجتمع السلبية إلى هذا النوع من التعليم وإلى العمل اليدوي عامة . وكذلك التركيز على أهمية تنويع التخصصات المهنية بحيث تتناسب وحاجة سوق العمل وخطط التنمية.

أ- عدم الموازنة بين مخرجات التعليم (العرض) واحتياجات السوق (الطلب):

تعاني الجزائر كغيرها من الدول النامية من صعوبات عديدة كتدني مستوى التعليم والتكوين ومخرجاته التي لا تواكب متطلبات سوق العمل، وكذلك غياب سياسات وخطط تعليمية وتكوينية مما أدى إلى عدم القدرة على التنبؤ باحتياجات السوق الكمية والنوعية من الأيدي العاملة المؤهلة، هذا كله انعكس سلبا على الجانب الاقتصادي والاجتماعي من خلال تزايد نسبة البطالة وبخاصة في صفوف خريجي التعليم الثانوي والتعليم العالي، حيث بلغت نسبة البطالة 30% في وسط الشباب الذي يمثل أغلبية السكان، ومن مظاهر عدم التوازن في العمالة التباين بين الأطر العليا والأطر الوسطى، إذ أننا لو مثلنا العمالة بهرم فإن قمة الهرم هي الأطر العليا (خريجي الجامعات)، والذين يحتاجون إلى خبرة مهنية متوسطة (خريجي الثانويات ومراكز التكوين المهني)، إذ لا يستقيم عمل الفنيين والإطارات العليا دون الفنيين الذين يساعدهم في تنفيذ المخططات والمشروع، كما أن عدم التوازن هذا أصبح يمثل مشكلة حقيقية وإهدارا لأموال كثيرة أنفقت على هؤلاء الخريجين مما يضاعف من خطورة البطالة وعدم القدرة على التقييم الحقيقي لسوق العمل ومتطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية<sup>(1)</sup>. ومع هذا فالمشكلة مازالت قائمة بل وهي تتفاقم في بلدنا كبقية البلدان الأخرى، وأكبر دليل على ذلك اتساع ظاهرة البطالة بأشكالها المختلفة ولاسيما في وسط الشباب المتعلم والحامل لشهادات متوسطة وعليا. وهذا يرجع أساسا إلى زيادة وتيرة النمو السكاني وتباطؤ في تكوين وتأهيل اليد العاملة الفنية والتخصصات التي يحتج إليها سوق العمل، خاصة إذا علمنا كما سبق ذكره أنه من المتوقع أن يتعدى سكان الوطن العربي 488 مليون نسمة عام 2025، بعد أن كان 292 مليون نسمة عام 2000<sup>(2)</sup>. وفي مقابل ذلك ينتظر حسب التقارير الإحصائية لمنظمة العمل الدولية أن يرتفع عدد السكان النشيطين اقتصاديا من 60 مليون في مطلع التسعينات إلى 150 مليون بعد ثلاثة عقود، كما يدل بعض الإحصائيات أن عدد من هم في سن العمل سوف يزداد بمعدلات تتراوح بين 3 و3.5% عند نهاية القرن العشرين، وقد تستمر حتى منتصف القرن القادم.

1- WWW.alolabor.org./naroblolar/images/storises.tonneya/14160\_62005/18 doc.

2- عبد السلام الخزرجي ورضية حسين الخزرجي: السياسة التربوية في الوطن العربي، مرجع سابق، ص152.

وبالتالي فتوفير العمل لهذه الأعداد المتزايدة يشكل تحديا كبيرا للمجتمع العربي ويستلزم اتخاذ تدابير جزئية في مجال التخطيط الاقتصادي والاجتماعي وفي مجال التخطيط والتطوير التربوي<sup>(1)</sup>. " إن توزيع القوى العاملة على قطاعات النشاط الاقتصادي يعرف تخلفا وخلا واضحين، فحسب إحصاءات اليونسكو لعام 1980 ما يزال نصف العاملين في البلاد العربية تقريبا يعملون في قطاع الزراعة، بينما لا تتجاوز نسبة العاملين في القطاع الصناعي 21% وفي قطاع الخدمات 35% وإذا نظرنا إلى مدى إسهام هذه

القطاعات الثلاثة في الناتج الإجمالي المحلي وجدنا الإنتاج الزراعي هزيبا جدا يقدر بـ: 8% رغم وفرة العاملين فيه، بينما الإسهام الأكبر هو القطاع الصناعي و يقدر بـ: 52% ثم قطاع الخدمات بـ: 40% حسب تقرير البنك الدولي عام 1986" (2).

وعوامل هذا الخلل في هيكل العمالة والإنتاج و إلى القوى العاملة عديدة ومتنوعة، منها العوامل التربوية ومنها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية... ومما لا شك فيه أن النظام التربوي والتعليمي مسؤول كسواه بل أكثر من سواه عن تردي القوى العاملة وتردي على مستوى التشغيل وغيرها ولهذا فأول ما يجب القيام به هو إيجاد تعاون بين سائر مجالات النشاط ولأسيما النشاط الاجتماعي والاقتصادي وقيام ترابط وثيق بين التخطيط للتربية والتخطيط للتنمية الشاملة. ومن هنا فإن النظام التربوي في البلدان العربية إذا أرادت أن تستجيب لحاجات الخريجين المتطورة لابد لها كما رأينا في أكثر من موضع عن ضرورة تنويع التعليم الثانوي ومرونته وكل ما من شأنه أن يوثق الصلة بين عالم التعليم وعالم العمل. أي الربط بين مؤسسات التعليم الثانوي بوجه خاص وبين المؤسسات الاقتصادية والاجتماعية، وعلى أن يتم هذا التعليم أحيانا في مواقع الإنتاج نفسها أي أن نجعل من المؤسسات الاقتصادية مكانا للتعليم ومن ثم ربطه بالعملية الإنتاجية.

إن البلدان التي تتطلع إلى تطوير اقتصادها تتجه إلى التعليم كوسيلة فعّالة لخلق ذلك التطور المنشود، إلا أن هذه الحاجة للتوسع في التعليم تحمل في طياتها عوامل التقدم الاجتماعي لهذه البلدان، وعلى ضوء ذلك يمكن القول أن التعليم أداة تغيير اقتصادي واجتماعي في آن واحد. فالتعليم يساهم في بناء المجتمع وتقدمه في اتجاهين أساسيين هما: الاتجاه الاقتصادي والاتجاه الاجتماعي، لذا فان للتعليم وظيفتان أساسيتان هما **الوظيفة الاقتصادية** وتسعى إلى إعداد وتدريب الأيدي العاملة الفنية والمهنية المطلوبة في سوق العمل، **والوظيفة الاجتماعية** وتسعى أيضا إلى إعداد وتهيئة الأيدي العاملة ثقافيا واجتماعيا بشكل يناسب البيئة الاقتصادية والمهنية الجديدة،

1- عبد الله عبد الدائم: مراجعة إستراتيجية التربية العربية، مرجع سابق، ص 151- 152.

2- المرجع نفسه، ص 152.

أي لترقية المستويات الاجتماعية لإحداث التحوّل الاجتماعي اللازم والملائم للتحولات الاقتصادية الحاصلة لغرض ترقية النظام الاجتماعي ككل من خلال تكامل البعدين المهني والإنساني عند الفرد. هكذا اتخذ الطلب على التعليم اتجاهين رئيسيين، يطلق على الطلب الأول **الطلب الاقتصادي** على التعليم ويهدف إلى توفير العدد اللازم من اليد العاملة الفنية والمهنية لتحقيق التطور الاقتصادي الذي تسعى إليه الدولة، بينما يطلق على الطلب الثاني **الطلب الاجتماعي** على التعليم ويهدف إلى تحقيق

العدالة الاجتماعية والمساواة بين أفراد المجتمع . إن فقدان السيطرة على وجود توازن بين الطلب الاقتصادي والطلب الاجتماعي للتعليم قد يؤدي إلى ظهور صعوبات ومشكلات خطيرة قد تجعل الدولة في مواقف حرجة (1). ففي الدول العربية ينمو الطلب الاجتماعي على التعليم بوتيرة أسرع من نمو الطلب الاقتصادي على التعليم أو النمو الاقتصادي مما يخلق مشكلات اقتصادية واجتماعية كبيرة وخطيرة وبشكل خاص بين أوساط الخريجين. وفي هذا الصدد تحدث فيليب كومبز ( Ph-Combs ) قائلا: (2) " إذا ازدادت سرعة النظام التربوي والتعليمي على سرعة النمو في الناتج الإجمالي للاقتصاد فان معالجة المشكلة تكمن في عملية تأخير سرعة نمو مخرجات التعليم من جهة وتسريع عملية النمو الاقتصادي من جهة أخرى لأن عدم التوازن بين هذين الطلبين الاقتصادي والاجتماعي قد يقود إلى تباين في إنتاج كلا النظامين مما يؤدي بدوره إلى فائض في إعداد الخريجين عما يحتاجه سوق العمل مما يؤدي إلى الزيادة في نسبة بطالة المثقفين . وبناء على ذلك فان هذه المشكلات الناتجة عن ازدياد الطلب الاجتماعي للتعليم على الطلب الاقتصادي وفقدان الطرق العلمية لمعالجتها قد تقود إلى مشكلات تربوية وتعليمية تخص بناء الإنسان مهنيا واجتماعيا، ومن ثم إحداث معاناة اجتماعية كبيرة قد تؤدي إلى اضطرابات ونزاعات سياسية قد تعصف باستقرار المجتمع وأمنه، أما من ناحية ازدياد الطلب الاقتصادي أي ازدياد الطلب على القوى العاملة بالشكل الذي لا يقدر النظام التربوي والتعليمي بواقعه وكفاءته وحجمه من الاستجابة لهذه الزيادة فان الفوضى ستعم كافة أنشطة السوق، وقد تتعطل خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية في تنفيذ أهدافها ... وقد يؤدي هذا الاضطراب الاقتصادي إلى اضطراب اجتماعي تتدهور فيه النظم القيمية للأفراد، مما تؤدي بدورها إلى اضطراب في السلوك في جميع الميادين سواء الاقتصادية أو الاجتماعية أو السياسية أو الثقافية".

1 - عبد السلام الخزرجي ورضية حسين الخزرجي: مرجع سابق، ص 41.

2 - المرجع نفسه، ص 43.

وفي هذا الصدد فقد شهدت الجزائر نمو اقتصاديا سريعا وطموحا نحو التنمية والتقدم خلال السبعينات ومطلع الثمانينات ، ولكن لم تكن النظم التربوية و التعليمية آنذاك قادرة على تلبية متطلباته رغم الجهود المبذولة من قبل صانعي القرارات السياسية ورجال التربية والتعليم، مما أدى نهاية الأمر إلى تفهقر الأوضاع وظهور مشكلات اجتماعية وسياسية خلقت اضطرابات اقتصادية لازالت قائمة إلى حد اليوم.

وبناء على ما سبق يمكننا القول بان التعليم أداة اقتصادية واجتماعية تدعم التطور الاقتصادي وتعزز التقدم الاجتماعي، وتساهم بشكل فعال في ترقية الإنسان وخدمة ( أهداف التنمية ) متى توفرت شروط الموازنة بين الطلب الاجتماعي للتعليم ( تعليم الأفراد وتنمية قدراتهم ) والطلب الاقتصادي للتعليم ( إعداد القوى العاملة ). فالعلاقة طردية بين وجود التعليم واحتياجات عالم الشغل، فكلما كان التعليم جيدا كان احتياج سوق العمل أحوج، والعلاقة عكسية في حالة رداءة التعليم والتكوين، أي كلما كان العليم تلقيني كان تعلما أبعد عن احتياجات سوق العمل، والمثال الحي تجده في واقع التعليم في الوطن العربي اليوم، حيث ما زال نمط التعليم يركز على الكم أكثر من الكيف، وهو تعليم يستند إلى مفاهيم تقليدية لم تعد تستجيب لمتطلبات المجتمع الاقتصادية والاجتماعية . وإذا كان هناك خلا في التسلسل المنطقي لمقومات التربية والتعليم في العالم العربي، فذلك يعود إلى الغموض بين المقومات التي تربط بين التربية والتعليم ومختلف القطاعات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية . فالمناهج التربوية مثلا في الوطن العربي تعتمد على مفاهيم قديمة أكثر من اعتمادها على مفاهيم معرفية معاصرة، والانفصال بين المفاهيم النظرية وتطبيقاتها، إضافة إلى اعتماد هذه الدول على الكم دون النوع كل هذا سيؤدي حتما إلى وجود فجوة بين القطاعين ومن ثم عدم تلبية التعليم لحاجات عالم الشغل . فالمدرسة الجزائرية لم تتغير ولم تتطور في وسائلها وأساليبها بالقدر الذي يتناسب مع تطور الدول المتقدمة من خلال ثورة العولمة والمعلوماتية، الأمر الذي يجعل الفرق بينها وبين الدول المتقدمة في تزايد مستمر . ولقد نبه العالم المتقدم إلى مسألتين لم يلتفت إليها العالم الثالث بالقدر الكافي وهي التعليم المستمر، والجودة فيه، ويجمع المختصون في مجال التربية والتعليم على أن لب التعليم يكمن في جودته ونوعيته، إن التغيرات المتسارعة لسوق العم ل تتطلب ضرورة وضع برامج لتطوير الوسائل التعليمية للربط بين التعليم والتدريب المهني وسوق العمل بهدف مساعدة الشباب للحصول على فرص العمل وتنقسم برامج التعليم الفني والتدريب المهني إلى ثلاثة أنواع وهـ ي: التعليم التقني - التعليم العام - والتكوين المهني.

وعلى هذا الأساس تسعى العديد من الدول المواءمة بين العرض والطلب من الكم أي ( عدد المتخرجين )، والكيف ( أي الاختصاص ومستوى المهارة)، ونظرا لتعامل الخرجين من المؤسسات فإن هذه الأخيرة تحتوي على بيانات تخص نوعية تكوين المتخرج ومدى معرفته لعمله عن طريق تكوينه وذلك لإدما جه في سوق العمل، فالمعاهد الوطنية المتخصصة في التكوين المهني تقوم بتقديم مساعدة تقنية تربوية تهدف إلى رفع مستوى تأهيل العمال، كما تقوم أيضا بتنظيم تدريبات حسب تطور احتياجات سوق العمل، بالإضافة إلى

إخضاع المتخرج إلى التوجيه فقط لقدراته الجسمية والفكرية من جهة وحسب المهنة من جهة أخرى. لا شك أن تزويد الأفراد بمختلف المهارات والكفاءات يؤدي إلى الزيادة في الإنتاج وجودته.

لهذا يعتبر التعليم أداة تغيير اقتصادي واجتماعي، وتطور المجتمع تتطلب إذن نظام تعليم مبني على أسس صحيحة وسليمة . والملاحظ أنه لا يوجد اتصال ومواءمة بين العليم وسوق العمل في الجزائر بصورة منظمة والدليل على ذلك ارتفاع نسبة البطالة بين خريجي التعليم الثانوي والعالي نظرا للركود في سوق العمل ونقص الطلب على اليد العاملة المؤهلة والمدرّبة. إذن هناك قصور نوعي وليس قصورا كميًا في المردود التعليمي وهذا ما يمثل عائقًا للتنمية.

#### ب - العلاقة بين مستوى التكوين ومستوى الأداء:

إن مستوى تكوين التلاميذ في المدارس الثانوية يجب أن يكون على درجة من الكفاءة لتقدم المناصب التي سيلتحق بها هؤلاء التلاميذ بهد تخرجهم، أي بعد إتمام مسرة تعليمهم وتكوينهم . إذا يجب أن تكون الصلة وثيقة بين ما يتلقاه التلاميذ في مدارسهم من الناحية النظرية وما سيجدونه إذا ما توجهوا إلى ميدان الشغل.ولكن هذه العلاقة قليلا ما تتحقق في دول العالم الثالث منها الجزائر ، فهي تعاني من مشكلة شبه انفصال بين القطاعين، حيث أن مجال التعليم في المدارس الثانوية كثيرا ما يركز على الجانب النظري دون مراعاة الجانب التطبيقي لدى التلاميذ، فهو يقود إلى تخريج أعداد كبيرة من التلاميذ وفي الاختصاصات المختلفة ، ولكنهم يعانون من مشاكل في نوعية وجودة التعليم الذي حصلوا عليه، هذا إضافة إلى ما يسببه هذا الكم من مشكلة البطالة التي تعد من أخطر المشكلات الاجتماعية والاقتصادية التي تعاني منها الجزائر اليوم ولا سيما بين خريجي التعليم الثانوي والجامعي. وهذا يجسد لنا بوضوح عدم التوازن والتكافؤ بين العرض والطلب في سوق العمل . فالأفراد الحاملون للشهادات موجودون لكن الطلب عليهم ضئيلا جدا ، مما يجعلهم يعيشون حالة من اليأس والإحباط قد

تدفع ببعضهم إلى الانحراف كحل بديل مما يزيد من حجم المشاكل الاجتماعية التي تعيشها هذه الفئة من الشباب . كما لا يفوتنا أن نذكر هنا بان هذه المشكلة في تزايد مستمر حيث كانت نسبة البطالين من الشباب العربي مثلا عام 2003 تمثل 26.5 %، وأصبحت تقدر بـ 30 % عام 2005 مما يندرج بخطر الموقف وضرورة إعادة النظر في العلاقة بين مطالب التعليم والتكوين من جهة ومطالب التشغيل (سوق العمل ) من جهة أخرى . إن جوهر المشكلة التعليمية في الوطن العربي تتمثل في القصور النوعي في التعليم وفي عجز البنية الأساسية لعملية التعليم من محتوى البرامج وطرق مناهج التدريس التي من شأنها أن تحقق المعادلة بين مخرجات العملية التعليمية والنمو التربوي والاقتصادي والاجتماعي وانعكاساتها

على سوق العمل . وبالرغم من أن أكثر الدول العربية حققت تقدماً في ميدان التعليم لا سيما في أواسط وأواخر القرن العشرين، إلا أن الانجاز التعليمي يظل غير كاف حتى بالمعايير التقليدية مقارنة بباقي دول العالم الأخرى.

تشير إحصائيات صندوق النقد الدولي أنه خلال القرن الماضي ارتفعت فرص الالتحاق والحصول على التعليم مقابل انخفاض نسبة الأمية كما ارتفعت نسبة الأشخاص الذين ينهون تعليمهم الابتدائي والثانوي والعالي بدرجة أكبر مما كانت عليه . رغم ذلك لا يزال 115 مليون طفل في العالم العربي لا يلتحقون بالمدارس الابتدائية، و ما يقارب 264 مليون طفل ممن هم في سن التعليم الثانوي لا يدرسون . كما تشير التوقعات السكانية انه سيكون لبلدان النامية 80 مليون طفل إضافي في سن الدراسة الابتدائية والثانوية ( ما بين 60 - 17 سنة ) وذلك بحلول سنة 2025 أي بزيادة 6 % بما يصل إلى 1.35 مليار طفل. وتشير بعض الدراسات أيضا أن تحقيق هدف التعليم الابتدائي الشامل مثلا يمكن تحقيقه في سنة 2015 إذا استلم المجتمع الدولي مبلغا يتراوح بين 6 مليارات و 35 مليار دولار سنويا ... لكن العقبات ليست مالية فحسب بل يتطلب تنفيذ سياسات تعليمية من طرف الأنظمة السياسية للدول لتجعل تعليم الأطفال أمرا جديرا بالاهتمام على وجه التحديد<sup>(1)</sup>.

### ج- تطور الفجوة بين التعليم الثانوي وسوق العمل:

فالملاحظ أن التعليم وفقا لطاقة التعليم المتاحة وليس وفقا لحاجات فعلية يملئها واقع المجتمع، وتحت ضغوط الفلسفة الاجتماعية السائدة ما زالت النظرة إلى التعليم نظرة تصنيفية تفصل بين تعليم أصحاب الياقات البيضاء وتعليم أصحاب ا لباقات الزرقاء، ولعل ذلك راجع إلى غياب التنسيق بين التخطيط التعليمي والقوى العاملة ومتطلبات التنمية.

---

1- صندوق النقد الدولي (FMI): التمويل والتنمية، واشنطن، جوان 2005، ت/مركز الأهرام للترجمة والنشر، مصر، 2005. وهذا يناقش المنظور المعلوماتي الذي يتنافى فيه انفصال التعليم عن العمل مع توجه أساسي سيسود في عصر المعلوماتية هو التعليم من خلال العمل.

لقد بدأ التوجه نحو تطوير التعليم الثانوي في كثير من دول العالم وذلك منذ بداية السبعينات عندما ظهر تقرير اللجنة الدولية الداعية إلى تطوير التربية في العالم تحت شعار " تعلم لتكون "، والذي انتشر انتشارا واسعا بين أنظمة التعليم التي رأت في هذا التقرير اتجاهات جديدة منها مفهوم " التربية مدى الحياة ". وقد أكدت هذا الاتجاه منظمة اليونسكو ومنظمات دولية أخرى تعنى بقضايا التربية والتعليم<sup>(1)</sup> إن الاتجاه " التربية مدى الحياة " دفع معظم أنظمة التعليم إلى إعادة النظر في سياستها التعليمية، وخاصة

فيما يتعلق بمستقبل التعليم الثانوي باعتباره مرحلة تقع في نهاية سلم التعليم العام، وبداية التعليم الجامعي، وهي مرحلة تتناسب مع هدف الإعداد للحياة، وليس مجرد الاستجابة لمتطلبات القبول للتعليم الجامعي . وقد بينت الكثير من الدراسات التربوية اتساع الهوة بين التعليم الثانوي والتكوين المهني وعالم الشغل ، فالتعليم الثانوي في معظم الدول تعليم نظري أكاديمي ليس له

علاقة بالمهنة والعمل والإنتاج، على الرغم ما تعانيه المجتمعات من مشاكل اجتماعية وأزمات اقتصادية تتطلب تأهيل مواردها البشرية للمساهمة في عملية الإنتاج " ففي عام 1970 عقد مؤتمر لوزراء التربية والتخطيط العرب في مراكش أكدوا فيه على أهمية تطوير التعليم الثانوي وتنويعه ليساهم في إعداد القوى العاملة من المستوى المتوسط" (2).

تعاني الدول العربية من تدني مستوى الخريجين تحصيليا، مهاريا وثقافيا، حيث أجمع الخبراء والمعنيون على أن عرقلة مسيرة التعليم بگمن في تردي نوعيته وجودته، فلا يزال التوجه منصبا على التوسع الكمي على حساب الالتفات لمسألة النوعية، وضبط إجراءاتها على كافة الأصعدة و المستويات، إذ يغلب على التعليم الاعتماد على التلقين والاستظهار اللفظية والسلوكية وسيادة الطابع التقليدي وتقييد فرص الإبداع وغياب النظرة المتكاملة في تكوين الفرد وعجز التعليم عن تحقيق العدل الاجتماعي والوصول إلى كثير من الفئات المحرومة والان فصال عن عالم العمل وتعدد أنماط التعليم وتباينها بين تعليم حكومي وخاص، وطني وأجنبي، ديني وعلماني وتدني مستوى المعلمين إلى غير ذلك من العيوب والنواقص (3).

---

1- يعقوب أحمد الشراح : التربية وأزمة التنمية البشرية، مكتب التربية العربي لدول الخليج، الرياض، 2002، ص 227.  
2- المؤتمر الإقليمي الثالث لوزارة التربية والتخطيط: الاتجاهات الساندة في التعليم العام والمهني في البلاد العربية، مراكش 1970، ص 12.

3- المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم: تحديث برامج التعليم الثانوي العام والمهني والفني وتكاملها وربطها باحتياجات التنمية في الأقطار العربية، اجتماع مسؤولي التعليم العام والمهني والفني ومسؤولي تخطيط القوى العاملة، الرياض، 1998.

كما دلّت الكثير من الدراسات السابقة المتخصصة في البلاد العربية عن اتساع الهوة بين التعليم واحتياجات سوق العمل، هذه العقبة التي حالت دون تحقيق أهداف السياسات التربوية والتعليمية في الكثير من البلدان العربية، وهذا من شأنه خلق تفاوت وتخلف مرحلة نمو التعليم التقني والمهني مقارنة مع مرحلة التطور التقني التي يشهدها العالم في قطاعات سوق العمل (1). إن أحد أهم أسباب ضعف التعليم الثانوي في معظم الأقطار العربية يعود إلى حالة الانقسام القائمة بين مؤسسات التعليم وقطاعات سوق العمل الإنتاجية والخدماتية. كما أن برامج ومناهج التعليم الثانوي العربية تركز على توجيه التلاميذ نحو

التعليم الجامعي الأكاديمي على حساب التعليم التقني والمهني مما أدى إلى وجود تفاوت بين مرحلة نمو التعليم المهني والفني مقارنة مع مرحلة التطور الفني في قطاعات سوق العمل والإنتاج وفي النهاية عدم موازنة وانسجام التعليم الثانوي لاحتياجات سوق العمل المتغيرة . ونتيجة لهذا كله أصبح العالم العربي يعاني من تدني مستوى الخريجين وهذا يمثل عائقا للتنمية بدلا من أن يكون عنصرا فعّالا في إحداثها . من هنا كانت من أولويات العمل في إستراتيجية التنمية للدول العربية جعل التربية والتعليم في خدمة التنمية، وذلك بما تهيئه هذه الإستراتيجية من موارد بشرية قادرة ومؤهلة للعمل والإنتاج. وحتى تستطيع هذه الدول تجاوز مثل هذه المشكلات وهي تحدد معالم إستراتيجية تنميتها، أن تجعل من أولويات عملها في المجال التربوي والتعليمي تحقيق الهدف المعلن وهو : " ربط التعليم الثانوي باحتياجات التنمية وسوق العمل". لذا لا بد من التركيز على النوعية والتعليم المتكامل الكفيل بإيجاد شخصية قادرة على التكيف مع متطلبات التغيير المستمر في المهن ومتطلباتها، ومن أساليب الربط بين التعليم والتنمية التي أثبتت التجارب نجاحته التركيز على المقترحات التالية : (2)

- إلغاء ازدواجية التعليم العام والتقني:

لقد حاولت كل دولة تقريبا سعت لربط تعليمها الثانوي باحتياجات التنمية أن تقيم أنواعا منفصلة من التعليم الثانوي، إلا أن الممارسات المجتمعة التي أدخلت بنظام القيم وأسلوب التوجه لهذا النوع من التعليم حرمت هذه الدول من استغلال طاقات شبابها أفضل استغلال ومن هذه الممارسات المخلة بنظام التعليم الإحجام عن التعليم التقني والمهني.

---

1- عبد العزيز بن عبد الله السنيبل: التربية في الوطن العربي على مشارف القرن الحادي والعشرين، المكتب الجامعي الحديث ، ط1، الاكندرية، 2002، ص 192.

2- عبد العزيز عبد الله الجلال: تربية اليسر وتخلف التنمية، مرجع سابق، ص ص 185-186.

ولعل السبب هو تلك النظرة الدونية اجتماعيا لهذا التعليم حيث يوجه التلاميذ ذوي المعدلات الضعيفة والأقل تحصيليا إلى هذه المدارس، وعليه فإن إلغاء الازدواجية في التعليم الثانوي يتحقق بدمج التعليم العام والتقني في مؤسسة تعليمية واحدة، وتوجيه التعليم الثانوي وجهة مهنية وتقنية تدفع بالتلميذ إلى احترام العمل والمهنة وتخلق لدى المتعلمين إقبالا على مختلف التخصصات دون تمييز اجتماعي يقف ضدهم، وهكذا تذوب الفروق بين خريجي المدارس الثانوية ويتحقق التكامل والانسجام في إطار ما يسمى بالمدرسة الشاملة . ويرجو الباحث أن يكون المسار الذي يتخذه الإصلاح الحالي في التعليم الثانوي يتخذ هذا المنحى ليكون تعليما متكاملًا ومنسجما مع أهدافه ومع تطلعات مجتمعه.

## - تنوع مسارات التعليم الثانوي ومرونتها:

من وسائل ربط التعليم الثانوي بمتطلبات التنمية وسوق العمل أن يتحقق إلغاء الازدواجية في هذا التعليم وألا ينحصر في الأشكال التقليدية من علمي وأدبي ورياضي وتقني، بل يدمج في مدرسة واحدة تتعدد فيها المسارات وفقا لاحتياجات المجتمع، ومعنى تنوع المسارات أن تشمل كل ما يحتاجه المجتمع من مهن ذات مهارة دقيقة ومعرفة متخصصة مهما تعددت هذه المهن وكثرت فروعها وتعددت مسارات تعليمها، ومن النماذج النافعة لتنوع المسارات وتعددتها في التعليم الثانوي ما أخذت به بعض البلدان العربية بنجاح من توحيد فروع هذا التعليم، وهذا لا بد أن يصاحبه تعميق الممارسة بمفهوم " التربية نحو العمل المنتج"، من خلال النظام التعليمي بكل مراحله بما تغرسه هذه التربية من تنشيط لروح العمل، وتنمية قيمته في نفوس التلاميذ، ويتطلب هذا كسر العزلة بين المؤسسات التعليمية والمؤسسات الاجتماعية الأخرى. وفي الأخير فمهما تعددت مسارات التعليم الثانوي وتنوعت أنماطه ومهما كانت درجة توجيهه نحو المهنة ودرجة الجودة في تنظيمه والقضاء على الازدواجية فيه، فإنه لن يكون قادرا على تلبية متطلبات التنمية إلا إذا كان التوجيه فيه خاضعا لمعايير موضوعية تحددها حاجات المجتمع والدولة، لا الرغبات الشخصية للتلاميذ وأولياءهم.

- نتائج التعليم والخبرة: من بين وسائل ربط التعليم الثانوي بمتطلبات التنمية خروج هذا التعليم عن النمطية الشكلية إلى اعتماد مقاييس موضوعية للتصنيف بحيث تمنح الشهادات، لا على أساس من عدد السنوات الدراسية المنقضية، وإنما على أساس من القدرة على التحصيل والمهارة المكتسبة. إن النظم التعليمية المتبعة في بلادنا اليوم تقضي بعدم قبول التلميذ المرحلة المتوسطة إلا بعد حصوله على شهادة التعليم الأساسي، وعدم قبوله في الجامعة إلا بعد حصوله على البكالوريا، ولا يمكن منحه هذين الشهادتين إلا إذا قضى عددا من السنوات وتندرج فيها شهادة ما تقتضيه القوانين.

وهذا النظام قد جعل الشكليات أهم من لب الموضوع، كما جعل من الحصول على الشهادة هو الهدف، وبهذا أصبحت القيمة للشهادة لا للعمل والخبرة والمهارة. كما أن من المظاهر السلبية في أنظمة التعليم في البلاد العربية طلب الاستمرار في مواصلة الدراسة، ومعاقبة المنقطع عنها لفترة من الزمن للعمل أو لغيره بحرمانه من إعادة التسجيل. وكذلك الحكم بالفشل على التلميذ الذي لم يتفوق في مؤسسة أخرى، بحيث لا يقبل في مواصلة الدراسة من جديد، ولو اعتمدت اختيارات القبول الموضوعية لحلت هاتان المشكلتان، وأتيحت الفرصة للتلميذ أن يثبت جدارته أو يرضى بمصيره دون احتجاج.

وهذا ما جربته بعض الدول مثل ألمانيا التي تشترط لقبول الطالب في التعليم العالي أن يكون قد عمل فترة من الزمن، وفي السويد أيضاً حيث تتاح الفرصة، بل تشجع على العمل ثم العودة للدراسة، أما في روسيا فالأفضلية في القبول تعطى للطالب الذي اشتغل لفترة زمنية معينة ليتم دراسته بعد ذلك.

إذا كان الاقتصاديون في بحثهم عن أسباب مصادر النمو الاقتصادي يعيدونه إلى عدد من العوامل منها تحسين في نوعية العمل، والزيادة في رأس المال المادي، فإنهم يعيرون أهمية خاصة إلى دور التحسن في التعليم ورفع مستوى الأداء لدي الخريجين، إذ أن المعارف الجديدة ليست قادرة على تقليص كمية المدخلات اللازمة للإنتاج فقط، بل تمكن من تقديم منتجات جديدة أيضاً، وتستعمل مواد لم تكن ذات قيمة اقتصادية أو لم تكن تستعمل الاستعمال الأمثل.

إن معظم أدبيات اقتصاديات التعليم تشير إلى دور التعليم كمحدد أساسي للإنتاجية ورفع القدرة التنافسية لدى العمال والمهنيين، حيث تظهر أهمية رأس المال البشري في المنافسة الاقتصادية كما ظهرت في النمو الاقتصادي، ويشهد اهتمام الدول في إنشاء الجامعات وربطها بنظام الإنتاج وحاجات المجتمع على هذا التقدير. إن دور المستحدثين جوهري في نمو التنافسية الاقتصادية للبلاد وعلى مستوى التشغيل على الأقل بسبب قدرتهم على الابتكار. كما تشير الأدبيات وتجارب التنمية إلى أن رفع معدلات النمو المستديم يتم عن طريق زيادة الطاقة الإنتاجية والاستثمارات في الأصول الملموسة وغير الملموسة (مثل الابتكار والتعليم والتدريب)، وهو ما يشكل مركزاً لتحقيق أهداف رفع الإنتاجية ومستويات التشغيل على آفاق طويلة. لقد توصل الباحث بارو (Barrow) (1994 - 2000) في دراسته لمحددات النمو الاقتصادي في عدد كبير من دول العالم للفترة بين 1960 و1995، أن من محددات النمو المهمة مخزون رأس المال البشري الأولي في البلدان وخصائص سكانها. فقد بين أن النمو الاقتصادي مرتبط إيجابياً بالمستوى الأولي لمتوسط سنوات التحصيل المدرسي من المستويين الثانوي والعالي.

وفسر ذلك بأن العمال ذوي التعليم الأعلى الذين تمكنوا من التقنيات الجديدة يؤدون دوراً مهماً في نشر التقنية، الأمر الذي يشكل عنصراً رئيساً في عملية التنمية<sup>(1)</sup>. وقد أفرزت هذه الممارسات والروح المسيرة لها في دول العالم الثالث بشكل عام الكثير من المشاكل والمظاهر السلبية كالبطالة بأنواعها، وتوظيف الخريجين بدون تقويم للحاجة إليهم وما يتبعه من تضخم في الميزانيات وغيرها. وحتى تستطيع هذه الدول تجاوز مثل هذه المشكلات وهي تحدد معالم إستراتيجية تنميتها، أن تجعل من أولويات عملها في المجال التربوي والتعليمي تحقيق الهدف المعلن وهو ربط التعليم الثانوي باحتياجات التنمية وسوق العمل. لذا لا بد

من التركيز على النوعية والتعليم المتكامل الكفيل بإيجاد شخصية قادرة على التكيف مع متطلبات التغيير المستمر في المهن ومتطلباتها (2)

### 3- التعليم الثانوي وإستراتيجية التنمية في الجزائر:

ارتبطت التنمية بالدول النامية بعد حصولها على الاستقلال، وأصبح هدفها الذي تسعى إلى تحقيقه، غير أن التنمية تخضع لمجموعة من العوامل كوفرة اليد العاملة، تكثيف البحث العلمي، و استعمال التكنولوجيا المتطورة وغيرها من العوامل. وهذه العوامل لا تتوفر إلا بوجود نظام تعليمي فعال. و في هذا الشأن أجريت دراسات عديدة تحاول الكشف عن احتمال وجود **علاقة بين التعليم والتنمية**، و ذلك مند أواخر العقد السادس من القرن العشرين، مثل دراسة **سولو (Solow)** التي أظهرت أن الإنتاج إذا ما قيس بالنسبة للدخل القومي يتزايد بسرعة أكبر مما كان مقدرا له عن طريق تزايد عوامل الإنتاج مثل رأس المال المادي والطبيعي. وكان التفسير الأول أن ذلك تغيير تقني، و أن الآلات الجيدة و التكنولوجيا هي التي تعطينا مميزات أكثر في مجال زيادة الدخل، ورغم ذلك لم يكن تفسيرا كافيا. وكان **شولتز** رائدا حين افتتح ميدان التغيير التقني المغلق، واقترح دور التعليم في التنمية الاقتصادية. وهكذا تبين للفرد التحول الواضح في ميدان التخطيط التربوي، من العناية بتكوين وتجميع الأموال إلى الاستثمار في التعليم (3). وبدأت بذلك تسود رؤية جديدة حول **العلاقة بين التعليم والتنمية**، وتنامي إدراك الحكومات والمؤسسات الدولية لأهمية التعليم في التنمية، إذ تجمع بينهما علاقة تفاعلية و تبادلية زادت و تعقدت مع مرور الوقت، لدرجة أنه أصبح "التعليم أداة رئيسية لتدعيم التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وأصبح التعليم استثمارا وليس مجرد استهلاك كما كان سائدا

1- المعهد العربي للتخطيط - الكويت - 2004 - الموقع : [www.api@api.org.kw](http://www.api@api.org.kw)

2- عبد العزيز محمد الحر: التربية والتنمية والنهضة، مرجع سابق، ص 185-186

3- مصطفى زايد: التنمية الاجتماعية و نظام التعليم الرسمي في الجزائر، مرجع سابق، ص ص 85- 86.

، و أصبحت الحاجة ماسة لمعالجة الهوة العميقة التي تؤثر على العائد الاقتصادي من التعليم، من حيث ندرة الخريجين في تخصصات مطلوبة، و كثرة عدد الخريجين في مجالات ليست أسواق العمل في حاجة إليهم (1). لأن الغرض الحقيقي من النظام التعليمي، ليس في عدد المتخرجين، و لكن الغرض الحقيقي هو تكوين إطارات تلبى الاحتياجات الاقتصادية و الاجتماعية المطلوبة. وبذلك فإن قصور الدول النامية في الاستثمار في مجال التعليم يعني دورا أقل للعنصر البشري في الإسهام في عملية التنمية، فنقص أو عدم وجود أطر وكفاءات في المؤسسات الصناعية أو المؤسسات الخدمانية ، كقطاع البنوك، والإدارة

،والأعمال، والتسويق... الخ، يجعل من المستحيل أن نفكر في أي تنمية اقتصادية كانت أو اجتماعية. و تزداد أهمية التعليم في التنمية بشكل حاسم لكونه يؤدي وظائف متنوعة و عديدة ، إذ " أن نظام التعليم عامل هام من عوامل نقل تصورات التنمية إلى الأفراد، و كذلك ربطها بالأهداف العامة للتنمية، هذا فضلا على تزويد الناس بالمهارات الفنية بالإضافة إلى إعداد قادة التحول في مختلف مس تويات النسق الاجتماعي العام بأبعاده السياسية و الاقتصادية " (2)

و بالتالي فالنظام التعليمي يؤثر على إستراتيجية التنمية و يتأثر بها، و لا يمكن أن تحقق إستراتيجية التنمية أهدافها إلا في وجود سياسة تعليمية شاملة، تتسجم و تتلاءم مع متطلبات القطاعات الإنتاجية، مما يساعد في رفع الإنتاج و تحسينه باعتبار أن العنصر البشري هو العنصر الرئيسي والفعال في أي إستراتيجية تنموية. " فالعلاقة إذن بين التعليم والتنمية وثيقة الصلة، فالعديد من المجتمعات السائرة في طريق النمو تعاني من سيادة التفكير التقليدي وتحكمها قيم جامدة، نقف في سبيل التطور والتغيير " (3).

عليه فالتعليم يعدّ أحد عوامل التقدم والتطور لا يمكن تجاهله عند وضع إستراتيجية للتنمية ، لتحقيق التلاؤم المنشود بين الموارد البشرية و القطاع الإنتاجي .وأصبح من المسلمات أن الاهتمام بالتعليم يمثل أحد أهم الحلول للدول التي تواجه مشكلات اجتماعية واقتصادية ولا سيما النامية منها (4). ولأن الجزائر من الدول التي وجدت نفسها بعد الاستقلال تعاني تخلفا في مختلف المجالات، وتواجه رهانات و تحديات متعددة على المستويين المحلي والعالمي فرضته ثقافة العولمة، فهي تتطلع للتصنيع واكتساب التكنولوجيا والتخلص من تبعيتها للخارج، وفي نفس الوقت تتنافس بمنتجاتها السلع الأجنبية وتحتل مكانة في السوق العالمية و هذا لا يتحقق إلا في وجود نظام تعليمي يساهم في تكوين وتأهيل

1- صلاح الدين المتبولي: التربية و مشكلات المجتمع، دار الوفاء، ط1، الإسكندرية، 2003 ، ص 132.

2- مصطفى زايد: مرجع سابق، ص.91

3- المرجع نفسه ، ص ص 91- 92.

4- صلاح الدين المتبولي: مرجع سابق، ص 132.

كوادر وكفاءات توظف مهاراتها و إمكانياتها لخدمة الاحتياجات الاجتماعية و الاقتصادية لأن " النمو الاقتصادي و مستوى التعليم مفهومان متسايران و مترابطان لا يمكن فصل أحدهما على الآخر . والنظم التعليمية للدول المغاربية لم تصل بعد لتغطية حاجيات المج تمع و مواجهة الضغط الديمغرافي و انحرفت إلى التعليم الكمي على حساب التعليم النوعي. فبالرغم من التحسن النسبي في معدلات التمدرس و خاصة في مراحل التعليم الثانوي والعالي إلا أن نسبة الأمية لهذه البلدان مرتفعة بحيث سجلت خلال سنة 1997 النسب التالية: 56,3 % في المغرب، 38,4 % في الجزائر، و 33,3 % في تونس" (1). وفي هذه الحالة

لا يساهم التعليم في تحقيق أهداف التنمية، لأن قطاعات الإنتاج تفتقر لليد العاملة المؤهلة والمدرية بسبب انتشار عدد الأميين من جهة و من جهة أخرى انتشار عدد المتخرجين من تخصصات علمية غير مطلوبة في سوق العمل . وعلى الرغم من تطور حصة التعليم العالي العلمي و اتحاد الدول المغاربية لتمكين الاختصاصات العلمية، يبقى غياب التلاحم بين التعليم و الإنتاج المشكلة الأساسية في عدم مقدرة هذه الدول على تكوين كوادر علمية و تكنولوجية قادرة على إنعاش عملية التجديد و التطور التقني، و بالتالي التعايش مع التغيرات الهيكلية لاقتصادياتها " (2).

إن الوضع في الجزائر يحمل الكثير من ملامح التدهور على م مستوى قطاع التعليم بالرغم من إجراء العديد من الإصلاحات والتي سنتعرض لها لاحقا ، إذ أنه مازال يفتقد التلاحم و التناسق مع قطاع الإنتاج، مما يجعل التفكير في تحقيق التنمية و بلوغ أهدافها أمر صعب المنال . إن تطور الحياة الاقتصادية و التقدم العلمي و التكنولوجي الهائل في كثير من البلدان المتقدمة خلال القرن التاسع عشر و العشرين قد أدى إلى كبر حجم الوحدات الإنتاجية و ظهور المصانع و استخدام الآلات و تعديل بنية المجتمع و الحاجة إلى يد عاملة فنية و متطورة، الأمر الذي لفت أنظار هذه الدول إلى ضرورة تنظيم التعليم الثانوي باعتماده الأساس الذي يزود التلاميذ بالمهارات المهنية و الكفاءة اللازمة لنوعيات العمل المطلوبة من أجل التطور الصناعي، بعد أن كان التعليم الثانوي قاصرا على تعليم النخبة القادرة على دفع نفقاته الباهظة، كما غلب على مناهجه الطابع الأكاديمي النظري الذي يمجّد كل ما هو كلاسيكي ويحتقر كل ما هو عملي أو مهني. إن التعليم الثانوي له دور أساسي في إعداد الطبقة الوسطى من القوى العاملة فيما بين طبقة العمال والفنيين وطبقة الأخصائيين في المجتمعات النامية و المتقدمة على

---

1- عابد شريط : واقع الشراكة الاقتصادية الأوروبية ومتوسطة مع دول المغرب العربي ، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 21، جامعة منتوري، قسنطينة، جوان 2004 ، الجزائر، ص ص 118 - 119.

2- المرجع نفسه، ص 119.

السواء، و تلعب هذه الطبقة دورا أساسيا في التنمية حيث تمدها بما تحتاج إليه من فنيين وأطر متوسطة في شتى مجالات العمل . ونقطة الانطلاق الحقيقية في النمو الاقتصادي و الاجتماعي، لأي دولة هي تكوين قاعدة عريضة من تلاميذ المدارس الثانوية الذين يتخرج منهم العاملون في مختلف مجالات النشاط الاقتصادي والاجتماعي و يتوقف على حسن إعدادهم و تدريبهم للعمل المنتج. والواقع أن حاجة البلاد إلى الطبقة الوسطى من التقنيين و الفنيين أكثر من حاجاتها إلى الطبقة العليا من الأخصائيين، و هناك نسبة معينة من أصحاب المستويات العليا إلى الطبقة الوسطى من الفنيين لابد من توفرها حتى يصبح العمل منتجا (4). و تذهب دراسة علمية أخرى إلى أن النسبة المعتادة للعلاقة بين الأخصائيين العالين و

الفنيين الوسطى و العمال المهرة هي نسبة مهندس واحد إلى ثلاثة أو خمسة فنيين إلى عشرين عامل ماهر<sup>(2)</sup>. كما ترى دراسة ثالثة أن تكوين الأخصائيين و الفنيين إلى العمال المهرة هي : مهندس واحد إلى أربعة فنيين إلى أربعين عام لا مؤهلا<sup>(3)</sup>. كما تشير إحدى الدراسات إلى أن قوة الولايات المتحدة الأمريكية والإتحاد السوفيتي ليست في اعتمادها على العلماء العباقرة والمهندسين ذوي المستوى العالي، بل إلى اعتمادها على مجموعة هائلة من المساعدين التقنيين ذوي الخبرة والكفاءة المتوسطة، ومن هنا نلّني أهمية ودور التعليم الثانوي في تخريج عمالة ذات كفاءة ومهارة متوسطة يطلبها عالم الشغل<sup>(4)</sup>. وهناك من يذهب إلى أن خريجي المدارس الثانوية يعتبرون العمود الفقري للبناء الاقتصادي والاجتماعي وأن أي نقص في عددهم يشكل عقبة في طريق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، لأن منهم المساعدين الزراعيين، والكتبة والمرضين والعمال المهرة وغيرهم من ذوي المهارات التي تتطلب تعليما متوسطا أكثر مما تتطلبه الأطباء أو العلماء أو المهندسين<sup>(5)</sup>. والملاحظ أن الفارق الأساسي بين التربية في البلدان المتخلفة وبين ازدهارها في البلدان المتقدمة يكمن في التعليم الثانوي لا في التعليم العالي، إذ أن التعليم الثانوي وخاصة التقني في الدول المتقدمة يحتل مكانة هامة وإقبالا من طرف الشباب وذوهم، في حين تنخفض هذه النسبة في الدول المتخلفة.

- 
- 1- عبد الله عبد الدائم: التخطيط التربوي، مرجع سابق، ص 582.
  - 2- همام بدرأوي زيدان: دراسة تقييمية لخريجي المدارس الفنية ذات السنوات الخمس، (رسالة دكتوراه غير منشورة) قسم أصول التربية، كلية التربية جامعة عين شمس، 1983، ص 97.
  - 3- هاشم محمد سعيد عبد الوهاب: التعليم التقني و التنمية في الوطن العربي، المجلة العربية للتعليم التقني، المجلد الأول، العدد الأول، الإتحاد العام للتعليم التقني، بغداد، 1984، ص 06.
  - 4- أحمد صيداوي وآخرون: الإنماء التربوي، معهد الإنماء العربي، بيروت، 1982، ص 46.
  - 5- جيمس بيكيت: الأسبقيات الاقتصادية والتعليم في دول إفريقيا النامية، في التربية وبناء الأمة في العالم الثالث، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، القاهرة، 1977، ص 126.

وفي هذا السياق يمكننا القول أن الجزائر وهي موضع الاهتمام في هذا البحث عليها أن تنظر إلى التعليم الثانوي على أنه وسيلة فعّالة لاستغلال ثروتها البشرية في ال تنمية الشاملة. فالمدارس الثانوية كغيرها من الكليات والجامعات وسائل ضرورية في لرفع مستوى التدريب للقوى البشرية وتأهيلها مهنيا وفنيا في مختلف المجالات. خلافا للكثير من الدول النامية فالجزائر تتوفر على طاقات بشرية هائلة وثروات طبيعيّة متنوعة، مما يرجع السبب الحقيقي في تخلفها إلى انخفاض مستوى الخبرة الفنية والمهنية لدى الخريجين، وعدم توفير المستويات الفنية القادرة على استغلال هذه الموارد مما يضطرها إلى الاستعانة بالخبرة الأجنبية التي غالبا ما تستغل هذه الموارد لصالحها، وحتى القليل من العائد الذي

تحصل عليه في هذه الشراكة قد لا يفي حتى باستيراد المواد الاستهلاكية الأساسية لصعوبة توجيهه إلى النواحي الاستثمارية، أو ذلك لنقص الخبرات التقنية والمهارات القادرة على ذلك. وعجز الدول النامية تقنيا وبنيا عن استغلال ثرواتها الطبيعية قد يجعل الشركات الأجنبية تلعب دورا احتكاريا يمكنها من التحكم في الأسواق والأسعار وبالتالي في اقتصاديات هذه الدول وسياساتها<sup>(1)</sup>.

وهكذا يتضح أن ارتفاع مستوى الخبرة والكفاءة عند خريجي المدارس الثانوية في البلدان النامية يأتي عن طريق نظام تعليمي يكون كفيلا بأن يؤدي إلى تكوين قوى عاملة ذات مستوى ومهارات فنية مرتفعة قادرة على استغلال موارد الطبيعة لصالح المجتمع. رغم أن الجزائر ومنذ استقلالها قد اهتمت بالتعليم وسعت لنشره وتعميمه، وقامت بإجراء إصلاحات عديدة مسّت مختلف مراحل التعليم وطرائقه ووسائله ومناهجه إلا أن نظامها التعليمي مازال ضعيفا وغير قادر على مواجهة التحديات المحلية والعالمية التي تواجهه في ظل التطورات الحديثة والتغيرات العميقة التي عرفتها النظم التربوية والتعليمية في العقود الأخيرة، وثورة المعلوماتية وتكنولوجيا الاتصال التي يشهدها عالمنا المعاصر.

- لقد اتسم التعليم الثانوي الجزائري في نشأته وتطوره بما يلي: (2)

- 1- لم ينشأ التعليم الثانوي الجزائري من فراغ، بل له جذوره التاريخية التي تعود إلى العصور القديمة، حيث شهد اهتماما ملحوظا خلال هذه العصور.
- 2- لم يكن للتعليم الثانوي قبل أو خلال الاستقلال سياسة واضحة أو إستراتيجية علمية تهدف إلى تحقيق متطلبات المجتمع، وتجعل منه أداة فعالة في خدمة أهداف ومتطلبات التنمية.

- 
- 1- محمد منير مرسي: التربية ومجالات التنمية في الإنماء التربوي، مكتبة وهبة، القاهرة، 1985، ص 212-215.
  - 2- رمزي أحمد عبد الحي: التعليم العالي والتنمية، مرجع سابق، ص 24.
  - 3- إن أغلب المدارس الثانوية لم تنشأ نشأة تخطيطية، ولم توزع توزيعا سليما على كافة القطر الجزائري خلال فترة طويلة منذ نشأته.
  - 4- إن التوسع في مراحل التعليم المختلفة لم يكن على وتيرة واحدة، ولا يرتبط باحتياجات القوى العاملة، إضافة إلى عدم وجود توازن وانسجام بين الطلب على التعليم والطلب على العمل.
  - 5- شهد العقدين الماضيين تطورا ملحوظا في عدد المدارس الثانوية نظرا لزيادة الإقبال على التعليم الثانوي، وترتب على هذا التوسع الكمي اتساع نطاق التعليم في المجتمع بدرجة كبيرة أدى إلى إنشاء العديد من المدارس الثانوية والجامعات والكليات.
  - 6- عجز المدن الكبرى التي يوجد بها عدد كبير من الثانويات عن الوفاء باحتياجات سكانها بسبب عجز المرافق عن أداء مهامها أمام الارتفاع في معدل نمو السكان والهجرة من الريف إلى المدينة.

7- رغم الجهود المبذولة وتكفل الدولة باستقطاب هذا العدد الهائل من طالبي التعليم الثانوي وخاصة في العقود الأخيرة إلا أن هذا لم يمنع من توجيه انتقادات عديدة لسياسة التعليم الثانوي نظرا لعدم مساهمتها في عملية التنمية على النحو المنشود، وبالتالي عدم تحقيق الأهداف التي وجدت من أجلها.

8- وجود هوة كبيرة بين المدارس الثانوية وبين المؤسسات الأخرى الاقتصادية والصناعية والثقافية، هذا مما زاد من تفاقم مشكلات التعليم الثانوي ومن ثم المزيد من التحديات.

خلاصة القول إن العلاقة بين النظام التعليمي والتنمية وطيدة ولا يمكن الفصل بينهما. فالتعليم يساعد على تكييف الفرد ودفعه للمشاركة في عملية التنمية بخطى منتظمة منسجمة مع الأهداف والتطلعات، فهو وسيلة المجتمع في المحافظة على مقوماته الأساسية و في تكوين اليد العاملة المؤهلة والكشف عن طاقاته البشرية واستثمارها لتلبية متطلبات التنمية الشاملة. إلا أن خلق اليد العاملة المؤهلة تأهلا علميا عاليا لا يمكن أن يتم في ظل سياسة تربوية أقل ما يقال عنها أنها ارتجالية، وإنما تحتاج إلى فترات زمنية طويلة، وإلى سياسة رشيدة واضحة المعالم والأهداف.

### ثالثا: مكانة التعليم الثانوي وأهميته في سوق العمل:

#### 1- خريج التعليم الثانوي و دوره في التنمية :

يحتل التعليم الثانوي في نمو البلدان العربية كغيرها من الدول النامية مكانة لا يدرك مداها دوما إدراكا صحيحا، و يجدر بنا القول أن التعليم الثانوي يعدّ الوسيلة الأساسية لتكوين الإطارات الوسطى (Cadres moyens) التي يحتاج إليها عالم الشغل في البلدان العربية ، فعن طريقه تتكون الأعداد الكبيرة من الأخصائيين المتوسطين في شتى المجالات، ويمثلون الطاقة العاملة المطلوبة في قطاعات النشاط الاقتصادي الكبرى: كقطاع الزراعة، و قطاع الصناعة، و قطاع الخدمات وغيرها.

و إذا نحن قارنا بين نمو التربية و التعليم في البلدان المتخلفة و البلدان المتقدمة، لوجدنا أن الفرق الأساسي يكمن أولا في التعليم الثانوي، ثم في التعليم العالي . فالتعليم الثانوي يكاد يكون عاما يشمل جميع من هم في سن التعليم في البلدان المتقدمة.

أما في البلدان المتخلفة فينخفض عدد الذين يتلقون تعليما ثانويا بالنسبة إلى من هم في سن التعليم الثانوي، و تتراوح هذه النسبة بين 2.5% و 50% ، وتتراوح هذه النسبة حسب تقديرات هاريسون بين 2.5% و 6% في البلدان المتخلفة. و تتراوح بين 8% و 16% أو أكثر قليلا في البلدان التي يضعها في زمرة البلدان النامية جزئيا. و نذكر منها: اندونيسيا، ولبنان، بوليفيا، غانا، باكستان، العراق و البيرو. وتبلغ هذه النسبة في المتوسط 27% في البلدان التي يعتبرها بلدانا نصف متقدمة . و يذكر بينها المكسيك و الهند و مصر و اليونان و إيطاليا و يوغسلافيا . و تتراوح هذه النسبة بين 30% و 95% في البلدان التي يعتبرها بلدان متقدمة، ويذكر بينها الدانمرك و الاتحاد السوفيتي و بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية . (1). لكن

المسألة الكبرى في التعليم الثانوي في البلاد العربية و سائر البلدان النامية والمتخلفة ليست في توسيع قاعدة التعليم الثانوي فحسب، و إنما هي قبل هذا في تنوع هذا التعليم و تفرعه بحيث يلبي حاجة الطاقة العاملة المتنوعة. وأهم ما في هذا التنوع بطبيعة الحال العناية بالتعليم التقني والمهني في هذه المرحلة . لهذا كان موضوع التعليم التقني و المهني في البلاد العربية يطرح العديد من المشكلات سنتعرض لها بالتفصيل لاحقاً في نهاية هذا الفصل . و المهني.

## 2- التعليم الثانوي و إعداد القوى العاملة المنتجة:

للتعليم الثانوي بشقيه الأكاديمي والتقني دور أساسي في إعداد الطبقة الوسطى من القوى العاملة في المجتمعات النامية و المتقدمة على السواء، و تلعب هذه الطبقة دوراً أساسياً في التنمية حيث تمد ها بما تحتاج إليه من الفنيين و المتوسطين في شتى مجالات العمل . و نقطة الانطلاق الحقيقية في النمو الاقتصادي و الاجتماعي لأي دولة هي تكوين قاعدة عريضة من تلاميذ المدارس الثانوية الذين يتخرج منهم العاملون في مختلف مجالات النشاط الاقتصادي و الاجتماعي و يتوقف على حسن إعدادهم و تدريبهم تطور البلد العلمي و التكنولوجي . والواقع أن حاجة البلاد إلى الطبقة الوسطى من التقنيين و الفنيين من حاجاتها إلى الطبقة العليا من الأخصائيين، و هناك نسبة معينة من أصحاب المستويات العليا إلى الطبقة الوسطى من الفنيين لابد من توفرها حتى يصيرح العمل منتجا<sup>(2)</sup>.

1- عبد الله عبد الدائم: التخطيط التربوي، مرجع سابق، ص 589.

2- المرجع نفسه، ص 582.

و تذهب دراسة علمية أخرى إلى أن النسبة المعتادة للعلاقة بين الأخصائيين العالين والفنيين الوسطى و العمال المهرة هي نسبة مهندس واحد إلى ثلاثة أو خمسة فنيين إلى عشرين عامل ماهر<sup>(1)</sup>. وترى دراسة ثالثة إلى أن تكوين الأخصائيين و الفنيين إلى العمال المهرة هي : مهندس واحد إلى أربعة فنيين إلى أربعين عاملاً مؤهلاً<sup>(2)</sup>. كما تشير إحدى الدراسات إلى أن قوة الو . م.أ. والإتحاد السوفيتي ليست في اعتمادها على العلماء العباقرة والمهندسين دون المستوى العالي، بل إلى اعتمادها على مجموعة هائلة من المساعدين التقنيين ذوي الخبرة والكفاءة المتوسطة<sup>(3)</sup>. وهناك من يذهب إلى أن خريجي المدارس الثانوية يعتبرون العمود الفقري للبناء الاقتصادي والاجتماعي وأن أي نقص في عددهم يشكل عقبة في طريق التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، لأن منهم المساعدين الزراعيين، والكتبة والمرضين ومساعدى المهندسين والعمال المهرة وغيرهم من ذوي المهارات التي تتطلب تعليماً متوسطاً أكثر مما تتطلبه الأطباء أو العلماء أو المهندسين<sup>(4)</sup>.

والملاحظ أن الفارق الأساسي بين تخلف التربية في البلدان النامية وازدهارها في البلدان المتقدمة يكمن في التعليم الثانوي لا في التعليم العالي، إذ أن التعليم الثانوي وخاصة التقني في الدول المتقدمة قد يكون عاما في حين تتخفف نسبة القبول في الدول المتخلفة<sup>(5)</sup>. وفي هذا السياق يمكن القول أن الجزائر: وهي موضع الاهتمام في هذا البحث أن تنظر إلى التعليم الثانوي على أنه وسيلة فعّالة لاستغلال الثروة البشرية في التنمية الشاملة، فالمدارس والمتاقن والكليات والمعاهد والجامعات وسائل ضرورية في أي محاولة لرفع مستوى التدريب للقوى البشرية وتأهيلها مهنيا وفنيا في الزراعة والصناعة وفي مجال المهن والخدمات. والحقيقة أن الجزائر كغيرها من الدول النامية فهي غنية بالموارد الطبيعية ولهذا يرجع السبب الحقيقي في تخلف التعليم الثانوي فيها إلى انخفاض مستوى الخبرة الفنية والمهنية، وعدم توفير المستويات الفنية القادرة على استغلال هذه الموارد مما يضطرها إلى الاستعانة بالخبرة الأجنبية التي غالبا ما تستغل هذه الموارد لصالحها، بحيث لا يحصل المجتمع النامي (المحلي) إلا على الشيء اليسير من تلك الخبرة مما يؤدي إلى استنزاف هذه الموارد لصالح الشركات الأجنبية.

- 1- همام بدرابي زيدان : دراسة تقويمية لخريجي المدارس الفنية ذات السنوات الخمس، مرجع سابق، ص 97 .
- 2- هاشم محمد سعيد عبد الوهاب: التعليم التقني و التنمية في الوطن العربي، مرجع سابق، 1984، ص 06.
- 3- أحمد صيداوي وآخرون: الإنماء التربوي، مرجع سابق، ص.46
- 4- جيمس بيكيت: الأسبقيات الاقتصادية والتعليم في دول إفريقيا النامية، مرجع سابق، ص126.
- 5- عبد الله عبد الدائم: التخطيط التربوي، مرجع سابق، ص589.

وحتى القليل من العائد الذي تحصل عليه الدول النامية في هذه الشراكة قد لا يفي حتى باستيراد المواد الاستهلاكية والكمالية لصعوبة توجيهه إلى النواحي الاستثمارية أو ذلك لنقص الخبرات التقنية والمهارات القادرة على ذلك، وعجز الدول النامية تقنيا وفنيا عن استغلال ثرواتها الطبيعية قد يجعل الشركات الأجنبية تلعب دورا اختياريا يمكنها من التحكم في الأسواق والأسعار وبا لتالي في اقتصاديات هذه الدول وتخلفها<sup>(1)</sup>.

وهكذا يتضح أن ارتفاع مستوى الخبرة والكفاءة عند خريجي المدارس الثانوية في البلدان النامية يأتي عن طريق نظام تعليمي يكون كفيلا بأن يؤدي إلى تكوين قوى عاملة ذات مستوى ومهارة فنية مرتفعة قادرة على استغلال الموارد الطبيعية لصالح المجتمع.

#### 4- مشكلات التعليم الثانوي وطرق علاجها:

تشير نتائج البحوث والدراسات الصادرة من جهات مختلفة في الكثير من بلدان العالم إلى أن التعليم الثانوي يواجه العديد من المشكلات خاصة في البلدان النامية، حيث يعني هذا النوع من التعليم

بالحاجات التي كان يعوّل عليه في تحقيقها سواء من الناحية النوعية التي يستدل عليها من مستوى خريجيه، أو من الناحية الاقتصادية ذات العلاقة بكلفة التعليم وعدد خريجيه القادرين على المساهمة في عالم الإنتاج . والتعليم الثانوي يتعرض في حقيقة الأمر إلى نوعين من الضغوط: (2)

1- ضغوط كمية تتمثل في التدفق الهائل على التعليم والتي ترتبط ارتباطاً طردياً بالتفجر السكاني والطلب الاجتماعي على دخول المدارس والتوسع في إنشائها.

2- ضغوط نوعية تتصل بنوعية وشكل التعليم ونوعية مخرجاته ومستوى الأداء والقدرة على مجاراة التغيير السريع والتكيف مع الظروف المتغيرة والتوافق الكيفي مع متطلبات سوق العمل والإنتاج.

ويرجع بعض الباحثين مشكلات التعليم الثانوي إلى إتباع أسلوب التعليم الوصفي والاعتماد على التدريب ... وهذه الطريقة كانت تتلاءم والمفاهيم التربوية السابقة التي كانت تتولى عملية تلقين المعلومات وحشد العقول بأصناف المعارف التي كان المرربون آنذاك يعتبرونها ذات فائدة على حساب كل النشاطات والمهارات وجوانب النمو المتعددة " (3).

1- محمد منير مرسي: التربية ومجالات التنمية في الإنماء التربوي، مرجع سابق، ص 212-215.

2- محمد الفالوقي، ورمضان القذافي: مرجع سابق، ص ص 130-132.

3- معهد الإنماء العربي: التربية والتنمية، فرع لبنان، 1977، ص 37.

كما أن النظرة إلى التعليم كانت لم تتعد كونه أداة ينشر المعلومات الأكاديمية ويمنح الشهادات الدراسية، وأن مشكلة الدول النامية بصفة عامّة والعربية بصفة خاصة تكمن في كونها اتبعت نظاماً تعليمية غربية عليها كأساس لتحقيق التنمية دون مراعاة الظروف الاقتصادية والاجتماعية والحضارية والواقع الثقافي لمجتمعاتها ومتطلبات الحياة. (1).

وقد كشفت الكثير من اللقاءات التربوية والدراسات التي قام بها الأخصائيون التربويون والأكاديميون أن هناك جملة من المشكلات يعاني منها التعليم الثانوي تتطلب المعالجة منها: (2)

1- إن التعليم الثانوي موجه فقط لمواصلة التعليم الجامعي وليس موجهاً للمهن والحياة، ويتجلى ذلك في المناهج التقليدية النظرية التي تركز فقط على الحفظ والتلقين وحشو الذهن بالمعارف والمعلومات الكثيرة والتي لا صلة لها بالحياة المعاصرة ومتطلباتها الاقتصادية والاجتماعية.

2- جمود المناهج بما تحتويه من كثرة المعارف والمعلومات التي لا صلة لها بمتطلبات المجتمع وبلتطور العلمي والتكنولوجي الذي أصبح يشكل العمود الفقري لمنه المستقبل.

- 3- تركيز التعليم الثانوي على المجال الأكاديمي وإغفال التعليم المهني، وهو ما تظهره مخرجاته من المتوجهين للتعليم الجامعي وزيادة الضغط عليه لاستيعاب جميع الناجحين وليس التوجه لعالم الشغل.
- 4- ضعف العلاقة ( الربط) بين برامج التعليم الثانوي وسوق العمل مما أدى إلى عزل التعليم وعدم استجابته لمتطلبات التنمية.
- 5- عدم القدرة على تحقيق رغبات وقدرات التلاميذ العلمية والمهنية نظرا لنمط التعليم المتبع في المدارس الثانوية والتي ظل نظما قائما على أساس التقسيم : علمي، أدبي، وعلى التلاميذ أن ينخرطوا في أحد القسمين دون إدراك منهم لمدى مناسبة المسار لميولهم ورغباتهم، كما أنهم يفتقدون إلى مرحلة التوجيه العلمي السليم أثناء دراستهم في المرحلة الثانوية.
- 6- الانعكاسات السلبية للتعليم الثانوي من خلال تنامي مخرجاته وتدني المستوى العلمي للتلاميذ، كما أصبح التعليم الثانوي هو الآخر يعيش أزمة كبرى تتجلى في عدم القدرة على استيعاب كل الملتحقين به لأسباب مادية وبشرية . فالغالبية من التلاميذ وبعد حصولهم على شهادة البكالوريا ترغب الالتحاق بالجامعة وتعزف عن دراسة العلوم المهنية والفنية.
- 7- ظهور مؤشرات سلبية كثيرة في التعليم الثانوي منها تفاقم مشاكل كالتسرب والتسرب ما ينتج عنها من هدر في الإنفاق وضعف في التحصيل الدراسي وتزايد مظاهر الغش في الامتحانات وغيرها من المظاهر السلبية التي أفرزتها أنظمة التعليم الحالية.

1- معهد الإنماء العربي: التربية والتنمية، المرجع السابق ص ص 50-51.

2- يعقوب أحمد الشراح: التربية وأزمة التنمية البشرية، مرجع سابق، ص 228.

- هذه المؤشرات العامة وغيرها ورغم تفاوتها بين أنظمة التعليم إلا أنها تعتبر سمات بارزة تعاني منها أغلب الدول العربية، حسب ما أكدته وتؤكد اللقاءات الدولية في تقاريرها ودراساتها...
- أ- **مشكلات التعليم الثانوي في البلدان العربية** : رغم التطور الكمي و الكيفي للتعليم الثانوي في فترة السبعينات و الثمانينات، ورغم الأعداد الكبيرة للتلاميذ الملتحقين بهذا النوع من التعليم ، فإنه يعاني من مشكلات تكاد تكون مستمرة و بأشكال مختلفة ف رضتها ظروف التطور الحضاري للمجتمعات العربية و ظهور عوامل و متطلبات جديدة نذكر أهمها: (1)
- 1- **التطلع إلى إطالة مرحلة التعليم الإلزامي إلى نهاية التعليم الثانوي** : وهذا يرفض إعادة بناء هيكلية النظام التعليمي ما قبل الجامعي برمته وفق مناهج وأهداف و طرائق معينة.
- 2- **حاجة التنمية العربية إلى الأطر الفنية و المهنية المتوسطة في الوقت الراهن و في المستقبل،** لإطالة التعليم الثانوي بدوره في إعداد مثل هذه الأطر الفنية، وتعذر ذلك حاليا بسبب سيطرة الطابع الأكاديمي النظري على التعليم الثانوي.

3- **تطلع الشباب إلى التعليم الجامعي**، والنظر إلى التعليم الثانوي على أنه السبيل المؤدي إليه، وبالتالي ما يشهده هذا التعليم من ضغوط مستمرة تؤثر في القبول بالجامعات.

4- **هيمنة التعليم غير النظامي** و انتشاره الواسع في المجتمعات العربية، و خاصة التلغاز الفضائي، والإنترنيت و سواها، وظهور تكنولوجيا تعليمية متطورة كالكومبيوتر، يجعل المدرسة برمتها مختلفة عن المجتمع ومتغيراته التكنولوجية و الحضارية بضع عشرات من السنين . لذلك كان لا بد من إيجاد قنوات الاتصال ما بين التعليم و خاصة الثانوي منه و بين المجتمع.

من هنا نرى أهمية التنوع في التعليم الثانوي، ليتناسب و قدرات و استعدادات و ميول و حاجات التلاميذ في تلك المرحلة. وليتناسب مع حاجات التنمية الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية العربية. وذلك عن طريق ربط التخطيط التربوي بالتخطيط العام للمجتمع، الذي يؤدي إلى خروج المدرسة الثانوية النظرية من سماتها التقليدية و إلى إلغاء الحواجز التي تفصله ا عن المدرسة الثانوية المهنية . وهناك تجارب عربية كما رأينا تحاول تجربة صيغ جديدة من التعليم الثانوي، و خاصة المدرسة الثانوية الشاملة و المدرسة الثانوية المهنية وغيرها كما هو الحال في الدول الغربية أمثال بريطانيا وفرنسا وأمريكا (2).

1- عيسى علي ونزيه الجندي: التربية في الوطن العربي، مرجع سابق، ص144.

2- المرجع نفسه، ص 145.

#### ب- أسباب الاهتمام بالتعليم الثانوي :

لقد شهدت السنوات الأخيرة اهتماما متزايدا بالتعليم الثانوي وبمشكلاته وذلك بإدخال تغييرات بنيوية في هيكله وتنظيماته وتنويع فرص الالتحاق به، وقد يكون مرد هذا الاهتمام الأسباب الآتية: (1)

1- الشعور بأن المدرسة الثانوية لا تزال تؤدي وظيفة تقليدية في تخريج صغار الموظفين والإداريين والإعداد للتعليم العالي.

2- الشعور بقصور نوعية الإنشج البشري وضعف كفاءة المخرجات.

3- الشعور بعدم القدرة على تلبية احتياجات التنمية ومسايرة متطلبات التطور الاجتماعي والاقتصادي.

4- الشعور بعزلة التعليم الثانوي وعدم ربطه بالمحيط.

كما يرجع البعض الآخر هذه المشكلات إلى : (2)

1- ضعف قدرة التعليم الثانوي على مقابلة مخططات التنمية ومسايرة متطلبات التطور الاجتماعي والاقتصادي نتيجة لانخفاض كفاءته الداخلية والخارجية.

2- عجز طرق التدريس المتبعة في التعليم الثانوي عن تحقيق الأهداف العلمية والتعليمية وجمود نمطية التعليم الثانوي.

3- عجز السياسات التربوية عن إيجاد التوازن بين أنواع التعليم الثانوي العام والتقني والمهني تبعا لإستراتيجية تأخذ في اعتبارها الاتجاهات الاجتماعية والاقتصادية والتربوية والخطط التنموية.

4- عجز التعليم الثانوي التقني والمهني عن استيعاب ممن لهم الرغبة في هذا النوع من التعليم وربط الطالب بمجالات العمل والإنتاج وجعل يتلقاه بالمدرسة من الحقائق والمعلومات أكثر ملائمة للحياة.

5- انعدام التوازن الكمي بين إعداد الذكور والإناث بمرحلة التعليم الثانوي، وضعف مردوده مقارنة بما يتفق عليه بسبب الفاقد التعليمي والهدر الناتج عن الرسوب والتسرب.

6- عزلة التعليم الثانوي عما يجري بداخل الجامعات و مؤسسات التعليم العالي ومن ثم عدم الاستفادة من الخبرات العالية المتوفرة في الكليات والجامعات والمعاهد العليا.

1- محمد الفالوقي، ورمضان القذافي: مرجع سابق ، ص 133.

2- المرجع نفسه، ص 132.

### ج- أزمة التعليم الثانوي في البلدان العربية:

وقد أكد عبد الله عبد الدائم في مقدمة ترجمته لكتاب "الجمود و التجديد في التربية المدرسية" لافانزيني على الأزمة النوعية للتعليم فقال: "إن التعليم في مستواه النوعي الذي يقدمه ، عاجز في بناه ومحتواه وطرائقه وتقنياته عن إخراج الإنسان القادر على أن يكون له دور فاعل في بناء التنمية الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية، و في توليد الحضارة العربية الخلاقة والمبدعة، ولذا يجب تعبئة طاقات الأمة العربية في شتى مجالات الحياة الاقتصادية والاجتماعية و الثقافية حيث سيكون العنصر الفاعل والعامل الحاسم في هذه المعركة المصيرية " النظام التربوي والتعليمي " وما يتصل به من تكوين للنشوة البشرية"<sup>(1)</sup>

وترى منظمة اليونسكو أيضا في مقدمة خطتها متوسطة الأجل ( 1977- 1982 ) و التي أقرها المؤتمر العام في نيروبي عام 1976، " إن للتربية أهمية بالغة في التنمية في مدخل متعدد الأبعاد، منها ما هو اقتصادي ومنها ما هو اجتماعي أو علمي أو تكنولوجي، وهي على يقين بأن إسهام التربية لن

يكون فعليا وناجحا ما لم تتطور النظم التعليمية ، وتتكيف مع مقتضيات التنمية ومطامح الأفراد تكيفا واقعيا مطردا ، ويفضل أن تكون التغيرات التي ينبغي إحداثها من داخل البلدان المعنية (2).

أخذت مشكلة تنويع التعليم الثانوي وتوسيعه طابعا حادا في الوطن العربي، لاسيما بعد التزايد الملحوظ في عدد التلاميذ المسجلين في التعليم الثانوي بنوعية الأكاديمي والتقني حيث بلغ عددهم 27232 ألف تلميذ سنة 2000، ومن المتوقع أن يبلغ 45424 ألف تلميذ سنة 2025 ولتصل النسبة على التوالي 60% عام 2000، و 77% عام 2025 من فئة العمر المناسبة لهذا التعليم . إن مثل هذه الزيادة السريعة تطرح جملة من الصعوبات أهمها مسألة الموازنة بين التوسع في فروع التعليم الثانوي المختل فة وبين متطلبات سوق العمل ولاسيما الأطر المتوسطة كما سبق الإشارة إليه وما ترتبط بها من حاجات اقتصادية واجتماعية، خاصة إذا علمنا أن نسبة المسجلين في التعليم الثانوي التقني والمهني إلى مجموع التلاميذ في جملة الأقطار العربية لم تتجاوز 10.5% عام 1985، وانتسب أكثر من 50 % منهم إلى فروع التجارة والإدارة، بينما اختار المجالات الصناعية 25 %، واختار الزراعة 10% فقط (3).

- 
- 1 - غي لافانزيني:الجمود والتجديد في التربية المدرسية، (ترجمة عبد الله عبد الدائم)، ط1، بيروت ، لبنان، 1981 ص 11
  - 2- أحمد الخطيب، رداح الخطيب: استراتيجيات التطوير التربوي في الوطن العربي، عالم الكتب الحديث، ط1،أردن، 2006 ، ص.202
  - 3- عبد الله عبد الدائم:مراجعة إستراتيجية تطوير التربية العربية، مرجع سابق، ص 132- 133.

لقد أكدت التجارب العالمية والعربية أن أهم الاتجاهات التي يمكن الأخذ بها من أجل مواجهة مشكلات التعليم الثانوي في الدول العربية : أولها تحقيق الربط بين التعليم الثانوي العام والتعليم الثانوي التقني والمهني والتوجيه نحو مدرسة موحدة تجمع التعليمين حيث تبنت بعض الدول العربية منذ سنوات نظام " المدرسة الشاملة " أو المدرسة متعددة الأغراض غير إن قيام مثل هذا النظام التعليمي وتعميم هـ يتطلب شروطا منها إعداد المعلمين لهذا الغرض وتحقيق الارتباط بين المدرسة الشاملة وبقية المؤسسات الاقتصادية والاجتماعية، وإدخال العمل المنتج إليها باعتباره وسيلة تربوية وأسلوبا من أساليب ربط التعليم العام بالتعليم التقني والمهني، وأن مثل هذا الربط بين التعليمين قوامه إدخال قدر من التعليم التقني والمهني في التعليم الثانوي العام، وإدخال قدر من التعليم العام الأكاديمي في التعليم التقني والمهني وهذا ما نتجه إليه المدارس الثانوية العامة في الجزائر اليوم في ظل الإصلاحات الجديدة الجارية. ولعل ما ييسر هذا كله أن يتم التدريب على المهارات التقنية اللازمة في المرحلة الأولى من التعليم الثانوي، كما ينبغي العناية في هذه المراحل الأولى للتعليم الثانوي بالنشاطات اليدوية باستخدام " العقل الذي في

## اليد والذي يفوق العقل الذي في الرأس" على حد تعبير غاندي (1).

وهنا ينبغي أن نشيد بدور التعليم الثانوي في تحقيق حاجات التنمية و تنمية القدرات والكفاءات المتنوعة، كما نودّ أن نذكر ونحن نوجه عناية خاصة للتعليم الثانوي ولاسيما إذا كان تعليما تقنيا ومهنيا، لأن هذا الأخير ما يزال مقصرا عن حاجات التنمية وحاجات اليد العاملة تقصيرا مثيرا للقلق، وهذا ما سنعود إليه عند الحديث عن التربية والتعليم وسوق العمل . ولا يفوتنا أن نشير هنا إلى الدول العربية التي هي بأمس الحاجة إلى إعداد كبيرة من الأطر المتوسطة من تقنيين ومهنيين ومتخصصين، ما تزال سوق العمل فيها عاجزة عن امتصاص ذلك العدد اليسير الذي يتخرج منهم من التعليم الثانوي التقني والم هني كما سبق ذكره في محطات سابقة . إن عقدة التنمية في البلدان العربية تعود أساسا إلى انخفاض مستوى الوعي والخبرة بالأساليب العلمية والتقنيات الحديثة وقلة عدد الاختصاصيين العاملين من مختلف المجالات الصناعية والزراعية والتجارية، كما يجب ألا ننسى الدور الاجتماعي والثقافي للتعليم الثانوي في بناء السمات الشخصية للمتعلمين، وفي التكوين العقلي والخلقي للشباب، وفي وعيه للقيم الروحية والجمالية التي هي جوهر الإنسان وأساس بناء حضارته (2).

1- عبد الله عبد الدائم: المرجع السابق، ص 134.

2- المرجع نفسه، ص 134 - 135.

وإذا كانت الصورة العامة لحركة التربية والتعليم خلال الخمسة والعشرين سنة الماضية تشير من ناحية إلى زيادة حجم التعليم وسرعة التوسع فيه، وزيادة الإنفاق عليه، فإن تفصيلاتها من ناحية أخرى تكشف عن الكثير من المشكلات وقد ظهرت هذه المشكلات بسبب عوامل وظروف معينة يمكن رصد بعضها لما لها من أهمية في تقدير هذه الانجازات التربوية سواء على المستوى الاقتصادي أو

الاجتماعي ومداها بالنسبة للاحتياجات الفعلية والمتوقعة ومن هذه العوامل ما يلي: (1)

1- ما ورثه التعليم من آثار الماضي التي تمثلت في بطء حركة التعليم عامة بفعل سياسة الاستعمار والتخلف الاجتماعي والاقتصادي والقيود والعوائق التي عطلت حركة الجماهير ، هذا فضلا عن غياب سياسة واضحة بالنسبة للتعليم مما جعله متذبذبا مضطربا في كثير من الأحيان، هذا إضافة إلى قلة الإنفاق على التعليم بصفة عامة لتخلف الاقتصاد وهبوط الإنتاجية ببعض البلاد العربية.

2- أخذت الحكومات العربية تواجه منذ بداية النصف الثاني من هذا القرن مسؤوليات مركبة وكان عليها أن تواجهها دفعة واحدة منها السعي إلى استكمال استقلالها الوطني وحمائته، وإجراء عمليات إصلاحية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، ومواجهة مختلف التحديات التي لا مفر منها...

3- قصور مفاهيم التنمية التي ظهرت في البلاد العربية فضلا عن حداثة هذه المفاهيم فقد غلب عليها الطابع الاقتصادي واتخذت صورة المشروعات المتفرقة في كثير من الأحيان وتعرضت خطط التنمية لكثير من التغيير والتبديل بفعل عدم وضوح العلاقة بين الأهداف والإمكانات . وقد أثر هذا على موقع التعليم من عمليات التغيير الاجتماعي والاقتصادي بصفة عامة وعلى تباين حركته من بلد إلى آخر وعلى نوعية مشكلاته وحجمها.

4- كان لهذا القصور في مفهوم التنمية أثره على المفاهيم الأخرى، فقد أخذت هذه المفاهيم مأخذ عامما حين كان الاعتقاد السائد أن التخلف الذي ورثته البلاد العربية عن الماضي يقتضي منها الاهتمام بجميع مراحل التعليم دفعة واحدة وأن تؤخذ الأولوية في هذا الاهتمام بمعنى التوسع وزيادة الملتحقين بهذه المراحل. غير أن هذا الاتجاه العام في أغلب الأحيان لم يرتبط بمطالب التنمية الشاملة وكانت استجابته لما يمليه الطلب الاجتماعي من جانب الجماهير المتطلعة إلى حقوقها أكثر من استجابته لاحتياجات المجتمع بصفة عامة واحتياجات التنمية بصفة خاصة.

---

1- سعد مرسي أحمد: تطور الفكر التربوي، عالم الكتب، ط10، القاهرة، 1986، ص555-559.

5- التفاوت بين البلاد العربية وأثره في تطور التربية وفي مشكلاتها وقد يرجع هذا التفاوت إلى عوامل مختلفة منها: العوامل السياسية والاقتصادية التي أثرت على دول المواجهة مثل مصر وسوريا والأردن، وهناك عوامل تاريخية تتعلق بحداثة حركة التعليم في بعض البلاد كما يبدو في الفروق بين الدول الغنية بالنفط كالسعودية ودول الخليج وليبيا، وبعض الدول التي تعتمد على الزراعة مثل السودان وموريتانيا والصومال واليمن، وبين الدول ذات الاقتصاد المتنوع مثل دولة مصر. إن هذه العوامل مازالت تترك آثارها على التربية ومشكلاتها بظلال متفاوتة وبدرجات متباينة، ويتضح ذلك في مسائل متعددة مثل قضية تحقيق الإلزام في التعليم الابتدائي وتعميمه وتكلفة الطالب بصفة عامة ومحو الأمية.

6- الفروق الحضارية بين الريف والمدينة : وهي الفروق التي ورثها الوطن العربي من الماضي والتي تشكل تحديًا خطيرًا أمام جميع الجهود المبذولة من أجل قطع مسافة التخلف والقضاء على أسبابه، فهي

تتطوي على تناقضات ومشكلات مختلفة مثل التفاوت في مستويات المعيشة ومستوى الخدمات الاجتماعية ومنها الخدمة التعليمية، والتفاوت بين الذكور والإناث، وفي نوعية التعليم وإمكاناته.

7- النقص في التخطيط والأساليب الحديثة في الإدارة مما يعطل رصيد حاجات المجتمع وحاجات التنمية فيه، ويعوق تعبئة الموارد وترشيدها لوفاء بها في مراحل متتابعة، ويتصل بذلك غياب الخرائط المدرسية التي تعين على حسن توزيع الخدمة التعليمية وعلى تحقيق التوازن فيها بين البيئات المختلفة والأقاليم المتعددة.

8- غياب فكر تربوي عربي، وفلسفة واضحة المعالم توجه الجهود المبذولة في البلاد العربية . فالانطلاق إلى التوسع وزيادة حجم المسجلين في التعليم ينبع أساسا من إحساس عام بأهمية التعليم ورغبة الجماهير في تعويض ما فاتها ، ولكن هذا الإحساس لا يشفعه رؤية مستقبلية لمطالب المجتمع العربي مستندة إلى دراسة وافية لإمكاناته البشرية والمادية وأساليب تحويلها إلى طاقات فعالة للتغيير الحقيقي للأوضاع الاجتماعية والاقتصادية للأمة العربية.

9- هناك اهتمام كبير في البلاد العربية خلال السنوات الماضية بالتعليم المدرسي دون التربية اللامدرسية، وعلى النمطية في هذا التعليم دون تعدد المسالك إليه وفي داخله و نكتشف البيانات الإحصائية عن نقص الاهتمام بمحو الأمية، وتعليم الكبار، ويتجلى ذلك في ضآلة عدد الملتحقين بفصول محو الأمية بالقياس إلى حجم المشكلة كما يتجلى في قلة عدد العاملين فيها وبنفس الموارد المالية، ويترتب على ذلك ضرورة إعادة النظر في حركة التربية وفي أنماطها اللامدرسية.

#### د - خصائص التعليم الثانوي و مشكلاته :

- فيما يلي عدد من الخصائص التي يتصف بها التعليم الثانوي العام و المهني في البلاد العربية: (1)
- 1- يعاني التعليم الثانوي من سيطرة الطابع النظري الأكاديمي على الطابع العملي التطبيقي، مما أدى إلى انعدام التوازن بين مخرجات التعليم الثانوي واحتياجات خطط التنمية الوطنية للقوى البشرية المدربة.
  - 2- النمطية في التعليم الثانوي، و تتجلى مراحلها، وبنيتها ، وفي محتويات برامجها، وفي سنوات الدراسة، وفي نظم امتحاناته...لبخ.
  - 5- يعاني التعليم الثانوي من عدم التوازن في نسب الالتحاق بين فروع الأكاديمية و المهنية ، وذلك على الرغم من التأكيد المستمر في خطط التنمية الوطنية في البلاد العربية على حاجة هذه الخطط للعمالة المدربة في المجالات المهنية.

6- التقليدية و التخلف في المناهج و برامج التعليم الثانوي، إذ أن غالبية هذه المناهج و البرامج لا تراعي مبدأ التجديد و التطوير المستمرين بهدف الاستجابة لمتطلبات مبدأ التعليم المستمر و مواكبة الانفجار المعرفي في ميدان العلوم و التكنولوجيا.

7- الإعداد للدراسة الجامعية بدلا من الإعداد للحياة ، إن الطابع العام الذي يسيطر على نظام التعليم في المرحلة الثانوية هو التحضير لامتحان العام الذي يتم عقده في نهاية المرحلة الثانوية مما يجعل التعليم في المرحلة الثانوية مرحلة انتقالية وظيفتها إعداد الطلاب للالتحاق في الجامعة.

8- ضغط الطلاب الاجتماعي على التعليم الثانوي بعد التعليم المتوسط بدلا من الاستجابة لمتطلبات خطط التنمية الوطنية لهياكل العمالة المهنية المدربة.

9- غياب التوجيه العلمي السليم للتلاميذ في المراحل الأولى لاختيار أنواع التخصصات التي تتناسب مع قدراتهم و حاجياتهم. يضاف إلى ذلك اعتماد معايير غير صادقة في عملية تصنيف التلاميذ اعتمادا على معدلاتهم المدرسية في نهاية المرحلة الابتدائية أو المتوسطة . فالتلاميذ من ذوي المعدلات المرتفعة يتم اختيارهم للتعليم الأكاديمي (أدبي وعلمي) و الطلبة من ذوي المعدلات المنخفضة يتم اختيارهم للتعليم التقني المهني<sup>(2)</sup>. وكل ما نستطيع قوله هنا عن المنظومة التربوية الجزائرية أنها قطع ت شوطا كبيرا في مجال التطوير و الإصلاح لتجاوز الصعوبات التي يتخبط فيها قطاع التربية والتعليم ومواكبة التطورات الحاصلة و الانفجار المعرفي والتكنولوجي.

1- أحمد الخطيب، رداح الخطيب: استراتيجيات التطوير التربوي في الوطن العربي، مرجع سابق، ص 163- 164.

2- المرجع نفسه، ص 164.

إلا أنه مازال أمامها الكثير من الجهود التي يجب بذلها ، خاصة من حيث الوسائل التربوية والتكنولوجية وكيفية استعمال المعارف الجديدة التي تتغير كل يوم و بسرعة متزايدة، وهذا يتطلب إمكانيات هائلة وفي جميع النواحي والمستويات إضافة إلى ضرورة إتباع سياسة تربوية جديدة ورشيده تتكفل بمواجهة التحديات المفروضة علي المنظومة التربوية كونها أساس في بناء المجتمع ككل و هذا ما تسعى إليه الجزائر كغيرها من البلدان السائرة في طريق النمو.

#### 4- رؤية نقدية لأنظمة التعليم المعاصرة العربية والعالمية:

إن جل الدراسات المسحية التي أجريت حديثا كشفت حقيقة مؤداها أن التعليم المعاصر أصبح على

المستوى العالمي غير متوافق مع حاجات التنمية وسوق العمل ، وان الخريجين أصبحوا في وضع لا يحسدون عليه، فهم يواجهون البطالة أو القبول بعمل أدنى من العمل الذي أهلته مدارسهم لمزاولته، أو يعمل يختلف عن مؤهلاتهم وتخصصاتهم، كما تكشف الدراسات المستقبلية أن هذه الحالة الراهنة ستستمر

في المستقبل القريب وتتفاقم في عدد كبير من الدول المتقدمة أو المتخلفة على حد سواء، وهو أمر خطير يستدعي البحث في السبل لمعالجة هذا الوضع وإنقاذ التعليم والخريجين فيه من هذه الأزمة وا لحفاظ على سلامة المجتمع وتنميته. هذا وتكشف لنا الأدبيات في هذا المجال أيضا حالة التعليم الثانوي في السبعينات بما أصابها من تردد حول أهدافها وبرامجها، حيث يوضح التربوي **ف.كومبز** " أنه قبل السبعينات حاولت العدي من المدارس الثانوية الأكاديمية التي كانت تركز على إعداد التلاميذ للالتحاق بالجامعة منذ فترة طويلة لتتحول إلى مدارس ومعاهد متعددة لأغراض نخدم عددا أكثر تنوعا من التلاميذ والطلبة، ومن الحاجات بما فيها النوعيات المحددة من الإعداد للوظيفة، وعلاوة على ذلك أقيمت نوعيات ونماذج مختلفة من المدارس الثانوية المتخصصة والفنية، ومعظمها مستورد، كانت قد أقيمت لمواجهة الحاجة إلى مخ تلف القوى البشرية المتوسطة. إلا أنه وبحلول عام 1970 كان أداء هذه المدارس الأكاديمية المعدلة، والمدارس الثانوية المهنية الجديدة قد باء بالفشل وخيبة الأمل مما جعل حكومات هذه الدول تتردد في الاندفاع إلى سياسة تعليمية ذات اتجاهات جديدة، في الوطن العربي يجب ملاحظة صعوبة التقييم الدقيق للعلاقات الراهنة بين الخريجين في التعليم، وفرص العمل المتاحة لهم في الدول العربية، ومنها الجزائر لأسباب كثيرة أهمها: عدم توافر الدراسات السابقة في هذا المجال، وعدم توافر البيانات وإحصائيات كافية عن الخريجين ويطالتهم... الخ " (1).

1- محمد متولي غنيمه: تمويل التعليم والبحث العلمي العربي والمعاصر، أساليب جديدة، مرجع سابق، ص 58-59.

أما عن دول البحر الأبيض المتوسط العربية، فقد كشفت النتائج بما يلي: (1)  
أن معظم هذه الدول تتصف بالدخل المتوسط والنمو الكمي السكاني التعليمي، وزيادة الخريجين بالمقارنة مع فرص العمل، وذلك من مختلف المستويات التعليمية ومختلف التخصصات . وتكشف إحصائيات تقرير منظمة العمل الدولية عن توزيع البطالة حسب المستوى التعليمي في عدد من الدول العربية.

**جدول رقم(14) يوضح نسب البطالين حسب المستوى التعليمي في بعض الدول العربية**

(1991-1989)

المستوى التعليمي			
الدول	تعليم ابتدائي	تعليم ثانوي	تعليم عالي

08	08	07	سوريا
05	26	03	مصر
05	17	20	تونس
05.2	29	27	الجزائر
23	26	17	المغرب

نلاحظ من خلال البيانات المدرجة في هذا الجدول وجود بطالة بمعدلات مرتفعة لدى الخريجين في مختلف المستويات التعليمية، ولا سيما في الثانوي منها، وأنها في دول المغرب العربي أكثر ارتفاعا منها في سوريا ومصر مثلا، وان بطالة المتعلمين تواجه الخريجين في التعليم الثانوي بنسب أعلى من باقي المستويات التعليمية وان خريجي التعليم الابتدائي يأتون في المرتبة الثانية من حيث نسب البطالة، ويليهم خريجو التعليم العالي، حيث بلغت خلال عام 1991 ، 29% وهي أعلى نسبة على الإطلاق ويتوقع أن تتأزم الأوضاع إن لم تنتبه هذه الدول قبل فوات الأوان وبناء أساليب جديدة لمعالجة مشكلات المجتمع الاقتصادية والاجتماعية، ومعالجة بطالة الشباب المتعلم بأسلوب واع ومتحضر (2) .

1- محمد متولي غنيمه: المرجع السابق، ص 62.

2- المرجع نفسه ، ص 63.

وإذا كنا منذ البداية نبحث في علاقة التعليم الثانوي وارتباطه بحاجات المجتمع الاجتماعية والاقتصادية. فإنه من حسن الحظ أو سوءه أن البحث في هذا الموضوع يأتي في أعقاب إصلاحات جذرية وعميقة تمس مختلف المراحل التعليمية، ولا سيما التعليم الثانوي منها ، وذلك خلال العام الدراسي 2005-2006 . " إضافة إلى التراجع والانحسار الاقتصادي الذي تعرفه الدول العربية منذ عقد الثمانينيات . ومع ذلك ينبغي الإقرار بأن التعليم في الوطن العربي قد خطا في العقود الثلاثة الأخيرة خطوات كبيرة وإن كانت في معظمها كمية لكنها انعكست إيجابيا على حركة التنمية في حياة المواطن العربي.ومن أهم أسباب تخلف التعليم عن تحقيق الانجاز النوعي هو الوضع الاقتصادي العربي سواء على المستوى المحلي أو الإقليمي، ولعلّ الفشل في حل إشكالية التنمية في الوطن العربي كان سببا رئيسيا في فشل حل إشكالية التعليم أيضا. وسبب هذا الفشل يعود أساسا إلى غياب نموذج فكري واضح في معالمه السياسية والاجتماعية، فظلت إشكالية العلاقة بين الاقتصاد والتعليم بدون رؤية واضحة وبالتالي مجهولة المستقبل" (1).

ويكفي أن نشير إلى ما ذهب إليه أنطوان زح لان في حديثه عن الأيدي العاملة في الوطن العربي بمستويات التعليم والخبرة فيه، حيث قال: " هناك أربعة مستويات من الأيدي العاملة في الوطن العربي أولها مجموعة العلماء والباحثين، وثانيهما مجموعة المخترعين والمبدعين، وثالثها مجموعة القوى العاملة الماهرة والمدربة، ورابعها مجموعة القوى العاملة شبه المدربة وغير المدربة . وبالنسبة للمجموعة الأولى فهي محدودة جدًا حيث لا تتجاوز 500 شخص في كل البلدان العربية، بينما يوجد ما بين 100 ألف و 150 ألف من هذه الفئة بين 100 مليون عامل في الولايات المتحدة الأمريكية . أما المجموعة الثانية فعددتها قليل جدا حيث لا يتجاوز 100 شخص في الوطن العربي بأسره، وبالنسبة للمجموعة الثالثة والمكونة من المهنيين المهرة والمدربة والتي تشمل أعضاء هيئة التدريب والمهندسين والمصرفيين والتقنيين فتتراوح نسبتهم ما بين 10 % إلى 12 % من قوة العمل في الوطن العربي مقابل 10 % من إجمالي قوة العمل في البلدان النامية، ومن 90 % إلى 95 % من قوة العمل في لبلدان الصناعية المتقدمة، أما المجموعة الرابعة الأيدي العاملة شبه الماهرة وغير الماهرة فتمثل 88 % من إجمالي قوة العمل العربية، بينما نسبتها في الدول الصناعية المتقدمة تتراوح بين 01 % - 10 % من قوة العمل<sup>(2)</sup>.

---

1- حمد أبو هلال: المرجع في مبادئ التربية، دار الشروق للنشر والتوزيع، ط1، عمان، الأردن، 1993 ص 268.  
2- أنطوان زح لان: احتياجات الوطن العربي من القوى البشرية، منتدى الفكر العربي المنعقد بعمان، الأردن 1990، ص 270.  
إن هذه الأرقام والنسب لدلالة واضحة على الهوة التي ما فتئت تتوسع بين البلدان النامية عامة وبين الدول المتقدمة بشأن تطور اليد العاملة والرفع من مستواها وخبرتها بما يتلاءم واحتياجات التنمية الشاملة. وإذا ما نظرنا إلى التحليل السابق لوجدنا أن أكثر قوة للعمل والتي 10 % - 30 % في البلدان النامية و 90 % إلى 35 % في لبلدان المتقدمة هي فئة القوى العاملة الماهرة والمدربة ( المهنيين المهرة والمدربين)، وهي تشمل فئة الكوادر المتوسطة التي يطلبها سوق العمل والتي يتوقف عليها مستقبل التعليم في الوطن العربي فالقضية في أساسها تستدعي حالة من الوعي والإدراك مؤهلة لاستثمار كل الطاقات والإمكانات المادية والبشرية في الوطن العربي انطلاقاً من إطار مرجعي عام وهو الإطار السياسي والذي تتحدد في ضوئه أطر مرجعية فرعية وعلى رأسها الإطار الاقتصادي والإطار التعليمي مع ضرورة وجود نوع من الترابط والانسجام بينهما يضيفي إلى وضع إستراتيجية تتحدد فيها الأهداف والأولويات وخطط العمل المستقبلية آخذين في الاعتبار كل التحديات وعلى رأسها التحدي العلمي والتكنولوجي والتحدي الاقتصادي، خاصة إذا علمنا " أن عدد السكان في الوطن العربي سيصل إلى 370 مليون نسمة عام 2015 أي بزيادة تقدر بـ 2 %."<sup>(1)</sup>

هكذا تتضح لنا العلاقة العضوية بين الاقتصاد والتربية والتعليم، وتزداد هذه العلاقة قوة ومتانة في المجتمع المعاصر الذي تتزايد فيه الضغوط والتحديات من مختلف الجهات لإعطاء المزيد من العناية والاهتمام للسياسة التعليمية نظرا للقيمة الاقتصادية والاجتماعية التي تتضمنها هذا الأخيرة . ويكفي أن نشير هنا إلى ما تبذله الجزائر اليوم في هذا الإطار، انطلاقا من الرغبة في تحسين أوضاع التعليم عامة والتعليم الثانوي بصفة خاصة، رغم المحاولة الجريئة للجهاز التنفيذي لمحاولة إعادة هيكلة التعليم الثانوي سنة 1992، إلا أن هذه المحاولة هي الأخرى لم تحقق أهدافها، وظلت هذه المرحلة من التعليم تعيش حالة من المد والجزر بين أصحاب القرار على انتهاج سياسة تغيير ممنهج لإصلاح وتطوير التعليم الثانوي في الجزائر وجعله يواكب تطورات هذا العصر وتحدياته . إن هذه المرحلة من التعليم غدت في السنوات الأخيرة من أهم مشكلات التعليم الرئيسية، مما حدا بالباحث إلى تخصيص الفصل 5 و6 لهذا النوع من التعليم الذي يعدّ المواطن لدخول معترك الحياة العملية أو لمتابعة التعليم العالي . لقد اتخذت هذه المرحلة منعرجا خطيرا لكونها تستقطب شباب تتراوح أعمارهم بين 15 و19 سنة، وقد استجابت معظم الدول لهذا الواقع عن طريق إدخال اصطلاحات جديدة مست مختلف جوانب هذا التعليم ولاسيما ما يتعلق منها بالبرامج كما سبق ذكره في محطات سابقة من هذه الدراسة.

1- المرجع السابق، ص 270.

وبالإضافة إلى ذلك أعادة هذه الدول تنظيم تعليمها الثانوي كما أعادت البحث في أهدافه وأساليبه سواء كان تعليما عاما أو تقنيا أو مهنيا، وانضافت إلى هذه المراجعات نظرة إجمالية لحاجات الشباب الملحة كالتعليم والعمل وحاجات المجتمع الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في عصر تسارعت فيه التغيرات وكثرت التحديات مما ولد اختلافا في الرأي بين أهل الاختصاص وأصحاب القرار، وإن كان الهدف واحدا وهو كيفية بناء نظام تعليمي أكثر مرونة وفعالية في إطار نماذج التعليم العالمية.

#### رابعاً: إستراتيجية تطوير علاقة التعليم الثانوي بالتنمية:

##### 1- وظائف التعليم الثانوي وأهدافه:

ولما كان التوجه أو الهدف الرئيسي للدراسة هو التعرف على مدى مساهمة التعليم الثانوي في التنمية، بدلا من الاقتصار على التعرف على المشكلات التربوية والمعضلات الناتجة عنها . فإن هذه الدراسة قد تضمنت التعرف على أبرز الأولويات للدور المطلوب من التعليم الثانوي ليلعب الدور المنوط به في عملية التنمية. وقد تم تصنيف هذه الأولويات والأدوار إلى قسمين: (1)

أ- أولويات العمل والأدوار المطلوبة داخل النظام التربوي والتعليمي (الكفاية الداخلية للتعليم).

ب- أولويات العمل والأدوار المطلوبة خارج النظام التربوي والتعليمي (الكفاية الخارجية للتعليم). إن هذه القائمة لأولويات العمل تبين ضخامة المسؤوليات والعمل المطلوب من التربية والتعليم ومؤسسات المجتمع ككل إذا كان للتعليم أن يسهم بدوره في التنمية . وقد احتلّ التعليم الثانوي وإصلاحه مرتبة بارزة في سلم الأولويات أيضا لدوره في حل مشكلة العمالة المتوسطة ودورها في التنمية . لا يمكن لتعليم أن يحقق أهدافه ما لم يتوفر المناخ السياسي الملائم والقائم على المشاركة المنظمة، والالتزام بالتنمية الشاملة والعمل على المتابعة للمخططات والبرامج ال تعليمية. وتمثل أولويات العمل الخطوات المطلوبة لتطوير النظم التربوية في الدول العربية وتعزيز دورها في التنمية، وهذه العملية معقدة ومتشعبة، منها ما يقع ضمن مسؤولية النظم التربوية والتعليمية، ومنها ما يقع ضمن مسؤولية الدولة ومؤسسات المجتمع الأخرى، والأهداف الإستراتيجية المقترحة في هذا المجال هي عبارة عن محاولة توضيح العلاقة القائمة بين التعليم والتنمية إلى جانب التأكيد على ضرورة شمولية الإصلاح في كل المؤسسات التعليمية والاجتماعية والاقتصادية الأخرى حتى يكون هناك انسجام وتنسيق متبادل يفي بمتطلبات المجتمع واحتياجات التنمية، وهو ما تمثله الأهداف الإستراتيجية المقترحة. وما يلفت الانتباه في ظل هذه الأهداف الإستراتيجية المقترحة هو أنه رغم الوعي الواضح بأهمية التعليم الثانوي ودوره في خدمة أهداف التنمية.

1- عبد العزيز محمد الحر: التربية والتنمية والنهضة، مرجع سابق، ص 171- 173.

لقد ركزت إستراتيجية تطوير التعليم الثانوي في بعض الدول العربية على مجموعة من الموجهات العامة لنجاح العمل التربوي يمكن حصرها في النقاط التالية: (1)

1- ضرورة التكامل بين التعليم العام و التعليم التقني والمهني، وأن يصب هذا التكامل في بوتقة مشاريع التنمية الشاملة.

2- الاهتمام بجودة النظام التعليمي و نوعيته، فالجودة أصبحت مطلبا في جميع الإستراتيجيات بغية الارتقاء بالمرجات التعليمية.

3- التأكيد على المشاركة المجتمعية في صنع القرارات الخاصة بالتربية والتعليم من كافة فئات المجتمع و على مختلف المستويات.

5- الاهتمام بالتنمية البشرية و اعتبارها المحور الأساسي في الإستراتيجيات التربوية .

6- اعتبار المدرسة أساس كل تغيير وتطور ينشده المجتمع الحديث.

لهذا اكتسب التعليم وظائف أساسية لما يتيح للفرد من فرص في الحياة يمكن إجمالها في: (2)

1- **كسب المعرفة** : يتعلم الفرد تعديل سلوكه لاكتساب خبرة معرفية تزيد من نموه وفهمه للعالم المحيط وسيطرته على البيئة وتسخيرها لخدمته.

- 2- **تنمية المهارات** : يتعلم الفرد مهنة تساعده على الارتزاق والكسب والعيش في رفاهية، كما تمكنه من المساهمة في الاشتراك في التنمية الاجتماعية، ودفع عجلة التقدم والازدهار الاقتصادي للمجتمع.
- 3- **تكوين الميول والاتجاهات** : يتعلم الفرد ميولا واتجاهات وقيما تساعده على أن يعيش سعيدا في مجتمع له خصائص ثقافية وحضارية ومادية معينة.
- 4- **حل المشكلات** : إن التعليم يعنى بتعديل سلوك الكائن البشري بطريقة تساعده على حل المشاكل التي تصادفه في حياته اليومية.
- 5- **التكيف** : يتعلم الفرد كيف يعدل سلوكه لتحقيق مزيدا من التكيف مع محيطه وان يتلاءم مع البيئة الطبيعية والبيئة الاجتماعية.

1- عبد العزيز محمد الحر: المرجع السابق، ص 56.

2- محمد الفالوقي ورمضان القذافي: مرجع سابق، ص 19.

#### أ- أنواع التدريب المتاحة للشباب:

جدول رقم (15) يبيّن أنواع التدريب المتاحة للشباب في سن 16 - 18 في بعض الدول الأوربية

عام 1984<sup>(1)</sup>

الدولة	التعليم الثانوي		التنمية الصناعية		تعليم اللّجبار		غير الملتحقين بأي برنامج تدريبي	
	%		%		%		%	العدد بالآلاف
فرنسا	60	8	5	27	2557			
ألمانيا	35	40	2	23	2906			
إيطاليا	60	7	4	29	2720			
هولندا	35	15	4	28	730			
السويد	74	-	8	18	370			

2771	38	15	15	33	بريطانيا
------	----	----	----	----	----------

يتضح من هذا الجدول أنه على الرغم من وجود برامج تدريبية و تأهيلية للشباب بعد سن الإلزام وهي السن التي يتركون عندها المدرسة، فهناك ما يتراوح بين الربع والتلث غير ملتحقين بأي برنامج تدريبي أو تأهيلي. و هذه النسبة إذا ما ترجمت إلى أعداد وأرقام فإنها تصل إلى ملايين الخريجين كما هو مبين في الجدول. ومن بين الخطوات التي تقوم بها الدول الأوروبية حالياً القيام بعدة إصلاحات تربوية للنظام التعليمي، لاستحداث أنظمة فرعية ومؤسسات تعليمية جديدة وتطوير محتوى التعليم وطرائقه وأساليبه وزيادة فعاليته في إكساب المعرفة والمهارات. ففي فرنسا على سبيل المثال أنشأت حديثاً لجنة الاقتصاد والتربية. وتهدف أساساً إلى رفع مستوى أداء النظم التعليمية وزيادة فعاليتها وكفاءتها في إعداد الشباب وتربيتهم وتأهيلهم للحياة وسوق العمل.

1- محمد منير مرسى: تخطيط التعليم واقتصادياته، مرجع سابق، ص52-53.

#### ب- أهداف التعليم الثانوي في الوطن العربي:

##### - أهداف التعليم الثانوي العام:

- تجمع الأنظمة التربوية في البلدان العربية بان أهداف التعليم الثانوي تتجه نحو ما يأتي: (1)
- ترسيخ القيم الروحية والأخلاقية المستمدة من ثقافة المجتمع ومعتقداته.
- تنمية مقومات الروح العلمية لدى التلاميذ وتقوية الاتجاهات العملية واستخدامها في حل المشكلات.
- تعميق معرفة التلاميذ بالنظم الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والسياسية السائدة في المجتمع.
- تدعيم الإيمان بالقيم الوطنية والتراث والأصالة، و بالحضارة الإسلامية.
- تنمية روح حب العمل، وتحمل المسؤولية الفردية و الاجتماعية.
- الانفتاح على الحضارة العالمية والاستفادة منها.
- تنمية الاتجاهات الإيجابية نحو مفهوم التعلم، واستغلال أوقات الفراغ والوعي بأهمية الوقت.
- تنمية الاحترام لقيم العمل اليدوي و الفكري و الاجتماعي.

##### - أهداف التعليم الثانوي التقني والمهني:

- و من الاتجاهات السائدة في الأهداف التربوية للتعليم المهني في الدول العربية ما يأتي: (2)

- 1- إعداد العمال المهرة في شتى المجالات المهنية تلبية لاحتياجات سوق العمل وخطط التنمية.
- 2- تزويد التلاميذ بالمناهج و المعلومات النظرية و المهارات العملية و التطبيقية، جمعا بين النظرية والتطبيق، و بين العلم و العمل و بين التربية و الحياة.
- 3- اكتساب التلاميذ للعادات السلوكية الصحيحة المتصلة بممارسة المهن على اختلاف أنواعها.
- 4- تنمية الاتجاهات السليمة لدى التلاميذ من حيث احترام العمل و تحمل المسؤولية والإبداع الفردي والتفاعل البناء في محيط العمل.
- 5- الاتجاه بالمدارس الفنية والمهنية لتصبح مراكز للتدريب والتربية يكتسب فيها التلميذ مهاراته الفنية والمهنية بما يساعد على المساهمة في التنمية.
- 6- تعزيز الإدراك لدى الشباب أن العمل المنتج جانب أساسي من شخصية الإنسان و حياته لا تكتمل بدونها، و تزويده بالمعارف والمهارات الضرورية و الاتجاهات التي تسمح له بالدخول في الحياة العامة المنتجة، و الإسهام في حركة التنمية و حاجات سوق العمل.
- 7- إعداد الطاقات البشرية والكوادر اللازمة لتحقيق خطط التنمية.

1- عيسى علي ونزيه الجندي: التربية في الوطن العربي، مرجع سابق، ص 92.

2- المرجع نفسه، ص 94 .

## 2- فلسفة التعليم الثانوي الحالية وتناقضاتها :

إن سياسة التعليم الثانوي الحالية في البلدان العربية أدت إلى بعض التناقضات التي أدت بدورها إلى قصور وضعف في بعض أنواع ومستويات العمال المتخرجين الموجهين لعمليات الإنتاج والخدمات، كما أن مثل هذا الانخفاض في القوى العاملة على المستوى العربي يرجع إلى قصور وعدم قدرة المؤسسات التعليمية القائمة على إعداد القوى البشرية اللازمة لمواجهة احتياجات المجتمع ومتطلبات الحياة الاجتماعية والاقتصادية، كما أن عملية التنسيق والتكامل بين التخطيط للتعليم والتخطيط للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، تكاد لا تتواجد . فقد حان الوقت لتطبيق سياسة التوجه بالتنمية عند الإعداد لسياسة وتخطيط التعليم الثانوي العام والتقني في ضوء متطلبات سوق العمل<sup>(1)</sup>.

إن التعليم والثانوي ونظرا للطلب الاجتماعي المتزايد عليه ، لم يستوعب جميع التلاميذ- من كلا الجنسين- من الفئات العمرية المناسبة لهذه المرحلة من التعليم في جميع الدول العربية باستثناء تونس ، البحرين، الإمارات العربية، وهي دول عربية لا يتجاوز عدد سكانها العشرة ملايين نسمة، وسوريا خاصة فئة الذكور، بينما كانت نسبة الاستيعاب لكلا الجنسين ضعيفة في كل من المغرب والعراق والسعودية وعمان، كما يلاحظ أن نسب استيعاب الذكور أعلى من نسب استيعاب الإناث في جميع الدول العربية

تقريباً. وإذا ما عقدنا مقارنة بين الواقع التربوي العربي وبعض دول أمريكا اللاتينية مثلنا نجد أن القدرة الاستيعابية لدى تلاميذ المرحلة الثانوية في أمريكا اللاتينية أعلى وأفضل عما هي في الدول العربية، كما أن الفروق الاستيعابية بين الجنسين، تكاد تكون منعدمة، وهذا يعني أن هذه الدول قد عالجت مشكلة تعميم التعليم ما مهد لها الطريق لتأهيل أنظمتها التعليمية في إنجاز المهمات التي تتطلبها التنمية الاقتصادية والاجتماعية في بلدانها.

والنظرة الفاحصة للإحصائيات خلال العقدين الماضيين تبين أن نسب الاستيعاب الضعيفة توجد في الدول العربية ذات البيئة الريفية الواسعة، كالجزائر 44.2% ومصر 55.2% والمغرب 86.8% وسوريا 47.6% ، وعليه يمكن القول أن الحجم السكاني الكبير في الفئات الريفية كان عاملاً معوقاً للنظم التعليمية في استيعاب تلاميذ المرحلة الابتدائية والثانوية خاصة ، وإذا ما قارنا بين المرحلتين الابتدائية والثانوية لوجدنا كلا من الأردن والبحرين والإمارات العربية قد حافظت على مستوياتها العالية في الاستيعاب مقارنة بقدرتها الاستيعابية في التعليم الابتدائي وتحسنت كذلك بالنسبة لسلطنة عمان وقطر والسعودية بينما انخفضت بشكل كبير في كل من الجزائر وتونس والمغرب، وسوريا<sup>(2)</sup>.

1- محمد متولي غنيمه: تمويل التعليم والبحث العلمي العربي والمعاصر، أساليب جديدة، مرجع سابق، ص51.  
2- عبد السلام الخزرجي ورضية حسن الخزرجي: السياسة التربوية في الوطن العربي، مرجع سابق، ص 101.

أما إذا أردنا مناقشة الأسباب التي أدت إلى هذه النسب الاستيعابية الضعيفة والفروق القائمة بين الذكور والإناث والانعكاسات المترتبة عليها ، يمكننا القول أن العلاقة بين النسب السكانية في البيئة الريفية لكلا الجنسين في التعليم الابتدائي والثانوي هي علاقة عكسية، أي انخفاض نسب الاستيعاب بازدياد نسبة السكان في الريف والعكس صحيح، ومن هنا يمكننا الحكم بان الاتجاهات الثقافية السلبية نحو التعليم عند الإناث بشكل خاص في البيئات الريفية والفقيرة شكلت عاملاً معوقاً لنمو التعليم لذلك على صانعي السياسة التعليمية والتربوية في البلدان العربية أن يلتفتوا إلى مشكلة تدني القدرة الاستيعابية في التعليم الابتدائي والثانوي من زوايا ثقافية اجتماعية واقتصادية. وإذا أراد هؤلاء المسؤولين تهيئة النظم التعليمية العربية لتلعب دورها في دعم مسيرة التنمية الاقتصادية والاجتماعية. أما إذا نظرنا إلى التعليم الثانوي من حيث فروع (العام والتقني) ، لوجدنا إحدى عشر دولة عربية تزيد نسب المسجلين فيها في التعليم الثانوي الأكاديمي على الأكثر 90% ، وهذا يعني أن المسجلين في التعليم الثانوي الفني والمهني أقل من 10% ، ففي الأردن ومصر وليبيا فقد كانت نسب المسجلين في التعليم الثانوي الأكاديمي 76% و 72% و 61% على التوالي ، ويقابلها نسب المسجلين في التعليم الثانوي المهني والتقني 24% و 28% و 39% على التوالي، ومن هنا يمكن القول أن معظم الدول العربية

قد أهملت وبشكل كبير التعليم التقني والمهني رغم تطلع هذه الدول إلى تنمية أوضاعها الاقتصادية والاجتماعية. أما إذا قارنا نسب التعليم الثانوي الأكاديمي والمهني بنفس التعليم في بعض دول أمريكا اللاتينية لوجدنا العكس ، أي أن نسب التعليم المهني أكثر من نسب التعليم الأكاديمي، حيث كانت نسب التعليم الأكاديمي مقابل المهني في الأرجنتين والبرازيل 36 % مقابل 64% و 33% مقابل 67% على التوالي، وكانت في الشيلي وكوبا 60% مقابل 40 %، و63% مقابل 37% على التوالي<sup>(1)</sup>.

نستنتج من هذا أن النظم التعليمية في البلدان العربية مازالت بعيدة عن فهم متطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية وحاجاتها من الأيدي العاملة المهنية في مستوى مؤهلات التعليم الثانوي. وبناء على ذلك فإن هياكل النظم التعليمية وسياسات القبول فيها على المستوى الثانوي تواجه مشكلات كبيرة فيما يتعلق بمتطلبات التنمية في الوطن العربي ع لى المستوى الاقتصادي والاجتماعي ، وهذا ما يتطلب إعادة النظر في هذه الهياكل التربوية وفي سياسة القبول، بل وفي فلسفة التربية والتعليم المنتهجة في هذه البلدان.

1- المرجع السابق ، ص 204.

### 3- أنواع التعليم الثانوي ومتطلبات سوق العمل:

هناك مبررات عديدة تؤكد ضرورة تحقيق التوازن والترابط بين برامج التعليم الثانوي العام والتقني من جهة، واحتياجات التنمية وسوق العمل من جهة أخرى ، ومن أهم هذه المبررات :

- 1- عدم وجود إستراتيجية للتنمية الشاملة طويلة المدى، ينبثق عنها خطط تنفيذية لمشروعات يمكن استثمارها في برامج محددة للتعليم والتدريب، ويمكن في ضوءها توجيه سياسة التعليم والتكوين لتوفير المهارات المطلوبة، كما وكيفا في الوقت المناسب.
- 2- الضغط على التعليم النظري لازال مستمرا ويحظى بنصيب أوفر بين الاستثمارات، في حين أن المطلوب هو التوجه نحو التعليم التقني والتكنولوجي لإعداد الخريجين لاحتياجات التمتع.
- 3- أدت سياسة عدم التوازن والتكامل بين التعليم الثانوي العام ، والتقني والعالي إلى ظهور خلل في سياسة العرض والطلب في سوق العمل<sup>(1)</sup>.

إن مثل هذه المعطيات تعتبر مؤشرا خطيرا لهدر الإنفاق على التعليم مع وجود مشكلة للتمويل من جانب، وزيادة نسبة البطالة للخريجين الذين تنتظرهم سوق العمل العربي منذ أمد طويل من جانب آخر .

لذا تسعى هذه الدراسة إلى البحث في العلاقة بين التعليم الثانوي بشقيه، (العام والتقني) والتنمية الاجتماعية والاقتصادية، بهدف الكشف عن جوانب القصور، والبحث عن أساليب التخطيط الممكنة من خلال فتح قنوات الاتصال بين التعليم الثانوي العام والتقني بغية الارتقاء بمستوى الخريجين من القوى البشرية في البلدان العربية، ومن أجل تلبية احتياجات التنمية والحد من أساليب الهدر في ميزانية التعليم الثانوي العام والتقني (2)

1- محمد متولي غنيمه: تمويل التعليم والبحث العلمي العربي والمعاصر، أساليب جديدة، مرجع سابق، ص.52

2- المرجع نفسه، ص 55

**جدول رقم (16) يبين نسب المسجلين في التعليم الثانوي الأكاديمي مقابل التعليم الثانوي التقني والمهني مقارنة مع بعض دول أمريكا اللاتينية 1991 - 1993 (1)**

نسب التلاميذ المسجلين في التعليم الثانوي		السنة	الدولة
المهني %	الأكاديمي %		
02%	98%	1992	الجزائر
28%	72%	1993	مصر
39%	61%	1992	ليبيا
01%	99%	1992	المغرب
02%	98%	1993	تونس
05%	95%	1991	السودان

العراق	1992	87%	13%
الأردن	1993	76%	24%
عمان	1993	98%	02%
قطر	1993	97%	03%
سوريا	1993	92%	08%
السعودية	1992	96%	04%
الإمارات العربية	1993	99%	01%
الأرجنتي	1991	36%	64%
الشيلي	1993	60%	40%
كوبا	1993	63%	37%

1- محمد متولي غنيمه: المرجع السابق، ص 56.

وهكذا سعت وتسعى معظم مؤسسات التعليم في معظم دول العالم بمهام التكوين والتأهيل المهني في توفير قوى عاملة أكثر ملائمة لمتطلبات التنمية، الأمر الذي يساعد على تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية بشكل أفضل. إلا أن هذه المساعي وهذه الآمال باءت بالفشل نتيجة لعوائق كثيرة، اقتصادية واجتماعية وثقافية وتمويلية وتربوية وسياسية، الأمر الذي حال دون تحقيق التعليم لأهدافه وأغراضه، مما أدى إلى خفض الدور التنموي للتعليم، وجعل العديد من المتحمسين لإسهامات دور التعليم في التنمية وحل المشكلات الاجتماعية والاقتصادية يخفون من حماسهم ويعيدون حساباتهم، ويلاحظون أن ثمة خطأ في نظم التعليم وفي علاقاتها مع سوق العمل وحاجات التنمية. وأن الأمر يستلزم إجراء المزيد من البحوث في اقتصاديات التعليم وفي تخطيطه بهدف تحقيق التوازن والتكامل بين التعليم والعمل، وجعل التعليم يسهم إسهاما إيجابيا وفعالا في تأهيل القوى العاملة المطلوبة، وتشغيلها في تحقيق التنمية المنشودة.

#### 4- شروط تطوير العلاقة بين التعليم الثانوي و التنمية في الجزائر :

عرفت الجزائر أزمة متعددة الجوانب، اجتماعية، اقتصادية، ثقافية وسياسية خلال العقود الثلاثة الأخيرة، وللتخلص من مخلفات هذه الأزمة و مظاهرها السلبية وجدت في نظامها التعليمي السبيل الأنجع

للتخفيف من حدة هذا الوضع ومواكبة تطورات العصر . لذا فنحن مدعوون أكثر من أي وقت مضى إلى التعرف على واقع النظام التعليمي في الجزائر من خلال رصد حركة تطوره و دوره في نشر المعرفة العلمية وتوعية الشباب وتمكينه من آخ ر منجزات العلم والتكنولوجيا، و علاقة هذا النظام بإستراتيجية التنمية التي تحاول الجزائر تحقيق أهدافها للخروج من دائرة التخلف.

لقد أدخلت الجزائر عدة تعديلات على المناهج والبرامج التربوية، كما أدخلت إصلاحات جزئية متعددة على التعليم و ذلك في إطار سيرورة بحث المدرسة الجزائرية عن نفسها و خصوصياتها . لأن المدرسة الجزائرية وعبر كل مراحل التعليم التي مرت بها مازالت تبحث عن نفسها و مقوماتها<sup>(1)</sup>.

والإصلاحات في المنظومة التعليمية ضرورية لاسيما في ظل التحولات التي يشهدها المجتمع الجزائري غير أن تحويل المحتوى التعليمي في مدارسنا ليس مسألة فنية بحتة، بل يتطلب خوض معركة متعددة الجبهات، مثل مواج هة الأمية في بمختلف أشكالها و موائمة البرامج للواقع الوطني المتغير، و ملاحقة التقدم التقني واستيعابه واكتساب القدرة على إنتاج الخبرة الوطنية بوسائل ذاتية.

---

1- بوفلجة غياث: التربية ومتطلباتها، مرجع سابق، ص 31.

ومهما كانت ضخامة الحشد المدرسي، فإن النتائج تبقى محدودة إذا لم يتطور الوسط الاجتماعي والاقتصادي والثقافي الذي تجري فيه العملية التربوية ابتداء من الفرد نفسه إلى الجماعة إلى الأسرة إلى الحي ثم إلى المجتمع ككل .<sup>(1)</sup> ولهذا فإن نمو الثروة المادية للمجتمع مرهونة بزيادة الرصيد الوطني من الثروة البشرية المزودة بالمهارات الفنية وبالوعي السياسي والطموح والجدية ، وعدم الانتباه لهذه المسئلة جعل الكثير من البلدان المستقلة حديثا أسيرة هيمنة من نوع جديد، تتمثل في حاجياتها المستمرة إلى استيراد الخبرة من الخارج وارتباط عدد من مشاريعها الاقتصادية والثقافية بمنظرين و منفيين لا صلة لهم بحقائق واقعه و خصائصه التاريخية والسياسية، وللتخلص من ذلك لا بد من بناء خبرة محلية تحقق لها الاكتفاء الذاتي للتححرر من التبعية والخروج من دائرة التخلف والتبعية<sup>(2)</sup>. وبناءا عليه فإن هذه العوامل المذكورة أنفا تحول دون أداء النظام التعليمي لوظائفه وتحقيق أهدافه و هذا يؤدي إلى استمرار ضعف المردود التعليمي . لهذا بات من الضروري القيام بإصلاحات جذرية و ليس الاكتفاء بإصلاحات سطحية، لبناء نظام تعليمي يتلاءم محتواه مع الخصوصي ة التاريخية للمجتمع الجزائري و ظروفه الاجتماعية والاقتصادية، و يستمد من تراثه الثقافي و الحضاري و يتماشى مع متطلبات التنمية واحتياجات السوق . وبدأت بذلك تسود رؤية جديدة حول العلاقة بين التعليم والتنمية، وتنامي إدراك الحكومات والمؤسسات الدولية لأهمية التعليم في التنمية، إذ تجمع بينهما علاقة تفاعلية و تبادلية زادت

و تعقدت مع مرور الوقت، لدرجة أنه أصبح « التعليم أداة رئيسية لتدعيم الت نمية الاقتصادية والاجتماعية، وأصبح التعليم استثمارا اجتماعيا واقتصاديا، وتلاشت فكرة تصنيف التعليم على أساس أنه استهلاكي النفقات و المردود، وأصبحت الحاجة ماسة لمعالجة الهوة العميقة التي ت وثر على العائد الاقتصادي من التعليم، من حيث ند رة الخريجين في تخصصات مطلوبة، و كثرة عدد الخريجين في مجالات ليست أسواق العمل في حاجة إليهم »<sup>(3)</sup>

أ- **تنوع التعليم الثانوي** : إن عملية التنوع في التعليم الثانوي، مبدأ تسعى البلدان العربية إلى تحقيقه في الآونة الخيرة ، و ذلك ناتج عن التقدم التكنولوجي والتقني على سائ ر المستويات، وبنتيجة التنمية الاجتماعية والاقتصادية و الثقافية التي تشهدها معظم أقطار الوطن العربي، فكان لا بد من إيجاد أنواع مختلفة من التعليم الثانوي التخصصي ليلبي المطالب المتنوعة والاحتياجات المتزايدة هذا ما دفع بمعظم البلدان العربية إلى إعادة صياغة هيكلية للتعليم الثانوي وإصلاحه.

1- محمد العربي ولد خليفة: المهام الحضارية للمدرسة و الجامعة الجزائرية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1989، ص ص 11- 12.

2- المرجع نفسه، ص 177.

3 - صلا الدين المتبولي: التربية و مشكلات المجتمع، مرجع سابق، ص 132.

تؤكد إستراتيجية تطوير التربية العربية، على أن التعليم الثانوي برمته و التنوع المقترح فيه ،ما يزال قضية أساسية يدور حولها التفكير والتجريب من أجل تطوير و توسيع نطاق أهدافه ،ليمكّن التلاميذ من مواصلة التعليم على المستوى الجامعي . و يزودهم بمهارات مهنية و فنية قابلة للاستعمال المباشر فيسوق العمل، كما يوفر لهم ثقافة عريضة متنوعة تجمع بين مطالب الفكر و مطالب العمل، هذا هو الذي يحقق لهم حرية الحركة بين الاختيارات المختلفة من الدراسات والتخصصات، و يوثق العلاقة بينهم و بين مؤسسات العمل و الإنتاج . وفي ضوء مراجعة إستراتيجية تطوير التربية العربية، نرى أن تطور المرحلة الثانوية من حيث أنواع التعليم لم تظهر حتى الآن سوى بوادر طفيفة في بعض البلدان العربية تشير إلى التوسع الواضح في التعليم المهني والفني، و أن التركيز على الانتساب إلى التعليم الثانوي العام ما يزال هو السمة الغالبة على كل أنواع التعليم وفي معظم هذه البلدان<sup>(1)</sup>.

**فما هي الشروط اللازمة لتطوير التعليم و جعله يساهم في تلبية احتياجات التنمية ؟**

إن النظم التعليمية وإن كانت قد سعت في الآونة الأخيرة إلى تحقيق نوع من الملائمة و التكيف مع احتياجات المجتمع، عليها أيضا أن تتلاءم مع متطلبات المستقبل و تحدياته، وهنا نتبلور للتعليم مواجهات شتى تبدأ بمشاركة مختلف القوى و النخب الاجتماعية في صياغة تعليم المستقبل، ومواجهة الطلب الاجتماعي المتزايد على التعلي و احتياجات التنمية، وتوظيف التعليم للزيادة في الإنتاج.

**ب- المؤشرات الكمية للتعليم التقني والمهني:**

رغم الجهود الحثيثة التي بذلتها البلدان العربية في العقدين الأخيرين لمحاولة تطوير التعليم التقني والمهني كما و نوعا، والعمل على زيادة قدرته على اجتذاب أعداد كبيرة من المتخرجين و إرشادهم إلى أهمية هذا النوع من التعليم، إلا أن هذا التعليم ما يزال يحتل مكانا ضيقا إذا ما قورن بالتعليم الثانوي العام في بلدان تتوقف حركة و نمو التنمية فيها على مدى توفر الأطر الفنية المتوسطة<sup>(2)</sup>.

تشير الإحصاءات المتوافرة في بداية التسعينات إلى " أن نسبة تلاميذ التعليم التقني والمهني في البلدان العربية لا تزيد على 35 % من مجموع تلاميذ المرحلة الثانوية. ويلاحظ التفاوت الكبير بين الدول العربية في هذا الصدد، فهناك دولتان عربيتان فقط (البحرين ومصر) اللتان بلغت فيهما نسبة التمتع ليم الفني والمهني إلى مجموع التعليم الثانوي أكثر من 50 %، بينما تتخفف في بعضها الآخر إلى أقل من 5% كما هي الحال في بعض دول الخليج العربي وموريتانيا والمغرب. أما في سورية فقد تم توجيه 70% من خريجي المرحلة الإعدادية ( المتوسطة ) إلى التعليم المهني والفني، بعبء من العام

1 - حسن شحاتة: نحو تطوير التعليم في الوطن العربي بين الواقع والمستقبل، الدار المصرية اللبنانية، ط1، القاهرة، 2003، ص26.

2- عيسى علي ونزيه الجندي: التربية في الوطن العربي، مرجع سابق، ص151.

الدراسي 1996/1995. وفي مصر تم توجيه 790 ألف تلميذ عام 1986/1985 إلى التعليم الثانوي الفني. بينما كان عدد المسجلين في التعليم الثانوي العام 470 ألف تلميذ. أي أن نسبة التعليم الثانوي الفني إلى التعليم العام كانت 62.69 %<sup>(1)</sup>.

و في عام 1993 نشر تقرير التنمية البشرية الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي جاء فيه: أن نسبة الملتحقين بالتعليم الثانوي العام نحو 9 % كنسبة وسطية في الدول العربية. يستقبل التعليم الفني في أغلب الدول العربية الذين أنهوا بنجاح المرحلة الإعدادية أو المتوسطة على اختلاف أسلوب وقواعد توزيعهم على التعليم الثانوي العام أو الفني بين تلك الدول. إلا أن السمة الغالبة هي أن مدخلات هذا التعليم تكاد تكون مقتصرة على ذوي المعدلات المنخفضة. فمن لم يسعفهم الحظ بالالتحاق بالتعليم الثانوي العام فالتعليم الفني هو ملاذهم الأخير، وهذا ما ينعكس سلبا على المستوى الفني و المهني للمتخرجين منه و بالتالي ضالة مساهمتهم في عملية التنمية.

و حين ينظر إلى نسب توزيع التخصصات المختلفة في التعليم الفني، فإننا نجد أن التعليم التجاري يحتل المساحة الأكبر من حجم التعليم الفني في البلدان العربية، ويليه التعليم الصناعي ثم الزراعي، إذ تبلغ نسبة أعداد تلاميذ التعليم التجاري في الدول العربية كافة (عدا الكويت والجزائر ولبنان) نحو 50% من مجموع تلاميذ التعليم المهني، يليه الصناعي 33% فالزراعي 9% فالصحي 6% والنسبة الباقية لباقي الاختصاصات الأخرى<sup>(2)</sup>.

فالتعليم التقني هو الملاذ الأخير في نهضة الدول العربية اقتصاديا واجتماعيا، وزيادة الإقبال عليه واتساع مجالاته و تعدد أنواعه، وهو الحل الأمثل لمعالجة البطالة التي تشهدها معظم بلدان لعالم العربي لمواجهة العدد الهائل للخريجين من المدارس الأكاديمية النظرية، والذين تكتظ بهم المؤسسات التربوية، وهو التعليم القادر في رأي الكثير من المربين والاقتصاديين والإداريين، وهو الذي يضمن للتربية العربية توازنها و انسجامها في تكامل متناسق ما بين الدراسات النظرية و ممارساتها التطبيقية، وربط العمل بالتعليم والتعليم بالعمل ليعبر عن حاجات المجتمع و تطلعاته المستقبلية، فيكسب خريجوه من خلال الممارسة العملية و التطبيقية الوعي بقيمة العمل المنتج و كرامته وتحمل المسؤولية، وإدراك قيمة الوقت والجهد، إلى جانب ما يتيح من فرص اكتشاف الفرد لقدراته وإمكاناته و وسائل استثمارها بشكل ناجح له و لمجتمعه.

1- عيسى علي ونزيه الجندي المرجع السابق، ص.152

2- المرجع نفسه، ص.148.

هذا ما تريده جل الدول العربية، لكن الواقع شيء آخر، إذ نرى أن نوعا من أن واع التعليم لم يلق من الإعراض والعزوف والنظرة الاجتماعية المتدنية من مجتمعه كما لقي و يلقى التعليم التقني والمهني في مجتم غا. فهو التعليم المطلوب حكوميا، المفروض اجتماعيا ، وهو الأساس الذي تبنى عليه التنمية الشاملة، ولكنه يأتي في آخر قائمة الأولويات!! و هذه النظرة الدونية للتعليم التقني تعود للأسباب عديدة أهمها التركيبية الاجتماعية والثقافية للمجتمع.

وهكذا ولد التعليم التقني و المهني ومدارسه الصناعية المهنية موصوفا منذ البداية بأنه تعليم من الدرجة الثانية، يخدم فئة من أبناء الفئات الأقل مكانة اجتماعيا و اقتصاديا لأنه لا يقود إلا إلى سوق العمل، ولا يفتح أمام الملتحقين به أبوابا إلى مسار تعليمي أعلى يؤدي إلى وظائف أرقى، و هو ما كانت تؤدي إليه المدارس الثانوية التقليدية<sup>(1)</sup>.

ج- عزوف التلاميذ للتعليم التقني والمهني:

جدول رقم ( 17 ) يبين تطوّر التعليم الثانوي وعزوف التلاميذ للتعليم التقني والمهني

في الجزائر خلال عشرة سنة ( 1988 – 1998 )

1998 / 1997	1988/1987	البيانات السنة
814102	463700	عدد تلاميذ التعلم الثانوي العام

64988	128083	عدد تلاميذ التعليم الثانوي التقني
879090	591783	العدد الإجمالي لتلاميذ الثانوي
903	440	عدد الثانويات
229	110	عدد المتاقن
1132	550	العدد الإجمالي للثانويات

- وزارة التربية الوطنية: المديرية الفرعية للإحصائيات، مديرية التخطيط، رسالة المجلس، العدد 5، الجزائر، 1999، ص 25.

1- عيسى علي ونزيه الجندي: المرجع السابق، ص 148.

يتضح من خلال الأرقام الواردة في الجدول السابق أن هناك زيادة كمية تحققت على مستوى التلاميذ، لكن الملاحظ أن عدد التلاميذ في التعليم الثانوي التقني شهد تراجعاً من 128083 سنة 1988 إلى 64988 سنة 1998 و ذلك بفارق 63095 أي ما نسبته 50,74 %، هذا رغم ارتفاع عدد الأساتذة و عدد هياكل الاستقبال. وما يمكن استخلاصه هو عزوف التلاميذ عن الالتحاق بالتعليم التقني مقابل ارتفاع أو زيادة نسبة الإقبال على التعليم الثانوي العام ، حيث ارتفع العدد من 463700 سنة 1986 ليبلغ 814102 سنة 1998 وذلك بفارق زيادة قدره 350402 أي بنسبة قدرها 56,96 % . وهذا يدل على التعارض والتناقض القائم بين سياسة التربية و التعليم وبين الواقع التربوي . لقد تطوّر عدد التلاميذ الإجمالي لتلاميذ التعليم الثانوي (العام والتقني) خلال السنة الدراسية 2003/2002 إلى 1095730، بينما بلغ عدد الثانويات 1300 ثانوية خلال 2008/2007، أي بزيادة قدرها 168 ثانوية خلال 5 سنوات. بينما بلغت نسبة التمدرس خلال نفس السنة 95 %<sup>(1)</sup>.

خلاصة القول إن العلاقة بين النظام التعليمي والتنمية وطيدة، و لا يمكن الفصل بينهما . فالتعليم يساعد على تكييف الفرد و دفعه للمشاركة في عملية التنمية بخطى منسجمة مع ثوابته الثقافية و بنيته الاجتماعية و الحضارية، فهو وسيلة المجتمع في المحافظة على مقوماته الأساسية و في تكوين اليد العاملة المؤهلة والمدرّبة و استثمارها لتلبية متطلبات التنمية. إلا أن خلق اليد العاملة المؤهلة تأهيلاً علمياً عالياً، لا يمكن أن يتم في فترة زمنية قصيرة، وفي ظل سياسة تربوية أقل ما يقال عنها أنها ارتجالية، و إنما تحتاج إلى فترات زمنية طويلة، وإلى سياسة تعليمية رشيدة وواضحة المعالم.

## الفصل السادس

### التعليم الثانوي وسياسة الإصلاح التربوي في العالم

- تمهيد:

#### أولاً- المدرسة الثانوية والتطور العلمي والتكنولوجي:

- 1- التعليم والتطور العلمي والتكنولوجي ومتطلبات العصر
- 2- مستقبل التعليم في ظل المعلوماتية وتكنولوجيا الاتصال
- 3- التربية والتعليم وتحديات العولمة
- 4 - أزمة التعليم الثانوي بين الإصلاح والتطوير

#### ثانياً- التعليم الثانوي في ظل التجارب الدولية:

- 1- التعليم الثانوي في الولايات المتحدة الأمريكية
- 2- التعليم الثانوي في بريطانيا

3- التعليم الثانوي في فرنسا

### ثالثا- التعليم الثانوي في العالم العربي(الفلسفة والأهداف):

1- نظم التعليم الثانوي في بعض الدول العربية

2- فلسفة التعليم الثانوي العربي وأهدافه

3- التعليم الثانوي العربي وجهود التنمية

### رابعا- مشاريع إصلاح التعليم الثانوي في العالم العربي:

1- محاور فلسفة إصلاح التعليم الثانوي في العلم العربي

2- مبادئ و معايير إصلاح التعليم في الدول العربية

3- شروط ومتطلبات إصلاح التعليم الثانوي في الجزائر

تمهيد:

تعتبر مرحلة التعليم الثانوي من أخطر المراحل التعليمية أثرا في صياغة بنية المجتمع وأشقها معالجة وبناء، فهي المرحلة التي تحدد مصير الخريجين من المرحلة التالية ( الالتحاق بالتعليم العالي أو بعالم الشغل). فالتعليم الثانوي إذن هو جسر عبور إلى مرحلة التعليم الجامعي من جهة، كما يعمل على تخريج فنيين ذوي مؤهلات متوسطة التي لا غنى عنهم في سوق العمل من جهة أخرى . ومن هنا يمكننا أن نتساءل هل يفضل الإبقاء على التعليم الثانوي بشكله الحالي بحيث تزداد الحاجة إلى الأطر المهنية والتقنية المتوسطة والتي تكاد تكون الحلقة المفقودة في بنية القوى العاملة في الدول العربية ومنها الجزائر ؟ وهل يقبل هذا العصر عصر تعدد المهن والاختصاصات نظاما تربويا قوامه التركيز على التعلّم الثانوي العام بالدرجة الأولى والتعليم الثانوي التقني في الدرجة الثانية ؟ وما مدى مساهمة هذين النوعين من التعليم في التنمية ؟ هذه الأسئلة سنحاول الإجابة عليها من خلال إجراء مقارنة بين التجارب العالمية والعربية في هذا المجال خاصة إذا علمنا أن هذه المرحلة من التعليم غدت في السنوات الأخيرة من أهم مشكلات التعليم الرئيسية في نظم التعليم في العالم كله . لقد اتخذت هذه المرحلة منعرجا خطيرا لكونها تستقطب شباب تتراوح أعمارهم بين 15 و19 سنة، وقد استجابت معظم الدول لهذا الواقع عن طريق إدخال إصلاحات جديدة مست مختلف جو انب هذا التعليم ولاسيما ما يتعلق منها بالبرامج والمناهج كما سبق ذكره في محطات سابقة من هذه الدراسة . وبالإضافة إلى ذلك إعادة هذه الدول تنظيم تعليمها الثانوي كما أعادت البحث في أهدافه وأساليبه سواء كان تعليما عاما أو تقنيا أو مهنيا، وانضافت إلى هذه المراجعات

نظرة إجمالية لحاجات الشباب الملحة كالتعليم والعمل وحاجات المجتمع الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في عصر تسارعت فيه التغيرات وكثرت التحديات مما وّد اختلافا في الرأي بين أهل الاختصاص وأصحاب القرار. وإن كان الهدف واحدا وهو كيفية بناء نظام تعليمي أكثر مرونة وفعالية في إطار نماذج التعليم العالمية، إلا أن هوية هذا التعليم لم تتحدد إلا في مطلع الخمسينات على وجه التقريب، ومنذ ذلك الوقت نال التعليم الثانوي اهتماما من قبل جميع الدول، و زاد هذا الاهتمام في بداية الستينات في إطار ربط التعليم بالتنمية رغم تطوره البطيء وأوجه القصور العديدة التي تخللت هذا التطور سواء في مدخلاته أو في مخرجاته. وفيما يلي سنتعرض إلى بعض التجارب الدولية فيما يتعلق بنشأة وتطور التعليم الثانوي في هذه البلدان وسياسات الإصلاح التي انتهجتها . وحين نتعرض إلى التعليم الثانوي في الدول الغربية فحتى نقارن بينها وبين أنظمتنا التربوية قصد الاستفادة منها . كما أن الدراسات المقارنة لواقع النظم التعليمية في الدول الأجنبية يمكّننا من نقل بعض المبادئ والآراء المناسبة لظروفنا وقيمنا بعد مراجعتها وتعديلها وتصنيفها لكي تتوافق مع البيئة المنقولة إليها.

### أولاً- المدرسة الثانوية والتطور العلمي والتكنولوجي:

لقد اتخذ التعليم في عصر العلم والتكنولوجيا الحديثة أهمية متزايدة وهو يراجع باستمرار أهدافه و أساليبه. فالتعليم لم يعد يهتم بفئات محدودة من أفراد المجتمع كما كان سائدا في عهد الاستعمار الفرنسي في الجزائر، كما لم يعد محصورا في مرحلة من مراحل حياة الفرد، بل أصبح يعتني بكل أفراد المجتمع وطيلة حياتهم. فالتعليم في عصر التطور العلمي والتكنولوجي لم يعد يوجه جهوده في تكوين النشأ في سن محددة، بل أصبح يعنى بالفرد طيلة حياته كما تنادي بذلك التربية الإسلامية، جاء في حديث للنبي صلى الله عليه وسلم قوله : " اطلبوا العلم من المهد إلى اللحد".

#### 1- التعليم والتطور العلمي والتكنولوجي ومتطلبات العصر:

إن سياسة التعليم المعاصرة مطالبة اليوم بإعداد الأفراد في مختلف المجالات لتحمل عبئ عملية التغيير والتطور التي يتطلبها المجتمع العصري فيعد العلماء والخبراء الذين يقودون، والتقنيين الذين يشرفون على التنفيذ، و العمال المهرة الذين ينفذون المشاريع والمخططات التنموية . وحتى تؤدي هذه الوظائف وتحقق هذه الأهداف لا بد أن يستفيد مما يتيح التقدم التكنولوجي بوسائله وأساليبه، وأن يجعل البحث العلمي الرصين هاديا وموجها إلى الطريق لتطوير نفسه وخدمة المجتمع في مختلف المجالات والميادين. إنه الطريق الأمثل لمساعدة الدول النامية على الخروج من دائرة التخلف، وتحقيق هذا الهدف حسب الباحثين الأرجنتينيين جورج صاباتو و ناتاليو بوتانا يكمن في التحكم في العلم والتكنولوجيا الحديثة، كما يريا أن تقدم المعرفة العلمية والتكنولوجيا هما أساس التحول في البناء الاقتصادي

والاجتماعي لكثير من الأمم. رغم أن هذان الباحثان يتكلمان عن التنمية في دول أمريكا اللاتينية إلا أن هذا النموذج للتنمية نستطيع إطلاقه على معظم دول العالم الثالث، حيث يذهبان إلى القول أن مشروع سنة 2000 فيما يتعلق بالنظام العالمي يتطلب جهودا خاصة نظرا للأسباب التي توجد عليها الدول النامية حاليا. بالنسبة للأهداف الإستراتيجية يجب على دول العالم الثالث أن تعمل على الوصول إلى التحكم في القدرة العلمية والتقنية لتحقيق التنمية الشاملة. فمن الناحية الاقتصادية مثلا فالدول النامية لا تساهم في تحديد الأولويات بالنسبة للتنمية الصناعية العالمية ولا تقدم عمليات إنتاجية جديدة، ولا تساهم في التصدير للمنتجات المصنعة، أما بالنسبة للطبيعة الاجتماعية فهي لا تشارك على المستوى العالمي في التخطيط للمصادر البشرية ولا في التجديد التربوي، ولا في وضع برامج التكوين والتأهيل للأيدي العاملة المتخصصة.

وهذا وبعد أن بيّن الكاتبان الدور السلبي الذي تلعبه دول العالم الثالث في مجال الأهداف الإستراتيجية الدولية، ينتقلان إلى الحديث عن العلم والتكنولوجيا كقاعدة لأيّ تنمية حقيقية. والعلم كنتاج اجتماعي يتطلب وجود بناء خاص يتكون من عناصر يرتبط كل عنصر بالآخر لكي يصل في النهاية إلى مجتمع منظم ومتطور، وعناصر هذا البناء تتمثل فيما يأتي: (1)

1- **النظام التربوي**: لكي يتحكم أي مجتمع في العلم والتكنولوجيا لا بد أن يهتم بنظامه التعليمي في الناحية الكمية والكيفية حتى يستطيع إنتاج الفرد القادر على التحكم في البحث العلمي والتقنية.

2- **فعالية النظام التربوي**: إن نجاح البحث العلمي يتوقف على وجود نظام مؤسسي فعال يعمل على تخطيط وتنسيق ترقية مجالس البحث وأكاديميات العلوم.

إن التقدم التكنولوجي سواء كان بالبحث المتواصل أو استعمال الآلة أو استيراد ونقل الخبرة كما سبق ذكره من أساليب التقنية كفيل بدفع عجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية لدول العالم النامي. فكلما زادت قدرة الأمة على الإبداع والاختراع كلما كانت أسرع في تحقيق التنمية. فالتكنولوجيا إذن هي المصدر الذي يستعمل في زيادة الإنتاج الوطني من ناحية زيادة الموارد الطبيعية واكتشاف طرق وأساليب جديدة في عملية الإنتاج، بل أكثر من ذلك فهي الوسيلة التي تستعمل في تطوير الصناعة والزراعة وتطوير المجتمع حضاريا (2).

2- **مستقبل التعليم في ظل المعلوماتية وتكنولوجيا الاتصال:**

قد نتفق مع المفكر هـ.ج.ولز (Weels) حينما يقرر<sup>(3)</sup> " أن الحضارة العالمية هي سباق بين التعليم والكارثة ". لكننا قد نختلف معه كثيرا حينما تصبح القضية هي : ما هي سبل تطوير النظام التربوي والتعليمي وجعله يستجيب لمتطلبات العصر والمجتمع ؟

لا شك أن القرن العشرين تجاوز فيه حجم المعرفة الإنسانية كل التوقعات، وازدادت طرائق البحث تنوعا وتطورت العلوم وخاصة العلوم الطبيعية على نمط متتالية هندسية، وفي المقابل وخلال القرون الماضية لا تجد مماثلا في العلوم الإنسانية بصفة عامة، وفي ميدان التربية بصفة خاصة. وفي صميم هذه الفجوة الحضارية برزت مشكلات عديدة وتحديات كبرى نتيجة الثورة العلمية والتكنولوجية المعاصرة أو نتيجة التغيير السريع الذي يشهده العالم اليوم.

1- George A.Sabato / Natalio Botana : **la science, la technique et l'avenir de l'Amérique latine**, 1980 ; .P.P 682 - 683.

2- عدي قصور: **مشكلات التنمية ومعوقات التكامل الاقتصادي العربي**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1983، ص. 224.

3- Necib Redjem : **Industrialisation et système éducatif algérien** ; O.P.U ; 1986 ; P. 268.

يتبين مما سبق أن هناك مشاكل حادة تواجه دول العالم الثالث وتتمثل أساسا في الانفجار السكاني من ناحية مقابل تزايد عدد الأفراد الذين يرغبون في التعلم من ناحية أخرى، إضافة إلى ذلك النقص الواضح في الوسائل التكنولوجية الحديثة والتي لا غنى عنها في ظل التطورات الحاصلة اليوم في مجال التربية والتعليم. وكل هذا يتطلب تكاليف وأعباء مالية ضخمة أصبحت تثقل كاهل العديد من الدول وهي مطالبة بتوفير الحاجات الاجتماعية اليومية للملايين من الأفراد من عمل وسكن وغيرها، وبين توفير التعليم للملايين أيضا الراغبين فيه . لذلك فلا مناص لهذه الدول من مواجهة هذا الانفجار السكاني والانفجار المعرفي وإيجاد نوع من التوازن بين عدد السكان وبين توفير وسائل التعليم الضرورية ومسايرة التغيرات الكبيرة التي تحدث في مجال المعرفة والتكنولوجيا أو ما يطلق عليه الانفجار المعرفي وما يترتب عليه من تغيرات على المستوى الثقافي والاقتصادي والاجتماعي للمجتمع . إن المؤسسات التربوية والتعليمية مطالبة اليوم أكثر من أي وقت مضى بتحسين قدراتها البيداغوجية وهذا من خلال إدخال الوسائل التقنية والتكنولوجية كالإعلام الآلي والوسائل السمعية البصرية في قاعات الدراسة، وذلك حتى تتمكن من أداء مهمتها التربوية والتكوينية... وأول أثر للتكنولوجيا الإعلامية الجديدة أو ما يسمى " **المعلوماتية** " هو أنها تساهم في رفع المستوى العلمي والثقافي . كما أن إدخال الإعلام الآلي والوسائل السمعية البصرية على المعرفة والإعلام بكل أشكاله آثار ملموسة تنعكس على الاقتصاد والتربية.

يعد النظام التربوي الياباني مثالا من الأنظمة العالمية الذي نجح في ترسيخ التربية الكفيلة بالسماح لهم لا بالاستمرار في التعليم فحسب، بل بالاستمرار في تعليم كيفية التعلم، وقد أرجع رئيس شركة " توشيبا " النجاح الاقتصادي لليابانيين بنسبة 99 % إلى الجهد المبذول من طرف اليابانيين. غير أن هذا التأكيد غير صحيح، وكأن بهذا الرئيس المدير العام لا يريد كشف سر النجاح الكبير لبلاده، لأن نجاح اليابان لا يرجع إلى الجهود الجبارة لليابانيين ال مبذولة من حوالي قرن ونصف فحسب، بل يعود أيضا إلى وضع نظام تربوي فعّال في الميدان وهو النظام الذي سمح للمجتمع الياباني أن يحافظ على هويته مع التحوّل بفضل التحكم في التكنولوجيا والعلوم وتقنيات التسيير والتنظيم . يركز تقرير المجلس التربوي الذي أسسه الوزير الأول الياباني " ناكازون " سنة 1984 على تحديد توجيهات وأولويات النظام التربوي الساري، وبطبيعة الحال تشكل حاجيات اقتصاد مجمع المعرفة إحدى هذه الأولويات والتوجيهات، والهدف من هذا التقرير هو السماح لليابان بالحفاظ على تفوقه الصناعي والتجاري والمالي إلى ما بعد سنة 2000.

وما إنشاء مجلس للتربية سوى دليل على وعي المسؤولين السياسيين ورؤساء المؤسسات بأن نجاح بلدهم الصغير الذي يفقد لأدنى الثروات الطبيعية، إنما يعود أساسا لنظامه التربوي، الذي لم يسمح لليابان بالتحكم في المعارف العلمية فحسب بل سمح كذلك بتعلم كيفية استعمال هذه المعارف وكيفية إعادة تثمينها واستغلالها بأكثر نسبة وهذا ما يفسر نجاح اليابانيين اقتصاديا وتجاريا أو ماليا. فالغرب الذي ظل يحتقر الشعب الأصفر وجد نفسه مضطرا لتقليد اليابانيين ولا سيما في نظامهم التربوي، حيث تعد الدولة اليابانية في طليعة استعمال الإعلام الآلي والوسائل السمعية البصرية في مختلف مجالات المعرفة . لهذا فنحن اليوم مطالبون بتكييف نظامنا التربوي مع متطلبات العولمة الجارية في العالم . إن عصارة هذه التحولات التي شهدتها هذا القرن تترك آثارا على المنظومة التربوية العربية كما هو الحال في بقية بلدان العالم المتقدم، ولأهميتها نوردتها كما ذكرها الدكتور يوسف عبد المعطي في دراسة عنوانها : " **القضايا الجوهرية في عالم التربية : حاضرها ومستقبلها** "، وفي خضم تشابك التطورات العلمية والتكنولوجية وتعقدها في عصرنا الحالي، ومن خلال اعتبار عملية التنمية الاقتصادية عملية ديناميكية ومحركة لمجمل قطاعات الاقتصاد الوطني.

يحتل العلم والتكنولوجيا المكانة الأولى والرئيسية باعتبارهما المحرك الأساسي لتسريع هذه العملية ودفع عجلة التنمية إلى الأمام، الأمر الذي يجعل تبني العلم والتكنولوجيا وما يترتب عليه من طرق إنتاجية وأساليب ووسائل علمية ومعارف فنية وتطبيقية لحل المعضلات التي تثور خلال مسيرة التنمية أمرا بالغ الأهمية بالنسبة للبلدان النامية. إن حاجات المجتمع المتطورة والمتنامية باستمرار على الصعيدين

الكمي والنوعي يستطيع البحث العلمي والتكنولوجي أن يساهم مساهمة كبيرة وفَعّ الة في تلبيتها وسد قسم كبير منها بسبب تأثيره في الإنتاج وكونه الشرط الأول لزيادة إنتاج السلع والخدمات النافعة للمجتمع. وهكذا يستطيع البحث العلمي والتكنولوجي وحده أن يخلق المتطلبات الضرورية لتحقيق وتطوير متطلبات التنمية، الأمر الذي يجعله واحد من القوى الأساسية في عملية التطور الاقتصادي والاجتماعي، ومساهما فعّالا في خلق الظروف التي تضمن للإنسانية شروط وجودها من خلال كون العلوم أساس الحضارة المادية لأنها تهيئ الفرص للسيطرة على الطبيعة واستثمارها لصالح الإنسانية . تشير الدراسات والأبحاث التي أجريت حول تقدير تأثيرات العلم والتكنولوجيا في التطور الاقتصادي إلى أنه كانت مساهمة التقدم التقني في زيادة إنتاجية العمل في الولايات المتحدة تساوي من 80-90 % بينما كانت الزيادة في الإنتاجية المنسوبة إلى زيادة رأس المال لا تتعدى 10-20 % . وفي تقديرات أخرى لأهمية معمل تقدم المعرفة لكأحد العوامل الأساسية في زيادة الدخل القومي في الولايات المتحدة

خلال الفترة 1929-1957 تفيد بأن نسبة مساهمة هذا العامل في زيادة الدخل القومي لا تقل عن 20 % . وفي دراسة أخرى قدر أنه في حالة غياب التقدم التكنولوجي، فإن النمو في موجودات رأس المال لا يفسر سوى 14% من الزيادة في متوسط الدخل الفردي في الولايات المتحدة الأمريكية خلال الفترة 1950-1879 . كما توصلت دراسة أخرى إلى أن التقدم التكنولوجي هو المسؤول عن 90% من الزيادة في متوسط دخل الفرد في الولايات المتحدة الأمريكية خلال الفترة 1900-1960، فيما كانت الزيادة في استخدام رأس المال مسؤولة عن 10 % فقط (4).

وقد توصل أيضا الأكاديمي السوفيتي **تيرابيزينكوف** إلى أن استثمار روبل واحد في البحوث العلمية وتطبيقاتها يؤدي إلى زيادة في الدخل القومي مقدارها 1.39 روبلا، بينما إذا استثمر هذا الروبل في زيادة وسائل الإنتاج من معدّات و آلات و أبنية فإنّه لا يؤدي إلاّ إلى زيادة مقدارها 39 كوببكا أي ما يعادل 1/4 الزيادة الأولى. كما أنّ الدراسة التي قام بها **غريليتشز (Grilliches)** عام 1955 بينت أن الأبحاث العلمية التي أجريت على الذرة الهجينة، أعطت عوائد لا تقل عن 700% في كل سنة، كذلك بينت التقديرات على نفقات الأبحاث العلمية في الزراعة عامة أن معدل العوائد لهذه النفقات يبلغ 35% في السنة على أقل تقدير . وهكذا فإن التقدم الاقتصادي الذي شهدته النرويج على سبيل المثال خلال الخمسينات من هذا القرن يعزى بالدرجة الأولى إلى التطورات التكنولوجية التي سببت في إحلال وسائل تكنولوجية حديثة أكثر إنتاجية من سابقتها . وعلى صعيد تأثير التقدم التكنولوجي على إنتاجية العمل أشارت إحدى الدراسات إلى أن متوسط إنتاجية العمل في صناعة شهدت تقدما تكنولوجيا كان قد ارتفع بواقع 250 % خلال 6 سنوات، فيما ارتفع بمقدار 1% خلال نفس الفترة في صناعة لم تشهد أي تطور

تكنولوجي. ومن هنا نرى ما توليه البلدان المتقدمة لهذا الموضوع من اهتمام، فهي تتفق في المتوسط 2-3.5% من دخولها القومية على البحوث العلمية والتكنولوجية، وتزيد باستمرار من عدد العاملين في هذه البحوث من باحثين علميين وتقنيين ومهندسين كما يتزايد لديها باستمرار إنشاء المكتبات العلمية ومختبرات البحوث وإنتاج الكتب والوسائل العلمية المتعددة. لقد بلغ عدد العاملين في البحث العلمي عام 1972 حسب تقديرات اليونسكو 752500 باحث في الولايات المتحدة الأمريكية، و395959 باحث في اليابان، و220000 في ألمانيا الاتحادية، و138750 في فرنسا. أما في البلدان النامية فإن الاهتمام بالبحوث العلمية وتطبيقاتها أقل بكثير مما تقدم، حيث يتراوح الإنفاق على البحوث العلمية التكنولوجية لديها بين 0.05-0.5% من الدخل القومي (2).

1- مصدق جميل الحبيب: التعليم والتنمية الاقتصادية، دار الرشيد للنشر، العراق، 1981، ص 156.

2- المرجع نفسه، ص ص 156-157.

ولا يخفي على أحد أن هذه المشكلات تعاني منها جميع دول العالم بدرجات متفاوتة، وعلاجها أو الحد منها على الأقل يعتمد إلى حد كبير على إعادة النظر في مناهج ومقررات التعليم الثانوي الذي يعدّ التلميذ لدخول معترك الحياة والمشاركة الفاعلة في شتى مجالات العمل التي تكمن وراءها أسباب تلك المشكلات. لذلك نجد أن الندوات والمؤتمرات التي عقدت مؤخراً حول تطوير التعليم الثانوي ركزت بشكل مكثف على ضرورة مراجعة مناهج التعليم الثانوي بحيث تشمل على توعية التلميذ بتلك المشكلات وأهمية المساهمة في حلها من خلال الاستخدام الأمثل للموارد الطبيعية في مجالات الحياة والإنتاج وبلورة مفاهيم المحافظة على البيئة في المجتمع. وهذا ما أكد عليه كذلك مؤتمر مسقط الدولي لتطوير التعليم الثانوي الذي دعا في مختلف جلساته إلى ضرورة المحافظة على التوازن بين إعداد التلميذ للتعامل مع معطيات التكنولوجيا الحديثة ووعيه بالفرص والمخاطر التي تكمن وراء تلك المعطيات. الجانب الآخر المهم في هذا الموضوع هو أن تعدد وتنوع المسائل والمشكلات التي يجب التركيز عليها في عملية تطوير التعليم الثانوي يقتضيان تضافر الجهود على كافة المستويات، فكما تسعى الدول من خلال مؤسسات تربوية دولية نحو تنسيق جهودها في هذا الشأن، هناك حاجة ملحة لتنسيق الجهود على المستوى الوطني للدولة الواحدة من أجل التوصل إلى صيغة مناسبة للتعلم الثانوي. لذلك نجد أن وزارة التربية والتعليم تحرص دوماً على إشراك كافة شرائح المجتمع في شتى أنشطتها التربوية. وهكذا فإن تطوير التعليم الثانوي يضع أمام المدرسة والمعلم تساؤلات كبرى حول الأدوار والوظائف التي يجب على المدرسة

والمعلم أن يقفأ عندها وقفة متأنية استعداداً لأداء الرسالة الوطنية المهمة التي تتعقد عليها آمال وطموحات المجتمع والأجيال اللاحقة.

### 3- التربية والتعليم وتحديات العولمة :

إن كل المؤشرات تؤكد أن كل التحديات التي سيواجهها العالم في القرن الجديد هي تحديات العولمة. والعولمة تعني النظام الذي تفرضه الدول المتقدمة علمياً وتكنولوجيا واقتصادياً، وهو نظام يرتكز على المعلوماتية وتكنولوجيا الاتصال التي جعلت من العالم اليوم قرية صغيرة ومتقاربة الأطراف ، يصبح الأمي في هذا العالم من لا يتحكم في هذه التكنولوجيا، وبالتالي فمن يحسن ويمتلك هذه الوسائل يجد له مكاناً بين الأمم المتقدمة والمتحضرة، ومن يفقد إلى ذلك يفقد القدرة على الصمود والحفاظ على البقاء في ظل هذه التحديات . ومن هنا تظهر أهمية المؤسسات التعليمية لمواجهة مثل هذه التحديات المفروضة على الشعوب لأنها الركيزة التي يعتمد في بناء الأجيال ، ومنها ينطلق كل تغيير لبناء العقول والذهنيات وفي هذه النقطة بالذات تتأكد ضرورة إصلاح المنظومة التربوية . إن تعدد وانتشار وسائل الإعلام والاتصال في عصرنا الحالي وأهميتها في مجال العلم والمعرفة، أصبح يعتمد عليها في ميدان التربية والتعليم، بل أصبحت وسيلة ضرورية نظراً للدور الذي يمكن أن تلعبه في عملية التربية والتعليم مستقبلاً، ففي ظل البحث عن سياسة تربوية جديدة ورشيده يمكن لهذه الوسائل الإعلامية أن تلعب دوراً فعالاً حيث يمكنها بفضل قوتها التكنولوجية بالإضافة إلى قوة جاذبيتها من قدرتها على لفت الانتباه والاهتمام، الأمر الذي يؤدي بنا إلى التفكير بجدية في حسن استغلال هذه القوة في وضع منهجيات حديثة للتعليم وهذا لا يمكن تحقيقه إلا في كنف سياسة تعليمية تربوية جديدة تخلص المجتمعات من طرائق التعليم التقليدية والتوجه نحو تعليم يرتكز على نسق علمي و منطقي يدلنا على كيفية اختيار ال معلومات واستخدامها بطريقة أمثل من أجل إنتاج أفكار جديدة، وهذا كله لا يتم إلا في إطار تحول استراتيجي للتعليم في جزائر القرن الواحد والعشرين، حيث تنتقل بنا هذه التغيرات في تعليم محدد الأطوار إلى تعليم مدى الحياة . وهي خاصية من خصائص التعلم المستقبلية والتي تقيضها التغيرات السريعة خاصة في ظل التحولات الحالية التي انتقلت من الانغلاق المعرفي إلى بناء شبكة للمعلومات قصد متابعة المستجدات المتدفقة والمتداخلة في مختلف المستويات سواء كانت نظرية أو منهجية سمحت التكنولوجيا الحديثة للإنسان أن يتزود بالمعرفة الواسعة ويطلق أبواب متعددة متنوعة مما يسمح في اكتساب قوة تمكنه في بناء حضارته المعرفية (1) .

ويكفي أن نشير هنا إلى أن أبرز الموضوعات التي أخذت تحتل مركز الاهتمام في معظم مداري وجامعات العالم بما فيها مدارس وجامعات الدول العربية بصفة عامة، والجزائرية بصفة خاصة هو موضوع استعمال الوسائل التربوية والتكنولوجية التي تتعلق بالطالب من حيث كيفية تعليمه وكيفية استعمال المعارف الجديدة التي تتغير كل يوم وبسرعة متزايدة وبالوسائل الحديثة . كما تتعلق بالمدرس

من حيث كونه المستعمل لهذه الوسائل لإيصال المعارف وذلك لما يحدث من تغيي ر مستمر في البيئة التربوية والاجتماعية، والانفجار المعرفي الهائل والتطور التكنولوجي المسيطر . والمؤسسات التعليمية متأثرة بهذا التغيير والتطور، تتطلع إلي مواكبة العصر في تغييره وتطوره الإيجابي في هذا المجال . انطلاقا من التحديات والمتغيرات العالمية : إن تصور معالم المسيرة التعليمية في البلاد العربية انطلاقا من التحديات والمتغيرات العالمية في آفاق تفاعلها مع الآمال والتطلعات، المعقودة على تطوير التعليم- كما وكيفا- وبناء منظومة تربوية جديدة تحقق التنمية الشاملة، والمتواصلة والمؤدية إلى تجديد قوى المجتمع، والاستفادة الواعية من منجزات الحضارة الإنسانية حاضرا ومستقبلا (2) .

1- وزارة التربية الوطنية: نافذة على التربية، نشرة إعلامية شهرية يصدرها المركز الوطني للوثائق التربوية، العدد 31 جانفي 2001 ص 3.

2- حامد عمار: مواجهة العولمة في التعليم والثقافة، الدار العربية للكتاب، ط1، القاهرة، 2000، ص35.

### - العملية التعليمية في عصر المعلوماتية وتكنولوجيا الاتصال:

تتضح معالم الحركة المنشودة للمنظومة التربوية والتعليمية المتجددة فيما يلي: (1)

1- العمل على تحقيق نقلة نوعية من مجرد التعليم المعتم د على الحفظ والتلقين والتوجّه إلى واقع الحياة بجميع متغيراتها، وأن نسعى من خلال العلم الحديث للمزيد من المعرفة الفاعلة وتوظيفها من أجل حياة أفضل.

2- عن أسلوب التلقين والتكرار المنغلق في عصر العولمة تعتقد علميات التفكير والتعليم القدرة على اكتساب المتعلم لمناهج التكيف وأساليب التطوير لواقعه بما يحقق للمجتمع البقاء، والمقصود هنا أن يكون التعليم أداة لتنمية الفكر وتطوير التعليم بما يلاءم عصر المعلوماتية.

3- إن طرق المنهج العلمي متنوعة، وعليه لا يمكن القول بأن نظرية معينة هي الوحيدة الصحيحة في فهم الظواهر الاجتماعية والإنسانية، ومن ثم تبدو أهمية العمل على تكامل النظريات العلمية للوصول إلى أقصى ما تستطيعه في التشخيص والفهم من خلال تشابك العلاقات وتداخل المكونات.

4- الالتفات إلى أن توظيف الحاسوب ( الكمبيوتر)، باعتباره الأداة الأساسية في التعامل مع المعلوماتية وتكنولوجيا الاتصال، وما يمكن أن تستخدم فيه من معالجة للمعلومات والمعارف الجديدة، وما تقدمه هذه البرمجيات من دعم للفكر المبدع نتيجة لطاقتها الهائلة في تخزين المعلومات ومعالجتها نيابة عن العقل البشري، لأن معايشة عصر المعلوماتية يتطلب ذهنية علمية مناسبة، وفي كل الحالات فإن تكوين المنهج العلمي في عملية التعليم والتعلم أهم من اكتساب المعلومات والمعارف ذاتها . لهذا لا بد من تحرير التعليم من كل القيود التي تعطل مسيرة التفكير العلمي المتنامي بكل أبعاده وامتداد آفاقه.

يظهر التفاوت بين الدول الغنية وبقية الدول الم توسطة والفقيرة في استخدام سكانها لخدمات الانترنت حيث توفره للمجموعة الأولى استخدام 93.3% من السكان، بينما لا يبلغ هذا الاستخدام في المجموعة الثالثة سوى 6.7 % وهذا نظرا للتكلفة الباهظة لهذا النوع من التكنولوجيا من جهة، وكون خدمات الحاسوب والانترنت تعتمد على مستوى عال من التعليم، إذ يقدر أن حوالي 30 % ممن يستخدمون تلك الخدمات على سعيد العالم هم من الحاصلين على تعليم جامعي، هذا ما ذهب إليه تقرير التنمية البشرية لعام 1999 الصادر عن برنامج هيئة الأمم المتحدة الإنمائي.<sup>(2)</sup>

1- حامد عمار: المرجع السابق، ص ص 112 - 113 .

2- المرجع نفسه ، ص 118.

و حين نتحدث عن وضع كل هذه المعطيات السابقة الذكر لرؤية جديدة ومتجددة لأهداف تعلمنا حاضرا ومستقبلا، فإننا نريد من وراء ذلك كله إسهام التعليم في صياغة الإنسان العربية في مجتمع عربي، يتيح له تنمية طاقاته المختلفة لاستيعاب كل هذه التغيرات، وقد تأكد بما لا يدع مجالا للشك الدور الخطير الذي يسهم به التعليم في التنمية، يشير تقرير التنمية البشرية لعام 1999 إلى الارتباط الملحوظ بين ترتيب الدول على أساس وضعها التعليمي ضمن مكونات التنمية البشرية . فالدول الصنّاعية المتقدمة التي تحتل الموقع الأول في ترتيب الدول 174. يتراوح المؤشر التعليمي ما بين 0.90 و 0.9 - الحد الأقصى هو واحد صحيح - ويدخل تحت هذه العلاقة كوريا الجنوبية وترتيبها 30 ومؤشر وضعها التعليمي 0.73، أما الدول العربية فيقع معظمها في ترتيب ما بين 41 إلى 120، ومؤشر وضعها التعليمي ما بين 0.62 و 0.77، ما عدا السودان واليمن وموريتانيا وجيبوتي، فهي أدنى من ذلك بكثير من حيث ترتيبها ومؤشر حالتها التعليمية.<sup>(1)</sup>

#### جدول رقم(18) يوضح مؤشرات الحالة التعليمية لبعض الدول العربية مع بعض المقارنات(1999)

البيانات		معدل القيم في مراحل التعليم الثلاث		معدل الأمية	
البيانات		إ	ذ+إ	إ	ذ+إ
الإنفاق على التعليم من:	مؤشر الحالة التعليمية (نسبة إلى 1)	إ	ذ+إ	إ	ذ+إ
الإنفاق الحكومي	الناتج القومي	%	%	%	%
العام %	الإجمالي %				

10.8	5.9	0.59	54	59	53.6	41.4	الدول العربية
14.8	3.6	0.67	55	59	39.1	28.6	كل الدول النامية
17.9	4.5	0.82	77	72	13.8	12.8	دول أمريكا اللاتينية
12.3	5.1	0.96	93	92	1.4	1.3	الدول الصناعية المتقدمة
12.7	4.8	0.73	60	63	28.9	22	العالم ككل

- المصدر: جداول إحصائية في تقرير التنمية البشرية لعام 1999 (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي).

1- حامد عمار: المرجع السابق، ص 120.

#### 4 - أزمة التعليم الثانوي بين الإصلاح والتطوير:

ظهرت في السنوات الأخيرة فكرة التعليم الثانوي المتشعب ونظام التعليم الثانوي المطور ونظام المدرسة الثانوية الشاملة وغيرها من التسميات التي عرفها هذا التعليم في الدول الأجنبية، وإذا ما رجعنا إلى دراسة تطوّر التعليم الثانوي في البلاد العربية قد نتوصّل إلى نتيجتين هامتين هما: (1)

1- سيطرة الاتجاه الأكاديمي وسلطان الجامعة، مما جعل تطلعات الشباب وأولياءهم إلى مواصلة الدراسة قد وضع هذا التعليم في مركز الصدارة.

2- فشل الكثير من تجارب التعليم الثانوي وذلك تأثراً بضغط ونفوذ التعلم الأكاديمي إلى حد ظهور الدعوة إلى إلغاء التعليم الثانوي التقني أو إلغاء النواحي (الجوانب) العملية تحت شعار إلغاء الازدواجية، دون التفكير في تغيير المحتوى الأكاديمي للمدرسة الثانوية أو تطويره، ومن هنا تضخمت المشكلة وهكذا بدأ التعليم الثانوي التقني والمهني ينحصر حتى أصبح قليل الشأن بالقياس إلى التعليم الثانوي الأكاديمي، هذا رغم حاجة المجتمع إلى النوع الأول من التعليم، وهكذا بدت الحاجة واضحة إلى إصلاح التعليم الثانوي التقني بحيث يحقق أغراضه بدلا من إلغائه، وهذه الناحية بالذات وقفت عندها محاولات الإصلاح السابقة والجارية، بحيث يشيع في معظم البلدان العربية أنواع تقليدية من التعليم الثانوي هي التعليم الأكاديمي بفرعيه العلمي والأدبي والتعليم والمهني أيضا.

وقد كان لهذا الوضع نتائج سلبية على مستويات متعددة نجل أهمها فيما يأتي:

أ- على المستوى البيداغوجي والتربوي عموما ترجع ما كان متوقعا من الفاعلين التربويين المدرسة والجامعة من حماس وتحفيز للعمل والإنتاج والإبداع ... وهكذا ساد المؤسسات التربوية والتعليمية مناخ

نفسى مشحون بالكثير من مظاهر التذمر والإحباط فقد فيه التلاميذ قدراتهم الطبيعية وحوافزهم النفسية- الاجتماعية على التحصيل الجيد والمتوازن، وارتبك فيه كل من المدرسون والإداريون والمشرفون على العملية التعليمية في كيفية تجاوز الأزمة القائمة... فهو واقع جعل المؤسسة التعليمية بجل علاقاتها آليات اشتغالها تكاد تصبح جسدا بلا روح وشكلا فارغا بلا مضمون.

ب- على المستوى الاقتصادي وفي إطار عجز النسيج الاقتصادي والإنتاجي عن استيعاب وتشغيل مخرجات نظام التعليم والتكوين، أصبح ينظر إلى المدرسة والجامعة، بل وكل مؤسسات التعليم التكوين على أنها آليات لإنتاج وتخريج العاطلين، خاصة في ظل غياب سياسة تعليمية وتكوينية وتشغيلية واقتصادية متفاعلة ومتكاملة.

---

1- مصطفى محسن: التربية وتحولات عصر العولمة، المركز الثقافي العربي، الدر البيضاء المغرب، 2005، ص، 69- 75.

ج- أما على المستوى السوسيو- ثقافي فقد ساهم هذا الوضع في إطار تفاعله مع عدة عوامل متشابكة ومعقدة: اقتصادية واجتماعية وسياسية، وسيطرة منظومة من قيم جديدة لا تعبير اهتماما ولا احتراماً لقيم العلم والتعليم والمعرفة والبحث العلمي، وذلك في مقابل استخدام قيم وسلوكات مناقضة للعقلانية والأخلاق والمواطنة وغيرها، هذا مما أدى إلى أن يفقد المدرس والمربي والباحث والمتقن والسياسي والاجتماعي قيمتهم ومكانتهم الاجتماعية والاعتبارية. إن استفحال مظاهر الأزمة التربوية وتنامي أبعادها وامتداداتها قد طال النسيج المجتمعي برمته، وإن كان من الصعب الإلمام بكل هذه المظاهر ( نتائج الأزمة) إلا أنه يمكننا التركيز على بعض أهم وأبرز هذه المظاهر فيما يلي: (1)

1- عجز النظام التربوي و التكويني بكل أنماطه ومستوياته عن تحقيق الديمقراطية الشاملة للتربية والتعليم والتكوين، وما رافق ذلك من توزيع غير عادل للرأس المال المادي والمعنوي، وللمهام والمواقع والأدوار، والحراك الاجتماعي والاقتصادي. هذا على الرغم مما تحقق من تقدم نسبي في مجال تعميم التعليم ومجانيته وتوحيده، فإن ذلك لم يكن في مستوى ما علق من آمال تنموية على القطاع التربوي بالذات، وما رفع بشأنه من شعارات أو مبادئ من الاستقلال إلى اليوم.

2- انفصال نظام التربية في مجتمعنا عن المحيط الاقتصادي والاجتماعي والثقافي في العام. سواء فيما يتعلق بالمضامين أو القيم أو العلاقات أو مجموع آليات وشروط العمل. غير أن الوضع لا تعود أسبابه إلى النظام التربوي والتعليمي وحده كما تروج ل ذلك بعض الخطابات الضيقة، بل تعود إلى المحيط الاجتماعي بكل مكوناته. وما يعتريه من خرافات للعديد من القيم و المعايير اللاعقارية، مما يتطلب إعادة

تأهيله و تنظيمه بشكل عقلاي يمكنه من امتلاك القدرة على تحقيق الانفتاح الايجابي المطلوب على نظم التربية والتعليم و التكوين والتكامل معها بشكل أكثر فاعلية بهدف تخطي أزمتها الحالية.

3- ضعف المر دودية أو الكفاية الداخلية والخارجية للنظام التربوي وتفاقم مشكلة الأمية بكل أصنافها ومستوياتها حيث تعمقت الفوارق والفرص اللامتكافئة نبن الوسط الحضري والوسط القروي . وكل ذلك في غياب منظور شمولي وديمقراطي للمواطنة في مجتمعاتنا العربية . وكذلك نتيجة لضعف المر دودية الخارجية أيضا للنظام التربوي، و المتجلية في عدم قدرته على الاستجابة المتوازنة لمتطلبات محيط السوسيو- اقتصادي الموسوم بدوره بضعف قدرته على التكامل مع النظام التربوي استيعاب مج مل مخرجاته واستثمارها وفق تخطيط عقلاي موجه وهادف.

---

1- مصطفى محسن: الخطاب الإصلاحي التربوي بين أسئلة الأزمنة وتحديات التحول الحضاري ( رؤية سوسولوجية نقدية )، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، بيروت لبنان، ط1، 1999، ص 27-30.

إن المدرسة في الدول العربية لم تتغير وتتطور في وسائلها و أساليبها و طرقها و مناهجها بالقدر الذي يتناسب مع متطلبات المجتمع الاقتصادية والاجتماعية و مع تطورات العصر فيما يخص ثورة المعلومات و الاكتشافات العلمية والتكنولوجية و الإدارية والفنية، الأمر الذي يجعل الهوة تتسع بينها وبين الدول المتقدمة. لقد تنبه العالم المتقدم إلى مسألتين هامتين لم يلتفت إليهما العالم الثالث عامة بالقدر الكافي وهما: التقويم الدوري و المستمر لتجويد التعليم، وضبط إجراءات هذه الجودة " (1).

لهذا يجمع معظم الخبراء و المختصين في مجال التربية و التعليم أن لب التعليم يكمن في نوعيته و جودته، في حين نشهد وضعاً مخالفاً لذلك في دول العالم الثالث إذ أن التوجه منصب على التوسع الكمي على حساب النوع و الجودة . إن معظم الدول العربية ومنها الجزائر تعتمد على فلسفتها التعليمية على التلقين و الاسترجاع، و هذا ما يقيد فرص الابتكار و الإبداع و يغيب النظرة المتكاملة في تكوين الفرد و من ثم عجز التعليم عن حقيقة العدالة الاجتماعية، هذا فضلا عن الانفصال عن عالم الشغل . وبهذا يصبح التعلم عائقاً في وجه التنمية بدلا من أن يكون عنصراً فعالاً في أحداثها . و لعل من أمثلة ذلك حالة الأردن، وهي دولة عربية تتمتع بمستوى تعليمي متميز على نطاق الوطن العربي، فقد كانت الأردن الدولة العربية الوحيدة التي شاركت في أحد الاختبارات الدولية لقياس مهارات التعليم في العلوم و الرياضيات عام 1990/1991، وذلك للتلاميذ الذين بلغوا السن ا لثالثة عشر . فكانت النتيجة أن تحصلت الأردن على أدنى مرتبة، و تبين من هذه الاختبارات أن التلاميذ الأردنيون بينما يحققون علامات عالية في مجال معرفة المفاهيم والحقائق العلمية إلا أن انجازاتهم في المهارات الخاصة بحل المشكلات العلمية

في الرياضيات و الربط بينها كان متدنيا (2) مع العلم أن هذه المهارات تعد المسائل أساسية في الحياة العملية لخلق قدرات حل المشكلات و التكيف مع المستجدات التي قد تنشأ في الحياة و العمل . فمشكلة نوعية التعليم و جودته تبقى مطروحة في أغلب دول العالم الثالث ومنها الدول العربية . إن جوهر المشكلة التعليمية في الدول العربية إذن لا يكمن في القصور الكمي بقدر ما يكمن في القصور النوعي لهذا التعليم، و في عجز البنية الأساسية لعملية التعليم من محتوى و طرق تدريس في تحقيق مخرجات تعليمية مناسبة و قادرة على إحداث النمو الاقتصادي و الاجتماعي المطلوب (3). يضاف إلى ذلك سوء الإدارة واعتمادها نمط القيادة البيروقراطية، وخضوع المناهج التعليمية في أغلب الأحيان لتنظير خارجي يحدد فلسفتها وأهدافها و مضمون برامجها و ضبط أطرها المرجعية.

1 - عبد العزيز بن عبد الله السنبلي: التربية في الوطن العربي، مرجع سابق، ص.119

2 - المرجع نفسه، ص193.

3- يعقوب حسين نشوان: التربية في الوطن العربي، دار الفرقان للنشر و التوزيع، ط1، الأردن، عمان، 2005 ، ص 281.

هذا رغم محاولات إلباسها لباسا عربيا في الشكل بعيدا عن المضمون . إن الحديث عن التطور الكمي للتعليم في البلدان العربية يقودنا إلى البحث في عدد سكان الوطن العربي، والذي بلغ عام 1991- 228 مليون نسمة ويقدر إن يصبح هذا العدد 292 مليون بداية الألفية الثالثة ليلبلغ 488 مليونا في سنة 2025 ، كما تبين التقديرات إن عدد السكان الذين يضمهم التعليم الابتدائي والثانوي للبالغين من 6-17 سنة في الدول العربية يبلغ 69 مليون طالب عام 1991، أي ما يعادل 30 % من مجموع السكان كما تشير التوقعات في هذا الصدد إن النسبة ستظل على ما هي عليه حتى عام 2000، وفي العام 2025 سوف تضم هذه الفئة العمرية ( 6-17 سنة ) 118 مليون طفل وشباب أي ما يعادل ربع سكان الوطن العربي (1). وقد نمت أعداد المسجلين في التعليم الثانوي نموا مطردا متساويا إلى حد ما من 6 ملايين طفل عام 1975 إلى 14 مليون عام 1998، أي بزيادة قدرها 153% وقد نمت أعداد الإناث المسجلين نموا بارزا خلال هذه الفترة وزادت نسبتهم إلى مجموع المقيدين في هذه المرحلة من 34 % عام 1975 إلى 41 % عام 1988. كما ازداد معدل التسجيل العام بالنسبة لمجموع تلاميذ هذه المرحلة زيادة واضحة في المرحلة الثانوية، فانتقل من 28% عام 1975 إلى 51 % عام 1988، ثم ارتفع إلى 54 % عام 1990، وتجدر الإشارة هنا إلى ثمة نسبة عالية من الرسوب في هذا المستوى في التعليم بالمقارنة مع المستويات الأخرى ( الابتدائي والمتوسط ). وإذا نظرنا إلى تطور هذه المرحلة من التعليم من حيث أنواع التعليم يمكننا القول انه لم تظهر سوى بوادر طفيفة في بعض البلدان العربية تشير إلى التوسع في التعليم التقني والمهني وان التركيز على الانتساب إلى التعليم الثانوي العام ما يزال هو الغالب (2).

ويعتبر جمع من الباحثين أن من أهم وخطر أسباب فشل المخططات والإصلاحات التربوية التي عرفها المغرب العربي منذ استقلال دوله إلى الآن، كانت تجربة التخطيط للتنمية في المغرب العربي - حسب نتائج بعض البحوث - مسيرة إنتاج مخططات بلا تنمية، اقتصادية واجتماعية ناجحة، شاملة ومستديمة، الأمر الذي أدى إلى تفاقم الأوضاع وتوالد الأزمات على أصعدة مختلفة، كما أدت مثل هذه الأوضاع إلى إفراز خطابات متعددة ومختلفة حول هذا الوضع المتأزم والعوامل المتحكمة في هـ، وتحاول فهمه وتأويله والتظير له. (3)

- 
- 1- عبد الله عبد الدائم: مراجعة إستراتيجية تطوير التربية العربية، مرجع سابق، ص ص 73- 74.
  - 2- المرجع نفسه ، ص 75.
  - 3- مصطفى محسن: التربية وتحولات عصر العولمة، مرجع سابق، ص 82.

ولم تكن أزمة التربية والتعليم في المغرب العربي ظرفية عابرة أو وليدة منعطف تاريخي معين، أو خاصة بقطاع محدد، أو هي تقنية يمكن تجاوزها بتوفير شروط وإمكانات مادية معينة، بل نتيجة عوامل مركبة ومتداخلة تعود إلى عوامل كثيرة كان من عوامل إنتاجها في الوطن العربي ما يلي: (1)

- 1- غياب مرجعية فكرية واجتماعية موجهة يمكن الانطلاق منها لبلورة فلسفة أو سياسة تربوية واضحة المعالم والأهداف، تستجيب لمتطلبات المجتمع الحقيقية ومتجاوبة مع مستجدات التحول في شتى أبعاده الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية الشاملة.
- 2- ثقل الإرث السوسيوي- تاريخي والسياسي لمرحلة ما بعد الاستقلال المتمثل في تراكم الكثير من مشكلات والأزمات وتهميش ومحاصرة كل محاولات التغيير والإصلاح والتجديد، مما ساهم في تفاقم سوء تسيير شؤون البلاد، الأمر الذي ضرب في القيم مجمل عمليات ومشاريع الإنماء التربوي والاقتصادي والاجتماعي الشامل.
- 3- تراكمات وتداعيات الإرث الاستعماري، ليس في مجالات التربية والتعليم والتكوين واستئثار رأس المال البشري بشكل عام، إنما في غيرها من مبادئ الاقتصاد والثقافة والاجتماع . وقد أدى هذا الوضع في مجتمعات العلم الثالث ككل إلى تعميق الكثير من ظواهر ومظاهر الاستغراب على تشويه الواقع أكثر مما ساهمت في إصلاحه وتحديثه وتنميته.

وهنا نجد الدكتور عبد الغني عبود يحاول تشخيص عوامل الأزمة في نطاق القطاع التربوي قائلاً: " تؤدي مسؤولية الدولة عن التعليم في البلاد العربية إلى خضوع السياسة التعليمية في كل بلد ع ربي إلى اعتبارات غير تربوية، وغير علمية . فاضطراب السياسة في البلاد العربية تنعكس في أسوأ صورة على سياسات التعليم ونظمه، فنجد عدم الاستقرار في المناهج و المقررات والخطط والنظم واللوائح، مما يجعل

الرؤية غير واضحة في مجال التربية في البلاد العربية، وهذا هو الهر الأكبر في فشل الخطط التربوية و إخفاق نظم التعليم في البلاد العربية في تحقيق أهدافها " (2).

كما يركز بعض التربويين على مشكلة ضبابية إستراتيجيات التربية نتيجة غموض غايات الفلسفة التي تُوجّه بمقتضاها النظم التربوية وعدم وضوح أهدافها بشكل دقيق، و لمعالجة هذه الفكرة نقف على ثلاثة مستويات: (3)

1- مصطفى محسن: المرجع السابق، ص ص 64- 65.

2- عبد الغني عبود: التربية المقارنة في نهايات القرن، الإيديولوجيا من النظام إلى اللانظام دار الفكر العربي، ط1، القاهرة، 1999، ص.218

3- عبد الله عبد الدائم: التربية في البلاد العربية، حاضرها و مشكلاتها و مستقبلها من عام 1950 إلى عام 2000، دار العلم للملايين، ط6 ، بيروت 1998، ص 366- 369.

**1- ضبابية إستراتيجيات التربية** نتيجة غموض فلسفة التربية التي تُوجّه بمقتضاها سياسات التعليم والنظم التربوية، وعدم وضوح مضامينها وأهدافها الجزئية بشكل دقيق. وهنا تطرح قضية في غاية الأهمية هي ماهية و أهداف فلسفة التربية المعتمدة ، و التي يفترض أن تنبثق من الفلسفة الاجتماعية للمجتمع المحلي بشكل عام تزاى فيه الخصوصيات النوعية ذات الأبعاد : الحضارية و التاريخية . وبالرجوع إلى الموثيق و الدساتير الوطنية و قوانين التعليم يمكننا تسجيل الأهداف الأساسية المتفق عليها في النقاط الآتية:

- تحسين نوعية التعليم و تطويره بما يتلاءم وتطورات العصر.

- تطوير الإدارة التربوية بالأخذ بمبدأ اللامركزية و أساليب التخطيط.

- التعاون العربي دعما للوحدة الثقافية وللحضارة العربية والإسلامية.

- التعاون مع المنظمات الدولية والاستفادة من التجارب العالمية.

**2- الاستعارة الخارجية :** إذا سلمنا بأن الفلسفة التربوية المعتمدة في البلدان العربية هي ذاتها الفلسفة التربوية التي أنتجتها العقلية الغربية استنادا إلى منطلقات تصورية مميزة، فإن التساؤلات التي تفرض نفسها وهي ذات صلة وثيقة بخصائص فلسفة التربية الحديثة ووظيفتها الثنائية هي كالاتي: (1)

بناء على ما تقدم ذكره، عكست الإسقاطات التربوية - رغم محاولات تعديل محتوى البرامج التعليمية و تكيفها و واقع البلاد في العالم الثالث - إلى حد كبير إخفاق سياسة اعتماد الاستعارة، وشككت في مصداقية الصياغة التنظيرية للاتجاه التحديثي في علم اجتماع التنمية . من هذا المنطلق برز اهتمام العديد من المفكرين حول ضرورة البحث عن البديل، بناء على معالجة الرؤية السابقة، معالجة ت تناول سلبياتها وأهم انعكاساتها على أهداف، بل ومصير التنمية الشاملة للمجتمعات المتخلفة وخاصة منها

البلدان العربية، مسلطين الضوء على غايات و أهداف الفلسفة التربوية والوسائل البيداغوجية المعتمدة، و المناهج العلمية المطبقة في معظم مراحل التعليم . إلى جانب التركيز على أهمية تحقيق تنمية الموارد البشرية ودورها في تجسيد شروط التغيير المرغوب فيه في ارض الواقع . وفي هذا الصدد يؤكد يوسف عبد القادر في مقاله " أزمة التربية في الوطن العربي "، أن المنظومات التربوية في العالم العربي لا ترتبط بالأطر الثقافية والأوضاع النفسية والحاجات الاجتماعية والاقتصادية، فهي

1- سيد إبراهيم حجازي: لتوجيه الفلسفي والاجتماعي للتربية، دار غريب، القاهرة، ب.ت، ص 38.

مشدودة بقوة للمرجعية الفكرية والحضارية والثقافية الغربية، وليست أكثر من كونها صدى وانعكاسا لها ، رغم محاولات إعطائها طابعا عربيا في الشكل بعيدا عن المضمون ، الأمر الذي انعكس سلبا على واقع التنمية في هذه البلدان، والحيلولة دون حدوث التغيير المطلوب<sup>(1)</sup>. وقد ساهمت نتائج مؤتمر دمشق حول مدرسة المستقبل في الوطن العربي في كشف الضوء على واقع المنظومة التعليمية العربية، و التي تم تلخيصها في النقاط التالية: بعض الاستنتاجات نوجزها فيما يلي: <sup>(2)</sup>

1- بالرغم من التقدم الذي شهدته الدراسات المستقبلية وأسسها ومناهجها في السنوات الأخيرة، فما زال هناك قصور يشوبها من حيث مناهجها ومن حيث الافتراضات التي تقوم عليها وتستخدمها، والتي تؤسس غالبا على تصور غربي مادي النزعة والتوجه، وبطريقة ارتجالية، كما أن مثل هذه الدراسات المستقبلية وطننا العربي غير وافية ولا كافية ولا دقيقة.

2- هناك بعض من التحولات والتغيرات الجارية الآن، والتي ستشكل للقرن الحادي والعشرين، في سياقاته الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، والعلمية والثقافية، سيكون لها تأثير كبير في صياغة ورسم توجهات المدرسة من حيث فلسفتها وأهدافها وبنيتها ومناهجها، وإدارتها وتمويلها، وأساليبها التعليمية وإعداد معلمها وتلاميذها.

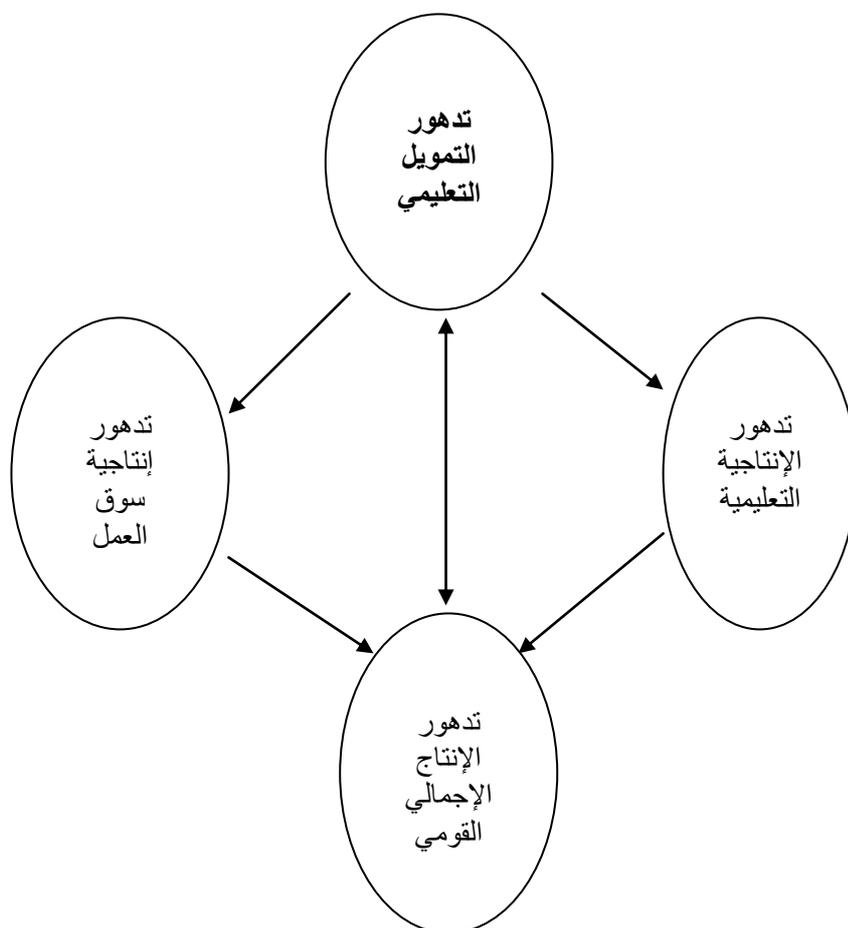
3- أن المشاهد المتعددة للأوضاع العالمية والعربية والتي تتر اوح ما بين أقصى درجات التشاؤم إلى أقصى درجات التفاؤل، وتحتم على الدول ومجتمعات العالم عامة، ودول العلم الثالث خاصة أن تهتم بدرجة كبيرة بالمؤسسة المدرسية، هي الأداة للدخول إلى المستقبل مشرق أو مستقبل مظلم.

4 - أن ما تم عرضه من تصورات لتعليم المستقبل، توصيه أن المدرسة ستظل هي المؤسسة الرئيسية التي سيعتمد عليها في مجتمع القرن الحادي والعشرين في أمر التعليم والتعلم، والتقدم والتنمية، والصياغة الثقافية والاجتماعية والسياسية والقيمية، ولن تختفي أو يضعف دورها . وسنحاول على ضوء هذه الاستنتاجات تقديم تصوّر مقترح لمدرسة المستقبل في شكل مؤشرات وخطوات عريضة ويمكن حصر هذه التصورات في المحاور التي سيلي ذكرها في العنصر الرابع.

1- محمد يسري إبراهيم دعيس: مرجع سابق، ص402.

2- مصطفى محسن: التربية وتحولات عصر العولمة، مرجع سابق، ص ص 181 - 182.

- شكل رقم(3) يمثل أزمة التعليم وتحديات القرن الحادي والعشرين<sup>(1)</sup>



إن الاهتمام المتزايد في الآونة الأخيرة بالتربية والتعليم في الجزائر نابعا من الانشغالات الكبرى لترقية الإنسان، وربط سي اسة التربية والتعليم بعالم الشغل لمواجهة متطلبات التنمية الاقتصادية

والاجتماعية والثقافية خاصة ونحن ندخل الألفية الثالثة عصر العلم والتكنولوجيا في مجال المعلوماتية ووسائل الاتصال الحديثة وآثارها على النظام التربوي والتعليمي، بل ونحن نعيش اليوم عصر يتسم بالسرعة والمنافسة في ظل ثقافة العولمة . فالمدرسة الجزائرية مثلا ورغم النقائص التي تعيشها سواء على مستوى الإمكانيات والوسائل التعليمية أو على مستوى التأطير ومحتوى البرامج و المناهج وغيرها، فهي مكسب شعبي حقق نتائج لا يستهان بها إذا ما قارناها بما خلفه الاستعمار الفرنسي من أوضاع مزرية على مختلف الأصعدة وأمام تحديات المرحلة الحالية التي تجتازها منظومتنا التربوية.

---

1- عدي قصور: مشكلات التنمية ومعوقات التكامل الاقتصادي العربي، مرجع سابق، ص 224.

لهذا فإن انشغالات المعنيين بأمور التربية والتعليم إنما نابعة من الرغبة الملحة في تحسين أوضاع المدرسة والتي يتوقف عليها مصير الأجيال، ذلك لأن تكوين الإنسان كما جاء في مختلف المواثيق ولا يزال هو الشغل الشاغل للحكومات المتعاقبة وهو غايتها ووسيلتها في نفس الوقت. والواقع أن هذا الملف قد طرح خطة شاملة ومحكمة لتطوير المنظومة التربوية مستلهما في ذلك وحدة التصور بمهامها من جهة وتحقيق الانسجام والتكامل بين مختلف مراحلها وأطوارها من جهة أخرى . وهذا لبعث تنمية شاملة وجعل النظام التربوي والتعليمي يستجيب لاحتياجات التنمية الوطنية . لكن لتحقيق مثل هذه التطلعات ينبغي إبعاد المنظومة التربوية عن كل الضغوط ومنحها الأولوية المطلقة في مخططات التنمية الوطنية بما يخدم المجتمع الجزائري ويرسخ فيه القيم والثوابت الوطنية الأصيلة.

إن الجزائر وهي تدخل الألفية الثالثة تواجهها تحديات أكبر تتعلق ليس فقط بتعميم التعليم وانتشاره على نطاق أوسع، وإنما على تطوير البرامج ورفع نوعية التعليم والتحكم في التكنولوجيا المدنية مع العلم أن التخلف في مجال التربية والتعليم وتفشي الأمية هما المسئولان بالدرجة الأولى على استمرار العقلية المتخلفة وهذا يمثل خطرا على حاضر ومستقبل الأمة الجزائرية، وقد كانت لها تجربة أليمة في هذا الميدان خلال فترة الاستقلال، حيث عانت من مظاهر الفقر والتخلف لأن سياستها التعليمية لم تكن فعالة ولم تعطى لها الأهمية اللازمة لتكون في خدمة المجتمع وتطوره . لذا فإن تطوير النظام التربوي في هذا العصر يعتبر ضرورة اجتماعية واقتصادية وثقافية تعزز الاختيارات الإستراتيجية للمجتمع الجزائري حاضرا ومستقبلا . وما هو واضح اليوم عند الخبراء أن الترابط الكوني والعولمة هما من المظاهر الرئيسية في هذا العصر، ولا شك أنهما سيظبعان هذا القرن بطابع متميز، وقد أعادت العولمة رسم خريطة جديدة للعالم وكان من النتائج المباشرة لهذه العملية إنشاء شبكات علمية واقتصادية وتكنولوجية

ترتبط مراكز البحث والمؤسسات الكبرى على مستوى العالم ككل، و لا شك أن مشاركة الدول النامية في هذه العولمة يتوقف على مدى كفاءة مواردها البشرية.

إن التحدي يبقى مطروحا علينا ببعده الوطني والعالمي، ألا وهو تنظيم قدراتنا والتحكم في وسائل التقدم التي تحضر الدولة والمجتمع للمنافسة العالمية والصراع الحضاري الذي لا مفر منه . كما لا يغيب علينا في إطار الإستراتيجية العامة للتنمية في رأي بعض المفكرين<sup>(1)</sup>، أن النظام التربوي ليس مستقلا عن المجتمع، بل يمثل وسيلة لتحقيق الأهداف السياسية والاقتصادية والثقافية ومثل هذه العملية هي تعبير عن أنساق وقيم جديدة، تعبير عن تغيير في العلاقات اجتماعية وسلوكات جديدة لكن هذا لا يمثل قطيعة تامة ونهائية مع النظم التربوية الموجودة في الدول الأخرى . وعليه فالتنمية حتى تكون فعالة حقا لا بد لها أن تركز إلى ترابط واضح بين المجال الاقتصادي والثقافي والتربوي وإلا فقدت معناها وقادت إلا مخاطر لا يمكن توقعها.

## ثانيا - التعليم الثانوي في ظل التجارب الدولية:

### 1- التعليم الثانوي في الولايات المتحدة الأمريكية :

رغم اختلاف القوانين بين الولايات المختلفة، فإن نظام التعليم في الولايات المتحدة الأمريكية إلزامي من عمر 6 إلى 7 حتى 16 عاما، كما يتوفر على نماذج بنىوية عديدة للتعليم العام تؤدي كلها إلى التخرج من المدرسة الثانوية في سن السابعة عشر أو الثامنة عشر . كما أن أهم ما في نظام التعليم في الولايات المتحدة الأمريكية التعليم غير النظامي إذ تعددت أشكاله ومجالاته . وهذا التعليم تقدمه مؤسسات عامة وخاصة كبيرة يشرف عليها أصحاب الأعمال واتحادات العمال، والجماعات والهيئات الدينية والخيرية وغيرها. و من التجارب البارزة تلك التي تقوم على التناوب بين المدرسة والمهنة، أي بين التعليم العام النظري وبين التعليم المهني . وهي تجربة نقف عليها في مستوى التعليم الثانوي، ويتسع هذا النوع من التعليم عند أولئك الذين يعودون للدراسة بعد فترة من العمل، نظرا لوجود حاجة ماسة لتجديد المعلومات بسبب الاكتشافات الجديدة في الميادين المعرفية والتقنية، وبسبب تقادم المعارف والمعلومات التي تلقوها أثناء إعدادهم الأول والتي كثيرا ما تغدو مع الزمن قديمة أوغير مفيدة.

ومن هنا وللاستجابة لهذه التغيرات ولتجديد المهارات والكفاءات المهنية كان لا بد من الأخذ بمبدأ التناوب هذا، وإعداد الخريجين لحياة متجددة دوما أي إعادة تدريب مستمرة . ونقطة التحول الأساسية في هذا التعليم المتكامل والمتواصل سيقود في خاتمة الأمر إلى ما يسمى " التعليم الذاتي " بفضل المشاركة المستمرة التي يقوم بها التعليم الثانوي في معظم البلدان المتقدمة . فالنسبة الكبيرة للمسجلين في المدارس الثانوية وهي نسبة عالية جدا ترتاد هذه المدارس الثانوية المتعددة الأغراض " فالمدارس الثانوية الأمريكية تستقبل حوالي 90 % من فئة العمر المناسبة للتعليم الثانوي بوجه عام، ينتسب 80 % منها إلى المدارس

**المتعددة الأغراض، أو ما يسمى بال مدرسة الشاملة \*** . وهذه المدارس تقدم خيارات بين 03 مساقات: مساق الدراسات الأكاديمية، وتضم حوالي 39 % من التلاميذ، والمساق المهني ويضم 24 % ، ومساق التعليم العام ويضم 37 % . ويوجد بين هذه المساقات جذع مشترك يضم مواد إلزامية، ورغم أن المواد الاختيارية تمثل 50 % من البرامج تمنح المدارس الثانوية شهادة وحيدة هي شهادة نهاية المدرسة الثانوية المدرسة العليا" (1).

1- عبد الله عبد الدائم: **مراجعة إستراتيجية التربية العربية**، مرجع سابق، ص126.

\* المدرسة الثانوية الشاملة هي مدرسة شاملة لجميع التلاميذ والميادين الدراسية الرئيسية (الفكرية والعلمية والإنسانية والاجتماعية والطبيعية والتقنية)، وهي مدرسة تتكامل فيها شخصيات التلاميذ في جوانبها الروحية والفكرية والخلفية والجسمية، كما تتكامل فيها الدراسات التي يرتبط فيها الفكر بالعمل، وتتكامل فيها الجوانب الإنسانية والاجتماعية مع الجوانب الطبيعية والتقنية . وهي أيضا مدرسة تعنى بالاتصال بمؤسسات الإنتاج والإسهام في مطالبها والاستفادة من إمكانياتها . ( أنظر أحمد المهدي عبد الحليم : اتجاهات حديثة في سياسة التعليم العام وبرامجه ومناهجه، مجلة عالم الفكر، ال مجلد التاسع عشر، العدد الثاني، الكويت، 1988، ص ص 19- 20 ).

وقد نشأت **المدارس الشاملة** في النصف الثاني من هذا القرن لتحقيق أغراض التربية التي تكيف الطالب

للحياة ولأنها وسيلة ناجحة لحل مشاكل التعليم الثانوي، وتجمع بين مختلف فئات الذكاء، وتبدأ الدراسة فيها بعد المرحلة الابتدائية لمدة ست سنوات وتختلف الخطط الدراسية باختلاف المناطق لكي تلائم البيئة المحلية. وتعتبر الولايات المتحدة الأمريكية من أسبق دول العالم في إنشاء **المدرسة الثانوية الشاملة** التي تشمل على الدراسات الأكاديمية وغير الأكاديمية أي التطبيقية، وينتظم بها من الطلبة والطالبات من يميل إلى هذه أو تلك من الدراسات، وقد بدأت أمريكا في إنشائها بعد الحرب العالمية الأولى و ذلك بقصد تحقيق عدة أهداف في وقت واحد . ويختلف هذا التعليم من ولاية إلى أخرى حسب ظروف كل منها، أما عن التعليم الثانوي العام فقد مرّ بأربعة مراحل عرفت كل مرحلة باسم نمط المدرسة الثانوية وهي: (1)

**1- المدرسة الأكاديمية ذات المصروفات الدراسية** : أنشأت في 1951 في مدينة فيلادلفيا، وعرفت أكثر

في الأربعينيات والجديد فيها هو قبول الفتيات في التعليم وهي مدرسة أكثر ديمقراطية من الأولى.

**2- المدرسة الثانوية ا لمجانية**: أنشأت في 1921 في مدينة بوسطن وسميت فيما بعد بالمدرسة

الكلاسيكية الإنجليزية، ومن خلالها طرحت فكرة إنشاء المدرسة الثانوية العامة (المدرسة الشاملة).

**3- مدرسة الثانوية الممتدة عموديا** : تضم التلاميذ من 12 إلى 15 سنة وهي تشبه المدرسة الإعدادية بمصر وتمتد فيها الدراسة ثلاث سنوات.

**4- المدرسة الثانوية العليا** : تضم التلاميذ من 15 إلى 18 سنة، وهي المرحلة الثانية من المدرسة الثانوية وهي تماثل التعليم الثانوي العام في الجزائر.

ومن مميّزات النظام التربوي في الولايات المتحدة الأمريكية كون التعليم الإلزامي مجاني حتى سن السادسة عشرة. إلا أن التعليم الثانوي ليس إلزاميا مع أنه مجاني أيضا . وحسب إحصائيات عام 1972

فإن ثلاثة أفراد من بين 10 هم على مقاعد الدراسة . وتختلف نفقات التعليم من ولاية إلى أخرى، ومن الواضح أن التلاميذ في الولايات المتحدة يتعلمون الآن بطريقة أفضل وأسرع من أي وقت مضى بفضل المناهج الحديثة وتوفر الوسائل المتطورة . ويمارس التربويون تجارب مستمرة لاستنباط الأنماط المناسبة في منطقة وتطبيقها في منطقة أخرى حيث أن المنهج يتميز باللامركزية في تطبيقه ، وتختلف الولايات عن بعضها البعض في مدى مراقبتها وسيطرتها على العملية التربوية التي تتم عادة عن طريق دائرة التربية في الولاية<sup>(2)</sup>.

1- محمد منير مرسي : الاتجاهات المعاصرة في التربية المقارنة ، عالم الكتب، القاهرة، 1974 ص 140.

2- أحمد الخطيب، رداح الخطيب: استراتيجيات التطوير التربوي في الوطن العربي، مرجع سابق، ص 173.

ومع ذلك يظهر أن المجتمع في منطقة معينة يبقى هو المركز في توجيه ودعم النشاط التربوي من حيث محتواه و منهجه ونظامه نظرا لأنهم يقدمون حوالي 50 % من الأموال اللازمة لتسيير المدرسة . لذا يشعر المواطنون بأنهم يمتلكون المدرسة، كما ينتخبون ممثلين عنهم في مجالس المدارس المحلية، وتقدم الحكومة الفيدرالية بعض الإعانات المالية للمدارس في بعض المناطق . وقد حدّد المجلس الوطني للتربية و التعليم الذي يعينه الرئيس ستة مجالات يجب التركيز عليها في ممارسة العملية التربوية هي : المهارات الأساسية، المساواة في التعليم والعمل، التمويل والإنتاج، قدرات المدرسة وحلها لمشاكلها، ومصادرها، و نفقاتها<sup>(1)</sup>.

و يحتوي النظام الأمريكي عدة أنواع من التعليم الثانوي تتمثل في: <sup>(2)</sup>

أ- **المدرسة الثانوية الدنيا** : وقد أنشأت هذه المدرسة لتخدم غرضين رئيسيين : الأول مساعدة التلميذ على الانتقال التدريجي من مرحلة الطفولة إلى مرحلة المراهقة، والغرض الثاني أن تحقق الوصل بين المدرسة الأولية بتمركزها حول الطفل وبين المدرسة الثانوية بتمركزها حول المادة المدرسة . وتقدم المدرسة الثانوية الدنيا مجموعة من الخبرات التربوية الاستكشافية في ميدان الفنون والأعمال المنزلية والصناعية إلى جانب المواد الأكاديمية، وهي التي تساعد التلميذ على اختيار المقررات الدراسية بثقة كبيرة في السنوات التالية. وهذا النمط من التعليم (الثانوية الدنيا) هو تنظيم ذو 3 سنوات (من 12 إلى 15) بعد 6 سنوات من التعليم الأولى يعقبها مرحلة أخرى من 3 سنوات ويشبه هذا النوع من التعليم في السلم التعليمي الأمريكي وضع المدرسة الإعدادية أو المتوسطة في نظم التعليم العربية.

ب- **المدرسة الثانوية العليا** : وهي مدرسة ذات 3 سنوات (من 15 إلى 18) وتمثل المرحلة الثانية للمدرسة الثانوية الدنيا، وهي تماثل وضع المدرسة الثانوية العامة في أغلب البلدان العربية . حيث تولي اهتمامها إلى المواد الدراسية و بها أقسام علمية وأخرى أدبية . وهناك أيضا المدرسة الثانوية ذات الأربع سنوات من (من 14 إلى 18) وتسمى **بالمدرسة الثانوية الشاملة** وهي نمط معروف ومألوف للتعليم الثانوي في أمريكا . وهي تستهدف مواجهة احتياجات من هم في سن المدرسة الثانوية بما تقدم من مناهج متوازنة

للأعداد للكليات أو مناهج عامة أو مهنية أو تجارية مع وجود مقررات في التعليم العام، ويتميز كل من هذه المناهج بالمرونة بما يقدمه من مواد اختيارية. وقد ساعدت هذه المدرسة التلاميذ على الانصهار في مختلف الأجواء الثقافية والاجتماعية والاهتمامات والميول في بوتقة واحدة مما يؤدي إلى وحدة المجتمع الأمريكي وتماسكه. ويلتحق التلاميذ الأمريكيين بلا استثناء بالمدرسة الثانوية الشاملة سواء كانت ذات 6 أو 4 سنوات وتضم هذه المدرسة مناهج متنوعة تتناسب مع مختلف

1- أحمد الخطيب، رداح الخطيب: المرجع السابق، ص 174.

2- محمد منير مرسي: التربية المقاربة بين الأصول النظرية والتجارب العالمية، مرجع سابق، ص 126-127.

القدرات والاستعدادات، وفيها برامج متنوعة منها الأكاديمية والعامة التي تؤهل الالتحاق بالجامعة، ومنها المهنية التي تؤهل الخريجين لعالم الشغل والدخول إلى دنيا الحياة العملية. والمخطط التالي يوضح بنية ومكونات نظام التعليم الأمريكي:

مخطط رقم (4) يمثل نظام التعليم في الولايات المتحدة الأمريكية.

السن	دراسة وبحوث عليا		ما بعد الدكتوراه
+22	دراسة الدكتوراه		الدراسات العليا
	دراسة الماجستير		
21 سنة	الكليات والجامعات		التعليم الجامعي والعالي
18 سنة	الكليات الدنيا وكليات	الكلية الفنية والمهنية	
15 سنة	المدرسة الثانوية التقليدية	المدرسة الثانوية العليا	التعليم العام
		المدرسة الثانوية الدنيا (الإعدادية)	
12 سنة	المدرسة الأولية		
6 سنة	رياض الأطفال		ما قبل المدرسة

كانت نسبتهم في بريطانيا 35% فقط من مجموع تلاميذ الثانوي، في حين كانت النسبة 66% في فرنسا عام 1986، و79% في أمريكا عام 1986 و88% اليابان عام 1988. (ص 182).

كما يسمح للتلاميذ في بريطانيا أن يتركوا المدرسة الثانوية متى بلغوا نهاية سن الإلزام وهو السادسة عشرة، ويمكنهم مواصلة الدراسة بعد ذلك حتى سن الثامنة عشر، وكثيرا من التلاميذ الملاحظ في هذا النظام أن معظم التلاميذ يتعلمون في مدارس ثانوية شاملة عامة ومجانية، وجزء قليل

### ج- إصلاحات التعليم في الولايات المتحدة الأمريكية:

لقد أدرك الأمريكيون أن التعليم هو مفتاح الحرية والتقدم، واعتبروا انتشار التعليم ضمانا أساسيا للحرية والمساواة وغيرها من المبادئ التي كسبها الشعب الأمريكي ومن ماثور قول جيفرسون : «إن الشعب الذي يتوقع أن يكون حرا وهو جاهل فإنه يتوقع ما لم يحدث ولن يحدث ». فالمدارس العامة في نظر الأمريكيين من خلال دورها العظيم في نشر العلم المعرفة تدعم مثاليات الديمقراطية الأمريكية. ويعتبر التقرير المعروف بـ " أمة في خطر " الذي صدر في 1983 أهم وثيقة عن التعليم في أمريكا خلال العقدين الماضيين. فقد كشف هذا التقرير نقاط الضعف في التعليم الأمريكي سواء فيما يتعلق بنوعيته أو فاعليته وجدواه. وقد ترتب على هذا التقرير اتخاذ خطوات عملية للإصلاح التعليمي تجسدت في مرحلتين أساسيتين هما: (1)

- المرحلة الأولى للإصلاح (1983-1986): واستندت هذه المرحلة على تصور مفاده أن مشكلات التعليم في أمريكا ترجع بالدرجة الأولى إلى انخفاض المستويات الأكاديمية للطلاب وتدني نوعية التدريس، واعتبر المعلم المسؤول الأول عن ذلك . وخلال المرحلة (1983-1985) أعدت تشريعات للارتقاء بمستوى المعلم وتحسين أدائه والتخلص من المعلمين غير الأكفاء واجتذاب المعلمين ذوي الكفاءة والخبرة وإعداد اختبارات للكفاءة المهنية للمعلمين.

- المرحلة الثانية للإصلاح (1986-1990): وهذه المرحلة تتداخل مع الأولى، فإذا كانت المرحلة الأولى قد نظرت إلى المعلم على أنه لب المشكلة في التعليم، فإن المرحلة الثانية نظرت إليه على أنه الحل للمشكلة . فقد بدأت الصيحات تنادي في هذه الفترة بضرورة تحسين مكانة المعلمين المهنية وإعطائهم مزيدا من الاستقلال والحرية والثقة ومزيدا من التدريب والفرص للقيام بواجباتهم، وقد شهدت هذه الفترة تحسنا ملحوظا في مرتبات المعلمين . وهكذا كانت نتائج الإصلاح وضاحة وناجحة في الولايات المتحدة الأمريكية .

د- إستراتيجية التعليم لسنة 2000 بالولايات المتحدة الأمريكية : لقد طرح الرئيس جورج بوش مشروعا قوميا في 18 أبريل 1991 تحت عنوان : " أمريكا عام 2000 إستراتيجية التعليم " . وقد أثار هذا المشروع

اهتماما على المستوى القومي والعالمى على السواء ولفت أنظار العالم أجمع إلى قيمة وأهميته التعليم كإستراتيجية قومية تحمل لواءها أقوى دولة فى العالم ، وعلى أن يكون ذلك درس

1- محمد منير مرسى التربية، أصول التربية، مرجع سابق، ص 108.

مستفاد للدول الأخرى ولاسيما الدول النامية منها .والواقع أن نظام التعليم الإنجليزى يمر بثورة حقيقية منذ صدور قانون الإصلاح التعليمى عام 1988، وكذلك الحال بالنسبة لفرنسا فهى تمر الآن بفترة حاسمة من إعادة تنظيم تعليمها العام لا سيما المدارس الثانوية . وهذا يعنى أن الدول المتقدمة تضع قضية إصلاح التعليم وتطويره من الأولويات فى برامجها التنموية وقد تضمن مشروع الرئيسى الأمريكى كثيرا من اتجاهات الإصلاح التى نادى بها التقرير السابق " أمة فى خطر " والإصلاحات الفعلية التى عقب ذلك وقامت بها الولايات المختلفة، وتضمن هذا المشروع سبعة أهداف رئيسية للتعليم يرمى التى تحقيقها وهى :

(1)

- 1- تنمية استعدادات وقدرات الطفل الأمريكى فى مراحل التعليم الإجبارى أى حتى سنة 17.
  - 2- أن يواصل 90% من التلاميذ المرحلة الثانوية، وهو هدف مماثل لما اتبعته فرنسا تعليمها الثانوى.
  - 3- أن يكون انتقال التلميذ من مرحلة إلى أخرى على أساس إجادته للعلوم الأساسية وهى اللغة الانجليزية والرياضيات والعلوم والمواد الاجتماعية، وبناء على أدائه فى امتحانات هذه المواد.
  - 4- العمل على تنمية القدرة على التفكير عند التلميذ ليتمكنه القيام بالتعليم والعمل المنتج فى ظل اقتصاد حديث. وهو هدف له صدق واسع فى الإصلاحات الحديثة فى نظام التعليم الانجليزى والفرنسى أيضا.
  - 5- أن يحتل التلميذ والطالب الأمريكى الرتبة الأولى بين دول العالم فى مادتي العلوم والرياضيات، ولعل الهدف من هذا هو رد فعل للنتيجة المخزية التى اكتشفت عنها نتائج امتحان عقد للطلاب فى 15 دولة وجاء ترتيب الطالب الأمريكى الثانى عشر بين الطلاب.
  - 6- على كل أمريكى أن يكتسب ألوان المعرفة والمهارات الضرورية للتنافس العلمى وممارسة الحقوق والواجبات. فالتعلم ليس لكسب العيش وإنما للحياة.
  - 7- أن تقدم كل مدرسة بتوفير البيئة المواتية للتعليم .
- تعقيب:

لقد وجهت انتقادات لهذا النوع من التعليم الثانوي، المتعدد الأغراض، وقد انصب هذا النقد بالخصوص على السنوات الممتدة بين عام 1970 و عام 1980، نظرا لانعدام التنوع والاختيار الحقيقي للدراسة في هذه المدارس، مما حدا بالكثير من الجماعات المحلية والهيئات والفئات المستقلة إلى الدعوة إلى قيام مدارس بديلة ، وبناء نماذج جديدة من المؤسسات التعليمية تهدف إلى تقديم المزيد من التنوع والاختيار داخل المؤسسة.

1- محمد منير مرسي: التربية المقارنة بين الأصول النظرية والتجارب العالمية، مرجع سابق، ص 109.

فقد أتاحت هذه المدارس مزيدا من التخصص سواء تعلق الأمر بموضوعات ذات طابع نظري أو مهني، كما شجعت على تقديم بدائل جديدة ونزعت إلى توثيق الصلة بين التعليم وعالم الشغل ، وفي بداية الثمانينات وبعد تطور المناخ السياسي وتضائل الاعتمادات المالية ، فقدت هذه النزعة قدرا كبيرا من الحماسة ومن الدعم الذي حضيت به في البداية ، وبعد تردي وضعية التعليم الثانوي في مثل هذه الظروف ، اتجه الرأي العام إلى المطالبة إلى تقديم تدابير جديدة وتقديم حلول للمشكلات التي يطرحها التعليم الثانوي المتعدد الأغراض، غير أن ما جلب الانتباه أن التقارير التي تتضمن تقويما نقديا لنظام التعليم السائد في التعليم الثانوي في الولايات المتحدة الأمريكية لم يكن موضع التساؤل أو الشك فيما يتعلق بالمدرسة ذات الأغراض المتعددة، بل ما يمكن استخلاصه من الدراسات الحالية، فان تعميم مثل هذه المدارس الثانوية يعكس سياسة تقدم التنوع داخل المعاهد التعليمية . لكن أقصى ضرر النقد التي تواجهها المدارس الثانوية متعددة الأغراض اليوم كونها تعاني من الإفراط في التنوع وهو تنوع ناجم عن العدد الواسع والكبير من المواد الاختيارية التي يتبعها التلاميذ في مسارهم الدراسي.

وخلاصة القول أن ما نجده في تجربة الولايات المتحدة الأمريكية من نزوع نحو تنشيط المناهج المدرسية وما نجده في بلدان أخرى من اهتمام م تزايد في التنوع فهي بدون شك اختلافات تفصح عن الصعوبات التي تتلقاها العديد من الدول حين تحاول أن تحقق توازنا ايجابيا بين الرغبة في تقديم تعليم أساسي مشترك وتجربة اجتماعية مشتركة إلى أكبر عدد ممكن من الشباب، وبين الرغبة في تنويع التعليم على نحو يستجيب لاهتمامات وانشغالات التلاميذ والطلبة وإمكاناتهم من جهة ومتطلبات سوق العمل وحاجاته من جهة أخرى.

2- التعليم الثانوي في بريطانيا:

أ- المدرسة الثانوية الشاملة:

من المعروف أن التعليم في إنجلترا يميل بدرجة كبيرة إلى الأخذ بنظام اللامركزية حيث تستقل

المناطق التعليمية بسلطة اتخاذ القرار فيما يتعلق بالكثير من الشؤون التفصيلية في ضوء الظروف الخاصة بكل منطقة، ويتمشى نظام اللامركزية مع النظام الديمقراطي في البلاد . ومن الناحية السياسية كان الاتجاه إلى المدرسة الشاملة تعبيراً عن تحويل اجتماعي كان يهتم بتعليم يخدم ال قلة أو الصفوة إلى تعليم يخدم الكثرة نتيجة لوصول حزب العمال إلى السلطة وتعبيره عن حق الأغلبية العاملة . وهكذا فإن المدرسة الشاملة لم تأخذ شكلها الحالي بناء على وجهة نظر تربوية، بل جاءت كحل سياسي لمشكلة اختيار التلميذ. إن أسلوب الاختيار يساعد على معرفة المدرسة وأولياء الأمور

لقدرات التلميذ، ويعتمد هذا على تقرير من المدرسة الابتدائية و إجراء مقابلة مع التلميذ وولي أمره . ثم تتم دعوة التلاميذ و أولياء أمورهم لحضور اجتماع في الفصل الصيفي للتعرف على المدرسة و مقابلة المدير و المعلمين . وخلال الفصل الدراسي الأول ، تجري اتصالات ومناقشات مستمرة بين أولياء الأمور و المعلمين و التلاميذ و المرشدين النفسيين لكافة المشكلات التي يواجهونها ، وفي نهاية الفصل الأول ترسل تقرير إلى أولياء الأمور في بداية الفصل الثاني ، كما تتم لقاءات خاصة لأولياء الأمور مع المعلمين. وتتعلق هذه المشكلات حول اختيار التلميذ للمواضيع الدراسية الاختيارية في مختلف المستويات و المهن التي يرغبون في تعلمها . كما تتعلق هذه اللقاءات بتشجيع التلميذ على استخدام المكتبة و التسهيلات الأخرى و التعرف على المرافق المتوفرة في المدرسة.

ومن الناحية المثالية، فإن المدرسة يجب أن تعكس وتخدم ما يجاورها، إذ كلما ازدادت هذه الروابط قوة كلما انعكس ذلك على فائدة الطرفين، إلا أن المشكلة التي تواجهها المدارس تكمن في الاتصال مع كافة أولياء الأمور . ويمكن التغلب على ذلك عن طريق دعوة الآباء وأعضاء المجتمع المحلي إلى نشاطات رياضية أو ترفيهية أو مسرحية، أو عقد لقاءات مفتوحة وإقامة معارض لإنتاج التلاميذ، أو حفلات وندوات اجتماعية أو دورات تثقيفية . كما يمكن توثيق الروابط بين المدرسة والمجتمع عن طريق : زيارة المتعلمين للمصانع والمزارع والمؤسسات، قيام الهيئات التعليمية والتلام يذ بخدمة المجتمع المحلي والقيام بنشاطات وأعمال تطوعية، وعقد دورات تدريبية مجانية، وإعطاء دروس حول علاقة المدرسة بالمجتمع ونشر الوعي بين أعضائه (1). وتقدم معظم المدارس الثانوية منهاجاً أساسياً لمدة سنتين أو ثلاث سنوات يشمل اللغة الإنجليزية، الرياضيات، التاريخ والجغرافيا والرسم والأعمال اليدوية ( للبنين) والتدبير المنزلي (للبنات) المرحلة " الثانوية تشمل المرحلة التكميلية ثم الثانوية " (2). ويلاحظ أن تقسيم التلاميذ في المدارس الثانوية الشاملة لا يتم عن طريق اختبارات الذكاء لأنه غير مرغوب فيها، وإنما يتم في معظم

تلك المدارس على أسس ثلاثة وهي : القدرة في الرياضيات، القدرة في اللغويات، و القدرة في العلوم . وقد بات واضحا الآن أنه إذا كانت المدرسة الشاملة تهدف في النهاية إلى نيل ثقة الرأي العام، فإنه من الضروري اختيار ماذا يجب عليها أن تفعل، ثم البحث عن كيفية أدائها لو اجباتها ومهامها . وتدعى المدرسة الشاملة بهذا الاسم ، لأنها تقدم مختلف أنواع النشاطات و الثقافة المهنية من جهة، ولأن كافة التلاميذ الذين يقطنون في منطقة ما بغض النظر عن قدراتهم ستتاح لهم الفرصة للدراسة فيها من جهة ثانية.

- 1- أحمد الخطيب، رداح الخطيب: استراتيجيات التطوير التربوي في الوطن العربي، مرجع سابق، ص 16.
- 2- محمد منير مرسي: الاتجاهات المعاصرة في التربية المقارنة، مرجع سابق، ص 51.

وفي سؤال موجه إلى أولياء الأمور عام 1976 حول ميزات المدرسة الشاملة من وجهة نظرهم، أجاب هؤلاء أن من حسنات هذه المدارس : التخلص من مشكلة النجاح و الرسوب في سن الحادية والثانية عشرة على الأقل، وتوفير مواضيع دراسية متنوعة و متعددة، و فرصا تربوية ونشاطات مهنية مختلفة، وتمكين كل تلميذ من البقاء في المدرسة بعد المرحلة الابتدائية، وفي عدة مناطق، فإن المدرسة الشاملة تستغل المصادر القليلة المتوفرة أحسن استغلال وبصورة أفضل من أنظمة التعليم الأخرى . وقد حدد مجموعة من التربويين أهداف المدارس الشاملة التي تميّزها عن أية مدارس ثانوية أخرى رغم وجود العديد من الأهداف المشتركة بينهما فيما يلي : (1)

- 1- التخلص من الفجوة في التعليم ما بعد المرحلة الابتدائية عن طريق وضع جميع التلاميذ ذوي القدرات المتباينة في مدرسة واحدة، وهكذا يمكن للتلاميذ التفاعل و الاستفادة من بعضهم البعض . كما يمكن أن يتكفوا ضمن مجموعات محددة في المواضيع الدراسية، مما يجعلهم يتطورون بسهولة.
- 2- إن عملية جمع تلاميذ يمثلون قطاعا عشوائيا من المجتمع في مدرسة واحدة يشكل نموذجا أكاديميا واجتماعيا جيدا ، يؤدي إلى تفاعل المدرسة و المجتمع، و إلى خلق مجتمع متماسك و متحد بصورة تدريجية ، نظرا لأن المدرسة تجمع هذا الخليط من القدرات المختلفة و البيئات الاجتماعية المتعددة.
- 3 - إن تركيز المعلمين ووجود التسهيلات والأجهزة في المدرسة الشاملة يساعد في توفير فرص تعليمية متنوعة للتلاميذ ذوي القدرات المتباينة . وقد كانت المدارس الثانوية في إنجلترا مقسمة إلى مدارس : أكاديمية، وتقنية، وحديثة . إلا أن قرار حكومة العمال الشهير رقم (10) لعام 1965 ألزم كل السلطات التعليمية في جميع المناطق بإنجلترا أن تعيد تنظيم مدارسها لتصبح كلها شاملة . وهكذا أصبحت الفلسفة التربوية تقوم على التعليم الشامل . وفي حين كانت عدد المدارس الشاملة في بريطانيا عام 1965 (262) مدرسة، ونسبة المدارس الشاملة إلى كافة المدارس الثانوية (4.5%) وعدد التلاميذ في المدارس الشاملة)

239.619 ) تلميذا، ونسبة تلاميذ المدارس الشاملة بالمقارنة مع نسبة تلاميذ كافة المراحل الثانوية ( 8.5 % ) أصبحت هذه الأرقام و النسب عام 1976 ( 338 ) مدرسة، ( 68 % ) و ( 29764.8 ) تلميذا، ( 75.6 % ) على التوالي. ومن المؤكد أن هذه الأرقام والنسب ازدادت وارتفعت في وقتنا الحاضر، نظرا للقرار الحكومي القاضي بتحويل المدارس إلى مدارس شاملة. أما معدل عدد التلاميذ في المدارس الشاملة الواحدة فهو حوالي ( 950 ) تلميذا ، رغم أن بعض المدارس الكبيرة يمكن أن يصل فيها عدد التلاميذ إلى ( 2000 ) تلميذ أو أكثر.

1- أحمد الخطيب، رداح الخطيب: استراتيجيات التطوير التربوي في الوطن العربي، مرجع سابق، ص 167.  
والجدير بالذكر أن القرار رقم ( 10 ) المذكور آنفا لم يحدد نمطا واحدا للمدرسة الشاملة، بل طرح عدّة بدائل تختار السلطات المحلية من بينها ما يناسبها (1) . و أهم هذه البدائل: (2)

1 - تعليم شامل متصل في مدرسة واحدة لكل التلاميذ من سن 11-18 سنة، بحيث تجمع هذه المدرسة تلاميذ المنطقة الواحدة بعد أن ينهوا المدرسة الابتدائية ( الأولية )، بدون أي انتقاء، ويعتبر هذا البديل الأكثر شيوعا حيث بلغت نسبة هذا البديل عام 1976 ( 48.3 % ) أي أنه من مجموع ( 2874 ) مدرسة شاملة ( باستثناء المدارس المتوسطة)، كانت هناك ( 1390 ) مدرسة شاملة تبدأ من السن 11-18 سنة.

2 - تعليم شامل على مرحلتين حيث ينتقل جميع التلاميذ بعد الانتهاء من المدرسة الابتدائية ( الأولية ) من سن الحادية عشرة إلى مرحلته الأولى ويبقون فيها حتى سن الرابعة عشرة، ثم ينتقلون إلى مرحلته الثانية التي تستمر إلى سن الثامنة عشرة، ويوجد هذا النوع في المناطق التي لا تتوفر مساحة للمدرسة الشاملة الكبيرة، و في الغالب في المناطق القديمة التي كان فيها مدرستان منفصلتان : واحدة للمرحلة المتوسطة ، و الأخرى للمرحلة الثانوية .

3 - تعليم شامل يبدأ بمدرسة أولية ابتدائية من سن الخامسة إلى الثامنة أو التاسعة ، ثم مدرسة وسطى حتى سن الثانية عشرة أو الثالثة عشرة، وأخيرا مدرسة ثانوية أعلى، ويتم تنظيم هذه المدارس جميعها على أسس الشمول دون الانتقاء، كما أنها تتميز بتوفير فرص أفضل لاكتشاف الميول و القدرات بين مجموعات متقاربة في فئات الأعمار.

4 - مدرسة شاملة تستقبل الطلاب من سن 11 حتى 15 أو 16...

5 - مدرسة شاملة يتعلم فيها التلاميذ من سن 11 ويبقون فيها إلى إنهاء دراستهم في الجامعة أو ما يشابهها. وهؤلاء يتم نقلهم إلى مدرسة شاملة أخرى ابتداء من سن 13 أو 14 سنة. وفي الواقع فإن

النمطين الأخيرين من المدارس الشاملة (4 و 5) يواجه مشكلة عدم توفير النوعية الممتازة من المعلمين الذين يستطيعون تدريس الصفوف العليا في المرحلة الثانوية . لذا يتم تجميع التلاميذ من عدة مدارس شاملة في كلية مستقلة يتوفر فيها هذا النوع النادر من المعلمين الأكفاء . إلا أن هذا النظام لا يشجع الكثير من التلاميذ على الاستمرار في دراسة أعلى بعد سن الخامسة عشرة نظرا لبعدها الكلية عن أماكن سكنهم.

1- أحمد الخطيب، رداح الخطيب: المرجع السابق، ص 168 - 169.

2- محمد منير مرسي: الاتجاهات المعاصرة في التربية المقارنة، مرجع سابق، ص 51.

- مخطط رقم (5) يمثل نظام التعليم في بيطانيا (1)





1- محمد منير مرسي: المرجع السابق، ص 183.

### 3- التعليم الثانوي في فرنسا:

شهد التعليم الفرنسي في نشأته وتطوره عدة تحولات هامة كغيره من أنظمة التعليم العالمي، أدت إلى تشكيله في هذه الصورة التي هو عليها الآن . ومن أهم العوامل التي ساهمت في هذا التطور نذكر على الخصوص الكنيسة الكاثوليكية، الثورة الفرنسية، نمو حركة التصنيع، ومحاولات الإصلاح التعليمي المختلفة التي عرفتھا فرنسا وحتى لا نخرج عن موضوع الدراسة (التعليم الثانوي والتنمية)، سنحاول في هذا المقام التعرض إلى مرحلة التعليم الثانوي على الخصوص لمعرفة كيفية تطور هذه المرحلة والأسس التي قامت عليها وأهميتها بالنسبة للمجتمع الفرنسي.

#### المدرسة القانونية في فرنسا:

وتعرف مدرسة الليسية (Lycée) وهي على نوعين : حكومية وخاصة. وهناك ثلاثة أنواع من الثانوية : الثانوية العامة، الثانوية التقنية، والثانوية المهنية وهي نوع جديد أنشأ بموجب إصلاحات 1975، ويدرس التلميذ في الثانوية العامة أحد التخصصات الخمسة الرئيسية التالية : الآداب والفلسفة-الاقتصاد والعلوم الاجتماعية،الرياضيات والطبيعة،الرياضيات والعلم الطبيعي،الرياضيات والتكنولوجيا.

أما الثانوية التقنية فتضم التخصصات الآتية : علم الصناعة، دراسات الأعمال، أعمال الكمبيوتر .  
فالتعليم عموماً بهذه البلدان يتميز بالمرونة والتخصص والتوازن بين أنواعه ووصل إلى درجة كبيرة من النجاح وخصوصاً التوسع في التعليم الثانوي العام بها وأغلبه عام وديمقراطي وتوجد مدارس تشرف عليها هيئات خاصة. كما أن خريج كلا المدرستين الثانوية العامة والثانوية التقنية يتدرب على المواد المهنية مما يمكنه من الالتحاق بالتعليم العالي . أما الثانوية المهنية فيكون فيها التركيز على المواد المهنية، وهي تحظى بمكانة أقل من النوعين السابقين. وكان إنشائها لتعميم التعليم الثانوي كسياسة تربوية عامة لفرنسا. وتتجه هذه السياسة التعليمية حالياً إلى توحيد نمط هذه المدارس الثانوية الثلاثة في مدرسة واحدة تضم مختلف الشعب على غرار المدرسة الشاملة في الولايات المتحدة الأمريكية و بريطانيا. وابتداءً من المرحلة الثانوية وما بعدها تكون الدراسة غير إجبارية، ويدرس فيها تلاميذ بين (18- 20 سنة) ، ويمكن لمن ينهي الدراسة بالثانوية العامة بعد دراسة ثلاثة سنوات أن يحصل على البكالوريا التقنية . أما الثانوية المهنية تؤدي للحصول على شهادة الدراسات المهنية . وقد تم إحداث تغيير في نظام التعليم الثانوي، يسمح بموجبه للتلاميذ الحصول على شهادة البكالوريا المهنية، وهو تغيير حديث في التعليم الفرنسي يهدف إلى تحقيق أحد الأهداف الرئيسية للتعليم الفرنسي وهو الوصول بنسبة 80% من التلاميذ إلى مستوى البكالوريا بحلول عام 2000<sup>(1)</sup>.

1- محمد منير مرسي: التربية المقارنة بين الأصول النظرية والتجارب العالمية، مرجع سابق، ص 204.  
وقد عملت السلطات التعليمية بفرنسا على زيادة نسبة الالتحاق بالثانوية والحق أكبر عدد من التلاميذ إلى هذا المستوى من التعليم لدرجة أصبحت المدارس مكتظة وشديدة الازدحام بالتلاميذ، إلا أن الدراسات الحديثة التي أجرتها وزارة التعليم الوطنية، والمعهد القومي للبحوث التربوية (INPP) أكدت عدم صحة ما أشيع من أن مستوى تلاميذ المدارس الثانوية قد انخفض، بل مازال على مستوى تحصيلي رفيع. بل إن المستوى العام للتلاميذ قد ارتفع في بعض المواد كالرياضيات والفيزياء، وأن معظم التلاميذ بالمدارس الثانوية معروفون بالجدية في العمل والاجتهاد، وهم تحت ضغط شديد للحصول على البكالوريا. ومن بين مجموع التلاميذ الذين ينهون المرحلة الثانوية سواء حصلوا على البكالوريا أم لا حوالي 32% يلتحقون بالتعليم العالي، وذلك حسب إحصاءات 1991. وفي تقدير آخر 44% من خريجي الثانوية العامة وثلاث خريجي الثانوية التقنية يلتحقون بالتعليم العالي، والواقع أن النظام التعليمي الفرنسي من المرحلة الابتدائية حتى الجامعة يقوم على أساس اختبار أحسن العناصر من التلاميذ. وقد ثبتت أن هناك تفاوتاً في المكانة بين أنواع المدارس الثانوية . ففي حين تحظى الثانوية العامة والتقنية بمكانة كبيرة نجد

الثانوية المهنية متدنية المكانة وذلك لعدم تكافؤ الفرض التعليمية لا سيما الا لتحاق بالتعليم العالي بين الأنواع الثلاثة، وقد اعترفت السلطات الفرنسية بذلك . وهناك اتجاه جديد لإنشاء نوع من المدارس الثانوية متعددة التخصصات تعرف باسم ( Lycées polyvalents ) على غرار المدارس الثانوية الشاملة المعمول بها في بريطانيا وأمريكا (1).

---

1- حمد منير مرسي: المرجع السابق، ص 20.

#### الخلاصة:

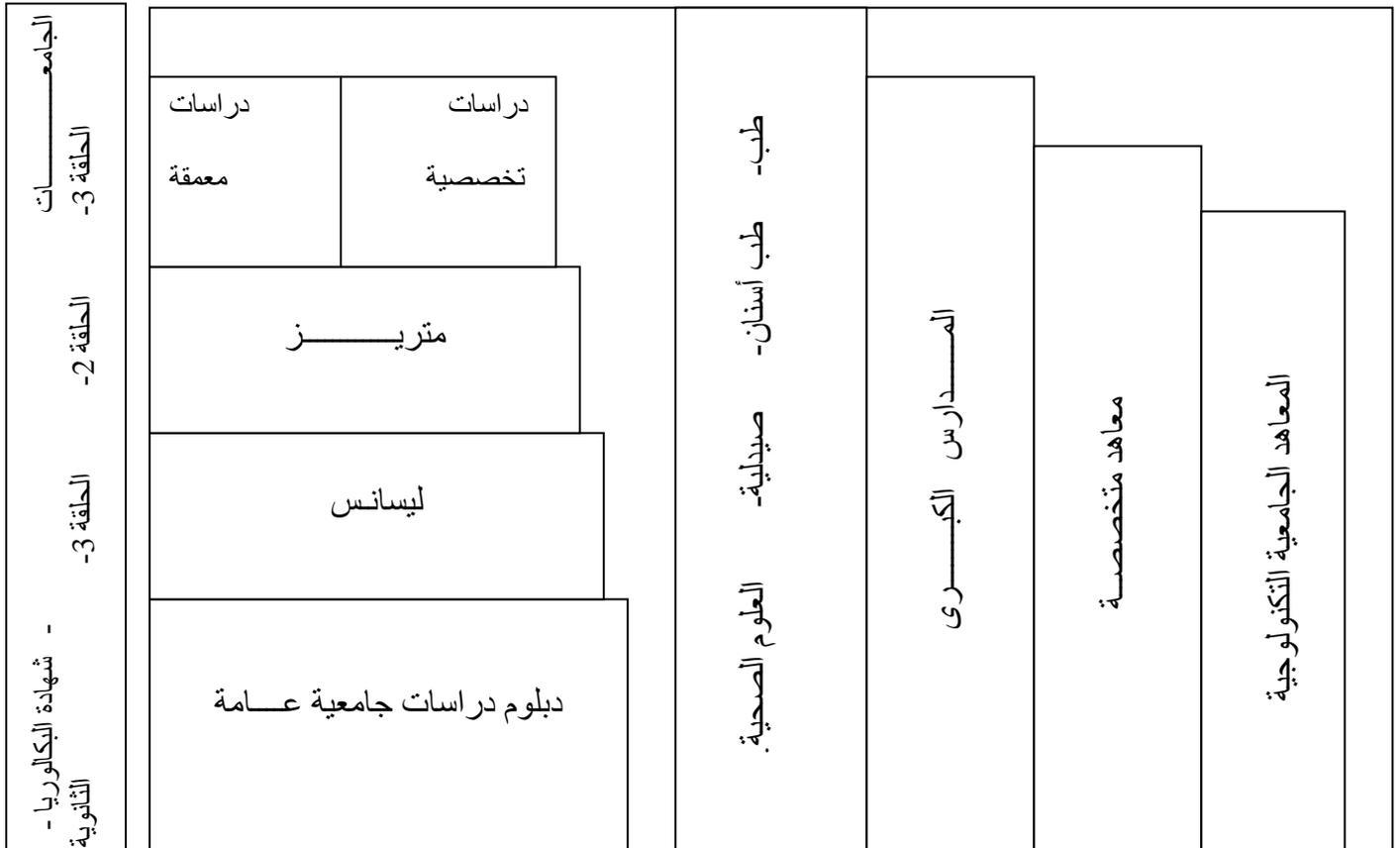
الأمر الذي لفت أنظار هذه الدول هو ضرورة تنظيم التعليم الثانوي باعتباره الأساس الذي يزود التلاميذ بالمهارات المهنية و الكفاءة اللازمة لنوعيات العمل المطلوبة من أجل التطور الصناعي، بعد أن كان التعليم الثانوي قاصرا على تعليم النخبة القادرة على دفع نفقاته الباهظة، كما غلب على مناخه الطابع الأكاديمي النظري الذي يمجّد كل ما هو كلاسيكي و يحتقر كل ما هو عملي أو مهني. بعد هذه الدراسة التحليلية النقدية لنماذج من نظم التعليم الثانوي في البلدان المتقدمة، قد نصل إلى نتيجة تبدو سلبية من ناحية وهي أننا لم نحصل من التجربة العالمية في هذا الميدان على نمط تعليمي نموذجي يمكن الاحتذاء به، بل نحن أمام نماذج متعددة يلبس كل منها لباس خاص بذلك البلد وبتجربته التي تتبع من بيئته الاجتماعية والاقتصادية والثقافية، ومن حاجات المجتمع الراهنة والمستقبلية، يضاف إلى هذا استمرارية التعديل والتغيير والإصلاحات المتتالية والمراجعة لهذه النماذج التعليمية وما يمكن استخلاصه في هذا المجال أن التجارب التربوية الحديثة قد تخلصت أو بدأت تتخلص من الصيغ

التعليمية التقليديّة الجامدة، وجعلت من التنوّع والتعدّد والمرونة شعارها.

ومن هنا فإنّ الجامع بين مختلف هذه النماذج أنّها جميعها نماذج مفتوحة أمام التطوير والتجديد، نماذج تستجيب لحاجات خريجي التعليم الثانوي ومطالبهم وتقضي على ما يساورهم من قلق ولاسيما أمام تزايد نسبة البطالة ولحاجات التطور العلمي والتكنولوجي ومطالب سوق العمل ومؤسسات الإنتاج، وأنّ تجعل من نظام التعليم في نهاية المطاف أساس التنمية. لهذا كانت النظم التعليمية الحديثة حريصة على الربط بين التعليم والعمل، أي بين التعليم والإنتاج بين المدارس والمؤسسات الصناعية والزراعية والتجارية والتأكيد على الثالوث الذي لا يمكن فصله وهو التعليم والتقنية الحديثة والحياة المهنية.

### - مخطط رقم (6) يمثل نظام التعليم في فرنسا.

#### الدكتوراه



## ثالثاً - سياسة التعليم الثانوي في العالم العربي:

### 1- نظم التعليم الثانوي في بعض الدول العربية:

لقد خضعت النظم التربوية العربية في تطورها إلى تأثير عوامل مختلفة عملت في تشكيلها بالصورة التي هي عليها الآن، وحكمت تطورها وحددت نموها وطابعها . ومن خلالها عرفت توسعاً في مراحل التعليم بفضل جهود الدول العربية بشكل سريع رغم قصور وقلة الإمكانيات، مما أدى إلى هدر كبير في التعليم كالرسوب والتسرب أو وجود أعداد كبيرة غير مؤهلة لا تجد المجال المناسب لها في سوق العمل . وفيما يلي نظرة مختصرة لنظم وفلسفة التعليم الثانوي في بعض البلدان العربية:

#### أ- في مصر:

تشير الدراسات إلى وجود مستويين للتعليم الثانوي في مصر وذلك منذ عام 1920: مدارس ثانوية رسمية، ومدارس أولية راقية. كانت الدراسة فيه في البداية مقسمة إلى قسمين، يدرس الطالب بالقسم الأول مواد عامة بينما يتجه القسم الثاني إلى التخصص، وتتفرع الدراسة فيه إلى فرعين علمي وأدبي كما هو

الشأن في أغلب البلدان العربية ... وقد أجري تعديل على نظام الدراسة في هذه المرحلة شبيه بالنظام التعليم الثانوي البريطاني، بعدها قسمت إلى مرحلة إعدادية ومرحلة ثانوية عامة وتقنية. أما النظام الحالي فيسير وفق نظام ثلاث سنوات، ويدرس الطالب في السنة الأولى دراسة عامة (جذع مشترك) تتشعب بعدها الدراسة ابتداء من السنة الثانية إلى شعبتين، شعبة علمية وشعبة أدبية، وتنتهي الدراسة بالحصول على شهادة إتمام الدراسة الثانوية ( البكالوريا ) (1).

أما عن جهود الإصلاح التربوي في مصر فهي مستمرة وخاصة فيما يتعلق بإصلاح المناهج وتطويرها، رغم ما تواجهه من مشكلات، ورغم ذلك تعتبر مصر أول دولة عربية اهتمت بوضع برامج دراسية لإعداد المتخصصين في تطوير البرامج و المناهج الدراسية ، وكان لهذا الإعداد أثر واضح في اضطلاع هؤلاء المتخصصين بدور كبير في التغيير والتنمية في مصر، كما كانت تقدم المشورة للدول العربية الأخرى في هذا المجال ... ومن بين المناهج التي تدير عليها مصر حاليا في مجال إصلاح وتطوير التعليم الثانوي على أساس تجريبي، هو ما يسمى " بالتعليم المتكامل " وهو تعليم يجمع بين الدراسات النظرية والدراسات العملية أو المهنية في مدرسة تجريبية واحدة ، ومثل هذا التطوير يتطلب تخطيطا وتدريباً جيدين بالنسبة للمعلمين، وتوفير لمرافق جديدة على جانب وضع نماذج لمناهج شاملة ومتكاملة... (2)

1- محمد الفالوقي ورمضان القذافي: مرجع سابق، ص 120.

2- أحمد الخطيب ورداد الخطيب: استراتيجيات التطوير التربوي في الوطن العربي، مرجع سابق ، ص 266-270.

#### - مناقشة:

إلا أن ما أسفرت عنه هذه الإصلاحات من نتائج وقابلية للتعميم في جميع المدارس المصرية لم يحقق الأهداف المرجوة منه ، وما زال موضع بحث ودراسة إلى يومنا هذا رغم أن النتائج الأولى كانت تبدو مشجعة وواعدة.

#### ب- في تونس:

يعود التعليم الثانوي فيها قبل 1881، حيث توجد مدارس ثانوية عربية وفرنسية أثناء الاحتلال، ينقسم التعليم الثانوي بها إلى مرحلتين، وتتراوح الدراسة بها من سنة إلى سبع سنوات.

- المرحلة الأولى: تمثل المرحلة الإعدادية وتدوم الدراسة فيها ثلاث سنوات.

- المرحلة الثانية: تدوم الدراسة فيها من 3-4 سنوات حسب التخصص: عام ، تقني وفني ، التعليم الثانوي العام مدته أربع سنوات ، وتؤدي إلى شهادة البكالوريا وتشتمل الدراسة في الشعب التالية : شعبة آداب تشمل اللغات العربية والأجنبية وآدابها، شعب الرياضيات والعلوم وتشمل على العلوم الرياضية

والعلمية. إن التجربة التونسية في الإصلاح والتجديد التربوي اتخذت في العقد الماضي جملة من الإجراءات لتحقيق الأهداف المرجوة من هذا الإصلاح وإكساب التعليم الثانوي المزيد من الفعالية، وكانت هذه الإجراءات تهدف إلى: (1)

- **تدعيم الفروع العلمية والمهنية** : وفي هذا المجال شرعت الوزارة المعنية بتطبيق بعض التجارب سعياً منها في ترغيب التلاميذ في هذه الفروع والالتحاق بها، فأدخلت مادة العلوم الفيزيائية والتكنولوجيا في الجذع المشترك من التعليم الثانوي انطلاقاً من العمال التطبيقية، كما جرى تعزيز الإعداد العلمي والتقني لتلامذة التعليم التقني والمهني عبر إشراكهم في أشغال واختبارات عملية تطبيقية . كما فتح المجال أمام المتفوقين من التلاميذ في فروع التعليم التقني والصناعي لمتابعة دروس متخصصة بإضافة سنة إضافية تمكّنهم من الدخول إلى مدارس عليا متخصصة. كما أحدثت اختصاصات جديدة في هذا التعليم استجابة لمتطلبات الحياة الاقتصادية في البلاد وحاجاتها.

- **تعديل المناهج والبرامج وإصلاحها** : أدخلت في هذا الإطار تعديلات وتجديدات عديدة، ولعلّ أبرز ما حدث في مجال تعديل وإصلاح المناهج وتطويرها، التغيير البنوي داخل المدارس، إذ تقرر تغيير نظام الدراسة من حيث عدد الساعات الأسبوعية وفقاً للأولويات التعليمية الجديدة، إلى جانب العمل على الإفادة من وسائل الاتصال الجماهيري في التعليم (ربط المدرسة بالمحيط).

---

1- أحمد الخطيب وراح الخطيب: المرجع السابق ، ص 270- 272.

وقد أضيفت ساعات إضافية لمختلف الصفوف قصد تنمية المهارات الأساسية في اللغة والرياضيات وفي صفوف أخرى إضافة حصص للدراسات العملية في مجالي الزراعة والصناعة.

- **إعداد المدرسين للتعليم الثانوي** : أدخلت تعديلات في نظام إعداد المدرسين سواء من حيث كيفية اختيارهم وتوجيههم، أو من حيث عملية إعدادهم وإدخال الجوانب العملية والتطبيقية في سياق الإعداد، إضافة إلى ذلك اشتراك الهيئة التعليمية في عملية التجديد، إذ يطلب من المدرسين في مختلف معاهد التعليم الثانوي القيام ببحوث ودراسات تربوية، وتقييم المناهج الدراسية وطرائق التدريس، وإعداد الوسائل التعليمية، والمساهمة في تأليف الكتب وغيرها من الأنشطة التربوية التي تساهم في إكساب الخريج المهارات التي يطلبها المجتمع.

- **الإدارة التربوية والتعليمية** : يعتمد التعليم في تونس على التمويل والتوجيه الحكومي، أي مركزية السياسة التعليمية إلى درجة كبيرة كما هو شأن أغلبية البلدان العربية، لكن ثمة اتجاهات قويا نحو إشراك ممثلين للمؤسسات غير التربوية في عملية التخطيط للتعليم ، وقد بذلت الإدارة التعليمية خلال الخمسة سنوات

الخبرة جهودا واعية لتنمية لا مركزية الإدارة التعليمية على الصعيد المحلي، بما في ذلك المدرس نفسها والسلطات المحلية المعنية بالإشراف على العملية التعليمية ... ومن ثم تتسابق الجهود المحلية لتجديد الغدرة التربوية في شتى أنحاء البلاد.

### ج- في سوريا:

كان نظامها التعليمي مقتبس من النظام التعليمي الفرنسي عندما كانت جزءا من الدولة العثمانية، حتى صدور نظام المعارف 1899، ويعتبر النظام الثانوي العام المرحلة التعليمية الموصلة إلى الدراسات الجامعية بعد حصوله على شهادة الإعدادية، ومدة الدراسة بالمدرسة الثانوية العامة ثلاث سنوات . تعتبر السنة الأولى عامة ثم تتفرع ابتداء من السنة الثانية إلى قسمين : علمي وأدبي وتتجه نسبة 80 % إلى القسم العلمي والباقي للقسم الأدبي، وعند قيام الوحدة بين سوريا ومصر 1958، تم توحيد التعليم ونظمه وكتبه ومنهجه مع مصر (1)

مع تعديل نظام الامتحان وهذا بعد 1967، حيث تنظم الدراسة على ثلاث فترات كل فترة ثلاثة شهور وتنتهي بالامتحان . يقترب شكل المدرسة الثانوية العامة في البلدان العربية من نموذجين تعليميين هما : النموذج التعليمي الفرنسي، والنموذج التعليمي البريطاني لأسباب تاريخية لأن معظم البلدان العربية احتلت من طرفها وتأثرت بثقافتها وذلك هو سبب التشابه بين أنظمة التعليم العربية.

---

1- نازلي صالح: في التربية المقارنة، عالم الكتب، القاهرة، 1974، ص 396.

أما فيما يتعلق بإصلاح وتطوير منظومة التربية والتعليم في سوريا ومن خلال المؤتمر الثاني لتطوير التعليم ما قبل الجامعي المنعقد في دمشق في الفترة 22- 27 ماي 1987 والذي جاء تحت شعار " نحو إستراتيجية متجددة في مجتمع التقدم والاشتراكية " ومهمته دراسة العملية التربوي بجميع مكوناتها ومرآحتها باتجاه جديد وإحكام الربط بينها وبين متطلبات التنمية الشاملة وذلك من خلال: (1)

1- تقويم مدى تنفيذ توصيات المؤتمر التربوي الأول لتطوير التعليم ما قبل الجامعي لعام 1974.

2- الوقوف على واقع العملية التربوية والتعليمية في البلد، وما تم فيها من تطورات وإنجازات قد تحققت بعد المؤتمر التربوي الأول.

3- رصد المستجدات التربوية المعاصرة والمستقبلية في ضوء متطلبات وحاجات التنمية الشاملة للمجتمع من أجل وضع تصور مستقبلي للعمل التربوي والتنموي.

4- اقتراح توصيات مناسبة لتعزيز الدور الريادي للتربية والتعليم في بناء مجتمع متقدم ومزدهر.

ومن أهم الاتجاهات التي برزت خلال المناقشات ما يلي:

- توظيف التعليم توظيفاً تاماً في بناء الإنسان العربي بناءً متكاملًا ومتوازنًا.
- زيادة الاهتمام بتوجيه محتوى المناهج التربوية التعليمية والتعلمية في جميع مراحل التعليم
- تطوير الفعاليات والنشاطات التربوية بما يخدم ثقافة المجتمع.
- النهوض بكفاية المعلم وتحسين أدواته.
- التأكيد على تطوير بنية التعليم شكلاً ومضموناً.
- أهمية تطوير التعليم الثانوي الفني والمهني.
- ضرورة ربط التكنولوجيا المعاصرة بالتعليم.
- أهمية ربط المناهج الدراسية وأشطتها بالبيئة المحيطة (ربط المدرسة بالمحيط).

1- أحمد الخطيب ورياح الخطيب: استراتيجيات التطوير التربوي في الوطن العربي، مرجع سابق، ص 259.

جدول رقم (19) يوضح مراحل التعليم ما قبل العالي في البلدان العربية: (1)

المجموع	الثانوي	التوسط	الابتدائي	البلدان
12 سنة	02	4+ (10 سنوات)	06	الأردن
12 سنة	03	3+ (09 سنوات)	06	الإمارات
12 سنة	03	3	06	البحرين
13 سنة	04	3+ (09 سنوات)	06	تونس
12 سنة	03	3+ (09 سنوات)	06	الجزائر
12 سنة	03	3	06	السعودية
12 سنة	03	3	06	السودان
12 سنة	03	3+ (09 سنوات)	06	سوريا
12 سنة	03	3	06	الصومال

العراق	06	3+ (09 سنوات )	03	12 سنة
عمان	06	3	03	12 سنة
فلسطين	06	3	03	12 سنة
قطر	06	3	03	12 سنة
الكويت	04	4	04	12 سنة
لبنان	05	4	03	12 سنة
ليبيا	06	3+ (09 سنوات )	03	12 سنة
مصر	05	3+ (09 سنوات )	03	11 سنة
المغرب	06	3+ (09 سنوات )	03	12 سنة
موريتانيا	06	3	03	12 سنة
اليمن	06	3+ (09 سنوات )	03	12 سنة

1- ملكة أبيض: التربية المقارنة والدولية، مرجع سابق، ص 152.

#### أ- المدرسة الشاملة في البلدان العربية:

لقد حققت الأنظمة التربوية في البلاد العربية خلال العقود الماضية تقدماً وتطوراً ملحوظين سواء على المستوى الكمي أو النوعي . وكان من جملة التجديدات التربوية التي تم تجربتها في عدد من البلدان العربية كالعراق والأردن والعربية السعودية، تجربة المدرسة الشاملة. وعلى الرغم من مرور أكثر من عشر سنوات على إدخال هذه التجربة في بعض الأنظمة التربوية في البلاد العربية إلا أنها ما زالت في مرحلة التجريب ، بل أن هذه التجربة أخذت تتعثر وتراجع في بعض الدول في حين بدأت تتعالى الأصوات في البعض الآخر من الدول مطالبة بإيقاف هذه التجربة و الحكم عليها بالفشل . وقد تم إجراء بعض الدراسات التقييمية لهذه التجربة التربوية و توصلت هذه الدراسات إلى عدد من المقترحات و التوصيات لتصويب مسار هذه التجربة و العمل على تعميمها و نشرها . إلا أن هذه المقترحات و التوصيات لم تدخل حيز التنفيذ ، و بقيت هذه التجربة تراوح مكانها طيلة عقد كامل من الزمن<sup>(1)</sup>. والجدير بالذكر بأن هناك أسباباً متعددة و متفاوتة تقف وراء التعثر و التراجع الذي أصاب هذه التجربة إذا تم تنفيذها وفق المواصفات و الشروط المحددة لها فإنها قادرة على أحداث تغييرات

جوهرية وأساسية في نظام التعليم الثانوي في البلاد العربية، وأن ما تتميز به المدرسة الثانوية الشاملة من مرونة وشمولية وحدائثة يؤهلها لمعالجة وتصويب الكثير من السلبيات والنقائص التي لحقت بنظام التعليم الثانوي في البلاد العربية . إلا أنه يجدر التنويه هنا بأن الدراسات والبحوث التي تم إجراؤها من قبل " منظمة اليونسكو " و المتعلقة بالتجديد التربوي قد توصلت إلى نتيجة مؤداها أن أية تجديرات أو إصلاحات جزئية يتم إدخالها على أي نظام تربوي تبقى مجرد ترقيعات جزئية سطحية لا تستطيع النفاذ إلى عمق و جوهر هذا النظام و بالتالي فإنها تكون غير قادرة على أحداث أي تغيير يذكر في صميم العملية التعليمية. هذا ويمكن أن تحقق بعض الأغراض الدعائية أو الإعلامية، إلا أن المردود الحقيقي لهذا التجديد التربوي يكون مردودا هامشيا أو سطحيا . وإن مثل هذه النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسات إنما تقود إلى استنتاج هام وأساسي مؤداها أن أي برنامج للتجديد أو الإصلاح التربوي في البلاد العربية لا يمكن أن تتحقق أهدافه بكفاية و فعالية ما لم يتم على أساس كلي و شامل، بحيث يغطي جميع عناصر و مكونات النظام التربوي في أي بلد عربي، ويشمل جميع الأبعاد و المؤثرات على ذلك النظام.

---

1- أحمد الخطيب، رداح الخطيب: استراتيجيات التطوير التربوي في الوطن العربي، مرجع سابق، ص161.

وهذا الاتجاه في شمولية الإصلاح التربوي قد شدّد عليه المدير العام لليونسكو في مؤتمر وزراء التربية للدول الإفريقية عندما قال : " ينبغي أن ننظر دوما إلى كل تعديل أو تجديد في التربية لا على أنه هدف في حد ذاته وإنما على أنه جزء في عملية إصلاح منسقة وشاملة " (1). ولعلّ هذه الدراسات عن التعليم الشامل يمكن أن تسهم في بلورة بعض الأفكار والمبادئ والتصوّرات التي يمكن استثمارها في الجهود التي تبذلها الدول العربية والمتعلقة بتطوير وتحديث أنظمتها التربوية بشكل عام وتجديد بنية التعليم الثانوي على وجه الخصوص. لقد ساهمت هذه الدراسات في وضع بعض الملاحظات حول تطبيق نظام المدرسة الشاملة في البلاد العربية يمكن تلخيصها في النقاط التالية: (2)

1 - إن نمط التعليم الشامل في البلاد العربية مع كل ما يحققه من تضيق للفجوة بين أنواع التعليم، وإثارة الاهتمام بالجانب العملي في البرامج الدراسية وتوفير الخلفية العملية كجزء من الخلفية الثقافية، إلا أنه لا يمثل النموذج الأمثل الذي تتطلع البلاد العربية إلى تبنيّه للوصول إلى مرحلة التكامل الحقيقي بين التعليم العام و التعليم الفني و المهني .

2- المعروف أن للمدرسة الشاملة فلسفتها وأهدافها و خصائصها و متطلباتها وخططها الدراسية الخاصة بها ، وأن أية محاولة لتطبيق هذا النظام يجب أن تأخذ بعين الاعتبار الخصوصية لهذا النوع من التعليم التي تتلاءم مع مبررات تطبيقية ومع الواقع التربوي الذي تطبق فيه .

3 - حافظت بنية التعليم في المدارس الشاملة على مسارات التعليم المعتمدة في المدرسة الأكاديمية العامة و المهنية، وأبقت الحواجز بين أنواع التعليم العام و المهني داخل أسوار المدرسة الواحدة، كما حافظت على ثنائية التعليم الثانوي وطبيعته في نظر المجتمع و التلاميذ، والذي وجدت المدرسة الثانوية الشاملة للحد منه أو إلغائه، الأمر الذي يعزز الفصل القائم بين التعليم العام و التعليم المهني. كنتيجة لتطبيق تجربة المدرسة الشاملة في الوطن العربي فإنه يمكن تحديد مجموعة من الشروط والاقتراحات التي يتوقف عليها نجاح هذه التجربة والتي يمكن تلخيصها فيما يلي: (3)

1- إن اعتماد صيغة التعليم الشامل كمدخل لتحديث التعليم الثانوي في البلاد العربية و ما يترتب عليها من تغييرات لفلسفة وأهداف و بنية ومناهج وأنظمة التقويم للتعليم الثانوي يتطلب قرارا سياسيا يتم إصداره على أعلى المستويات . وإن هذا القرار السياسي يعتبر مقدمة ضرورية وأساسية للأجهزة الفنية التربوية لترجمة هذا القرار إلى إستراتيجية و إجراءات عملية لتحديث التعليم الثانوي.

1- أحمد الخطيب، رداح الخطيب: المرجع السابق، ص162.

2- المرجع نفسه، ص176

3- المرجع نفسه، ص 178- 179.

2 - المدرسة الشاملة ليست مجرد تغيير شكلي أو إضافات هامشية على البرنامج الدراسي المعتمد في المدرسة الشاملة، ولكنها صياغة جديدة لنظام التربية وإعادة تشكيل جذرية لبنية التعليم، بما يحقق حاجات وقدرات الطلبة وبما يتناسب وحاجات المجتمع والهياكل العاملة المدربة لخطط التنمية الوطنية.

3 - إن هذا النوع من التعليم لا يمكن تطبيقه إلا في إطار نظام تربوي لا مركزي بحيث يكون للمسؤولين في المناطق التعليمية حرية اختيار نمط التعليم الذي يتناسب مع حاجات البيئات المحلية، لذلك لا بد من إعادة النظر في البنية الإدارية لوزارات التربية و التعليم في البلاد العربية بحيث تتوجه إلى اعتماد نظام إداري لا مركزي يكون فيه للسلطات المحلية القرار النهائي في اختبار نوع التعليم ومحتواه وبرامجه التي تتناسب مع حاجات بيئاتهم المحلية من جهة وحاجات الطلاب من جهة أخرى.

4 - أن يتم اعتماد أنماط متعددة لمسارات التعليم ومحتواه في المدارس الشاملة للاستجابة للحاجات والقدرات المتميزة للطلبة من جهة، وتلبية حاجات المجتمعات المحلية المختلفة من جهة أخرى و يمكن توفير ذلك من خلال تقديم قاعدة ثقافية مشتركة لجميع الطلبة في المرحلتين الإلزامية والثانوية، وتوفير

بدائل متعددة واختيارات متنوعة من المساقات الدراسية يختار الطالب منها المساقات التي تتفق مع أهدافه الأكاديمية و العلمية .

5 - إعادة النظر في أنظمة إعداد و تأهيل و تدريب المعلمين والإداريين لتوفير الأطر التعليمية والكوادر الإدارية القادرة على تمثيل فلسفة وأهداف التعليم الشامل وترجمة هذه الأهداف إلى إجراءات وممارسات عملية.

### ب- المدرسة الحديثة ( مدرسة المستقبل ):

- إن مفهوم المدرسة المنتجة يبرز كأحد مفاتيح القرن الحادي والعشرين، وهو مفهوم تربوي حديث يختلف عن الدور التقليدي للمدرسة في كونها مؤسسة لاستهلاك المعرفة، فالمدرسة الحديثة تعمل على **تشكيل الإنسان المتعلم والمنتج معا** ، والذي يربط العلم بالعمل، وتزويد المتعلم بمهارات وخبرات لمواجهة التحديات التي يفرضها عالم سريع التغير، و مواجهة المواقف الحياتية المتجددة التي تتطلب امتلاك آليات العصر و متطلباته ولاسيما التقنية والتكنولوجية منها.

- كما أن هذه المدرسة الجديدة **تربط المتعلم ( الخريج ) بسوق العمل** ، وتشجعه بعد انتهاء تعليمه على الاعتماد على ذاته، ناهيك عن اكتساب مهارات ح سن التعامل مع الآخرين، وحسن إدارة الوقت واحترامه، و الخروج عن النمطية في الأداء، والجرأة في اقتحام الأعمال، و معرفة مبادئ الإنتاج.

- و إذا كنا حتى الآن غير قادرين على أن نقدم التعليم أثناء العمل في المصانع والمؤسسات الإنتاجية، كما هو حادث في النظام التعلّمي الإنمائي في التربية المهنية، والذي أدى إلى الانخفاض النسبي في معدلات البطالة، و حقق انتقالا ناجحا من المدرسة إلى الوظيفة و العمل<sup>(1)</sup>.

### 2- التعليم الثانوي في البلدان العربية(الفلسفة والأهداف):

أ- **الفلسفة:** تعد مرحلة التعليم الثانوي أهم مرحلة في حياة الفرد، لأنها تغطي مرحلة المراهقة، وهي مرحلة بناء الذات وتكوين الشخصية السوية ذات الاتجاهات و القيم السليمة، وهذه المرحلة العمرية الممتدة من 12.18 سنة، تمثل مرحلة الإعداد الجاد للمواطن الصالح في قيمه ومعتقداته وسلوكه وهويته المتميزة وهي كذلك مرحلة تحقيق الأهداف الرئيسية، لأن التعليم الثانوي يعتبر أهم مرحلة تعليمية بالنسبة لتحقيق الأهداف العامة للتربية و التعليم في أي مجتمع . وانطلاقا من هذه المعطيات الموضوعية يمكن تحديد وحصر أهمية التعلم الثانوي في النقاط التالية:<sup>(2)</sup>

1- سنوات التعلم الثانوي تغطي فترة حرجة من حياة الشباب، وهي مرحلة المراهقة وما يصاحبها من تغيرات أساسية جسمية، سلوكية، وإدراكية (معرفية)، وما يتبعها من متطلبات أساسية لكل ناحية من نواحي

النمو التي تكون شخصية الفرد و تحدد سلوكه وعلاقاته ويتحتم على المدرسة الثانوية أن توفر العوامل المختلفة التي تساعده على تحقيق تلك المتطلبات.

2- ارتباط التلميذ الثانوي بمشكلات المجتمع، إذ كثير ما تتبع مشكلات الشاب المراهق في مشكلات الشباب المراهق في مشكلات المجتمع الذي يعيش فيه، وبهذا تكون الكثير من مشكلات التعليم الثانوي نابعة مما يجري في المجتمع من أحداث وما يحيط به من أزمات وما يسوده من أفكار وفلسفات، وما يطرأ عليه من تغيرات قد تؤثر على سياسته الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

3- تعد مرحلة التعليم الثانوي مرحلة عبورية، إذ تتصل اتصالاً وثيقاً بما يسبقها وما يلحقها من مراحل التعليم الأخرى، هذه الصلة التي تتطلب الدقة في تخطيط مناهجها وتحديد أهدافه بحيث تتلاءم مع مختلف أهداف ومناهج تلك المراحل التعليمية من ناحية، وتتاسب ظروف المتعلمين ورغباتهم من ناحية أخرى، و تشبع احتياجات المجتمع وتحقق الأهداف العامة المنشودة من ناحية ثالثة.

4 - تعد هذه المرحلة عماد التنمية الاجتماعية والتطور الحضاري، إذ تساهم في الإعداد الجاد للمواطن وبناء الأطر الفنية المتوسطة التي تحتاجها التنمية وتساهم بجدية في تحقيق الأهداف الرئيسية للمجتمع في الرقي والتطور الحضاري.

1- حسن شحاتة: نحو تطوير التعليم في الوطن العربي بين الواقع والمستقبل، الدار المصرية اللبنانية، ط1، القاهرة، 2003، ص123.

2- محمد الفالوقي ورمضان القذافي: مرجع سابق، ص123.

5- أن هذه المرحلة هامة و خطيرة في حياة التلميذ نظراً لسنه حيث يكون أكثر استيعاباً رغبة في المعرفة، وكذلك نظراً لكثافة البرامج وتنوعها<sup>(1)</sup>.

6- كونها مرحلة عبور أو تجسير لكونها تتوسط التعليم المتوسط والتعلم العالي، ولأن الناجحين في التعليم الثانوي سيتوجون بشهادة البكالوريا وهي الشهادة التي تسنح لهم بالالتحاق بالجامعة.

7- كما أن هذه المرحلة تسمح للتلميذ من اكتساب قدرات جسمية وعقلية تؤهله لخوض غمار الحياة العملية بما يكسبه من مهارات ليصنف ضمن الأطر المتوسطة والتي تساهم في خدمة التنمية.

ب- الأهداف: تشير الأهداف التعليمية للمرحلة الثانوية إلى السعي لإعداد القوى البشرية التي يحتاجها المجتمع لمواصلة نموه وتطوره الحضاري في هذا العصر. ومن أبرز أهداف التعليم الثانوي ما يلي:<sup>(2)</sup>

1- توفير مجالات التخصص الفنية والتقنية والمهنية اللازمة لمقابلة احتياجات المجتمع مع إعداد التلاميذ في تلك التخصصات بالأساليب التربوية التي تمكنهم من الالتحاق بعمل منتج إذا ما قرروا الالتحاق بعالم الشغل في نهاية المرحلة الثانوية.

2- تقديم تعليم متوازن من الناحيتين النظرية والعلمية، يسمح للطالب بممارسة عمل منتج أو الالتحاق بمؤسسات الدراسة العليا ( الجامعات والكليات ) .

عموما يمكن اعتبار الهدف العام من التعليم الثانوي هو خلق الشخصية السوية والمتزنة، والتي تستطيع عبور مرحلة المراهقة بسلام.

إن أهم قضية يواجهها التعليم الثانوي وتحدد مسار اتجاهه ونمط مناهجه وتحدد القائمين على إدارته والمنفذين لسياسته هي : كيفية إيجاد طرق ناجحة تساعد هؤلاء المراهقين في الانتقال السليم من الطفولة والحياة المدرسية إلى النضج الجسمي والفكري والارتقاء إلى حياة المجتمع.

وهذا الانتقال السليم لا يتحقق إلا عن طريق مراعاة بعض الأهداف الرئيسية الآتية: (3)

1- تمكين التلاميذ من اكتساب المفاهيم العلمية وتسخيرها لخدمة المجتمع.

2- تزويد التلاميذ بالمهارات الفكرية ومناهج البحث العلمي.

3- تحسين القدرات الأدائية للتلاميذ وإعدادهم مهنيا وتكنولوجيا.

4- تزويد التلاميذ بالمهارات السلوكية والقيم.

---

1- صالح مفقودة: **تعليمية العلوم الإنسانية**، مجلة المبرز، الملتقى الوطني الأول في تعليمات العلوم الإنسانية أيام 22، 23، 24 ماي 2000، الجزائر، 2000 .

2- محمد الفالوقي ورمضان القذافي: مرجع سابق، 206.

3- المرجع نفسه، 124 .

5- تنمية تقدير المسؤولية واحترام القانون والقيم.

6- تكوين اتجاهات الشعور بالانتماء والقدرة على التكيف.

كما يلخص بياتريس دوبيون ( B. Daubonne ) في كتابه : " هل يقدم تعليم واحد للذكور والإناث "

أهداف المدرسة الثانوية فيما يأتي: (1)

1- تمكين التلاميذ الناجحين من الالتحاق بمؤسسات التعليم العالي.

2- تعزيز شخصية التلاميذ وتنمية قدراتهم البدنية والفكرية والمعنوية.

3- تنمية الثقافة العامة والمعارف الأساسية ومملكة النقد.

4- تنمية روح الإبداع والمهارات العلمية.

5- تنمية روح الشعور بالمسؤولية.

يمكن القول أن التعليم في البلدان العربية يهتم بالتلقين لا بالتفكير، نحن لا نفكر كثيرا، لكننا نقلن كثيرا. ورغم علمنا القليل عن دور التربية و التعليم في تطوير الاقتصاد، والذي مازال في مراحله الأولى من التنمية ، إلا أن هناك مؤشرات ودلائل كثيرة على أن التعليم يعتبر من أهم مطالب الوصول إلى

اقتصاد قوي للمجتمع، ومن أهم الأمثلة التاريخية في هذا الصدد ما حدث في كل من اليابان والدانمرك من تطور في هذا المجال والأهمية البالغة التي تعطيها للتعليم عند التخطيط للتنمية، ورغم نقص الثروات الطبيعية في هذان الدولتان فقد استطاعتا أن تحققا نموا اقتصاديا كبيرا وفي فترة وجيزة بالمقارنة مع الدول التي تتمتع بمصادر طبيعية هائلة . والعامل الرئيسي لازدهار هذين الدولتين كما سبق ذكره هو نظام المدارس، ونوعية التعليم، والتربية السائدة فيها (2).

جاء في تقرير البنك الدولي الصادر في الأسبوع الأول من شهر فيفري حول أسباب تراجع مستوى التعليم في العالم العربي مفاده: " أن الدول العربية هي الأكثر تخلفا في مجال التعليم من دول شرق آسيا وأمريكا اللاتينية، كما أن ضعف النمو الاقتصادي والاجتماعي سببه انخفاض مستوى التعليم . وإن كان التقرير قد ثمن جهود إصلاح التعليم في العالم العربي ، إلا أنه يعتبرها غير كافية " (3) .

إن أزمة التعليم في العالم العربي في الحقيقة ليست أزمة قطاعية أي خاصة بقطاع التربية والتعليم فقط، بل هي أزمة بنيوية ترتبط بالبنى الأخرى منها الاجتماعية والاقتصادية السوسيو- ثقافية وغيرها. فهي أزمة شمولية ومتداخلة ترتبط بمختلف مكونات المجتمع.

1- محمد الفالوقي ورمضان القذافي: المرجع السابق، ص ص 124- 125.

2- منير مرسى: تخطيط التعليم واقتصادياته، مرجع سابق، ص.75.

3- تقرير البنك الدولي: فيفري 2008.

وعليه فإن عمق الأزمة في التربية والتعليم يكمن حصره في التساؤل التالي : لمن يوجه التعليم الثانوي ؟ وبغرض ماذا ؟ . للإجابة على هذا السؤال حسب رأي خبراء التربية والتعليم، و في ضوء المتغيرات الدولية الإقليمية والمحلية، فإن الغرض من تطوير التعليم واستثماره تتركز في ثلاثة محاور أساسية هي :

(1)

- المحور الأول: تسليح المتعلم بالمعارف والمهارات التي تمكّنه من مواصلة تعليمه.
  - المحور الثاني: إعداد المواطن الصالح، القادر على خدمة وطنه وتنمية روح الانتماء إلى وطنه وأمته، وتعريفه بتاريخ بلاده وعقيدته، وتدريبه على ممارسة الديمقراطية بكل مظاهرها، والمشاركة الفعالة في أنشطة المجتمع المختلفة.
  - المحور الثالث: إعداد المواطن المنتج بتمكينه من المشاركة في سوق العمل، وذلك يتطلب تزويده بالمهارات والخبرات التي تمكنه من المشاركة الإيجابية في عملية الإنتاج.
- لذا فإن نشر التعليم الثانوي خاصة يمثل استثمارا تنمويا في الموارد البشرية الصحيحة، ومن هنا يتوجب على الدول العربية المزيد من التركيز على نشر التعليم في هذه المرحلة ودعم جهودها لتحقيق الغاية المنشودة. و المؤكد أن هناك اتفاقا في الرأي عند المسؤولين عن التعليم في البلاد العربية على أن

المدرسة الثانوية الحالية عاجزة عن تحقيق الأهداف المرجوة منها على ضوء المتطلبات المعاصرة التي شملت كل أوجه الحياة، ويمكن حصر الاتجاهات التي في نطاقها ثم تغيير نظام المدرسة الثانوية الحالية في نطاقين هما:

- أولاً: تطوير النموذج الحالي للمدرسة الثانوية بما يؤدي إلى إصلاح العيوب الحالية ومقابلة المتطلبات الجديدة عن طريق التوسع في التشعيب، واستخدام نظام الفصول الدراسية المتعددة خلال السنة الدراسية الواحدة واستخدام طريقة الوحدات الدراسية...

- ثانياً: استبدال النظام الحالي بنظام آخر أكثر فعالية وذلك بنموذج المدرسة الشاملة التي تشمل أنواع الدراسات الأكاديمية والتقنية والمهنية، على أنه قد صاحب كلا النظامين تغييرات هامة في عملية التقويم بحيث يمكن للتلميذ مواصلة الدراسة رغم رسوبه في مادة أو مقرر دراسي، كما أصبح بإمكانه اختيار المقررات أو استبدالها وفقاً لميوله وقدراته، هذا بالإضافة إلى قيام بعض الأنماط المستخدمة بمراعاة المردود لتعليمي.

---

1- حسن شحاتة : نحو تطوير التعليم في الوطن العربي بين الواقع والمستقبل، مرجع سابق، ص47.

غير أن الملاحظ أيضاً أن الدول التي أقدمت على إجراء تغيير في تعليمها الثانوي سواء بالطريقة الأولى أو الثانية ما زالت تعتبر محدودة العدد، كما وأن الأنماط المستخدمة تعتبر متشابهة إلى حد كبير . وبالرغم من جدية هذه المحاولات المتجهة إلى إصلاح التعليم الثانوي بالبلاد العربية، فإن من العيوب التي نصادفها هو م حادثة إجراء إصلاح جزئي في التعليم في الوقت الذي كان يجب أن يشمل الإصلاح النظام التعليمي ككل حتى يمكن مقابلة الظروف الآتية والمستقبلية ... كما يجب أن نشير إلى أن تجديد التعليم الثانوي لا يمكن أن يتم بمعزل عن الحلقة الأولى من التعليم ( الابتدائي - الأساسي ) والحلقة الثالثة من التعليم ( الجامعي والعالى )<sup>(1)</sup>.

### 3- التعليم الثانوي العربي وجهود التنمية:

أصبح التعليم ومنذ مطلع الستينات يخضع لعملية التخطيط الشامل لأن تحقيق أفضل معدل يعتمد على استثمار الموارد البشرية وفق أساليب صحيحة، وإذا توفرت لهذا الاستثمار ظروف اجتماعية معينة أمكن معها زيادة ناتج الاقتصاد القومي حسب المعدل المستهدف وفي التوقيت الزمني المحدد له<sup>(2)</sup>.

لقد أدركت الدول العربية كبقية دول العالم أهمية العامل الإنساني في خطط التنمية، لهذا رأت أن من الأمور الحتمية الأخذ بمبدأ التخطيط للتعليم وربطه بخط التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وكان هذا

الاتجاه واضحاً في مختلف الخطط التي سطرته في مشاريعها الإصلاحية خلال العقدين الماضيين... إن ما تعاني منه الكثير من دول العالم الثالث المختلفة هو عدم وجود تخطيط متناسق للقوى البشرية، وخاصة عدم التوازن بين عدد الخريجين من التعليم الثانوي احتياجات سوق العمل، خاصة التقنيين والمهنيين بسبب الزيادة في إعداد خريجي التعليم العام.

### أ- التعليم الثانوي والتنمية الاقتصادية:

تبين الإحصائيات أن الإستراتيجية التي اتبعتها الدول العربية في السنوات 10 الأخيرة بدأت تتجه نحو الأفضل وهي إستراتيجية تهدف إلى تخفيف الضغط على التعليم الثانوي العام من خلال إقناع التلاميذ وأولياءهم بأن التعليم التقني والمهني لا يقل أهمية عن التعليم العام وإن آفاقه أوسع وانفع للمجتمع، وأن فرص خريجيه أصبحت تتوفر بصورة تبعث على الاطمئنان خاصة وأن نسبة المترشحين ارتفعت في صفوف الخريجين سواء من حيث النتائج المتحصل عليها أو فرص العمل التي توفرها الدولة لهم .

1- محمد الفالوقي ورمضان القذافي: مرجع سابق، ص ص 207- 208.

2- حسين رجائي: ربط التخطيط التربوي بخطة التنمية في الجمهورية العربية المتحدة، صحيفة التخطيط التربوي في البلاد العربية، العدد العشرون، السنة الرابعة، مكتب اليونسكو الإقليمي للتربية في البلاد العربية، بيروت 1969، ص 61.

لقد تضمنت كل الخطط التنموية محاولات جادة وأساليب لربط خطط التعليم بخطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، ويتجلى ذلك في محاولة توفير احتياجات الدولة من القوى العاملة المؤهلة والمدرّبة لتحقيق أهداف التنمية. فقد كان في الأهداف الأساسية لأي خطة تعليمية ضمان أفضل استثمار للموارد البشرية وطاقاتها كعامل رئيسي من عوامل التنمية باعتبارها من أهم مصادر الإنتاج والثروة<sup>(1)</sup>. وإذا نظرنا إلى فلسفة التعليم وسياسته في هذه من خلال الخطط التنموية السابقة نجدها تركز بصورة أساسية على اعتبار التعليم عملية استثمار حقيقية، وفي هذا الإطار يقول الدكتور محمد حافظ غانم وزير تعليم مصري سابق: " إنه قد آن الأوان لكي تتخطى تلك المرحلة التي تنظر فيها إلى لتعليم على انه خدمة أساسية تقدمها الدولة إلى الفرد، وأن تدرك إدراكاً مبنياً على تصور سليم للأمور . إن التعليم في السنوات القادمة يجب ألا يكون مجرد خدمة تقدم للمواطن بل هو عملية استثمار للتنمية الاقتصادية والاجتماعية<sup>(2)</sup>. إن العلاقة بين التعليم والتنمية ليست مجرد قضية نظرية أكاديمية، وإنما هي طرح لقضية واقع، إذ أن تجاهل العلاقة المتبادلة بينهما هو الذي يسبب إخفاق الجهود المبذولة. يتضح مما تقدم أن الرؤية كانت واضحة أمام رواد الفكر التربوي وأصحاب القرار وواضعي خطط التنمية في البلدان العربية حيث جعلوا الخطط التعليمية تشكل جزءاً أساسياً من خطط التنمية الشاملة، وجعل التعليم يخدم مشاريع هذه الخطط وتزويدها بالطاقات البشرية المؤهلة والمدرّبة لتنفيذ هذه المشاريع، وهنا يمكننا أن نتساءل هل هناك انسجام بين التخطيط التعليمي وخطط التنمية؟ وهل استطاعت الخطط

التعليمية أن تحقق أهدافها والتي من أبرزها تزويد المؤسسات الإنتاجية والخدماتية بالطاقات والقوى البشرية المدربة، ؟

إن واقع الحال يقول غير ذلك فقد أشارت الكثير من التقارير الدولية والدراسات إلى عدم وجود انسجام بين التخطيط للتعليم والتخطيط للتنمية. كما أن التعليم الثانوي لم يستطع تلبية احتياجات المجتمع من القوى العاملة وهذا لأن التوسع في التعليم الثانوي بصفة عامة قد سار في اتجاه كمي دون أن يوجه بطريقة علمية لمقابلة الاحتياجات النوعية التي تتطلبها التنمية الاقتصادية والاجتماعية، مما ساعد على تخريج عدد هائل من حاملي شهادات في تخصصات لا تدعو إليها الحاجة، لكنها في المقابل واجهت نقصا حادا في تخصصات هي بأمر الحاجة إليها وخاصة في ميدان الصناعة.

1- حسين رجائي: المرجع السابق، ص 62.

2- محمد حافظ غانم: فلسفة التعليم في الخطوة الخماسية القادمة، صحيفة التربية، السنة الثانية والعشرون، العدد الثاني، رابطة خريجي معاهد وكليات التربية، القاهرة، 1970، ص 7.

و نظرا لأهمية هذا النوع من التعليم في تخريج الإطارات المتوسطة التي يحتاجها سوق العمل، وبناء على الدراسات السابقة والتصورات المستقبلية ذهب الكثير من المسؤولين والمشرفين على قطاع التعليم على مستوى البلاد العربية عامة إلى المطالبة بضرورة تطوير التعليم الثانوي واستثماره لخدمة أغراض التنمية، وهذا ما تمت ترجمته في جملة الإصلاحات التربوية التي عرفتتها المنظومة التربوية الجزائرية خلال العقدين الماضيين سواء ما تعلق الأمر بنظام التوجيه والقبول، أو في معدلات النجاح وفقا للتخصصات العلمية ومشاريع خطط التنمية في مختلف المجالات. وما يمكن استخلاصه في كل هذا أن الدول العربية كانت ولا زالت حريصة على ربط التعليم بصفة عامة والتعليم الثانوي بصفة خاصة بخطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

#### ب- علاقة التعليم الثانوي بعالم الشغل:

لقد كانت معظم أشكال ومضامين التربية والتعليم بسيطة سهلة سهولة مبدأ الارتزاق والعيشة، وغالبا ما كان الوالد في الأسرة يعد أبناءه لنوع معين من الصناعة والحرفة ولكن وتحت ضغوط عوامل اجتماعية وأخرى اقتصادية وجد الإنسان نفسه مضطرا لتحسين أداءه الصناعي والحرفي حتى أصبح هذا العصر يتطلب مهارات عالية في ميدان التربية والتعليم بغية إدماج أفرادها في عالم الشغل أو سوق العمل فإذا كانت التربية هي تلك العملية الواسعة والتي تهدف إلى اكتساب الفرد مجموعة من المهارات والقدرات والقيم والمعايير والاتجاهات والخبرات بغية الوصول إلى نوع من التطور والتكيف والتجانس الاجتماعي ثم

الإنساني بصفة عامة، فإن عالم الشغل هو ذلك الإطار الذي يتحدد فيه تفاعل طالبي وعارضي العمالة ويؤثر ويتأثر بمستوى الأداء الاقتصادي وما يميز سوق العمل أو عالم الشغل هو ديناميكية وعدم ثباته وتعقد قراراته .

فالتعليم الجديد يرتكز على المزوجة بين الإطار النظري والميدان التطبيقي في وجود إمكانات مادية وبشرية تتماشى مع تحقيق أعلى المهارات والتدريبات للمتعلمين، وهذا النوع من التعليم مطلوب بإلحاح في عالم الشغل اليوم، والنظم التربوية والتعليمية التي تعتمد على مثل هذه الركائز، هي نظم كفيلة بإغراق سوق العمل بعمالها ومن ثم فالعلاقة طردية بين جودة التعليم واحتياجات عالم الشغل، فكلما كان التعليم جيدا كان احتياج سوق العمل أحوج والعلاقة عكسية في حالة رداءة التعليم والتكوين، أي كلما كان التعليم تلقين عفوي تقليدي كان تعليما أبعد عن احتياجات عالم الشغل . والمثال الحي نجده في واقع التعليم في الوطن العربي حيث ما زال نمط التعليم يرتكز على الكم أكثر من الكيف ويستند إلى مفاهيم تقليدية لم تعد تستجيب لمتطلبات العصر.

### ج- العلاقة بين مستوى التعليم ونسبة الأداء:

إذا كان هناك خلا في التسلسل المنطقي لمقومات التربية والتعليم في العالم العربي، فذلك يعود إلى الغموض بين المقومات التي تربط بين التربية والتعليم ومختلف القطاعات الاقتصادية والاجتماعية . فالمنهج التربوية مثلا في الوطن العربي تعتمد على مفاهيم قديمة أكثر من اعتمادها على مفاهيم معرفية معاصرة والانفصال بين المفاهيم النظرية وتطبيقاتها، إضافة إلى اعتماد هذه الدول على الكم دون النوع كل هذا سيؤدي حتما إلى وجود فجوة بين القطاعين ومن ثم عدم تلبية التعليم لحاجات عالم الشغل. يجب أن يكون مستوى تكوين التلاميذ في مدارسهم الثانوية على درجة من الكفاءة للنقدم للمناصب التي سيلتحق بها هؤلاء بعد تخرجهم، أي بعد إتمام مسيرة تعليمهم وتكوينهم، إذا يجب أن تكون الصلة وثيقة بين ما يتلقاه التلاميذ في مدارسهم من الناحية النظرية وما سيجدونه إذا ما توجهوا إلى ميدان الشغل . ولكن هذه العلاقة قليلا ما تتحقق في دول العالم الثالث والجزائر واحدة منهن فهي تعاني من مشكلة شبه انفصال بين القطاعين، حيث أن مجال التعليم في المدارس الثانوية كثيرا ما يركز على الجانب النظري دون مراعاة جانب أعداد كبيرة من التلاميذ وفي الاختصاصات المختلفة ولكنهم يعانون من مشاكل في نوعية وجودة التعليم الذي حصلوا عليه، هذا إضافة إلى ما يسببه هذا الكم من مشكلة البطالة التي تعد من أخطر المشكلات الاجتماعية والاقتصادية التي تعاني منها الجزائر اليوم، مما يؤثر بوضوح على التوازن والتكافؤ بين العرض والطلب في سوق العمل . فالأفراد الحاملون للشهادات موجودون ولكن الطلب عليهم

ضئيلا جدا، مما يجعلهم يعيشون حالة من اليأس والإحباط قد تدفع ببعضهم إلى الانحراف كحل بديل مما يزيد من حجم المشاكل الاجتماعية التي تعيشها هذه الفئة من الشباب، كما لا يفوتنا أن نذكر هنا بأن هذه المشكلة في تزايد مستمر حيث كانت نسبة البطالين من الشباب العربي مثلا عام 2003 تمثل 26.5 %، وأصبحت تقدر بـ 30 % عام 2005، مما يندرج بخطر الموقف وضرورة إعادة النظر في العلاقة بين مطالب التعليم والتكوين من جهة ومطالب التشغيل ( سوق العمل ) من جهة أخرى.

إن المدرسة في العالم الثالث لم تتغير ولم تتطور في وسائلها وأساليبها بالقدر الذي يتناسب مع تطور الدول المتقدمة من خلال ثورة العولمة والمعلوماتية، الأمر الذي يجعل الفرق بينها وبين الدول المتقدمة في تزايد مستمر. لقد نبه العالم المتقدم إلى مسألتين أساسيتين لم يلتفت إليها العالم الثالث بالقدر الكافي وهي التعليم المستمر والجودة فيه، ويجمع المختصون في مجال التربية والتعليم على أن لب التعليم يكمن في جودته ونوعيته، وحال دول العالم الثالث لا تشجع كثيرا لأن التوجه منصب على الكم أكثر من النوعية، بحيث أصبحت مهمة التعليم تتمثل في حشو أدمغة التلاميذ بالمعلومات فقط وهذا يمثل في حد ذاته عائقا في وجه التنمية.

إن التغييرات المتسارعة لسوق العمل تتطلب ضرورة وضع برامج لتطوير الوسائل التعليمية للربط بين التعليم والتدريب المهني وسوق العمل بهدف مساعدة الشباب للحصول على فرص العمل، وتنقسم برامج التعليم التقني والتدريب المهني إلى ثلاثة أنواع وهي: التعليم التقني، التعليم العام، والتكوين المهني... الخ. على هذا الأساس تسعى العديد من الدول إلى المواءمة بين العرض والطلب من الكم إلى عدد المتخرجين، والكيف ( أي الاختصاص ومستوى المهارة )، ونظرا لتعامل الخريجين من المؤسسات، فإن هذه الأخيرة تحتوي على بيانات تخص نوعية تكوين المتخرج ومدى معرفته لعمله عن طريق تكوينه وذلك لإدماجه في سوق العمل. فالمعاهد الوطنية المتخصصة في التكوين المهني تقوم بتقديم مساعدة تقنية تربوية تهدف إلى رفع مستوى تأهيل العمال، كما تقوم أيضا بتنظيم تدريبات حسب تطور احتياجات سوق العمل، بالإضافة إلى إخضاع المتخرج إلى التوجه وفقا لقدراته الجسمية والفكرية من جهة وحسب المهنة من جهة أخرى...

لا شك أن تزويد الأفراد بمختلف المهارات والكفاءات يؤدي إلى الزيادة في الإنتاج وجودته، لهذا يعتبر التعليم أداة تغير اقتصادي واجتماعي، وتطور المجتمع يتطلب إذن نظام تعليم مبني على أسس صحيحة وسليمة. والملاحظ أنه لا يوجد اتصال ومواءمة بين التعليم وسوق العمل بصورة منظمة والدليل على ذلك ارتفاع نسبة البطالة بين خريجي التعليم الثانوي والعالي نظرا للركود في سوق العمل ونقص الطلب على اليد العاملة المؤهلة والمدرية. إذن هناك قصور نوعي وليس قصورا كميا في المردود التعليمي وهذا ما يمثل عائقا للتنمية.

**د- خريج التعليم الثانوي وسوق العمل:**

بالتأكيد هناك أطراف فاعلة قطاع التربية والتعليم لو تحركت بالشكل الذي ينبغي سوف تحل قضايا كبيرة ومهمة، منها قضية مهمة يجب التركيز عليها وهي ما يريده المجتمع من التربية . إن ما يؤرق كثير من التربويين والعاملين في مجال علم النفس والاجتماع هو الإجابة على هذا السؤال: ماذا يريد المجتمع من المدرسة ؟ وماذا تريد المدرسة من المجتمع ؟ إذا كان هناك تداخل معقد ومتبادل بين تطور التعليم من جهة وتطور التنمية الاقتصادية والاجتماعية من جهة أخرى، فإننا نؤكد هنا وظيفتين أساسيتين للتربية والتعليم وهما: (1)

- **الوظيفة الأولى:** ولها علاقة بالإنتاج إذ تجسد في إنتاج اليد العاملة الماهرة لمقابلة احتياجات النمو الاقتصادي.

1- منتديات البحرين - الموقع: [www.montadayat.org](http://www.montadayat.org)

- **الوظيفة الثانية:** ولها علاقة بالاستهلاك الفردي والجماعي وهي تهتم بإشباع طلبات الفرد واهتمامها بمتطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع، وتنقسم من حيث الأساس إلى 3 مجموعات:

- **المجموعة الأولى:** طرق تحاول اكتشاف طلب المستقبل على اليد العاملة الماهرة للاقتصاد الذي ينمو، ومنه يشتق طلب المستقبل على تنمية النظام التربوي والتعليمي الذي يحتاج إليه.

- **المجموعة الثانية:** طرق تحاول اكتشاف طلب المستقبل لتنمية التعليم والتي تقرر بالتطور السياسي والاجتماعي.

- **المجموعة الثالثة:** طرق تحاول اكتشاف طلب المستقبل على إمكانيات تنمية التربية والتعليم وتبدأ من تحليل دور وموقف التربية والتعليم في مجال التنمية الاقتصادية والاجتماعية. إن الجمع بين المجموعات الثلاثة في وضع الأهداف التعليمية يكشف حقيقة تتمثل في أن المختص التربوي والاجتماعي يراعي الوضع الحالي للنظام التربوي والتعليمي، وتأثير عوامل ومتغيرات كثيرة على هذا الوضع. (1)

إن تكثيف الطلب على هذه النشاطات وتوجيهها نحو الارتباط الوثيق بطلب برامج الإنتاج والتنمية الوطنية، يقتضي توفر مثل هذه السياسات اعتماد إستراتيجية بعيدة المدى للتنمية، تركز في جوهرها إلى مبدأ الاعتماد على الذات وتسعى إلى خلق البنى التنظيمية وقنوات المعلومات المشاركة بين مختلف المؤسسات بما من شأنه أن يجعل عملية التنمية مشروعاً وطنياً متكاملًا تشارك فيه كل قطاعات المجتمع ومؤسساته، لأن إتباع الطرق المنهجية في دراسة هذه العوامل وتشابكها على مستوى الوطن العربي يتطلب استعراضاً مفصلاً للتجارب الذاتية لكل بلد، ويشمل ذلك دراسة البنى الداخلية لمؤسسات البحث والتطوير في الجامعات والمعاهد، ونوع ومعدل إنتاجيتها العلمية، ثم دراسة خطط التنمية وبرامجها الجارية والمخططة، وطبيعة المؤسسات التي تقوم بتنفيذها . كما يشمل دراسة طبيعة العلاقات والأطر التنظيمية

والسياسات التي تنظم العلاقات بين هذه المؤسسات . وبناء على ما سبق ذكره فإن التحليل الدقيق والمنهجي لدور العلم في عملية التنمية والتغيير في الوطن العربي، سواء في صورته الحالية أو الصورة المرجوة، لا بد من أن يستند إلى قاعدة واسعة من المعلومات والإحصائيات والتحليل الدقيقة والموضوعية.

1- علي بوعنافة : مرجع سابق ، ص44.

ومثل هذه الملاحظات والأفكار المتقدمة ستربط بفرضيتين أساسيتين يعتقد أن كل الدراسات والمعلومات المتوفرة وتجارب السنوات الماضية قد دلت على صحتها وهما: (1)

- **الفرضية الأولى:** أن الإنتاجية العلمية والبحثية مقارنة بالجامعات والمعاهد العربية أقل بكثير مما يمكن أن تقدمه بالقياس إلى الطاقات الكبيرة من الكفاءات والمواهب التي تملكها، ومع أن هناك مؤشرات مهمة على نمو هذه الإنتاجية فإنها ما تزال في مجموعها الأقل من نصف ما تنتجه البحوث الإسرائيلية مثلا رغم الفارق الكبير في الإمكانيات البشرية والمادية المتوفرة.

- **الفرضية الثانية:** أن ارتباطات النشاطات التعليمية والبحثية العربية ببرامج التنمية أو الإنتاج مازال ضعيفا إجمالا. هذان الافتراضان يتعلقان بالصورة العامة للتعليم ولا ينقصان من أهمية الجهود التي تبذل على مستويات عديدة في مختلف البلد ان العربية لمواجهة التحديات المعاصرة ولا سيما التحدي العلمي والتكنولوجي في ظل هيمنة ثقافة العولمة، ومحاولة التغلب عليها ضمن إطار الظروف والإمكانيات المتوفرة. لا شك أن الأقطار العربية حققت توسعا أفقيا متسارعا في برامج التعليم منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، وقد ساهم هذا التوسع المطرد في تخفيض معدلات الأمية، وزيادة حجم مدخلات التعليم الذي بدأ يشهد بدوره توسعا كبيرا منذ الستينات . إلا أن هناك بالمقابل " مؤشرات كثيرة على أن المستوى النوعي للتعليم لم يتطور بعد بصورة ملحوظة وقد تكون هذه الظاهرة نتيجة متوقعة تصاحب التوسع الكمي الكبير الذي تحقق.

#### رابعا- مشاريع إصلاح التعليم الثانوي في العالم العربي :

##### 1- أهم محاور فلسفة الإصلاح في التعليم الثانوي العربي:

إذا كان الإقرار بالقيمة الحضارية للتعليم ناتج عن كونه دعامة أساسية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية ، فإن درجة الوعي بهذا المعطي و مدى القدرة التي يملكها المجتمع على تفعيل العقلاني لنظامه التعليمي و الاستثمار الرشيد لرأسماله البشري بشكل يخدم أهداف التنمية الشاملة و هذا عن طريق

إعادة تأهيل النظم التربوية و التعليمية ووضعها على مسارات معقنة و هادفة لبناء مدرسة لمستقبل. إن التجارب العالمية قد أثبتت أنه لا يمكن بأي حال التركيز على متغير واحد لإنجاح الإصلاحات التربوية.

1- المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم : دراسة مقدمة لأعمال المؤتمر الإقليمي العربي التحضيري، والمؤتمر العالمي ح ول التعليم العالي، بيروت، من 2- 5 مارس 1998.

وعليه فقد تم وضع مجموعة من المحاور التي تحدد المنطلقات العامة والتوجهات السياسية التي تركز عليها هذه الإصلاحات، وعليه يتوقف مدى نجاح أو فشل كل إصلاح، وهذه المحاور يمكن تحديدها فيما يلي: (1)

#### - محور الأهداف:

- وتشكل هذه الأهداف المنطلقات الأساسية والموجهات الحاكمة لأي نظام تربوي وتعليمي ومن ثم لكافة مؤسسات وعملياته وأنشطته، ويمكن اقتراح إطار لصياغة فلسفة المدرسة وأهدافها كما يلي:
- 1- تعزيز الانتماء الديني والوطني لدى الأجيال العربية في سياق التواصل الحضاري والإنساني، بما يمكن من التصدي الواعي للغزو الثقافي، والعمل على حماية الثوابت الحضارية العربية والإسلامية، ومواجهة التحديات العالمية.
  - 2- ترسيخ القيم الأخلاقية والاجتماعية كالحق، والخير، والفضيلة، والعدالة، والتراث الثقافي المحلي والوطني للمجتمعات العربية.
  - 3- تمكين المتعلم من التكيف الإيجابي والفعال مع محيطه المحلي الوطني والعالمي.
  - 4- تنمية شخصية المتعلم من جميع جوانبها، بما يمكنه من المساهمة الفعالة في تحقيق ذاته وتطوير مجتمعه وبناء مستقبله.
  - 5- دعم مبادئ الإيمان بأهمية العلم والتقنية وضرورة امتلاك مهارات التعامل معها.
  - 6- إسهام التربية والتعليم بشكل فاعل في التنمية البشرية وتعميق تفاعلها مع متطلبات التنمية المستدامة، وتلبية حاجات سوق العمل والإنتاج الآتية والمستقبلية.
  - 7- انفتاح قطاع التربية والتعليم على التجارب الدولية والاتجاهات المعاصرة في إطار الهوية القافية والحضارية للأمة العربية الإسلامية وتراثها المجيد.
  - 8- دعم المشاركة المجتمعية في التخطيط للتعليم وتمويله وإدارته بما يضمن مبادئ ديمقراطية التعليم وتكافؤ الفرص التعليمية.

- 9- إقامة جسور بين مراحل التعليم المختلفة وشعبه وبين برامج التعليم النظامي وغير النظامي.
- 10- التأكيد على الدور التربوي لمؤسسات المجتمع ومسؤولياتها في تطوير العملية التعليمية وإشراك الأسرة والمؤسسات والمجتمعات وأولياء التلاميذ وغيرهم في إنجاح العملية التعليمية.
- 11- تحديد الأهداف والتغيرات المطلوبة في ثقافة المدرسة، للتمكن من نشر وتنمية ثقافة ذات قيم إيجابية تشجع على الإبداع وتدعو إلى إتقان العمل وتحسين نوعيته.

1- مصطفى محسن: التربية وتحولات عصر العولمة، مرجع سابق، ص 186.

12- انفتاح المدرسة على محيطها وتحويل بيئتها الحالية إلى بيئة مفتوحة تعتمد على شبكات المعرفة ووسائل التقنية الحديثة.

#### - محور المناهج:

إن المناهج التربوية المرجوة مستقبلا هي المناهج التي تنطلق من الرؤى العربية والوطنية والرؤى الكونية للقرن الحادي والعشرين لهذا يجب أن تعمل هذه المناهج على ربط التلميذ العربي بالعصر الذي يعيشون فيه، وهو عصر محكوم بمبادئ العلم والتكنولوجيا الحديثة، والتكتلات الاقتصادية والسياسية، كما يجب أن تعمل هذه المناهج على إكساب التلميذ المعرفة والخبرة والمهارة ليتعلم كيف يواجه تحديات المستقبل ويساهم هو في تشكيله وينتظر من هذه المناهج أن تحقق ما يلي: (1)

- إكساب المعرفة بما يتفق وعمر التلميذ العقلي والزمني وبطرق حديثة متنوعة ومرنة بعيدة عن السرد والحفظ والتلقين، والإيمان بنسبية المعرفة وان الله وهب الإنسان العقل ليكتشف به العالم ويسيطر عليه ويسخره للخير.

- إشباع الحاجات الوجدانية والنفسية والروحية للتلميذ بما يتفق وتكوين شخصية متوازنة مع ذاتها ومنتزعة للمستويات الاجتماعية (الأسرة، جماعة العمل، والمجتمع ) وبما يتفق كذلك وإعداد التلميذ ليكون مواطنا صالحا، يكتسب القدرة على التعامل مع الآخرين والاستفادة من تجاربهم وخبراتهم.

- إكساب التلميذ المهارات المختلفة ذلك بان تتضمن المناهج الدراسية النشاطات التربوية والعلمية أعمالا تهدف إلى تكوين مهارات عقلية وجسمية، واستعمال الأيدي والجسم بالتناسق مع العقل والتفكير، وكذلك المهارات التي تهيئ التلميذ لعالم المعلومات والتقنية والاتصالات الحديثة كما سبقت الإشارة إليه في الفصل الأول من الدراسة.

إن الانفجار المعرفي، وتعدد مصادر المعرفة والتنامي في المطالب الاجتماعية للمحافظة على الهوية والخصوصية الثقافية، ستكون من أهم المتغيرات التي تتطلب إعادة رسم الأسس والمبادئ والسياسات لتي ينبغي أن يعتمد عليها عند وضع مناهج مدرسة المستقبل وتحديد محتواها.

وأهم هذه المبادئ ما يلي: (2)

- 1- النظر إلى المناهج على أنها منظومة متكاملة، وتحديد آلية إعدادها التي تراعي تعدد الجهات المشاركة في اختيار مضامين محتواها مع المراجعة الدائمة والمستمرة لها.
- 1- المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم : التقرير الختامية للمؤتمر الأول لوزراء التربية والتعليم العرب، طرابلس، ليبيا، 5-6 ديسمبر 1998، ص 9.
- 2- مصطفى محسن: التربية وتحولات عصر العولمة، مرجع سابق، ص 188.
- 2- أن تحدد المواد الأساسية التي يجب أن يتعلمها المتعلم في مدرسة المستقبل بما يحق ق تكيف خريج هذه المدرسة مع متغيرات العصر ومتطلبات المجتمع واحتياجاته.
- 3- التوسع في المعارف العلمية الحديثة في محتوى المناهج والتركيز على المجالات الأساسية الهامة لمجتمع القرن الحادي والعشرين والمتمثلة في موضوعات : البيئة والمعلوماتية، وعلوم الاتصال والعلوم الدقيقة، بالإضافة إلى الموضوعات التقليدية في العلوم الإنسانية والعلوم الدينية والإعلامية..
- 4- تنظيم المنهج بما يمكن الفرد من التعلم الذاتي والتعلم المستمر وتفيد التعليم لمقابلة الاحتياجات الخاصة التي يتطلبها المجتمع وخاصة الاقتصادية منها والاجتماعية.
- 5- التركيز على منظومة القيم الوطنية والأخلاقية لمواجهة التغيرات الناجمة عن التطور العلمي والتقني والتكنولوجي الذي يشهده العالم اليوم.
- 6- إدخال التربية المهنية في التعليم الأساسي واعتمادها أساسا للتوجيه المهني، والتنوع في التعليم الثانوي.
- 7- تخصيص مساحات للنشاطات العلمية والأعمال التطبيقية في المناهج الدراسية بما يسهم في تكوين الخبرات والمهارات الحديثة وربط المعارف بالبيئة والحياة.
- 8- العمل على إحداث مركز عربي لتطوير المناهج الدراسية يسهم في إعداد المناهج وتطويرها في الدول العربية.

#### - محور تقنيات التعليم والتعلم:

لما كانت طريقة التعلم والتعليم ذات أهمية بالغة في تطوير التعليم، وتكوين المهارات العلمية والتطبيقية لدى المتعلمين ونظرا إلى التطور الكبير الذي يشهده التقدم العلمي والتكنولوجي في مختلف نواحي الحياة، والذي أصبح من سمات العصر المميزة، لهذا فإن مدرسة المستقبل عليها أن تولي أهمية لهذا الموضوع عن طريق: (1)

- 1- إبراز المفهوم الشامل لمنظومات تقنيات التعلّم والتعليم كالمعلومات وتطبيقاتها، وتقنيات الإعلام التربوي وغيرها.
- 2- إبراز دور التكنولوجيا الحديثة واستخدام الحاسوب كوسيلة تعليمية وإنتاج البرامج التعليمية المدمجة التي تمثل الكتب الالكترونية المساعدة على التعليم الذاتي.
- 3- إقامة مؤسسات عربية لإنتاج برمجيات تعليمية باللغة العربية تلبي متطلبات تنفيذ المناهج الدراسية.

- 
- 1- مصطفى محسن: المرجع السابق، ص ص 189 - 190.
  - 4 - دعوة المنظمات الدولية والإقليمية ( اليونسكو - الألسكو - والإيسيسكو وغيرها من الهيئات والمنظمات الدولية ) إلى التعاون والتنسيق من أجل برامج مشتركة في مجال التعليم والتعلّم.
  - 5- التوسع في إحداث مراكز وطنية لإنتاج الوسائل التعليمية، والعمل على تشجيع الصناعات التربوية في مجال تقنيات التعليم ، وإسهام المصانع المحلية والمدارس المهنية والفنية الصناعية في هذا المجال.
  - 6- إعطاء الأولوية لتأهيل المعلمين لاستخدام التقنيات الحديثة في التعليم حرصا على الاستثمار المفيد لهذه التقنيات وتيسيرا لاستخدامها في تطوير طرائق التعليم.
  - 7- استخدام التقنيات الحديثة في تنفيذ الأنشطة خارج المدرسة والتي تربط بالمنهاج الدراسي لما لها من دور تربوي واجتماعي في التكوين المتوازن للتلاميذ وربط المدرسة بالبيئة والمحيط الاجتماعي.
  - 8- التأكيد على توظيف تقنيات المعلومات وتأثيرها في العملية التعليمية داخل المدرسة وخارجها، والتوسع في إقامة واستخدام شبكات الحاسوب والاتصال في مجال التعليم والتعلم والإدارة التربوية التعليمية والمدرسية...

#### - محور التقويم والامتحانات:

- إن التغيرات المتوقعة في أهداف مدرسة المستقبل ومناهجها تستدعي اعتماد سياسة جديدة وآليات للتقويم والامتحانات، وينبغي في هذا المجال مراعاة الجوانب الآتية: (1)
- 1- إبراز شمولية التقويم لجانبين أساسيين : تقويم التلميذ وتقويم العملية التربوية والتكوينية برمتها وفق أساليب وأدوات ملائمة مع الأهداف المسطرة.
  - 2- تحديد الكيفيات والمعايير الخاصة بكل عنصر من عناصر العملية التعليمية داخل المدرسة.
- محور الإدارة التعليمية والإدارة والمدرسية:

إن أهم التغيرات التي يشهدها هذا القرن، والتي ستؤثر على فلسفة الإدارة التعليمية والمدرسية وممارستها، هي تلك المتصلة بتنامي المطالبة بمشاركة مختلف المؤسسات في اتخاذ القرارات وإدارة ما يم ص مصالحها وتطلعاتها.

كل هذه التغيرات تستدعي إعادة النظر في السياسات والممارسات الإدارية على كافة مستويات النظام التعليمي، والأخذ في الاعتبار ما يلي: (2)

1- إيلاء الإصلاح الإداري على مستوى الإدارة التعليمية والمدرسية اهتماما خاصا، وتعزيز مهارات كل إدارة لتغير للنهوض بالتربية والتعليم.

1- مصطفى محسن: المرجع السابق، ص 190.

2- المرجع نفسه، ص 191.

2- التوجه نحو اللامركزية في إدارة وتسيير مؤسسات التربية والتعليم مما يمكن من تطوير العملية

التربوية وتعزيز الاستقلال المالي والإداري للمدرسة وإعطاء مديريها صلاحيات إدارية ومالية أوسع.

3- استخدام التكنولوجيات الحديثة في التعليم عن طريق إقامة شبكات البريد الإلكتروني وربطها بشبكات المعلومات العالمية ( انترنت- وانترنت)

4- إحداث مجالس تربوية يشارك ممثلون من المجتمع المحلي وقطاع الأعمال والهيئات والمنظمات والجمعيات المعنية وأولياء التلاميذ، إضافة إلى المعلمين والتلاميذ لبحث تسيير العملية التربوية ومتابعتها، وتقويم أدائها تحقيقا لمبدأ الديمقراطية.

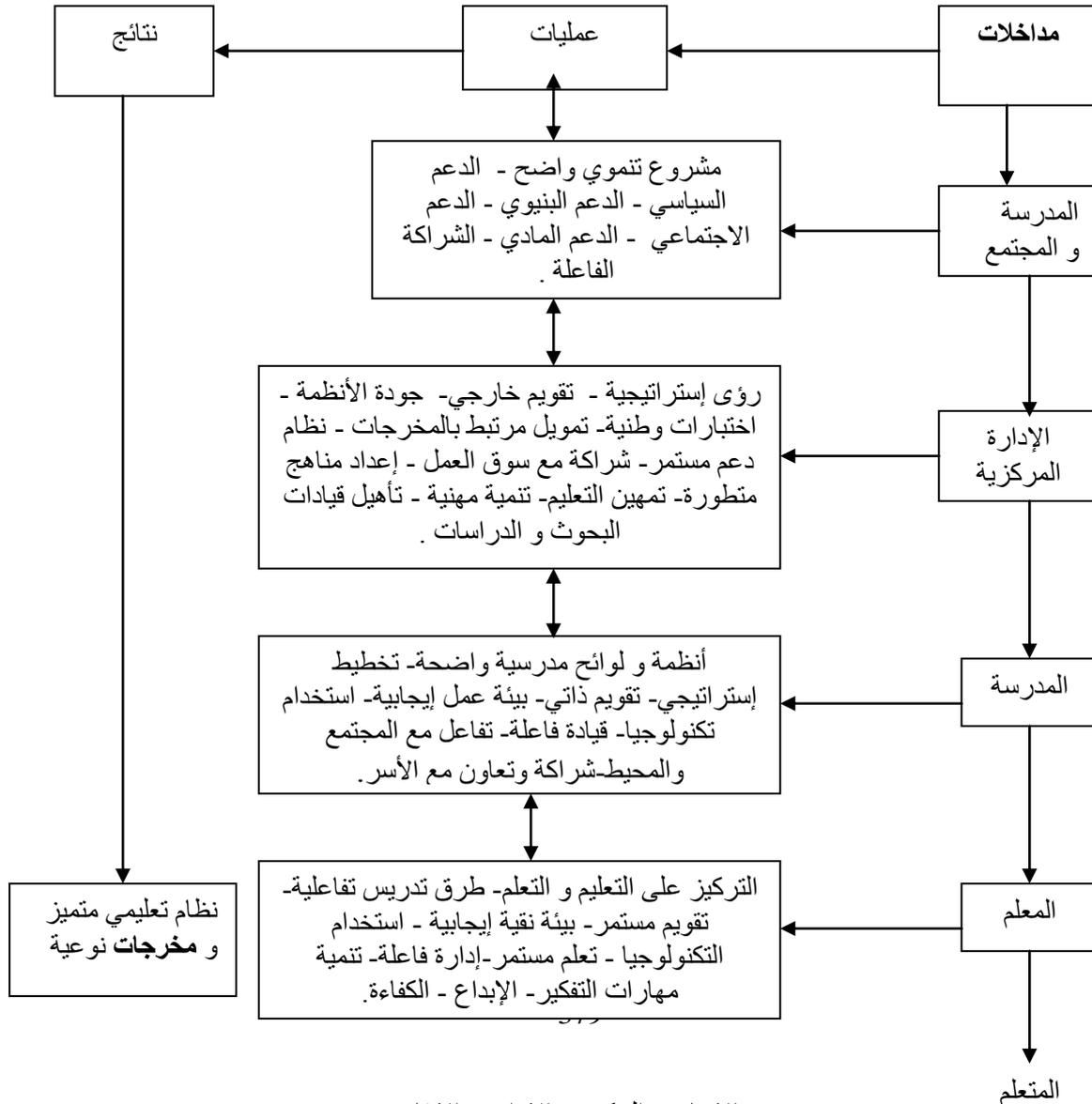
5- إشراك التلاميذ في الحياة المدرسية بكل جوانبها، لتعزيز قيم الديمقراطية وتعويد التلاميذ على ممارستها.

- محور التمويل ( الإنفاق على التعليم):

إن التحولات التي يشهدها النظام التعليمي في القرن الحادي والعشرين، ومنها ( زيادة الطلب على التعليم، قصور بعض الدول في تمويل الخدمات ومن بينها التعليم، والتكلفة المتزايدة في نفقات التعليم )، كل هذه المعطيات تفرض إعادة النظر في سياسات التمويل وأساليبه وآلياته . و في هذا الإطار تبنى مكتب التربية العربي لدول الخليج نموذجا لمشروع مدرسة المستقبل تم نشره في كتاب تحت عنوان " : مدرسة المستقبل ". يمكننا الوقوف على عناصره ومكوناته من خلال المخطط التالي: (1)

1- على الهادي الحواة: التربية والمجتمع، مرجع سابق، ص 197.

- مخطط رقم (7) يحدد الصورة المثالية للإصلاح التربوي والتعليمي لمدرسة المستقبل (1)



1- عبد العزيز محمد الحر: التربية و التنمية و النهضة، مرجع سابق، ص 205.

وحتى تحقق أيّ أمة ما تريد وما تأمل، لاشك أن ثمة خطوات وجهودا تقع على عاتق كل قطر من الأقطار العربية، وعلى كل فرد . كما أن السبل التي يمكن أن تتبعها الأقطار العربية متصلة بإدارة كل منها، وعزمها ومدى توافر الشروط الذاتية والموضوعية عندها لإحداث مدرسة جديدة، مواكبة لمتغيرات العصر، ومحقة لمتطلبات المستقبل . فالعمل العربي المشترك لا غنى عنه لا في الحاضر ولا في المستقبل. فالوطن العربي واحد ومتكامل، ومطالب تجديد وتطوير التربية والتعليم يتطلب إجماع الجهود العربية الواسعة والمتنوعة . وما ينطبق على التعاون العربي في المجال التربوي، وينطبق على كل المجالات الأخرى.

## 2- مبادئ و معايير إصلاح التعليم في العالم العربي:

إن التغيير عملية حتمية بحكم طبيعة الإنسان وطبيعة المجتمع وطبيعة الحضارة في كل زمان ومكان . فهو سنة الحياة وسمة من سمات التحضر والتطور، بل ما يميز الحضارة المعاصرة هو التغيير السريع المدى ، العميق الأثر ، الشامل في الأبعاد حيث يتلقى هذا التغيير مدده بهذه الصفات من الثورة العلمية التقنية . ولقد ترك التغيير آثاره في سائر مجالات الحياة: في الصحة وفي التربية، وفي وسائل النقل والاتصال، وفي حقوق الإنسان، وكذلك في العلاقات الدولية بين الأمم . لذا فالعالم لم يشهد في تاريخه الطويل من ظواهر التغيير التي تتميز بالشدة و السرعة و اتساع المدى مثلما شهدته في نهاية القرن العشرين وبداية القرن الواحد والعشرين. فالثورة العلمية التقنية تتلاحق وتتضاعف بسرعة رهيبية. جاء في إستراتيجية تطوير التربية العربية : " إن أكثر من 90 % من العلماء الذين شهدتهم الإنسانية في التاريخ الطويل قد ولدوا وعاشوا في القرن العشرين" (1)

فنحن كما نلاحظ نعيش في عالم متغير وقد تكون أبرز ظاهرة يلمسها المجتمع المعاصر هي هذا التغيير السريع ، لذا يجب : " ألا يكون التغيير مجرد حقيقة نسلم بها، ولكن ينبغي أن يكون أسلوبا

ومن هنا يوجهنا إلى معالجة جميع قضايا المجتمع في الحاضر و المستقبل ، حيث من الواضح أن ذلك التغيير السريع الذي يشهده الحاضر ما هو إلا مقدمة لتطور أسرع و أشمل ينتظر عالم المستقبل، والمبادرة تترك هنا للإنسان للقيام بمهمة العمل والابتكار " (2). ومن هنا فالتطوير أو التجديد لا يحدث سهواً أو مصادفة، بل لا بد فيه من المعاناة و القصد . وبذل الجهد في سبيله هو الذي يجعلنا نمثلنا ناصريته، ويجعل لنا في صنعه شأن ونصيب . لذا فإن من أبرز ما نراه عندما نحلل مسيرة الإنسانية في عصرنا هذا، وعندما نطل على تجارب التجديد التي انطلقت جادة ومفيدة في شتى جوانب الحياة.

- 
- 1- أحمد الخطيب، رداح الخطيب: استراتيجيات التطوير التربوي في الوطن العربي، مرجع سابق، ص ص 199- 200.  
2- المرجع نفسه، ص 201.

إن ميدان التربية قد تخلف عن غيره من الميادين في مجال التقدم والإبداع ، وقد نبه بعضهم إلى هذا الأمر قائلاً: " إن ميدان التربية وهو الميدان الواجب عليه قيادة الميادين وإطلاق شرارة الإبداع فيها، ميدان ما زال يسير نحو التجديد و التطوير على مهل واستحياء ، وكأنه في غمرة عطائه لغيره نسي نفسه ، ولم يلتفت إلى ذاته وعجز عن تحقيق التقدم الذي ساقه غيره " (1). ونتيجة لهذا الوضع المؤلم الذي يكتنف قطاع التربية والتعليم في بلداننا، فقد ارتفعت الأصوات عالية منذ عقود كثيرة، تفضح هذا الواقع ، وتعي جمود التربية، وتتكسر أطرها، حيث أن التربية لا تزال - إلى حد بعيد- تعيش على البنية التقليدية التي عرفتها منذ آلاف السنين، وحتى التجديد الذي تحدثه في بعض طرائفها تجدد يتم في إطار هذه البنية ولا يتعداها . ومما يزيد من شعور المربين بضرورة تغيير التربية التقليدية وتجاوزها، " ما تواجه التربية من مشكلات عصبية الحل . فهناك النمو السكاني وتزايد الإقبال على التعليم مما يعجز الأنظمة التعليمية عن تلبية المطالب، وهناك النفقات والأموال التي يستهلكها التعليم، وهناك المستوى الكيفي المهدد بالتدني، وهناك الأعداد المتدفقة من الخريجين الذين لا يجدون عملاً والذين ينضمون إلى صفوف العاطلين عن العمل " (2).

إذا كانت التربية ولا تزال هي الأداة الفعالة في إحداث التغيير نحو الأفضل، فإن التحديات الكبرى التي على العالم العربي مواجهته لتدارك ما يجب تداركه تكمن في ضرورة إعادة النظر جملة وتفصيلاً في مضمون السياسة التربوية والتعليمية التي تستند أصلاً إلى منطلقات فلسفية ذات أبعاد أيديولوجية، من شأنها أن تخدم المجتمع الإنساني كما قد تعمل على إعاقة تطوره ومساغيه الإصلاحية . إنه لمن الطبيعي أن تسعى كل المجتمعات الإنسانية إلى تحصيل التقدم ومواكبة التغيرات الحاصلة وربما مسابقة العصر الآتي الذي تعيشه، و من الطبيعي أيضاً أن تعتمد على فلسفة تربوية تعمل على توجيه التربية فيها

باعتبارها آلية جوهرية لأحداث التغيير المنشود مستعينة في إنجاح ذلك بآليات أخرى كالأاليب الفنية والوسائل التقنية.

وهذا انطلاقاً من أن نجاح عملية التنمية الشاملة داخل أي مجتمع يتوقف بالدرجة الأولى على نجاح سياسة التعليم في القيام بوظائفها وأدوارها، وتأهيل الأفراد والجماعات للقيام بالأدوار والمسؤوليات المنوطة بهم في عصر تميّز بسرعة الإنجاز، ودقة التحكم وسعة الانتشار . وإذا كان العالم العربي كبقية شعوب العالم يتطلع هو الآخر إلى تحقيق التنمية الشاملة، نجده يعاني من الكثير من الصعوبات

1-2- أحمد الخطيب، رداح الخطيب: المرجع السابق ، ص ص 201-202.

لعلّ أهمها عدم قدرة تحقيق توازن بين حاجات المجتمع ومتطلباته من جهة ، وبين أهداف ووظائف التعليم من جهة أخرى، أي عدم وجود موازنة بين ما تطلبه المدرسة وما يطلبه عالم الشغل والاقتصاد . هذا وتطرح النظرية السوسولوجية في التحديث مسألة في غاية الأهمية ترتبط بقضايا العالم الثالث، تتضمن تقديم صياغة تصورية تفسر بمقتضاها عملية التطور و خطوات التنمية المرحلية، التي ينبغي أن يمر بها في نموه، المرتكز أساساً على مساعي حثيثة نحو إحداث التغيير المطلوب، و من ثم تحقيق أهداف التنمية الشاملة . هذه الرؤية التصورية تنبثق من افتراض مؤداه أن " قانون تقدم البشرية " إنما هو في الأصل واحد عبر الزمان والمكان . وعليه فالمرحل التي مرت بها الدول المتقدمة عبر تاريخها الطويل بغض النظر عن خصوصية الظروف المتعلقة بخصائص محيط نشأتها كفيلة بان تمدنا بسبل التقدم و كفاءاته و شروطه وآلياته . والتي سيشهدها العالم المتخلف في تقدمه، الأمر الذي يقتضي بدوره ضرورة أن تكون لصور مراحل التقدم التدريجي لبلدان العالم المتقدم إسقاطات متطابقة - شكلا و مضمونا- على واقع بلدان العالم المتخلف. ولا مناص هنا " أن يكون لنظام التربية و التعليم دورا رائدا في تقفي آثار نظم التربية و التعليم التي ظهرت وتطوّرت في الغرب المتقدم، وكان لها الفضل الكبير في التعجيل بعملية التنمية وتغيير وجه الحياة التقليدية كما وكيفا . و إذا رجعنا إلى الاتجاهات التنظيرية في علم الاجتماع وخاصة الاتجاه الوضعي لوقفنا على مضامين أبعاد هذه الرؤية في مجال التربية و التعليم " (1).

فالتنمية الشاملة إذن ترتبط اشد ارتباطاً بالتربية والتعليم، و ما تقوم به من مهام ووظائف بوساطة مؤسساتها الرسمية، التي تعتمد على أدوات ووسائل و مناهج و أساليب بيداغوجية، تهدف من خلالها إلى تحقيق أهداف التنمية . وهذا باستثمار الموارد البشرية استثمارا يسد احتياجات مختلف فروع وقطاعات التنمية، و بالتالي يغطي شروط تحقق الاكتفاء الذاتي بل و يتعداه إلى الرفاه الاجتماعي للمجتمع . وبناء

عليه، نسجل اختلاف الأنظمة التربوية - حسب المختصين - في مختلف المجتمعات على مستوى ترتيب أولويات الأهداف، وهذا بمقتضى ظروف الم جتمع و خصوصياته . ولو رجعنا إلى واقع الإصلاحات التربوية الحاصلة في العالم العربي منذ أواخر فترة الستينيات إلى السبعينيات ثم الثمانيات، نلاحظ تغير ملحوظ في مسيرة الأنظمة التعليمية ( مع فوارق معينة من مجتمع عربي إلى آخر حسب ظروف كل بلد كما ورد في الفصل السادس من هذه الدراسة )، إذ نسجل أن دعوى الإصلاح التربوي في العالم ، و العلم النامي تحديدا كان لها الأثر في اتجاه الدول العربية إلى تبني محاولات

1- محمد إبراهيم يسري دعيس: مرجع سابق، ص ص 403-404.

و بذل الجهود من أجل النهوض بمستوى و نمط التعليم، و الوفاء ببعض متطلباته و شروط نجاحه، حيث استهدفت أكثر: إتاحة فرص التعليم لأعداد متزايدة من الأطفال في سن المدرسة، و تركزت جهود الإصلاح تبعا لذلك على التوسع في عملية إنشاء المدارس عبر مختلف مناطق الوطن . و كنتيجة لذلك، و حسب تنفيذ قرارات المؤتمر العربي و المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم (1) " فقد تم تحقيق بعض الأهداف المقررة و بدرجات متفاوتة، نذكر منها : ارتفاع معدل التوسع الكمي في كامل الأقطار العربية، و تعميم التعليم في مرحله المختلفة (ابتدائي، ثانوي وعالي)، وكذلك ظهور محاولات وإن كانت متعثرة في التخطيط التربوي، وإدخال التقنيات الحديثة في التربية (البرامج، الأجهزة التكنولوجية... الخ )، ومحاولات محاربة الأمية وآثارها المدمرة ". غير أن هذه الجهود عرفت الكثير من التعثرات ترتبت عنها مشكلات جديدة مرتبطة أشد الارتباط بالسياق الاجتماعي والاقتصادي والسياسي والإيديولوجي العالمي. ومن أبرز مؤشرات هذه المشكلات في مجالات أنظمة التعليم العربية ظاهرة عدم التوافق والتناسب بين مخرجات التعليم ومطالب سوق العمل. ووفقا لما تم تناوله، فإن مشكلات التعليم و الأزمة التعليمية ترتبط بما يلي:

(2)

1- عدم وجود مواءمة بين النظم التعليمية ومتطلبات المجتمع.

2- عدم استجابة التعليم لمتطلبات عملية التنمية الاجتماعية الشاملة.

إن البحث في فلسفة التعليم المعاصرة يقودنا بالضرورة إلى الوقوف على فهم المنطلقات التصورية للرؤى التربوية المعاصرة من جهة، ومن جهة أخرى للكشف عن طبيعة الواقع الاجتماعي الذي تعيشه بلدان العالم المتقدم بمختلف أبعاده الاقتصادية والاجتماعية والسياسية. ونظرا لأهمية الموضوع المنبثقة من العلاقة الجدلية القائمة بين دور مؤسسات التربية والتعليم من جهة، و قضية إستراتيجية التقدم الاقتصادي و الاجتماعي من جهة أخرى، وردت تجليات الاهتمام واضحة

لدى المجتمعات العربية، بوصفها مجتمعات تنضوي ضمن نطاق البلدان السائرة في طريق النمو، غير أن محور التركيز جاء منصبا حول إصلاح المناهج والبرامج التعليمية، دون المساس بجوهر الأزمة ولب المشكلة التربوية التي تعيشها المؤسسات التعليمية، الأمر الذي قلّل إن لم نقل أعاق تحقيق أبعاد عملية التنمية المنشودة. ويمكن تحديد توجهات الإصلاح في منظومة التعليم العربي

1- عبد الله عبد الدائم: التربية في البلاد العربية، حاضرها و مشكلاتها و مستقبلها، مرجع سابق، ص. 617.

2- حمدي علي أحمد: مقدمة في علم اجتماع التربية، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 2003، ص 242.

من خلال ما جاء في تقارير أربع ملتقيات مهمة في هذا المجال نتيجة ما قدمته من مقترحات كان لها الأثر البارز في إحداث تغيير في التوجهات والرؤى المرتبطة بنظم التعليم العربية نذكر منها:

#### **أ- مؤتمر طرابلس: " مستقبل التربية في الوطن العربي " يوم 5 ديسمبر 1998**

إن وزراء التربية والتعليم العرب وهم مجتمعون في المؤتمر التربوي الأول بمدينة طرابلس بالجمهورية الليبية يوم 5/ 12/ 1998 وبعد دراستهم لمستقبل التربية والتعليم في الوطن العربي أكدوا على دور الأمة مرانين على التربية في صنع حضارة عربية متميزة، كما وافق الحاضرون على الانجازات والتجارب في الأقطار العربية وما أسهمت به في التنمية العربية الشاملة، وهم يثمنون عاليا جهود المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم في إعداد الوثيقة " رؤى مستقبلية للتعليم في الوطن العربي "، فإنهم يدركون بوعي أن التربية والتعليم هما السبيل الأمثل في صنع مستقبل الأمة العربية وهي تستعد لمواجهة تحديات القرن الجديد. ويروا أن مواجهة هذه التحديات يتطلب مواصلة تطوير فلسفة التربية العربية ومؤسساتها وأدواتها وأهدافها برؤية عربية مستقبلية واحدة تأخذ في اعتبارها التجديد والتجويد والحرية والإبداع والاعتزاز بماضي وتراث الأمة العريق وبما يضمن التقدم العلمي والتكنولوجي. (1)

#### **- نتائج مؤتمر طرابلس 5 ديسمبر 1998 :**

مؤتمر وزراء التربية والتعليم والعارف العرب، المنعقد بمدينة طرابلس بليبيا، في 5/12/1998، حول موضوع : " مستقبل التربية في الوطن العربي " جاء في جانب من هذا المؤتمر ضرورة أخذ الدروس من التجربة العالمية في تطوير التعليم، وثم حصر هذه الدروس في أربعة محاور أساسية هي:

#### **1- محور التعليم المستمر طوال الحياة:**

ويتفرع عنه أمران : الأول المزوجة بين التعليم النظامي والتعليم غير النظامي بأشكاله المختلفة عن طريق مراكز التدريب. والثاني ضرورة التدريب وتجديد التدريب بل وإعادة التدريب، تلبية لحاجات المجتمع المتغيرة ولحاجات مواقع العمل الاقتصادية والاجتماعية بوجه خاص، وعليه ينبغي أن تتغير بنية المدرسة النظامية ومناهجها.

## 2- محور التعليم الذاتي: ويعني أمرين:

- التركيز على التعليم والاهتمام بدوره الفعّال وبمشاركته المباشرة في التعليم، وتغير دوره من مجتمع سلبي إلى مشارك وباحث ومصدر أساسي من مصادر المعرفة، بل حتى إلى مقوم أساسي لنتاج جهده.

1- مصطفى محسن: التربية وتحولات عصر العولمة، مرجع سابق، ص 179.

- استعمال التقنيات التعليمية الحديثة بأشكالها العديدة والمتطورة، لأنها تيسر التعليم وتمكّن من التغلب على معوقات انتشاره، وتولد لدى المتعلمين بواعث إيجابية ورغبة ذاتية في التعليم.

## 3- محور مرونة النظام التعليمي:

لم يعد التعليم يقتصر على سنوات معينة في بدايات العمر، وانفتاح المدرسة دوماً على عالم الشغل وحاجاته، وتنويع التعليم وتشجيعه، وتسيير الانتقال بين المراحل التعليمية وأنواعها المختلفة، والقضاء على كل الحواجز، وتحقيق التكامل والتناوب بين الدراسات والعمل.

## 4- محور المجتمع المتعلم - المعلم:

وهذا يعني أن يكون كل فرد في المجتمع متعلماً وساعياً إلى فضل من المعرفة، وان يكون في الوقت نفسه معلماً لسواه، وهذا يعني أن يكون كل المؤسسات الاجتماعية ولا سيما مؤسسات العمل والإنتاج مؤسسات تدريبية وتعليمية في نفس الوقت.

كانت هناك حاجة ماسة لقيام برامج عمل لتطوير التعليم في البلدان العربية، يقوم على أساس برامج وطنية ( قطرية). ولكن في إطار تعاون عربي فعّال . إن بناء رأس بشري راقى هو تحدي المستقبل في البلدان العربية م جمعة. فالتعاون العربي الفعال شرط جوهري للتنمية الجادة في الوطن العربي، ويصعب على أي قطر عربي منفرداً، تحقيق انجاز ملموس في نشر التعليم وترقية نوعيته، وقد ترتب على هذه الحقيقة قيام تعاون عربي كبير في مجال التعليم لعدة عقود، و كانت نتيجة هذا التعاون حتى الآن ، اقل بكثير من المرغوب... لقد بات تطوير التعليم في كامل البلدان العربية، بما يسهم في نقادي انعكاسات الانعزال عن المشاركة الفاعلة في عالم القرن الواحد والعشرين، تتطلب قيام سياسة تعليمية عربية فعّالة قادرة على تجاوز أزمتهما التنموية الحالية، والمشاركة بقوة في صنع العالم الجديد .

ب- إعلان دمشق: " مدرسة المستقبل في الوطن العربي " يومي 29 و 30 جوان 2000

خلال المؤتمر الثاني الذي عقدته المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم بالتعاون مع وزارة التربية السورية بدمشق يومي 29 و 30 جوان 2000، أجمع وزراء التربية والتعليم العرب، من أجل وضع تصور واضح وخطة إجرائية شاملة لبناء مدرسة المستقبل بناء فعلا ومستمر في ضوء التغير السريع في مسيرة العالم في مختلف المجالات العلمية والتقنية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية وغيرها، وفي ضوء ما يكشف عنه واقع التربية والتعليم في ا لبلدان العربية وما حققته من تقدم وتطور في العقد الأخير، وما واجهته وتواجهه من معوقات وأزمات، وفي ضوء الاتجاهات التربوية المعاصرة والتحديات المستقبلية..

اجمعوا على العزم على بذل جهود دائمة من اجل مواكبة التغير الذي طرأ على التربية والتعليم في العلم، ومناجل استيفاء ما ستفرزه المستقبل في بلادنا وفي العالم من تغيرات تنعكس آثارها على نظام التربية والتعليم والنظام الاجتماعي الشامل.<sup>(1)</sup>

هذا كله يستلزم القيام بمجهودات كبيرة ومستمرة من اجل بناء مدرسة عربية تستجيب لمطالب التغير استجابة علمية، تعبئ إمكانيات العمل التربوي ومقوماته ومكوناته المختلفة سواء تعلق الظاهر بأهداف التربية أو محتواها أو طرقها أو بوسائلها وتقنياتها أو بإدارتها وتنظيمها، تعبئة متكاملة لتحقيق الأهداف الأساسية التالية:<sup>(2)</sup>

- **أولاً:** التأكيد على ضرورة وأهمية تزويد التلاميذ والطلبة بالمعرفة والوعي اللّازمين لتمثيل عطاء ثقافتهم الوطنية والقومية وتراثهم المشترك، وإدراك جوهر تلك الثقافة وقيمتها الروحية ومدلولها الحضاري ومعاني وثمرات التواصل بينها وبين ثقافات العالم.

- **ثانياً:** العمل على سيرورة المعلوماتية والأخذ بالتقنية في مناحي المنظومة التربوية استجابة للعصر ومواكبة تطوراتها ومتطلباته.

- **ثالثاً:** بناء نظام تربوي وتعليمي منرن في أبنيته وأنواعه وسنوات الدراسة فيه وأعمار الملتحقين به، ومناهجه وكل مقوماته.

- **رابعاً:** تجديد التربية وتطويرها تجديدا دائما عن طريق التربية المستمرة وتأكيد أهمية العناية بالتعليم الذاتي وإجادة أساليبه وتقنياته.

- **خامساً:** العناية بمن يمتازون بكفاءات وقدرات إبداعية في المؤسسات التربوية، وتشجيعهم على امتلاك مهارات الإبداع.

- **سادساً:** تشجيع المتعلمين على تكوين مواقف اتجاهات ايجابية وفعالة تمكنهم من مواجهة التغيرات الجارية والتكيف معها.

- **سابعاً:** العناية بالمكونين والمعلمين إعدادا تدريبييا وتعزيز مكانتهم وتغيير دورهم من ناقلين للمعرفة إلى منشطين. ومدرسين لهم على أساليب تحصيل المعرفة، ومكونين لموقفهم واتجاهاتهم وقيمهم، والعمل على

تنمية قدراتهم الذاتية وتكوين الفكر الناقد لديهم . وهذا كله في إطار العناية بتكوين روح المواطنة لدى التلاميذ والطلبة، وروح المسؤولية والقدرة على الحوار ، والعمل المشترك من أجل بناء مستقبل عربي أفضل.

1- مصطفى محسن: المرجع السابق، ص ص 169 - 170.

2- المرجع نفسه، ص ص 205 - 206.

ج- الملتقى الدولي الثاني : وسائل التعليم الحديثة لتدريس العلوم الإسلامية والإنسانية " جامعة

الأمير عبد القادر بقسنطينة يومي 23 / 24 أبريل 2001)

استطاع التقرير الخاص بالملتقى الوطني الثاني حول وسائل التعليم الحديثة لتدريس العلوم

الإسلامية والإنسانية المنعقد بتاريخ 23 / 24 أبريل 2001 بجامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

بقسنطينة، من تحديد الخطوات الأساسية لإصلاح التعليم في شكل عشرة مبادئ هي: (1)

1- **مركزية الفرد في العملية التعليمية** ، لذا يجب تعديلها إلى مراعاة الفرد و الجماعة في العملية

التعليمية، و ذلك حتى لا يتطرف بعيداً بالفرد و الفردية التي تعني الذاتية، إذ لا قيمة للفرد دون

الجماعة، و لا قيمة للجماعة دون أفراد يقودونها و يعطونها من عقولهم و إبداعاتهم.

2- **المعرفة الحديثة هي بذاتها قوة** ، و يركز هذا المبدأ على العقلانية ورغم الاتفاق التام مع هذا المبدأ

، فإن هناك ضرورة لربط العقلانية بتراث الأمة، وإعادة تجديده و النظر فيه بما يحافظ على التراث

الروحي لهذه الأمة، و نبذ موجات التفكير المادي الصرف الذي يحول الإنسان إلى آلة ومادة، والإنسان

أسمى من أن يكون آلة.

3- **تأكيد العمل المبدع** ، و هذا مبدأ ضروري و أساسي لإصلاح و تطوير ال تعليم، بل لابد من تهيئة

الظروف و المعطيات التي تشجع على الإبداع خاصة في مستوى التعليم الثانوي والعالي.

4- **إثارة روح التحدي في الإنسان العربي** ، لأن الإنسان العربي بدأ يفقد روحه المعنوية نتيجة للعديد من

الإحباطات، و فقد بالتالي روح التحدي التي تبني الحضارة .

5- **توفير التعليم للجميع** مع الاهتمام بالفئات المهمشة والفقيرة، ، و تطبيق روح العدالة في الفرص

التعليمية خاصة بعد انتشار التعليم الخاص الآن ، و الدروس الخصوصية التي لا يستطيع دفع ثمنها إلا

الأغنياء، فكأن ما يحدث هو عقاب للفقراء و حرمانهم من التعليم الجيد .

6- **تأمين حق المتعلم ككيان إنساني واحد** ، و على العرب ابتكار الآليات لتحقيق هذا المبدأ الإنساني

عملياً.

7- اشتقاق غايات العمل التربوي من رؤى القرن الحادي والعشرين ، وضرورة أن تكون هناك غايات خاصة للتعليم العربي في إطار الرؤى الكونية التي يجب أن تكون رؤى متنوع ة و متعددة وتحترم خصوصية الأمم و الشعوب الأخرى.

1- الملتقى الوطني الثاني حول وسائل التعليم الحديثة لتدريس العلوم الإسلامية والإنسانية ، المنعقد بتاريخ 23/24 أبريل 2001 بجامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية بقسنطينة، 2001.

8- مساعدة التلاميذ لفهم أفضل لثقافتهم ، و إعدادهم لمجتمع عالمي والقضاء على أحادية الرؤية، التي توحى بالتعصب، و ضرورة أن تتوجه التربية العربية لمساعدة التلميذ على أن يرى و يفهم نفسه بطريقة إيجابية دون مشاعر نقص أو دونية، و يعني مبدأ الثقة بالنفس و المساواة مع الآخرين في العالم و أن لا يفكر التلميذ والطالب سلبياً في ذاته و قدراته و أمته و ماضيها و حاضرها و مستقبلها، بل يربي التلميذ والطالب على أنه قادر على الإبداع و الابتكار والعمل، و لكن في ذات الوقت على احترام الآخرين و الاستفادة من تجاربهم، و العيش و العمل معهم.

9- إكساب التلميذ والطالب المرونة لمواجهة المستقبل ، و أن نفتح أمامه أبواب المستقبل الإيجابي، بل و نشجعه بمختلف الطرق على الإسهام فيه . إن الروح الإيجابية ضرورية للمتعلم لأنها تفجر الطاقات الكامنة فيه، بل و المواطن عامة و تدفعه للتفكير بإيجابية. لقد بات من الأنسب إعادة صياغة هذا المبدأ بحيث يخلق إحساساً إيجابياً في كل عناصر العملية التعليمية و في المجتمع بأسره، و يؤكد الروح الإيجابية و النظرة المتفائلة للمستقبل.

- ملاحظات عامة على التقرير:

يلاحظ أن هذا التقرير لا يقدم مقاييس كمية لتحديد الإنجازات التي حققتها التعليم خلال فترة زمنية معينة، لكنه قدم لنا فكرة حول التعليم و تطوره في البلاد العربية، و لكن المقاييس المقصودة هنا والمرغوبة مثل تلك المقاييس التي كونها تقرير التنمية البشرية للأمم المتحدة لجميع دول العالم . وكذلك تقرير الطفولة لليونيسيف 1990 . 1999، و الذي أعدته هذه المنظمة بناء على تقارير وطنية أعدتها مختلف بلدان العالم الأعضاء في الأمم المتحدة، و لقد استند تقرير اليونيسيف للطفولة 1990 . 1999، على حوالي 26 مقياساً . و معياراً لرعاية الطفولة . فالحاجة فيما أعتقد ماسة لبناء مثل هذه المقاييس و تطبيقها على نمو و تطور التعليم في الوطن العربي.

مرة أخرى لماذا لا يقدم تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام 2002 و الأعوام المقبلة مجموعة من المعايير و المقاييس على أساسها يمكن تحديد و قياس إنجازات التنمية العربية ؟ ، أما بهذا الشكل سواء

في التقرير ككل أو الفصل المتعلق بالتعليم و موضوع هذه المراجعة، فهو لا يقدم أكثر من توجهات مرغوبة للتعليم العربي، و تحديد بعض الصعوبات و التحديات التي تواجه التعليم حالياً، وهذه التوجهات أو الصعوبات عامة جداً و معروفة للجميع، بل هي متأثرة بتقارير وتوجهات اليونسكو في التعليم لل قرن الحادي و العشرين . فعلى سبيل المثال حدد تقرير الطفولة ( اليونيسيف ) هدف تحقيق التسجيل الكامل للأطفال في التعليم الابتدائي وبنسبة لا تقل عن 75 % بحلول عام 2000، فبواسطة هذا المقياس وغيره من المقاييس نستطيع أن نعرف إلى أين وصلت أي دولة في هدف نشر

التعليم للجميع، هل هي حققت نسبة 75 % أم أنها لا تزال بعيدة عن تحقيق هذه النسبة، والملاحظ أن تقرير التنمية العربية لعام 2002 لا يستند إلى مثل هذه المقاييس بطريقة تتبعية عبر فترة زمنية محددة، و بدلاً من ذلك قدم لنا نسباً و معدلات و إحصاءات اقتضاها سياق التحليل وال مقارنة، و ليس القياس المتعمد للإنجاز التطور، وعلى أية حال مهما كانت الأساليب التي اتبعتها التقرير فهو مجهود كبير فيه تشخيص حقيقي و موضوعي لواقع التعليم العربي اليوم . وأهم التحديات التي تواجه التعليم العربي هي التحدي العلمي والتكنولوجي كما سبق ذكره إضافة إلى تحدي العولمة وتداعياتها على الشعوب قاطبة، و تزيد من خطورة تلك التحديات ضعف القاعدة الإنتاجية للاقتصاديات العربية و تدهور الأنظمة التربوية والتعليمية. وهو ما يفرض على الدول العربية إدخال تطوير أساسي على نظم ومؤسسات التعليم والتدريب و البحث العلمي، وإعادة النظر في مضمون وغايات التعليم و البحث العلمي و تطوير هياكل المؤسسات التربوية و التعليمية و البحثية<sup>(1)</sup>.

#### د - المؤتمر الدولي لتطوير التعليم الثانوي \_\_\_\_\_: (مسقط من 22 إلى 24 ديسمبر 2002)

يأتي صدور هذا العدد من " التطوير التربوي " عقب انتهاء المؤتمر الدولي لتطوير التعليم الثانوي الذي عقد في مسقط خلال الفترة من 22 إلى 24 ديسمبر 2002 بالتعاون بين وزارة التربية والتعليم ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو). ونظراً لأهمية هذا الحدث التربوي التطويري الدولي كان لابد أن يكون لنا معه وقفة في إطار التواصل المستمر بين وزارة التربية والتعليم ومنظمة اليونسكو كجهة دولية معنية بشؤون التربية والتعليم . ونشير إلى أن هذا المؤتمر الدولي يعد حلقة من سلسلة اللقاءات التي تبحث موضوع تطوير التعليم الثانوي. ويعكس هذا التنظيم بلا ريب حرص وزارة التربية والتعليم على التخطيط العلمي المنهجي المتأن لتطوير التعليم الثانوي الذي يعد من أهم الملفات المطروحة على الساحة التربوية في شتى دول العالم اليوم وفق ما تشير إليه نتائج مؤتمر بكين الأخير لتطوير التعليم الثانوي وكما يعكسه اهتمام منظمة اليونسكو بهذا الجانب. وهذا أمر طبيعي نظراً لما يمثله التعليم الثانوي من مرحلة تعليمية تضع الطالب على مفترق الطرق المؤدية إلى المستقبل ، في عالم يشهد تقلبات وتغيرات مستمرة في مختلف مجالات الحياة، ويتطلب تغييرات في هيكلية ومحتوى التعليم الثانوي ويزيد

كل يوم من صعوبة اتخاذ القرار حول البدائل المتاحة لتت لميز بعد إتمامه للمرحلة الثانوية . هذا التقلب والتعقد المستمرين في مختلف مجالات الحياة يعتبران من أهم الأسباب الداعية إلى تطوير التعليم الثانوي على مستوى العالم أجمع، خاصة وأن هذا العالم أصبح اليوم قرية صغيرة يتسم بالتواصل والتفاعل المستمرين بين كافة أجزائه وعلى كافة مستوياته

1- تقرير التنمية العربية: خلق الفرص للأجيال القادمة، منشورات المكتب الإقليمي للدول العربية التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، عمان، 2002، ص.126

### 3- شروط ومتطلبات إصلاح التعليم الثانوي في الجزائر:

إن عملية إصلاح التعليم الثانوي العربي حسب ما حدّدته الرؤى المستقبلية للعمل العربي في القرن الحادي والعشرين تقترح ثلاثة توجهات إستراتيجية مهمة هي:

1- بناء رأس مال بشري راقى النوعية.

2- صياغة علاقة تعاون قويّة بين التعليم و المنظومات الاجتماعية والاقتصادية.

3- إقامة برنامج لتطوير التعليم على الصعيد العربي.

وعلى الرغم من أهمية هذا الطرح الجيد، ولكن يظل السؤال الكبير قائماً ، كيف نحقق هذه الاستراتيجيات الثلاث في ضوء المعطيات العربية التي تتسم بالخلاف أكثر من الاتفاق ، و بالمصالح و الرؤى القطرية أكثر من تأكيد المصالح و الرؤى القومية خاصة بالنسبة للإستراتيجية الثالثة ؟ وفي هذا المجال يتوجه الأمل إلى المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم لعلها أقدر على جمع العقول التربوية العربية لإيجاد خطط وآليات عمل لوضع هذه الاستراتيجيات موضع التنفيذ ، و الواقع أن البلاد العربية منذ بداية التسعينيات تقريباً كلها بدأت في إصلاح نظمها التعليمية و تطويرها بما يتفق ومتطلبات هذا العصر . والواقع أن أي إصلاح سواء في مجال التعليم أو مجالات أخرى لن يتحقق بجهود فردية قطرية، مهما كانت قادرة، و لكن يتحقق و ينجح بجهود جماعية في شكل تكتل عربي تعليمي و علمي، و لعل نموذج الاتحاد الأوروبي مثال جيد للتعاون المشترك من أجل التنمية والتقدم، و الواقع أن بؤادر هذا العمل العربي المشترك في إطار التعليم و التربية يمكن أن يتحقق الآن في إطار كثير من المؤسسات العربية مثل اتحاد المغرب العربي، و مكتب الترب ية لمجلس دول الخليج العربي ، هذا بالإضافة إلى المنظمة العربية للتربية و الثقافة و العلوم التي حققت و الحق يقال الكثير من النجاح و الإنجازات في ميدان التعليم و التربية والثقافة و العلوم، و في نظري كان التقرير موفقاً جداً في طرح هذه المسألة، وحبذا لو قدم لنا التقرير مشاهد و آليات لوضع هذه الاستراتيجيات الثلاث موضع التنفيذ وعليه فغن مستقبل التعليم في البلدان العربية مرهون في نظري بإصلاح المدرسة والأسرة، و ما لم يتحقق ذلك فسيظل التعليم العربي يعيد إنتاج نفس العقلية و الشخصية العربية التي تنتمي إلى الماضي بحجج كثيرة

في مقدمتها المحافظة على الذات ، و الذات كما تدل كل المتغيرات المحلية و الدولية الآن إذا لم تتطور و تتفاعل مع الآخر فسيكون مآلها الجمود و الهامشية، و تصبح كتمثال في متحف الشمع، إن ما نلاحظه حالياً من كثير من مظاهر السلوك العربي هو في نظري نتاج مدرسة مت خلفه عن العصر، و نتاج ثقافة تخشى و تخاف من الحاضر و مشاكله و تجد راحة كبيرة في الماضي و سرايه، و ما لم يتم تكوين العقل العربي المتحدي، و الإنسان العربي الواثق من نفسه،

فسيعيش الوطن العربي في سلسلة من المشاكل و التحديات المختلفة التي قد تخرجه أي الوطن ال عربي نهائياً من العصر، و تجعله على هامش التاريخ و الحضارة الإنسانية الحالية. نستنتج مما سبق أن عملية تفعيل المشروع الإصلاحي التربوي عملياً تستلزم جملة من الشروط يمكن حصرها في: (1)

- ضرورة بناء أي مشروع إصلاحي تربوي على المعرفة العلمية الدقيقة بالواقع المراد إصلاحه، وهذا يتطلب اعتماد البحوث العلمية الموفرة لهذه المعرفة المطلوبة . فالمعرفة العلمية هي وحدها الكفيلة باختصار الزمن وضبط توفير المعطيات اللازمة، ومن ثم تجنب الوقوع في الأخطاء ومن هنا يتضح أهمية توفر سياسة رشيدة وهادفة للبحث العلمي منهجية في محيطها الاجتماعي الشامل.
- ضرورة بناء فلسفة تربوية واجتماعية شاملة وواضحة المعالم والتوجيهات تقام على أساسها السياسة التربوية، وترسم المخططات والبرامج ومشاريع الإصلاح، غير أن أوضاع الدول النامية نظراً لما تعانيه من تخلف في هذا المجال فإنها لم تتمكن من بلورة فل سفة تربوية اجتماعية واضحة المعالم ومنسجمة الأهداف والتوجهات كما هو الحال في الدول العربية المتقدمة.
- اعتماد النظرة الشمولية لا الجزئية أو الظرفية للإصلاح، أي اعتماد مشروع متكامل فيه مختلف المسارات: السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي، ليصبح إصلاحاً متعدد المسارات والجوانب.
- اعتماد رؤية متكاملة واضحة وهادفة لـ " الإنسان - الفرد - المواطن " ، الذي يراد تكوينه عبر أنظمة التربية والتعليم والتكوين، وذلك باعتباره رأسمال بشري بعد الاستثمار فيه أعلى وأرقى أنماط الاستثمارات كلها... وهكذا فعن طريق تكوين وتأهيل ال عنصر البشري ضمن توجهات تربوية واضحة مبنية على سياسة رشيدة للتخطيط، وعلى أساليب ومنهجيات علمية منتظمة للإعلام والتوجيه المدرسي والمهني، الهادفة إلى وضع الإنسان المناسب في المكان المناسب، ويتم التأسيس الواعي للتنمية الاجتماعية في مضمونها وغاياتها وأهدافها، وفي غياب مثل هذه النظرة في مجتمعاتنا العربية ضيع الكثير من مشاريع وعمليات التحديث الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية، ومن ثم تفويت الكثير من فرص التنمية، الأمر الذي ساهم في نشر ثقافة الرداءة والفساد.

- ضرورة جعل المشروع التربوي أساس كل مشروع اجتماعي ومحوره المركزي وألا يبقى هذا المطلب مجرد طموح، وينبغي أن يكون معطى موضوعي وواقعي مستفاد من تجارب المجتمعات المتقدمة التي جعلت من مشاريعها التربوية والتكوينية أهم عامل في رقيها وتطورها الحضاري.

1- مصطفى محسن: التربية وتحولات عصر العولمة، مرجع سابق، ص، 82.

وأنها لا يمكن أن تحقق أهدافها ما لم تركز على النقاط التالية: (1)

\* **تحديد ماهية و دور فلسفة التربية المعتمدة في العالم العربي** : وذلك بشرح و تفصيل مدلولاتها وعلاقتها بالتراث الحضاري و الثقافي للأمة العربية /الإسلامية و الفلسفة الاجتماعية، إلى جانب الحرص على تنفيذ الأهداف الجزئية التي تتضمنه.

\* **مباشرة الانتقال من التوسع الكمي إلى التوسع النوعي** : من خلال الرفع من مستوى التحصيل الدراسي و التكوين المعرفي للطلاب. و هذا بمراعاة أهمية توافق التعليم و المستوى الذي بلغه العلم من التطور ، و توفير الوسائل تحقيقا لذلك.

\* **تحقيق التوازن و إتاحة الفرص المتساوية في كامل مراحل التعليم** : من حيث توفير الموارد المالية اللازمة لإنجاح العملية التربوية.

\* **الاهتمام ببناء الإنسان العربي المسئول و تنمية جوانب السلوك الايجابي** من شخصيته، عبر فروع و مؤسسات علمية تهتم بتنمية الموارد البشرية في العالم العربي . تنمية الموارد البشرية محاولة استثمارها في سد احتياجات قطاعات التنمية الشاملة في البلاد.

\* **الاهتمام بدور التربية المقارنة كتخصص علمي ومعرفي** : إن هذا التخصص من شأنه أن يعالج مشكلات التعليم في العالم العربي، و أن يقف على شروط النهوض بواقعه، انطلاقا من رصد تجارب الآخرين في الميدان (من العالم المتقدم و النامي). إلى جانب أهميته في دعم التعاون العربي المشترك في مجال التربية و التعليم تمهيدا لمد جسور التعاون في مجالات أخرى و تغذية روح التكامل التي تتطلبها عولمة التربية.

\* **عولمة التربية** : وهي من الأهداف المتوخاة التي يسعى عالم المركز خاصة إلى فرضها عبر تعاملاته في مجالات عدة، و عليه تشكل فرصة كبيرة تستوجب على العالم العربي بذل المزيد من الجهود في سبيل تكريس عولمة تربوية عربية ذات أبعاد إستراتيجية، تحافظ من جهة على هويتها الثقافية، و من جهة أخرى تيسر مرونة تفاعل سياسات التعليم لتحقيق التنمية الشاملة.

\*الأخذ بمبدأ الأولويات : عند عملية تصنيف مختلف الإشباعات المتعلقة باحتياجات المجتمع و قضاياها المعاصرة، تأتي في مقدمتها مساعي تحقيق الأمن الغذائي و الاكتفاء الذاتي في قطاعا ت التنمية الاجتماعية والاقتصادية، و الإنتاج الزراعي والصناعي والتكنولوجي والخدماتي و العلمي.

1 - محمد الفالوقي، ورمضان القذافي: مرجع سابق، ص 192.

وعلى ضوء ما تقدم استجابت بعض الدول العربية للآراء المنادية بضرورة إصلاح التعليم الثانوي، وأقدمت على إجراء بعض التجارب على نماذج وأنماط تعليمية لتبنيها تمهيدا لتعميمها، كما عملت دول أخرى على إدخال تغييرات جزئية لتعديل النظم القائمة (الحالية) ويمكننا استعراض هذه الإصلاحات فيما يلي: (1)

دعا بعض الخبراء التربويين إلى تبني نموذج المدرسة الشاملة لاقتناعهم بأن أي نظام تعليمي يقوم على أساس تصنيف الطلبة إلى تعليم ثانوي عام وتعليم تقني أو فني متخصص، يعتبر غير عادل من الناحية الاجتماعية إذ يدعو إلى الطبقية ويجعل بعض التلاميذ ينظرون و يشعرون بالنقص نظرا لعدم قبولهم في الثانوية العام ة، هذا إلى جانب الاختيار وخاصة في سن مبكرة لا تتعدى 14 سنة لتوجيه التلاميذ على أساس دائم يعتبر اختيارا جديا مبكرا وقد ينطوي على كثير من الأخطاء وهذا ما دفع بالدولة الجزائرية إلى إعادة النظر في فلسفة ومبادئ التعليم الثانوي من خلال الإصلاحات الجارية (2006/2005)، والتي من أهدافها دمج التعليم الثانوي العام والتقني في إطار تعليم موحد يلغي الازدواجية التي كانت سائدة وما نتج عنها من سلبيات . وإذا ما تمّ قبول جميع التلاميذ في مدارس واحدة : سوف لا يشعر احدهم بالنقص أو التفاوت الطبقي بغض لنظر عن المستوى العقلي أو الاجتماعي ، كما أن فرص الاختيار تبقى أهمهم مفتوحة لتحديد اختيارهم أو تغيير تخصصاتهم أو مواهبهم الدراسية، دون تعقيد لأن الانتقال داخل المدرسة الواحدة يكون أسهل في الانتقال من مدرسة ذات تخصص معين إلى غيرها . فالمدرسة الشاملة باعتبارها أكبر من المدرسة التقليدية تستطيع تقديم فرص أفضل للاختيار بسبب إمكاناتها الكبيرة وهيئات التدريس المتخصصة . ويشير أنصار المدرسة الشاملة إلى حقيقة هامة وهي أن هذا النظام يسمح للطلبة بتجربة اختبارهم بحيث يتم توجيههم لتخصص معين مبني على خبرتهم وميولهم مما يؤدي إلى تنمية قدراتهم وحسن توجيهها.

من هنا يمكننا القول أن الهدف في المدرسة الشاملة هو تحقيق ديمقراطية التعليم وحسن استخدام القدرات والطاقات البشرية والمادية بما يتناسب ومتطلبات الجميع اقتصاديا واجتماعيا . غير أن تحقيق هذا

النمط المدرسي لأهدافه يتطلب اتساع مبادئه للآلاف من التلاميذ حتى يوفر أكبر عدد من التخصصات حتى نختار التلميذ من بينها ما يلائمه، إذ كلما صغر حجم المدرسة كلما تناقصت الفرص وتقلصت الاختيارات، وبالتالي لا يكون هناك فرق بين النظام المدرسي التقليدي، وبين النظام المدرسي المستحدث.

1- المرجع السابق، ص ص 192 - 193.

#### أ- دواعي إصلاح وتطوير التعليم الثانوي في الجزائر:

إن أي خطة لإصلاح التعليم وتطويره لا بد أن تبدأ أولاً بالأهداف التربوية، والتي تشتق منها السياسة التعليمية ككل، فتكون الأهداف التربوية هي المنطلق الذي تودّ التربية تكوينه وإعداده . هناك حرص في وزارة التربية والتعليم على التخطيط العلمي المنهجي المتأني لتطوير التعليم الثانوي الذي يعدّ من أهم الملفات المطروحة على الساحة التربوية في شتى دول العالم اليوم، وفق ما تشير إليه نتائج مؤتمر بكين الأخير لتطوير التعليم الثانوي وكما يعكسه اهتمام منظمة اليو نسكو ( UNESCO ) بهذا الجانب، وهذا أمر طبيعي نظراً لما يمثله التعليم الثانوي من مرحلة تعليمية تضع الطالب على مفترق الطريق المؤدية إلى المستقبل في عالم يشهد تقلبات مستمرة في مختلف مجالات الحياة، وهذا يتطلب تغييرات في هيكله ومحتوى التعليم الثانوي ويزيد كل يوم من صعوبة اتخاذ القرار حول البدائل المتاحة للتلميذ بعد إتمامه للمرحلة الثانوية. فالتغير والتعقيد المستمرين في مختلف مجالات الحياة يعتبران من أهم الأسباب الداعية إلى تطوير التعليم الثانوي على مستوى العالم أجمع، خاصة بعد أن أصبح هذا العالم يتسم بالتواصل والتفاعل المستمرين بين كافة أجزائه وعلى كافة مستوياته...<sup>(1)</sup> هذا بالإضافة إلى عدم وجود إستراتيجية تربوية وتعليمية مميزة المعالم، لها أهدافها العامة والخاصة المحددة إجرائياً ، وكذلك عجز الموارد المالية المتاحة، وازدياد كلفة التعليم الثانوي وخاصة التعليم الفني والمهني، بالإضافة إلى عدم وجود تكامل وتنسيق واضح بين خطط التعليم النظامي والتعليم غير النظامي كل ذلك يؤثر سلباً على خطط وبرامج التنمية<sup>(1)</sup> .

إن لنظام التعليم السائد في الجزائر اليوم هو في أشد الحاجة إلى الإصلاح الواعي والوجه السليم، لأنه يتخذ منحرجاً حاسماً في سجل التنمية الوطنية والتقدم لتغيير التركيبة الاجتماعية والثقافية وتغيير الوسط وجعله يتلاءم والتقدم العلمي والتكنولوجي الذي تشهده الدول المتقدمة . الحاجة الماسة إلى سياسة تعليمية فعالة تساهم في تحقيق أهداف ومتطلبات المجتمع الجزائري . إن المشكلة التي تواجهها الجزائر اليوم كغيرها من البلدان النامية هي كيف تجعل من نظامها التربوي والتعليمي نظاماً فعالاً يسهم في تحقيق أهداف التنمية لاسيما في ظل (التحديات) الراهنة والتحولت الخطيرة التي شهدتها العالم اليوم وعلى مختلف الأصعدة، خاصة وأن الإستراتيجية التعليمية التي ورثتها الجزائر منذ الاستقلال سادها نوع من

عدم الاستقرار والوهن ولم تعد تستجيب لمتطلبات المجتمع . و يعتبر الإصلاح الجديد ( إصلاح التعليم الثانوي) الذي بوشر في تطبيقه في الجزائر خلال السنة الدراسية 2005 -2006 آخر إصلاح تعرفه المنظومة التربوية الجزائرية، حيث ألغى نظام التعليم الثانوي التقني (دمج النظامين في إطار واحد يسمى التعليم العام).

1- المؤتمر الدولي لتطوير التعليم الثانوي، المنعقد في مسقط 22- 24 ديسمبر 2002، بالتعاون مع وزارة التربية والتعليم ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة ( اليونسكو).

وهذا التغيير في هذه المرحلة تبعه تغيير في برامج ومناهج التدريس، و كل ما يرتبط بالعملية التربوية والتعليمية. إن المنظومة التربوية تتطلب أكثر من غيرها من المؤسسات إصلاحات عميقة منسجمة و شاملة لمواجهة التحديات . لأن العالم يعرف اليوم تحولات عميقة و سريعة تستوجب علي منظومة التربية والتكوين أن تسايرها إن أرادت أن تحقق أهدافها . و هذا ما تطمح إليه الجزائر حيث أن عجز نظامها التعليمي و تراكم النزاعات حول منظومتها و اشتداد الضغوطات الداخلية والخارجية دفعها إلي تبني مشروع إصلاح المنظومة التربوية الذي أقره مجلس الوزراء في أبريل 2002 ووافق عليه البرلمان بغرفتيه.

**ب- متطلبات إصلاح التعليم الثانوي في الجزائر:**

إن عملية إصلاح وتطوير التعليم الثانوي بما يخدم متطلبات التنمية بتطلب الكثير من الجهد والوقت والمال، إضافة إلى الطاقات البشرية التي هي العمود الفقري لهذه العملية، فلا يسع الباحث في هذا المقام وهو على وشك الإنهاء من الإطار النظري للدراسة إلا أن يشير إلى جملة من المتطلبات يراها ضرورية لإصلاح وتطوير التعليم في الجزائر وهي: (1)

- إعادة النظر في تشريعات التربية والتعليم والانعكاسات المترتبة عليها.
- إعادة النظر في بنية التعليم الثانوي وتشعبه (عام وتقني).
- تجديد محتوى البرامج والمناهج وكذلك طرق ووسائل وأساليب التقويم .
- ضرورة تكييف محتويات البرامج والمناهج مع الواقع الاجتماعي والاقتصادي.
- تطوير التعليم الثانوي بما يتماشى ومطالب التنمية الشاملة.
- العمل على تنمية وتنويع البحوث التربوية والتعليمية.
- تبادل التجارب والخبرات التعليمية بين الدول العربية والأجنبية.
- ضرورة ربط التعليم بالتنمية وسوق العمل والإنتاج.
- دور التعليم في الإعداد للمواطنة الصالحة.
- تطوير التعليم الثانوي حتى لا يبقى مرتبطا بالتعليم الجامعي أكثر من ارتباطه بمطالب التنمية.

- الاهتمام بالتعليم التقني وإسقاط الازدواجية بين التعليم العام والتعليم التقني، وإيجاد قنوات تربط بينهما :  
ضرورة التوجه إلى ما يسمى " بالمدرسة الشاملة " .

1- شكري عباس: التعليم الثانوي و تنوّعه في البنى والمحتويات من حيث أسبقيته لتطوير التربية ، المجلة العربية للتربية، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، تونس، 1982، ص 28.

### ج- رؤية مستقبلية لتطوير التعليم الثانوي في الجزائر:

يشكل موضوع إصلاح وتطوير التعليم الثانوي أولوية في برنامج وزارة التربية والتعليم، لتأثيره المباشر على إعداد الكوادر التي تحتاجها التنمية الشاملة، خاصة على ضوء التحولات الكبيرة التي يشهدها العالم خلال السنوات القليلة الماضية . وتنفيذاً لهذه الرؤية شرعت الكثير من الحكومات ال عربية إلى تسطير مشاريع إصلاحات واسعة في التعليم الثانوي ، من خلال لجان نوعية تضم أعضاء من ذوي الاختصاص والخبرة في المجال التربوي من أجل إحداث مجموعة من التغييرات التطويرية . وكان مشروع إصلاح وتطوير التعليم الثانوي في الجزائر قد انطلق من خلال توجهات مستقبلية اعتمدها وزارة التربية في بداية الألفية الثالثة ( 2005-2006 ) . حيث بدأ التطوير من ( الندوات الخاصة التي طرحها وزير التكوين المهني الهادي خالدي ) .

وقد أكدت كل التقارير والتوجيهات أهمية إحداث التغيير المطلوب بما يتوافق مع الواقع التربوي في المرحلة الثانوية واحتياجات سوق العمل من جهة، والدراسة الجامعية من جهة أخرى . وقد عملت هذه اللجان من أجل البحث والتقصي لتشخيص الواقع والوصول إلى مكامن القوة والضعف في البرنامج التعليمية المعتمدة في الجزائر . كما تناول هذا اللقاء عرضاً لتجارب بعض الدول مثل تجربة كندا و اليابان، وذلك من أجل إعطاء صورة لما يدور في العالم من برامج تجديدية وتطويرية في مجالات تطوير التعليم الثانوي. إضافة إلى دراسة عملية التوافق وعدم التوافق بالنسبة لما يدرسه التلميذ في المرحلة الثانوية ومستوى الأداء بعد التحاقه بمنصب عمل ، حيث تمّ التركيز في هذه الندوة على تشخيص الواقع التربوي في المرحلة الثانوية، وقد خلصت إلى مجموعة من المقترحات والتوصيات تضمنت قضايا متعلقة بالمناهج والبرامج، وأهمية المحافظة على نظام الساعات المعتمدة وإدخال مجموعة من التعديلات على هذا النظام خاصة فيما يتعلّق بعملية الموازنة بين المواد المعرفية العامة والمواد الاختيارية التي تساعد التلميذ لمواصلة دراسته في المرحلة الجامعية حسب قدراته وإمكاناته وميوله.

ومناقشة التوصيات التي خرجت بها هذه اللجان فيما يتعلّق بالتطوير التربوي واستراتيجيات التعليم وما يتعلّق بتطوير الإدارة المدرسية والتوجيه الأكاديمي والمهني وقضايا التدريب وتقنية المعلومات وكل المتطلبات التي يمكن أن تساعد التعليم لإحداث التغييرات المطلوبة بما يتوافق مع هذا المسار الشامل . هذا إضافة إلى تطوير التعليم الثانوي العام، ووظيفة المدرسة الثانوية، وأهداف التعليم الثانوي، بالإضافة إلى وضع تصوّر حول الخطة الدراسية المقترحة للتعليم الثانوي في ظل المسار الشامل.

وسيتّم التعرف على متطلبات التعليم والتنمية في الجزائر وحاجات سوق العمل من القوى العاملة في السنوات القادمة، إضافة إلى البدائل التي يمكن أن يتم طرحها والمقررات الاختيارية ومفهوم التكامل بين البعدين النظري والتطبيقي والمواءمة بين المستجدات التي تفرضها عمليات المعرفة ومتطلبات المجتمع المتغيرة، خاصة ما يتعلق بسوق العمل . كما سيتم دراسة نظام التقويم التربوي بما يثري قدرة المؤسسة المدرسية على إثراء عمليات التعلم وفق الفروق الفردية للتلاميذ والتركيز على مفهوم إتقان الكفايات المطلوبة لتعزيز مخرجات المرحلة الثانوية . إضافة إلى مناقشة تعزيز المهارات الحياتية والقيم الاجتماعية وحل المشكلات الاجتماعية ، والتركيز في هذا الجانب على ما يتعلق بأدوار المؤسسة المدرسية في علاقتها مع المجتمع المحلي وتعزيز روح المواطنة والانتماء من خلال المجالس المدرسية وتعزيز أساليب التوجيه المهني والأكاديمي وربط التعليم الثانوي بالمؤهلات العالمية كالبكالوريا المهنية . إضافة إلى دراسة حاجات سوق العمل من القوى العاملة الآنية والمستقبلية، وعلاقة التعليم بالتنمية، ومخرجات التعليم ومتطلبات سوق العمل، والتواصل بين المدرسة ومؤسسات المجتمع المدني، وتكنولوجيا التعليم، والمهارات المطلوبة لخريج المرحلة الثانوية وغيرها من العوامل الأخرى.

#### الخلاصة:

بناء على ما تقدم عرضه، يتبين لنا أن تحقيق التنمية الشاملة يشترط مراجعة ترمي إلى محاولة تكيف روح العصر والقيم الثقافية والاجتماعية المعبرة عن أصالة الأمة الجزائرية، والمميزة لشخصية مجتمعنا العربي الإسلامي . كما ينبغي الوقوف على فهم دقيق للتنمية و التقدم المراد بلوغه على النحو الذي يمكن بواسطته تحقيق شروط التقدم والاستقرار ، استقرار يسمح بتوفير آليات التماسك الاجتماعي والثقافي بين أفراد المجتمع، إلى جانب تعزيز شروط التقدم الاقتصادي، هذا الأخير الذي يتطلب ترسيخ منظومة تربوية تعليمية فعّالة، تستند إلى ضرورة المراجعة النقدية للنظم التعليمية والتربوية المعاصرة من حيث منطلقاتها وفلسفاتها وظروفها النوعية.

## الفصل السابع

### منهجية الدراسة وإجراءات البحث الميداني

- تمهيد:

#### أولاً- مجالات الدراسة

1- المجال الجغرافي

2- المجال الزمني

3- المجال البشري

#### ثانياً- منهج الدراسة

#### ثالثاً- عينة الدراسة

1- المواصفات

2- طريقة الاختيار

#### رابعاً- أدوات جمع البيانات

1- الملاحظة

2- المقابلة

3- الاستمارة

## - منهجية الدراسة وإجراءات البحث الميداني:

- تمهيد:

إذا كانت الدراسة النظرية في البحوث العلمية ولا سيما التجريبية منها تفيد الباحثين في الكشف عن الخصائص العامة للظواهر والقوانين التي تحكمها. فإن الدراسة الميدانية تفيد الباحثين باعتبارها المحك لاختبار مدى صدق الفرضيات أو عدم صدقها، كما تزودهم بصورة واضحة ودقيقة عن نتائج الدراسة ومتغيراتها. ومن هذا المنطلق فقد أولى الباحث أهمية خاصة للجانب الميداني للدراسة لأنه يمثل محطة أساسية في البحوث والدراسات السوسولوجية من أجل الوصول إلى حقائق علمية وموضوعية عن الظاهرة موضوع الدراسة. والهدف من هذه الدراسة هو التعرف على واقع التعليم الثانوي في الجزائر والكشف عن الدور الذي يلعبه خريج هذه المرحلة من التعليم في التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وقد تضمن هذا الفصل مراحل وخطوات منهجية أساسية انطلاقا من مجالات الدراسة، والمنهج المناسب لها، ثم تحديد نوع وحجم العينة، ثم أدوات جمع البيانات، وصولا إلى عرض ومناقشة نتائج الدراسة على ضوء الفرضيات الجزئية والدراسات السابقة والمداخل النظرية، وأخيرا عرض أهم النتائج والتوصيات.

### أولا- مجالات الدراسة :

#### 1- المجال الجغرافي:

ويشمل عددا من المؤسسات الإنتاجية والإدارية والخدماتية المتواجدة بمدينة قالمة، وقد اخترنا منها ثلاثة مؤسسات إنتاجية وواحدة إدارية وخدماتية متواجدة كلها بمدينة قالمة. وتشمل المؤسسات الإنتاجية: معمل تكرير السكر (SORASUCRE - SPA)، طريق قويسم بلقاسم (قالمة)، ومركب الدرجات والدرجات النارية (CYCMA-SPA) طريق بلخير (قالمة)، ومؤسسة صناعة الخزف (ETER-SPA) طريق بلخير (قالمة). أما المؤسسات الإدارية فقد شملت إدارات بعض كليات (جامعة 8 ماي 1945) بقالمة.

وقد حاول الباحث تحديد ميدان الدراسة الذي يكفل له الوحدة المنهجية وإمكانية إجراء بحث ميداني ببعديه العلمي والمنهجي، فاختر ولاية قالمة كميدان للدراسة لأسباب موضوعية وأخرى شخصية تتعلق بإمكانية إنجاز هذه الدراسة، وكذلك باعتبار هذه الولاية من ولايات الشرق الجزائري التي تعيش

ظروفا اقتصادية واجتماعية صعبة، مما جعلها تحاول الخروج من دائرة التخلف والمشاركة في عملية التنمية بصورة عملية وإيجابية عن طريق ما يسمى بانفتاح المدرسة على المحيط ، هذا إضافة إلى خبرة الباحث الطويلة في التدريس بالتعليم الثانوي بنفس الولاية، وبالتالي فإن فرصة المعيشة هذه لاشك تضيف دعما للبحث. أما العوامل الموضوعية فقد تعرض لها الباحث بالتفصيل في أسباب اختيار الموضوع من الفصل الأول.

## 2- المجال الزمني:

إذا كان المجال الزمني هو ذلك المجال الذي يحدد الفترة الزمنية التي نزل فيها الباحث إلى ميدان الدراسة. فإن أول زيارة استطلاعية للميدان كانت في (2008/03/27) ، أين أجرى الباحث مقابلات مع بعض الخريجين العاملين بهذه المؤسسات، وكذلك مع مديرين ورؤساء هذه المؤسسات قصد التعريف بموضوع البحث و الهدف منه . و كان ثاني نزول للميدان في (2008/04/05)، أين قمنا باختبار الاستمارة التجريبية بهدف التأكد من صلاحية بعض أسئلتها وتعديلها عند الضرورة. وبعدها أصبح نزولنا للميدان و بالتحديد المؤسسات المذكورة سابقا بطريقة متواصلة، بعد أن تم ضبط الاستمارة النهائية وتوزيعها على عينة الدراسة وذلك في 2008/04/15.

كنا نودّ متابعة خريجي المدارس الثانوية منذ تخرجهم إلى غاية التحاقهم بعملمهم بالمؤسسات المذكورة آنفا، لكنها كانت عملية صعبة للغاية نظرا لعدم وجود تعاقد بين الخريج ومؤسسات العمل من جهة، و نظرا لصعوبة حصول الخريج على منصب عمل بعد التخرج مباشرة من جهة أخرى . والمدة الثانية تتعلق بفترة تطبيق الاستمارة حيث استمرت هذه العملية حوالي شهر أي من 2008/4/15 إلى غاية 2008/5/13 .

## 3- المجال البشري:

انحصر المجال البشري للدراسة على فئة من خريجي التعليم الثانوي وفئة من المشرفين عليهم من مديرين ورؤساء أقسام ومديري مصالح ورؤساء عمل بالمؤسسات السابقة الذكر . وقد تضمنت الدراسة

عددا من خريجي التعليم الثانوي العام والتقني والذين بلغ عددهم **199** فردا والذين تم توظيفهم بهذه المؤسسات، و عددا من المشرفين عليهم وعددهم **132** فردا، ليشمل المجال البشري للدراسة (المجتمع الأصلي) **331** فردا من كلا الفئتين ومن مختلف الفئات المهنية والتخصصات، والجدول الموالي يوضح ذلك:

جدول رقم (20) يحدّد المجال البشري للدراسة (المجتمع الأصلي)، وعينة الدراسة من فئة المشرفين والخريجين العاملين بهذه المؤسسات وكيفية توزيعهم ونسبة كل فئة.

الخريجون العاملون			المشرفون			العدد الكلي للموظفين	الفئات المؤسسات
النسبة	العينة	العدد الكلي	النسبة	العينة	العدد الكلي		
65.38%	17	26	47.36%	09	19	242	مؤسسة صناعة الخزف ETER (SPA) - قائمة -
66.66%	16	24	45.94%	17	37	224	مركب الدراجات والدراجات النارية CYCMA (SPA) - قائمة -
50%	34	68	25.50%	13	51	278	مصنع تكرير السكر SORASUCRE (SPA) - قائمة -
90.12%	73	81	60%	15	25	164	كليات جامعة 8 ماي 1945 - قائمة -
70.35%	140	199	40.90%	54	132	908	المجموع

ثانيا - منهج الدراسة:

- تمهيد:

إذا كان المنهج هو الطريقة التي يتبعها الباحث في دراسة مشكلة بحثية ما قصد الكشف عن أسبابها ونتائجها والتعرف على حقيقتها، أو الإجابة عن التساؤلات والاستفسارات التي يثيرها موضوع الدراسة، فإن على الباحث الذي يتوحي الموضوعية والمعرفة الصحيحة إتباع منهج أو مناهج محددة كأسلوب للدراسة العلمية.

وإذا كان المنهج العلمي عبارة عن " أسلوب من التفكير والعمل الذي يتبعه الباحث لتنظيم أفكاره وتحليلها و عرضها و بالتالي الوصول إلى حقائق و نتائج معقولة حول الظاهرة المدروسة " (1). فإن المنهج في أي بحث سوسيولوجي يتحدد طبقا لطبيعة الموضوع وفرضيات الدراسة . وما دام المنهج هو " الطريقة التي يتبعها الباحث لدراسة مشكلة موضوع البحث فإن هذا المفهوم يجيب على الاستفهامية كيف ؟ (2). وفي ضوء أهداف الدراسة الحالية وتساؤلاتها اعتمد الباحث مجموعة من الإجراءات المنهجية تساعده على استقصاء جملة من المتغيرات البحثية أساسها التعرف على واقع التعليم الثانوي في الجزائر كأرضية تساعده على إدراك ومعرفة الدور الذي يلعبه خريج التعليم الثانوي في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وإبراز المشكلات التي يعاني منها هذا التعليم من جانب مساهمته في تحقيق التنمية من جهة، وانعكاسات ذلك على الأداء المهني للخريج من جهة أخرى، وما هي السبل لتصحيح مسار التعليم الثانوي وجعله يساهم بفعالية في خدمة أهداف التنمية.

وقد شمل هذا الاستقصاء على:

- إجراء مسح انتقائي للأدبيات التي عالجت موضوع التعليم وعلاقته بالتنمية بشكل خاص.
- إجراء مقابلات شخصية مع الخريجين العاملين بالمؤسسات المعنية بالدراسة ومسؤوليهم.
- تطبيق استمارة استبيان موجهة إلى فئة العاملين من خريجي التعليم الثانوي بالمؤسسات السالفة الذكر، وأخرى موجهة إلى فئة المشرفين عليهم قصد التعرف على دور خريج التعليم الثانوي في التنمية . وطالما كان الموضوع يتناول دراسة واقع التعليم الثانوي في الجزائر ودوره في التنمية، فإن الباحث استنادا إلى إشكالية البحث وطبيعة الموضوع قد استخدم **المنهج الوصفي** باعتبار أن الدراسة استطلاعية وصفية تهدف إلى استكشاف ووصف علاقة التعليم الثانوي بالتنمية والدور الذي يلعبه خريج التعليم الثانوي في التنمية الاقتصادية والاجتماعية تحديدا، باعتباره ركنا أساسيا من أركان البحث والدراسات الاجتماعية. كما يستخدم هذا المنهج " بهدف رصد وتحليل مختلف المتغيرات التعليمية والمجتمعية لتطوّر التعليم الثانوي

وجعله يلبي احتياجات التنمية . وأخيرا استخلاص الاستنتاجات ذات الدلالة المطروحة بالنسبة لموضوع البحث " (3).

1- ربحي مصطفى عليان و عثمان محمد غنيم : **مناهج و أساليب البحث العلمي النظرية و التطبيق** ، دار صفاء، عمان، ط 1، 2000، ص.44

2- يوسف عنصر: **دراسات في المنهجية**، إشراف فضيل دليو، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1995، ص.4.

3- محمد الجوهري وعبد الله الخريجي: **طرق البحث الاجتماعي**، دار الثقافة ، ط5، القاهرة، 1985، ص.119.

كما يستخدم " **المنهج الوصفي** في دراسة الأوضاع الراهنة لظواهر من ناحية خصائصها، أشكالها وعلاقاتها والعوامل المؤثرة فيها بالرصد و المتابعة الدقيقة للظاهرة " (1). فالمنهج الوصفي حسب صلاح الفوال: (2) " هو الطريقة المنتظمة لدراسة حقائق راهنة متعلقة بظاهرة أو موقف أو أفراد أو أحداث أو أوضاع معينة بهدف اكتشاف حقائق جديدة، أو التحقق من حقائق قديمة وآثارها والعلاقة التي تتصل بها وتفسرها وتكشف الجوانب التي تحكمها ". وتجدر الإشارة هنا أن هذا المنهج يعتمد على وصف الظاهرة وتفسيرها للوقوف على العلاقات الثابتة التي تتحكم في متغيراتها قصد الوصول إلى تعميمات لتلك الظاهرة، فهو: " المنهج الذي يقوم فيه الباحث بالوصف المنظم والدقيق للظواهر الاجتماعية أو الطبيعية كما هي مستخدما التحليل والمقارنة والتصنيف والتفسير والتقويم من أجل الوصول إلى تعميمات يزيد بها للرصيد المعرفي حول الظاهرة موضوع الدراسة بغية التنبؤ والتخطيط للمستقبل " (3). وعليه فاستخدام الباحث للمنهج الوصفي التحليلي، جاء نتيجة تناسبه مع طبيعة الموضوع وخصوصيات الدراسة الميدانية. كما استخدم الباحث في هذا الإطار الأساليب والأدوات التي يتطلبها هذا المنهج من ملاحظات ومقابلات وتحليلات إحصائية. كل ذلك بهدف استقصاء الواقع الفعلي لنظام التعليم الثانوي في الجزائر ومدى قدرته على تلبية أهداف ومتطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

### ثالثا- عينة الدراسة: (مواصفاتها- طريقة اختيارها)

- العينة:

أ- مواصفاتها:

تعتبر مرحلة اختيار عينة البحث من أصعب وأهم مراحل البحث العلمي التي يمكن من خلالها للباحث الحصول على البيانات والمعلومات عن الظاهرة موضوع الدراسة. وأهمية العينة تكمن في كونها " الوحدة الإحصائية للمجتمع الأصلي تجمع أفرادا يتشابهون في الخصائص والظروف المشتركة بينهم. ويتم الحصول عليها بطرق مختلفة تبعا لطبيعة الموضوع، ونوعية الدراسة " (4).

1- ربحي مصطفى عليان و عثمان محمد غنيم: مرجع سابق، ص 45.

2- صلاح مصطفى الفوال: علم الاجتماع، المفهوم والموضوع والمنهج، دار الفكر العربي، القاهرة، 1982، ص 132.

3- صلاح مصطفى الفوال: منهجية العلوم الاجتماعية، سلسلة علم الاجتماع والتنمية العربية، القاهرة 1982، ص 58-59.

4- عبد الله محمد عبد الرحمن: مناهج وطرق البحث الاجتماعي، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 2002، ص 383.

وبما أنه " يتعذر على الباحث في العلوم الاجتماعية القيام بدراسة شاملة لجميع وحدات المجتمع فإنه يضطر للاكتفاء بعدد محدود من الحالات التي تدخل في مجال البحث، لأن موضوع البحث هو الذي يحدد لنا طريقة وكيفية اختيار العينة المناسبة لموضوع الدراسة، باعتبارها مجموعة فرعية من عناصر مجتمع بحث معين " (1). ويمثل حجم العينة الحالات المختارة للدراسة و البحث باعتبارها ممثلة للمجتمع الأصلي. ولهذا ارتأينا حصر دراستنا على عينة قصدية حيث تعمدنا اختيار فئة من العاملين ممن تخرجوا من التعليم الثانوي، وفئة ثانية من المشرفين عليهم باعتبارهم أكثر معرفة ودراية بمدى قدرة هؤلاء الخريجين على التكيف مع الوظائف التي أسندت إليهم بعد التحاقهم بهذه المؤسسات. وقد انتقى الباحث أفراد عينته بما يخدم أهداف الدراسة بناء على معرفته دون قيود أو شروط غير التي يراها مناسبة من حيث المستوى التعليمي أو المؤهل العلمي أو الاختصاص. وبهذا نكون قد اخترنا عينة مناسبة تماما لطبيعة الموضوع وخصوصيات هذه الدراسة.

#### ب- طريقة اختيارها:

وما دمنا قد اخترنا فئة من خريجي التعليم الثانوي، وفئة من المشرفين عليهم ومن تخصصات مهنية مختلفة، بهذا نكون قد اخترنا من كل فئة عينة حتى نعطي لجميع وحدات مجتمع البحث فرصة متساوية للاختيار في العينة المطلوب دراستها. ثم قمنا بتوزيع الاستمارات المعدة على أكبر عدد ممكن من أفراد المجتمع الأصلي وعددهم **331** فردا (كواحد متوسطة وعالية) حتى تكون العينة ممثلة تمثيلا صادقا وصحيحا.

فقمنا بتوزيع 150 استمارة على الخريجين وعددهم 199، ويعد أن استلمنا **140** منها اكتفينا بهذا العدد الذي يمثل نسبة 70.35% واعتبرناه عينة الفئة الأولى. أما بالنسبة لفئة المشرفين وعددهم 132 فوزعنا عليهم 60 استمارة ولم نستلم سوى **54** استمارة واعتبرنا هذا العدد هو الآخر عينة الفئة الثانية وتقدر نسبته بـ 40.90%. وبهذا نكون قد استخدمنا عينة يقدر عدد أفرادها بـ (194) فردا، وبنسبة

$$\text{تمثيل قدرها : } = \frac{100 \times 194}{331} = \underline{\underline{58.61\%}}$$

1- مورييس أنجرس: منهجية البحث العلمي في العلوم الإنسانية، (ترجمة بوزيد صحراوي وكمال بوشرف)، دار القصة، ط1، الجزائر، 2004، ص301.

إن العينة التي يشملها ميدان البحث تضم فئتين أساسيتين تمثل مجتمع البحث تمثيلا علميا، إذ كلما زاد حجم العينة زادت دقة النتائج، وكلما اقترب حجم العينة أكثر فأكثر من حجم المجتمع فإن التقديرات تقترب من أن تكون حقائق " (1). وللتغلب على هذه المشكلة كان لا بد من تحديد هذه الفئات بحيث تحقق مستوى م توازنا من العمومية، والهدف من عملية التحديد هذه هو الوصول إلى بحث قابل للإنجاز وفي أطر علمية سليمة. وهذان الفئتان هما:

- **الفئة الأولى :** و تمثل فئة خريجي التعليم الثانوي، والذين تم توظيفهم في المؤسسات الإدارية والإنتاجية، وتتكوّن من (140) فردا من مجتمع البحث، والأداة المستخدمة هي المقابلة والاستمارة قصد التعرف على نظرة هؤلاء للتعليم الثانوي ودوره في التنمية. وكذلك الوقوف على واقع التعليم الثانوي (العام والتقني) من وجهة نظرهم وتحديد الصعوبات والمشكلات التي تواجههم عند التحاقهم بالعمل والحلول المناسبة لحلها.

- **الفئة الثانية:** وتمثل فئة المشرفين على هؤلاء الخريجين في مكان عملهم في المؤسسات الإدارية والإنتاجية من مديرين، و رؤساء عمل، ورؤساء ورشات عمل، ورؤساء أقسام وغيرهم. وتتكون من (54) فردا من مجتمع البحث، والأداة المستخدمة هي الاستمارة والمقابلة ك وسيلتين منهجيتين هامتين في البحوث الميدانية لتقصي واستطلاع آراء القائمين والمسؤولين على هذه القطاعات للإطلاع والتعرف على الظروف التي يجري فيها العمل ومدى قدرة الخريجين على التكيف مع العمل ونسبة الأداء والمشاركة في عملية الإنتاج . وبهذا فقد اخترنا عددا م ن خريجي التعليم الثانوي ومشرفيهم من مختلف المؤسسات الإنتاجية والإدارية، ومن تخصصات مهنية مختلفة، مراعين التجانس بين أفراد كل فئة سواء من حيث المستوى التعليمي أو الاجتماعي أو المؤهل العلمي...

#### رابعاً- أدوات جمع البيانات :

يقصد بأدوات البحث العلمي " مجموعة الوسائل و الطرق و الأساليب والإجراءات المختلفة التي يعتمد عليها الباحث في جمع المعلومات الخاصة ببحثه و تحليلها ، و يتحدد استخدامها وفق احتياجات البحث العلمي، و براعة الباحث و كفاءته في حسن استخدام الوسيلة أو الأداة " (1) . كما أن نجاح البحث السوسولوجي كثيرا ما يتوقف على الاستخدام الصحيح و الأمثل للأدوات والتقنيات المنهجية، ولهذا اخترنا مجموعة من الأدوات التي تتماشى مع طبيعة الموضوع وخصوصيات البحث، إذ لا يمكن لأيّ بحث أو دراسة علمية أن تتجح دون الاعتماد على تقنيات بحثية وأدوات تسهل على الباحث جمع البيانات الخاصة بموضوع الدراسة. وعليه فقد اعتمدنا في بحثنا هذا على **المقابلة**، و**الاستمارة**... وتمثل التقنيات والوسائل الأساسية لتقصي الواقع الاجتماعي والاقتصادي الجزائري وعلاقته بالتعليم الثانوي باعتباره مرحلة حاسمة في حياة المجتمع كما سبق ذكره. ولهذا " فإن اختيار أدوات بحث ملائمة كثيرا ما يساعد الباحث في الحصول على بيانات دقيقة لأن نجاح البحث العلمي في تحقيق أهدافه كثيرا ما يوقف أيضا على حسن اختيار الأدوات والوسائل الملائمة والمناسبة للحصول على البيانات، والجهد الذي يبذله الباحث في تمحيص هذه الأدوات وجعلها على أعلى مستوى من الكفاءة ومعنى ذلك أنه من الضروري أن تتحقق درجة معينة من الثقة في البيانات التي يحصل عليها الباحث عن طريق هذه الأدوات (2) " .

ومن خلال هذه الدراسة اعتمد الباحث في حصوله على هذه البيانات على أداة أساسية في البحوث السوسولوجية- إضافة إلى الملاحظات والمقابلات التي أجراها الباحث أثناء زيارته للمؤسسات المعنية بالدراسة- وهي **الاستمارة** والتي أعدت خصيصا لهذا الغرض، وذلك بهدف تشخيص هذه الظاهرة والوقوف على مختلف العوامل والمتغيرات التي تتحكم فيها.

كما استعان الباحث ببعض الأدوات البحثية الأخرى المساعدة على جمع البيانات أيضا **المقابلة** والاستمارة والتي تم تطبيقهما على الفئتين المعنيتين بالدراسة لكونها تتناسب مع موضوع الدراسة وإشكالية البحث.

## 1- الملاحظة:

تعتبر الملاحظة أول خطوة يعتمد عليها الباحث في أي دراسة ميدانية، فهي التي توجه الحواس والانتباه إلى ظاهرة ما أو مجموعة من الظواهر رغبة في الكشف عن خصائصها بهدف الوصول إلى كسب معرفة جديدة عن تلك الظاهرة . وتعرف أيضا بأنها المشاهدة الدقيقة لظاهرة ما مع الاستعانة بأساليب البحث التي تتلاءم مع طبيعة الظاهرة المبحوثة. لا جدال في أن الملاحظة تعدّ وسيلة هامة من وسائل جمع البيانات في كافة مجالات العلوم ولا سيما في العلوم الاجتماعية . لذلك تعتبر « أول أداة يستعين بها الباحث في دراسته وهي من أهم الوسائط التي يستخدمها في جمع الحقائق والمعلومات والتعرف على مجال الدراسة وهذا من خلال ملاحظة الشروط والظروف التي تحيط بأفراد العينة »<sup>(1)</sup>. وهي حسب محمد شفيق « طريقة من الطرق الهامة التي تستخدم لجمع البيانات في العلوم الاجتماعية »<sup>(2)</sup>. كما يعرفها الدكتور محمد طلعت عيسى بأنها: « الأداة الأولية لجمع المعلومات وهي النواة التي يمكن أن يعتمد عليها للوصول إلى المعرفة العلمية . والملاحظة في أبسط صورها هي النظر إلى الأشياء وإدراك الحالة التي هي عليها »<sup>(3)</sup>. « و تعدّ الملاحظة من الأساليب التي يستخدمها الباحث لرصد سلوك أفراد عينة الدراسة، و قد تكون مباشرة أو غير مباشرة ويستعين الباحث للقيام بالملاحظة بأدوات خاصة »<sup>(4)</sup>

وهي أيضا "عملية مراقبة أو مشاهدة الظاهرة و متابعة لسيرها و اتجاهاتها و علاقتها بأسلوب علمي منظم و مخطط و هادف، بقصد تفسير وتحديد العلاقة بين المتغيرات و الـ تنبؤ بأسلوب الأفراد وتوجيه الظاهرة لخدمة أغراض الإنسان و تلبية احتياجاته"<sup>(5)</sup>.

وما دامت الملاحظة عموما تتصل بمراقبة سلوك الأفراد فهي تساعد كثيرا في تتبع تطورات الظاهرة وتغييرها ، إضافة إلى الملاحظات الممكن تسجيلها فيما يخص سلوك الخريجين أثناء مباشرتهم لعم لهم و طريقة تعاملهم مع بعضهم ، وتعاملهم مع مسؤوليهم.

- 1- محمد علي محمد: علم الاجتماع والمنهج العلمي، دار المعرفة، ط4، الإسكندرية، 1984، ص 755.
- 2- محمد شفيق: البحث العلمي، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 1998، ص 115.
- 3- عبد الله محمد عبد الرحمن ومحمد بدوي: مناهج وطرق البحث الاجتماعي، دارالمعرفة الجامعية، الإسكندرية، 2002، ص ص 383- 384.
- 4- حسن منيسي : مناهج البحث التربوي ، دار الكندي، الأردن، ط1، 1999، ص 39.
- 5- ربحي مصطفى عليان و عثمان محمد غنيم : مرجع سابق ، ص 112.

و يجمع الباحثون و المتخصصون في العلوم الإنسانية عامة و العلوم الاجتماعية خاصة على أن الملاحظة هي أهم أداة من أدوات جمع البيانات عن المبحوثين فيما يخص موضوع الدراسة . و قد استعنا بهذه التقنية في جمع البيانات و المعلومات من خلال الزيارة الميدانية الاستطلاعية ال تي قمنا بها . وقد ساعدتنا هذه الأداة على تكوين صورة عن حقيقة التكوين، و انعكاساته على أداء الخريجين في مواقع العمل والإنتاج، مما سهّل علينا تحليل و تفسير المعطيات التي حصلنا عليها . وقد استخدمنا هذه الأداة من خلال الدراسة الاستطلاعية التي سبقت الدراسة الميدانية لأنها تيسّر لنا الحصول على المعلومات الضرورية التي يتطلبها البحث . كما استخدمنا الملاحظة للحصول على المعلومات والبيانات المطلوبة التي يصعب الحصول عليها بوسائل أخرى كردود أفعال الخريجين واتجاهاتهم ومشاعرهم كما أن هناك دوافع عديدة أدت إلى استخدام الملاحظة المباشرة منها :

- الاطلاع العام على أهم المرافق والوسائل المتوفرة بالمؤسسات ميدان الدراسة.
- معرفة الظروف التي يعمل بها الخريج عن قرب وعلاقته بزملائه ومشرفيه.

## 2- المقابلة:

لا شك أن المقابلة (INTERVIEW) تعدّ من الأدوات الهامة التي يستخدمها الباحث لاجتماعي للحصول على معلومات أو إجابات عن أسئلة معينة محضرة مسبقاً. ولهذا فالمقابلة هي تلك الأداة التي تستخدم لدراسة فرد أو عدّة أفراد والحصول على استجابة لموقف معين أو أسئلة معينة، ولملاحظة النتائج المحسوسة للتفاعل الاجتماعي، وهي وسيلة من وسائل جمع البيانات حيث يقوم الباحث بإجراء المقابلة مع أطراف مختلفة ممن لهم علاقة بموضوع الدراسة ليتمكن من الحصول على أكبر كم من المعلومات والبيانات.

يقول دوران (Doran) عن المقابلة " بأنها الحوار المنظم بين المبحوثين والباحث الذي يكون في أغلب الأحيان مزود بإجراءات ودل يل عملي لإجراء المقابلة يرمي إلى استثارة دوافع المبحوثين للإدلاء بالمعلومات التي تساعد على فهم ما يدور حول موضوع ما، ويستعان بها في التشخيص لتحديد أساليب التوجيه وسبل النجاح " (1).

1- خير الدين علي عويس: دليل البحث العلمي، دار الفكر العربي، ط1، مصر، 1997، ص85.

فالمقابلة هي محادثة موجهة يقوم بها فرد مع آخر أو آخرين بهدف الحصول على المعلومات اللازمة، في أي بحث علمي، و تكمن أهميتها في كونها مسألة فنية و أداة رئيسية في جمع المعطيات (1).  
" فالمقابلة ليست استنتاجا كما أنها ليست مجرد محادثة بين اثنين، بل هي أداة علمية منظمة تراعى فيها عدّة جوانب خاصة بالجانب السلوكي والجانب النفسي (2). و بالتالي فهي " تساعد على الفهم الصحيح للسؤال، وعلى العمق في الإجابة بالإضافة إلى الحصول على مؤشرات غير لفظية، بحيث تساعد على تعزيز الإجابة سواء بنغمة الصوت أو ملامح الوجه أو حركة اليدين أو الرأس" (3).

وقد استفدنا من في عدّة أمور أهمها الحصول على معلومات أولية من خريجي التعليم الثانوي العاملين بالمؤسسات السابقة الذكر، و المشرفين عليهم والذين التقينا بهم وحوارناهم حول موضوع البحث، هذا علاوة على أن المقابلة قد أفادتنا وسهلت مهمتنا في الحصول على بعض المعلومات الناقصة وكذلك التأكد من مدى صدق بعض المعلومات الواردة في الاستمارة خاصة خلال عملية تفريغ الاستمارة . كما ساعدت المبحوثين على التأكد من ضمان سرية الإجابات وعدم استخدامها إلا لأغراض البحث العلم ي وهذا ضمانا لشعور المبحوثين بالحرية في التعبير عن آرائهم ووجهات نظرهم.

### 3- الاستمارة :

تعتبر الاستمارة هي الأخرى من الأدوات الأساسية لجمع البيانات في البحوث الاجتماعية، وتعرف بأنها نموذج يحتوي على مجموعة من الأسئلة توجه إلى الأفراد المبحوثين خلال ال مقابلة حتى نحصل على المعلومات والبيانات اللازمة لاختبار فرضيات الدراسة . لهذا الغرض صمّنا استمارتين اشتملت كل منهما على عدد من الأسئلة تدور كلها حول دور خريج التعليم الثانوي في التنمية . لا شك أن الاستمارة هي الأخرى تعتبر إحدى الأدوات الهامة في البحوث والدراسات الاجتماعية وأكثرها شيوعا وانتشارا لما تتمتاز به هذه الأداة عن غيرها من الأدوات الأخرى في جمع البيانات.

1- محمد على محمد: علم الاجتماع والمنهج العلمي، دار المعرفة، الإسكندرية، ب ت، ص 463.

2 - صلاح الدين شروخ: مرجع سابق، ص 37.

3- محمد مسلم: مناهج البحث التربوي، دار الغرب ، وهران، ط2 ، الجزائر، 2004، ص 57.

فهي تتسم بالشمول والاتساع في مقابل اختصار الجهد والوقت والتكلفة وسهولة المعالجة الكمية واستخدام الأساليب الإحصائية المختلفة . فالاستمارة هي استبيان يتضمن عدد من الأسئلة التي توجه لمجموعة أشخاص بهدف الوصول على معلومات حول الظاهرة، وتتميز بكونها تمكن الباحث من الحصول على أكبر قدر ممكن من المعلومات أو البيانات في أقل زمن وبأقل تكلفة ممكنة من قطاع واسع من الأفراد الذين يشملهم البحث.

لقد اعتمد الباحث الاستمارة كأداة وأسلوب لجمع البيانات الميدانية لأنها أنسب الأدوات في الاتصال بالمبحوثين وجمع المعلومات حول دور التعليم الثانوي في التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الجزائر. وقد روعي في بناء الاستمارة طرح أسئلة من النوع المغلق والمفتوح، كما راعينا في ذلك سهولة وبساطة اللغة حتى تتناسب مع مستوى المبحوثين بقدر الإمكان . وقد تضمنت الاستمارة الأولى والموجهة لخريجي التعليم الثانوي (35) سؤالاً موزعاً على 5 محاور أساسية . أما الاستمارة الثانية والموجهة للمشرفين على العمل فقد تضمنت (33) سؤالاً موزعاً على 4 محاور أساسية كما هو مبين في الاستمارة المرفقة بالبحث (الملاحق).

## الفصل الثامن

### تحليل البيانات الميدانية ونتائج الدراسة

- تمهيد:

#### أولا - تحليل ومناقشة البيانات الميدانية.

1 - تحليل ومناقشة البيانات الميدانية المتعلقة بفئة الخريجين.

2 - تحليل ومناقشة البيانات الميدانية المتعلقة بفئة المشرفين.

#### ثانيا - نتائج الدراسة :

1- على ضوء الفرضيات الجزئية والدراسات السابقة.

2- على ضوء المداخل النظرية.

#### ثالثا - النتائج العامة للدراسة.

#### رابعا - الاقتراحات والتوصيات.

- الخاتمة

- المراجع

- الملاحق

## أولاً: تحليل ومناقشة البيانات الميدانية:

### 1- تحليل ومناقشة البيانات المتعلقة بفئة "المهنيين":

#### - بيانات عامة:

جدول رقم (21) يوضح توزيع أفراد العينة حسب متغير الجنس.

النسبة %	التكرارات	الجنس
63.57 %	89	ذكر
36.42 %	51	أنثى
100 %	140	المجموع

أن البيانات الواردة في الجدول رقم (21) تبين أن معظم أفراد العينة المبحوثة هم من الذكور، أي ما نسبته 63.57 %، مقابل نسبة الإناث والمقدرة بـ 36.42 % وهذا يدل على أن المؤسسات الإنتاجية مختلطة من كلا الجنسين، والتفاوت بين الفئتين والمقدر حسب النتائج السابقة بـ 27.15 % إنما يعود في الحقيقة إلى كون 3 من بين 4 من المؤسسات المعنية بالدراسة هي مؤسسات إنتاجية (صناعية) والفئة المعنية بالدراسة هي من فئة العمّال المهنيين أو عمّال التّحكم ( agents de maîtrises ).

جدول رقم (22) يوضح توزيع أفراد العينة حسب متغير السن.

النسبة %	التكرارات	السن
32.14 %	45	]30 - 20]
33.57 %	47	]40 - 30]
24.28 %	34	]50 - 40]

10.00 %	14	50] +
100 %	140	المجموع

يتضح من الجدول رقم (22) أن أكبر نسبة من أفراد العينة المبحوثة يتواجدون في فئة عمرية تقع ما بين 30-40 سنة بنسبة 33.57 % ، وهي مرحلة هامة في ميدان العمل والإنتاج لأنها تمثل مرحلة القوة والعطاء. وتليها فئة الخريجين الذين تتراوح أعمارهم ما بين 20-30 سنة بنسبة مقدارها 32.14 % وهي مرحلة الشباب أيضا أين يستطيع الخريج المساهمة بفعالية في العمل المنتج، وإذا جمعنا بين الفئتين لحصلنا على نسبة مقدارها 65.71 %، وهي نسبة عالية مما يدل على أن اليد العاملة بالمؤسسات الإنتاجية والإدارية في الجزائر تتكون من طاقات شابة بإمكانها المساهمة بنجاح إذا ما توفرت الخبرة والمهارة من تحقيق أهداف التنمية الشاملة . أما الفئة العمرية الثالثة والتي تقع بين 40-50 سنة بنسبة 24.28 % فهي فئة ممن هم كبار السن لكنهم يتمتعون بالخبرة والتجربة التي لا غنى عنها ولا سيما في العمل الصناعي. أما الفئة العمرية الأخيرة وتمثل من بلغوا 50 سنة فما فوق وهي فئة الكهول ونسبتهم 10.00 %، وهي فئة قليلة بالمقارنة مع الفئات السابقة كما تمثل من هم على أبواب التقاعد.

#### جدول رقم (23) يبين توزيع أفراد العينة حسب متغير الحالة العائلية.

النسبة %	التكرارات	الحالة المدنية
28.57 %	40	أعزب
70.00 %	98	متزوج
01.42 %	02	مطلق
"	00	أرمل
100 %	140	المجموع

تشير أرقام الجدول رقم (23) إلى أن أعلى نسبة من أفراد العينة المبحوثة هم متزوجون بحيث تمثل نسبتهم 70.00 %، وهذا عامل لا شك يساعد على الاستقرار النفسي والاجتماعي لفئة الخريجين العاملين بهذه المؤسسات، خاصة إذا علمنا أن نسبة 61.71 % من أفراد العينة المدروسة لا يتجاوز سنه 40 سنة كما هو مبين في الجدول رقم (21). وإذا كانت نسبة المتزوجين قد احتلت الصدارة كما هو مبين في الجدول فهذا لن معظمهم قد بلغ سن الزواج . أما الفئة الموالية وهي فئة العزاب ونسبتها 28.57 %

وهي فئة الشباب الذين لم تسمح لهم ظروفهم المادية من الزواج، أو من الإناث اللاتي لم يتقدم إليهن أحد. أما الفئة الثالثة وهي فئة المطلقين ونسبتها 01.42 % وهي قليلة جدا بحيث لا تؤثر على حياة العمال الاجتماعية ولا على ظروف عملهم.

**جدول رقم (24) يوضح يبين توزيع أفراد العينة حسب متغير المستوى التعليمي.**

النسبة %	التكرارات	المستوى التعليمي
74.28%	104	ثانوي
25.71%	36	عالي
100%	140	المجموع

يتضح من الجدول رقم (24) أن أغلب أفراد العينة لهم مستوى ثانوي بنسبة 74.28 % (حاملين شهادة البكالوريا أو مستوى الثالثة ثانوي ) وهذا لأن الدراسة منصبة أساسا على خريجي التعليم الثانوي دون غيرهم من المستويات الأخرى . أما الفئة الثانية ونسبتها 25.71 % وهي فئة أولئك الذين التحقوا بالجامعة وهم عمّالا سواء كانوا حاملين لشهادة البكالوريا أم تحصلوا عليها فيما بعد، وهؤلاء عادة هم العاملين بالمؤسسات الإدارية بحيث تسمح لهم ظروف العمل بمواصلة الدراسة ورفع مستواهم التعليمي.

**جدول رقم (25) يبين توزيع أفراد العينة حسب الشهادات والمؤهلات العلمية.**

النسبة %	التكرارات	الشهادة
57.85%	81	شهادة البكالوريا
26.43%	37	شهادة تقني
15.71%	22	أخرى
100%	140	المجموع

تشير بيانات الجدول رقم (25) أن أعلى نسبة وهي 57.85% تمثل فئة حاملي شهادة البكالوريا ، وهذا كون الدراسة كما سبق ذكره منصبة على خريجي التعليم الثانوي ممن تحصلوا على شهادة البكالوريا أو ما يعادلها. وتأتي في المرتبة الثانية فئة حاملي شهادة تقني بنسبة 26.42% وهم خريجي

التعليم الثانوي التقني الذين لم يتحصّلوا على البكالوريا وتوجهوا إلى مراكز التكوين المهني حيث يسمح لهم التحضير للحصول على شهادة تقني أو تقني سامي حسب التخصصات ا لملتحق بها . أما الفئة الثالثة والأخيرة ونسبتها 15.71% ، فهي فئة الحاصلين على شهادات ومؤهلات أخرى سمحت لهم للالتحاق بالعمل سواء عن طريق مسابقة أو عن طريق التوظيف المباشر...

**جدول رقم (26) يوضح توزيع أفراد العينة حسب نوع التعليم (تعليم ثانوي عام أو تقني).**

النسبة %	التكرارات	نوع التعليم
61.42 %	86	تعليم ثانوي عام
38.57 %	54	تعليم ثانوي تقني
100 %	140	المجموع

يتضح من خلال بيانات الجدول رقم (26) أن نسبة 61.42 % وهي أعلى نسبة تمثل فئة خريجي التعليم الثانوي العام مقارنة مع خريجي التعليم الثانوي التقني الذين يمثلون نسبة 38.57 % فقط ، وهذا الفرق الكبير بين النسبتين مرده عزوف الكثير من التلاميذ وعدم رغبتهم في الالتحاق بالتعليم التقني والمهني لأنه يحط من قيمة الإنسان من جهة، ومن جهة أخرى نفور أولياء التلاميذ والمجتمع ككل من هذا النوع من التعليم لأنه لا يضمن منصب عمل ومكانة اجتماعية راقية حسب زعمهم وبالتالي يفضلون التعليم الثانوي العام عن التعليم التقني . والإصلاحات الجارية والتي باشرتها وزارة التربية الوطنية خلال السنة الدراسية 2005-2006 جاءت لتعالج هذا الخلل في تنوع وتشعيب التعليم الثانوي في إطار ب رامج تعليمية متكاملة لا تفضيل فيها بين نوع تعليمي وآخر أو بين شعبة وأخرى ( هيكلية التعليم الثانوي التقني ). وإذا ما نظرنا إلى سياسة الإصلاح من هذه الناحية لقلنا أنها خطوة جدّ إيجابية بحيث عالجت واحدة من أهم المشكلات التي كانت تمثل حجرة عثرة لتطوير التعليم الثانوي وجعله يلعب الدور المنوط به في عملية التنمية باعتباره مرحلة حاسمة في تخريج الإطارات المتوسطة التي يطلبها سوق العمل.

جدول رقم (27) يبين توزيع أفراد العينة حسب متغير الوظيفة الحالية.

الوظيفة	التكرارات	النسبة %
عون إداري	18	12.85 %
معاون إداري	38	27.14 %
مساعد إداري	12	08.57 %
رئيس فرقة الوقاية والأمن	05	03.57 %
عامل مهني	44	31.43 %
عامل متخصص	23	16.43 %
<b>المجموع</b>	<b>140</b>	<b>100 %</b>

يتضح من خلال الجدول رقم (27) أن أفراد العينة يتوزعون على مختلف التخصصات المهنية بشكل متناسب، والملاحظة أن أكبر نسبة من أفراد العينة يتواجدون في تخصص معاون إداري بنسبة 27.14 % وعون إداري بنسبة 12.85 % بالنسبة للمؤسسات الإدارية والخدماتية وهي فئة عمال مستخدمي التنفيذ والذين يمثلون دعامة العمل الإداري لما يتطلبه هذا الأخير من خيرة ومهارة ولا سيما في التنظيم والتسيير الإداريين. هذا مقابل فئة عامل مهني بنسبة 31.42 % و فئة عامل مهني متخصص بنسبة 16.42 % بالنسبة للمؤسسات الإنتاجية وهي فئة عمال مستخدمي التحكم ، وهم بمثابة اليد العاملة المنتجة بالمؤسسات الإنتاجية والصناعية . وإذا ما قارنا بين فئة الخريجين العاملين في القطاع الإداري والخدماتي، وفئة الخريجين العاملين في القطاع الإنتاجي والصناعي لوجدناهما يمثلان على التوالي: 48.56 % و 47.86 % ، إن هذا الفارق الطفيف بين النسبتين قد يعود حسب اعتقادنا إلى خلل في التوظيف والذي ينعكس سلبا على الدخل الوطني نظرا للزيادة الملحوظة في عدد موظفي القطاع الإداري بالمقارنة بالقطاع الصناعي المنتج.

**جدول رقم (28) يوضح توزيع أفراد العينة حسب متغير الصفة.**

الصفة	التكرارات	النسبة %
متعاقد	15	10.71 %
متربص	25	17.85 %
مثبت	100	71.43 %
<b>المجموع</b>	<b>140</b>	<b>100 %</b>

يتبين من خلال البيانات الواردة في الجدول رقم (28) أن أعلى نسبة من أفراد العينة وهي 17.85 % هي فئة الخريجين العاملين بالمؤسسات الإدارية والإنتاجية (ميدان الدراسة الميدانية)، والمثبتين في مناصب عملهم مما يوفر عامل الاستقرار لديهم ويشجعهم بالتالي على العمل والإنتاج، ونفس الشيء يقال بالنسبة لفئة المتربصين والذين التحقوا حديثاً بمناصب عملهم ونسبتهم 17.85%. أما الفئة الثالثة من أفراد العينة وهي فئة المتعاقدين ونسبتهم 10.71 % وتمثل العمال المؤقتين إما في إطار تكوين ما قبل التشغيل، وإما لحاجة المؤسسة إليهم لفترة زمنية محددة ثم يسرحون.

**جدول رقم (29) يوضح توزيع أفراد العينة حسب الأقدمية في الوظيفة بعدد السنوات.**

الأقدمية في الوظيفة	التكرارات	النسبة %
[ 5 - 1 ]	03	02.14 %
[ 10 - 6 ]	58	41.43 %
[ 15 - 11 ]	34	24.28 %
[ 20 - 16 ]	26	18.57 %
21 سنة فما فوق	19	13.57 %

المجموع	140	% 100
---------	-----	-------

من خلال الجدول رقم (29) نلاحظ أن أكبر نسبة من أفراد العينة المبحوثة وهي 41.42 % لديهم أقدمية في المنصب تتراوح بين 6 و 10 سنوات، ويمثلون القوة المنتجة في المجتمع إذ تتراوح أعمارهم بين 30 و 40 سنة كما هو مبين في الجدول رقم (22). أما الفئة الثانية ونسبتها 24.28 % فتمثل من لديهم خبرة مهنية تتراوح بين 11 و 15 سنة وهي نسبة عالية نسبياً مما يفترض تحقيق الأهداف المسطرة من طرف المؤسسة. وتأتي في المرتبة الثالثة فئة من لهم أقدمية تتراوح بين 16 و 20 سنة بنسبة مقدارها 18.57 % . وبالنظر إلى مجموع هذه الفئات الثلاثة ومقارنة بالفئات الأخرى نلاحظ ما نسبته 84.27 % من أفراد العينة يتمتعون بخبرة عالية في العمل و أقدمية تؤهلهم ليكونوا عمالاً مهرة ومنتجين إذ تتراوح خبرتهم بين 6 سنوات و 20 سنة. أما الفئة الموالية ونسبتها 13.57 % فهم أولئك الذين تفوق أقدميتهم 20 سنة. بينما لا تمثل الفئة الخامسة والأخيرة سوى 02.14 % وهي فئة الملتحقين حديثاً بمناصب عملهم والذين لا تتجاوز خبرتهم وأقدميتهم 5 سنوات.

#### - بيانات تتعلق بمستوى تكوين الخريج وتوجهاته المستقبلية:

جدول رقم (30) يوضح فيما إذا كانت مناهج التعليم تساعد على تفجير الطاقات الإبداعية لدى الخريجين.

الإجابات	التكرارات	النسبة %	الاحتمالات	التكرارات	النسبة %
نعم	54	38.57 %			
لا	86	61.42 %	تقليدية لم تعد تسير تطورات العصر	19	09.74 %
			تركز على الجانب النظري دون التطبيقي	70	35.89 %
			عدم ربطها بالحياة الاقتصادية والاجتماعية	45	23.07 %
			عدم استجابتها لمتطلبات سوق العمل	61	31.28 %
مجموع لا			مجموع لا	195*	100 %
المجموع	140	100 %			

\* هذا العدد يمثل عدد التكرارات وليس عدد أفراد العينة حيث هناك من أجاب على أكثر من احتمال واحد.

يتضح من خلال نتائج الجدول رقم (30) أن أعلى نسبة وهي 61.42 % من أفراد العينة يعتقدون أن البرامج والمناهج الدراسية المقررة في التعليم الثانوي لم تكن لتساعد على تفجير الطاقات الإبداعية لدى الخريجين، وأن نسبة 35.89 % منهم ترجع هذا الضعف إلى كون هذه المناهج نظرية أكثر منها

تطبيقية، في حين تذهب الفئة الثانية والتي تقدر نسبتها 31.28 % إلى أن عدم ملاءمة هذه المناهج والبرامج لاحتياجات سوق العمل ومتطلباته هو السبب ، أما الفئة الثالثة ونسبتها 23.07 % فترجع السبب إلى عدم ربط المناهج والبرامج با حياة الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع. هذا وتذهب الفئة الرابعة والأخيرة ونسبتها 9.74 % إلى أن المناهج الحالية تقليدية ولم تعد تساير تطورات العصر العلمي والتقني ومن ثم عدم قدرتها على تفجير الطاقات الإبداعية لدى خريجي التعليم الثانوي العام والتقني على حد السواء. أما الفئة التي أجابت بنعم ولا تمثل سوى 38.57 % هي فئة من يعتقدون أن البرامج والمناهج المقررة في التعليم الثانوي تساعد على تفجير القدرات الإبداعية لدى التلميذ مما يساعده على التكيف مع العمل الذي سيلتحق به مستقبلا.

**جدول رقم (31) يوضح مدى مواعمة مستوى تكوين الخريجين لمتطلبات سوق العمل.**

الإجابات	التكرارات	النسبة %	الاحتمالات	التكرارات	النسبة %
نعم	63	45.00 %			
لا	77	55.00 %	عدم ربط التعليم بمؤسسات العمل والإنتاج	30	33.70 %
			صعوبة التكيف مع تقنيات العمل الحديثة	14	15.74 %
			اهتمام التعليم الثانوي بالكم دون الكيف	12	13.48 %
			الاهتمام بالجانب النظري دون التطبيقي	33	37.07 %
			<b>المجموع</b>	<b>*89</b>	<b>100 %</b>
<b>المجموع</b>	<b>140</b>	<b>100 %</b>			

\* هذا العدد يمثل عدد التكرارات وليس عدد أفراد العينة حيث هناك من أجاب على أكثر من احتمال واحد.

يتضح من خلال البيانات الواردة في الجدول رقم (31) أن أعلى نسبة من أفراد العينة وهي 55 % تقر بعدم مواعمة المعارف المتحصل عليه من طرف الخريجين لاحتياجات السوق، ومرّد ذلك حسب الفئة الأولى والتي تقدر نسبتها بـ 37.07 % هو الاهتمام بالجانب النظري دون التطبيقي في عملية التعليم والتكوين الثانويين، بينما ترى الفئة الثانية ونسبتها 33.70 % أنّ السبب يعود إلى عدم ربط التعليم بمؤسسات العمل والإنتاج ولا سيما فيما يتعلق بعملية التخطيط للمشاريع الاجتماعية والاقتصادية . أما

الفئة الثالثة ونسبتها 15.74 % فترد ذلك إلى صعوبة التكيف مع تقنيات العمل الحديثة. أما الفئة الرابعة والأخيرة والمقدرة بـ 13.48 % فترى أن السبب يعود إلى اهتمام التعليم الثانوي بالكم دون الكيف. أما فئة من أقرؤا بوجود انسجام ومواءمة بين مستوى التكوين والتأهيل لدى خريجي التعليم الثانوي ومتطلبات العمل فكانت نسبتهم 45%، وهي نسبة معقولة إذا ما قورنت بالإصلاحات التي عرفها قطاع التربية والتعليم خلال العقدين الماضيين سواء من حيث نسبة الإنفاق على التعليم، أو من حيث التغيرات التي مست مختلف جوانب العملية التعليمية سواء تعلق الأمر بإصلاح المناهج والبرامج أو نسبة الإنفاق على التعليم ...

### جدول رقم (32) يحدد طرق حصول أفراد العينة على العمل الحالي.

النسبة %	التكرارات	طرق الحصول على العمل
56.43 %	79	امتحان أو مسابقة
24.28 %	34	عن طريق مفتشية العمل
19.28 %	27	معارف وعلاقات شخصية
<b>100%</b>	<b>140</b>	<b>المجموع</b>

تشير بيانات الجدول رقم (32) أن أعلى نسبة وهي 56.42 % من أفراد العينة قد تمّ توظيفهم عن طريق مسابقات خارجية. أما الفئة الثانية من العينة والمقدرة بـ 24.28 % فقد تم توظيفهم عن طريق مفتشية العمل التي تتكفل بتوفير عدد من مناصب العمل للمسجلين بمصالحها والذين تتوفر فيهم الشروط المطلوبة للالتحاق بمناصب العمل المعروضة من طرف المؤسسات . أما الفئة الثالثة والأخيرة ونسبتها 19.28 % فقد تم توظيفها عن طريق علاقات شخصية . وما يمكن استخلاصه من النتائج المبيّنة في الجدول أعلاه أن التوظيف عادة وعلى العموم يتم عن طريق الإعلان عن مسابقات خارجية تحدد فيها الشروط الواجب توفرها في المترشح للمشاركة بالمسابقة والظفر بمنصب عمل . لكن ونظرا للحجم الكبير للبطالة في وسط الشباب المتخرج مقابل النقص الواضح في مناصب العمل (انخفاض نسبة العرض) تتدخل أطراف وسيطة وبطرق ملتوية لضمان حصول الخريج على منصب عمل . والملاحظ في هذا

الشأن رغم المشكلات التي لازال يعاني منها عالم التكوين وعالم الشغل، فهناك نوع من التحسن سواء

النسبة %	التكرارات	الأسباب
38.88 %	70	التعليم التقني لا يحقق للتلميذ المكانة الاجتماعية اللائقة
20.99 %	34	احتقار أولياء التلاميذ ونفورهم من التعليم التقني والمهني
32.22 %	58	كونه تعليم يستقبل التلاميذ الحاصلين على المعدلات الضعيفة
100 %	*162	المجموع

على مستوى شروط التكوين أو شروط التوظيف . وهذا مما لاشك فيه سيساهم في رفع المستوى العام للكفاءات ويجعل منها أكثر قدرة على العمل المنتج.

### جدول رقم (33) يوضح أسباب إقبال التلاميذ على التعليم العام ونفورهم من التعليم التقني.

\* هذا الرقم لا يمثل عدد أفراد العينة، بل عدد إجابات المبحوثين بحيث هناك من أجاب على أكثر من احتمال واحد.

تكشف بيانات الجدول رقم (33) أن أعلى نسبة من أفراد العينة المدروسة وهي 38.88 % ترى أن سبب إقبال التلاميذ على التعليم العام ونفورهم من التعليم التقني والمهني ... التعليم التقني لا يحقق للتلميذ المكانة الاجتماعية اللائقة ، وهذا يمثل حسب اعتقادهم عائقا أمام فئة كبيرة من التلاميذ الناجحين وذوي الكفاءة العالية والذين يرغبون في مواصلة الدراسة . من هنا جاء قرار وزارة التربية والتكوين المهنيين في إحداث بكالوريا مهنية في مستوى بكالوريا التعليم العام، وإن كان هذا المشروع الطموح قد فشل في المرة الأولى. وقد أعيد إحياءه من جديد حيث أعلن كل من وزير التربية الوطنية ووزير التعليم والتكوين المهنيين على قرار إنشاء شهادة عليا للتعليم المهني وهي شهادة معادلة لشهادة البكالوريا حيث تسمح لصاحبها بدخول عالم الشغل بصفة آلية ومباشرة . وحسب رأي وزير التربية الوطنية فإن إحداث مثل هذه الشهادة جاء لتصحيح الأخطاء التي غالبا ما تنتج عن التوجيه الخاطئ للتلاميذ بدليل أن أكثر من 85 % من حاملي شهادة البكالوريا تقني يفشلون في مسارهم الجامعي، وهذا ما سيتم تداركه حسب رأيه من خلال إنشاء مدارس ستقدم تكوينا تقنيا ومهنيا يتوج بشهادة عليا للتعليم المهني، والهدف من كل هذا هو إعادة الاعتبار للتعليم والتكوين المهنيين<sup>(1)</sup>. أما الفئة الثانية ونسبتها 32.22 % فترجع السبب إلى أن التعليم التقني لا يستقبل إلا التلاميذ الحاصلين على المعدلات الضعيفة . أما الفئة الثالثة والأخيرة والمقدرة بـ 20.99 % فترجع سبب هذا النفور من التعليم التقني والمهني والإقبال على التعليم العام إلى احتقار التلاميذ وأولياءهم للعمل اليدوي مما

يجعلهم يرغبون في الالتحاق بالتعليم العام لأنه حسب اعتقادهم هو الذي يبوئهم المكانة الاجتماعية اللائقة و  
يضمن لهم مستقبل أفضل.

1- جريدة الخبر: يومية الخبر، يومية جزائرية، العدد 5445، الصادرة في 12 أكتوبر 2008، ص7.

**جدول رقم (34) يوضح فيما إذا استفاد أفراد العينة من تربصات قبل الالتحاق بالعمل.**

النسبة %	التكرارات	الاستفادة من التربص
54.28 %	76	نعم
45.71 %	64	لا
<b>100 %</b>	<b>140</b>	<b>المجموع</b>

تشير بيانات الجدول رقم (34) على أن أعلى نسبة وهي 54.28 % من أفراد العينة قد أجابوا بنعم أي أنهم أجروا تربصا قبل الالتحاق بالعمل، وهي نسبة معتبرة إذا ما قورنت بفئة أولئك الذين أجابوا بلا، وهم الأفراد الذين لم يستفيدوا من أي تربص قبل الالتحاق بالعمل وتقدر نسبتهم بـ 45.71 % ، وهذا ربما

النسبة %	التكرارات	درجة الرضا	يعود إلى طبيعة التعليم المدارس الثانوية التقنية خاصة حيث يفتقد إلى التدريب والتربصات الميدانية التي كثيرا ما الخريجين في اكتساب
25.00 %	35	راض إلى حد كبير	
53.57 %	75	راض إلى حد ما	
21.42 %	30	غير راض	

المهارات والخبرة التي تؤهلهم للنجاح في أداء عملهم ومن ثم المساهمة بفعالية في تحقيق أهداف التنمية.

**جدول رقم (35) يحدد درجة رضا أفراد العينة المبحوثة على أدائهم للعمل الحالي.**

المجموع	140	% 100
---------	-----	-------

نلاحظ من خلال الجدول رقم (35) أن نسبة 53.57 % من أفراد العينة المبحوثة راضية على

الأسباب	التكرارات	النسبة %
عدم ملائمة المناهج للأهداف المسطرة	46	22.54 %

أدائها لعملها إلى حدّ  
وقد يرجع سبب ذلك  
أن مستوى التعليم  
والتكوين عموماً  
من نقائص كثيرة  
وبالتالي لا يكفي

لتأهيل

الخريجين للتكيف مع عملهم، وهذا ما هو مبين في الجدول رقم (31) حيث عبر 55 % من أفراد العينة عن عدم موافقة مستوى التكوين لاحتياجات سوق العمل ، وكذلك في الجدول رقم (34) حيث عبر ما نسبته 45.71 % من أفراد العينة الذين لم يستفيدوا من أي تربيص قبل الالتحاق بالعمل . أما الفئة الثانية ونسبتها 25.00 % فهي راضية إلى حدّ كبير على أدائها لعملها، وهذا ويرجح أن تكون هذه الفئة قد استفادت من تربيصات أو تكوين مواز أهلها لاكتساب التدريب والخبرة اللازمين للنجاح في أدائها لعملها . بينما عبرت الفئة المتبقية ونسبتها 21.42 % بعدم رضاها على أدائها للعمل وهي نسبة قليلة بالمقارنة مع الفئات السابقة التي يمثل مجموعها 78.17 % ، وهذا قد يعود إلى عدم استفادة هؤلاء من التكوين الجيد أو التربيصات الميدانية أو لأنهم التحقوا بعالم الشغل دون أن تتوفر فيهم الشروط الملائمة للتخصص المطلوب كما جاري في الكثير من المؤسسات اليوم، وما ينتج عنه من مشكلات قد تتسبب في عرقلة مسيرة التنمية والتطور.

(36) قدرة مع	24	% 11.76	عدم توفر الوسائل التكنولوجية الحديثة	جدول رقم يحدد أسباب عدم الخريج على التكيف عمله الحالي.
	57	% 27.95	ضعف الكفاءة المهنية عند المدرّسين	
	77	% 37.74	فشل السياسة التربوية والتعليمية المتّبعة	
	* 204	% 100	المجموع	

\* تم حساب هذا الجدول وفقا لعدد التكرارات وليس وفقا لعدد أفراد العينة.

تشير بيانات الجدول رقم (36) أن أعلى نسبة وهي 37.74% من أفراد العينة تردّ أسباب ضعف وعدم قدرة الخريج في الكثير من الأحيان على التكيف مع عمله إلى فشل السياسة التعليمية في الجزائر وعدم استقرارها. بينما ترى الفئة الثانية والمقدرة بـ 27.95% أن نقص الكفاءة المهنية ومستوى المعلمين هو السبب في هذا الضعف. أما الفئة الثالثة ونسبتها 22.54% فتردّه إلى عدم ملاءمة المناهج للأهداف المسطرة أي إلى عدم تناسب محتويات المناهج والبرامج مع متطلبات المجتمع واحتياجاته الاقتصادية والاجتماعية. أمّا الفئة الرابعة والأخيرة ونسبتها 11.76% ترجع أسباب وعوامل الضعف إلى النقص في الوسائل التقنية والتكنولوجية الحديثة والتي أصبحت من ضروريات النجاح في أداء العمل والزيادة في الإنتاج.

- بيانات تتعلق بالأبعاد الاقتصادية والاجتماعية للتعليم الثانوي:

جدول رقم (37) يوضح مدى تأهيل خريج التعليم الثانوي للمساهمة في مخططات التنمية.

النسبة %	التكرارات	الاحتمالات	النسبة %	التكرارات	الإجابات
			39.28 %	55	مؤهل
20.97 %	30	عدم إعطاء الأولوية للعوامل البشرية في التنمية	60.71 %	85	غير مؤهل
35.66 %	51	عدم ملائمة نوعية التعليم لاحتياجات السوق			
18.18 %	26	التخوف من المستقبل وانعدام الثقة في النفس			
25.17 %	36	إغفال دور التعليم الثانوي في التنمية			
100 %	* 143	مجموع لا	100 %	140	المجموع

\* هذا العدد يمثل عدد التفارقات وليس عدد أفراد العينة حيث هناك من أجاب على أكثر من احتمال واحد.

تشير بيانات الجدول رقم (37) أن ما نسبته 60.71 % من إجابات الباحثين تقر بعدم أهلية خريج التعليم الثانوي للمساهمة الإيجابية في مخططات التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الجزائر، 35.66 % منهم يردّ هذا الضعف وعدم أهلية الخريج إلى عدم ملائمة نوعية التعليم والتكوين لاحتياجات السوق. أما الفئة الثانية ونسبتها 25.17 % فتري أن إغفال دور التعليم الثانوي في التنمية من طرف المؤسسات المعنية بمخططات التنمية هو السبب الرئيسي في عدم تأهيل الخريجين للمساهمة الإيجابية في عملية الإنتاج . أما الفئة الثالثة ونسبتها 20.97 % فترجع السبب إلى إغفال دور التعليم الثانوي في التنمية باعتباره رأس مال لا يستهان به في التخطيط للتنمية. أما الفئة الأخيرة والتي تقدر نسبتها بـ 18.18 % ترى أن السبب إنما يعود إلى التخوف من المستقبل وانعدام الثقة في النفس وهما عاملان نفسيان لا يساعدان على حب العمل والتفاني فيه خدمة للبلد ومصالحة الأمة.

جدول رقم (38) يحدّد الشروط الضرورية لتفعيل دور التعليم في التنمية.

النسبة %	التكرارات	الشروط الضرورية
----------	-----------	-----------------

29.74 %	58	تشجيع البحوث العلمية والتربوية
12.82 %	25	تشجيع التلاميذ لالتحاق بالتعليم التقني والمهني
25.64 %	50	توفير الإمكانيات المادية والبشرية
31.79 %	62	إشراك أهل الاختصاص في التخطيط للتعليم
<b>100 %</b>	<b>*195</b>	<b>المجموع</b>

\* تم حساب هذا الجدول وفقا لعدد التكرارات وليس وفقا لعدد أفراد العينة.

تشير المعطيات الواردة في الجدول رقم (38) أن أعلى نسبة من أفراد العينة المبحوثة وهي 31.79 % ترى أن الشروط الواجب توفرها ليلعب التعليم الثانوي دوره الإيجابي في التنمية هي إشراك أهل الاختصاص في التخطيط للتربية والتعليم والتنمية، وذلك لأن التعليم هو الذي يزود المشاريع التنموية بالطاقات البشرية التي يحتاج إليها ولا سيما الكادر المتوسط واليد العاملة المتخصصة . أما الفئة الثانية ونسبتها 29.74 % فتحصر هذه الشروط في تشجيع البحوث العلمية وخاصة التربوية منها ذلك لأن الدول المتقدمة إنما استطاعت أن تحقق التنمية الشاملة عندما اعتمدت البحوث والدراسات العلمية كمنطلق وكقاعدة أساسية للتنمية الاقتصادية كانت أو اجتماعية أو ثقافية . أما الفئة الثالثة والتي تقدر نسبتها بـ 25.64 % فترى في توفير الإمكانيات المادية والبشرية معا أهم شرط ليلعب التعليم الثانوي دوره باعتبارهما عنصرين هامين في تحقيق التنمية. أما أدنى نسبة وهي 12.82 % فقد حصرت هذه الشروط في ضرورة التحاق التلاميذ بالتعليم التقني والمهني باعتباره السبيل الوحيد إلى تزويد المؤسسات الإنتاجية والخدماتية في الجزائر باليد العاملة الماهرة والمتخصصة والتي كثيرا ما يحتاج إليها سوق العمل اليوم.

جدول رقم (39) يوضح مدى مساهمة التكنولوجيا الحديثة في تطوير التعليم الثانوي.

الإجابات	التكرارات	النسبة %	الاحتمالات	التكرارات	النسبة %
----------	-----------	----------	------------	-----------	----------

55	31.07 %	تسهم في تدعيم البحوث العلمية وتطويرها	90%	126	نعم
46	26.00 %	توفّر رصيذا غير محدود من المعلومات والمعارف			
25	14.12 %	تصل الشباب بالعالم الخارجي وتطلعه على منجزاته			
51	28.81 %	تمكين الشباب من النهوض ومواكبة تطورات العصر			
177 *	100%	مجموع نعم			
			10%	14	لا
			100 %	140	المجموع

\* هذا الرقم لا يمثل عدد أفراد العينة، بل عدد إجابات المبحوثين، بحيث هناك من أجاب على أكثر من احتمال واحد.

يتضح من الجدول رقم (39) أن أكبر نسبة من أفراد العينة وهي 90% تقر بأهمية ودور التكنولوجيا الحديثة في تطور التعليم الثانوي ومن ثم النهوض بأسباب التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الجزائر، ومردّد ذلك حسب الفئة الأولى والمقدرة بـ 31.07 % أن التكنولوجيا الحديثة كثيرا ما تسهم في تطوير البحوث العلمية والتربوية بما تقدمه من معارف جديدة واختراعات تساعدهم وتبصرهم بما يحدث من مستجدات على المستوى العالمي. أما الفئة الثانية ونسبتها 28.81 % فتري أن التكنولوجيا الحديثة تمكّن المجتمع من النهوض ومواكبة تطورات العصر بما تقدمه له هذه التكنولوجيات من خدمات وفي شتى الميادين والمجالات ولاسيما العلمية منها . أما الفئة الثالثة ونسبتها 26.00 % فتري أن التكنولوجيا الحديثة توفّر رصيذا غير محدود من المعلومات والمعارف التي يحتاج إليها التلاميذ في مختلف المستويات . أما أدنى نسبة وهي 14.12 % فتذهب إلى أن التكنولوجيا الحديثة تصل الشباب بالعالم الخارجي وتطلعه على منجزات الدول المتقدمة ومن ثم إمكانية فتح آفاق جديدة وواسعة للاتصال واكتساب المعرفة كما سبق ذكره، وخير مثال على ذلك ما تقدمه تقنيات الإعلام والاتصال (الإنترنت) والمعلوماتية من خدمة للتعليم وللمتعلم إن على المستوى المعرفي أو على المستوى التقني. أما النسبة المتبقية من أفراد العينة ومقدارها 10% فقط فتري خلافا للنسبة الأولى أن التكنولوجيا الحديثة لا تستطيع أن تساهم في تطوير التعليم وبالتالي لا توفر أسباب التنمية المنشودة، إما لأن الشباب لم يستوعب هذه التكنولوجيات كما يجب، أو لأنه لم يتكيف معها بالقدر المطلوب.

جدول رقم (40) يوضح مدى تناسب نوعية التعليم الثانوي مع متطلبات سوق العمل .

النسبة %	التكرارات	درجة التناسب
"	00	إلى حد كبير

إلى حد ما	50	35.71 %
لا تتناسب	90	64.28 %
<b>المجموع</b>	<b>140</b>	<b>100 %</b>

يتبين من خلال الجدول رقم (40) أن أعلى نسبة من أفراد العينة المدروسة وهي 64.28 % ترى أن نوعية التعليم الثانوي الحالي لا تتناسب إطلاقاً مع احتياجات السوق ومتطلبات التنمية، ولعل ذلك يعود إلى سياسة التعليم في الجزائر والتي لا زالت لم تأخذ في الاعتبار احتياجات المؤسسات الإنتاجية ومتطلبات سوق العمل عند التخطيط للتنمية الاقتصادية والاجتماعية وربما هذا هو سبب الصعوبات والمشاكل التي يعاني منها قطاع التربية والتعليم من جهة والقطاعات الاقتصادية والاجتماعية من جهة ثانية. وبكفي أن نشير هنا إلى العدد الهائل من البطالين والحاملين لشهادات عليا ومتوسطة وخاصة خريجي التعليم الثانوي والذين لم يسعفهم الحظ مواصلة الدراسة أو الحصول على منصب عمل . هذا إضافة إلى عدم انسجام مستوى التعليم والتكوين مع متطلبات العمل والإنتاج، وعدم رضا الخريجين عن أدائهم ومن ثم عدم قدرتهم على لعب دورهم في مخططات التنمية، أنظر الجداول (31)، (36) و(37). أما النسبة الباقية وهي 35.71 % فتوى أن نوعية التعليم الثانوي الحالي تتناسب إلى حد ما مع احتياجات السوق ومتطلبات التنمية، وقد يعود ذلك إن صدقت هذه النسبة إلى الإصلاحات الجديدة التي أدخلت على التعليم الثانوي والتي لازالت بعد لم تظهر نتائجها.

**جدول رقم (41) يوضح دور برامج التعليم الثانوي في ترسيخ قيم حب العلم لدى الخريجين.**

النسبة %	التكرارات	الإجابات
58.57 %	82	نعم
41.42 %	58	لا

المجموع	140	% 100
---------	-----	-------

تشير بيانات الجدول رقم (41) أن أعلى نسبة من أفراد العينة وهي 58.57 % ترى في برامج التعليم الثانوي ومناهجه ترسخ قيم حب العلم والعمل لدى خريجي التعليم الثانوي باعتبارها قيما تساعد على تحقيق النمو والتطور اللذان يسعى إليهما كل مجتمع يصبو إلى النهوض وتحقيق التنمية. أما الفئة الثانية ونسبتها 41.42 % فتري أن برامج ومناهج التعليم الثانوي في شكلها الحالي لا ترسخ قيم حب العلم والعمل وبالتالي لا توفر شروط النمو والتطور.

#### جدول رقم (42) يحدد القيم التي يفضلها الخريج في حياته المهنية.

النسبة %	التكرارات	القيم المفضلة
20.64 %	45	احترام الوقت
23.85 %	52	تحمل المسؤولية
29.81 %	65	إتقان العمل
25.69 %	56	حب العلم
100 %	* 218	المجموع

\* تم حساب هذا الجدول وفقا لعدد التكرارات وليس وفقا لعدد أفراد العينة.

يتضح من الجدول رقم (42) أن أعلى نسبة وهي 29.81 % من أفراد العينة ترى أن إتقان العمل هي القيمة المفضلة لديهم ، وتليها فئة من يفضل حب العلم والعمل بنسبة 25.68 % ، ثم فئة من يفضل تحمل المسؤولية بنسبة 23.85 % ، وأخيرا قيمة احترام الوقت في الحياة المهنية بنسبة 20.64 % . فالمتعمّن في هذه النتائج يلاحظ تقارب النسب والتي تتراوح بين 20.64 % و 29.81 % وهذا يدل على أن جميع هذه القيم هي مبادئ مشتركة وهي كلها مفضلة عند الخريجين في حياتهم المهنية.

جدول رقم (43) يوضح مدى عناية البرامج والمناهج التعليمية بمبادئ الحرية والديمقراطية.

النسبة %	التكرارات	الإجابات
55.71 %	78	نعم
44.28 %	62	لا
<b>100 %</b>	<b>140</b>	<b>المجموع</b>

تشير بيانات الجدول رقم (43) أن أعلى نسبة من أفراد العينة المبحوثة وهي 55.71 % ترى أن التلاميذ والأساتذة يولون اهتماما للمواد المدعمة للشخصية الوطنية ومبادئ الحرية والديمقراطية. أما الفئة الثانية ونسبتها 44.28 % ترى عكس ذلك، أي عدم عناية كل من التلاميذ والأساتذة بالمواد المدعمة للشخصية الوطنية ولمبادئ الحرية والديمقراطية لأن المناهج التعليمية تحفز على التلقين والحفظ وتحقيق النجاح دون العناية بالجوانب القيمة والروحية التي تحفز على حب العلم والعمل والتفاني فيهما، إضافة إلى فقدان الثقة بين التلاميذ والأساتذة وهذا بدوره قد يعود إلى ضعف الكفاءة المهنية لدى الأساتذة من جهة، وإلى الانحلال الذي أصاب الشباب اليوم نتيجة انتشار مظاهر كثيرة وخطيرة في الوسط الاجتماعي والمدرسي كالبطالة وتعاطي المخدرات والرسوب والتسرب المدرسي وغيرها ... وهذا كله نظرا لعدم وجود تعاون وانسجام بين المدرسة والمجتمع. وهنا بالذات تتحدّد مسؤوليات وواجبات الأسرة والمدرسة والعمل على تفعيل العلاقة القائمة بينهما حتى يتسنى لخريج التعليم الثانوي من التزوّد بجملة المبادئ والقيم الاجتماعية والأخلاقية التي تعزّز الروح الوطنية لديه وتحافظ على شخصيته، وتجعل منه مواطنا صالحا قادرا على مواجهة التحديات والمساهمة في بناء دولته وتقدمها.

**جدول رقم (44) يوضح دور التعليم الثانوي في إعداد الخريج ليكون فردا صالحا في المجتمع.**

النسبة %	التكرارات	الاحتمالات	النسبة %	التكرارات	الإجابات
			45.71 %	64	نعم
41.34 %	43	لا يضمن مناصب شغل للخريجين	54.28 %	76	لا
22.11 %	23	لا يحمي الخريج من الغزو الثقافي			
36.53 %	38	لا يعزز ثقة الخريج في نفسه			
100 %	* 104	مجموع لا			
			100 %	140	المجموع

\* هذا الرقم لا يمثل عدد أفراد العينة، بل عدد إجابات المبحوثين، بحيث هناك من أجاب على أكثر من احتمال واحد.

يتضح من خلال بيانات الجدول رقم (44) أن نسبة 54.28 % من أفراد العينة المدروسة لديهم نظرة سلبية فيما يتعلق بدور التعليم الثانوي في إعداد الخريج ليكون فردا صالحا في المجتمع، وهذا يعود حسب اعتقاد الفئة الأولى والمقدرة نسبتها بـ 41.34 % إلى عدم قدرة التعليم الثانوي على ضمان مناصب شغل لخريجيه في المستقبل ومن ثم تعرضهم للبطالة وما يترتب عليها من انعكاسات سلبية . أما الفئة الثانية ونسبتها 36.53 % ترى أن التعليم الثانوي لا يعزز ثقة الخريج في نفسه وفي مستق بله. في حين تذهب الفئة الثالثة والأخيرة ونسبتها 21.11 % إلى أن التعليم الثانوي لا يعدّ خريجيه ليكونوا أفرادا صالحين في المجتمع لأنه لا يحميهم من الغزو الثقافي وآثاره السلبية خاصة في ظل ما تنتشره الفضائيات اليوم من برامج موجهة خصيصا إلى ضرب قيم وثقافة المجتمع المستهدفة. وهنا يبرز دور مؤسسات المجتمع ولا سيما التربوية والتعليمية منها لحماية الشباب من هذه الثقافات الغازية وآثارها الهدامة .

### -بيانات تتعلق بمدى قدرة تحكم الخريج في العمل وإتقانه:-

جدول رقم(45) يوضح مدى استفادة الخريجين من المعارف والمهارات المكتسبة

خلال المرحلة الدراسية.

النسبة %	التكرارات	درجة الاستفادة
21.42 %	30	إلى حدّ كبير
63.57 %	89	إلى حدّ ما
15.00 %	21	غير مفيدة
<b>100%</b>	<b>140</b>	<b>المجموع</b>

يتضح من خلال الجدول رقم (45) أن أعلى نسبة من أفراد العينة المبحوثة وهي 63.57 % قد استفادت إلى حدّ ما من المهارات والمعارف المتحصل عليها في مرحلة التعليم الثانوي، وهي نسبة عالية نسبيا إذا ما قورنت بالنسب الأخرى، وهذا ربما يعود إلى المشاكل التي كان يعاني منها التعليم الثانوي وخاصة ما يتعلق بالمناهج والبرامج، وكذلك عملية الربط بين ما هو نظري وما هو تطبيقي والاهتمام بالكم دون الكيف، كما هو مبين في الجدولين رقم (30) و(31). أما الفئة الثانية من العينة المدروسة ونسبتها 21.42 % فترى أنها قد استفادت إلى حدّ كبير من المعارف والمهارات المحصل عليها في التعليم الثانوي وإن كانت هذه النسبة قليلة بالمقارنة مع النسبة السابقة، ويعتقد أنها تمثل أولئك الذين مسّتهم سياسة الإصلاح الأخيرة ( 2005-2006 )، وإما لأنهم خريجو مدارس ثانوية كانت تتوفر على الوسائل والإمكانيات اللازمة ، وعلى التأطير الجيد وهما العاملان اللذان تفتقد إليهما الكثير من المدارس الثانوية في الجزائر. أما أدنى نسبة وهي 15.00 % ترى أن هذه المرحلة من التعليم لم تكن مفيدة، ولم تمكّن الخريج من التكيف والتحكّم في العمل وإتقانه كما هو مبين في الجدول رقم (48) والجدول رقم (49).

**جدول رقم (46) يوضح العلاقة بين المستوى التعليمي للخريج وقدرته على التحكم في العمل.**

النسبة %	التكرارات	نسبة المستفيدين من الخريجين
----------	-----------	-----------------------------

كل الخريجين	12	08.57 %
معظم الخريجين	43	30.71 %
بعض الخريجين	65	46.42 %
القليل من الخريجين	20	14.28 %
لا أحد من الخريجين	00	"
<b>المجموع</b>	<b>140</b>	<b>100 %</b>

تشير بيانات الجدول رقم (46) أن أغلب أفراد العينة ونسبتهم 46.42 % يرون أن المستوى التعليمي المتحصل عليه قد مكن البعض منهم فقط من التحكم في عملهم وأدائه بإتقان. أما النسبة الثانية من أفراد العينة والمقدرة بـ 30.71 % فتري أن المستوى التعليمي المتحصل عليه قد سمح لمعظم الخريجين من التحكم في العمل وإتقانه . أما الفئة الثالثة ونسبتها 14.28 % فتري أن عدد قليل من الخريجين فقط يتحكم في عمله. أما الفئة الرابعة وتمثل نسبة 08.57 % فتري أن كل الخريجين يتحكمون في عملهم . وبالنظر إلى هذه النتائج يمكننا القول أن النسبة المعبر عنها في الفئة الأولى مبالغ فيها بعض الشيء إذ لو رجعنا إلى نتائج الامتحانات الرسمية ولا سيما شهادة البكالوريا وما يعادلها باعتبارها الشهادة التي يسمح بها للخريج مواصلة الدراسة بالجامعة أو الالتحاق بعالم الشغل، بحيث كثيرا ما تشتكي المؤسسات التي تستوعب هؤلاء من ضعف تكوينهم وعدم قدرتهم على التحكم في العمل نظرا لعدم ملاءمة مستوى التكوين والتدريب لمتطلبات العمل، أو لكون التخصص لا يتناسب مع ما هو مطلوب في سوق العمل وهذا ما أكدته نتائج الدراسة الميدانية كما هو مبين في الجدول (47) حيث أقر ما نسبته 53.57 % من أفراد العينة بوجود صعوبات تواجه الخريجين عند تأدية عملهم، أما نتائج الجدول رقم (48) فجاءت هي الأخرى لتؤكد بأن نسبة إتقان العمل كانت متوسطة وقد عبر عن ذلك ما نسبته 41.42 % من أفراد العينة المبحوثة .

**جدول رقم (47) يوضح رأي أفراد العينة حول الصعوبات التي واجهت الخريج عند التحاقه بالعمل.**

النسبة %	التكرارات	الاحتمالات	النسبة %	التكرارات	الإجابات
13.13 %	13	صعوبة التكيف مع العمل الجديد	53.57 %	75	نعم
43.43 %	43	نقص الخبرة المهنية والتدريب			
17.17 %	17	عدم تناسب المؤهلات مع العمل الجديد			
26.26 %	26	عدم الاستفادة من التطورات العلمية والتقنية			
100 %	99 *	مجموع نعم			
			46.42 %	65	لا
			100 %	140	المجموع

\* هذا الرقم لا يمثل عدد أفراد العينة، بل عدد إجابات المبحوثين، بحيث هناك من أجاب على أكثر من احتمال واحد.

يلاحظ من خلال الجدول رقم (47) أن نسبة 53.57 % من أفراد العينة المدروسة تقر بوجود صعوبات تواجه الخريج في عمله، ومرّد ذلك حسب الفئة الأولى والمقدرة بـ 43.43 % النقص الملحوظ في التدريب والخبرة المهنية ، في حين ترى الفئة الثانية ونسبتها 26.26 % أن هذه الصعوبات تعود إلى عدم الاستفادة التطورات العلمية والتقنية الحديثة . أما الفئة الثالثة ونسبتها 17.17 % فتري أن السبب يعود إلى عدم تناسب المؤهلات المكتسبة مع العمل الجديد . أما الفئة الأخيرة ونسبتها 13.13 % فتري أن هذه الصعوبات يمكن حصرها في ضعف مستوى التعليم والتكوين بالمؤسسات التعليمية والتكوينية . وفي المقابل نجد نسبة 46.42 % من أفراد العينة تنفي وجود صعوبات يمكن أن تواجه الخريج عند التحاقه بالعمل وربما هؤلاء الخريجون هم الذين استفادوا من فترة تكوين أو تريضات سمحت لهم باكتساب الخبرة والتدريب اللازمين ساعدتهم في التكيف مع العمل.

جدول رقم (48) يبين درجة إتقان الخريجين لعملهم الحالي.

النسبة %	التكرارات	درجة الإتقان
10.71 %	15	عالية جدا
32.14 %	45	عالية
41.42 %	58	متوسطة
15.71 %	22	ضعيفة
"	00	ضعيفة جدا
<b>100 %</b>	<b>140</b>	المجموع

يبين الجدول رقم (48) أن أعلى نسبة من أفراد العينة المبحوثة وهي 41.42 % ترى أن درجة إتقان خريج التعليم الثانوي لعمله متوسطة وهي نسبة عالية نسبيا إذا ما قورنت ببقية النسب، وهذا يعود على الأرجح إلى سياسة التعليم المنتهجة خلال العقدين الماضيين. أما النسبة الثانية ونسبتها 32.14 % فترى أن درجة إتقان الخريج لعمله عالية وهي نسبة لا تمثل في الواقع سوى الثلث من أفراد العينة المبحوثة وقد تمثل كما سبق ذكره في الجدول رقم (45) فئة خريجي التعليم الثانوي الذين تلقوا تعليما نوعيا في مؤسسات تتوفر فيها الوسائل والإمكانيات الضرورية من جهة، وعلى تأطير جيد من ناحية أخرى مما ساعدهم على اكتساب الخبرة والمهارة الكافية لإنجاز العمل . أما الفئة الثالثة ونسبتها 15.71 % فترى أن درجة إتقان خريج التعليم الثانوي لعمله ضعيفة وهذا يعود كما سبق ذكره إلى عدم تبني سياسة تعليمية رشيدة يمكنها أن تساهم في تخريج كفاءات وعمالا قادرين على التحكم في العمل الذي يلتحقون به سواء تعلق الأمر بالعمل الإداري أو العمل الإنتاجي . أما الفئة الرابعة والأخيرة ونسبتها 10.71 % فترى أن درجة الإتقان كانت عالية جدا وهي نسبة ضعيفة بالمقارنة مع الفئات السابقة وتمثل

عددا قليلا من الخريجين كانت لديهم إضافة إلى الخبرة والمهارة المكتسبة قدرات واستعدادات شخصية مكنتهم من التحكم في العمل وإتقانه بمهارة عالية.

جدول رقم (49) يوضح فيما إذا كانت الوسائل التقنية المتاحة تساعد للخريج في تأدية عمله.

الإجابات	التكرارات	النسبة %	الاحتمالات	التكرارات	النسبة %
نعم	60	42.85 %			
لا			غير كافية	46	48.42 %
			غير صالحة	15	15.79 %
			لا يتحكم فيها	34	35.79 %
			مجموع لا	95 *	100 %
المجموع	140	100 %			

\* هذا الرقم لا يمثل عدد أفراد العينة، بل عدد إجابات المبحوثين، بحيث هناك من أجاب على أكثر من احتمال واحد.

يتضح من خلال الجدول رقم (49) أن نسبة 57.14 % من أفراد العينة المبحوثة ترى أن الوسائل التقنية المتاحة في مؤسسات العمل لا تساعد على الأداء ال جيد للعمل، ومرد ذلك حسب الفئة الأولى ونسبتها 58.94 % كون الوسائل المتوفرة في المؤسسات الصناعية غير كافية. أما الفئة الثانية والمقدرة بـ 25.26 % فتزد ذلك إلى عدم التحكم في الوسائل التقنية المستخدمة بالقدر الكافي . أما الثالثة والأخيرة ونسبتها 15.78 % فتري أن السبب يعود إلى كون هذه الوسائل غير صالحة، أي أنها قديمة ولم تعد تفي بالمطلوب من الأعمال . وفي مقابل ذلك نجد 42.85 % من أفراد العينة يرون أن الوسائل التقنية المتاحة تلعب دورا إيجابيا وتساعدهم في أداء عملهم بصورة جيدة . وهنا أيضا يمكننا القول أن هذا الرأي يعبر عن فئة ممن تحصّلوا على مناصب عمل بمؤسسات تتوفر على الوسائل التقنية الحديثة وبالقدر الكافي ، والتي كثيرا ما تسهل على الخريج أداء عمله بصورة جيدة.

جدول رقم (50) يبين مدى قدرة التعليم الثانوي في صورته الحالية على إعداد قوى عاملة مؤهلة لتحقيق النمو الاقتصادي والاجتماعي المنشود.

الإجابات	التكرارات	النسبة %	الاحتمالات	التكرارات	النسبة %
نعم	41	29.28 %			
لا	99	70.71 %	عدم وجود تنسيق بين التخطيط للتعليم والتخطيط للتنمية	68	45.03 %
			عدم توافق مستوى التكوين مع احتياجات السوق	46	30.46 %
			جمود المناهج والبرامج وانعكاساتها على مستوى التكوين	37	24.50 %
			مجموع لا	151 *	100 %
المجموع	140	100 %			

\* هذا الرقم لا يمثل عدد أفراد العينة، بل عدد إجابات المبحوثين، بحيث هناك من أجاب على أكثر من احتمال واحد.

تشير بيانات الجدول رقم (50) أن أعلى نسبة من أفراد العينة وهي 70.71 % ترى أن التعليم الثانوي بصورته الحالية غير قادر على إعداد قوى عاملة مؤهلة لتحقيق نمو اقتصادي واجتماعي في الجزائر، وكانت أول فئة من هذه العينة ونسبتها 45.03 % أن سبب ذلك يعود على عدم وجود تنسيق كاف بين التخطيط للتعليم والتخطيط للتنمية، بينما ترى الفئة الثانية ونسبتها 30.46 % أن السبب يعود إلى عدم وجود موازنة بين مستوى التكوين واحتياجات سوق العمل . أما الفئة الثالثة والأخيرة والتي تقدر نسبتها بـ 24.50 % فتزد سبب عدم قدرة التعليم الثانوي على إعداد يد عاملة مؤهلة لتحقيق النمو المطلوب إلى جمود البرامج والمناهج التربوية وانعكاسات ذلك على مستوى تكوين الخريج ومن ثم على أدائه في ميدان العمل . أما النسبة الثانية من العينة وتقدر بـ 29.28 % فقط فتري أن التعليم الثانوي بصورته الحالية له القدرة الكافية على إعداد قوى عاملة مؤهلة لتحقيق النمو الاقتصادي والاجتماعي الذي

يسعى إليه المجتمع، وهذا قد يعود إلى فئة الخريجين الذين استفادوا من التكوين والتدريب الكافي من جهة، والتحقوا بمؤسسات تتوفر على الوسائل التقنية والتكنولوجية الحديثة التي كثيرا ما تساعد على إتقان العمل ...

### - بيانات تتعلق بإستراتيجية إصلاح التعليم الثانوي وتطويره:

جدول رقم (51) يحدد الأهداف التي حققتها الإصلاحات التربوية خلال العشرية الماضية.

النسبة %	التكرارات	الاحتمالات	النسبة %	التكرارات	الإجابات
21.42 %	12	جعلت من الفعل التربوي أكثر نجاعة وفعالية	29.28 %	41	نعم
16.07 %	09	أولت اهتماما أكثر إلى العنصر البشري			
37.50 %	21	رفعت من نسب النجاح في الامتحانات			
25.00 %	14	ربطت بين التعليم والتكوين وعالم الشغل			
100 %	* 56	مجموع نعم			
			70.71 %	99	لا
			100 %		المجموع

\* هذا الرقم لا يمثل عدد أفراد العينة، بل عدد إجابات المبحوثين، بحيث هناك من أجاب على أكثر من احتمال واحد.

كشفت بيانات الجدول رقم (51) أن أعلى نسبة من أفراد العينة المبحوثة وهي 70.71 % ترى أن الإصلاحات التربوية لم تحقق الأهداف المرجوة منها خلال العشرية الماضية، ولا سيما في المجال الاقتصادي والاجتماعي. وفي هذا الصدد رسم الرئيس عبد العزيز بوتفليقة صورة سوداوية عن مسار التنمية الاقتصادية في الجزائر واستفهم صراحة عن الأسباب الحقيقية التي جعلت معدلات التنمية لا ترقى للغلاف المالي المرصود، وحدّر من مغبة الاعتماد على عائدات النفط فقط<sup>(1)</sup>... وفي هذا إشارة واضحة إلى أهمية الاستثمار في العنصر البشري واعتباره أساس التنمية. أما النسبة المتبقية من أفراد العينة وهي 29.28 % فقط فترى عكس ذلك، حيث صرّح ما نسبته 37.50 % بأن هذه الإصلاحات قد حققت

أهدافها لأنها رفعت من نسب النجاح في مختلف الامتحانات وخاصة في شهادة البكالوريا خلال السنتين الماضيتين حيث حققت نسباً لم تحققها منذ الاستقلال (أكثر من 53 % عام 2007، وأكثر

1- جريدة الشروق: يومية الشروق، يومية جزائرية، العدد 1863، الصادرة في 10 ديسمبر 2006، ص 3.  
 من 65 % عام 2008)، وإن كانت هذه النسب في الحقيقة لا تعبر عن تحسّن المستوى التعليمي بالضرورة. أما النسبة الثانية وهي 25.00 % فتري أن مرد هذا النجاح إنما يعود إلى كون هذه الإصلاحات قد ربطت التعليم والتكوين بعالم الشغل . أما الفئة الثالثة ونسبتها 21.42 % فتري أن هذا النجاح يعود إلى كون هذه الإصلاحات قد جعلت من الفعل التربوي أكثر نجاعة وفعالية عما كان عليه في السابق. أما الفئة الأخيرة وتمثل أدنى نسبة أي 16.07 % فتري أن هذه الإصلاحات قد أولت اهتماماً أكثر إلى العنصر البشري واعتبرته هو أساس كل نمو وتطور...

#### جدول رقم (52) يحدد شروط و متطلبات تحسين مستوى التعليم الثانوي وتطويره في الجزائر.

النسبة %	التكرارات	شروط تحسين المستوى
32.46 %	50	اعتماد تعليم نوعي يرفع من كفاءة الخريجين
44.15 %	68	إصلاح سياسة التعليم في حد ذاتها
15.58 %	24	تحسين ظروف العمل المحيطة بالخريج
07.79 %	12	تشجيع التعليم الخاص (خصوصة التعليم)
100 %	*154	المجموع

\* تم حساب هذا الجدول وفقاً لعدد التكرارات وليس وفقاً لعدد أفراد العينة.

تشير بيانات الجدول رقم (52) أن أعلى نسبة من أفراد العينة المبحوثة وهي 44.15 % ترى أن شروط ومتطلبات تحسين مستوى التعليم الثانوي وتطويره في الجزائر يتطلب إعادة النظر في سياسة إصلاح التعليم في حد ذاتها . أما الفئة الثانية ونسبتها 32.46 % فتحصر عوامل تحسين مستوى التعليم الثانوي وتطويره في اعتماد تعليم نوعي يرفع من كفاءة الخريج وتأهيله للعمل المنتج، وهذا ربما يمثل أحد العوامل التي تفتقدها مؤسساتنا التعليمية ومن ثم عدم القدرة على مسايرة تطورات العصر في هذا المجال . أما الفئة الثالثة ونسبتها 15.58 % فتربط متطلبات هذا التحسن في مستوى التعليم الثانوي بتحسين ظروف العمل

التي تحيط بالخريج . أما الفئة الأخيرة ونسبتها 07.79 % فتحصر شروط تحسين المستوى التعليمي في نشر التعليم الخاص على نطاق أوسع علّه يعوّض بعض النقص أو الضعف في مستوى التعليم العمومي و من ثم إمكانية تحسين التعليم بصفة عامة وتطويره.

**جدول رقم (53) يحدّد عوامل نجاح المنظومة التربوية في ظل التحديات المعاصرة .**

النسبة %	التكرارات	عوامل نجاح المنظومة التربوية
31.37 %	64	التخطيط للتعليم بأسلوب علمي وعقلاني
12.74 %	26	إعطاء الأولوية للعنصر البشري في التخطيط للتنمية
19.11 %	39	ربط المدرسة بالمحيط الاقتصادي والاجتماعي
36.76 %	75	إشراك أهل الاختصاص في التخطيط للتعليم والتنمية
100 %	204 *	المجموع

\* تم حساب هذا الجدول وفقا لعدد التكرارات وليس وفقا لعدد أفراد العينة.

يتضح من خلال الجدول رقم (53) أن أعلى نسبة من أفراد العينة المبحوثة والمقدرة بـ 36.76

% تردّ سبل نجاح مستقبل المنظومة التربوية في ظل التحديات المعاصرة وخاصة التحدي العلمي والتكنولوجي إلى إشراك أهل الاختصاص في التخطيط للتعليم والتنمية وهو العامل الذي تفتقد إليه الكثير من الدول النامية ومنها الجزائر . أما النسبة الثانية وهي 31.37 % فتردّ نجاح مستقبل المنظومة التربوية إلى التخطيط للتعليم بأسلوب علمي وعقلاني والابتعاد عن التسرع والارتجال في التخطيط للمشاريع وتنفيذها. أما الفئة الثالثة ونسبتها 19.11 % فترى أن هذا النجاح مرهون بضرورة ربط المدرسة بالمحيط الاقتصادي والاجتماعي. أما أدنى نسبة وهي 12.74 % فتردّ ذلك على إعطاء الأولوية للعنصر البشري كعامل فاعل وأساسي في ظل التحديات والتغيرات التي يشهدها العالم اليوم . والحقيقة أن كل هذه الاحتمالات الواردة في الجدول تمثل عوامل نجاح بالنسبة للدول التي تسعى إلى تطوير منظومتها التربوية والتعليمية وتجعلها خادمة لأهدافها التنموية.

جدول رقم (54) يبين دور الإصلاحات التربوية الجارية في تفعيل العلاقة بين التعليم وعالم الشغل.

النسبة %	التكرارات	الاحتمالات	النسبة %	التكرارات	الإجابات
26.16 %	45	اعتماد طرائق حديثة في التربية والتعليم	59.28 %	83	نعم
18.60 %	32	إحداث تغيير في ذهنية المكوّنين والمتكوّنين			
27.32 %	47	ربط المدرسة بمؤسسات المجتمع الأخرى			
27.90 %	48	استخدام التكنولوجيا الحديثة على نطاق أوسع			
<b>100 %</b>	<b>172 *</b>	<b>مجموع نعم</b>			
			40.71 %	57	لا
			<b>100 %</b>	<b>140</b>	<b>المجموع</b>

\* هذا الرقم لا يمثل عدد أفراد العينة، بل عدد إجابات المبحوثين، بحيث هناك من أجاب على أكثر من احتمال واحد.

توضح بيانات الجدول رقم (54) أن أكثر من نصف أفراد العينة المدروسة ونسبتهم 59.28 % قد أكدوا على دور الإصلاحات التربوية المستقبلية في تفعيل عملية التعليم وتحقيق التنمية الشاملة ، وهذا حسب رأي الفئة الأولى والمقدرة بـ 27.90 % يتطلب استخدام التكنولوجيا الحديثة في التعليم، وتليها الفئة الثانية ونسبتها 27.32 % والتي ترجع ذلك إلى ربط المدرسة بمؤسسات المجتمع الأخرى (ربط المدرسة بالمحيط). أما الفئة الثالثة ونسبتها 26.16 % فتربط هذا الدور للإصلاحات التربوية في تفعيل العلاقة بين التعليم والتنمية إلى اعتماد طرائق حديثة في التربية والتعليم، ونلاحظ هنا وجود تقارب بين نسب الفئات الثلاثة مما يوحي بتقارب وجهات النظر بين المبحوثين فيما يتعلق بالأهمية التي تكتسبها هذه العوامل في تفعيل العلاقة بين التعليم والتنمية . أما أدنى نسبة وهي 18.60 % فترى أن نجاح هذه العلاقة يعود إلى ضرورة إحداث تغيير في ذهنية المكوّنين والمتكوّنين على حدّ السواء . أما النسبة المتبقية من أفراد العينة ونسبتها 40.71 % فترى أن الإصلاحات الجارية لا تساهم في تفعيل العلاقة بين التعليم والتنمية وهذا ربما

يعود إلى غياب سياسة تعليمية رشيدة تربط بين متطلبات التعليم من جهة، ومتطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية من جهة أخرى.

جدول رقم (55) يوضح مدى اطلاع خريجي التعليم الثانوي على الإصلاحات الجارية (2005 - 2006)

النسبة %	التكرارات	الإجابات
25.00 %	35	نعم
75.00 %	105	لا
100%	140	المجموع

يلاحظ من خلال الجدول رقم (55) أن أعلى نسبة وهي 75.00 % تجهل مضمون هذه

الإصلاحات وأهدافها وهذا جانب سلبي إذا ما علمنا أن المنظومات التربوية في العالم المتقدم إنما تطورت بمشاركة كل الهيئات والمنظمات حكومية أو خاصة في إنجاح المشاريع التربوية والتعليمية . أما الفئة الثانية ونسبتها 25.00 % فقط تمثل فئة أولئك الذين هم على دراية بالإصلاحات الجديدة ولا سيما إعادة هيكلة التعليم الثانوي ( إصلاحات 2005-2006 )، كما أجمع أفراد هذه الفئة من الخريجين على أن مضمون هذه الإصلاحات غير كاف لأنها لازالت مرتبطة بالمنظومات التربوية المستوردة من الخارج مما يجعلها لا تتفق مع ثقافة المجتمع الجزائري وتقاليدته وما يترتب على ذلك من عدم استقرار في الرؤى وعدم وضوح الأهداف ... وما الأحداث التي شهدتها التحضيرات لشهادة البكالوريا لعام 2008 لدليل على ذلك ، حيث امتدت حتى خروج التلاميذ إلى الشارع مطالبة بإعادة النظر في بعض جوانب هذه الإصلاحات وخاصة ما يتعلق منها بالمنهج والبرامج <sup>(1)</sup>. هذا إضافة إلى عدم اهتمام برامج التعليم الثانوي رغم حداثة الجانب التطبيقي أنظر الجدول رقم (30)، وبالتعليم المتخصص لا سيما في مرحلة التعليم الثانوي.

1- جريدة الشروق: يومية الشروق، يومية جزائرية، العدد 2144، الصادرة في 10 نوفمبر 2007، ص4.

## 2- تحليل ومناقشة البيانات المتعلقة بفئة المشرفين:

### - بيانات عامة:

جدول رقم (56) يوضح توزيع أفراد العينة حسب متغير الجنس.

النسبة %	التكرارات	الجنس
42.18 %	19	إناث
64.81 %	35	ذكور
99.99 %	54	المجموع

يتضح من البيانات الواردة في الجدول رقم (56) أن معظم أفراد العينة المدروسة هي من الذكور، ويمثلون ما نسبته 64.81 %، مقابل نسبة الإناث والمقدرة بـ 42.18 % وهذا أمر عادي بحيث يفوق عدد الذكور عدد الإناث وخاصة في القطاع الإنتاجي والصناعي بحكم طبيعة العمل والمسؤوليات المنوطة بهذه الفئة وهي فئة المشرفين على العمل. ومع ذلك فإن نسبة الإناث هنا تمثل نسبة عالية نسبيا إذا ما قورنت بنسبة المرأة الموظفة والمسؤولة في السنوات الماضية أو في الدول النامية الأخرى.

جدول رقم (57) يوضح توزيع أفراد العينة حسب متغير السن.

النسبة %	التكرارات	السن
24.07 %	13	]30 - 20]
29.62 %	16	]40 - 30]
27.77 %	15	]50 - 40]
18.51 %	10	+ 50]
99.99 %	54	المجموع

يتضح من الجدول رقم (57) أن أعلى نسبة من أفراد العينة المدروسة يتواجدون في فئة عمرية تقع ما بين 30-40 سنة بنسبة 29.62 % ، وهي مرحلة هامة في ميدان العمل والإنتاج لأنها تمثل مرحلة القوة والعطاء.

وتليها الفئة العمرية التي تقع بين 40 - 50 بنسبة تقدر بـ 27.77 % وهذه الفئة هي الأخرى لا زالت قادرة على العطاء نسبياً إذا ما قارناها بالفئات الأخرى. أما الفئة العمرية الثالثة ونسبتها 24.07 % ، وإذا ما تمعنا في الفئات السابقة لوجدناها تمثل فئة الرجولة التي تتميز بقوة العمل والإنتاج مما يؤثر إيجابياً على المردود الفردي. أما الفئة العمرية الرابعة والأخيرة فهي فئة 50 سنة فما فوق ونسبتها 18.51 % ، وهي فئة ممن قضوا فترة طويلة في العمل أي أصحاب تجربة وخبرة مهنية وهم على أبواب التقاعد.

#### جدول رقم (58) يوضح توزيع أفراد العينة حسب متغير الحالة العائلية.

النسبة %	التكرارات	الحالة المدنية
33.33 %	18	أعزب
62.96 %	34	متزوج
03.70 %	02	مطلق
"	00	أرمل
99.99 %	54	المجموع

تشير أرقام الجدول رقم (58) إلى أن أعلى نسبة من أفراد العينة المبحوثة هم متزوجون بحيث تمثل نسبتهم 62.96 %، وهذا بطبيعة الحال يساعد على الاستقرار النفسي والاجتماعي للمشرفين على عمال المؤسسة. أما الفئة الثانية ونسبتها خاصة 33.33 % هي فئة العزاب وهي فئة كبيرة نسبياً إذا ما أخذنا في الاعتبار متوسط العمر عند هذه الفئة وهو 30 سنة كما هو مبين في الجدول رقم (57) وهو سن الزواج، وهذا قد يعود إلى عزوف الشباب عن الزواج بسبب الظروف والأوضاع المادية التي لا تؤمن لهم حياة اجتماعية ميسورة أو لعدم رغبتهم في الزواج وغيرها من العوامل الاقتصادية والاجتماعية التي عادة ما تكون سبباً في عدم إقبال الشباب على الزواج ... أما الفئة الثالثة وهي فئة المطلقين ونسبتها

03.70 % وهي عادية إذا ما راعينا الظروف الاجتماعية والاقتصادية للأسرة الجزائرية . أما النسبة الأخيرة وهي فئة الأرامل فلن توجد أية حالة بالنسبة للعينة المبحوثة.

**جدول رقم (59) يوضح توزيع أفراد العينة حسب المستوى التعليمي للمشرفين.**

النسبة %	التكرارات	المستوى التعليمي
11.11 %	06	ثانوي
64.81 %	35	عالي
24.07 %	13	أخرى
100 %	54	المجموع

يتضح من الجدول رقم (59) أن أكثر من نصف أفراد العينة لهم مستوى تعليميا عاليا بنسبة مقدارها 64.81 % وهذا راجع إلى الشروط الواجب توافرها عند الالتحاق بالمناصب العليا حسب ما هو منصوص عليه في الوظيف العمومي ... أما الفئة الثانية ونسبتها 24.07 % فهم المشرفون أو المسؤولون الحاصلين على مستوى ثانوي ( بكالوريا أو ما يعادلها ) وهي فئة أولئك الذين ارتقوا في المناصب بحكم الخبرة و الأقدمية في المنصب مما سمح لهم بتقلد مناصب عليا في المؤسسات العاملين بها. أما الفئة الثالثة والأخيرة ونسبتها 11.11 % فتمثل فئة الذين تحصلوا على شهادات مهنية خاصة بالنسبة للعاملين بالمؤسسات الإنتاجية والخدماتية، والبكالوريا أو ما يعادلها بالنسبة للعاملين بالمؤسسات الإدارية، والذين ارتقوا في المناصب بالأقدمية والخبرة المهنية . والملاحظ حسب النتائج السابقة أن حوالي ربع أفراد العينة من المشرفين لهم مستوى تعليميا عاليا، وهذا وإن دلّ على شيء إنما يدلّ على التحسن الذي شهده عالم العمل والإنتاج، ولا سيما تحسن مستوى المسؤولين والمشرفين على العمل في المؤسسات الإدارية والإنتاجية على حدّ سواء.

جدول رقم (60) يبين توزيع أفراد العينة حسب الشهادات والمؤهلات العلمية.

النسبة %	التكرارات	الشهادات
11.11 %	06	شهادة البكالوريا
31.48 %	17	شهادة الليسانس
24.07 %	13	شهادة تقني سامي
27.77 %	15	شهادة مهندس
05.55 %	03	شهادة ماجستير
100 %	54	المجموع

تشير بيانات الجدول رقم (60) أن أعلى نسبة وهي 31.48% تمثل فئة حاملي شهادة الليسانس والعاملين بالمؤسسات الإدارية أو الإنتاجية كمتصرفين إداريين أو إداريين رئيسيين وقد تم توظيفهم عن طريق مسابقة، وتأتي في المرتبة الثانية فئة حاملي شهادة مهندس بنسبة 27.77% وتليها فئة تقني بنسبة 24.07% وهؤلاء هم من خريجي المعاهد والجامعات أو خريجي التكوين المهني بالنسبة للتقنيين والتقنيين السامين وهم خريجو التعليم الثانوي التقني الذين لم يتحصلوا على البكالوريا وتوجهوا إلى مراكز التكوين المهني حيث يسمح لهم التحضير للحصول على شهادة تقني أو تقني سامي حسب التخصصات الملتحق بها. أما الفئة الرابعة ونسبتها 11.11% فهي فئة الحاصلين على شهادة البكالوريا والذين التحقوا بالعمل سواء عن طريق مسابقة أو توظيف مباشر. أما الفئة الخامسة والأخيرة وهي فئة حاملي شهادة الماجستير وهم رؤساء الأقسام العاملين بكليات جامعة قلمة.

جدول رقم (61) يبين توزيع أفراد العينة حسب متغير الوظيفة.

النسبة %	التكرارات	الوظيفة
05.55 %	03	مدير
35.18 %	19	رئيس مصلحة
09.26 %	05	رئيس موارد بشرية
05.55 %	03	رئيس قسم
12.97 %	07	متصرف إداري رئيسي
12.97 %	07	رئيس مكتب
18.51 %	10	رئيس ورشة
<b>100 %</b>	<b>54</b>	<b>المجموع</b>

يتضح من خلال الجدول رقم (61) أن أفراد العينة يتوزعون على مختلف التخصصات المهنية بشكل متناسب مع الوظائف والمسؤوليات التي أسندت إليهم، لكن الملاحظة أن أكبر نسبة من أفراد العينة هم رؤساء مصالح بنسبة 35.18 % وهؤلاء يمثلون الكادر الذي يعتمد عليه في تسيير وتنفيذ المشاريع سواء في المؤسسات الإدارية أو الإنتاجية، وتليها فئة رؤساء ورش بنسبة 18.51 % وهؤلاء هم الآخرون يمثلون العمود الفقري بالنسبة للمؤسسات الصناعية خاصة باعتبارهم مسؤولين مباشرين ولهم دراية ومعرفة بالعمال وعمال التحكم على الخصوص من حيث مهاراتهم وخبرتهم وقدرتهم على التحكم في العمل وكذلك المشاكل التي تصادفهم . أما الفئة الثالثة والرابعة على التوالي وتمثل فئة المتصرفين الإداريين ورؤساء المكاتب بنسبة 12.97 % وهؤلاء لا تقل أدوارهم أهمية عن الفئات السابقة الذكر ولا سيما فيما يتعلق بعملية التسيير والإدارة. أما الفئة الخامسة ونسبتها 09.26 % فهي فئة رؤساء موارد بشرية وهي مناصب عليا في الوظيف العمومي بحيث يتمتع أصحابها بقدر من المسؤولية في التنظيم والتسيير في المؤسسات الإدارية والإنتاجية. أما عن الفئتين المتبقيتين ونسبتهما 05.55 % وهي تمثل على التوالي فئة المديرين

(المؤسسات الصناعية ) وفئة رؤساء أقسام (المؤسسات الإدارية)... ويرجع هذا التنوع في الوظائف إلى نوعية العمل والمناصب التي يحتلها المسؤولون وحسب احتياجات هذه الأخيرة.

**جدول رقم (62) يوضح توزيع أفراد العينة حسب الأقدمية في الوظيفة الحالية.**

النسبة %	التكرارات	الأقدمية في الوظيفة
38.89 %	21	[ 5 - 1 ]
16.66 %	09	[ 10 - 6 ]
22.22 %	12	[ 15 - 11 ]
16.66 %	09	[ 20 - 16 ]
05.55 %	03	20 سنة فما فوق
<b>100 %</b>	<b>54</b>	<b>المجموع</b>

نلاحظ من خلال الجدول رقم (62) أن أكبر نسبة من أفراد العينة المبحوثة وهي 38.89 % لديهم أقدمية في المنصب تتراوح بين 1 و 5 سنوات وهي الإطارات الشابة التي التحقت بالعمل بعد إعادة هيكلة هذه المؤسسات وانتقلت إلى شركات مساهمة (SPA) وهي المؤسسات الصناعية الثلاثة التي أجريت بها الدراسة مما استدعى تجديد مواردها البشرية وفقا لاحتياجات هذه المؤسسات ومتطلبات الصناعة الحديثة. أما الفئة الثانية ونسبتها 22.22 % فتمثل فئة المسؤولين الذين لديهم أقدمية تتراوح بين 11- 15 سنة وهم أولئك الذين احتفظت بهم هذه الشركات عند إعادة الهيكلة وتجديد الكادر البشري لأنهم لم يبلغوا سن التقاعد بعد ، ولأن المؤسسات لازالت بحاجة إلى خدماتهم . أما الفئة الثالثة والرابعة ونسبتهما 16.66 % وهي فئة من لديهم خبرة تتراوح على التوالي بين 6- 10 سنة، و 16- 20 سنة وهي خبرة طويلة نسبيا بالنسبة لمؤسسات تمت إعادة هيكلتها خلال العشرية الماضية . أما الفئة الخامسة والأخيرة ونسبتها 05.55 % فهي فئة المسؤولين الذين فاقت خبرتهم 20 سنة وهم على الأرجح مدرو المؤسسات الصناعية الثلاثة ميدان الدراسة الميدانية بحكم أن هذه المؤسسات هي من أهم وأكبر المؤسسات الصناعية بمدينة قالمه، سواء من حيث رأس المال المالي أو رأس المال البشري (عدد العمال والموظفين).

**-بيانات تتعلق بخريج التعليم الثانوي وظروف عمله:**

جدول رقم (63) يبين مدى مواظبة خريج التعليم الثانوي على عمله.

النسبة %	التكرارات	درجة المواظبة على العمل
42.59 %	23	مواظب
48.14 %	26	مواظب إلى حد ما
09.26 %	05	غير مواظب
<b>100%</b>	<b>54</b>	<b>المجموع</b>

تشير بيانات الجدول رقم (63) أن أعلى نسبة وهي 48.14 % من أفراد العينة تمثل فئة خريجي

التعليم الثانوي الذين يواظبون إلى حد ما على عملهم، في حين تعتقد الفئة الثانية من المشرفين أن 42.59 % من الخريجين مواظبون على عملهم . أما الفئة الثالثة والأخيرة ونسبتها 09.26 % فقط ترى أن هؤلاء الخريجين لا يواظبون على عملهم وهؤلاء عادة هم أولئك الذين يجدون صعوبة في التكيف مع عملهم والتحكم فيه نظرا لضعف مستوى التكوين والتدريب، أو لسوء العلاقة مع زملاء العمل أو مع

لسبب

جدول

مدى

الثانوي

النسبة %	التكرارات	درجة التحكم في العمل
22.22 %	12	إلى حد كبير
62.97 %	34	إلى حد ما

المسؤولين أو

آخر .

رقم (64) يوضح

تحكم خريج التعليم

في عمله.

لا يتحكم	08	% 14.81
المجموع	54	% 100

النسبة %	التكرارات	القدرة على مواجهة الصعوبات
"	00	كلهم

نلاحظ من

خلال

الجدول رقم

(64) أن

نسبة

% 62.97

من أفراد العينة المبحوثة ترى أن خريجي التعليم الثانوي العاملين بالمؤسسة يتحكمون إلى حدّ ما في عملهم وهذا قد يعود إلى ضعف مستوى التكوين والخبرة. أما الفئة الثانية والمقدرة بـ 22.22 % عكس الفئة السابقة ترى أن الخريجين يتحكمون في عملهم إلى حدّ كبير والاعتقاد السائد هو أن هؤلاء قد استفادوا تربيصات أو تكوين في أحد المعاهد أو مراكز التكوين المهني التي مكّنتهم من اكتساب المهارة والخبرة التي يتطلبها العمل الذين التحقوا به . أما الفئة الأخيرة والتي لا تمثل سوى 14.81 % هم أولئك الذين يجدون صعوبة في التحكم في عملهم إما لضعف مستوى التكوين والتدريب، أو لأن ما تحصّلوا عليه لا يتناسب ومتطلبات العمل.

**جدول رقم (65) يوضح قدرة الخريجين على مواجهة الصعوبات التي تعترضهم أثناء العمل.**

معظمهم	12	22.22 %
<b>الخريجون بحاجة إلى تدريب</b>		
كلهم	14	25.92 %
لا أحد منهم	00	"
<b>المجموع</b>		
بعضهم	08	14.81 %
القليل منهم	06	11.11 %
لا أحد منهم	00	"

تشير

بيانات

الجدول رقم (65) إلى أن أعلى نسبة وهي 48.14 % من أفراد العينة ترى أن بعض الخريجين فقط لديهم القدرة على معالجة المشكلات التي تواجههم أثناء تادية عملهم ، وهذا ما يتفق مع نتائج الجدول رقم (64) حيث بينت أن ما نسبته 62.97 % من الخريجين يتحكمون في عملهم إلى حدّ ما . أما الفئة الثانية ونسبتها 29.62 % فترى أن القليل من الخريجين يستطيعون مواجهة المشكلات التي تواجههم أثناء العمل مما يدفعهم إلى طلب المساعدة من زملائهم أو المشرفين عليهم . أما الفئة الثالثة ونسبتها 22.22 % ترى أن معظم الخريجين لديهم القدرة على معالجة المشكلات التي تواجههم أثناء العمل، وهؤلاء ربما هم أولئك الذين يواجهون الصعوبات بأنفسهم، إما من باب إثبات الذات ، أو لأنهم تلقوا تكويننا جيداً ساعدهم على التحكم في العمل وإتقانه.

المجموع	54	% 100
---------	----	-------

جدول رقم

(66) يوضح حاجة خريجي التعليم الثانوي للتدريب قبل الالتحاق بالعمل.

تفيد بيانات الجدول رقم (66) أن أعلى نسبة وهي 48.14 % من أفراد العينة أكدت على ضرورة تلقي الخريج للتدريب قبل الالتحاق بالعمل وذلك لعدم كفاية ما يتحصل عليه أثناء الدراسة من معارف نظرية لا تمكنه من التكيف مع العمل ، كما هو مبين في الجدول رقم (47) حيث عبر ما 43.43 % عن وجود نقص في الخبرة والتدريب لدى الخريجين أثناء التحاقهم بالعمل ، وبالتالي تصبح درجة إتقان العمل متوسطة إن لم نقل ضعيفة كما هو مبين في الجدول رقم (48). أما الفئة الثانية ونسبتها 25.92 % فترى أن كل الخريجين بحاجة إلى التدريب قبل الالتحاق بالعمل، وهذا قد يعود إلى نوعية التكوين الجاري العمل به في المؤسسات التعليمية والذي لم يعد يفي بالمطلوب، مما جعل المشرفون على المنظومة التعليمية يدقون ناقوس الخطر ويطالبون بإعادة النظر في سياسة إصلاح التعليم في حد ذاتها، إذ عبر عن هذا الموقف ما نسبته 44.15 % من أفراد العينة المبحوثة كما هو مبين في الجدول رقم (52). أما الفئة الثالثة ونسبتها 14.81 % فترى أن بعض الخريجين فقط يحتاج إلى التدريب قبل الالتحاق بالعمل، وهي ربما الفئة التي لم تتلقى التدريب الكافي للتكيف مع العمل الجديد . أما الفئة الرابعة والتي تقدر بـ 11.11 % وهي فئة القليل من الخريجين الذين يحتاجون إلى تدريب قبل الالتحاق بالعمل، وهؤلاء يمثلون فئة خريجي التعليم الثانوي الذين تلقوا تكويناً وتدريباً ساعدهم على التحكم في العمل.

النسبة %	التكرارات	الاحتمالات	النسبة %	التكرارات	الإجابات	جدول رقم (67) يحدد مدة التدرّيب الضرويّة
29.16 %	14	من 3 إلى 6 أشهر	88.88 %	48	نعم	
54.16 %	26	من 6 إلى 12 شهرا				
16.66 %	08	أكثر من 12 شهرا				
100 %	48	مجموع نعم				
			11.11 %	06	لا	
			100 %	54	المجموع	

للخريج قبل الالتحاق بالعمل.

يتضح من خلال الجدول رقم (67) أن نسبة 88.88 % من أفراد العينة قد صرّحت بضرورة

إخضاع الخريج إلى التدريب قبل الالتحاق بالعمل، وكانت الفئة الأولى والمقدرة بـ 54.16 % تحصر مدّة التدريب بين 6 و 12 شهرا، بينما ترى الفئة الثانية ونسبتها 29.16 % أن الفترة الممتدة من 3 إلى 6 أشهر كافية لتدريب الخريج وتأهيله للعمل . أما الفئة الثالثة ونسبتها 16.66 % فتري أن أفضل مدّة للتدريب هي التي تدوم 12 شهرا فما فوق حتى يتسنى للخريج اكتساب المهارة والقدرة الكافية للتحكم في العمل وإتقانه. وإذا ما أخذنا بنتائج هذا الجدول وما توحى به تجربة المشرفين على العمل الميداني لوجدنا أن فترة التدريب المثالية هي الفترة التي تقع بين 6 -12 شهرا. أما النسبة الباقية من أفراد العينة وهي 11.11 % فتري أن الخريج ليس بحاجة إلى تدريب بعد تخرجه على اعتبار أن فترة التكوين التي اتبعتها طيلة مرحلة التعليم الثانوي كافية لتأهيله مباشرة للعمل، وهذا ما يتفق مع نتائج الجدول رقم (47) والتي تقر بأن التدريب الذي يتلقاه الخريج قد لا يكفي، وبالتالي عدم تناسب نوعية التعليم الذي يتلقاه الخريجون مع احتياجات السوق ومتطلبات العمل، أنظر الجدول رقم (40).

#### جدول رقم (68) يحدد نوع الصعوبات التي تواجه الخريج أثناء العمل.

النسبة %	التكرارات	الصعوبات
64.81 %	35	النقص في التدريب والتكوين
25.92 %	14	سوء العلاقة مع رؤساء العمل
09.26 %	05	سوء العلاقة مع زملاء العمل
100%	54	المجموع

يتبين من خلال بيانات الجدول رقم (68) أن نسبة 64.81 % وهي أعلى نسبة من أفراد العينة ترى أن الصعوبات التي تواجه الخريج عند التحاقه بالعمل هي الحاجة إلى المزيد من التدريب والتكوين لتحسين مستوى الأداء والمساهمة في عملية التنمية . أما الفئة الثانية ونسبتها 25.92 % ترى أن هذه الصعوبات تنتج في الحقيقة عن سوء العلاقة مع رؤساء العمل، وبالتالي فهي مشاكل ترتبط بالعلاقات أكثر من ارتباطها بالعمل في حد ذاته . أما أدنى نسبة وهي 09.26 % فتري أن سبب هذه الصعوبات يعود إلى سوء العلاقة بين الخريج وزملاء العمل . وما يمكن استخلاصه من هذه النتائج أن أهم هذه

الصعوبات يمكن أن يعرقل السير الحسن للعمل، وهو النقص في التكوين والتدريب لأنهما أساس الزيادة في الإنتاج ورفع مستوى النمو الاقتصادي والاجتماعي.

**جدول رقم (69) يحدد نوع وطبيعة العقود المبرمة بين مؤسسات التعليم ومؤسسات العمل في حالة وجودها.**

النسبة %	التكرارات	الإجابات
14.81 %	08	نعم
85.18 %	46	لا

النسبة %	التكرارات	الشروط الواجب توفيرها
57.53 %	42	الشهادة

100 %	54	المجموع
-------	----	---------

تشير بيانات الجدول رقم (69) أن أعلى نسبة من أفراد العينة وهي 85.18 % تنفي وجود عقود بين مؤسسات العمل والمؤسسات التعليمية والتكوينية فيما يتعلق بتوظيف الخريجين بعد إنهاء الدراسة. ومرد ذلك عدم وجود تنسيق وتعاون بين هذه المؤسسات وبقية المؤسسات الإدارية والإنتاجية، بل وحتى بين الوزارات المعنية كما أشارت إليه نتائج الدراسة الميدانية في محطات عديدة كما هو مبين في الجدول رقم (79). أما النسبة الثانية من إجابات المبحوثين ونسبتها 14.81 % فتقر بوجود نوع من التعاقد بين بعض المؤسسات التعليمية ومؤسسات العمل، وهذا ربما يشير إلى العقود التي كانت تبرم بين بعض المؤسسات التعليمية كالمدراس العليا للأساتذة مثلا، أو مراكز التكوين المهني التي تستقبل خريجي التعليم الثانوي الواغبين في تكوين مهني متخصص، أو في إطار عقود ما قبل التشغيل وهي الصيغة الجديدة المعمول بها حاليا.

**جدول رقم (70) يحدد الشروط والمواصفات الواجب توفرها في المترشح عند التوظيف.**

الكفاءة والخبرة	23	31.50 %
التدريب	08	10.96 %
الإجابات	التكرارات	النسبة %
المجموع نعم	41	75.92 %
لا	13	24.07 %
المجموع	54	100 %

\* تم حساب هذا الجدول وفقا لعدد التكرارات وليس وفقا لعدد أفراد العينة.

تفيد بيانات الجدول رقم (70) أن نسبة 57.53 % وهي أعلى نسبة من أفراد العينة المبحوثة ترى أن الظفر بمنصب عمل في حالة توفره هو الحصول على الشهادة المطلوبة وهذا المعمول به عادة في حالة التوظيف المباشر أو في حالة إجراء مسابقات . أما النسبة الثانية وهي 31.50 % ترى أن شرط التوظيف بالنسبة لخريج التعليم الثانوي هو حصوله على الخبرة والتجربة وإن كان هذا الشرط عادة لا يكفي غذ يشترط على المترشح للمنصب الحصول على الشهادة أولاً ثم الخبرة ثانياً . أما أدنى نسبة وهي 10.96 % فتري أن شرط التوظيف هو مدى تناسب التخصص مع العمل . وإذا ما حللنا هذه النتائج لوجدنا أن الاتجاه السائد اليوم فيما يتعلق بالتوظيف هو حصول المترشح على الشهادة ف ي مجال التخصص زائد الخبرة والكفاءة المهنية وهي كلها شروط ضرورية لتحقيق النمو والتطور.

**جدول رقم (71) يوضح مدى التزام الخريج بأصول المهنة والرغبة في إتقان العمل.**

يتضح من خلال بيانات الجدول رقم (71) أن نسبة 75.92 % من أفراد العينة قد صرّحوا بالتزام الخريجين بأصول المهنة والرغبة في إتقان العمل، وهي نسبة عالية إذ تمثل 4/3 العينة المبحوثة. وهذا وأن دلّ على شيء إنما يدلّ على نسبة وعي الخريجين بالواجب المهني وأهميته في إتقان العمل وجودته. أما النسبة الباقية وهي 24.07 % فتريّ خلاف ذلك، أي عدم التزام الخريج بأصول المهنة والرغبة في إتقان العمل، وهذا ربما ينطبق على فئة الخريجين الذين إما لأنهم لم يتحصلوا على التكوين والتدريب الكافي الذي يؤهلهم لمباشرة أعمالهم بجدية وإتقان، وإما لأنهم التحقوا بوظائف لا تتفق مع تخصصاتهم مما يجعلهم يجدون صعوبة في التكيف معها ومن ثم عدم القدرة على التحكم في العمل وإتقانه، وهذان العاملان يعتبران من عوامل الإحباط لدى الخريجين مما يجعلهم لا يلتزمون بأصول المهنة ولا يرضون على أدائهم، أنظر الجداول (31)، (48) و(68).

جدول رقم (72) يحدّد نوع المشكلات المهنية التي تحول دون تكيف الخريج مع عمله.

النسبة %	التكرارات	المشكلات المهنية
48.14 %	26	عدم تناسب التخصص مع العمل
29.63 %	16	ضعف مستوى التكوين والتدريب
22.22 %	12	ضعف في الكفاءة المهنية
<b>100%</b>	<b>54</b>	<b>المجموع</b>

تفيد بيانات الجدول رقم (72) أن ما نسبته 48.14 % من أفراد العينة ترى أن أهم المشكلات

التي تحول الخريج مع	درجة المساهمة	التكرارات	النسبة %	دون تكيف عمله هي عدم
---------------------	---------------	-----------	----------	----------------------

تناسب نوعية التخصص مع العمل، ولاشك أن مثل هذه المشكلات أصبحت را ئجة في مختلف المؤسسات الجزائرية مما جعل نسبة جودة العمل ونسبة الإنتاج تتقهقر، ومن ثم يجد الخريجون العاملون صعوبة في أداء عملهم وإتقانه بحيث لا تمثل نسبة من يتحكم في العمل وإتقانه من الخريجين سوى 22.22 %. أما النسبة الثانية وهي 29.63 % تمثل فئة من يرون أن أهم المشكلات التي تعيق مسيرة خريج المدرسة الثانوي وقدرته على الانسجام مع متطلبات العمل إلى ضعف مستوى التكوين والتدريب، وهذا العامل هو الآخر لا زال يمثل أحد الصعوبات التي تؤرق المسؤولين على المؤسسات الإنتاجية إذ كثيرا ما يلتحق المترشحون للعمل دون تدريب كاف وخبرة مهنية تساعدهم على التكيف مع متطلبات العمل والمساهمة في التنمية . أما الفئة الثالثة وتمثل نسبة 22.22 % فترجع هذه المشكلات المهنية إلى ضعف الكفاءة المهنية لدى الخريج ، وهذا النقص في الكفاءة المهنية يعود إلى ضعف مستوى التكوين والتدريب ومن ثم ضعف الخبرة أو انعدامها مما يخلق مشاكل وصعوبات كثيرة تعيق مسيرة الخريجين العاملين بهذه المؤسسات وتنعكس بعد ذلك على النمو الاقتصادي والاجتماعي .

#### - بيانات تتعلق بمدى مواجعة التعليم الثانوي لمتطلبات سوق العمل:

جدول رقم (73) يحدد درجة مساهمة خريجي التعليم الثانوي في إنجاح مخططات التنمية.

إلى حد كبير	05	09.26 %
إلى حد ما	30	55.55 %
لا يساهم	19	35.18 %
<b>المجموع</b>	<b>54</b>	<b>100 %</b>

نلاحظ من خلال الجدول رقم (73) أن أعلى نسبة 55.55 % من أفراد العينة المبحوثة ترى أن خريج التعليم الثانوي يساهم إلى حدّ ما في إنجاز مخططات التنمية، وهذا لأن الخريجين كما سبق ذكره في الجدول رقم (72) لا يتوفرون على الكفاءة المهنية التي يتطلبها عالم الشغل مما يتسبب في تقهقر مستوى الإنتاج ومن ثم مستوى النمو الاقتصادي والاجتماعي. أما النسبة النثوية وهي 35.18 % ترى أن الخريج لا يساهم في إنجاز مخططات التنمية وهذا لأن ضعف مستوى التعليم والتكوين الذي تشهده الكثير من المدارس الثانوية ( تعليم عام أو تقني ) جعل من الخريجين لا يحملون الكفاءة المهنية الكافية للمساهمة في إنجاز مخططات التنمية. أما أدنى نسبة وهي 09.26 % فترى أن خريجي التعليم الثانوي يساهمون إلى حدّ كبير في إنجاز مخططات التنمية ، نظرا لوجود نوع من التحسّن بدأ يظهر على بعض المدارس الثانوية ولا سيما بعد الإصلاحات الجديدة التي مست هذه المرحلة من التعليم، والتي يتوقع أن تحقق نتائج إيجابية خاصة بعد إلغاء ازدواجية التعليم الثانوي (تعليم عام وتعليم تقني ) وجعله تعليما شاملا يفسح المجال أكثر لتلبية رغبة الخريج من جهة، وتحقيق النوعية من جهة أخرى.

**جدول رقم (74) يوضح مدى ملاءمة مستوى التكوين عند الخريجين لمستوى الأداء والانجاز.**

\* هذا الرقم لا يمثل عدد أفراد العينة، بل عدد إجابات المبحوثين، بحيث هناك من أجاب على أكثر من احتمال واحد.

الإجابات	سبل تطوير التعليم الثانوي		التكرارات	النسبة %	سبة %
غير ملائم	43	% 79.62	ضعف مستوى الدخل الوطني	15	17.24 %
			انتشار مظاهر الأمية والتخلف	26	29.88 %
			ارتفاع نسبة البطالة عند الشباب	17	19.54 %
			عدم أهلية الخريجين للعمل المنتج	29	33.33 %
			<b>مجموع نعم</b>	<b>* 87</b>	<b>100 %</b>
ملائم	11	% 20.37			
<b>المجموع</b>	<b>54</b>	<b>100 %</b>			

يتضح من خلال البيانات الواردة في الجدول رقم (74) أن ما نسبته 79.62 % من أفراد العينة قد أقرروا بوجود علاقة بين مستوى التكوين لدى الخريج ومستوى الأداء وانعكاساته السلبية على أوضاع المجتمع الاقتصادية والاجتماعية وتظهر هذه الانعكاسات حسب الفئة الأولى ونسبتها 33.33 % إلى عدم أهلية الخريج للعمل المنتج نظرا لضعف مستوى التكوين والتدريب لديه كما هو مبين في الجدولين (47) و(72). أما الفئة الثانية ونسبتها 29.88 % فتتضمن هذه الانعكاسات السلبية في انتشار ظاهرة الأمية والتخلف. أما الفئة الثالثة والمقدرة بـ 19.54 % فتتضمن ذلك إلى الزيادة في نسبة البطالة في أوساط الشباب. أما أدنى نسبة وهي 17.24 % ترجع هذه الانعكاسات السلبية إلى الضعف في مستوى الدخل الوطني وانعكاسات ذلك على المستوى المعيشي للفرد. أما النسبة الباقية من أفراد العينة وهي 20.37 % فقط لا ترى في ضعف مستوى الأداء وانعكاساته السلبية على المجتمع علاقة بمستوى التكوين لدى الخريج.

**جدول رقم (75) يحدد سبل تطوير التعليم الثانوي للمساهمة بفعالية في خدمة أهداف التنمية.**

اعتبار العلم أساس التقدم والتنمية	34	40.00 %
إعطاء الأولوية إلى الجانب التطبيقي في التعليم	19	22.35 %
إدخال التقنية التكنولوجية الحديثة في التعليم	14	16.47 %
إعطاء أهمية للكادر المتوسط في عملية التنمية	18	21.17 %
<b>المجموع</b>	<b>* 85</b>	<b>100 %</b>

\* تم حساب هذا الجدول وفقا لعدد التكرارات وليس وفقا لعدد أفراد العينة.

تشير بيانات الجدول رقم (75) أن أعلى نسبة وهي 40.00 % من أفراد العينة ترى أن السبيل إلى رفع مستوى الخريجين للمساهمة في خدمة التنمية هو إيمانهم بأن العلم هو أساس التقدم والتنمية . بينما تذهب الفئة الثانية من أفراد العينة المبحوثة ونسبتها 22.35 % إلى أن هذا السبيل يكمن في إعطاء الأولوية للجانب التطبيقي في التعليم. أما الفئة الثالثة ونسبتها 21.17 % فتربط رفع مستوى الخريجين ومساهماتهم في خدمة أهداف التنمية بإعطاء الأهمية والأولوية للإطارات المتوسطة في التخطيط للتنمية، باعتبار خريجي التعليم الثانوي أقرب إلى المساهمة في التنمية، و لأن هذا التعليم إذا ما أحسن استخدامه وإدارته سيساهم بفعالية في تأدية دوره وتحقيق مستوى متوازن من التنمية في جانبها الاجتماعي والاقتصادي . أما أدنى نسبة وهي 16.47 % فتري أن إدخال التقنية والتكنولوجيا الحديثة في التعليم هي أنجع الطرق للرفع من مستوى خريجي التعليم الثانوي وبالتالي مساهمتهم في التنمية الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع. وما يمكن استخلاصه من هذه النتائج أن تكامل كل هذه العوامل لا شك يلعب دورا أساسيا في رفع مستوى التعليم والتكوين لدى الخريج ويمكنه من أن يلعب دوره بفعالية في تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية كانت أو اجتماعية.

**جدول رقم (76) يوضح مدى مساهمة التعليم الثانوي في إكساب الخريجين المهارات التي يتطلبها سوق العمل.**

النسبة %	التكرارات	الاحتمالات
37.03 %	20	يساهم
62.96 %	34	لا يساهم
<b>100 %</b>	<b>54</b>	<b>المجموع</b>

يتضح من خلال البيانات الواردة في الجدول رقم (76) والذي يبيّن الدور الذي يلعبه التعليم الثانوي في إكساب الخريج المهارات التي يتطلبها عالم الشغل أن أعلى نسبة وهي 62.96 % من أفراد العينة قد أجابوا بلا أي أن التعليم الثانوي لا يلعب الدور المنوط به في هذا المجال، وهذا يعود إلى عوامل كثيرة سبق التطرق لها كما سبقت الإشارة إليه سالفًا. أما أدنى نسبة وهي 37.03 % فتري عكس ذلك ، أي أن التعليم الثانوي في السنوات الأخيرة أصبح بلعب دورا إيجابيا في إكساب خريجه المهارات اللازمة التي يتطلبها سوق العمل ، لكن مهما كان هذا الرأي صائبا فهو يمثل نسبة ضعيفة بالمقارنة بالآراء السابقة ، وإلاّ كيف نفسر الطلب المتزايد على اليد العاملة الماهرة والمدرية ؟ لاشك أن هذا الطلب يوحى بضرورة إعادة النظر في السياسة التعليمية وإعادة الاعتبار إلى العنصر البشري وتمجيده باعتباره استثمار لا يمكن إغفاله في التخطيط للتنمية كما هو موضح في الجداول (51)، (53)، (79) (81)، و(84).  
**جدول رقم (77) يوضح مدى تناسب مستوى تكوين الخريجين مع احتياجات السوق.**

النسبة %	التكرارات	درجة التناسب
18.51 %	10	إلى حدّ كبير
51.85 %	28	إلى حدّ ما
29.63 %	16	لا يتناسب
<b>100%</b>	<b>54</b>	<b>المجموع</b>

تشير بيانات الجدول رقم (77) أن أعلى نسبة 51.85 % ترى أن مستوى التكوين للخريجين يتناسب إلى حدّ ما مع احتياجات السوق، وهذا يعود إلى عدم وجود تعاون وتنسيق بين مؤسسات التعليم والتكوين ومؤسسات العمل والإنتاج كما موضح في الجدول (79). كما يعود كذلك إلى ضعف مستوى التعليم العام والتقني والذي يعود هو بدو ره إلى عوامل كثيرة ومتداخلة من تكوين المكوّنين إلى توفير

الوسائل وغيرها من العوامل . أما النسبة الثانية وهي 29.63 % تنفي وجود تناسب بين مستوى التكوين واحتياجات السوق ولعل ذلك يعود إلى نفس العوامل السابقة الذكر . أما أدنى نسبة وهي 18.51 % فتري أن هناك تناسب ك بير بين مستوى التعليم والتكوين واحتياجات السوق وهذا يعود حسب رأيهم إلى نوع التحسّن الذي حدث على التعليم الثانوي والناجح عن الإصلاحات التي عرفتها هذه المرحلة خلال العشرية الماضية.

### جدول رقم (78) يوضح دور التكنولوجيا الحديثة في تطوير التعليم والنهوض بأسباب التنمية.

\* هذا الرقم لا يمثل عدد أفراد العينة، بل عدد إجابات الباحثين، بحيث هناك من أجاب على أكثر من احتمال واحد.

النسبة %	التكرارات	الاحتمالات	النسبة %	التكرارات	الإجابات
38.50 %	26	تصل التلميذ بالعالم الخارجي ومنجزاته	77.77 %	42	نعم
21.25 %	17	تفجر الطاقات الإبداعية لدي الخريجين			
28.75 %	23	تسهم في تطوير البحوث العلمية			
17.50 %	14	توفر قدرا لكافيا من الرصيد المعرفي			
100 %	80 *	مجموع نعم			
			22.22 %	12	لا
			100 %	54	المجموع

نلاحظ من خلال الجدول رقم (78) أن نسبة 77.77 % من أفراد العينة ترى أن التكنولوجيا الحديثة تلعب دورا هاما في النهوض بأسباب التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الجزائر، وذلك لأنها حسب رأى الفئة الأولى ونسبتها 38.50 % هي التي تصل المتعلمين بالعالم الخارجي ومنجزاته وهي كثيرا ما تفيد الشباب المتعلم ولاسيما خريجي الثانويات والجامعات من التعرف والاطلاع على ما وصلت إليه الابتكارات العلمية والتقنية الحديثة قصد الاستفادة منها ومن ثم مواكبة تطورات العصر . أما الفئة الثانية والمقدر نسبتها بـ 28.75 % فتردّ ذلك إلى كون التكنولوجيا الحديثة تدعم البحوث العلمية بما تقدمه من معارف جديدة ومفيدة في مختلف المجالات والميادين . أما الفئة الثالثة ونسبتها 21.25 % فتري أن

التكنولوجيا الحديثة تساعد على تفجير الطاقات الإبداعية لدى الخريجين بما تقدمه لهم من معارف علمية. أما أدنى نسبة وهي 17.50 % فتحصر هذا الدور للتكنولوجيا فيما توفره من رصيد معرفي كبير يمكن الخريج من استيعاب تقنيات العمل الحديثة والمساهمة بفعالية في عملية التنمية . أما النسبة الباقية من العينة وهي 22.22% فتذهب عكس ذلك وترى أن الخريجين لم يستوعبوا التكنولوجيا الحديثة ولم يتحكموا في تقنياتها ليحققوا النمو والتطور المنشود.

#### جدول رقم (79) يحدد سبل تفعيل العلاقة بين المؤسسات التعليمية والمؤسسات الإنتاجية.

النسبة %	التكرارات	طرق وسبل تفعيل العلاقة
26.80 %	26	الرفع من مستوى العنصر البشري وتأهيله مهنيا
25.77 %	25	التنسيق بين المؤسسات التعليمية والوزارات المعنية
35.05 %	34	ربط المدرسة بمحيطها الاقتصادي والاجتماعي
12.37 %	12	إعادة النظر في سياسة ربط التعليم بالتنمية
100 %	* 97	المجموع

\*

هذا الرقم لا يمثل عدد أفراد العينة، بل عدد إجابات الباحثين، بحيث هناك من أجاب على أكثر من احتمال واحد.

يتضح من الجدول رقم (79) والمتعلق بسبل تفعيل العلاقة بين مؤسسات التعليم والتكوين ومؤسسات العمل والإنتاج أنّ أعلى نسبة من أفراد العينة وهي 35.05% ترى في ربط المدرسة بالمحيط الاقتصادي والاجتماعي هو السبيل الوحيد لتفعيل هذه العلاقة وجعلها أكثر فعالية كما هو مبين في الجدول رقم (34) الوارد في البيانات الخاصة بالخريجين . بينما ترى الفئة الثانية ونسبتها 26.80% أن الرفع من مستوى العنصر البشري وتأهيله مهنيا هو الذي يؤدي إلى تفعيل هذه العلاقة ونجاحها، وهذا يدلّ على أهمية الموارد البشرية في التنمية كما هو موضح في الجداول : (81)، (84) و(87). أما الفئة الثالثة ونسبتها 25.77 % وهي قريبة من النسبة السابقة فترى أن التنسيق والتعاون بين مؤسسات التعليم والوزارات المعنية هو السبيل إلى تفعيل العلاقة بين مؤسسات التعليم ومؤسسات العمل والإنتاج , أما أدنى نسبة وهي 12.37 % فترى أن تفعيل هذه العلاقة إنما يتوقف على وضع إستراتيجية مستقبلية لسياسة

التعليم والتنمية... والواقع أن كل هذه الاختيارات تساهم بشكل أو بآخر في تفعيل العلاقة بين المؤسسات التعليمية ومؤسسات العمل والإنتاج ومن ثم تحقيق التنمية المنشودة.

**جدول رقم (80) يحدد عوامل وأسباب التراجع في كفاءة خريجي التعليم الثانوي.**

النسبة %	التكرارات	العوامل والأسباب
20.73 %	17	عدم إشراك أهل الاختصاص في رسم السياسة التربوية
39.02 %	32	الاهتمام المتزايد بالكم على حساب النوع
30.48 %	25	زيادة الطلب على العمل وقلة فرص التشغيل
9.75 %	08	أخرى
<b>100 %</b>	<b>* 82</b>	<b>المجموع</b>

\* تم حساب هذا الجدول وفقا لعدد التكرارات وليس وفقا لعدد أفراد العينة.

تشير بيانات الجدول رقم (80) أن أعلى نسبة وهي 39.02 % من أفراد العينة تحصر أسباب التراجع في كفاءة خريجي التعليم الثانوي إلى الاهتمام بالكم (العدد) على حساب الكيف (النوع) ، حيث تركز السياسة التعليمية على نشر التعليم وتعميمه على أكبر عدد ممكن من الأفراد دون الترتيز على نوعية التعليم وجودته، مما تسبب في ضعف مستوى التعليم والتكوين كما سبق ذكره. أما النسبة الثانية من أفراد العينة وهي 30.48 % ترى أن سبب هذا التراجع في كفاءة خريجي التعليم الثانوي إنما يعود إلى زيادة الطلب على العمل وقلة فرص التوظيف، أي زيادة الطلب على العرض مما نتج عنه عزوف عدد كبير من التلاميذ عن الدراسة وانتشار ظواهر سلبية كالرسوب والتسرب و آثارهما على المتعلم ذاته وعلى الأسرة والمجتمع ككل . أما الفئة الثالثة ونسبتها 20.73 % فترى في عدم إشراك أهل الاختصاص في رسم الخطط والسياسات التربوية، وهذا لا شك عا ملا يثبط العزائم ويعطل تنفيذ المشاريع التنموية ... أما أدنى نسبة وهي 09.75 % فترجع أسباب هذا التراجع إلى عوامل أخرى منها عزوف التلاميذ عن طلب العلم، أو إلى تكاليف الدراسة... الخ.

**-بيانات تتعلق بالتخطيط للتعليم ودوره التنموي:**

**جدول رقم (81) يوضح رأي أفراد العينة حول توقعات نجاح التعليم الثانوي في المستقبل.**

النسبة %	التكرارات	الاحتمالات	النسبة %	التكرارات	الإجابات
17.91 %	12	مسايرة التوجهات العلمية الحديثة	37.03 %	20	نعم
35.82 %	24	إعطاء أهمية للتخطيط التربوي			
25.37 %	17	إعطاء أهمية للعوامل البشرية في التنمية			
20.89 %	14	توفير حاجات النمو الاقتصادي والاجتماعي			
<b>100 %</b>	<b>67 *</b>	<b>مجموع نعم</b>			
			62.37 %	34	لا
			<b>100 %</b>	<b>54</b>	<b>المجموع</b>

\* هذا الرقم لا يمثل عدد أفراد العينة، بل عدد إجابات المبحوثين، بحيث هناك من أجاب على أكثر من احتمال واحد.

نلاحظ من خلال الجدول رقم (81) أن ما نسبته 37.03 % من أفراد العينة المبحوثة ترى أن توجهات التعليم الثانوي في ظل الإصلاحات الجارية كفيلة بلعب دور كاف للمساهمة في خدمة أهداف التنمية، ويرجع ما نسبته 35.82 % من هؤلاء إلى الأهمية التي توليها الدولة الجزائرية لإصلاح التعليم وتطويره، حيث لم يعد للارتجالية والتسرع مكان في التخطيط للمشاريع التنموية وخاصة التربوية منها . أما الفئة الثانية وهي 25.37 % فترجع ذلك إلى إدراك أهمية العوامل البشرية ودورها في تنفيذ مشاريع التنمية، لأنه مهما كانت العوامل المادية والموارد ذات أهمية في التنمية، إلا أن العنصر البشري يبقى عنصرا هاما وضروريا لا يمكن الاستغناء عنه عند التخطيط لأي تنمية اقتصادية كانت أو اجتماعية أو ثقافية . أما النسبة الثالثة وهي 20.89 % فترجع نجاح توجهات التعليم الثانوي المستقبلية إلى كونها توفر حاجات التطور الاقتصادي والاجتماعي باعتبارها مصدر تكوين وتخريج الإطارات المتوسطة والتي تمثل الطاقات البشرية المدربة التي يتطلبها النمو الاقتصادي والاجتماعي. أما النسبة الأخيرة والمقدرة بـ 17.91 % فترجع نجاح هذه التوجهات إلى مسابقتها للتوجهات العالمية الحديثة وما توصلت إليه من مقاربات نظرية وأبحاث ميدانية يمكن الاستفادة منها في تطوير المنظومة التربوية الجزائرية وجعلها تستجيب لمتطلبات

التمتية الشاملة. أما الفئة الثانية من عينة الدراسة ونسبتها 62.37 % فتذهب عكس الفئة الأولى إذ لا تتوقع أن تكون توجهات التعليم ال ثانوي الحالية قادرة على لعب الدور الإيجابي في ظل المخططات المستقبلية.

**جدول رقم (82) يحدد الآليات الواجب اعتمادها في وضع إستراتيجية تعليمية تحقق متطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الجزائر في ظل التحديات المعاصرة**

النسبة %	التكرارات	الآليات الواجب توفيرها
37.66 %	29	التوجه نحو التعليم التقني والمهني
20.78 %	16	الاعتماد على التقنية والتكنولوجيا الحديثة
41.55 %	32	الاعتماد على الطاقات المادية والبشرية معا
<b>100 %</b>	<b>* 77</b>	<b>المجموع</b>

\* تم حساب هذا الجدول وفقا لعدد التكرارات وليس وفقا لعدد أفراد العينة.

تشير بيانات الجدول رقم (82) أن أعلى نسبة وهي 41.55 % من أفراد العينة ترى أن آلية وضع إستراتيجية تربوية كفيلة بتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الجزائر مرهونة بالاعتماد على الطاقات المادية والبشرية معا، بحيث أثبتت الكثير من البحوث والدراسات العلمية أن العامل المادي وحده لم يعد يكفي لتحقيق التنمية ما لم تسانده الطاقات البشرية المدربة والمؤهلة ، وإلا كيف نفسر تخلف الكثير من البلدان العربية مثلا رغم امتلاكها أموالا طائلة وثروات طبيعية لا مثيل لها ، والعكس نجد بعض الدول الأوروبية كاليابان والدنمارك قد حققتا تطورا وتفوقا هائلا رغم قلّة إمكاناتها المادية والطبيعية . أما النسبة الثانية وهي 37.66 % ترى أن التوجه نحو التعليم التقني والمهني هو الآلية والإستراتيجية الكفيلة بتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية كما يمكننا الإشارة هنا إلى التوصيات التي خرج المؤتمر الوطني الرابع للثانويات التقنية والمتاقن المنعقد بالعاصمة خلال الأسبوع الأول من شهر نوفمبر 2007، وبحضور جمعيات أولياء التلاميذ، على ضرورة التصدي لمخطط تفكيك التعليم الثانوي نظرا للفائدة المتوخاة من ال تعليم التقني باعتباره ركيزة أساسية في التعليم المعاصر<sup>(1)</sup>.

1- المؤتمر الوطني الرابع للثانويات التقنية والمتاقن، المنعقد في 2-3 أكتوبر 2007 بالجزائر العاصمة.

لأنه تعليم يوفر اليد العاملة المدربة والمؤهلة للعمل المنتج . أما الفئة الثالثة والأخيرة ونسبتها 20.78 % فترى أن التقنية والتكنولوجيا الحديثة هما الآليتان الواجب اعتمادهما في رسم أي استراتيجية تعليمية لتحقيق أهداف التنمية، ولا سيما في ظل التحديات المعاصرة كالتحدي المعلوماتي والتكنولوجي، وهذا ما يتفق مع نتائج الجدولين (36)، و(75).  
**جدول رقم (83) يوضح مدى استجابة التعليم الثانوي بشكله الحالي لتطلعات المجتمع الجزائري.**

الإجابات	التكرارات	النسبة %	الاحتمالات	التكرارات	النسبة %
نعم	19	35.18 %			
لا		64.81 %	عدم مسايرة التعليم لتطورات العصر وتحدياته	09	10.71 %
			عدم وجود أهداف تربوية واضحة المعالم	15	17.85 %
			عدم ربط التعليم بثقافة المجتمع وقيمه	28	33.33 %
			نظرة المجتمع المتدنية للتعليم التقني والمهني	32	38.09 %
			مجموع لا	*84	100 %
المجموع	54	100 %			

\* هذا الرقم لا يمثل عدد أفراد العينة، بل عدد إجابات المبحوثين، بحيث هناك من أجاب على أكثر من احتمال واحد.

تفيد بيانات الجدول رقم (83) أن أعلى نسبة من أفراد العينة المبحوثة وهي 64.81 % ترى أن التعليم الثانوي في صورته الحالية لا يستجيب لطموحات المجتمع الجزائري وتطلعاته المستقبلية و هذا يعود حسب رأي الفئة الأولى ونسبتها 38.09 % إلى نظرة المجتمع المتدنية للتعليم الثانوي التقني والمهني لأنه لا يسمح لخريجيه الالتحاق بالجامعة من ناحية، و لأنه لا يسمح لخريجيه الحصول على مناصب عليا ومكانة مرموقة في المجتمع من جهة أخرى. أما الفئة الثانية وتقدر بـ 33.33 % فترى أن عدم ربط التعليم الثانوي بثقافة المجتمع وقيمه الاجتماعية والأخلاقية قد يحول دون تحقيقه لطموحات المجتمع الجزائري وتطلعاته المستقبلية، لأن الهوة بين ما يقدمه التعليم وما يطلبه المجتمع قد تنعكس سلبا على مردود السياسة التعليمية ككل. أما الفئة الثالثة ونسبتها 17.85 % فتردّ ذلك إلى عدم وجود أهداف تربوية واضحة المعالم تسمح للمعنيين بالتخطيط لهذه الأهداف والتنبؤ بنتائجها مسبقا . أما الفئة الرابعة والأخيرة والمقدرة بـ 10.71 % فتردّ عدم استجابة التعليم لتطلعات المجتمع المستقبلية إلى عدم مسابرتة لتطورات العصر وتحدياته ولا سيما تحديات التكنولوجيا الحديثة وتحديات العولمة . لأن العالم اليوم تغيّر كثيرا والدول التي لا تمتلك الوسائل الضرورية لهذه التحديات لا يمكنها تحقيق تطلعات شعوبها وأهم هذه التطلعات هو التقدم والتنمية.

أما النسبة الباقية وهي 35.18 % فتري أن التعليم الثانوي في شكله الحالي يستجيب لمتطلبات المجتمع وتطلعاته المستقبلية وربما يعود ذلك إلى الإصلاحات المتتالية التي مست هذه المرحلة التعليمية، وإن كان الحكم على هذه الإصلاحات لازال مبكرا.

**جدول رقم (84) يحدد عوامل نجاح المنظومة التربوية الجزائرية في ظل التحديات المعاصرة.**

النسبة %	التكرارات	عوامل نجاح المنظومة التربوية
16.30 %	15	إعادة النظر في سياسة الإصلاحات
45.65 %	42	رفع نسبة الإنفاق على التعليم الثانوي
38.04 %	35	الاستثمار في رأس المال البشري
100 %	92 *	المجموع

\* تم حساب هذا الجدول وفقا لعدد التكرارات وليس وفقا لعدد أفراد العينة.

تشير بيانات الجدول رقم (84) أن أعلى نسبة وهي 45.65 % من أفراد العينة ترى أن مستقبل المنظومة التعليمية في الجزائر يتوقف على الرفع من نسبة الإنفاق على التعليم حتى يستطيع هذا القطاع أن يستجيب لمتطلبات المجتمع واحتياجات التنمية الاقتصادية والاجتماعية، خاصة إذا علمنا أن التقدم الذي أحرزته الدول الصناعية المتقدمة يعود إلى التعليم الثانوي و ما يوفره من يد عاملة ذات كفاءة مهنية متخصصة تساهم في تطوّر المجتمع وازدهاره. أما النسبة الثانية وهي 38.04 % فتد هذا النجاح للمنظومة التعليمية إلى الاستثمار في رأس المال البشري لأن تطور المجتمع كثيرا ما يتوقف على الإنسان باعتباره وسيلة التنمية وهدفها في نفس الوقت، لأنه العنصر الفاعل في نجاح مستقبل المنظومة التربوية وهذا ما أثبتته النظريات الحديثة في علم اجتماع التنمية عندما جعلت من القوى البشرية المؤهلة هي العامل الأساسي في عملية التغيير والتنمية ، وإن كان هذا العامل في الحقيقة رغم أهميته غير كاف وحده لتحقيق التنمية في ظل التحديات المعاصرة ، وهذا ما يؤكد **جون فيزي** عندما يقول " أن ما يصرف على التعليم لا يضيع هدرا، لأن التعليم يساعد على نجاح مشاريع التنمية الاقتصادية بما يمدّها من عمّال مهرة ... وهو بهذا يعتبر التعليم مصدرا رئيسيا للقوى العاملة والمدربة

التي تحقق التنمية الاقتصادية " (1). أما أدنى نسبة والمقدرة بـ 16.30 % فتد نجاه مستقبل المنظومة التعليمية إلى إعادة النظر في السياسات التعليمية المتبعة ولا سيما الإصلاحات التربوية المتتالية وما حققته من نتائج في ظل التغييرات الحاصلة في المجتمع الجزائري على المستوى الاقتصادي والاجتماعي والسياسي.

**جدول رقم (85) يوضح مدى تحقيق مشاريع الإصلاح التربوي والتعليمي لأهداف التنمية.**

النسبة %	التكرارات	نجاح مشاريع الإصلاح التربوي
"	00	كلها
"	00	معظمها
29.63 %	16	بعضها
70.37 %	38	القليل منها
<b>100 %</b>	<b>54</b>	<b>المجموع</b>

تفيد بيانات الجدول رقم (85) أن أعلى نسبة من أفراد العينة ومقدارها 70.37 % ، ترى أن القليل من مشاريع الإصلاح التربوي والتعليمي السابقة قد حققت أهدافها، ومرد ذلك غياب التخطيط العلمي للمشاريع التعليمية من جهة، وإلى عدم التنسيق بين المؤسسات التعليمية والمؤسسات الانتاجية من جهة أخرى. أما الفئة الثانية ونسبتها 29.63 % ترى أن بعض هذه المشاريع قد حقق أهدافه ، وهذا يعود إلى الارتجالية في التخطيط للتعليم والتنفيذ ، وهذا الفشل يأتي في الحقيقة كنتيجة حتمية للعاملين السابقين أي غياب التخطيط العلمي للمشاريع التعليمية وإلى عدم وجود تناسب بين التخطيط للتعليم والتخطيط

1- Vaizy John : L'éducation de demain ; op.cit ; p.2

للتنمية، إذ لا يمكن أن تتجح مخططات التنمية خارج إطار التربية والتعليم . وهذا يعود إلى التكامل بين مختلف القطاعات التربوية والاجتماعية والاقتصادية . لا شك أن هذه بعض العوامل التي ساهمت في

اتساع الهوة بين هذه الدول من حيث التقدم والتخلف، كما أدت إلى تخبط معظم البلدان المتخلفة في الكثير من الصعوبات والمشكلات التي تحول دون تحقيق الأهداف المرجوة منه، حيث جاء على لسان مسؤول قطاع التربية والتعليم بالبنك العالمي قوله (1) : " استثمار الجزائر لإمكانيات ضخمة لتحسين التعليم لم يحقق الأهداف المسطرة... وأن ارتفاع نسبة البطالة يعدّ نقطة سوداء بما يعني أن التعليم لم يساهم في التنمية الاقتصادية المخطط لها... واعتبر مسؤول قطاع التربية غي البنك الدولي أن مستوى التعليم في الجزائر يحتاج إلى توجيه الإصلاحات نحو تدعيم الطلب على اليد العاملة المتخصصة على المستوى المحلي والوطني".

**جدول رقم (86) يوضح رأي أفراد العينة حول وجود تنسيق وتعاون بين المدرسة الثانوية ومراكز التكوين والتدريب الأخرى.**

النسبة %	التكرارات	الاحتمالات	النسبة %	التكرارات	الإجابات
19.76 %	17	توفير هياكل بيداغوجية جديدة	42.85 %	60	نعم
15.11 %	13	توفير تكوين مواز لامتصاص البطالة			
65.11 %	56	توفير تعليم وتكوين مهني متخصص			
<b>100 %</b>	<b>* 86</b>	<b>مجموع نعم</b>			
			57.14 %	80	لا
			<b>100 %</b>	<b>140</b>	<b>المجموع</b>

\* هذا الرقم لا يمثل عدد أفراد العينة، بل عدد إجابات الباحثين، بحيث هناك من أجاب على أكثر من احتمال واحد

تكشف بيانات الجدول رقم (86) أن نسبة 42.85 % من أفراد العينة المبحوثة تقرّ بوجود تنسيق وتعاون بين المدارس الثانوية ومراكز التكوين والتدريب الأخرى، ومرّد ذلك حسب الفئة الأولى و نسبتها 65.11 % توفير تعليم و تكوين مهني متخصص لم يكن متوفر من قبل وخاصة مراكز التعليم والتكوين المهنيين والتي تسمح للكثير من خريجي التعليم الثانوي وخاصة الراسبين منهم للالتحاق بهذه المراكز واغتنام فرصة الحصول على شهادة معادلة للكالوريا تسمح لحاملها من مواصلة الدراسة .

1- جريدة الخبر: يومية جزائرية، العدد رقم 5475 ، الصادرة في 8 نوفمبر 2008، ص6.

في حين ترى الفئة الثانية ونسبتها 19.76 % أن ذلك يعود إلى توفير هياكل بيداغوجية وتقنية جديدة سمحت بفتح الطرق أمام الكثير من الشباب من مواصلة الدراسة والحصول على شهادات مهنية كثيرا ما

يحتاج إليها عالم الشغل. أما الفئة الثالثة والأخيرة فتزد هذا التنسيق إلى توفير تكوين لامتصاص البطالة وهذا ما يتفق مع التحليل السابق بحيث سمح فتح مراكز التكوين المهني من امتصاص عدد عائل من البطالين والمتسربين والذين لم يسعفهم الحظ في الحصول على شهادة البكالوريا. أما النسبة الثانية بالنسبة لعينة الدراسة والمقدرة بـ 57.14 % وهي أعلى نسبة فتقول بعدم وجود تنسيق بين المدارس الثانوية وبين مراكز التكوين الأخرى، رغم أنها لا تنفي أهمية ودور هذه المراكز والمعاهد المتخصصة في تأهيل مثل هذه الطاقات البشرية لتلعب دورها في خدمة أهداف التنمية، أو على الأقل للتخفيف من نسبة البطالة التي أصبحت تمثل عائقاً في وجه التطور والنمو الاقتصادي للمجتمع.

### جدول رقم (87) يوضح الإجراءات الواجب اتخاذها لإنجاح قطاع التعليم باعتباره قطاع استثماري.

\* هذا الرقم لا يمثل عدد أفراد العينة، بل عدد إجابات المبحوثين، بحيث هناك من أجاب على أكثر من احتمال واحد.

الإجابات	التكرارات	النسبة %	الاحتمالات	التكرارات	النسبة %
نعم	34	62.77 %	تشجيع البحوث العلمية و التأكيد على استثمارها	26	23.00 %
			إعطاء الأولوية للعنصر البشري في التخطيط للتنمية	30	26.55 %
			تفعيل العلاقة بين المدرسة وعالم الشغل	25	22.12 %
			الاهتمام بنوعية التعليم وجودته	32	28.32 %
			<b>مجموع نعم</b>	<b>113 *</b>	<b>100 %</b>
لا	20	37.03 %			
<b>المجموع</b>	<b>54</b>	<b>100 %</b>			

يتضح من الجدول رقم (87) أن أكبر نسبة من أفراد العينة وهي 62.77 % تقر بإمكانية وضع مشروع تعليمي بديل يمكن استثماره في عالم الشغل، إذ ترى الفئة الأولى ونسبتها 28.32 % إلى أن تحقيق هذا الهدف يتطلب الاهتمام بنوعية التعليم وجودته، بعد أن كان ولا زال ينصب على الكم أي عدد الخريج بين والناجحين. أما الفئة الثانية ونسبتها 26.55 % فتري في الرفع من ميزانية التعليم هو السبيل لوضع مشروع تربوي وتعليمي بديل لما هو قائم ومن ثم إمكانية استثماره في عالم الشغل. أما الفئة الثالثة ونسبتها 23.00 % فتري أن مثل هذا المشروع التعليمي والتربوي البديل لا يتحقق إلا بإعطاء الأولوية للعنصر البشري في

التخطيط للتنمية. وفي النهاية يذهب ما نسبته 22.12 % من أفراد هذه العينة إلى ضرورة تفعيل العلاقة بين المدرسة وعالم الشغل لتحقيق مشروع تعليمي بديل يمكن استثماره في عالم الشغل ... أما النسبة الأخيرة من أفراد العينة وهي 37.03 % فتري عكس الفئة الأولى عدم إمكانية وضع مشروع تربوي وتعليمي بديل يمكن استثماره في عالم الشغل، لكن رغم أن هذه النسبة لا تمثل سوى ثلث أفراد العينة المبحوثة فقد تكون على صواب إلى حدّ ما إذا ما راجعنا إلى سياسة التعليم القائمة وما تواجهه من مشاكل وصعوبات سواء من حيث الإنفاق على التعليم أو الاهتمام بالكم دون الكيف، أو عدم إشراك أهل الاختصاص في التخطيط للتعليم وغيرها.

**ثانياً - نتائج الدراسة:**

- تمهيد:

بعد الانتهاء من تحليل البيانات الميدانية ومناقشتها، واستنادا إلى النتائج التي أضفت بها الدراسة الميدانية ومعطيات الخلفية النظرية التي انطلق منها الباحث والتي تندرج ضمن إطار نظري عام ومرتكزاته الأساسية من دراسات سابقة ومداخل نظرية عالجت كلها قضية التعليم الثانوي والتنمية، تبين للباحث أن التعليم الثانوي يكتسي أهمية كبيرة في علاقته بالتنمية لأنه يعدّ خريجه ويؤهلهم معرفيا ومهنيا للمساهمة بفعالية في تحقيق أهداف التنمية. كما أن كل الشواهد توحى بأن السياسة التعليمية المنتهجة في أي بلد هي التي تحدّد مسار التنمية، لأن أي تخطيط خارج إطار التربية والتعليم هو تخطيط فاشل لا محالة. وعليه فالسياسة التعليمية الرشيدة هي التي تهدف إلى ربط التربية بأهداف المجتمع الاقتصادية والاجتماعية سعيا منها لخدمة الفرد والمجتمع. ومن هذا المنطلق سوف يعمد الباحث إلى ربط النتائج المتحصل عليها بالفرضيات الجزئية وبالدراسات السابقة والمداخل النظرية التي تقاطعت مع نتائج الدراسة الحالية في نقاط عديدة.

وبعد قيام الباحث بتبويب هذه البيانات وعرضها وتحليلها إحصائيا عن طريق الأرقام والنسب المئوية، قام بتفسيرها وترجمتها استنادا إلى الفرضيات الجزئية التي تم استقائها من الفرضية العامة والتي مفادها: " لا شك أن التعليم الثانوي يلعب دورا حاسما في التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الجزائر". لهذا كان الهدف من الفرضيات الجزئية هو البحث في الدور الذي يلعبه التعليم الثانوي في إعداد وتأهيل خريجه للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، إضافة إلى التعرف على أهم المشكلات التي تعرقل مسيرة التنمية في الجزائر، وما مدى نجاعة الإصلاحات التي اعتمدت في هذا المجال. وسيتم النظر في هذه النتائج المتعلقة بكل فرضية على حدة على النحو الآتي:

### **1- نتائج الدراسة على ضوء الفرضيات الجزئية والدراسات السابقة:**

- عرض النتائج الخاصة باختبار الفرضية الجزئية الأولى والتي مفادها: " لا شك أن مستوى خريجي التعليم الثانوي يلعب دورا هاما في التنمية الاقتصادية والاجتماعية". وقد أسفرت النتائج عما يلي:  
أولا: بالنسبة لفئة الخريجين: تبين من خلال التكرارات أن أغلبية أفراد العينة قد أقرّوا بأهمية المستوى التعليمي والتكويني لدى الخريج في علاقته بالتنمية، حيث عبّر ما نسبته 91.42% أن مناهج وبرامج التعليم الثانوي لا تسمح باستثمار الطاقات الإبداعية لدى التلميذ عند تخرجه والتحاقه بالعمل. أنظر الجدول رقم (30).

كما عبر ما نسبته 60.71% من نفس الفئة من عينة الدراسة بعدم أهلية خريجي التعليم الثانوي مهنيا للمساهمة في مخططات التنمية أنظر الجدول رقم (37). أما فيما يتعلق بالعلاقة بين المستوى التعليمي للخريج وقدرته على التحكم في عمله، نجد أن نسبة 46.42% فقط تؤكد على وجود هذه العلاقة كما هو مبين في الجدول رقم (46). وفي نفس السياق عبّر ما نسبته 70.71% من أفراد العينة وهي نسبة عالية جدا على أن التعليم الثانوي في صورته الحالية غير قادر على إعداد قوى عاملة مؤهلة لتحقيق النمو الاقتصادي والاجتماعي الذي ينشده المجتمع الجزائري أنظر الجدولين رقم (50) و(64). كما يعتقد ما نسبته 58.57% من أفراد العينة أن برامج التعليم الثانوي تعمل على ترسيخ وتمجيد قيم حب العمل عند الخريجين باعتبارها أساس التنمية كما هو مبين في الجدول رقم (41). وفي نفس السياق يرى ما نسبته 55.71% من أفراد العينة أن المواد المدعمة للشخصية الوطنية ومبادئ الديمقراطية تحظى بالعناية الكافية من طرف الأساتذة والتلاميذ على حدّ السواء، أنظر الجدول رقم (43). أما فيما يتعلق بمدى مساهمة برامج التعليم الثانوي في بناء شخصية التلميذ وإعداده ليكون فردا صالحا في المجتمع فقد أكد ذلك ما نسبته 45.71% فقط، بينما 54.28% منهم يرون عكس ذلك، أي أن برامج التعليم الثانوي لا تتضمن ما يدعم مبادئ الشخصية الوطنية والديمقراطية كما هو موضح في الجدول رقم (45).

**ثانيا: بالنسبة لفئة المشرفين:** يتضح من خلال النتائج الواردة في الجدول رقم (64)، أن مستوى التكوين والتأهيل الذي يتوفر عليه خريج التعليم الثانوي لا يساعده بعد الحصول على عمل أن يؤدي الدور المطلوب منه للمساهمة بفعالية في مشاريع التنمية، وقد عبر ما نسبته 62.97% من أفراد العينة، بأن خريجي التعليم الثانوي يتحكمون في عملهم إلى حدّ ما، وأن معظمهم بحاجة إلى تدريب قبل الالتحاق بالعمل وتقدر نسبة هؤلاء بـ 48.14%، كما هو مبين في الجدول رقم (66). أما أعلى نسبة وهي 79.62% من أفراد العينة تعتقد أن عدم ملاءمة مستوى التكوين لمستوى الأداء هو الذي انعكس سلبا على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع الجزائري، أنظر الجدول رقم (40) و(74). وعليه يذهب ما نسبته 62.96% من أفراد العينة أن التعليم الثانوي الحالي لا يكسب الخريجين المهارات الضرورية والكافية لمتطلبات سوق العمل كما هو موضح في الجدول رقم (76).

وقد تقاطعت هذه الدراسات في نتائجها مع بعض الدراسات السابقة نذكر منها:

- دراسة محمد علي الدويري (دراسة 1) الذي أجرى مقارنة بين دور التعليم الثانوي العام في التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الأردن بالمقارنة مع دور التعليم الثانوي في بعض الدول الأوروبية. وتوصل الباحث إلى أن التعليم الثانوي في مجالات التنمية كان محدوداً جداً في الأردن، بينما يوجد تنسيق وتعاون بين المؤسسات التعليمية والمؤسسات الإنتاجية في كل من بريطانيا والاتحاد السوفيتي، ومن ثم مساهمة التعليم الثانوي إسهاماً كبيراً في التقدم الصناعي والاقتصادي في كلا البلدين.
- أما دراسة عبد الكريم الأحول وآخرون (دراسة 9) وكان موضوعها التعليم الفني ومتطلبات التنمية في مصر، والذي خلص فيه الباحث إلى أن التعليم الفني في مصر يعاني من قصور من حيث الكم والكيف والمستوى، إضافة إلى عدم ربط مخرجات هذا التعليم بمتطلبات سوق العمل.
- دراسة بلقاسم سلاطنية (دراسة 12) وموضوعها التكوين المهني وسياسة التشغيل في الجزائر، والتي تمخضت عنها جملة من النتائج التي أفادت البحث الحالي في العديد من الجوانب نذكر منها: أن التنمية الناجحة ترتبط بالتكوين الذي يلبي احتياجات الاقتصاد الوطني من الأيدي العاملة المدربة تدريباً كافياً. هذا إضافة إلى أن التكوين المهني يمثل إحدى المتطلبات الأساسية لأي سياسة تنموية باعتباره إنتاجاً اجتماعياً يلعب دوراً حاسماً في التنمية الوطنية.
- كما جاء في الدراسة التي أجراها المركز العربي للبحوث التربوية (دراسة 16) حول الاتجاهات الحديثة في التعليم الثانوي بدول الخليج، وجاء فيها حسب رأي الباحث أن التعليم الثانوي في هذه البلدان لم يحقق أهدافه لأنه لم يحقق أهم تكوين وهو تكوين الإنسان القادر على تحقيق ذاته والمشاركة الفعالة في بناء حياة المجتمع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية من جهة، ولأنه لم يجعل هدفه الإعداد للعمل والمهنة من أولوياته إلا في وقت قريب من جهة أخرى. والنتيجة الحتمية التي يمكن استخلاصها بحد أدنى أن جاءت النسب كلها متقاربة هي أن مستوى التكوين والتأهيل لدى خريجي التعليم الثانوي يلعب دوراً هاماً في التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وبهذا تكون هذه الفرضية قد تحققت.
- عرض النتائج الخاصة باختبار الفرضية الجزئية الثانية والتي مفادها: " أن عدم التناسب بين مستوى التكوين والتأهيل ومتطلبات سوق العمل ينعكس سلباً على أداء الخريج وإنجازه" وقد أسفرت النتائج الأكثر تكراراً والنسب المئوية عما يلي:
- أولاً: بالنسبة لفئة الخريجين: يتبين من خلال النتائج المحصّل عليها أن ما نسبته 64.28% من أفراد العينة قد أكدوا عدم وجود تناسب بين مستوى التكوين والتأهيل وبين متطلبات السوق سواء من حيث

نوعية التكوين أو التخصص، الأمر الذي انعكس سلباً على أداء الخريج كما هو مبين في الجدول رقم (40).

بينما يرى 63.57 % من أفراد العينة أن المعارف والمهارات التي تحصل عليها خريج التعليم الثانوي قد أفادته إلى حد ما، وهذا يعود إلى بنية التعليم الثانوي وتوجهاته والتي لم تعد قادرة على تجاوز الصعوبات التي تحول دون تحقيق الأهداف . كما يتضح من معطيات الجدول رقم (39) أيضاً أن أكبر نسبة من أفراد العينة وهي 79.62 % تعتقد أن تدني مستوى تكوين الخريج له انعكاسات سلبية على النمو الاقتصادي والاجتماعي للمجتمع.

ثانياً: بالنسبة لفئة المشرفين : تشير بيانات الجدول رقم (77) أن نسبة 51.85 % من أفراد العينة ترى أن مستوى التكوين والتأهيل تتناسب إلى حد ما مع احتياجات السوق، وهي نسبة كبيرة نسبياً إذا ما قارناها مع أهمية التعليم الثانوي في ميدان العمالة والإنتاج . أما عن سبل تفعيل العلاقة بين مؤسسات التعليم ومؤسسات العمل والإنتاج فكانت أكبر نسبة وهي 35.05 % من أفراد العينة قد رأت في ربط المدرسة بمحيطها الاقتصادي والاجتماعي السبيل الوحيد لتفعيل هذه العلاقة . وتليها فئتين متقاربتين وهما ما على التوالي 26.80 و 25.77 % ، ترى الأولى أن الرفع من مستوى العنصر البشري وتأهيله مهنياً هو السبيل إلى تفعيل العلاقة بين المدرسة ومؤسسات العمل والإنتاج، بينما ترى الثانية أن تفعيل هذه العلاقة يعود إلى التنسيق بين مؤسسات العمل والوزارات المعنية أنظر الجدول رقم (79) و(81). كما عبر ما نسبته 57.14 % من أفراد العينة بعدم وجود أيّ تنسيق بين المدرسة الثانوية ومراكز التكوين والتدريب، وعدم التنسيق بين التخطيط للتعليم والتخطيط للتنمية انظر الجدول رقم (50)، الأمر الذي انعكس سلباً على مردود الخريج كما ومساهمته في التنمية.

وقد تقاطعت هذه الدراسات في نتائجها مع بعض الدراسات السابقة نذكر منها:

- دراسة عبد القادر حسن خليفة (دراسة 10) والذي بحث فيها موضوع الاستثمار في التعليم الثانوي في مصر، وانتهى على واحدة من أهم النتائج التي تقاطع مع دراستنا وهي : عدم وجود تناسب في المهنة الموزعة على الخريجين مع قدراتهم وميولهم وإنما قبلها البعض لندرة فرص العمل حيث يتطلب الحصول على وظيفة الكثير من العناء والمشقة.

- أما دراسة محمود عبد الرزاق شفشق وآخرون (دراسة 14) والتي درس فيها الباحث العلاقة بين التعليم الثانوي العام والفني، وتوصل فيها إلى نتيجة مفادها أن التعليم الثانوي في البلاد العربية لا يرتبط

بالمجتمع من حيث حركته وتطوره ومتطلبات سوق العمل، إضافة إلى افتقار المدرسة الثانوية في البلاد العربية إلى التوازن بين الدراسات الأكاديمية والدراسات الفنية وربط التعليم باحتياجات عالم الشغل.

- دراسة **مصطفى عبد الله رجب** (دراسة 15) والتي عالجت دور التعليم الثانوي في تحقيق أهداف التنمية في البحرين، وتوصل فيها الباحث إلى عدد من النتائج أهمها : انعدام التنسيق والتكامل بين القطاعات الاقتصادية والاجتماعية والتربوية في البحرين ولاسيما ما يتعلق منها بخطط التنمية ومطالب العمالة والإنتاج، وهذا ما نلاحظه في أغلب البلدان العربية بما فيها الجزائر نظرا للتشابه الكبير بين نظم التعليم العربية وسياسات التعليم المتبعة فيها...

- دراسة **عثمان يوسف عثمان** (دراسة 3) والذي بحث فيها دور التعليم الثانوي في التنمية في السودان على ضوء الاتجاهات المعاصرة وانتهت الدراسة إلى أن دور التعليم الثانوي في السودان كان محدودا جدا ، وهذا راجع إلى عدم وضوح أهداف التعليم الثانوي بالسودان وإلى عدم استقرار السياسة التعليمية فيه، وإلى نقص التدريب في مواقع العمل والإنتاج، في حين نجد التدريب ا لعملي سمة أساسية في مناهج التعليم في البلدان الصناعية المتقدمة. وبهذا تكون هذه الفرضية هي الأخرى قد تحققت إلى حد بعيد.

- **عرض النتائج الخاصة لاختبار الفرضية الجزئية الثالثة والتي مفادها:** " يعود فشل خطط التنمية إلى عجز التعليم الثانوي في تمكين الخريجين من استغلال حصيلة معارفهم العلمية في الحياة المهنية ". وقد أسفرت النتائج والنسب المئوية عما يلي:

**أولاً: بالنسبة لفئة الخريجين :** حيث يتضح من خلال الجدول رقم (37) أن أكبر نسبة وهي 60.71 % تعتقد أن خرجي التعليم الثانوي ليسوا مؤهلين مهنيا للمساهمة في مخططات التنمية الاقتصادية والاجتماعية. كما توضح نتائج الجدول رقم (45) أن نسبة 63.57 % من أفراد العينة ترى أن المعارف العلمية والمهارات التي يتحصل عليها الخريج تفيدته إلى حد ما في التكيف مع عمله . أما الفئة الثانية ونسبتها 70.71 % ترى أن التعليم الثانوي غير قادر على أعداد قوى عاملة مؤهلة معرفا ومهنيا لتحقيق النمو الاقتصادي والاجتماعي المطلوب، مما يتطلب إعادة النظر في سياسة التعليم في الجزائر، وخاصة فيما يتعلق بأهمية التكوين والتدريب في استغلال المعارف النظرية في الحياة العملية وانعكاساتها على مخططات التنمية.

**ثانيا: بالنسبة لفئة المشرفين :** إن أكبر نسبة من فئة المشرفين والمقدرة بـ 79.62 % ترى أن تدني مستوى التكوين لدى الخريجين عادة ما تكون له انعكاسات سلبية على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع، ومرد ذلك عدم أهلية الخريج للعمل المنتج وهذا ما عبر عنه أفراد العينة بنسبة 33.33 %

كما هو موضح في الجدول رقم (74). أما الفئة الثانية ونسبتها 55.55 % فتري أن خريجي التعليم الثانوي مؤهلين إلى حد ما للمساهمة في إنجاز مخططات التنمية كما هو مبين في الجدول رقم (73). أما عن الآليات الواجب اعتمادها في وضع إستراتيجية تعليمية تحقق متطلبات التنمى الاقتصادية والاجتماعية في الجزائر في ظل التحديات المعاصرة ، يرى ما نسبته 41.55 % من أفراد العينة أن الاعتماد على الطاقات المادية والبشرية معا هو الآلية الوحيدة لتحقيق هذا الهدف.

**وقدا تقاطعت هذه الدراسات في نتائجها مع بعض الدراسات السابقة نذكر منها:**

- دراسة **عثمان يوسف عثمان** (دراسة 3) والذي بحث فيها موضوع دور التعليم الثانوي في التنمية في السودان على ضوء الاتجاهات المعاصرة، ومن بين النتائج التي توصل إليها الباحث نقص في التدريب العملي في موقع العمل والإنتاج، في حين يعتمد مثل هذا التدريب كسمة أساسية في برامج التعليم في الدول المتقدمة كبريطانيا والاتحاد السوفيتي.

- دراسة **عبد الكريم الأحول وآخرون** (دراسة 9) والتي تناولت التعليم الثانوي الفني ومتطلبات التنمية في مصر، وتوصلت إلى النتائج التالية: أن معظم خريجي التعليم الثانوي الفني لا يوظفون في تخصصاتهم ولا يحصلون على التدريب الكافي، ولا يحصلون على أجور مرضية . هذا إضافة إلى ضعف التخطيط للتعليم وعدم ربط مخرجاته بمتطلبات سوق العمل في الكثير من البلدان العربية ومنها الجزائر.

- دراسة **المركز العربي للبحوث التربوية بالكويت** (دراسة 16) والذي بحث موضع الاتجاهات الحديثة في التعليم الثانوي في دول الخليج ، توصلت فيها إلى أن التعليم الثانوي لم يحقق أهدافه في تكوين الإنسان المنتج والقادر على تحقيق ذاته والمشاركة الفعالة في بناء حياة المجتمع الاقتصادية والاجتماعية، نظرا لعدم وضوح أهداف السياسة التعليمية في هذه البلدان.

- دراسة **مصطفى عبد الله رجب** (دراسة 15) وموضوعها دور التعليم الثانوي في تحقيق أهداف التنمية في البحرين، وتوصل الباحث إلى أهم نتيجة وهي أن انعدام التنسيق والتكامل بين القطاعات الاقتصادية والاجتماعية والتربوية ولاسيما فيما يتعلق منها بمخططات العمالة والإنتاج. ومن خلال هذه المعطيات يمكن القول أن هذه الفرضية قد تحققت.

- عرض النتائج الخاصة باختبار الفرضية الجزئية الرابعة والتي مفادها: " يعود فشل إصلاحات التعليم الثانوي في الجزائر إلى عدم قدرته على إعداد و تأهيل كفاءات تستجيب لمتطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية ". وقد أسفرت النتائج وفق التكرارات والنسب المئوية عما يلي:

**أولاً: بالنسبة لفئة الخريجين :** وقد تبين استنادا للدراسة الميدانية أن 36.76 % من أفراد العينة وهي أكبر نسبة تراهن على إشراك أهل الاختصاص في التخطيط للتعليم والتنمية كأساس لنجاح مستقبل المنظومة التربوية الجزائرية في ظل التحديات المعاصرة كالتحدي العلمي والتكنولوجي، أنظر الجدول رقم (53). كما يعتقد ما نسبته 59.28 % من أفراد العينة أن إصلاحات التعليم الثانوي الجارية كفيلا بتفعيل العلاقة بين التعليم وعالم الشغل، ومردّ بذلك حسب الفئة الأولى والمقدرة بـ 28.90 % إلى التوسع في استخدام التكنولوجيا الحديثة في التعليم، بينما ترى الفئة الثانية ونسبتها 28.32 % ومردّ ذلك هو ربط المدرسة بمؤسسات المجتمع الأخرى كما هو مبين في الجدول (54).

**ثانياً: بالنسبة لفئة المشرفين :** يتضح من نتائج الجدول رقم (81) أن نسبة 62.37 % من أفراد العينة ترى أن توجهات التعليم الثانوي في ظل الإصلاحات الجارية لا تستجيب لمتطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية وهي نسبة عالية نسبيا إذا ما راعينا أهمية هذا القطاع ودوره في التنمية . أما فيما يتعلق بعوامل نجاح مستقبل المنظومة التربوية في ظل التحديات الـ معاصرة، يذهب ما نسبته 45.65 % من أفراد العينة إلى ربط ذلك بالزيادة في نسبة الإنفاق على التعليم، بينما تذهب الفئة الثالثة ونسبتها 38.04 % إلى ربط ذلك بالاستثمار في التعليم كراس مال بشري . أما الفئة الأخيرة ونسبتها 16.30 % فترى أن المطلوب هو إعادة النظر في سبب الإصلاح التربوي الذي لا يحقق أهدافه إلا بنسبة قليلة كما هو مبين في الجدول رقم (85). أما فيما يتعلق بالتساؤل عن مدى تحقيق مشاريع الإصلاح التربوي السابقة للأهداف المرجوة منها، يذهب ما نسبته 70.57 % وهي نسبة عالية جدا، وأن القليل منها فقط حقق أهدافه، بينما ترى الفئة الثانية ونسبتها 29.63 % أنها حققت بعض الأهداف فقط.

وقد تقاطعت هذه الدراسات في نتائجها مع بعض الدراسات السابقة نذكر منها:

- دراسة المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم (دراسة 2) حول التعليم الثانوي التقني ومكانته بالنسبة للتعليم العام في البلاد العربية، توصلت فيه الدراسة إلى أن الدول العربية مطالبة بوضع إستراتيجية للقوى العاملة مبنية على اتجاهات التنمية، وعلى أن يتم التخطيط للتعليم الثانوي في ظل هذه الإستراتيجية.

- دراسة أسامة شاكور عبد العليم (دراسة 4) وهي دراسة مقارنة لتتنوع التعليم الثانوي بمصر وبعض البلدان العربية، توصل فيها الباحث إلى نتيجة هامة مفادها أن قصور التعليم الثانوي وعدم قدرته على تحقيق أهدافه في مصر يعود على تغليب الطابع النظري على الطابع العملي في مناهج الدراسة.

- دراسة كاوزيو إسيهاها (دراسة 6) حول الفروق الجوهرية بين الإصلاحات التربوية في كل من الولايات المتحدة الأمريكية واليابان، وتوصل فيها الباحث إلى النتيجة التالية : أن مسألة الإصلاحات التربوية والتعليمية في المدرسة الثانوية في الولايات المتحدة الأمريكية واليابان أصبحت هدفا أساسيا للإصلاح ، خلافا لما هي عليه في البلدان العربية.

وقد تبين استنادا للدراسة الميدانية أن هذه الفرضية قد تحققت هي الأخرى حيث نجد نسبة 70.37 % من أفراد العينة ليسوا راضين على سياسة الإصلاح التربوي كما هو مبين في الجدول (55) بالنسبة للخريجين، والجدول (85) بالنسبة للمشرفين.

## 2- نتائج الدراسة على ضوء المداخل النظرية :

إن من أهم ما توصل إليه الباحث من نتائج هذه الدراسة هو التأكيد على صدق وصحة المنطلقات النظرية من دراسات سابقة ومقاربات نظرية حول جدلية العلاقة بين التعليم والتنمية والدور الذي يمكن أن يلعبه التعليم الثانوي في تكوين وإعداد خريجيه للمساهمة في عملية التنمية. كما يمكننا القول أن كل هذه المنطلقات قد تحققت نسبيا أو كليا، إذا ما استثنينا البعض منها الذي ركز على عامل دون آخر، أو على جانب دون آخر كما هو الحال بالنسبة للدراسات السابقة فيما يتعلق بنوعية التعليم حيث ركزت في أغلبها على دور التعليم التقني والمهني دون التعليم العام، وكذلك من حيث نوع التنمية مركزة على التنمية الاقتصادية دون التنمية الاجتماعية. أما عن المداخل النظرية فقد ركز بعضها على عامل دون آخر كما الحال بالنسبة للمدخل الاقتصادي مثلا الذي أعطى الأولوية لرأس المال المادي على رأس المال البشري في التنمية. أو المدخل الإنساني الذي أعطى كل الأهمية والأولوية لعنصر الإنسان واعتبره المحرك الأساسي والوحيد في عملية التنمية كحاجات الإنسان وقيمه ومتطلباته دون إيلاء اهتمام للعنصر المادي، وبهذه الفلسفة يقع هذا الاتجاه هو الآخر فيما وقع فيه الاقتصاديون أمثال سميث (A.Smith)، ريكاردو (Ricardo)، وكينز (Kinz) عندما اعتبروا العنصر المادي (رأس المال المادي) المحرك الأساسي والوحيد للتنمية، والعنصر البشري ما هو إلا عامل ثانوي (تابع).

ويمكننا القول أن كل هذه العوامل في الحقيقة تعمل متداخلة ومتكاملة، وهذا التكامل والتداخل هو الذي مهّد إلى ظهور مقاربات ومداخل نظرية حديثة في التعليم والتنمية استطاعت أن تسهم إسهاما كبيرا في الدفع بعجلة التنمية ببعديها المادي والبشري إلى الأمام، ويكفي أن نشير هنا إلى أفكار كل من ألفرد

مارشال (A.Marshall)، تيودور شولتز (TH.Shultz)، وج. فيزي (J.Vaizy)، وغيرهم ممن اعتبروا التعليم نوع من أنواع الاستثمار (رأس المال البشري) لا يمكن إغفاله عند التخطيط للتنمية.

### ثالثا - النتائج العامة للدراسة:

وخلاصة القول إن هذه الاتجاهات تجمع كلها في الحقيقة على أهمية التعليم في تكوين الفود وتأهيله ليؤدي دورا إيجابيا في المجتمع ، عن طريق اكتشاف واستغلال القدرات التي يتوفر عليها الفرد للنجاح في حياته المستقبلية . كما أن العملية التعليمية إضافة إلى ذلك فهي تهدف إلى إعداد الفرد أكاديميا ومهنيا لمختلف التخصصات التي تتطلبها التنمية الاجتماعية والاقتصادية، إذ لا يمكن تحقيق ذلك إلا بتنمية دوافع العمل وفعالية الأداء لدى الفرد للرفع من مستواه المعرفي والعملي . وقد أثبتت العديد من الدراسات أن ما حصل من نمو وتقدم في بعض البلدان التي تفنقر إلى الموارد والثروات الطبيعية كاليابان والدانمرك وماليزيا وغيرهم، لا يمكن تفسيره برده إلى الزيادة في الإنتاج المادي، وإنما إلى وجود عوامل أخرى يمكن حصرها أساسا في ارتفاع مستوى المهارة لدى القوة العاملة واستخدام التطبيقات التكنولوجية في التكوين والتدريب والعمل، وغير ذلك من العوامل ذات الصلة بالتعليم مباشرة كانت أو غير مباشرة.

واستنادا لما سبق وإزاء التحولات السريعة التي تشهدها مختلف بلدان العالم وعلى مختلف الأصعدة، يرى الباحث أن الجزائر تحاول هي الأخرى في هذا السياق أن تساير الركب فيما يتعلق بالتحول التنموي وأن تخطو خطوات واسعة وسريعة في مختلف المجالات. وهذا لا يتأتى إلا بتحرير الطاقات البشرية واستثمارها أحسن استثمار ، يضاف إلى ذلك الاهتمام المتزايد من الدولة لتدعيم مختلف البرامج التنموية وتنشيط النواحي الاقتصادية والاجتماعية . والدليل على ذلك انتشار التعليم وتنويعه بصورة سريعة ليشمل مختلف القرى والمدن ومختلف المراحل التعليمية، إضافة إلى المخططات التي سطرته وزارة التربية الوطنية في هذا الشأن، والزيادة في الإنفاق على التعليم . لا شك أن مثل هذا الاهتمام بهذا القطاع يجعل الجزائر تبحث عن نظام تعليمي حديث يواكب التطورات الحالية والتوقعات المستقبلية . فالتعليم عامة والثانوي بصفة خاصة يعتبر الركيزة الأساسية في إمداد مؤسسات المجتمع باليد العاملة الفنية والمدربة القادرة على خدمة أهداف التنمية ، ومن ثم كان لا بد من المزيد من الاهتمام بهذه المرحلة من التعليم للوصول إلى تصور مستقبلي لتطويره وجعله يستجيب لاحتياجات سوق العمل ومتطلبات التنمية الشاملة.

نستنتج مما سبق صعوبة القبول بنظرية ما بمفردها مهما كانت صحة افتراضاتها وقوة منهجيتها ومعقولية تفسيراتها أن تقدم تفسيرا كاملا لظاهرة التخلف في البلدان النامية عامة والعربية على الخصوص، وبالتالي تفسيرا لطبيعة العلاقة المتشابكة بين التعليم والتنمية.

ولعل الجهود المكثفة في العقود الأخيرة تجعلنا أقرب للوصول مستقبلا إلى نظرة شمولية متكاملة للعلاقة بين التعليم والتنمية بحيث يكون التعليم نظاما جزئيا ضمن نظام متكامل يعنى بالتربية والتعليم والتنمية الاقتصادية كانت أو اجتماعية أو ثقافية أو سياسية لتطوير المجتمع وتقدمه.

وفي الختام وبعد عرض هذه الأفكار التي ساهمت بها الاتجاهات سابقة الذكر و مقارنة مع النتائج الميدانية التي توصل إليها الباحث، يمكننا القول أن التعليم له علاقة وأثر بالغ الأهمية في حياة الفرد والمجتمع. وعليه فإن معالجة موضوع التعليم الثانوي ودوره في التنمية الاقتصادية والاجتماعية يجعلنا ننظر باهتمام إلى هذا الموضوع لأن السياسة التعليمية عملية هامة وخطيرة إذ عليها يتوقف مستقبل المجتمع الاقتصادي والاجتماعي والسياسي والثقافي.

#### رابعا - التوصيات والاقتراحات:

بعد استعراضنا لنتائج الدراسة تبعا للفرضيات الجزئية السابقة الذكر والمشتقة من الفرضية العامة نجد أن هذه الأخيرة قد تحققت ميدانيا وهذا استنادا إلى النتائج التي توصل إليها الباحث حيث تبين أن التعليم الثانوي في الجزائر لا زال يعاني من صعوبات ومشاكل رغم المجهودات التي بذلت ولا زالت تبتذل، وهذا يعود إلى فشل الإصلاحات التربوية القائمة وسياسة الترقية التي لم تعد تفي بمتطلبات المجتمع واحتياجاته، وإلى ظهور وانتشار بعض القيم الاجتماعية في المجتمع الجزائري وعلى رأسها هجر وعزوف عدد كبير من التلاميذ للمدرسة عامة وللتعليم التقني والمهني بصفة خاصة، إضافة إلى التحديات العالمية كالتحدي العلمي والتكنولوجي وتحدي العولمة. هذا واستنادا إلى المرتكزات التي قامت وتقوم عليها عملية التعليم باعتباره عامل استثمار أساسي في حياة الإنسان، ونظرا للدور الريادي الذي يلعبه التعليم الثانوي في خدمة المجتمع اقتصاديا واجتماعيا وثقافيا، فإن الباحث يقترح جملة من التوصيات الضرورية في هذا الشأن نوجزها فيما يلي:

- توجيه وتطوير التعليم الثانوي وفق إستراتيجية تؤمن التوافق مع الأهداف الوطنية وتقود إلى تكوين الكفاءات المهنية التي يتطلبها سوق العمل.
- تأكيد التعليم الثانوي على بعدين متكاملين: البعد المتصل بحاجات القوى العاملة من التكوين والتدريب، والبعد المتصل بالمستوى الثقافي والقيمي وترسيخ الوعي بالهوية الوطنية ومنطلقاتها في الحضارة العربية الإسلامية.
- العمل على تحويل المؤسسات التعليمية والتكوينية بفضل إجراءات الإصلاح والتطوير إلى قطب إشعاعي جاذب، ومحور مركزي للإينماء السوسيو- اقتصادي و السوسيو- تربوي.

- إنشاء أساليب وآليات للتعاون بين المؤسسات التعليمية ومؤسسات العمل والإنتاج، من أجل تقصي و توقع احتياجات و متطلبات المستقبل من اليد العاملة.
- توفير فرص التكوين والتدريب للتلاميذ والمعلمين على حد سواء في مواقع العمل والإنتاج.
- تحديث التعليم الثانوي وجعله يستجيب للمتطلبات الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع الجزائري.
- تكوين حس مهني عند الخريجين أثناء وبعد التكوين، واكتشاف ميولهم وقدراتهم وتكوين اتجاهات إيجابية لديهم تجاه العمل المهني وأهميته.
- تبني نمط " المدرسة الشاملة " التي تجمع بين أنواع التعليم تحت سقف مدرسي واحد، وذلك لتلبية الاحتياجات الفردية والمجتمعية، النظرية والتطبيقية من خلال توجيه مناهج هذه المدرسة للرفع من درجة الكفاءة والإنجاز لدى خريجي التعليم الثانوي كما هو جاري العمل به في الدول المتقدمة.
- العمل على تحقيق التوافق والمواءمة بين خريجي التعليم الثانوي كَمَا ونوعا، وبين حاجات المجتمع المتجددة عن طريق إفساح المجال لإعادة تكوين وتدريب الخريجين بتقديم تعليم مرن ومتعدد التخصصات ووفق متطلبات عالم الشغل.
- إقامة توازن عقلاي بين التعليم الثانوي العام والتقني، وبين التكوين النظري والتطبيقي.
- العمل على تجديد أهداف التعليم الثانوي وربطها بالتكوين والتدريب لملائمة متطلبات سوق العمل، وخلق أفرادا منتجين لديهم القدرة على استيعاب التكنولوجيا الحديثة.
- ضرورة اعتبار التنمية الاقتصادية والاجتماعية ثمرة من ثمرات التعليم الثانوي وإنجازاته، واعتبار التعليم الناجح عمل إنمائي في حد ذاته.
- تفعيل العلاقة بين المدرسة الثانوية ومؤسسات العمل عن طريق إبرام عقود تدريب وشراكة، وتشجيع أصحاب العمل على استقبال متدربين من المؤسسات التعليمية مثلما هو جاري به العمل في الجزائر في إطار عقود التشغيل المبرمة بين مراكز التكوين المهني وأصحاب العمل.
- تزويد خريجي التعليم الثانوي بالمهارات التي تجعلهم قادرين على الاستجابة لتحديات هذا العصر، ولا سيما ونحن نعيش عصر التكتلات وعصر تكنولوجيا الاتصال والمعلوماتية .
- تمديد مرحلة التعليم الثانوي (4 سنوات مثلا) بما يكفل قدرا مناسباً من الثقافة العامة والمعارف النظرية والعلمية المتنوعة.
- مساندة تحديات الألفية الثالثة وإعداد مواطنين صالحين وواعين بمسؤولياتهم اتجاه أنفسهم واتجاه بلدانهم.

وفي الختام لا يسع الباحث بعد عرض هذه التصوّرات من خلال الفصول الثمانية التي تضمنتها الرسالة، إلا أن يطرح جملة من التساؤلات تشكل الإجابة عليها المفتاح أو الحل الأنسب لبعض المشكلات التي لازالت تواجه علاقة التعليم الثانوي بالتنمية في الجزائر.

- **السؤال الأول:** ما هي المساهمة الحقيقية للتعليم الثانوي في التنمية في ظل التحولات السريعة والعميقة التي يشهدها المجتمع الجزائري على المستوى الاقتصادي والاجتماعي والسياسي؟

- **السؤال الثاني:** إلى أي حدّ يمكن للمداخل النظرية الحالية معالجة قضايا التعليم والتنمية؟ وهل سنرى ميلاد مقاربات جديدة قادرة على حلّ ما بقي عالقا من مشكلات تتصل بالتعليم والتنمية؟

- **السؤال الثالث:** هل حل مشكلات التعليم والتنمية تكمن في أنظمة التعليم في حدّ ذاتها؟ أم في مخططات التنمية؟ أم فيهما معا؟

- **السؤال الرابع:** بعد رصد الدراسة الحالية لجملة من المشكلات التي تعرقل مسيرة التعليم والتنمية في الجزائر، فهل هناك مشروع تعليمي بديل يمكن استثماره لتجاوز هذه المشكلات والدفع بعجلة التنمية إلى الأمام؟

## الخاتمة:

إن النتائج العامة التي تم التوصل إليها في هذا البحث سمحت للباحث بتجديد فكرة أساسية مفادها أن العلاقة بين التعليم والتنمية هي علاقة جدلية، وأن التنمية الشاملة تتوقف على مدى نجاح السياسة التعليمية، وقد تبين من خلال الدراسات الميدانية أن مسألة التربية والتعليم وعلاقتها بإستراتيجية التنمية، والإصلاحات ونتائجها أصبحت من الموضوعات الهامة التي توليها الدول والحكومات أهمية كبرى في مخططاتها وبرامجها السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وذلك لأنها تعتبر استثمارا بالغ الأهمية بالنسبة

لها. لذا فإن دراسة مشكلات التربية والتعليم دراسة سطحية أو في نطاق خبرة أمة أو دولة واحدة لا يكفي مهما حاولت أن تتصف بصفة الشمولية بل لا بد من الإطلاع والأخذ بتجارب وخبرات الدول الأخرى في هذا المجال قصد الاستفادة من خبراتها لتصبح الإصلاحات التربوية في مستوى التطور الحضاري العالمي. من هنا كان ينبغي أن نولي للتربية والتعليم الأولوية في أي تخطيط تنموي لأنه القطاع الوحيد الذي يعدّ الأفراد ويؤهلهم ليساهموا في تطور المجتمع وازدهاره . وبهذا فقط يمكن الحديث عن أجيال قادرة على تحمل المسؤوليات ولعب دورها في ميدان التنمية والتصدي لتحديات العصر، تحديات العلم والتكنولوجيا وتحديات العولمة. وتجدر الإشارة إلى أن الجزائر إذا أرادت أن تفرّض وجودها في ظل التحديات السابفة الذكر أن تعمل على تطوير نظامها التعليمي حتى يستجيب لمتطلبات المجتمع وتطلعاته. لأن كل الدراسات التي أجريت في هذا الميدان منذ الاستقلال إلى يومنا هذا لازالت تفتقد المصداقية والجديّة المطلوبة لحل مشاكل كثيرة تعاني منها منظومة التربية والتعليم في الجزائر . وعليه يجب التأكيد على الدور الذي يلعبه التعليم في تطوّر المجتمع، لأن أيّ تقصير في هذا المجال سيؤدي إلى إهدار طاقات بشرية هائلة كان بإمكانها أن تلعب دورا هاما في عملية التنمية . ومن هذا المنطلق وأثناء وضع أي برنامج تربوي ينبغي إعطاء الأولوية لعملية تكوين وإعداد الأفراد إعدادا يؤهلهم للمساهمة وبفعالية في تحقيق أهداف التنمية والاقتصادية والاجتماعية. ولما كان التعليم الثانوي يمثل مرحلة هامة من مراحل التعليم الأخرى على وجه الخصوص، ذلك لأنه يهيئ الكوادر المتوسطة ذات التخصص العلمي الذي يمكن أن تستفيد منه كل مشاريع التنمية.

لأن مثل هذا التعليم الوظيفي المتخصّص هو الكفيل بتزويد المؤسسات الإدارية والإنتاجية باليد العاملة المؤهلة معرفيا ومهنيا، ولأن التجارب أثبتت أن النماذج المستوردة لن تحلّ المشاكل بل تعمقها، إضافة إلى أن الدول الغربية لن تدع أيّ دولة الخروج من سيطرتها وفرض سياستها إلاّ بصعوبة شديدة. والحلّ في رأي الباحث هو رسم إستراتيجية جديدة ووضع تصور لتعليم حديث ومتطور وتنمية شاملة في إطارها العربي من منطلق فلسفة التكامل والتكامل بين جميع الأقطار العربية، بهذا فقط يمكن تطوير سياسة التعليم في الجزائر وتفعيلها لتحقيق طموحات المجتمع وتطلعاته المستقبلية.

وختاما إن الاهتمام بالتعليم الثانوي باعتباره أهم استثمار يمكن المراهنة عليه له عائدته مثله في ذلك مثل رأس المال المادي إن لم يكن أكثر، وتهيئة الظروف المناسبة له حتى يتمكن من إعداد الكوادر المؤهلة

للمساهمة بفعالية في تحقيق مشاريع التنمية . هذه بعض الحقائق والتصورات التي توصل إليها الباحث، والتي قد تثير الكثير من التساؤلات، وتضع أيضا إجابات وحلول لما آلت إليه سياسة التربية والتعليم في الجزائر. وهي تصورات يرى الباحث وجوب الاهتمام بها نظريا وعمليا في مجال التعليم والتنمية، دون أن تكون هناك معوقات تؤخر أو تعوق مسار التنمية، وأنها بلا شك تمثل تحداً كبيراً ينبغي أن تجند له الجزائر كامل طاقاتها المادية والبشرية للخروج من دائرة التخلف واللاحق بركب التطور الحضاري التي عملت الدول الصناعية المتقدمة على بنائه مستندة على التعليم باعتباره رأس مال بشري وثروة الأمم التي لا تتضب. وأخيراً أدعو الله سبحانه وتعالى أن يكون قد وفقت في تقديم بعض الاقتراحات فيما يتعلق بدور التعليم في التنمية، والتي أتمنى أن تكون بادرة خير تساهم في خدمة طموحات المجتمع الجزائري ومتطلباته الاقتصادية والاجتماعية من جهة، وفي تطوير التعليم الثانوي بما يتماشى وتطورات هذا العصر من جهة أخرى، كما أتمنى أن يكون هذا البحث محاولة جادة ومثمرة نحو إصلاح وتطوير التعليم الثانوي في الجزائر وتسخيرها في خدمة التنمية الشاملة.

## - قائمة المراجع -

### أولاً- المراجع باللغة العربية:

#### I- المصادر والمراجع:

- 1- القرآن الكريم: سورة الرعد، الآية 11.
- 2- القرآن الكريم: سورة التوبة، الآية 105.
- 3- القرآن الكريم: سورة المزمل، الآية 9.
- 4- القرآن الكريم: سورة المجادلة، الآية 11.
- 5- أبو طالب محمد سعيد ورشرش أنيس عبد الخالق : عوامل التربية الجسمية، النفسية، والاجتماعية ، دارالنهضة العربية، ط1، بيروت، لبنان، 1983.
- 6- أبو هلال أحمد : المرجع في مبادئ التربية ، دار الشروق للنشر والتوزيع، ط1، عمان الأردن، 1993 .

- 7- أبيض ملكة: التربية المقارنة، مطبعة جامعة دمشق، كلية التربية، دمشق، 1988.
- 8- أحمد رشوان حسين عبد الحميد: العلم والتعليم والمعلم من منظور علم الاجتماع، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2006.
- 9- أحمد محمد الشريف وآخرون: إستراتيجية تطوير التربية العربية، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، بيروت، 1979.
- 10- إسماعيل صبري عبد الله: نحو نظام اقتصادي عالمي جديد، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 1976.
- 11- الأبراشي محمد عطية: روح التربية والتعليم، دار الفكر العربي، القاهرة، 1993.
- 12- الباز شهيدة: التنمية الشاملة وقضية الديمقراطية، ميريت للنشر ومركز البحوث العربية، ط1، لبنان، 2002.
- 13- البوهي فريد شوقي: التخطيط التربوي - عملياته، مداخله - دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1989.
- 14- التابعي كمال: الاتجاهات المعاصرة في دراسة القيم والتنمية، دار المعارف، ط1، القاهرة، 1985.
- 15- الجمال حسين مختار: دور الموارد البشرية في التنمية، المعهد العربي للتخطيط، 1986، الكويت، 1986.
- 16- الجوهري محمد وآخرون: تمهيد في علم الاجتماع، دار الكتاب الجامعية، الإسكندرية، 1972.
- 17- الجوهري عبد الهادي: دراسات في التنمية الاجتماعية، مكتبة الطليعة، مصر، 1978.
- 18- الجوهري عبد الهادي: دراسة في التنمية الاجتماعية، مدخل إسلامي، مكتبة نهضة الشرق، القاهرة، 1984.
- 19- الجوهري محمد و الخرجي عبد الله: طرق البحث الاجتماعي، دار الثقافة، ط5، القاهرة، 1985.
- 20- الجوهري محمد: المدخل إلى علم الاجتماع، دار الثقافة للنشر والتوزيع، ط1، القاهرة، 1984.
- 21- الجوهري محمد: علم الاجتماع وقضايا التنمية في العالم الثالث، دار المعارف، ط4، 1985.
- 22- الجلال عبد العزيز: التربية والتنمية، الدار التربوية للدراسات والاستشارات، الرياض، 1995.
- 23- الجيار سيد إبراهيم: مشكلات التربية والمجتمع، دار غريب للطباعة والنشر، القاهرة، ب.ت.
- 24- الحوات علي الهادي: التربية والمجتمع، دار الكتاب الوطنية، بن غازي، ليبيا، 2003.
- 25- الخرجي عبد السلام: السياسة التربوية في الوطن العربي " الواقع والمستقبل" دار الشروق للنشر والتوزيع، ط1، عمان، الأردن، 2000.
- 26- الخشاب أحم: علم الاجتماع التربوي والإرشاد الاجتماعي، مكتبة القاهرة الحديثة، 1971.
- 27- الخشاب مصطفى: علم الاجتماع ومدارسه، دار الكتاب العربي للطباعة والنشر، القاهرة، 1967.
- 28- الخطيب أحمد والخطيب رداح: استراتيجيات التطوير التربوي في الوطن العربي، عالم الكتاب الحديث، ط1، أريد، الأردن، 2006.
- 29- الرشدان عبد الله وجعيني نعيم: المدخل إلى التربية والتعليم، دار الشروق للنشر، ط2، عمان، 2002.
- 30- الساعاتي أمين: إدارة الموارد البشرية من النظرية إلى التطبيق، دار الفكر العربي، القاهرة، 1988.
- 31- السالموطي إقبال الأمير: قراءة معاصرة في التنمية الاجتماعية، دار الكتاب، القاهرة، 2000.
- 32- السالموطي نبيل: علم اجتماع التنمية، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، 1981.

- 33- السمالوطي نبيل : التنمية ومجتمع المعلومات في العالم العربي، دراسات إسلامية، القاهرة، 2000.
- 34- السنبل عبد العزيز عبد الله : التربية في الوطن العربي على مشارف القرن الحادي والعشرين، المكتب الجامعي الحديث، ط1، الإسكندرية، 2002.
- 35- الشافعي محمد زكي : التنمية الاقتصادية، دار المعارف، ط1، القاهرة، 1970.
- 36- الشراح يعقوب أحمد: التربية وأزمة التنمية البشرية، مكتب التربية العربي لدول الخليج،الرياض،2002.
- 37 - الشيباني عمر التومي : التربية والتنمية في الوطن العربي، الدار العربية للكتاب، تونس،1985.
- 38- الطيب أحمد : أصول التربية، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، ب.ت
- 39- العيسوي عبد الرحمان : التربية النفسية للطفل المراهق، دار الراتب الجامعية، بيروت، لبنان،.2002
- 40 - العيسوي عبد الرحمان : سيكولوجية المراهق المسلم، دار الوثائق، الكويت،.1987
- 41 - العيسوي إبراهيم : التنمية في عالم متغير، دار الشروق، ط3، القاهرة، 2003.
- 42- الفوال صلاح مصطفى: علم الاجتماع، المفهوم والموضوع والمنهج، دار الفكر العربي، القاهرة، 1982.
- 43- الفوال صلاح مصطفى: منهجية العلوم الاجتماعية ، سلسلة علم الاجتماع والتنمية العربية، القاهرة، 1982.
- 44 - الفالوقي محمد والقذافي رمضان : التعليم الثانوي في البلاد العربية ، المكتب الجامعي الحديث،الإسكندرية، 2002.
- 45 - الكردي محمود : التخطيط للتنمية الاجتماعية، دار المعارف، القاهرة، 1977.
- 46-المبروك عثمان أحمد : طرق التدريس وفق المناهج الحديثة ، منشورات كلية الدعوة الإسلامية، ط2، طرابلس، 1990.
- 47 - المتبولي صلاح الدين : التربية ومشكلات المجتمع، دار الوفاء، ط1، الإسكندرية، 2003.
- 48 - النجيجي محمد لبيب : دور التربية في التنمية الاجتماعية والاقتصادية للدول النامية، مكتبة الأنجلو المصرية القاهرة ، 1976.
- 49 - أنجرس موريس : منهجية البحث العلمي في العلوم الإنسانية ،(ترجمة بوزيد صحراوي وكمال بوشرف)، دار القصة، ط1، الجزائر، 2004.
- 50 - أنجلز فريدريك : ديالكتيك الطبيعة، (ترجمة وصفي البني)، منشورات وزارة الثقافة والإرشاد القومي، دمشق، 1972.
- 51 - الهاشمي محمد هاشم : الاتصال التربوي وتكنولوجيا التعليم، دار المناهج، ط1، عمان، 2001.
- 52 -آيت موحى محمد وآخرون: الأهداف التربوية،سلسلة علوم التربية، مطبعة نجم الجديدة،الجزائر،1988.
- 53 - بدوي هناء حافظ : التنمية الاجتماعية، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 2000.
- 54- بدوي السيد محمد : مبادئ علم الاجتماع، دار المعارف، القاهرة، 1970.
- 55- بشاينية سعد : علم اجتماع العمل، الأسس والنظريات والتجارب، منشورات جامعة قسنطينة، 2003.

- 56- بكيث جيمس : الأسبقيات الاقتصادية والتعليم في دول إفريقيا النامية في التربية وبناء الأمة في العالم الثالث، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، القاهرة، 1977.
- 57- بوعنافة علي: المدخل لعلم اجتماع التربية، قسم علم الاجتماع، منشورات جامعة قسنطينة، الجزائر، ب، ت.
- 58- بونا بوار أنا: التربية المستقبلية، (ترجمة مورييس شريل)، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1983.
- 59 - بيومي أحمد : علم الاجتماع وقضايا السياسة الاجتماعية، دار المعرفة الجامعية، القاهرة، ب، ت.
- 60- تركي رايح : أصول التربية والتعليم، ديوان المطبوعات الجامعية، ط2، الجزائر، 1990.
- 61- تركي رايح : التعليم القومي والشخصية الجزائرية، المؤسسة الوطنية للنشر، ط2، الجزائر، 1981.
- 62- جابر سامية محمد : علم الاجتماع العام، دار النهضة العربية، ط1، بيروت، لبنان، 2003.
- 63- جلال عبد الفتاح : التربية والتعليم، وزارة التربية والتعليم، مصر، 1993.
- 64 - حامد عمار: في اقتصاديات التعليم، دار المعرفة، ط2، القاهرة، 1968.
- 65 - حامد عمار: مواجهة العولمة في التعليم والثقافة، الدار العربية للكتاب، ط1، القاهرة، 2000.
- 66 - حجاب محمد منير: الإعلام والتنمية الشاملة، دار الفجر للنشر والتوزيع، ط2، القاهرة، 2000.
- 67 - حجازي مصطفى: التخلف الاجتماعي، معهد الإعلام العربي، ط1، بيروت، لبنان، 1976.
- 68- حسن علي إبراهيم : التنمية والتعليم وجها لوجه، دار الوثائق، ط1، الكويت، 1989.
- 69- حمدان محمد زياد : ترشيد التدريس، مبادئ واستراتيجيات حديثة، دارالتربية الحديثة، الأردن، 1985.
- 70- حمدي علي أحمد : مقدمة في علم اجتماع التربية، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 2003.
- 71- حيدر فؤاد : التنمية والتخلف في العالم العربي، دار الفكر العربي، ط1، بيروت، لبنان، 1990.
- 72- خاطر أحمد مصطفى : التنمية الاجتماعية، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 2002.
- 73- خيربي السيد محمد: الإحصاء في البحوث النفسية والتربوية والاجتماعية، دارالنهضة العربية، القاهرة، 1970.
- 74 - رشوان حسين عبد الحميد أحمد : التربية والمجتمع، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2005.
- 75- رضوان أبو الفتوح : التخطيط التعليمي في مجال التنمية الاجتماعية والاقتصادية، معهد التخطيط القومي، القاهرة ، 1968.
- 76- زاهر ضياء الدين : التخطيط الشبكي للبرامج والمشروعات التعليمية، مركز ابن خلدون ودار سعاد الصباح، القاهرة ، 1992.
- 77 - زايد مصطفى: التنمية الاجتماعية ونظام التعليم الرسمي في الجزائر 1962-1980، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1986.
- 78- زرهوني الطاهر: التعليم في الجزائر قبل وبعد الاستقلال، موفم للنشر، الجزائر، 1994.
- 79 - زكي نجيب محمود : هذا العصر وثقافته، دار الشروق، القاهرة، 1980.
- 80- سام عبد العزيز: المدرسة الثانوية الشاملة، وزارة التربية والتعليم، المديرية العامة للتخطيط التربوي، بغداد، 1975.

- 81- سفاري ميلود: في الأسس المنهجية في توظيف الدراسات السابقة، دراسات في المنهجية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2000 .
- 82- سعد مرسي أحمد : تطوّر الفكر التربوي، عالم الكتب، ط11، القاهرة، 1986.
- 83- سلطان محمد السيد : مقدمة في التربية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1986.
- 84- سميرة أحمد السيد : علم اجتماع التربية، دار الفكر العربي، ط2، مصر، 1993.
- 85- سيد إبراهيم حجازي : التوجيه الفلسفي والاجتماعي للتربية، دار غريب للنشر، القاهرة ، ب.ت.
- 86- سيد جاب الله : التعليم والتنمية- رؤية نظرية ودراسة واقعية - مؤسسة الورق للنشر والتوزيع، ط1، الأردن ، عمان، 2004.
- 87- شبل بدران : التربية والمجتمع، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 2003.
- 88- شحاتة حسن : نحو تطوير التعليم في الوطن العربي بين الواقع والمستقبل، الدار المصرية اللبنانية، ط1، القاهرة، 2005.
- 89- شلتوت محمد علي : علم الاجتماع التربوي، مطبعة الشعب، القاهرة ، 1996.
- 90 - شروخ صلاح الدين : منهجية البحث العلمي، دار العلوم، عنابة، الجزائر، 2003.
- 91- شمس الدين عبد الأمير: الفكر التربوي عند ابن سحنون والقابسي، دار أقرأ، ط1، بيروت، 1985 .
- 92- شولتز تيودور: القيمة الاقتصادية للتربية، ( ترجمة محمد الهادي لعففي، ومحمود السيد سلطان )، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة ، 1975.
- 93- شفيق محمد : البحث العلمي، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 1998.
- 94- صابر محي الدين : دور التربية في التنمية في البلاد العربية، مكتب اليونسكو الإقليمي، أبوضبي، 1979.
- 95- صيداوي أحمد وآخرون : الإنماء التربوي، معهد الإنماء العربي، بيروت، 1982.
- 96- طراونة أخليف يوسف : أساسيات في التربية، دار الشروق للنشر والتوزيع، ط1، عمان، الأردن، 2004 .
- 97- عابدين محمد عباس: علم اقتصاديات التعليم الحديث، الدار المصرية اللبنانية، ط1، القاهرة، 2000.
- 98 - عبد الباري إسماعيل حسن : أبعاد التنمية، دار المعارف، القاهرة، 1982.
- 99- عبد الباسط عبد المعطي: بعض معوقات التنمية الريفية في المجتمعات العربية، معهد التخطيط القومي، القاهرة، 1977.
- 100- عبد الباسط محمد حسن : التنمية الاجتماعية، مكتبة وهبة، ط2، القاهرة، 1977.
- 101 - عبد الحي رمزي أحمد : التعليم العالي والتنمية، دار الوفاء للطباعة والنشر، ط1، الإسكندرية، 2006 .
- 102- عبد الدائم عبد الله : التخطيط التربوي، دار العلم للملايين، ط2، بيروت، 1972.
- 103- عبد الدائم عبد الله : التربية في البلاد العربية، حاضرها ومشكلاتها ومستقبلها، من 1950 إلى 2000، دار العلم للملايين ، ط6 ، بيروت ، 1988.

- 104- عبد الدائم عبد الله: مراجعة إستراتيجية للتربية العربية، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، تونس، 1995.
- 105- عبد الدائم عبد الله : نحو إستراتيجية تنمية القوى العاملة العربية، منظمة العمل العربية، بغداد، 1982.
- 106- عبد الرحمان عبد الله محمد: علم الاجتماع بين النشأة والتطور، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1999.
- 107- عبد الله محمد عبد الرحمن: مناهج وطرق البحث الاجتماعي ، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 2002.
- 108- عبد الغني عبود : التربية المقارنة في نهاية القرن، الإيديولوجيا من النظام إلى الانظام، دارالفكر لعربيط1، القاهرة، 1999.
- 109- عبد الكريم الأحول : التعليم الفني ومتطلبات التنمية في مصر، معهد التخطيط القومي، القاهرة، 1988.
- 110- عبد المعطي محمد أحمد: قضايا التنمية في الكويت، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، مؤسرة الأزهر، القاهرة، 1978.
- 111- عبيد أحمد حسين: فلسفة النظام التعليمي وبنية السياسة التربوية، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، 1996.
- 112- عدنان أحمد مسلم : البحث الاجتماعي الميداني، الجزء الأول، منشورات جامعة دمشق ، 1989.
- 113- عدي قصور: مشكلات التنمية ومعوقات التكامل الاقتصادي العربي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1983.
- 114- عنصريوسف: دراسات في المنهجية، إشراف فضيل دليو، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1995.
- 115- عليان رحي مصطفى وغنيم عثمان محمد: مناهج وأساليب البحث العلمي النظرية والتطبيق، دار صفاء، عمان، ط1، 2000.
- 116- عفيفي عبد الفتاح : بحوث علم الاجتماع المعاصر، دار الفكر العربي، ط1، القاهرة، 1996.
- 117- عويس خير الدين علي : دليل البحث العلمي، دار الفكر العربي، ط1، مصر، 1997.
- 118- عيسى علي و نزيه الجندي : التربية في الوطن العربي، منشورات جامعة دمشق، سوريا، 2001.
- 119- غياث بوفلجة : التربية والتعليم في الجزائر، دار الغرب للنشر والتوزيع، ط2، الجزائر، 2006.
- 120- غياث بوفلجة : التربية ومتطلباتها، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر، 1993.
- 121- غيث محمد عاطف : دراسات في علم الاجتماع التطبيقي، دار النهضة العربية، بيروت، ب، ت.
- 122- فهمي محمد سيف الدين : التخطيط التعليمي، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة ، 1975.
- 123- فهمي محمد سيف الدين : محاضرات في التخطيط للتعليم، معهد التخطيط القومي، القاهرة، 1970.
- 124- فضيل دليو، غربي علي وآخرون : أهمية المفاهيم في البحث الاجتماعي، أسس المنهجية في العلوم الاجتماعية، منشورات جامعة منتوري ، قسنطينة، الجزائر، 1999.
- 125- قويدر إبراهيم : تنمية الموارد البشرية، دار المعارف، القاهرة، 2001.

- 126- قيرة إسماعيل وآخرون : المجتمع العربي "التحديات الراهنة وآفاق المستقبل" منشورات جامعة منتوري، قسنطينة الجزائر، 1990.
- 127- ب. كوستانتينوف : المادية الديالكتيكية، (ترجمة فؤاد مراعي)، منشورات دارالجماعي، دمشق، 1973.
- 128- لافانزيني غي : الجمود والتجديد في التربية المدرسية، (ترجمة عبد الله عبد الدائم)، دار الكتاب اللبناني، ط1، بيروت، 1981.
- 129- لطفي علي: التنمية الاقتصادية - دراسة تحليلية - مكتبة جامعة عين شمس، القاهرة، 1986.
- 130- لطفي عبد الحميد: علم الاجتماع، دار المعارف، مصر، 1971.
- 131- لعفيفي محمد الهادي : التربية والتغيير الثقافي، مكتبة الأنجلو المصرية، ط4، القاهرة، 1975.
- 132- متولي غنيمة محمد : تمويل التعليم والبحث العلمي العربي المعاصر "أساليب جديدة" دارالمصرية اللبنانية، ط1، القاهرة، 2001.
- 133- محروس محمود خليفة : التنمية البشرية وقضاياها النظرية والمنهجية، ( تحليل نقدي )، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 2003
- 134- محسن مصطفى : التربية وتحولات عصر العولمة، المركز الثقافي العربي، ط1، بيروت، 2005.
- 135- محسن مصطفى : الخطاب الإصلاحى التربوي بين أسئلة الأزمة وتحديات التحول الحضاري- رؤية سوسيولوجية نقدية- المركز الثقافي العربي، دار البيضاء، ط1، بيروت، لبنان، 1999.
- 136- محمد الحر عبد العزيز : التربية والتنمية والنهضة، شركة المطبوعات النشر، ط1، بيروت، 2003.
- 137- محمد الشخبي علي السيد : علم اجتماع التربية ، دار الفكر العربي، ط1، القاهرة، 2002.
- 138- محمد الشريف أحمد وآخرون : إستراتيجية تطوير التربية العربية، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ، مصر ، 1979.
- 139- محمد الغريب عبد الكريم : البحث العلمي، مكتبة نهضة الشرق، القاهرة، 1987.
- 140- محمد عبد الفتاح محمد: التنمية الاجتماعية من منظور الممارسة المهنية للخدمة الاجتماعية، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 2003.
- 141- محمد علي محمد : علم الاجتماع والمنهج العلمي، دار المعرفة، ط4، الإسكندرية، 1984.
- 142- محمد فريد زينب : دراسات في التربية، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، 1982.
- 143- محمود عبد الرزاق وآخرون: التربية المعاصرة - طبيعتها الأساسية- دار القلم، الكويت، 1984.
- 144- محي الدين عمر: التخلف والتنمية، دار النهضة للطباعة والنشر، بيروت، 1975.
- 145- مرسى محمد منير: أصول التربية، عالم الكتب، القاهرة، 2001.
- 146- مرسى محمد منير: الإدارة التعليمية - أصولها وتطبيقاتها- عالم الكتب، القاهرة، 1984.
- 147- مرسى محمد منير: الاتجاهات المعاصرة في التربية المقارنة، عالم الكتب، القاهرة، 1974.
- 148- مرسى محمد منير: التربية ومجالات التنمية في الإنماء التربوي، مكتبة وهبة، القاهرة، 1985.

- 149- مرسي محمد منير: التربية المقارنة بين الأصول النظرية والتجارب العالمية، عالم الكتب، القاهرة، 1998.
- 150- مرسي محمد منير و النوري عبد الغني: تخطيط التعليم واقتصادياته، دار النهضة العربية، القاهرة، 1977.
- 151- مرسي محمد منير: تخطيط التعليم واقتصادياته، عالم الكتب، القاهرة، 1998.
- 152 - منيسي حسن : منهاج البحث التربوي ، دار الكندي، الأردن، ط1، 1999، ص. 39.
- 153- مسلم محمد: منهاج البحث التربوي، دار الغرب ، وهران ، ط2 ، الجزائر، 2004 .
- 154 - مصدق جميل الحبيب : التعليم والتنمية الاقتصادية، دار الرشيد للنشر، بغداد، العراق، 1989.
- 155- مطانيوس حبيب : التنمية الاقتصادية، منشورات جامعة دمشق، سوريا، 1982.
- 156- نازلي صالح : في التربية المقارنة، عالم الكتب ، القاهرة، 1974.
- 157 - ناصر إبراهيم : فلسفات التربية، دار وائل للنشر والتوزيع، ط1، الأردن، 2001.
- 158- نشواتي عبد الحميد: علم النفس التربوي، مؤسسة الرسالة، ط9، بيروت، 1988.
- 159- نشوان يعقوب حسين: التربية في الوطن العربي، دار الفرقان للنشر والتوزيع، ط1، الأردن، 2005.
- 160- نوفل محمد نبيل: التعليم والتنمية الاقتصادية، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، 1979.
- 161- هاريسون فريديريك وماير تشارلز: التعليم والقوى البشرية والنمو الاقتصادي، (ترجمة إبراهيم حافظ)، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، 1966.
- 162- هانسون وجون : التربية والتقدم الاجتماعي والاقتصادي للدول النامية، (ترجمة محمد لبيب النجيجي)، نهضة مصر للطباعة والنشر، القاهرة، 1976.
- 163- ولد خليفة محمد العربي: المهام الحضارية للمدرسة في الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 1989.
- 164- ويبستر أندرو: مدخل لسوسيولوجيا التربية، (ترجمة حمدي حميد يوسف) ، دار الشؤون الثقافية العامة، العراق ، 1986.

## II - المعاجم والقواميس:

- 1- أحمد زكي بدوي: المعجم العربي الميسر، دار الكتاب اللبناني، بيروت، لبنان، ب.ت.
- 2- أحمد زكي بدوي: معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية، مكتبة لبنان، بيروت، ب.ت.
- 3- أحمد شفيق السلطوي : قاموس التنمية الاجتماعية والخدمات الاجتماعية، دارالمعرفة الجامعية، القاهرة، 2000.
- 4- الجوهري عبد الهادي: قاموس علم الاجتماع، المكتب الجامعي الحديث، ط3، الإسكندرية، 1998.
- 5- الكيالي عبد الوهاب: موسوعة السياسة، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، الجزء الأول، 1985.
- 6- المنجد الأبجدي: دار المشرق، ط5، بيروت ، لبنان، 1967.
- 7- بن هادية علي وآخرون: القاموس الجديد للطلاب، دار الكتاب اللبناني، ط1 ، بيروت، لبنان، 1971.
- 8- صليبيا جميل: المعجم الفلسفي، دار الكتاب اللبناني، ط1، بيروت، لبنان، 1979.
- 9- فاخر عاقل: معجم علم النفس، دار العلم للملايين، بيروت، لبنان، 1971.

- 10- لويس اليسوعي: المنجد في اللغة والأدب والعلوم، ط2، بيروت، لبنان، ب.ت.  
 11- محمد عاطف غيث: قاموس علم الاجتماع، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ب.ت.  
 12- معجم العلوم الاجتماعية: الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 1975.

### III- المجالات والدوريات:

- 1 - أبو أصعب صالح خليل: وسائل الإعلام و التنمية في الإمارات العربية المتحدة، مجلة دراسة الخليج والجزيرة العربية، العدد47، السنة الثامنة عشر، الكويت، 1986.  
 2- أحمد المهدي عبد الحليم: اتجاهات حديثة في سياسة التعليم العام وبرامجه ومناهجه، مجلة عالم الفكر، المجلد التاسع عشر، العدد الثاني، الكويت، 1988.  
 3- أحمد زكي بدوي: الموارد البشرية في الأقطار العربية، مجلة النفط والتنمية، العدد 12، جوان، 1977.  
 4 - أسامة عبد الرحمان : التنمية العربية، مجلة المستقبل العربي، العدد 165، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت، لبنان، 1992.  
 5- أ. فوك هارولد : التكنولوجيا والتعليم العام، مجلة مستقبل التربية، العدد الأول، السنة الأولى، مركز مطبوعات اليونسكو، القاهرة، 1975.  
 6- إبراهيمي أحمد طالب: التعليم والثقافة في الجزائر، وزارة الإعلام والثقافة، العدد4، المؤسسة الوطنية للطباعة والنشر، الجزائر، 1971.  
 7- الأهواني أحمد فؤاد: جون ديوي، الفكر العربي، عدد11، دار المعارف، القاهرة، 1995.  
 8- البرغوثي عبد اللطيف: دورالتربية في دفع عجلة التنمية، مجلة شؤون فلسطينية، ديسمبر، 1990.  
 9- الجلال عبد الله عبد العزيز: تربية اليسر وتخلف التنمية، عالم المعرفة، العدد 91، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، 1985.  
 10- الشيباني عمر تومي : كيف يمكن للتربية أن تكون عاملا من عوامل النمو الاقتصادي؟ التخطيط التربوي في البلاد العربية، العدد18، السنة الرابعة، بيروت، 1966.  
 11- الشيخ بكري : التخطيط التربوي عملية توفيق بين الإنسان ومستقبله، مجلة التربية الجديدة، العدد الثالث، مكتب اليونسكو للتخطيط التربوي في البلاد العربية، بيروت، 1974.  
 12- الصبيحي موسى: التعليم والثقافة، مجلة العربي، وزارة الإعلام بدولة الكويت، العدد 439، الكويت، 1999.  
 13- العنقري خالد بن محمد : أبعاد التنمية العربية الشاملة في المملكة العربية السعودية، مجلة العلوم الاجتماعية، المجلد 17، العدد الثالث، جامعة الكويت، 1989.  
 14- العلوي محمد الطيب : وزارة التربية والتعليم الأساسي ، مجلة التربية، العدد 1، السنة الأولى، 1982.  
 15- الغنام محمد أحمد: أضواء على العلاقة بين التجديد التربوي والتنمية، مجلة التربية الحديثة، العدد 12، السنة السادسة، مكتب اليونسكو الإقليمي للتربية في البلاد العربية، بيروت، 1979.

- 16- الغنام محمد أحمد: العالم العربي سنة 2000، مجلة التربية الجديدة، العدد العشرين، السنة السابعة، مكتبة اليونسكو الإقليمي للتربية في البلاد العربية، بيروت، 1980.
- 17- الغنام محمد أحمد : المدرسة المنتجة - راية التعليم من منظور اقتصادي واسع- مجلة التربية الجديدة، العدد التاسع والعشرون، السنة العاشرة، مكتب اليونسكو الإقليمي للتربية في البلاد العربية، بيروت، 1983.
- 18- أنطوان حبيب رحمة:أوضاع عمالة خريجي التعليم المعاصر، مجلة العلوم الاجتماعية، مجلد25، العدد1، الكويت، 1997.
- 19- أ. هانشويك إريك: ما سبب أهمية النوعية بالنسبة للتعليم؟ مجلة التمويل والتنمية، المجلد 42، العدد2، الكويت، 2005.
- 20- بلحناشي زليخة : العالم العربي والتنمية الاقتصادية ، مجلة العلوم الإنسانية ،العدد 25، جامعة منتوري ، قسنطينة، الجزائر، 2005.
- 21- بوسنة محمد: النسق التربوي في الجزائر-رهانات التغيير - حوليات الجزائر، عدد خاص، منشورات جامعة الجزائر، 1996.
- 22- جميل إبراهيم: ديمقراطية التربية، مجلة الفكر العربي، العدد 24، السنة الثالثة، بيروت، 1981.
- 23- جون ديوي أب المدرسة التقدمية، مجلة المعلم، العدد7، الجزائر، 2001.
- 24- حامد عبد المقصود عبد الهادي: الشباب والتنمية، مجلة الفيصل، العدد 112 ، جويلية 1986.
- 25 - حسين رجائي: ربط التخطيط التربوي بخطة التنمية في الجمهورية العربية المتحدة، التخطيط التربوي في البلاد العربية، العدد العشرون، السنة الرابعة، مكتب اليونسكو الإقليمي في البلاد العربية، بيروت، 2002.
- 26- خروف حميد: الإشكالية والبناء المنهجي في البحث السوسولوجي، مجلة الباحث الاجتماعي، العدد الثاني، السنة الثانية، سبتمبر 1999، جامعة منتوري، قسنطينة، 1999.
- 27- رشاد محمد السعيد محمد: استشراف حاجة التعليم الإعدادي العام من التلاميذ والفصول والمعلمين في العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، (2001- 2010 )، مستقبل التربية، المجلد الثامن، العدد الخامس والعشرين، أبريل، 2002.
- 28- روفائيل صليب: التعليم والعمالة في الدول العربية، مجلة التربية الجديدة، العدد 17، السنة السادسة، مكتب اليونسكو للتربية في البلاد العربية، بيروت، 1972.
- 29- زاهر ضياء الدين: التعليم ونظريات التنمية- دراسات تحليلية نقدية - مجلة دراسات تربوية، العدد الأول، نوفمبر 1985، القاهرة ، 1985.
- 30- زين إلياس : الأقطار العربية والتعليم الابتدائي الإلزامي، قضايا عربية، العدد2، السنة السادسة، يونيو 1979.

- 31- سعاد خليل إسماعيل: مطالب التنمية في الوطن العربي، مجلة التربية الجديدة، العدد7، السنة الثالثة، مكتب اليونسكو الإقليمي في البلاد العربية، بيروت، 1975.
- 32- شريط عابد: واقع الشراكة الاقتصادية الأوروبية مع دول المغرب العربي، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 21، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، 2004.
- 33 - شكري عباس : التعليم الثانوي وتنوعه في البنى والمحتويات من حيث أسبقيته لتطوير التربية، المجلة العربية للتربية، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، تونس، 1982.
- 34 - عبد المعطي يوسف: المتغيرات العالمية لعصرنا ومناهج المستقبل، مجلة المعلم، العدد2، جوان/ جويلية 2000، الجزائر، 2000.
- 35- عبود عبد الغني : أقوال في التنمية، مجلة الفكر العربي، العدد 45، السنة السابعة، بيروت، لبنان، 1987.
- 36- عوض محمد : لماذا التنمية الشاملة ؟ مجلة الفيصل، العدد 91، السنة الثامنة، السعودية، 1984.
- 37- قضيبي ألبان غادة : التعلم مشروع اقتصادي، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 146، بيروت، لبنان، أفريل، 1991.
- 38- م.ح. رابح : التعليم بين ليل الاستعمار وشمس الحرية، مجلة الجندي، العدد 46، الجزائر، 1982.
- 39 - محمد حافظ غانم : فلسفة التعليم في الخطة الخماسية القادمة، صحيفة التربية، السنة الثانية والعشرون، العدد الثاني، رابطة خريجي معاهد وكليات التربية، القاهرة، 1970.
- 40 - مستقبل جديد للتعليم الثانوي: مجلة مستقبل التربية، العدد 8، مطبوعات اليونسكو، القاهرة، 1974.
- 41 - مطاوع إبراهيم عصمت : التخطيط التربوي، مجلة التربية، العدد4، السنة العشرون، القاهرة، 1968.
- 42 - هاشم محمد سعيد عبد الوهاب: التعليم التقني والتنمية في الوطن العربي، المجلة العربية للتعليم التقني، المجلد الأول، العدد الأول الاتحاد العام للتعليم التقني، بغداد، 1984.
- 43 - مكتب اليونسكو للتربية في البلاد العربية: ه. س. برنس: التنبؤ بالحاجات الاقتصادية والاجتماعية، (ترجمة عبد الله عبد الدائم)، العدد السادس، السنة الثانية، بيروت، لبنان، 1974.
- 44 - تقرير التنمية البشرية: خلق الفرص للأجيال القادمة، منشورات المكتب الإقليمي للدول العربية التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، عمان، 2002.
- 45 - مركز البحوث التربوية: دراسات وبحوث تربوية، المجلد 17، الدوحة، يناير 1988.
- 46 - مكتب اليونسكو الإقليمي للتربية في البلاد العربية: برنامج التجديد التربوي من أجل التنمية في الدول العربية، مجلة التربية الجديدة، العدد8، السنة السادسة، بيروت ، 1979.
- 47 - مكتب اليونسكو الإقليمي للتربية في البلاد العربية: تقدم التعليم في البلاد العربية في ضوء قرارات مؤتمر مراكش، مجلة التربية الجديدة ، العدد 10، عدد خاص، السنة العاشرة ، بيروت، لبنان، 1983.
- 48 - مكتب اليونسكو الإقليمي للتربية في البلاد العربية: التنمية التربوية من أجل مكافحة الفقر، مجلة التربية الجديدة، السنة الرابعة، بيروت، 1977.

#### **IV- المراسيم والقرارات والمواثيق والمنشورات:**

- 1- المرسوم 72/76 المؤرخ في 16-04-1976، المتضمن تنظيم مؤسسات التعليم الثانوي، أمية 16-04-1976، الجزائر.
- 2- جبهة التحرير الوطني: مقررات اللجنة المركزية، الدورة الثانية، ديسمبر 1979.
- 3- وزارة التربية الوطنية: نشرة إعلامية تصدرها وزارة التربية، العدد الثاني، 1990.
- 4- وزارة التربية الوطنية: النصوص الأساسية الخاصة بقطاع التربية والتعليم، الديوان الوطني للمطبوعات المدرسية، فيفري 1992، الجزائر، 1992.
- 5- وزارة التربية الوطنية: أخبار التربية، العدد، 2 سبتمبر 1994.
- 6- وزارة التربية الوطنية: التربية الوطنية بالأرقام، مديرية التخطيط، فيفري 1996-1997، الجزائر، 1997.
- 7- وزارة التربية الوطنية: نافذة على التربية، نشرة إعلامية شهرية يصدرها المركز الوطني للوثائق التربوية، العدد 31، جانفي 2000.
- 8- وزارة التربية الوطنية: النشرة الرسمية للتربية الوطنية، العدد 39 جويلية / أوت 2000.
- 9- وزارة التربية الوطنية: نافذة على التربية، نشرة إعلامية شهرية يصدرها المركز الوطني للوثائق التربوية، العدد 11، جانفي 2001.
- 10- وزارة التربية الوطنية: المنشور الوزاري رقم 789/ و.ت. أ.ع المؤرخ في 3 ماي 2003، المتعلق بتحضير الدخول المدرسي 2003-2004.
- 11- وزارة التربية الوطنية: ملف إصلاح المنظومة التربوية (هيكلية التعليم الثانوي والتقييم)، الجزائر، 2005.

#### **V- الرسائل والأطروحات:**

- 1- إبراهيمي الطاهر: منظومة التشريع المدرسي والمردود التربوي للمدرسة الجزائرية (مؤسسة التعليم الثانوي نموذجاً)، (رسالة دكتوراه غير منشورة)، قسم علم الاجتماع، جامعة منتوري قسنطينة، 2004.
- 2- أسامة شاكور عبد العليم: دراسة مقارنة لتنوع التعليم في المرحلة الثانوية بمصر وبعض البلدان الأجنبية، (رسالة دكتوراه غير منشورة)، جامعة الأزهر، القاهرة، 1989.
- 3- بلقاسم سلاطينية: التكوين المهني والتنمية " رؤية امبريقية " (رسالة دكتوراه غير منشورة)، معهد علم الاجتماع، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، 1999.
- 4- دسوتي حسين عبد الجليل: الكفاية الخارجية للتعليم الثانوي الصناعي، (رسالة ماجستير)، كلية التربية، جامعة عين شمس، القاهرة، 1981.
- 5- دلال ياسين محمد: تحديث التعليم الثانوي المصري في ظل توقعات التغير في هيكل العمالة عام 2000، (رسالة دكتوراه غير منشورة)، قسم أصول التربية، جامعة عين شمس، القاهرة، 2000.

6- رجب مصطفى عبد الله : دور المعلم الثانوي والمهني في تحقيق أهداف التنمية ، (رسالة دكتوراه غير منشورة)، كلية التربية، جامعة المنصورة، 1981.

7- عثمان يوسف عثمان : دور التعليم الثانوي في التنمية في السودان على ضوء بعض الاتجاهات المعاصرة، (رسالة دكتوراه غير منشورة )، كلية التربية، جامعة عين شمس، القاهرة، 1986.

8- عواطي بوبكر: نظرية المعرفة عند ابن خلدون وأبعادها التربوية،(رسالة دكتوراه غير منشورة )، قسم علم الاجتماع ، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية،جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، 2002.

9- كامل حامد جاد علي: تطوير التعليم الثانوي في جمهورية مصر في ضوء المتغيرات المجتمعية والتعليمية، (رسالة دكتوراه غير منشورة)، كلية التربية، جامعة عين شمس، القاهرة، 1996.

10- محمد علي الدويري: دراسة مقارنة لدور التعليم الثانوي العام في التنمية الاقتصادية والاجتماعية في كل من الأردن ومصر والمملكة المتحدة والاتحاد السوفيتي ،(رسالة دكتوراه غير منشورة)، كلية التربية، جامعة عين شمس، القاهرة، 1982.

11 - محمود سلطان: دور التربية في خطة التنمية ،(رسالة ماجستير غير منشورة)،كلية التربية جامعة عين شمس، القاهرة، 1986.

## VI- المؤتمرات والندوات والمنتديات:

1- المؤتمر الإقليمي الثالث لوزراء التربية والتخطيط،الاتجاهات السائدة في التعليم العام والمهني في البلاد العربية، مراكش، 1970.

2- اليونسكو: آفاق جديدة للتربية من أجل التنمية في البلدان العربية، ورقة عمل المؤتمر الرابع لوزراء التربية المؤولين عن التخطيط الاقتصادي في البلدان العربية، الإمارات العربية المتحدة، 1977.

3- اليونسكو: العنصر البشري في الإصلاح التعليمي ، روبرت ماك كيج (ترجمة عبد الستار همام محمد بدر)، مجلة مستقبل التربية، العدد الأول، 1981.

4- اليونسكو: إصلاح التعليم على المستوى المحلي، دراسة المعهد الدولي للتخطيط التربوي، (ترجمة محمد جلال عباس)، مجلة مستقبل التربية، العدد الأول، 1981.

5- اليونسكو: التعليم التقني والأكاديمي في العالم 1970-1980، مكتب الإحصائيات، باريس، 1983.

6- اليونسكو: التعليم في الدول العربية، مؤتمر أبوضبي، دراسات وثائق تربوية، القاهرة، 1977.

7- المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم: اجتماع مسؤولين وخبراء لدراسة مكانة التعليم التقني بالنسبة للتعليم العام في البلاد العربية، المنعقد في دمشق من 1 إلى 6 أبريل 1978، إدارة التربية ، القاهرة، 1980.

8- المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم: من قضايا التعليم الفني في البلاد العربية، دراسة أعدت في اجتماع المسؤولين عن التعليم التقني في البلاد العربية المنعقد في الكويت في الفترة 10-15 نوفمبر 1979، تونس،

1980.

- 9- المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم: تحديث برامج التعليم الثانوي العام والمهني وتكاملها وربطها باحتياجات التنمية في الأقطار العربية، اجتماع مسؤولي التعليم و تخطيط القوى العاملة، الرياض، 1998.
- 10- المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم : حلقة المدرسة الثانوية للتعليم العام والمهني في البلاد العربية، تونس، 1998.
- 11- المركز العربي للبحوث التربوية : الاتجاهات الحديثة في التعليم الثانوي بدول الخليج العربي، مكتب التربية العربي لدول الخليج، الكويت، 1981.
- 12- المركز القومي للبحوث التربوية والتنمية: البدائل المقترحة لنظام التشعيب ومدة الدراسة في التعليم الثانوي، القاهرة، 1990 .
- 13- مؤتمر وزراء التربية العرب: التقرير الختامي للمؤتمر الأول لوزراء التربية والتعليم العرب، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، طرابلس، ليبيا، ديسمبر، 1998.
- 14- المؤتمر الدولي لتطوير التعليم الثانوي المنعقد في مسقط من 22-24 ديسمبر 2002 بالتعاون مع وزارة التربية والتعليم ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة، 2002.
- 15- تقرير التنمية العربية: خلق الفرص للأجيال القادمة، منشورات المكتب الإقليمي للدول العربية التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، عمان، 2002.
- 16- صندوق النقد الدولي: التمويل والتنمية، واشنطن 2005، مركز الأهرام للترجمة والنشر، مصر، 2005.
- 17- البنك العالمي للتنمية : تقرير البنك العالمي حول الإصلاحات التربوية والتنمية في العالم العربي، 2008.
- 18- زحلان أنطوان: احتياجات الوطن العربي من القوى البشرية، منتدى الفكر العربي المنعقد بعمان، 1990.
- 19- المركز العربي للبحوث التربوية لدول الخليج العربي: شفشق محمود عبد الرزاق وآخرون: العلاقة بين التعليم العام والتعليم المهني، الجمعية العلمية الكويتية، الكويت، 1981.
- 20- الملتقى الوطني الأول في تعليمية العلوم الإنسانية : صالح مفقودة ، تعليمية العلوم الإنسانية، المنعقد في 22 إلى 24 ماي 2000، الجزائر، 2000 .
- 21- المؤتمر العلمي السنوي الثالث: عبد القادر حسن خليفة: استثمارية التعليم الفني الصناعي في مصر، دراسة وصفية لتدفق المتخرجين وتوزيعهم في سوق العمل في مصر، رابطة التربية الحديثة، القاهرة، 1993.

### ثانيا. المراجع باللغة الأجنبية:

#### -OUVRAGES :

- 1 - Angers Maurice: **Initiation pratique a la Méthodologie des sciences humaines**, Dec, Inc Québec 1996, p52
- 2 -Altet Marguerite : **La formation Professionnelle des enseignants** ; P .U.F ; Paris ; 1994

- 3 -Astolfi Jean Pierre : **L'erreur un outil pour enseigner** ; E .S.F ; Paris ; 1997.
- 4 -Bachy Jean Paul : **L'éducation dans les encyclopédies du savoir moderne** ;C.E.P.L ; Paris; 1975.
- 5-Beni Saad Mohamed el Hocine :**Economie du développement de l'Algérie** ; O.P.U; Alger; 1979.
- 6-BESNARD.P-LIETARD.B: **LA FORMATION CONTINUE**; PARIS ; P.U.F;1976.
- 7-Bourdieu .p /Passeron.j.c : **La reproduction** ; Edition ; Paris ; 1970.
- 8 -Claparède. E : **L'éducation fonctionnelle**;6 ème Edition déca chaux et neistle ;1973.
- 9-Dubar Claude : **La formation professionnelle continée** ; édition la découverte ; Paris ; 1985.
- 10- George A .Sabato/ Natalio Botana : **La science, la technique et l'avenir de l'Amérique latine**; 1980.
- 11- Graff Alain et le bihan Christine : **Lexique de la philosophie**; Edition du Seuil ; France ; 1996.
- 12- Grawitz Madeleine : **Méthode des sciences sociales** ; édition Dalloz ; 8ème Edition ; Paris ; France 1990.
- 13 -Grigorie Roger : **L'éducation professionnelle** ; O.P.D.E ; Paris ; 1977.
- 14 -Ibrahimi Ahmed Taleb : **De la colonisation à la révolution culturelle** ; SNED; Alger ; 1981.
- 15 -John Medley: **Development is more then money**, development and cooperation; Bonn; N°4; 1990.
- 16 -Julia Didier : **dictionnaire de la philosophie** ; Librairie Larousse ; Paris ; 1982.
- 17- KAZUO ISHIZAHA: **Essential Differences between the Education Reforms in the U.S.A and JAPAN**; National Institute for Educational Research; TOKYO; JAPAN; 1988.
- 18 -Livenais Patrick et Vauglade Jacques : **Education Changement démographique et développement** ; Edition ORSTOM ; Paris ; 1991.
- MARTENS / S.C : **Le model Algérien du développement** ; MGER ; S.E.P ; 1989 \*19
- 20 - MOSTAFA MOHAMED METWALLY: **A comparative study of the Reorganization of secondary education in the united stat England and Sweden**; with reference in the Arab republic of Egypt; Egyptian education; London;March;1986 .
- 21- Perrenoud Philippe : **Construire des compétences des écoles** ; Paris ; E .S.F; 1997.
- 22 - Quivy Raymond / Luc Van Campenhautd : **Manuel de recherche en sciences sociales** ; Dunoud ; Paris ; 1988.
- 23-Redjem Necib : **Industrialisation et système éducatif Algérien** ; O.P.U; 1986
- 24 -Reuven Feurstein : **Pédagogie de la médiation autour du P .E.I chronique scolaire** ; Lyon ; 3e édition ; 1976.

25 -Safir Nadji : **Essais d'analyse sociologique** ; Tome 1; O.P.U; Alger ; 1985.

26 -Vaizy John : **L'éducation de demain** ; Edition spécial ; Londre ; 1962.

27-Vial Jean : **Histoire de l'éducation** ; P.U.F; Paris; 1998.

مواقع انترنت:

**-SITES INTERNET:**

- [uqu.edu.sa/mypage/drabid/articl/10.htm](http://uqu.edu.sa/mypage/drabid/articl/10.htm)

- [www.alolabor.org/naroblobar/images/stories.tinneya/1460.62005/18 doc.](http://www.alolabor.org/naroblobar/images/stories.tinneya/1460.62005/18.doc)

- [www.api @api.org.kw](http://www.api@api.org.kw)

- [http/bellquel.bo.cmr.it/attivita/ecomre/school/2 htm.](http://bellquel.bo.cmr.it/attivita/ecomre/school/2.htm)

- [www.montadayat.org](http://www.montadayat.org)

- [http//Eurydice.org/documents/ref/en/Noreen.htm](http://Eurydice.org/documents/ref/en/Noreen.htm)

## الملاحق

الرقم	عنوان الملحق
1	نموذج لاستمارة استبيان موجهة إلى خريجي التعليم الثانوي العاملين بالمؤسسات الإدارية والإنتاجية بمدينة قالمة.
2	نموذج لاستمارة استبيان موجهة للمشرفين على خريجي التعليم الثانوي العاملين بالمؤسسات الإدارية والإنتاجية بمدينة قالمة.
3	بطاقة فنية لمؤسسة صناعة الخزف (ETER) بمدينة قالمة.
4	بطاقة فنية لمركب صناعة الدراجات والدراجات النارية (CYCMA) بمدينة قالمة
5	بطاقة فنية لمركب تكرير السكر (SORASUCRE) بمدينة قالمة.
6	بطاقة فنية خاصة بوضعية الموظفين من المشرفين والمستخدمين العاملين بكليات جامعة 8 ماي 1945 بقالمة.
7	نماذج لطلبات موجهة من طرف الباحث إلى مديري المؤسسات المعنية بالدراسة الميدانية مؤشرة من طرف رئيس قسم علم الاجتماع جامعة منتوري بقسنطينة.
8	ملخص الرسالة باللغات : العربية - الفرنسية - و الانجليزية.

الجمهورية  
الجزائرية  
الديمقراطية

## طية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة منتوري قسنطينة  
كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية  
- قسم علم الاجتماع -

# التعليم الثانوي ودوره في التنمية الاقتصادية والاجتماعية (الجزائر نموذجاً)

دراسة ميدانية لواقع التعليم الثانوي في الجزائر ودوره في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، أجريت على عينة من الخريجين ومشرفيهم العاملين بالقطاع الإداري والإنتاجي بولاية قالمة.

- أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه العلوم في علم اجتماع التنمية -

- إشراف الأستاذ الدكتور:

ميلود سرفاري

- إعداد الطالب:

لخضر غول

ملاحظة: بيانات هذه الاستمارة تبقى سرية، ولا تستخدم إلا لأغراض البحث العلمي.

السنة الجامعية: 2009/2008

- ملحق رقم (1)

استمارة موجهة لخريجي التعليم الثانوي (العاملين بالمؤسسات الإدارية والإنتاجية) بولاية قالمة.

- ضع علامة (X) مقابل الإجابة التي تراها مناسبة.

## بيانات شخصية:

- 1- الجنس:  ذكر  أنثى
- 2- السن:  سنة
- 3- الحالة العائلية:  أعزب  متزوج  مطلق  أرمل
- 4- المستوى التعليمي:  الثالثة ثانوي  ثالثة ثانوي
- 5- الشهادات والمؤهلات العلمية:  شهادة البكالوريا  شهادة تقنية

- أخرى تذكر: .....

- 6- خريج تعليم ثانوي عام
- 7- خريج تعليم ثانوي تقني
- 8- الوظيفة الحالية: عون إداري  معاون إداري  مساعد إداري  متصرف إداري
- عامل مهني(التحكم)  عامل متخصص  تقني

- أخرى تذكر : .....

9- الصفة:  متعاقد  متربص  مثبت

10- الأقدمية في الوظيفة الحالية : .....

## II- بيانات تتعلق بمستوى تكوين خريج التعليم الثانوي وتوجهاته المستقبلية:

11 - هل تعتقد أن مناهج وبرامج التعليم الثانوي تسمح باستثمار الطاقات الإبداعية لدى التلميذ عند التخرج ؟

نعم  لا  - إذا كان لا، فهل لكونها :

- تقليدية لم تعد تسير تطورات العصر العلمي
- تركز على الجانب النظري دون الجانب التطبيقي
- عدم ربطها بالحياة الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع
- عدم ملاءمتها لاحتياجات ومتطلبات سوق العمل

- أخرى تذكر : .....

12 - هل الخبرات والمعارف المحصل عليها تسمح للخريج بالتكيف مع عمله ؟

نعم  لا  - إذا كانت الإجابة بلا، فهل يعود ذلك إلى:

- عدم ربط التعليم الثانوي بمؤسسات العمل والانتاج
- صعوبة التكيف مع تقنيات ووسائل العمل الحديثة
- اهتمام التعليم الثانوي بالكم على حساب الكيف
- الاهتمام بالجانب النظري دون الجانب التطبيقي

- أخرى تذكر : .....

13- هل التحاقك بالعمل الحالي تم عن طريق ؟

- مسابقة
- مفتشية العمل
- علاقات شخصية

- أخرى تذكر : .....

14- كيف تفسر إقبال التلاميذ على التعليم الثانوي العام ونفورهم من التعليم الثانوي التقني ؟

- لأن التعليم التقني لا يفتح المجال للتعليم العالي
- احتقار أولياء التلاميذ ونفورهم من العمل اليدوي
- لأن التعليم الثانوي التقني والمهني ذو مردود ضعيف

- أخرى تذكر : .....

15- هل أجريت تربصا قبل الالتحاق بالعمل الحالي ؟

نعم  لا  - إذا كانت الإجابة بلا ، لماذا .....

.....

16- ما هي درجة رضاك عن مستوى أدائك للعمل الحالي ؟

- راض إلى حد كبير  راض إلى حد ما  غير راض

17 - هل عدم قدرة خريج التعليم الثانوي على التكيف مع عمله يعود إلى:

- عدم ملائمة المناهج للأهداف المسطرة
- عدم توفر الوسائل التكنولوجية الحديثة
- ضعف الكفاءة المهنية عند المدّرسين
- فشل سياسة التربية والتعليم عامته

- أخرى تذكر : .....

### **III- بيانات تتعلق بالأبعاد الاقتصادية والاجتماعية للتعليم الثانوي:**

18- هل تعتقد أن خريجي التعليم الثانوي مؤهلون مهنيا للمساهمة في مخططات التنمية الاقتصادية والاجتماعية ؟

نعم  لا  - إذا كانت الإجابة بلا ، فهل هذا يعود إلى :

- عدم إدراك أهمية التخطيط للتعليم وفوائده
- عدم إدراك أهمية العوامل البشرية في التنمية
- عدم ملائمة نوعية التعليم لاحتياجات السوق

- أخرى تذكر : .....

19 - ما هي الشروط الواجب توفرها ليلعب التعليم الثانوي دورا إيجابيا في التنمية ؟

- تشجيع البحوث العلمية ولا سيما التربوية منها
- حث التلاميذ إلى التوجه نحوالتعليم التقني والمهني
- توفير الإمكانيات المادية والبشرية اللازمة
- إشراك رجال التربية والتعليم في التخطيط للتنمية

- أخرى تذكر : .....

20- هل النهوض بأسباب التنمية الاقتصادية والاجتماعية مرهون بمدى استخدام التكنولوجيا الحديثة في التعليم؟

نعم  لا  لا  - إذا كانت الإجابة بنعم، فهل لأنها (ترتيب الإجابة حسب الأولوية):

- توفر رصيدا غير محدود من المعارف
- تصل الشباب بالعالم الخارجي و منجزاته
- تفجر الطاقات الابداعية لدى التلميذ
- تساهم في تطوير البحوث العلمية والتربوية

- أخرى: .....

21- إلى أي حد تتناسب نوعية التعليم الثانوي مع متطلبات سوق العمل؟

إلى حد كبير  إلى حد ما  لا تتناسب إطلاقا

22- هل تعتقد أن برامج التعليم الثانوي تعمل على ترسيخ قيم حب العلم و تمجيدهما باعتبارهما أساس التقدم والتنمية ؟ نعم

لا

23- ما هي القيم التي تفضلها في حياتك المهنية ؟

- احترام الوقت
- تحمل المسؤولية
- حب العمل
- حب العلم

24- عموماً هل تحظى المواد المدعمة للشخصية الوطنية ومبادئ الحرية والديمقراطية بالعناية الكافية من طرف الأساتذة والتلاميذ؟  
نعم  لا  - إذا كانت الإجابة بلا ، لماذا .....

25- هل تعتقد أن التعليم الثانوي يساهم في بناء شخصية التلميذ و إعداده ليكون فرداً صالحاً في المجتمع ؟  
نعم  لا  - إذا كانت الإجابة بلا، فهل لأنه:

- لا يراعى القيم والمبادئ السائدة في المجتمع
- غير قادر على حماية التلميذ من آثار الغزو الثقافي
- لا يعزز ثقة الخريجين في أنفسهم وفي مستقبلهم

- أخرى تذكر :

#### IV- بيانات تتعلق بمدى قدرة الخريج على التحكم في العمل وإتقانه:

26- إلى أي حدّ كانت المعارف والمهارات المتحصّل عليها في التعليم الثانوي مفيدة لك في عمالك الحالي؟  
إلى حد كبير  إلى حد ما  غير مفيدة

27- هل تجد علاقة بين المستوى التعليمي للخريج وقدرته على التحكم في العمل وإتقانه؟  
كل الخريجين  معظم الخريجين  بعض الخريجين   
عدد قليل من الخريجين  لا أحد من الخريجين

28- هل هناك صعوبات واجهتك بعد التحاقك بموقع العمل ؟

- نعم  لا  - إذا كان نعم، فما نوع هذه الصعوبات ؟
- صعوبة التكيف مع العمل الجديد
  - نقص في الخبرة المهنية والتدريب
  - عدم تناسب المؤهلات مع العمل الجديد
  - عدم الاستفادة من التطورات العلمية والتقنية

- أخرى تذكر :

29- ما هي درجة إتقانك للعمل الحالي ؟

عالية جداً  عالية  متوسطة  ضعيفة  ضعيفة جداً

إذا كانت درجة الإتقان ضعيفة ، فما سبب ذلك ؟

30- هل الوسائل المتاحة ساعدتك على الأداء الجيد للعمل ؟

نعم  لا  - إذا كانت الإجابة بلا، فهل يعود إلى كونها:  
غير كافية  غير صالحة  عدم القدرة على التحكم فيها

31- هل ترى أن التعليم الثانوي قادر على إعداد قوى عاملة مؤهلة لتحقيق النمو الاقتصادي والاجتماعي؟

نعم  لا  - إذا كانت الإجابة بلا ، فهل يعود ذلك إلى :

- عدم وجود التنسيق الكافي بين التخطيط التعليم والتخطيط للتنمية
- عدم التوافق بين مستوى التكوين(العرض) واحتياجات السوق (الطلب)

• جمود المناهج والبرامج وانعكاسه على مستوى التكوين والتأهيل

- أخرى تذكر : .....

### V- بيانات تتعلق بإستراتيجية إصلاح التعليم الثانوي وتطويره:

32- عموما هل تشعر أن منظومة التربية حققت خلال العشرية الماضية الأهداف المرجوة منها ؟

نعم  لا  - إذا كانت الإجابة بنعم، فهل يعود ذلك لكونها:

- جعلت من الفعل التربوي أكثر نجاعة وفعالية
- أولت اهتماما أكثر إلى العنصر البشري
- رفعت من نسب النجاح في الإمتحانات الرسمية
- ربطت بين التعليم الثانوي وبين عالم الشغل

- أخرى تذكر : .....

33- في رأيك هل تحسين مستوى التعليم الثانوي وتطويره في الجزائر يتطلب :

- إصلاح سياسة التعليم في حد ذاتها
- تحسين الظروف المحيطة بالعمل
- رفع مستوى الأجور للعمال
- تحسين الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية

- أخرى تذكر : .....

34- على ماذا يتوقف نجاح مستقبل المنظومة التربوية في ظل التحديات المعاصرة (التحدي العلمي والتكنولوجي) ؟

( رتب إجابتك حسب الأولوية )

- التخطيط للتعليم بأسلوب علمي وعقلائي
- إعطاء الأولوية للعنصر البشري في للتنمية
- ربط المدرسة بالمحيط الاقتصادي والاجتماعي
- إشراك أهل الاختصاص في للتعليم والتنمية

- أخرى تذكر : .....

35- هل تعتقد أن إصلاحات التعليم الثانوي الجارية كفيلا بإشراك التعليم في عالم الشغل ؟

نعم  لا  - إذا كان نعم، فإلى من تعود الأولوية ؟

- اعتماد طرائق حديثة في التربية والتعليم
- إحداث تغيير في ذهنية المكونين والمكونين
- ربط المدرسة بالمحيط الاقتصادي والاجتماعي
- استخدام التكنولوجيات الحديثة على نطاق أوسع

- أخرى : .....

36 - هل أنت على دراية بمضمون المشروع الجديد لإصلاح التعليم الثانوي ( مشروع 2005 / 2006 )

نعم  لا  إذا كانت الإجابة بنعم ، فما رأيك فيه ؟ .....

.....  
.....  
.....  
.....

## -ملحق رقم (2)

### استمارة موجهة إلى السادة المشرفين على خريجي التعليم الثانوي (العاملين بالمؤسسات الإدارية والإنتاجية) بولاية قالمة.

- ضع علامة (X) مقابل الإجابة التي تراها مناسبة.

#### I- بيانات شخصية:

- 1- الجنس :  ذكر  أنثى
- 2- السن :  سنة
- 3- الحالة العائلية:  أعزب  متزوج  مطلق  أرمل
- 4- المستوى التعليمي:  ابتدائي  متوسط  ثانوي  عالي
- 5- الشهادات والمؤهلات العلمية:
- شهادة البكالوريا  شهادة الليسانس  شهادة الماجستير
- شهادة تقني  شهادة تقني سامي  شهادة مهندس

- أخرى تذكر : .....

6- الوظيفة الحالية: .....

7- الأقدمية في الوظيفة : .....

#### II - بيانات تتعلق بخريج التعليم الثانوي وظروف عمله:

8- هل خريج التعليم الثانوي مقارنة مع غيره مواظب على عمله ؟

- مواظب
- مواظب نوعا ما
- غير مواظب

9- إلى أي حد يتحكم خريج التعليم الثانوي في عمله ؟

- إلى حد كبير  إلى حد ما  لا يتحكم

10- هل يستطيع خريجو التعليم الثانوي مواجهة صعوبات العمل بأنفسهم ؟

- كلهم  معظمهم  بعضهم  القليل منهم  لا أحد منهم

11- إذا كانت الإجابة بلا، فمن يساعده على ذلك عادة ؟

- المشرف على العمل
- زملاؤه في العمل
- يواجه ذلك بنفسه

أخرى تذكر : .....

12- هل تعتقد أن خريج التعليم الثانوي بحاجة إلى تدريب قبل الالتحاق بالعمل ؟  
 كلهم  معظمهم  بعضهم  القليل منهم  لا أحد منهم

13- ما هي في رأيك مدّة التدريب الكافية لاكتساب الخريج المهارة اللازمة للعمل ؟

- من 03 شهر إلى 06 أشهر
- من 06 شهر إلى 12 أشهر
- أكثر من 12 أشهر

14- ما هي في رأيكم أكبر الصعوبات التي تواجه خريج التعليم الثانوي في أداء مهامه على العموم ؟

- النقص في التدريب والتكوين
- سوء العلاقة مع رؤساء العمل
- سوء العلاقة مع زملاء العمل

- أخرى تذكر .....

15- هل هناك عقود بين مؤسساتكم ومؤسسات التعليم تضمن للخريج الحصول على منصب عمل عندكم ؟

نعم  لا

16- ما هي الشروط الواجب توفرها في خريج التعليم الثانوي للظفر بمنصب عمل ؟

- الحصول على الشهادة المطلوبة
- الحصول على الكفاءة والخبرة
- تناسب التخصص مع العمل
- الحصول على معارف واسعة

17- هل تشعر بأن خريج التعليم الثانوي يحترم أصول المهنة ويرغب في إتقان عمله ؟

نعم  لا

18- ما هي في رأيكم أهم المشكلات المهنية التي تحول دون تكيف خريج المدرسة الثانوية مع عمله ؟

( رتب الإجابة حسب الأولوية )

- عدم تناسب نوعية التخصص مع العمل
- ضعف في مستوى التكوين والتدريب
- ضعف الكفاءة المهنية لدى الخريج

- أخرى تذكر .....

19- إلى أي حد يستطيع خريجو التعليم الثانوي المساهمة في إنجاز مخططات التنمية ؟

إلى حد كبير  إلى حد ما  لا يساهم

20- هل تعتقد أن تدني مستوى تكوين خريج التعليم الثانوي له انعكاسات سلبية على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية ؟

نعم  لا  - إذا كانت الإجابة بنعم، فما هي هذه الانعكاسات ؟

- ضعف في مستوى الدخل عموماً
- انتشار مظاهر الأمية والتخلف
- انتشار مظاهر البطالة بين الشباب

..... أخرى تذكر

21- ما هي في رأيكم سبل تطوير التعليم الثانوي ورفع مستوى خريجيه للمساهمة بفعالية في خدمة التنمية ؟

( رتب الإجابة حسب الأولوية )

- الإيمان بأن العلم هو أساس التقدم والتنمية
- إعطاء الأولوية للجانب التطبيقي في التعليم
- إدخال التقنية والتكنولوجيا الحديثة في التعليم
- إعطاء أهمية للكادر المتوسط في التنمية

..... أخرى تذكر

22- هل تعتقد أن التعليم الثانوي يكسب الخريج المهارات الكافية للاستجابة لمتطلبات عالم الشغل ؟

نعم  لا

23- هل هناك تناسب بين مستوى تكوين الخريج (العرض) واحتياجات سوق العمل (الطلب) ؟

نعم  لا  - إذا كانت الإجابة بنعم، فما درجة هذا التناسب ؟

- تتناسب إلى حد كبير
- تتناسب على حد ما
- لا تتناسب إطلاقاً

24- هل النهوض بأسباب التنمية الاقتصادية والاجتماعية مرهون بمدى استخدام التكنولوجيا الحديثة في التعليم ؟

نعم  لا  - إذا كانت الإجابة بنعم، فهل يعود ذلك لكونها: ( رتب الإجابة حسب الأولوية )

- تدعم البحوث العلمية والتربوية
- توفر رصيد غير محدود من المعارف
- تصل التلميذ بالعالم الخارجي ومنجزاته
- تفجر الطاقات الإبداعية لدى الخريج

..... أخرى تذكر

25- ما هي في رأيكم سبل تفعيل العلاقة بين مؤسسات التعليم ومؤسسات العمل ؟ ( رتب الإجابة حسب الأولوية )

- الرفع من مستوى العنصر البشري وتأهيله مهنياً
- التنسيق بين مؤسسات العمل والوزارات المعنية

• ربط المدرسة بمحيطها الاقتصادي والاجتماعي

• إعادة النظر في سياسة للتعليم والتنمية

26- ما هي في رأيكم أسباب التراجع في كفاءة خريجي التعليم الثانوي العام والتقني ؟

• الضعف الملحوظ في مستوى التعليم والتكوين

• الاهتمام بالكَم (العدد) على حساب الكيف (النوعية)

• صعوبة الحصول على منصب عمل

• عدم وضوح أهداف السياسة التربوية والتعليمية

..... أخرى تذكر

#### IV - بيانات تتعلق بالتخطيط للتعليم ودوره التنموي :

27- هل توجهات التعليم الثانوي في ظل الإصلاحات الجارية تستجيب لمتطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية ؟

نعم  لا  - إذا كان نعم، فهل هذا يعود إلى:

• مسايرتها للتوجهات العلمية الحديثة

• إدراكها أهمية التخطيط للتعليم وفوائده

• إدراكها لأهمية العوامل البشرية في التنمية

• توفر حاجات التطور الاقتصادي والاجتماعي

..... أخرى تذكر

28- ما هي في رأيك الآليات الواجب اعتمادها لوضع تخطيط تربوي وتعليمي عقلاني يحقق النمو الاقتصادي والاجتماعي ؟

• التوجيه نحو التعليم المهني والتقني

• الاعتماد على التقنية والتكنولوجيا الحديثة

• الاعتماد على الطاقات المادية والبشرية معا

..... أخرى تذكر :

29- هل التعليم الثانوي بشكله الحالي يستجيب إلى طموحات المجتمع الجزائري وتطلعاته المستقبلية ؟

نعم  لا

إذا كانت الإجابة بلا، فإلى من تعود الأولوية ؟

• عدم مسايرة التعليم لتطورات العصر وتحدياته

• عدم وجود أهداف تربوية واضحة ومحددة

• عدم ربط سياسة التعليم بثقافة المجتمع وقيمه

• نظرة المجتمع المتدنية للتعليم التقني والمهني

..... أخرى تذكر

30- على ماذا يتوقف نجاح مستقبل المنظومة التربوية في ظل التحديات المعاصرة في رأيكم ؟

• إعادة النظر في سياسة الإصلاح التربوي

• زيادة نسبة الإنفاق على التربية والتعليم

• الاستثمار في رأس المال المادي

• الاستثمار في رأس المال البشري

..... - أخرى تذكر

31- هل استطاعت مشاريع الإصلاح التربوي والتعليمي السابقة أن تحقق الأهداف المرجوة منها ؟

- كلها  معظمها  
 بعضها  القليل منها

32- هل هناك تنسيق وتعاون بين المدرسة الثانوية ومراكز التكوين والتدريب الأخرى ؟

نعم  لا  - إذا كانت الإجابة بنعم، فما تعليل ذلك ؟

- توفير هياكل بيداغوجية جديدة •  
 توفير تكوين مواز لامتصاص البطالة •  
 توفير تعليم وتكوين مهني متخصص •

..... - أخرى.....ز

33- إذا كان التعليم قطاع استثماري، فما هي الإجراءات الواجب اتخاذها لإنجاح هذا القطاع ؟

- الرفع في ميزانية التربية والتعليم  
 • تشجيع البحوث العلمية واستثمارها  
 • تفعيل العلاقة بين المدرسة وعالم الشغل  
 • الاهتمام بنوعية التعليم وجودته

34- ما رأيكم في مستقبل التعليم الثانوي في الجزائر؟ .....

.....  
.....  
.....  
.....

بطاقة فنية : مؤسسة صناعة الخزف ( ETER ) - قالة -

## FICHE TECHNIQUE – ETER- GUELMA

<b>1-SIEGE DE L'USINE :</b>	
- ADRESSE :	ROUTE BELKHEIR; BP.59. GUELMA. 24000.
- SUPERFICIE TOTALE :	76604 M <sup>2</sup>
- SUPERFICIE BATIE :	32840 M <sup>2</sup>
- TEL :037262974	FAX :037262974
- ACTIVITES PRINCIPALES :	-FABR. PORCELAINE DE TABLE. - APPAREILS SANITAIRE. - PRODUITS REFRACTAIRES
- CAPACITE DE PRODUCTION :	30 000 TONNES / AN
- EFFECTIFS PREVUS :	242 AGENTS

### **2- HISTORIQUE :**

- CONTRAT PROTOCOLE D'ETAT à ETAT 28/10/1963.
- PROTOCOLE D'ACCORD **SNERI – ACEEC** : 1964.
- SIGNATURE DU CONTRAT : 02/08/1967.
- CONSTRUCTEUR COMPLANT – CHINE POPULAIRE.
- DEBUT DES TRAVAUX : AVRIL – 1968.
- ESSAI TECHNOLOGIQUE : 1971.
- RECEPTION DEFINITIVE : JUIN 1971.
- TRANSFERT **SNERI** à **SNIV** : JUIN 1972.
- TRANSFERT **SNIV** à **SNIC** : JUILLET 1973.
- TRANSFERT **SNIC** à **ECVE** : DECEMBRE 1982.
- PASSAGE à L'AUTONOMIE (**ECVE / SPA**) : SEPTEMBRE 1990.
- PRVATISATION AU PROFIT DE LA SOCIETE **ETER ITALIE** ;  
19/ 09/2007 ; RESOLUTION DU CPE N° 04/73 DU : 19/12/2006.
- REGISTRE DE COMMERCE N° 0382678 B 07.
- DEBUT D'ACTIVITE : 22/10/2007.

بطاقة فنية : مركب الدراجات والدراجات النارية ( ENCYCMA ) - قائمة -

**FICHE TECHNIQUE – CYCMA - GUELMA**

<b>1- SIEGE DE L'USINE :</b>	
- ADRESSE DU SIEGE SOCIALE :	ROUTE BELKHEIR ; BP. 181. 24000 GUELMA
- RAISON SOCIALE DE L'ENTREPRISE :	- ENTREPRISE PUBLIQUE ECONOMIQUE DE CYCLES ; MOTOCYCLES ET APPLICATIONS DERIVES ; DENOMEE -ENCYCMA -
- S. G. P	-SOCIETE DE GESTION DES PARTICIPATIONS EQUIPEMENTS INDUSTRIELS / AGRICOLES : <b>EQUIPAG</b>
- TELEPHONE : (037)26.63.26	- FAX : (037)26.60.90
- STATUT JURIDIQUE :	- SOCIETE PAR ACTION (SPA)
-LIEU D'IMPLANTATION DES PRINCIPALES UNITES :	-1 USINE DE PRODUCTION SISE à GUELMA. - 3 UNITES COMMERCIALES IMPLANTEES à CONSTANTINE - ALGER – ORAN ; ET UN POINT DE VENTE à OUERGLA.
EFFECTIFS PREVUS :	224 AGENTS
<b>2-PRINCIPALES ACTIVITEES:</b>	- PRODUCTION ET DISTRIBUTION DES PRODUITS CYCLES ; MOTOCYCLES ; ET APPLICATIONS DERIVEES.
<b>- PRINCIPAUX PRODUITS :</b> - CYCLES ENFANTS CLASSIQUES : 16" ET 20 " . - CYCLES ENFANTS BMX : 16" ET 20" ; CYCLES ADULTES : 26" CYCLES VTT : 26" . 3 TYPES DE CYCLOMOTEURS DE 49 cm <sup>3</sup> . ET UNE VOITURETTE POUR HANDICAPES ; UN FAUTEUIL ROULANT POUR HANDICAPES MOTEUR ; DES DIABLES DE MANUTENTION ; UN TYPE DE CHARIOT TRACTABLE.	
-DIRIGEANT PRINCIPAL : <b>BEN SLIM RACHID</b> . TEL : (037)26.15.90	

بطاقة فنية : مصنع تكرير السكر ( SORASUCRE ) - قالمة-

**FICHE TECHNIQUE – SORASUCRE – GUELMA**

- SIEGE DE L'USINE :	
- ADRESSE DU SIEGE SOCIALE :	ROUTE KOUICEM BELGACEM; BP. 164. GUELMA. 24000
-RAISON SOCIALE DE L'ENTREPRISE :	- SOCIETE RAFFINERIE DU SUCRE ; DENOMEE (SORASUCRE)
- ACTIVITE PRINCIPALE :	-RAFFINERIE DU SUCRE
- STATUT JURIDIQUE :	- SOCIETE PAR ACTION (SPA)
- DATE DE CREATION DE LA SOCIETE :	- OCTOBRE 1969 - DECRET N° 69/356.
- PASSAGE à L'AUTONOMIE : (SPA)	-OCTOBRE : 1982. - DECRET N° 82/454.
- PRIVATISATION AU PROFIT DES FRERES BALLACHE :	- DATE : 2006/2007
- EFFECTIFS PREVUS :	- 278 AGENTS.
- TELEPHONE : 037263287	FAX : 037262396

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية  
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة منتوري قسنطينة  
كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية  
قسم علم الاجتماع والديمغرافيا

التعليم الثانوي ودوره في التنمية  
الاقتصادية والاجتماعية (الجزائر نموذجا)

- رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه العلوم في علم اجتماع التنمية -

- إشراف الأستاذ الدكتور:  
ميلود سفاري

- إعداد:  
لخضر غول

- ملخص الرسالة باللغات :

1- العربية

2- الفرنسية

3- الانجليزية

السنة الجامعية 2008/2009

يعدّ موضوع " التعليم الثانوي ودوره في التنمية الاقتصادية والاجتماعية (الجزائر نموذجاً)"،

موضوعاً في غاية الأهمية ليس عند رجال التربية و الاجتماع فحسب، بل عند علماء الاقتصاد والسياسة أيضاً باعتباره قطاعاً هاماً لا يمكن إغفاله عند التخطيط لآية تنمية اقتصادية كانت أو اجتماعية، خاصة وأن التنمية باعتبارها عملية تستهدف أحداث تغيير إيجابي في المجتمع لا تتحقق بمجرد وجود العناصر المادية، بل لا بد من توفير الموارد البشرية واستثمارها لتحقيق أهداف ومتطلبات التنمية الشاملة. من هنا جاءت ضرورة إعطاء موضوع التعليم بأبعاده الاقتصادية والاجتماعية اهتماماً متزايداً من أجل تحقيق تعليم عقلائي وهادف يراعي جميع العوامل و المتغيرات التي تساهم في تطوّر المجتمع و ازدهاره. لذا فإن أهمية هذا البحث تكمن في الاستفسار عن قضايا و متغيرات عديدة تتعلق بسياسة التعليم الثانوي في الجزائر بكل خصوصياته وأهدافه ودوره في التنمية الاقتصادية والاجتماعية. من هنا احتل التعليم مكانة هامة و حاسمة في الدراسات السوسيو- تربوية والسوسيو- اقتصادية، وأصبح التعليم من المؤشرات العامة على نمو و تطور المجتمعات , بل أصبح أحد العوامل الفاعلة في عملية التنمية . لذا كان على الباحثين في ميدان التربية و التعليم أن يوجهوا اهتماماتهم نحو بلورة تصور علمي و واقعي للنظام للتعليمي وانعكاساته على حياة المجتمع الاقتصادية والاجتماعية . و ما أوجنا اليوم و نحن على عتبة الألفية الثالثة إلى مثل هذه الدراسات التي من شأنها أن ترسي القواعد الضرورية لانطلاق حضارية خاصة و قد اتضح أن الإستراتيجية التربوية والتعليمية هي سر النجاح والتفوق اللذان حققتهما الكثير من الدول المتقدمة في العالم. وهذا البحث يعتبر دراسة تشخيصية، وصفية، وتحليلية لواقع التعليم الثانوي في الجزائر ودوره في التنمية . وقد تضمن هذا البحث خطة حددتها طبيعة الموضوع و تمثلت هذه الخطة في مقدمة، ثمانية فصول، وخاتمة. ويمكن تلخيص مضمون هذه الدراسة فيما يلي :

- المقدمة: وتناولت التعريف بموضوع الدراسة وأهميته , لي طرح بعد ذلك الباحث جملة من التساؤلات التي بنيت عليها فرضيات الدراسة، وهذه التساؤلات يراد منها توجيه البحث الذي تمحور في الفصول التالية:

- الفصل الأول: وخصصه الباحث لدراسة المشكلة من حيث أبعادها ومستوياتها، محاولاً من

خلالها الإجابة على التساؤلات التي بحثت علاقة التعليم بالتنمية، ودور التعليم الثانوي في التنمية الاقتصادية والاجتماعية. و قد جاءت هذه التساؤلات على الصيغة التالية:

- إلى أي حدّ يساهم خريج التعليم الثانوي في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الجزائر؟
- إلى أي حدّ يمكن استثمار مهارات خريجي التعليم الثانوي في التنمية الاقتصادية والاجتماعية؟

- هل التعليم الثانوي في صورته الراهنة كفيل بإعداد قوى عاملة تساهم في إنجاح خطط التنمية ؟
- هل التعليم الثانوي يوفر الخبرة والمهارة التي يتطلبها سوق العمل ؟
- هل تتناسب تخصصات خريجي التعليم الثانوي مع طبيعة الأعمال التي يلتحقون بها ؟
- إلى أي حدّ تستثمر الدولة خريجي التعليم الثانوي في قطاعات التنمية ؟
- ما هي أبرز المشكلات التي يعاني منها التعليم الثانوي في علاقته بالتنمية في الجزائر ؟
- وما هي أولويات العمل لتصحيح مسار العلاقة بين التعليم الثانوي والتنمية وجعلها أكثر فعالية ونجاعة ؟

- ما مدى كفاءة إصلاحات التعليم الثانوي الجارية ؟ وهل تتلاءم مع احتياجات التنمية ؟
- أهداف الدراسة :

- إن الهدف الأساسي من هذه الدراسة هو الاطلاع و التعرف على واقع التعليم الثانوي ودوره في التنمية, وتندرج تحت هذا الهدف العام أهداف جزئية يمكن حصرها فيما يلي:
- إبراز أهمية العناية بنظام التعليم في أعداد الأفراد و تأهيلهم لعالم الشغل .
- معرفة الأسباب الموضوعية التي أدت إلى وجود هوة بين التعليم والتنمية في الجزائر .
- التعرف على واقع التعليم الثانوي في الجزائر ودوره في التنمية.
- إيجاد أرضية لبلورة مقاربات ومداخل نظرية حول علاقة التعليم بالتنمية.
- تقديم عمل أكاديمي متخصص يعالج واحدة من أهم مشكلات التعليم الثانوي في الجزائر .
- المساهمة في تقديم عمل أكاديمي وعلمي متخصص لمعالجة واحدة من أهم المشكلات المعاصرة.

#### - أهمية الدراسة :

- 1- دراسة تحليلية لأهم مرحلة من مراحل التعليم في الجزائر لأنها تستقبل التلاميذ في مرحلة عمرية حساسة جدًا، كما تعتبر أنسب المراحل لإعداد الفرد إعدادا سليما يجعل منه مواطنا صالحا قادرا على التعامل مع مشكلات الحياة بنجاح.
- 2- يعالج مخرجات التعليم الثانوي باعتباره مرحلة هامة في إعداد الأطر المتوسطة التي يطلبها عالم الشغل.
- 3- يمثل واحدة من الدراسات القليلة التي وجهت أهميتها إلى البحث في التعليم الثانوي كمرحلة حاسمة في حياة للتلميذ من جهة، وكونها تمدّ سوق العمل بالكوادر المتوسطة التي تساهم في تنفيذ مخططات ومشاريع التنمية.
- 4- قلة الدراسات التي تتناول التعليم الثانوي ودوره في التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الجزائر .

- **الفصل الثاني :** وتضمن المعالجة السوسيو- اقتصادية لعلاقة التعليم بالتنمية وتعرض فيه الباحث إلى العلاقة بين التخلف والتنمية بعد تحديد مفهوم كل منهما تحديدا إجرائيا ، نظرا لما لهذه العلاقة من أهمية في مجال الدراسات السوسيو- تربوية والسوسيو- اقتصادية، ليستعرض الباحث بعد ذلك أهم المداخل النظرية التي تناولت علاقة التعليم بالتنمية التعليم الثانوي في إعداد القوى العاملة التي يتطلبها سوق العمل.

- **الفصل الثالث :** وعالج أهمية الموارد البشرية في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وخصّصه الباحث إلى إبراز أهمية العنصر البشري وعلاقته بالتنمية ولاسيما فيما يتعلق بتنمية المهارات والقدرات البشرية. ويذهب الباحث في هذا الصدد إلى التأكيد على أن الإنسان هو محور التنمية وفاعلها ومنظمها ومطوّر رها، فهو بهذا يصبح هدفا ووسيلة لجهود التنمية ببعدها الاقتصادي والاجتماعي.

- **الفصل الرابع :** وتضمن التخطيط للتعليم ودوره في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وقد تتبع فيه الباحث التطوّرات التي عرفها التخطيط التربوي عبر مراحل زمنية طويلة باعتبارها أسلوب علمي يهدف إلى دراسة الموارد والإمكانات المادية والبشرية المتاحة وتحديد أساليب توظيفها بأقل تكلفة ممكنة، وأكثر فعالية لتحقيق الأهداف المرجوة . كما سلّط الباحث الضوء على أهمية التخطيط التربوي في العالم العربي ونتائج الاقتصادية والاجتماعية مؤكدا على ضرورة التكامل بين التخطيط للتعليم والتخطيط للتنمية باعتبارهما عمليتان متداخلتان ومتكاملتان لا يمكن الفصل بينهما .

- **الفصل الخامس :** تعرض فيه الباحث إلى فلسفة التعليم الثانوي واحتياجات التنمية في الجزائر قبل وبعد الاستقلال، معرّجا على مخططات الإصلاح التي عرفتها المنظومة التربوية منذ 1962 إلى 2000، محددًا إستراتيجية تطوير العلاقة بين التعليم الثانوي والتنمية، ليصل في نهاية الفصل إلى مكانة التعليم الثانوي في سوق العمل، وأهم المشكلات التي تعترضه وطرق معالجتها .

- **الفصل السادس :** وتطرّق فيه الباحث إلى سياسة الإصلاح التربوي في العالم ، ومستقبل هذه المرحلة من التعليم في ظل التحديات المعاصرة كالتحدي العلمي والتكنولوجي وتحديّ العولمة . وفي هذا السياق تعرض الباحث إلى تقارير بعض الملتقيات الدولية لإصلاح المنظومة التربوية العربية من حيث الأهداف، والمناهج، والتقويم ، والإدارة المدرسية، و الإنفاق على التعليم، ليصل في نهاية الفصل إلى شروط ومتطلبات هذا الإصلاح في الجزائر .

- **الفصل السابع :** وقد تضمن منهجية الدراسة وإجراءات البحث الميداني:

- **المجال الجغرافي للدراسة :** تم حصر هذا المجال في أربعة مؤسسات واحدة إدارية وخدمائية وثلاثة إنتاجية متواجدة كلها بمدينة قالمة. وقد انصبت الدراسة على فئة من خريجي التعليم الثانوي العاملين بهذه المؤسسات والمشرفين عليهم من مديرين ومشرفين ورؤساء عمل.

- **منهج الدراسة** : اعتمد الباحث المنهج الوصفي , وذلك لكونه يتماشى وطبيعة الموضوع المدروس من جهة, ولما لهذا المنهج من مرونة في إمكانية وصف الحقائق واختبار الفروض من جهة أخرى. كما استخدم الباحث تقنيات هذا المنهج كالملاحظة، المقابلة والاستمارة ثم تحليل البيانات للخروج بنتائج تفسيرية وربطها بالدراسات السابقة والمداخل النظرية للوصول إلى نتائج تجيب عن التساؤلات التي تضمنتها إشكالية الدراسة.

- **عينة الدراسة** : نظرا لصعوبة دراسة جميع الجوانب المتصلة بعلاقة التعليم بالتنمية , ونظرا لكون البحوث الميدانية في مثل هذه الدراسات لا تعتمد طريقة المسح الشامل بل تعتمد أسلوب العينة, لهذا اختار الباحث عينة تم اختيارها قسديا باعتبارها تتناسب تم اما مع طبيعة هذا البحث وخصوصيات الدراسة وهي عينة قسدية . والإطار المرجعي لهذه الدراسة هو خريجي التعليم الثانوي العاملين بالمؤسسات الإدارية والإنتاجية والمشرفين عليهم , والبالغ عددهم 331 فردا، و يمثل عدد العينة المختارة عشوائيا 194 مبحوثا، أي ما نسبته 58.61 % من المجتمع الأصلي.

#### - الفصل الثامن:

وتضمن هذا الفصل للمعطيات الميدانية للدراسة، حيث انطلقت الدراسة بالاعتماد على تحليل البيانات الميدانية، وكان عرض النتائج موضحا بمعيار النسب المئوية و عدد التكرارات بغية تقديم تحليل سوسيولوجي من خلال تفسير للبيانات المتحصل عليها للوصول في النهاية إلى نتائج الدراسة على ضوء الفرضيات الجزئية والدراسات السابقة والمداخل النظرية . وفي الختام وبعد عرض أهم التوصيات والاقتراحات أباى الباحث إلا أن يطرح جملة من التساؤلات أوحى بها هذه الدراسة تمثل الإجابة عليها حلا لبعض الم شكلات التي تواجه التعليم والتنمية في الجزائر وفي سائر البلدان العربية. بالإضافة إلى هذه الفصول الثمانية، فقد خلصت الدراسة إلى خاتمة تضمنت مجمل نتائج الدراسة النظرية والميدانية.

*L'étudiant : GHOUL Lakhdar*

*Résumé de la thèse*

### **Introduction :**

« **Le rôle de L'enseignement secondaire dans le développement socio-économique en Algérie** » est un sujet considéré comme une préoccupation incontournable vu les profonds changements qui constamment se manifestent au niveau mondial.

Cette préoccupation est primordiale, car il est apparu clairement lors des dernières décennies que l'enseignement est devenu le souci majeure non seulement des pédagogues et des sociologues, mais aussi des économistes et des politiciens, cela parce que l'enseignement est devenu un secteur vital qu'on ne peut omettre lors de la planification d'un développement économique et social. Surtout que le développement est dans son essence est une opération destinée à générer un changement positif quantitatif dans la société. Cette opération ne peut pas être réalisée seulement par des moyens matériels, mais il faut investir les ressources humaines indispensables afin de parvenir aux objectifs du développement global. Par ailleurs comme les ressources humaines représentent une force non négligeable dans toute société, il aurait fallu attribué beaucoup plus d'importance au sujet de l'enseignement avec toute ses dimensions socio-économiques, cela afin de concrétiser un enseignement rationnel et objectif. Qui tient compte de tous les facteurs et les changements qui contribuent au progrès de la société. Ainsi tout l'intérêt de cette recherche réside dans l'interrogation sur les préoccupations et les nombreuses variantes relatives à la politique de l'enseignement secondaire en Algérie avec toutes ses spécificités et ses objectifs et son rôle dans le développement socio-économique. De là, découle ce fait que l'éducation occupe désormais, une place déterminante dans les études socio-éducatives et socio-économiques. En outre, l'enseignement est devenue

l'un des indices qui informent sur l'évolution et le progrès des sociétés .C'est pourquoi il est devenu impératif que les chercheurs dans le domaine de l'enseignement orientent leurs préoccupations vers une représentation objective et scientifique du système éducatif et ses répercussions sur la vie sociale et économique.

Au seuil du troisième millénaire, ce genre d'étude qui est susceptible d'asseoir les fondements indispensables pour un essor civilisationnel, s'impose comme une nécessité impérieuse.

Il est devenu désormais clair, que la stratégie éducative constitue le secret de la réussite et la supériorité des nations développées. Cette étude relative à la réalité du système d'enseignement algérien et ses répercussions sur le développement socio- économique du pays se veut à la fois diagnostique, descriptive, et analytique de l'enseignement secondaire en Algérie, et son rôle dans ce développement.

Dans le cadre de cette recherche et la nature du sujet traité, on envisagé un plan de travail déterminé par une introduction, Huit chapitres, et une conclusion. Et qui se résume comme suit :

## **Introduction :**

Elle comporte la définition du sujet et son importance. Par la suite le chercheur a posé un serie de questions sur lesquelles ont été fondées les hypothèses de l'étude. L'ensemble des questions a pour finalité d'orienter la recherche qui s'est concrétisée dans les chapitres suivants :

### **Chapitre I :**

1

Le chercheur l'a réservé à la définition de la problématique et l'étude du problème aussi bien dans ses dimensions que dans ses niveaux. A travers, ce travail le chercheur essaye de répondre aux questions qui régissent la relation entre l'enseignement et le développement, notamment le rôle de l'enseignement secondaire dans le développement

économique et sociale, les questions ont été formulés de la façon suivante :

- jusqu'à quel point les lauréats de l'enseignement secondaire contribuent-ils à la réalisation du développement socio-économique en Algérie ?
- l'enseignement secondaire, dans sa forme actuelle permet-il de préparer des potentialités qui participent aux succès des plans de développement ?
- L'enseignement secondaire fournit-il l'expérience et la performance exigée par le marché du travail ?
- Les spécialisations des lauréats du secondaire correspondent-elles à la nature des tâches qu'ils auront à accomplir ?
- Dans quelle proportion l'état exploite-t-il les capacités des lauréats du secondaire dans les domaines du développement ?
- Quelles sont les principales difficultés auxquelles est confronté l'enseignement secondaire dans sa relation avec le développement en Algérie ?
- Quelles sont les premières mesures à prendre pour corriger l'itinéraire relationnel entre l'enseignement secondaire et le développement dans le but de la rendre plus efficace et plus rentable ?
- Quelle est l'utilité des réforme en cours de l'enseignement secondaire correspondent-elles aux besoins du développement du pays ?

Telle est la problématique de la recherche qui sera étudiée et discutée dans l'espoir d'aboutir à des réponses objectives tirées du terrain de l'étude.

*Les objectifs de l'étude :*

L'objectif principal de l'étude est l'identification du rôle de l'enseignement secondaire dans le développement, les objectifs sous-jacent sont répertoriées comme suit :

1- la mise en relief de l'importance de prendre soin du mode d'enseignement dans la préparation et la qualification des individus pour le monde du travail.

- 2 - La connaissance de la réalité de l'enseignement secondaire en Algérie et son rôle dans le développement.
- 3 -L'identification des causes objectives de l'inadéquation de l'enseignement avec le développement en algérie.
- 4 -Dégager une plate forme pour mettre en relief des approches et substrats théoriques sur la relation de l'enseignement avec le développement.
- 5 -Proposer une approche académique spécialisée qui traite les principales difficultés de l'enseignement secondaire en Algérie.

#### *L'intérêt de l'étude :*

- 1-l'analyse du plus important cycle de l'enseignement en Algérie de l'âge sensible des apprenants ainsi que le fait que ça coïncide avec la meilleure étape pour la formation judicieuse d'un honorable citoyen capable de s'adapter aux différents aléas de la vie.
- 2-Elle s'intéresse au rôle que joue l'enseignement secondaire vu son importance dans la préparation et la qualification des cadres moyens dont le monde du travail a besoin.
- 3-Elle est l'une des études, très peu nombreuses qui content leurs intérêts sur la recherche dans le cycle secondaire comme étape cruciale dans la scolarité de l'élève d'une part, et d'autre part comme ressource qui fournit des cadres moyens qui participent à la réalisation des plans et des projets du développement.
- 4-Cette étude vient pour combler la rareté des études traitant l'enseignement secondaire et son rôle dans le développement socio-économique en Algérie.

#### **Chapitre II :**

Il comprend une étude socio-économique de la relation de l'enseignement avec le développement. Le chercheur s'est intéressé à la relation entre le sous développement et le développement après avoir déterminé la définition de chacun des concepts vu le fait que cette

relation est importante dans le domaine des études socio-éducatives et socio-économiques. Par la suite le chercheur a évoqué les plus importantes approches théoriques qui s'intéressent à la relation de l'enseignement avec le développement, ainsi que le rôle de l'enseignement secondaire dans la préparation des forces actives demandées par le marché du travail.

### **Chapitre III :**

On y traite de l'importance des ressources humaines dans le développement social et économique. Le chercheur l'a réservé pour faire apparaître l'importance de l'élément humain et sa relation avec le développement, notamment en ce qui concerne celui des performances et des compétences humaine. Dans ce cadre le chercheur affirme que l'individu est l'axe du développement, son opérateur, son organisateur, et celui qui l'a fait évoluer. C'est dans ce sens qu'il devient à la fois l'objectif et le moyen de tous les efforts du développement dans ses dimensions sociales, économiques, et culturelles.

### **Chapitre IV :**

Il comprend la planification de l'enseignement et son rôle dans le développement. Aussi le chercheur a suivi toute les étapes qu'a connu cette planification, à travers de longues époques, celle-ci étant une approche scientifique ayant pour but l'étude des ressources matérielles et humaines disponibles, ainsi que, les procédés de leurs utilisation au prix les plus bas pour la meilleur efficacité possible. Par ailleurs le chercheur a clarifié l'importance de la planification éducative dans le monde arabe et ses résultats économique et sociaux. Il a montré la nécessité de la complémentarité entre la planification de l'enseignement et du développement vu que les deux opérations s'enchevêtrent et se complète à tel point qu'on ne peut les dissociés.

### **Chapitre V :**

Ce chapitre a traité la philosophie de l'enseignement secondaire ainsi que les besoins du développement en Algérie avant et après l'indépendance, tout en analysant les plans des réformes qu'a connues le système éducatif algérien depuis 1962 jusqu'à l'an 2000. il a déterminé

la stratégie de l'évolution et la relation entre l'enseignement secondaire et le développement. A la fin du chapitre, le chercheur a évoqué les principales difficultés auxquelles est confronté cet enseignement.

### **Chapitre VI :**

On y aborde la politique de la réforme éducative dans le monde ainsi que l'avenir du cycle secondaire dans le cadre des incertitudes actuelles tel que les défis scientifiques, technologiques, et la mondialisation. C'est en ce sens que le chercheur a repris certains rapports émanant de forums internationaux sur la réforme éducative dans le monde arabe : ces objectifs, ces programmes, ces dépenses, et sa gestion administratives pour aboutir à la fin du chapitre aux conditions et exigences de ces réformes éducatives en Algérie.

### **Chapitre VII :**

Ce chapitre comprend :

-Le cadre géographique de l'étude a été restreint dans quatre entreprises et sociétés, une administrative et de services, et les autres de production, se trouvant toutes dans la ville de Guelma. L'étude s'est focalisée d'une part sur un groupe de lauréats de l'enseignement secondaire qui travaillaient dans ces entreprises, et d'autre part sur les gérants de ces entreprises (directeurs, gestionnaires, Chefs de département, Chefs de travail).

-La méthode du travail : le chercheur a choisi la méthode descriptive vu quelle convient à la nature du sujet étudié, aussi cette méthode présente une adaptabilité dans la description des réalités et la vérifications des hypothèses émises. Comme il a eu recours à l'utilisation des techniques de cette méthode tel que l'observation, l'entretien, et le questionnaire.

-L'échantillon : vu les difficultés relatives à cette étude, le chercheur a choisi l'échantillon d'intention car cela correspond à la nature de cette recherche et aux spécificités de l'étude. C'est un échantillon stratifié qui comprend 192 individus interrogés d'un total de 331 personnes (un groupe de 140 lauréats et un autre groupe de 54 gérants).

### **Chapitre VIII :**

Il a été réservé à l'analyse et la critique des données récoltées du terrain. Ces résultats ont été exposés et clarifiés par des taux, des pourcentages, et des recoupements des réponses. Cela a pour but une analyse sociologique à travers les explications fournies pour aboutir à des résultats à la lumière des hypothèses partielles, des études antérieures, et des théories.

En conclusion, le chercheur a posé une série de questions dont les réponses représentent une solution à certains problèmes de l'enseignement secondaire en Algérie, ainsi que dans les pays arabes. En plus de ces huit chapitres une conclusion a été élaborée pour comporter tous les résultats de l'étude aussi bien théoriques que pratique.

**Summary of thesis.**

**Student :**

GHOUL Lakhdar

### **Introduction:**

« **The role of secondary education in socio-economic development in Algeria** » is considered as a matter of concern given the inevitable changes that constantly occur in the world. This concern is paramount, as it became clear during recent decades that education has become a major concern not only of educators and sociologists, but economists and

politicians, because education has become a vital sector we can not forget when planning for sustainable economic, social. Especially as the development is in its essence is an operation to generate a positive quantitative change in society. This operation can not be achieved only by physical means, but we must invest the resources necessary to achieve the goals of global development. In addition to human resources represent a significant force in any society, should have been given much more emphasis on education with all its socio-economic dimensions, in order to achieve a rational and objective education. Which takes into account all factors and changes that contribute to the advancement of society. Thus the value of this research lies in the question about the concerns and the many variations on the policy of secondary education in Algeria, with all its specificities and its objectives and its role in the socio-economic development. From there it follows that education now occupies a place in the socio-educational and socio-economic. Furthermore, education has become one of the indicators that inform on the evolution and progress of societies. It is therefore imperative that researchers in the field of education direct their concerns to a scientific and objective representation of the education system and its impact on social and economic life. On the threshold of the third millennium, this kind of study that is likely to lay the necessary foundations for a civilizational growth, are an absolute necessity. It has become clear that the educational strategy is the secret of success and superiority of the developed nations. This study on the reality of the Algerian education system and its impact on socio-economic development of the country is both diagnostic, descriptive, analytical and secondary education in Algeria, and its role in the socio - economy. As part of this research and the nature of the subject, we considered a work plan established by an introduction, eight chapters and a conclusion. And which is summarized as follows:

**Introduction:** It includes the definition of the topic and its importance. Thereafter the researcher posed a series of questions which were based assumptions of the study. The set of questions is to guide the research that resulted in the following chapters:

**Chapter I:** The researcher gave the definition of the problem and the problem both in its dimensions and in its levels. Through this work the researcher tries to answer questions that govern the relationship between education and development, including the role of secondary education in the economic and social questions were formulated as follows:

- How the winners of secondary education contribute to the achievement of socio-economic development in Algeria?
- Secondary education in its current form allows it to prepare to participate in the potential success of development plans?
- Secondary education it provides the experience and performance required by the labor market?
- The winners of the specialization of secondary correspond to the nature of the tasks they have to perform?
- What proportion of the state operates Does the capacity of secondary winners in the areas of development?
- What are the main challenges facing secondary education in its relationship with development in Algeria?
- What are the first steps to correct the route relationship between secondary education and development in order to make it more efficient and more profitable?
- What is the value of outstanding reform of secondary education correspond to the development needs of the country?

That is the issue of the research to be studied and discussed in the hope of objective responses from the field of study.

**The objectives of the study:** The main objective of the study is the identification of the role of secondary education in development; the underlying objectives are listed as follows:

- 1 - the emphasis on the importance of taking care of the teaching method in the preparation and qualification of individuals for the world of work.
- 2 - Knowing the reality of secondary education in Algeria and its role in development.
- 3 - The identification of objective causes of the inadequacy of education with the development in Algeria.

4 - Develop a platform to highlight the approaches and the theoretical relationship of education with development.

5 -Propose an academic specialist who deals with major problems of secondary education in Algeria.

**The interest of the study:**

1 - analysis of the most important cycle of education in Algeria for the sensitive age of learners and the fact that it coincides with the best step for the formation of a good honorable citizen capable of adapting to different hazards of life.

2 - She is the role of secondary education in view of its importance in the preparation and qualification of middle managers that the world of work requires.

3 - It is one of the studies, very few that content on their research in secondary education as crucial step in the education of students on the one hand, and as a resource that provides managers resources involved in implementing plans and projects of development.

4 - This study is to address the scarcity of studies dealing with secondary education and its role in the socio-economic development in Algeria.

**Chapter II:** It includes a socioeconomic study of the relationship of education with development. The researcher was interested in the relationship between underdevelopment and development after determining the definition of each of the concepts seen that this relationship is important in the field of socio-educational and socio-economic. Thereafter the researcher discussed the most important theoretical approaches concerned with the relationship of education with the development and the role of secondary education in the preparation of active forces requested by the labor market.

**Chapter III:** It discusses the importance of human resources in the social and economic development. The researcher has reserved to show the importance of the human element and its relationship with development, particularly in relation to the performance and skills. Within this framework the researcher asserts that the individual is the axis of development, its operator, organizer, and the person who has changed. In this sense it becomes both the goal and the means of all the efforts of development in its social, economic, and

cultural.

**Chapter IV:** It includes the planning of education and its role in development. Also the researcher followed all the steps which this planning, through long periods, which is a scientific approach with the aim of the study material and human resources available and the methods of their use the price for the best but effectively. Moreover, the researcher clarified the importance of educational planning in the Arab world and its economic and social results. He showed the need for complementarity between educational planning and development since the two are entangled and complete so that they can not be differentiated.

**Chapter V:** This chapter dealt with the philosophy of secondary education and development needs in Algeria before and after independence, while analyzing the plans of reforms "of the Algerian education system since 1962 until 2000. he determined the strategy of evolution and the relationship between secondary education and development. At the end of the chapter, the researcher has outlined the main challenges facing this teaching.

**Chapter VI:** It addresses the politics of educational reform in the world and the future of secondary education under the current uncertainties such as the challenges of science, technology, and globalization. It is in this sense that the researcher has included some reports from international forums on education reform in the Arab world these goals, these programs, these costs, administrative and management to achieve at the end of the chapter to the conditions and requirements of these educational reforms in Algeria.

**Chapter VII:** This chapter includes:

- The geographical setting of the study was restricted in four companies and companies, and administrative services, and other production, all located in the city of Guelma. The study focused firstly on a group of winners of secondary education who worked in these enterprises, and secondly by the managers of these companies (directors, managers, heads of department, heads of working).

- The method of work, the researcher chose the descriptive method to be seen what the nature of the topic, as this method has adaptability in the description of the realities and assumptions of the checks issued. As he had resorted to

the use of this method such as observation, interview and questionnaire.

- The sample: given the difficulties in this study, researchers chose a random sample because it is the nature of this research and the specificities of the study. It is a stratified random sample comprising 192 individuals interviewed a total of 331 people (a group of 140 winners and another group of 54 managers).

**Chapter VIII:** It was reserved for analysis and review of data collected from field. These results have been presented and clarified by rates, percentages, and overlap of answers. This is aimed at a sociological analysis through the explanations provided to achieve results in the light of partial hypotheses, previous studies and theories.

In conclusion, the researcher asked a series of questions whose answers represent a solution to some problems of secondary education in Algeria, as well as in Arab countries.

In addition to these eight chapters, a conclusion has been developed to include all the results of the study both theoretical and practical.